النظام العالمى القديم و الجديد

نعوم تشومسكى



النظـام العالمى
القديـم والجديـد

تأليـف

نعـوم تشـومسـكى

أستاذ اللغة واللسانيات

أستاذ بمعهد مساتشوسيتس للتكنولوجيا

أحد أبرز رموز الفكر فى اليسار الأمريكى



العنوان: النظام العالمى.. القديم والجديد

تأليف: نعوم تشومسكى

ترجمة: د. عاطف معتمد عبدالحميد

إشراف عام: داليا محمد إبراهيم



الترقيم الدولى: 7-3869-14-977 رقم الإيداع: 2007/5015 الطبعة 1: مارس 2007

الإدارة العامة: 21 شارع أحمد عرابى - المهندسين - الجيزة، تليفون: 3466434 - 3472864 02، فاكس: 3462576 02

المركز الرئيسى: 80 المنطقة الصناعية الرابعة - مدينة 6 أكتوبر، تليفون: 8330287 - 8330289 02، فاكس: 8330296 02

مركز التوزيع: 18 شارع كامل صدقى - الفجالة - القاهرة، تليفون: 5909827 - 5908895 02، فاكس: 5903395 02

فرع الإسكندرية: 408 طريق الحرية - رشدى، تليفون: 5462090 03

فرع المنصورة: 47 شارع عبد السلام عارف، تليفون: 2259675 050

Web Site: www.nahdetmisr.com E mail: publishing@nahdetmisr.com

تقـــديـــم

بُنيت محتويات هذا الكتاب على ثلاث محاضرات ألقيتها فى الجامعة الأمريكية فى القاهرة فى مايو عام 1993م، وذلك بعد أن وسعتها وحدثتها بشكل كبير بما عكس ـ جزئيًا ـ ما عُقد حول هذه المحاضرات من حلقات نقاشية ولقاءات علمية ونقاشات شخصية بالغة الاستنارة، وهو ما شغل الجزء الأعظم من تلك الزيارة الخاطفة لمصر. وأود لو قدمت الشكر للعديد من الأصدقاء، القدامى والجدد، الذين أسدوا إلىَّ الفضل وأمدونى بتعليقات عميقة الفكر. وسوف أكتفى بالإشارة إلى واحدة منهم فقط، ألا وهى الدكتورة نيللى حنا التى غمرتنى بترحاب كريم ولم تتوان فى عونى، فضلاً عما أسهمت به بسخاء فى تحقيق السرور الذى شعرتُ به وزوجتى خلال تلك التجربة التى لا تنسى، وساعدتنى أن أفهم شيئًا ولو قليلاً عن مصر، ماضيها وحاضرها، وهو ما لم يكن بوسعى تحقيقه بطرق أخرى.

وأود أن أشكر كذلك عددًا لا يحصى من الأصدقاء حول العالم الذين يمثلون جزءًا من الشبكات غير الرسمية التى تطورت عبر السنين بين أناس يتبادلون التقارير الصحفية والوثائق والدراسات، وكافة أشكال المعلومات المتوافرة خارج القنوات التقليدية، فضلاً عن التعليقات والتحليلات. وحين يجد المرء نفسه معزولاً ومنتقدًا من قبل المؤسسات العتيدة يزداد عبئه وانزعاجه، ولكن تزداد أيضًا بهجته وتتسع فرصه، وتتطور بالمثل، وبدرجة ليست أقل شأنًا، آفاق اتصاله بأناس من نفس مستوى التفكير وقضايا الاهتمام والانشغال، أولئك الذين يضطر العديد منهم للعمل فى ظروف عصيبة للغاية، وهى حالة كثيرًا ما ترافق التميز والاستقلالية الفكرية. وقد اعتمدت بشكل كبير فى هذا الكتاب ـ كما فى أعمال سابقة ـ على مصادر لم يكن بوسعى اكتشافها بأية طرق أخرى. وأود لو سردت قائمة بأسماء من زودونى بها، لكن يكفى أن من أعنيهم يعرفون أنفسهم، وليس بوسع الآخرين إعطاء التقدير الكافى لطبيعة وأهمية تلك التفاعلات التى تجرى بين أناس نادرًا ما التقوا أو لم يحدث أن التقوا على الإطلاق، لكنهم وجدوا طرقًا للتعاون بوسائل بناءة للغاية هربوا بها من القيود المؤسسية.

الفصل الأول

خطـوات بــلا حـركــة

بوسعنا اعتبار سقوط حائط برلين فى نوفمبر 1989م النهاية الرمزية لحقبة فى العلاقات الدولية وقعت فيها أحداث جسام تحت ظلال الحرب الباردة المشئومة، بتهديدها المستمر من الرعب النووى. لم تكن الصورة النمطية(*) زائفة، وإن كانت جزئية ومسيئة للفهم. وإذا ما قبلنا هذه الصورة دون نقد، فإننا نقع فى محظور إساءة فهم التاريخ الحديث، ونصبح غير مؤهلين لفهم المقبل من الأحداث.

1. الحرب الباردة والسيطرة على الشعوب

خدم الإطار النمطى للتفسير مصالح أولئك المسكين بزمام السياسة الدولية؛ إذ قدم آلية فعالة «للسيطرة على الشعوب»، بحسب المفاهيم التى يتبناها مواجهو التمردات الشعبية. فالسيطرة على السكان مهمة أساسية لأى سلطة حكومية تهيمن عليها جماعات المصلحة. وعلى الرغم من أن القوتين الدوليتين فى زمن الحرب الباردة كانتا على طرفى نقيض بشأن القضايا المعاصرة المرتبطة بالحرية الداخلية والديمقراطية، فإنهما اشتركتا فى قوة السلطة المحلية عند تعاملهما مع قضية السيطرة على شعبيهما. ففى الاتحاد السوفيتى تحولت شبكة السلطات العسكرية البيروقراطية - التى أرساها لينين وتروتسكى حين وصلا إلى السلطة فى أكتوبر 1917م- لتسحق بشكل سريع التوجهات الشعبية المخالفة كافة. وفى الولايات المتحدة تجمعت وترابطت بالمثل شبكة العلاقات الصناعية

(*) المقصود بـ «النمطية» الصور الراسخة فى مخيلة الناس، والتى أرساها الإعلام الموجه فى مجالات السياسة والاقتصاد والمفاهيم الحضارية عن الشعوب والثقافات المختلفة، بحيث صارت صوراً غير نقدية مسلماً بنحواها. المترجم.

والمالية والتجارية، وهى شبكة متمركزة فى الشريحة العليا من المجتمع، لتزيد من سيطرتها الواسعة على المجالات التخطيطية والإدارية والمالية.

لقد قدمت مواجهات الحرب الباردة مبررات سطحية للأعمال الإجرامية خارجيًا، وتكريس الامتيازات وتقوية قبضة السلطة داخليًا. ودون تكبد عناء التفكير، أو البحث عن أدلة دامغة، تمكن الاعتذاريون على كلا الجانبين من تبرير الممارسات الانفعالية، وإن أقروا بأنها مؤسفة، تلك الممارسات التى تبنتها الدولة تحت دعاوى حماية «الأمن القومى» من تهديد العدو البربرى الخطير. كما أضيفت إلى النمطية الشائعة فى حقبة الحرب الباردة تفسيرات أخرى خلال التحول السياسى، سواء لأسباب تكتيكية أو لأن الأنماط التفسيرية السابقة استنفدت نفسها، أو لأن سخافاتها الفجة صارت مكشوفة لا يمكن إخفاؤها. ففى تلك المرحلة بات مفهومًا أن المخاوف التى كانت تنبض هنا وهناك قد بالغ فيها أولئك المتحمسون للحرب الباردة، لأسباب معروفة. والآن علينا أن نغير مجرى النقاش ونصبح أكثر واقعية، على أن نعود إلى رؤية استشرافية فيما بعد؛ ذلك لأن الأمر صار مملاً إلى درجة السأم، كذلك السأم الذى شهدته سنوات الحرب الباردة.

لم يكن حصاد الحرب الباردة والمشكلات التى وقع فيها ضحايانا – من الفيتناميين والكوبيين والنيكاراجويين ـ وغيرهم كثرٌ ـ نتيجةً لما قمنا به من سلب ونهب، بل هم المسئولون عنها! ودورنا فى هذه المشكلات ينزوى ليصبح حدثًا تاريخيًا لا علاقة له بمآسى اليوم. هل فعلنا شيئًا سوى أن استبدلنا بالأشكال البالية للنظم الاستعمارية أشكالاً جديدة أكثر دهاء فى الإخضاع والهيمنة؟

تبنى النظام السياسى الأمريكى ـ مع اختفاء الاتحاد السوفيتى عن المسرح ـ إجراءات قياسية جديدة فى المنافسة الدولية، دون أن يفقد نبض الحركة وبوصلة الاتجاه. وبات واجبًا مع المرحلة الجديدة إخفاء السجل الكامل لسنوات الحرب الباردة، وغسل السجلات من مدونات شاهدة على حوادث الإرهاب والعدوان والحروب الاقتصادية، وغيرها من الجرائم التى أرعبت حشودًا واسعة من البشر. وبنفس المنهج صار من الواجب وضع كل ما حدث بسبب الحرب الباردة خلف ظهورنا؛ إذ ليس من وراء تذكره طائل، ولا يقدم دليلاً مرشدًا للمستقبل الذى نمضى نحوه مرفوعى الرأس، بينما نحن فى واقع الأمر نلمح برعبِ الفشل الذى عاناه ضحايانا التقليديون، وهم يسعون لبلوغ قيمنا الرفيعة

ومعاييرنا الحضارية المهيبة. وإذا أتينا إلى الالتزام الأخلاقى بالتدخل فى الشئون الداخلية للدول تحت مبررات الأسباب الإنسانية - وهى قضية على درجة من الأهمية- لن نجد كثيرين يتناولون حقيقة الصور المعكوسة للدور الأمريكى فى العالم بطريقة نقدية، من حيث مكانة وأهمية هذا الدور ومرجعيته المؤسسية. فقليلون أولئك الذين استحثوا إيران بأن تتدخل إنسانياً فى البوسنة، على الرغم من أنها عرضت استعدادها لذلك. لماذا؟ بسبب تاريخها وطبيعة مؤسساتها. ففى حالة إيران - أو أى دولة أخرى- فإن استطلاع رأى الشعب أمر ضرورى. لكن فى الحالة الأمريكية فإن مراجعة السجل التاريخى تظهر لنا دوراً «سيئاً وذميماً لسياسة واشنطن الخارجية، الشيطانية على مدى التاريخ». غير أن هذه كلها أمور «يسهل تجاهلها» على حد التعبير الساخر لتوماس ويس، المتخصص فى العلاقات الدولية، وهو تعليق مميز ويعكس بفطنة المبادئ الأكثر تقديراً فى الثقافة الرسمية الأمريكية.

واليوم، فإن محركات السياسة الأمريكية هى برمتها «محفزات إنسانية»، على حد قول المؤرخ ديفيد فرومكين. لكن الخطر الحالى قد تجاوز البعد الإنسانى أو الخيرى فى تلك المحفزات، فقد فشلنا فى الوصول إلى فهم لا أنانى للبعد الإنسانى للرحمة، كما فشلنا فى إدراك الحدود التى يجب أن نقف عندها حين نشرع بالتدخل فى شئون الآخرين، وإن الجيوش التى نرسلها إلى أراضى الغير تحت دعاوى إنسانية ليس بوسعها بالضرورة حماية الناس من أعدائهم أو من أنفسهم. ويشاركنا فى هذه الرؤية القائد السياسى جورج كينان - وهو ناقد لاذع لسياسات الحرب الباردة - الذى يرى أن الولايات المتحدة ارتكبت خطأ تاريخياً حين تجاهلت ولمدة أربعين سنة سبل التفاوض حول إقرار السلام وحل النزاعات مع الروس. ولعل إحدى فوائد انتهاء الحرب الباردة أن مثل هذه القضايا يمكن طرحها الآن على طاولة المناقشات. كما جدد كينان أيضاً النصيحة التقليدية بضرورة الحد من اشتباكاتنا الخارجية وأن ندرك أن دولة مثلنا «تستنفد طاقتها خارج الحدود» وهو ما قد يشجع دولاً أخرى على تبنى مناهج أكثر وضاعة فى سياستها الخارجية. ويجب علينا أن نضع فى الاعتبار أيضاً أن هناك حدوداً لا يمكن لدولة من الدول أن تتجاوزها حين تقدم مساعدة لدولة أخرى، حتى لو ادعت هذه الدولة أنها الأكثر عفة بين الدول. كما يجب أن نكف عن شغل أنفسنا بقضية أنه من الظلم أن نحرم الإنسانية المعذبة من اهتمامنا وكرمنا السخى.[1]

ومن البديهى أن تختلف آليات التحكم بين الدولة الشمولية والدولة الديمقراطية الرأسمالية، لكن هناك آليات مشتركة تبناها الطرفان خلال حقبة الحرب الباردة. فحينما أرسل الروس الدبابات إلى برلين الشرقية، وبودابست، أو براغ، أو دمرت قواتهم أفغانستان، كانت سياسة إقناع الشعب فى الداخل، والدول التابعة فى الخارج تسوغ ما يجرى باعتباره حتميًا لمواجهة خطر إمبراطورية الشر ودرئه. وكان الشيء نفسه يحدث حينما كانت سلطة الدولة تفرض أساليب قمعية ووحشية ضد جموع السكان بينما كانت تراعى امتيازات وسلطة رجال الدولة الموالين من القوات المسلحة والأمن والمخابرات والصناعات الحربية. وقد استخدمت حيل مشابهة فى الولايات المتحدة للتحكم فى السكان حين كانت السلطة تمارس برنامجها العالمى للعنف والتدمير، فى وقت كان يتم فيه الحفاظ على سياسة الدولة التى يوجهها البنتاجون، والتى كانت عاملاً أساسيًا فى النمو الاقتصادى وتأسيس نظام «التضحية والقصاص»، والتى أشير إليها فى مذكرة مجلس الأمن القومى رقم 68، وهى واحدة من وثائق الحرب الباردة الأكثر سرية، وحددت فيها الأطر الأساسية لسياسة «الحاجة للقمع»، تلك السياسة البارزة التى سعت لتحقيق «الطريق الديموقراطى»، والتى وجب اتباعها مع أولئك «الخارجين علينا»، فى وقت كانت الموارد العامة فى الدولة يعاد توجيهها لتلبى احتياجات الصناعات المتقدمة.

لقد استمر نمط السياسة الأمريكية دون تغير، والدليل على ذلك التفسير الحالى لحملة الذبح والتعذيب والتدمير التى نظمتها الولايات المتحدة وأدارتها فى أمريكا الوسطى خلال عقد الثمانينيات لقهر التنظيمات الشعبية التى كانت تتشكل تحت رعاية جزئية من الكنيسة. لقد هددت تلك التنظيمات بخلق قاعدة لتوظيف الديمقراطية بما يسمح لشعوب تلك المنطقة البائسة ـ التى وقعت لزمن طويل فى القبضة الأمريكية ـ من تحقيق درجة ما من درجات السيادة وحكم الذات، وهو ما استوجب تدميرها من قبل الولايات المتحدة. ومع هذا توصف تلك الفترة المخزية من العنف الإمبريالى الأمريكى بلا مبالاة بأنها علامة على سمو مثلنا ونجاحنا الباهر فى دفع الديمقراطية ودليل على احترامنا البالغ لحقوق الإنسان فى ذلك الإقليم البدائى. كما تغاضينا أيضًا عن تجاوزات أخرى ارتبطت بتنافسات الحرب الباردة التى أوقعنا فيها أمريكا الوسطى فى ورطة سخيفة. والتفاصيل فى هذا الشأن كثيرة ولا تحتاج لأكثر من أن ننفض الغبار عن أوراقها.

ولعله من الخداع أن نسارع فى البحث الدءوب عن أعداء جدد منذ تراجع قوة السوفيت فى الثمانينيات، وقد وجدنا ما نبحث عنه فى الإرهاب الدولى، والتجارة الدولية للمخدرات، والأصولية الإسلامية، و«عدم الاستقرار» فى العالم الثالث، والفساد بشكل عام. هكذا تم العمل بشهية واسعة مع الأعداء الجدد، وإن كان مفهوم «الإرهاب الدولى» لم يشر فيه بعد لدور الولايات المتحدة وزبائنها، وهى مشاركات كسرت الأرقام القياسية كافة، ولم يشر إليها بكلمة فى وسائل الإعلام والدراسات الرصينة. وبالمثل، لم تتضمن مناقشات الحرب على المخدرات دور السى آى إيه فى هذه التجارة منذ الحرب العالمية الثانية أو دور الدولة الأمريكية ومؤسساتها فى الاستفادة من أرباح هذه التجارة، وغيره فى القائمة كثير. [2]

لقد عبر أحد نقاد القرن 19 عن الرؤية الثاقبة للسياسة الأمريكية حين كان ينتقد سياسة التعليم الإلزامى الذى صمم لتحويل الفلاحين المستقلين إلى عمال أجراء، فتعليمهم كان يعنى «إبعاد أيديهم عن رقابنا» على حد تعبير رالف إيمرسون وهو يعبر بسخرية عن مخاوف الصفوة من الجماهير المسيسة. [3]

لقد كان للحرب الباردة فائدة أساسية للدولة ولمنظرى المبادئ العقائدية التى تحكم الدولة الأمريكية، بما وفرته هذه الحرب من أنساق طقسية لتقديم المبررات لارتكاب الظلم ونشر الرعب. كما استفادت العناصر المهيمنة على سياسة الدولة من قابلية الصورة النمطية للتشكل وتقديم بعض المبررات الاحتراسية. ويكشف السجل التاريخى أن المنهج الشكى الذى نتبناه تجاه هذه السياسة له ما يدعمه. وسوف نبرهن على أسباب تبنى هذا المنهج، وسنعطى بعض الخلفيات حول ذلك لاحقًا، سواء ما يخص النظام العالمى ككل فى الفصل القادم، أو بخصوص الشرق الأوسط فى الفصل الأخير.

2. النظـم العالميـــة الجديـــدة

حين شارفت الحرب الباردة نهايتها، توالت النداءات بنظام عالمى جديد. وقد جاءت تلك المطالب بأشكال متنوعة. وكان أول حديث فى هذا الشأن قد ضمه تقرير نشرته لجنة الجنوب غير الحكومية برئاسة يوليوس نيرير، وكان أعضاؤها اقتصاديين بارزين من العالم الثالث ومخططين حكوميين ورجال دين، وغيرهم. وفى دراسة لهذه اللجنة [4] فى عام 1990م تمت مراجعة التقارب الحديث فى العلاقات بين الشمال والجنوب، والذى بلغ ذروته حين أخفقت

الرأسمالية فى المستعمرات التقليدية للدول الغربية فى الثمانينيات، وباستثناء الفضاء اليابانى فى آسيا الشرقية ـ حيث سلطة الدولة من القوة الكافية بحيث تمكنها من السيطرة على قوة العمل وعلى رأس المال أيضًا ـ فإن اقتصاديات دول الجنوب فى هذا المجال كانت منعزلة تمامًا عن التدهور الذى أصاب السوق. ويمكن أن نشير هنا إلى مثال واحد، فرءوس الأموال التى هربت من أمريكا اللاتينية تعادل قيمة الدين الضخم فى هذه الدول، وهى حالة لم تواجهها آسيا الشرقية التى تم فيها إيقاف النزيف الاقتصادى من خلال الرقابة الصارمة.

لقد لاحظت لجنة الجنوب أن هناك اتجاهات للاهتمام بالعالم الثالث من قبل الدول الغربية منذ السبعينيات، والتى حركتها بقوة الاهتمامات الغربية المتزايدة بأهمية الجنوب بعد ارتفاع أسعار النفط فى عام 1973م. وحين انتهت مشكلة أسعار النفط واستعادت التجارة سابق عهدها من مكاسب طويلة المدى لصالح الدول الصناعية، فقدت القوى الصناعية المركزية اهتمامها بالجنوب وعادت إلى «شكل جديد من الاستعمار الحديث» وزادت من احتكارها للاقتصاد العالمى وتقويض العناصر الديمقراطية فى الأمم المتحدة، واستمرت فى ترحيل الجنوب إلى الطبقة الدنيا، ولعل هذا هو المسار الطبيعى للأحداث أخذًا فى الاعتبار طبيعة العلاقات بين القوى والضعيف وفلسفة ممارسة هذه العلاقات.

وحين راجعت لجنة الجنوب الحالة المأساوية للدول الخاضعة للتأثير الغربى، نادت بـ «نظام عالمى جديد» قادر على الاستجابة لـ «سعى الجنوب نحو العدل والمساواة والديمقراطية فى المجتمع العالمى» وإن لم تقدم هذه اللجنة ما يبشر بأمل فى تحقيق مسعاها.

وقد ظهر مستقبل هذا السعى حين تمت مراجعة النتائج، ووجد أن الموضوع برمته كان مصيره النسيان. فالغرب تحكمه رؤية أخرى مغايرة، عبر عنها بوضوح ونستون تشرشل فى حديثه المبكر عن نظام عالمى جديد، كان يرتب له فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بقوله: «يجب أن تؤتمن حكومة للعالم تعبر عن الأمم التى لا ترجو لنفسها شيئًا أكثر مما بحوزتها. فلو أن حكومة العالم كانت فى أيدى شعوب جائعة سيكون الخطر دومًا محدقًا. وليس لدى أى منا دوافع للسعى لشيء أكثر مما نملكه. يجب أن يتم الحفاظ على السلام من قبل شعوب تعيش على طريقتها دون أن تكون لديها مطامع فى الآخرين. إن قوتنا تضعنا فوق الجميع. فنحن أشبه برجال أغنياء يعيشون آمنين فى مساكنهم».[5]

هكذا يدلل تشرشل على أن الحكم هو حق ومهمة للرجال الأغنياء الذين يعيشون فى سلام يستحقونه.

لكن من الضرورى هنا إضافة ملحوظتين على كلام تشرشل، الأولى أنه ليس صحيحًا أن الرجال الأغنياء يقنعون بما فى أيديهم ولا يسعون إلى المزيد، فهناك أكثر من طريقة لزيادة ثروة المرء وإخضاع الآخرين فى ذات الوقت، كما أن النظام الاقتصادى يتطلب عمليًا سعيًا مستمرًا، فالمتلكئون يخرجون من اللعبة. والملاحظة الثانية تتعلق بالقول الواهم بأن الأمم لاعب أساسى فى المجالات الدولية، وهو قول يعبر عن خداع قياسى؛ نظرًا لأنه داخل الأمم الغنية - كما هو أيضًا داخل الأمم الجائعة- هناك فروق هائلة بين الامتيازات والسلطات. ولإزالة الخداع المتبقى فى الوصفة السياسية لتشرشل نقدم الخطوط العريضة للنظام العالمى على النحو التالى: يحكم الرجال الأغنياء فى المجتمعات الغنية ويتنافسون فيما بينهم للفوز بحصة أكبر من الثروة والسلطة ويزيحون بلا رحمة أولئك الذين يقفون فى طريقهم، ويساعدهم فى ذلك الرجال الأغنياء فى الدول الجائعة، أما الباقون فيخدمون ويعانون.

وليس هذا أكثر من حقائق بديهية، وكما وصفها آدم سميث(*) قبل قرنين من الزمان، وهو البطل المساء تمثيله فى التقدير الذاتى للغرب المعاصر، فإن الرجال الأغنياء يتبعون «الحكمة التافهة لقادة العالم» التى تقول: «كل شىء لنا، ولا شىء للآخرين». وعادة ما يستخدم هؤلاء سلطة الدولة لتحقيق غاياتهم. وفى زمن سميث كان «التجار والصناع» هم «المهندسين الرئيسيين» لسياسة الدولة. وهى سياسة صمموها بطريقة تضمن تحقيق مصالحهم بأقصى درجة وعلى حساب الآخرين من عامة الشعب فى مجتمعاتهم. وإذا لم نتبنَّ منهج سميث فى «التحليل الطبقى» ستتعرض رؤيتنا للتشويش والضبابية. فأية مناقشة للشئون العالمية تتعامل مع الأمم باعتبارها صاحبة دور رئيسى هى مناقشة مضللة فى أحسن الحالات وفى أسوئها محيرة.

وكما فى أى نظام معقد، فإن هناك فوارق دقيقة ومؤثرات ثانوية، لكن فى الحقيقة أنَّ الصورة التى رسمناها سلفًا هى الصورة الحقيقية للنظام العالمى. وليس هناك من تجاوز فى وصف النظام العالمى - قديمًا كان أو حديثًا- بأنه نظام «قرصنة عالمية منظمة».[6]

(*) يعتبر آدم سميث (1723م-1790م) المفكر الأسكتلندى المرموق مؤسس علم الاقتصاد الحديث وأول من أرسى مفاهيم الرأسمالية والتجارة الحرة من خلال دراسته لتاريخ العلاقات الاقتصادية فى القارة الأوربية. المترجم.

لا تكلف إعانات الولاء واشنطن الكثير؛ إذ هى تهدف للحفاظ على الدول الجائعة تحت سيطرة واشنطن وحلفائها. وإذا كانت بريطانيا يمكن أن تستعيد بعضًا من التقاليد الاستعمارية بسلوك مكشوف، فإن الولايات المتحدة تفضل أن ترتدى ثوبًا من العفة وهى تسحق كل من يقف فى طريقها، فيما يعرف بـ «المثالية الويلسونية» نسبة إلى أحد المناصرين العظام لمنهج التدخل العسكرى العنيف والقمع الإمبريالى، ألا وهو الرئيس ويلسون الذى كان سفيره إلى لندن يشتكى من أن بريطانيا لم تستفد من مهمته التى سعى خلالها لتصحيح «القصور الأخلاقى لدى الأمم الأجنبية». (7)

لقد أصرت بريطانيا دومًا على «الحفاظ على حقها فى قصف الزنوج» بحسب ما عبر عنه رجل الدولة لويد جورج Lloyd George فى أعقاب تأكد بريطانيا من أن معاهدة نزع السلاح التى أبرمت فى عام 1932م لم تضع قيودًا على قصف المدنيين بسلاح الجو، وذلك بهدف الإصرار على عدم التخلى عن قبضتها على الشرق الأوسط. وقد تم صياغة هذا التفكير الأساسى على يد ونستون تشرشل الذى كان وزيرًا للخارجية فى حكومة الحرب عام 1919م. وفى تلك الفترة قدمت إليه القيادة العسكرية للشرق الأوسط فى القاهرة طلبًا للسماح باستخدام الأسلحة الكيماوية «ضد العرب المتمردين، على سبيل التجربة». وقد فوض تشرشل القيادة بالقيام بتلك التجربة، طاردًا عن نفسه وخز الضمير تجاه عمل جنونى بتساؤله: «لا أدرى لماذا كل تلك الحساسية تجاه استخدام الغاز؟» مبررًا ذلك بقوله متضجرًا: «أقف بقوة وراء استخدام الغاز السام ضد تلك القبائل الهمجية.. وليس من الضرورى استخدام الغازات الأكثر فتكًا؛ فالأسلحة الغازية يمكن استخدامها بطريقة تحدث إزعاجًا مربكًا وتنشر الرعب الهائج دون أن تخلف آثارًا مميتة على من استهدفتهم». وبحسب تفسير تشرشل فإن الأسلحة الغازية «ليست أكثر من تطبيق للعلم الغربى فى الحروب الحديثة» كما أنه «لا يمكننا فى أى ظرف الإذعان لمنع استخدام أى نوع من السلاح بمقدوره تحقيق نهاية للتهديد الذى يحيط بنخومنا». لقد استخدمت القوات البريطانية الغاز السام من قبل حين كانت تقاتل فى شمال روسيا ضد البلاشفة، وحققت بحسب القيادة البريطانية، نجاحًا باهرًا. ومن ثم فإن القبائل الهمجية التى تحتاج إلى جرعة من الرعب فى تلك الفترة كانت القبائل الكردية والأفغانية، ولم يقف أمام هذه الخطوة سوى أن القوات الجوية كانت منشغلة بحماية حياة البريطانيين، متبعة منهجًا رسمه

أسطول ودرو ويلسون Woodrow Wilson البحرى حين كان البريطانيون يذبحون الزنوج فى هاييتى.[8]

ولقد انتعش النموذج البريطانى من جديد كنوبة فاشية تفشت فى الغرب خلال النزاع فى الخليج فى 1990م-1991م. وقد عبر عن ذلك جون كيجان John Keegan المؤرخ والصحفى البريطانى البارز ببلاغة بقوله: «لقد استخدم البريطانيون على مدى أكثر من مائتى سنة حملات عسكرية عبر البحار لمقاتلة الأفارقة والصينيين والهنود والعرب». إنه أمر أشبه بالضمان البريطانى لتطبيق «الرسالة التشرشلية» التى أسماها بيرجرين ورثورن ـ المحرر فى الصنداى تليجراف ـ باسم «المهمة الجديدة» لعالم «ما بعد الحرب الباردة». ولكى يتحقق نظام عالمى مستقر بدرجة تسمح للاقتصاديات المتقدمة فى العالم بأن تلعب دورها دون تدخل أو تهديد من قبل العالم الثالث، فلابد من «تدخل مستمر من قبل الأمم المتقدمة» وربما «إجراءات وقائية» تجاه الأمم الأخرى، وإذا كانت بريطانيا لا تقارن فى امتلاك الثروة بألمانيا أو اليابان ولا حتى بفرنسا وإيطاليا، إلا أنها من حيث السيطرة على سياسة العالم هى الأكثر نفوذاً، وذلك بالطريقة التى أرساها تشرشل من قبل. وعلى الرغم من التدهور الاجتماعى والاقتصادى فإن بريطانيا ذات قدرات عسكرية «فائقة ومتحفزة وأقرب إلى قوة عسكرية جشعة فى المجتمع الدولى» على حد تعليق المراسل العسكرى لصحيفة الإندبندنت اللندنية.[9]

أما «المهمة الجديدة» التى تحدث عنها ورثورن إنما هى فى الواقع مهمة جليلة ومؤشر على «عالم ما بعد الحرب العالمية»، وهو عالم لا يختلف كثيراً عما سبقه.

وخلال الشهور ذاتها، اقترحت الصحافة الاقتصادية الغربية دوراً مشابهاً للولايات المتحدة، والتى حاصرت العالم فى زاوية «سوق الأمن» دافعة به إلى خدعة الحماية الكونية، بأسلوب مافيوزى لبيع «الحماية» للدول الثرية القادرة على دفع «فاتورة الحرب». فالولايات المتحدة اعتمدت على تحصيل أموال ضخمة من القارة الأوربية بقيادة ألمانيا، ومن اليابان، ومن دول الخليج النفطية، بدرجة مكنت الولايات المتحدة من الحفاظ على «سيطرتها على النظام الاقتصادى العالمى» كدولة «جشعة واعية» وهى وظيفة أتقنتها خلال حرب الخليج(*) بنجاح كبير، وفى ذلك يلاحظ فريد بيرجستون، المتخصص فى

(*) الحديث هنا عن حرب الخليج الثانية فى أعقاب غزو العراق للكويت عام 1990-1991. المترجم.

الاقتصاد الدولى، أن «القيادة الجمعية» فى حرب الخليج تعنى أن الولايات المتحدة تتزعم، وأنها أيضًا تجمع وتحشد تمويلاً ماليًا ضخمًا لعمليات عسكرية هامشية التكلفة، ومن ثم تخرج من هذا النزاع وقد حققت أرباحًا وافرة، ناهيك عن الصفقات المربحة التى اقتنصتها واشنطن تحت شعار إعادة إعمار ما دمرته بنفسها من قبل، وترويج صفقات التسليح الضخمة، وغيرها من أشكال الغنائم التى يجنيها المنتصرون.[10]

نعود الآن إلى لجنة الجنوب، فبعيد ما نادت به هذه اللجنة من «نظام عالمى جديد» يقوم على العدل والمساواة والديمقراطية، استخدم جورج بوش (الأب) التعبير السابق كقناع بلاغى لحربه فى الخليج. فبينما كانت القذائف تمطر سماء بغداد والبصرة، وعلى رءوس الجنود الإلزاميين المختبئين فى حفر بائسة فى صحراء جنوب العراق، أعلن الرئيس بوش أن الولايات المتحدة ستقود «نظامًا عالميًا جديدًا، تتوحد فيه مختلف الأمم على مبدأ مشترك يهدف إلى تحقيق طموح عالمى لمصلحة البشرية، عماده السلام، وأركانه الحرية وسيادة القانون»، وكما أعلن وزير الخارجية جيمس بيكر بافتخار فإننا: «ندخل مرحلة واعدة فى التاريخ، وإنها للحظة نادرة من لحظات التحول فى مصير العالم».

وقد تم توسيع هذه الفكرة من قبل توماس فريدمان ـ كبير مراسلى الشئون السياسية فى صحيفة نيويورك تايمز ـ فبحسب فريدمان فإن الموجه الرئيسى لسياسة بوش فى حرب الخليج ينبع من أنه «إذا لم تحترم الحدود السياسية بين الدول ذات السيادة فإن الفوضى ستحكم العالم»، وحين نفكر فى الأمر فقد نعتقد أن الفكرة تتعلق بدول مثل بنما أو لبنان أو نيكاراجوا وجرينادا، لكن فريدمان يوضح الأمر بأنه أعمق من هذا حين يقول: «إن نصر أمريكا فى الحرب الباردة كان نصرًا لمجموعة من المبادئ السياسية والاقتصادية تقوم على الديمقراطية وحرية السوق». وفى النهاية سيفهم العالم أن «السوق الحر هو المستقبل، ذلك المستقبل الذى تمثل فيه أمريكا صمام الأمان والنموذج الذى يحتذى».[11]

وهكذا تتكرر المفاهيم فى عدد لا يحصى من المؤسسات الأيديولوجية – كالمراكز الإعلامية والأكاديمية والمجتمع الثقافى بعمومه– حيث يتم ترديد المفاهيم ذاتها مع إطراء شديد للذات دون أن يخرج صوت واحد يعارض ما يقال أو يدعو إلى التحقق من السجل الفعلى لتوظيف الولايات المتحدة لمبادئ الديمقراطية وحرية السوق.

ولأنها جاءت من قبل جورج بوش فإن الدعوة لـ «نظام عالمى جديد» قد دوت فى الأسماع، وليست الدعوة الحزينة التى قدمتها لجنة الجنوب من قبل ولم يستمع إليها أو يهتم بها أحد. ويعكس رد الفعل تجاه الدعوتين شبه المتزامنتين نحو نظام عالمى جديد علاقات القوى لمصدر الدعوتين. وقد صادفت الدعوتان ذكرى مرور 500 سنة على الرحلات التى كانت محفزًا للغزوات الأوربية فى العالم؛ مما أتاح للرجال الأغنياء الذين تحدث عنهم تشرشل أن يستقروا فى مساكنهم آمنين، بعد أن جلبوا «التعاسة المفزعة» لضحايا «الظلم الهمجى الذى ارتكبه الأوربيون»، وذلك على حد تعبير آدم سميث فى مرحلة مبكرة من مراحل استعمار العالم.

ويمكننا تقدير طبيعة «التعاسة المفزعة» من خلال الضحايا الأوائل فى هاييتى والبنغال اللتين وصفتا من قبل الغزاة الأوربيين بأنهما منطقتان واعدتان ثريتان كثيفتا السكان ومصدرا ثروة لكل من النهَّابين الفرنسيين والبريطانيين، لكنهما صارتا اليوم منطقتين ترمزان للبؤس والفقر. ويستدل على هذه الحقائق التاريخية بإلقاء نظرة على واحدة من دول الجنوب كانت قادرة على مقاومة الاستعمار، ألا وهى اليابان، وهى الدولة الوحيدة فى الجنوب من بين دول نادى الأغنياء، إضافة إلى وجود بعض مستعمراتها السابقة تمشى فى ركبها، وقد رفضت جميعًا الوصفة الطبية «للتنمية» التى تمليها القوى الغربية. كما أننا نتعلم المزيد حين نراجع «المستعمرة الأولى فى التاريخ الحديث» وهى أيرلندا غير الصناعية (كغيرها من المستعمرات، لاسيما الهند) قليلة السكان[12]. فقد عانت أيرلندا من خلال التطبيق الصارم «لقوانين الاقتصاد السياسى» التى حالت دون وصول المساعدات الفعالة إليها واستمرت فى استنزاف صادراتها الزراعية حتى خلال مجاعة أربعينيات القرن 19، وهى ظروف اقتصادية لايزال تأثيرها باقيًا إلى اليوم فى تلك الدولة التى يعد أداؤها الاقتصادى هو «الأقل تقدمًا فى أوربا الغربية وربما فى كل أوربا خلال القرن العشرين»[13]. ويعد الدرس الذى بدا جليًّا أمام آدم سميث أكثر حضورًا اليوم وأفزع فى دراميته، لكنه كذلك فقط لأولئك الذين يرغبون فى فتح أعينهم على الحقيقة.

ويمكن وصف الغزو الأوربى بمصطلحات أكثر حيادية من قبل أولئك الذين وضعوا القواعد نفسها، أولئك الذين نسميهم أصحاب المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية، أو مجتمعات الشمال والجنوب، وعلى الرغم من أن الصورة

معقدة للغاية، فإن الفجوة بين النوعين جد كبيرة. وقد ازدادت عمقاً فى السنوات الأخيرة، لا سيما فى الثمانينيات. وسوف نعود فى الفصل المقبل إلى آلية إدارة العالم فى العصر الحديث وتأثيره على الأمم المتقدمة والجائعة على السواء.

3. حالــة اختبــار: العـراق والغــرب

منذ ذلك التاريخ الذى أعلن فيه حلول عصر جديد، اختير العراق ميداناً لتجريب المبادئ والأهداف الغربية. فالنظام العالمى الجديد الذى تحدث عنه جورج بوش، والذى لم يكن مفهوماً بدرجة وافية فى بدايته، لم يترك أى غموض فى أعقاب انتهاء حرب الخليج، أو بالأحرى فى أعقاب مذبحة الخليج، فكلمة حرب لا تنطبق على مواجهة يقوم فيها طرف بذبح الطرف الآخر، وهو فى مكان آمن ذابحاً السكان العزل. ولقد انتهت هذه الفترة حين وقف المنتصرون مغمضى أعينهم عما كان صدام يقوم به من سحق تمردات الشيعة والأكراد، وذلك أمام أعين نورمان تشوارسكوف قائد القوات التى رفضت حتى السماح للجنرالات العراقيين المتمردين بالحصول على الأسلحة اللازمة لإتمام التمرد. وبحسب كلمات ديفيد هويل رئيس لجنة الشئون الخارجية البريطانية فإن سياسات المتحالفين فى الحرب بدت وكأنها تقول لصدام «لك كل الحق الآن بارتكاب كل الجرائم التى تريدها». وقد أثرت مذابح صدام الجديدة فى حساسيتنا المرهفة على المستوى الحكومى والإعلامى، لكنها كانت ضرورية لتحقيق «الاستقرار». تلك الكلمة السحرية التى يطبقها الزعماء لتحقيق مآربهم.[14]

ولكى يتحقق الاستقرار فى المقابر الجماعية فإن واشنطن انتقلت إلى المرحلة التالية، ألا وهى الحصار الاقتصادى الخانق. وقد حدد فريدمان مبررات ذلك الحصار بالتأكيد على أن سكان العراق يجب أن يصبحوا رهائن ليجبروا الجيش على الإطاحة بصدام. وبحسب هذا المفهوم فإنه إذا ما عانى العراقيون بدرجة كافية، فإن إدارة الرئيس بوش تعتقد بأن بعضاً من جنرالات الجيش سيتقدم ليصل إلى السلطة مزيحاً صدام كى تحقق واشنطن «أروع أيامها» حين يعود العراق إلى حزام التحالف الذى يضم السعودية وتركيا وأتباعهما.[15]

لقد بدت حقيقة النظام العالمى الجديد تلمع بروعة، بينما كان التصفيق يدوى بالاستحسان.

لم تكن هذه الأخبار مفاجأة فى الجنوب، الذى لم يشارك فى احتفالات النصر

لذلك اليوم. وفى رد فعل مثالى لاحظت صحيفة تايمز الهندية بعيد الإعلان عن النظام العالمى الجديد أن الغرب يسعى إلى «مؤتمر يالطا جديد تتفق فيه القوى الكبرى فيما بينها على اقتسام الغنائم العربية». لقد كشف السلوك الغربى عن «أسوأ الجوانب فى الحضارة الغربية، ألا وهى شهوتها الجامحة للسيطرة، وافتنانها المرضى بامتلاك الأسلحة عالية التقنية، وعدم احترامها لثقافات «الغير»، وأنانيتها المفرطة. وعلى حد استنكار دورية شهرية ماليزية واسعة الانتشار فى العالم الثالث فإن «حرب الخليج هى أكثر الحروب التى شهدها كوكبنا خسة». وبحسب محرر الشئون الخارجية فى أكثر الصحف البرازيلية انتشاراً فإن «ما تم ممارسته فى الخليج ليس إلا بربرية محضة، ومن السخرية أن يتم تنفيذها باسم الحضارة. فبوش مسئول كصدام.. لأن كليهما، بتعنته، لا يعرف سوى المنطق الأعوج للمصالح الجيوسياسية، ويظهر استخفافًا بالغًا بأرواح البشر». وبينما كان الطاغية العراقى يسحق الانتفاضات الشعبية فى مارس 1991م، لاحظ رجل المال أحمد الشلبى أحد القادة البارزين فى المعارضة الديمقراطية العراقية، والمقيم فى لندن آنذاك أن الولايات المتحدة «تنتظر إلى أن يقوم صدام بذبح الثوار على أمل أن يتمكن أحد الضباط الشجعان من الانقلاب عليه» وهو أسلوب متجذر فى السياسة الأمريكية التى تعتمد على دعم الدكتاتور ضماناً للاستقرار. لكن النتيجة التى حصلت هى حلول أسوأ الأقدار بالشعب العراقى الذى لقى مأساة «مرعبة»، بينما تحول «أفضل ما فى الدنيا من مكاسب» لواشنطن بحسب فريدمان إلى القناعة بحاكم آخر يضمن التبعية لواشنطن ويكون أقل دكتاتورية ويحمل اسمًا أقل إرباكًا غير اسم صدام.[16]

وقبل هذا كانت معالم النظام العالمى الجديد تزداد وضوحًا أمام بوش. فغزو صدام للكويت استدعى انحرافًا مفاجئًا وغريبًا عن المألوف، فقد اتفقت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على ضرورة إنهاء ذلك الغزو رغم وجود حالات أخرى لم يتم الاتفاق بشأنها بتلك السرعة، كما تم الاتفاق على ضرورة مواجهة ذلك الغزو بالقوة دون اختبار إمكانية إنهاء ذلك الغزو بالتفاوض، وذلك فى انتهاك للقانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة. وكما اتضح سريعًا فيما بعد فإن الخيارات الدبلوماسية كانت متاحة، لكنها نبذت ولم تقبل بها الدولة التى تحتكر وسائل العنف وتتعمد الحفاظ على دورها المهيمن على العالم.

ففى 22 أغسطس 1990م؛ أى بعد ثلاثة أسابيع من غزو العراق للكويت طرح

توماس فريدمان فى نيو يورك تايمز الأسباب التى تقف وراء «الموقف الصلب» الذى يتخذه بوش، موضحًا أن واشنطن تعتزم إغلاق «المسار الدبلوماسى» خوفًا من أن تؤدى المفاوضات إلى «إطالة أمد الأزمة» لصالح تحسين وضع الدكتاتور العراقى فى الكويت (ربما السيطرة على جزيرة كويتية أو القيام بتعديلات فى الحدود السياسية لصالح العراق). لكن العراق قدم عرضًا «جادًّا» و«قابلاً للتفاوض» بشأن الانسحاب من الكويت، وهو ما أزعج واشنطن بحسب أحد المتخصصين فى شئون الشرق الأوسط حين كتب تقريرًا بعد ذلك بأسبوع فى صحيفة نيوزداى، إحدى صحف ضواحى نيويورك، وهو تقرير وحيد لم ينشر نظير له فى أى من الصحف الأمريكية والبريطانية يعرض لجدية التفاوض وإمكانية الانسحاب العراقى من الكويت، ولم تلمح إليه النيويورك تايمز إلا فى عجالة وفى مساحة صغيرة قبل أن يتوقف الحديث عنه بعد ذلك. وسرعان ما اختفت القصة، كما اختفت الفرص التى طرحت للوصول إلى علاج الأزمة بوسائل سلمية. لقد قطعت إدارة بوش القضية بشكل واضح حين أعلنت أنه لا مجال للتفاوض. فلم تناقش القضية فى الكونغرس وحجبت عن وسائل الإعلام. كما كانت الصورة فى بريطانيا أكثر تجاهلاً.(17)

وإذا ما ناقشنا قضية الحصار الاقتصادى، سنجد على النقيض، تم التعامل مع القضية بمناقشة أوسع قبل أن يبدأ تنفيذ الحصار بالفعل. فالنقاش حول الحصار كان يخدم الأهداف ولا يشوش عليها، بعكس النقاش حول المفاوضات. من كان بوسعه أن يعرف بعد كل ما حدث نتاج الحصار؟ وأن محاكمة السلطة ستستمر؟ لكن الحديث عن «المسار الدبلوماسى» كان أمرًا مختلفًا وتم ترويجه كمسار خطير للغاية؛ لأنه كان سيعطى العراق فرصة للانسحاب دون أن تتمكن واشنطن من سحق دولة بلا قدرات دفاعية ولتكسر شكيمتها وتلقنها بعضًا من دروس الطاعة.

لقد كانت الممارسات الأكثر إثارة فى العقيدة السياسية الأمريكية للسيطرة بالغة فى مغزاها. فقبيل قصف بوش للعراق فى منتصف يناير 1991م، أظهرت استطلاعات الرأى أن الشعب الأمريكى يفضل بمعدل 2 إلى 1 حلاً سلميًّا؛ أى هو أقرب للاقتراح العراقى الذى تلقته الإدارة الأمريكية وحجبته الصحف عن الشعب (باستثناء صحيفة نيوزداى وبعض قصاصات صحفية هنا وهناك). ولو أن اقتراح التفاوض كان قد لقى الاهتمام من الإدارة الأمريكية واعتنت به

الصحف لكانت نسبة الأمريكيين التى فضلت الحل السلمى أعلى من ذلك بكثير، وربما ساعد ذلك فى رضوخ واشنطن للخيارات الدبلوماسية، وبقدر كبير جداً من النجاح، لكن الأيديولوجيين اختاروا اللجوء إلى القوة. لقد كانت دلالة هذه الحقائق على الديمقراطية الأمريكية بالغة الوضوح، وكان من الضرورى طمسها، وهو ما حدث.

أدت المؤسسات الأكاديمية مسئوليتها بالتزام وتم إبعاد قضايا الحل السلمى عن الوصول إلى الناس. ففى مقدمة دراسة أعدها لورانس فريدمان وإفراهام كارش تم الثناء على العمل المقدم بوصفه أكاديميًا ملتزمًا بـ «الأصالة فى التحليل» مستخدمًا «دلائل من المصادر المتاحة كافة» ولا يعتمد فقط على المصادر الصحفية، غير القادرة على بلوغ رقى مصادرهما، ثم انتقلا بعد تلك المقدمة إلى تجاهل حتى أكثر المصادر أهمية التى تحدثت عن جهود التفاوض قبيل الحرب، وقد أساءا الإشارة إليها فى التعليقات الهزيلة التى قدماها[18]. وقد لاحظ المراجعون لمثل هذه الدراسة أن المؤلفين حين يعتبران التفاوض الدبلوماسى عبثًا فقد أديا مهمة التعتيم المنظم.

وتحت ضغط وتهديد الولايات المتحدة مضى مجلس الأمن مع مخططات واشنطن، ليوافق فى النهاية على غسل يده من القضية ويتركها برمتها للولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى انتهاك واضح لميثاق الأمم التى لا تصلح إجراءاته وبنوده للصمود أمام عناد واشنطن. لقد ساعدت حكومة الكويت فى الوصول إلى ذلك من خلال إنفاق مئات الملايين من الدولارات لشراء الأصوات فى مجلس الأمن، وذلك تبعًا لمحققين كويتيين كانوا يبحثون عن 500 مليون دولار مفقودة من صندوق الاستثمار الكويتى. ومع عودة الأمم المتحدة الآن للانصياع لواشنطن ـ كما كانت فى سنواتها الأولى ـ فإنها سلمت بشكل عاطفى «للتغيرات المدهشة» التى أسكتت «أغلب المعترضين» وخولت للرئيس بوش خلق «نظام عالمى جديد تحل فيه النزاعات بطرق دبلوماسية متعددة الجوانب وبسبل الأمن الجماعى» (النيويورك تايمز). ولعل التفسير المثالى لهذا التحول المفاجئ نحو سلوك عاقل هو أن الاتحاد السوفيتى قد انهار، ومن ثم لم يعد يعوق جهود واشنطن فى تطبيق المثل النبيلة. ولقد تنافس الصحفيون ورجال الدولة والأكاديميون للبحث عمن بوسعه تحريف السجل الفعلى لإعاقة مبادئ الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان. ولم تكن الذاكرة ولا العين لتخطئ حقيقة أن

الولايات المتحدة كانت أكثر دولة نقضت قرارات مجلس الأمن، تلتها المملكة المتحدة ثم فرنسا ـ وإن بمسافة بعيدة فى المركز الثالث ـ وذلك منذ أن وقعت الأمم المتحدة برمتها فى قبضة الولايات المتحدة مع انتهاء الاستعمار واستقلال الدول. ولا يختلف الأمر كثيرًا عن سجل الولايات المتحدة فى الهيمنة على الأمانة العامة للأمم المتحدة.[19]

ومع سقوط القنابل على بغداد، كان على سكان الولايات المتحدة أن يبدوا إعجابهم بـ «التطبيق الصارم للمبادئ التى قام جورج بوش بطهيها جيدًا خلال سنوات إقامته فى أندوفر ويال Andover and Yale (فى ولاية تكساس) وهى مبادئ لها من التقدير ما يمكنها من توجيه لكمة فى وجه المشاغبين»، وذلك على حد تعبير المتحدث باسم البيت الأبيض الذى كان قد عرض قبل ذلك بأيام قليلة سياسة إدارة الرئيس بوش تجاه «تهديدات العالم الثالث»، والتى تشير نتائجها إلى أنه «فى حالة مواجهة الولايات المتحدة لأعداء ضعاف» فإن ما يجب أن تتخذه واشنطن ليس فقط تلقينهم هزيمة، بل هزيمتهم بشكل حاسم وسريع» لأن البديل سيكون مربكًا وربما يقوض الدعم السياسى، الذى يعانى من ضعف وهزال.[20]

وبحسب ما تابع المتخصصون، فقد كانت الاستجابة كبيرة للتكرار الإجبارى لمبادئ بوش المتعلقة بتوجيه لكمة فى وجه المشاغب – مادمْتَ تيقنت من ترنحه– وذلك بتطبيق المبادئ ذاتها فى مجال السيطرة على الشعوب. ولقد صفقت واشنطن بوست، وهى الصحيفة القومية الثانية، لـ «النصر المعنوى» فى الخليج بقولها: «لقد أعيدت الثقة إلى القيم المادية التى كانت قد سقطت» و«استعادت السلطة الرئاسية قوتها التى تعرضت للهجوم والنقد منذ حرب فيتنام». وعند الحدود الخارجية لليبرالية الأمريكية ألمحت بوسطن غلوب إلى خطورة التضخيم فيما تحقق من خلال الترحيب «بالانتصار الباهر» والشعور الجديد «بالوطنية والسلطة الموجهة» تحت قيادة رجل «جسور وداهية»، رجل لديه «شجاعة المخاطرة بكل شىء من أجل القضية والمبدأ»، رجل لديه «شعور متقد لأداء الواجب»، رجل أظهر «عزيمة صلبة وعميقة تجاه ما يؤمن به»؛ لأن لديه إيمانًا بأننا «شعب مختار، لديه رسالة حق وواجب على هذه الأرض» وهو آخر «الرجال ذوى العقول النيرة وأصحاب الرسالات» ويمتد نسبه إلى البطل تيدى روزفلت، وهى رسالة تسعى إلى تعليم أولئك الأشقياء كيف يتعاملون باحترام ويتلقون دروسًا مفيدة تخفف من بربريتهم وجهلهم التى تقف فى طريق «سادة

الأرض»، وذلك على حد ما عبر عنه توماس أوليفانت وهو يقدم تسبيحًا بحمد جورج بوش «لنصره العظيم» على عدو هزيل واهن مثل العراق، ويسخر فى ذات الوقت من أولئك «المتخلفين» الذين ينتقدون قافلة النصر من زوايا مظلمة. هكذا حولت انتصارات بوش فى العراق عقدة فيتنام إلى عقدة الخليج حيث أصبحت شعارات «اخرجوا الآن» تستهدف الغزاة العراقيين ولا تستهدفنا نحن الأمريكيين، على حد افتخار توماس أوليفانت، الذى أعاد إلى الأذهان المبدأ الأمريكى المغالط الذى صور الفيتناميين من قبل كغزاة يعتدون علينا، بينما كنا نحن الذين ندافع عن أنفسنا. والآن نحتفى «بالمعيار القيم الذى يؤكد أن العدوان يجب أن يقابل، فى حالات استثنائية، بالعنف» بحسب ما يستمر أوليفانت فى حديثه، على الرغم من أنه لا يتم ممارسته مع عواصم عدة فى العالم من بينها جاكرتا وتل أبيب ودمشق وأنقرة وواشنطن، وغيرها كثير. [21]

هكذا صار العرض المبتهج للمبادئ الفاشية واضحًا وجليًّا مع التأكيد على صحة مبادئنا الأخلاقية، كسلوك تقليدى للثقافة الفكرية فى بلادنا.

وهناك من الأمور الجيدة ما يمكن تعلمه من خلال رد الفعل على لجوء بوش للقوة. فأولئك الذين هللوا للرسالة المدوية حول «الفترة الواعدة المدهشة» كان عليهم أن يزيفوا السجل التاريخى، باستئصال الحقائق الدامغة، ومن بينها أن الدعوة لنظام عالمى جديد التى كرست لـ «السلام والأمن، والحرية وسيادة القانون» لم يمررها سوى رأس الدولة، على رغم معارضة محكمة العدل الدولية نتيجة «عدم قانونية استخدام القوة»، ورغم استنكار هذه المحكمة للحرب الإرهابية التى شنها ريجان-بوش على نيكاراجوا فإن واشنطن ضربت بها عرض الحائط، محتقرة إياها عبر وسائلها الإعلامية ومراكزها الفكرية على وجه العموم، فقد نظر إلى المحكمة باستنكار ولا مبالاة على حد وصف أحد كبار الباحثين. وهناك حقيقة أخرى على درجة كبيرة من الأهمية مفادها أن «أصحاب الفكر الرسالى النبيل» قد افتتحوا حقبة ما بعد الحرب الباردة فى ديسمبر 1989م بغزو بنما (والمعروفة باسم Just Cause) وهو حدث كان حاضرًا حين أعلن بوش عن النظام العالمى الجديد محذرًا من أن «إزالة غطاء الحماية الذى توفره الولايات المتحدة عن بنما سيؤدى إلى إطاحة مدنية أو عسكرية سريعة للرئيس إندارا Endaraz (بحسب ستيفين روب المتخصص فى شئون أمريكا اللاتينية)». ولم يكن ذلك النظام الذى أرسته واشنطن بغزوها بنما سوى

نظام من العرائس المتحركة يخضع لإمرتها، وكان حواريوه رجال الأعمال والبنوك وتجار المخدرات، وتم تجاهل اعتراض واشنطن بالفيتو على قرارى مجلس الأمن لإدانة غزوها بنما (وقد ساعدتها فى ذلك بريطانيا) كما اعترضت واشنطن على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى اعتبر غزوها بنما «انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولى ولاستقلالية وسيادة ووحدة أراضى بنما» كما دعت إلى انسحاب «القوات الأمريكية الغازية». ومن الأحداث التى حذفتها واشنطن من سجلها التاريخى قرار 30 مارس 1990م لمجموعة الثمانى (الدول الديمقراطية فى أمريكا اللاتينية)، والذى تم من خلاله طرد بنما، وهو قرار تم تعليقه خلال حكم نورييجا Noriega بذريعة أن «عملية التشريع الديموقراطى فى بنما تتطلب رأى الشعب دون تدخل من قوة أجنبية، بما يضمن حرية كاملة للشعب لاختيار حكومته». وهو بالطبع أمر مستحيل فى ظل نظام صورى وضعته واشنطن. كما حذف من التاريخ أن أعداد الضحايا فى كل من غزو بنما والكويت متقارب، قبيل رد الفعل الدولى، وإن كان بشكل أكثر تدميراً فى حالة بنما نظراً للقوة الأمريكية الغاشمة.[22]

ويمكننا أن نراجع، فى نفس الفئة من المشكلات، التحقيقات التى أجرتها منظمة الدول الأمريكية OAS واللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان IACHR بشأن الخسائر المادية والبشرية للغزو العسكرى الأمريكى لبنما والمسئولية الأمريكية عن آلاف القتلى والجرحى وعن التدمير الذى تفوق تكلفته بليون دولار. أما رد الفعل البنمى تجاه العدوان الأمريكى فكان «من السهل تجاهله» حتى بعد أربع سنوات من التحرير. وفى تقريرها السنوى أوضحت اللجنة البنمية لحقوق الإنسان فى يناير عام 1994م أن السعى الشعبى لتحقيق الاستقلال والسيادة ما زال يتعرض لانتهاك من قبل «احتلال قوات غازية أجنبية». كما راجعت اللجنة انتهاكات الجيش الأمريكى والقوات الجوية الأمريكية والعمليات السرية التى تجريها الولايات المتحدة على الأراضى البنمية بما فيها تصفية الصحفيين والتعدى على المواطنين. كما أشارت هذه اللجنة غير الحكومية فى تقريرها عن حقوق الإنسان فى بنما إلى أن الديمقراطية لا تعنى أكثر من التصويت الانتخابى بينما لا تلتفت السياسات الحكومية إلى حالة التردى التى يعيشها السكان وتزايد حدة الفقر. وبعد سنوات الغزو الأمريكى لبنما تدهور مستوى الدخل الفردى إلى أقل مما كان عليه عام 1985م مع تفاوت صارخ فى دخول الأفراد. هذا ويعيش نصف سكان الدولة دون خط الفقر (والذى يعبر عنه بنصف الدخل

المطلوب لتحقيق الضروريات الإنسانية يومياً) بينما يعيش ثلث السكان فى فقر مدقع (أى أقل من 50٪ مما يحصل عليه أصحاب خط الفقر) وذلك حسب تقرير بيانات صندوق الطوارئ الاجتماعى الحكومى والكنسى. لكن الولايات المتحدة تتجاهل ذلك معتبرة إياه غير ذى صلة بالموضوع.[23]

لم يكن كل ذلك لينسينا حقيقة بارزة أخرى، فخوف بوش الشديد من غزو العراق للكويت كان نابعاً من أن صدام سيسلب بوش إنجازاته فى عملية غزو بنما. فتبعاً للتقرير البحثى الذى قدمه بوب وودورد عن مخططات واشنطن، والذى نشره فى واشنطن بوست واعتبره وليم كواندت المتخصص فى شئون الشرق الأوسط «مقنعاً بشكل عام» فإن الرئيس بوش كان خائفاً من أن السعوديين قد يفاجئوننا فى اللحظة الأخيرة ويقبلون حكومة صورية ينصبها صدام فى الكويت قبيل انسحابه. وقد توقع مستشارو بوش انسحاب العراق رسمياً لكن مع ترك قوات عراقية خاصة ومخابرات فى زى مدنيين كويتيين، إن لم يكن فى زى عسكريين على نحو ما فعلت واشنطن فى بنما، مع السيطرة على منطقتين أو أكثر من مناطق المسطحات الطينية الساحلية التى كان الاستعمار البريطانى قد سحبها من العراق وضمها للكويت ليغلق الوصول البحرى للعراق على الخليج (بحسب الجنرال نورمان تشوارزكوف). كما حذر الجنرال كولن باول قائد القوات المسلحة من أن الاحتلال العراقى للكويت قد يفرض أمراً واقعاً جديداً، حتى لو انسحبت القوات المسلحة من الكويت، ليشبه الأمر مرة أخرى ما حدث فى بنما. وبحسب فريدمان وكارش، اللذين يجاهدان ليظهرا الدور البناء للولايات المتحدة والمملكة المتحدة فيقرران فى كتابهما «حالة عدوان» أن «صدام لم يكن يهدف إلى ضم تلك الإمارة الصغيرة إلى دولته ولا إلى الاحتفاظ بقوات عسكرية دائمة فى الكويت، بل إلى الهيمنة على الكويت والسيطرة على مقدراتها المالية والسياسية والاستراتيجية».

مرة أخرى نجد تشابهاً كبيراً بين غزو صدام الكويت وغزو بوش بنما. لكن مشروع صدام – بحسب فريدمان وكارش– قد تعرض للفشل بسبب ردة فعل المجتمع الدولى، وبسبب وقفة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الحاسمة التى تجاوزت ممارسة حق الفيتو وإبطال قرارات الأمم تجاه إدانة عدوان دولة على أخرى كما فى حالة عدوان الولايات المتحدة على فيتنام الجنوبية وعدوان تركيا على قبرص وإندونيسيا على تيمور الشرقية، وإسرائيل على

لبنان والولايات المتحدة على بنما وغيرها كثير. ويبدو أن فريدمان وكارش لم يدركا أن ما خلصا إليه ينسف الفرضية الرئيسية فى كتابهما، حين حاولا البرهنة على توبيخ «المتشائمين» الذين فشلوا فى تلمس النبل الذى يتحلى به أبطالهم فى سعيهم إلى مهامهم.[24]

وبالرجوع إلى الوراء قليلاً يمكن للمرء أن يلاحظ أن نوايا صدام – وفق وصف فريدمان وكارش ووصف المخططين للسياسة الأمريكية– كانت شبيهة لما أسسته بريطانيا فى الكويت لمواجهة التهديد القومى فى عام 1958م حين سمحت باستقلال الكويت تحت سيطرة بريطانية. ولكى نفهم هذه الحقائق فمن الضرورى مراجعة السجل التاريخى لبريطانيا فى المنطقة، وهو ما يتجاهله فريدمان وكارش كلية، وغيرهما من المحللين لأزمة الخليج.[25]

لقد عكست ردود الأفعال على التعنت الأنجلو أمريكى فى أزمة الخليج طبيعة العلاقات الاستعمارية التقليدية، وهى حقيقة تقدم بعضاً من التحليل الأكثر عمقاً لواقع النظام العالمى الجديد. فالولايات المتحدة والمملكة المتحدة لم يتعرضا للشجب والإدانة من دول الجنوب بسبب حربهما ضد العراق، فالنظم الدكتاتورية التى تحكم دول الجنوب كانت قادرة على السيطرة على شعوبها، تحقيقاً لرغبة الديموقراطيين الأمريكيين والبريطانيين، فحالوا بينهم وبين إيقاف الحملة الدموية. كما لم تنقل معلومات كافية عما يقوله الناس فى تلك الدول المتأخرة. لقد حدد الغرب طبيعة الأصوات التى يمكن أن نسمعها من العالم الثالث، أو من الدول الشبيهة بالعالم الثالث فى الغرب، والتى أدركت أن السبيل للحصول على موقع مؤثر يكمن فى التسليم للأثرياء بالحكم، وهو ما أوصلهم فى النهاية إلى نتيجة اجتماعية وثقافية مخزية يقنعون فيها بدور الخادم المطيع. ولم تكن تلك الأصوات تظهر خطايا الولايات المتحدة وبريطانيا. كما لم يتم قبول أية أصوات معارضة للحرب فى الجنوب. ولعل المثال على ذلك طبيعة تعامل المعارضة الديمقراطية العراقية قبل وأثناء وبعيد الحرب على العراق. فقد تم تجاهل ممثلى هذه المعارضة بمختلف أطيافها وحجبت عن الإعلام الأمريكى؛ وذلك لأنهم فى تلك المعارضة كانوا يقولون أشياء غير مرغوب فيها، فقبل الغزو كانوا يطالبون بالديمقراطية فى العراق بينما كانت واشنطن وحلفاؤها فى حاجة لأن يبقى صدام حسين فى العراق ليحقق لهم مصالحهم الاقتصادية، وكانوا يطالبون بإصلاح حال العراق بوسائل سلمية بينما كانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تصران

على التعامل مع القضية بوسائل العنف وذلك حين أخل صدام حسين بقواعد اللعبة وقام بغزو الكويت فى أغسطس 1990م. وبينما كانت هذه المعارضة تنادى بدعم التمرد الداخلى الثائر على صدام فى مارس 1991م كانت واشنطن ولندن تفضلان «القبضة الحديدية» لصدام ضمانًا «للحفاظ على الاستقرار».[26]

وتعد العنصرية والنفاق من أبرز مظاهر النظام العالمى الجديد الذى ساد فى تلك الأشهر القاسية من حرب العراق. فهجوم صدام على الأكراد تمت تغطيته بشكل واسع إعلاميًا وشحنت الجماهير ضده، وهو ما أجبر واشنطن على أن تخطو بعض الخطوات لحماية الضحايا ذوى الملامح والأصول الآرية. وفى المقابل لم يلق تدميره ـ الأكثر بشاعة تجاه العرب ـ الشيعة فى الجنوب تغطية واهتمامًا يذكر. وفى الوقت ذاته فإن العدوان التركى المستمر على الأكراد لم يلق أى اهتمام من الإعلام الأمريكى.[27]

ولعله فى الإمكان تقييم حقيقة الاهتمام بالأكراد من خلال إلقاء نظرة على النتائج التى حدثت حين تم تبديد الاهتمام الشعبى بالقضية. فالمناطق الكردية كانت تتعرض للحصار المفروض على العراق ولحصار عراقى داخلى بالمثل. وقد رفض الغرب إمداد الأكراد بمبلغ 50 مليون دولار لتوفير الاحتياجات الأساسية من القمح وللحيلولة دون حصار بغداد لاقتصاد الأكراد، وذلك بحسب تقارير واشنطن بوست. ولم يقدم المتبرعون سوى قدر زهيد لا يتجاوز 6,8 مليون دولار. وقد أعرب مسعود برزانى زعيم الحزب الديمقراطى الكردى بعد عودته إلى وطنه فى أعقاب رحلة استمرت شهرين لجمع المساعدات من كل من الولايات المتحدة وأوربا والسعودية، ليقرر لشعبه أن عليهم أن يفاضلوا بين أن «يطلبوا اللجوء فى إيران وتركيا» أو «يستسلموا لصدام حسين». وفى ذات الوقت لم تتمكن الأمم المتحدة من الحفاظ على مساعدات للجنوب العراقى الذى كان يشهد أوضاعًا أكثر سوءًا. ولم يتمكن المدير التنفيذى لتقارير مراقبة الشرق الأوسط وبعثة الأمم المتحدة فى مارس 1993م من الحصول على تصريح بزيارة أهوار العراق التى كان الشيعة فيها يلقون هجومًا من قبل صدام. ولقد أعد قسم الشئون الإنسانية فى الأمم المتحدة برنامج مساعدات بقيمة نصف بليون دولار وإعادة تأهيل سبل الحياة للكرد والشيعة وكذلك للسنة المبتلين بالفقر فى وسط العراق. ومع ذلك تعهد أعضاء الأمم المتحدة بتقديم معونة الشفقة للعراق بما لا يتجاوز 50 مليون دولار، قدمت إدارة

كلينتون منها 15 مليونًا، وخصمت الأموال التى كانت قد دفعت لبرامج الأمم المتحدة فى شمال العراق.[28]

لقد كانت سياسة ترك الشعب العراقى رهينة للحصار الاقتصادى حربًا ماهرة قادرة على تنفيذ الهدف بشكل فعال، وهى حرب ليست جديدة على واشنطن ومارستها فى السنوات الأخيرة ضد كوبا ونيكاراجوا وفيتنام لمعاقبتهم على عدم الالتزام والطاعة ولتلقين الآخرين درسًا فيما يمكن أن يقع لهم. لقد ترك الحصار على العراق قوة صدام حسين دون تأثر بينما أضر بالمواطنين الأبرياء أكثر مما أضر بهم القصف ذاته. ولقد أعربت دراسة أعدها متخصصون أمريكيون وأجانب أن «46900 طفل عراقى لقوا حتفهم من جراء الحصار بين يناير وأغسطس 1991م» فى منافسة للمذابح الكبرى التى شهدها العصر الحديث.

لقد أكد توماس إكفال، ممثل اليونيسيف فى العراق، أنه مع نهاية عام 1993م تضاعفت معدلات وفيات الأطفال الرضع بنحو ثلاث مرات لتصل إلى 92 فى الألف، كما عانى 25٪ من الأطفال من نقص فى الوزن عند الميلاد، بعد أن كان هذا الرقم لا يزيد على 5٪ قبل الحصار. كما أضاف أن الحصار قد تسبب فى «موت عشرات الآلاف بين الأطفال الصغار ودفع بالسكان إلى مزيد من الفقر». كما تعرض برنامج اليونيسيف «لنقص حاد فى التمويل»؛ إذ لم يتلق البرنامج سوى 7٪ من الوعود التى قدمت له بتوفير 86 مليون دولار. ومع ذلك لم يلتفت أحد إلى هذا التقرير، وهو نفس المصير الذى لقيه تقرير سابق لليونيسيف يؤكد أن فى العراق 143 طفلاً يموتون من بين كل ألف طفل، وهو أعلى رقم لوفيات الأطفال خارج إفريقيا (بحسب الأسوشيتيد برس). وقد أعرب عضو البرلمان البريطانى عن حزب العمال تام داليل ومراسل الشرق الأوسط تيم ليولين بعد عودتهما من العراق فى مايو 1993م أن وفيات الأطفال قد تجاوزت مائة ألف طفل بحسب إحصاءات وزير الصحة العراقى (الكردى الأصل). ولقد أكدت اليونيسيف تلك الأرقام التى قدمها وزير الصحة لافتة النظر إلى ارتفاع معدلات سوء التغذية بشكل سريع وانخفاض معدلات الإنجاب بشكل خطير وتزايد وفيات الأطفال بسب الأمراض المنتقلة عبر وسائل التطعيم وتلوث موارد المياه، كما تفشت أمراض الملاريا التى كانت قد انقرضت فى العراق منذ أمد طويل، وانهارت الخدمات الطبية التى كان ممنوعًا عليها استيراد أسرّة الأطفال، أو العقاقير الكيميائية الضرورية للجراحة بحجة أن هذه المواد يمكن أن

تستخدم فى التسليح. وفى مستشفيات الأطفال رأى تام وتيم الأطفال يموتون نتيجة نقص التغذية والأدوية، كما وجدا - كغيرهما- أن الدعم لصدام يتزايد على المستوى الشعبى بعد أن أدرك السكان أن قادة العالم ينوون توقيع العقاب عليهم وليس على زعيمهم المجرم.[29]

استمرت الولايات المتحدة فى قصف العراق بسعادة واضحة. ومع بوادر الاستعداد لمغادرة مكتبه الرئاسى فى يناير 1993م أمر بوش بإطلاق 45 صاروخ توماهوك على مجمع صناعى قرب بغداد. وقد قصفت 37 منها الهدف، بينما طال واحد منها فندق الرشيد ليقتل اثنين. وبعد خمسة أشهر من استلامه الرئاسة أظهر بيل كلينتون أنه بدوره قادر على إدارة البنتاغون لقصف أهداف غير دفاعية فى العراق، ليكسب تأييدًا جديدًا لشجاعته وجرأته وليظهر بدوره قدرته علـى قبـول «التفويض من أجل التغيير». (وهو الشعار الذى استعاره عن أيزنهاور)، والذى يقصد به «القدرة على التنفيذ دومًا»، وهى صورة لم تكن معروفه عنه جيدًا فى أوربا وأجزاء من العالم الثالث. لقد كانت كل هذه الأمور دليلاً واضحًا على الذى يقصدونه بالنظام العالمى الجديد.

وفـى 26 يونيو 1993م أمر الرئيس كلينتون بهجوم صاروخى على العراق[30]، فسقط 23 صاروخًا على رئاسة المخابرات بوسط بغداد، وانحرفت سبعة منها عن هدفها لتقصف منطقة سكنية فتقتل 8 وتجرح العشرات، بحسب تقرير نورا البستانى من بغداد. وكان من بين القتلى الفنانة الشهيرة ليلى العطار ورجل وجد مقتولاً وهو محتضن ابنه بين ذراعيه. لقد كان متوقعًا أن الصواريخ لا يمكن أن تكون بلا أخطاء فنية، لكن ميزتها الكبرى - بحسب لس أسبين وزير الدفاع - أنها لا تضع الطيارين الأمريكيين تحت طائلة الخطر، ولو كان على حساب المواطنين العراقيين الأبرياء.

لقد كان كلينتون مبتهجًا للغاية بالنتائج، وأتت التقارير الصحفية لتنقل عن ذلك الرئيس شديد التدين وهو فى طريقه إلى الكنيسة قوله: «أشعر بارتياح كبير لما يجرى، وأظن أن الشعب الأمريكى يجب أن يشعر بارتياح كذلك». ولقد شاركه فى سعادته حمائم الكونجرس الذين رأوا فى الهجوم «مناسبًا، ومعقولاً، وضروريًا». وبحسب بارنى فرانك وجوزيف مواكلى النائبان فى الكونجرس عن ولاية ماساتشوستش فإننا «توصلنا إلى إرسال رسالة إلى أولئك الأشرار بأننا لسنا أهدافًا سهلة للإرهاب».[31]

وقد اعتبر الهجوم ثأرًا لمحاولة عراقية مزعومة لاغتيال الرئيس الأمريكى السابق بوش فى إبريل خلال زيارته الكويت. وعلى الرغم من أن القضية كان مشكوكًا فى أدلتها فإن واشنطن أعلنت للرأى العام أن لديها «دليلاً دامغًا» لإدانة العراق، لكن ذلك سرعان ما ثبت زيفه، وعلى نحو ما لاحظت النيويورك تايمز فإن «الاتهام قد بنى على أدلة لحظية وليس على تحليل معمق أو معلومات سرية دقيقة». لكن الحقيقة، التى اعتبرت تافهة، لم يهتم بها أحد وسرعان ما طواها النسيان.[32]

ولقد دافعت مادلين أولبرايت سفيرة الولايات المتحدة فى مجلس الأمن عن اللجوء إلى القوة اعتمادًا على المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. لكن هذه المادة تبيح استخدام القوة للدفاع عن النفس أمام «الهجوم المسلح» إلى أن يتخذ مجلس الأمن قرارًا. كما أن القانون الدولى يشرع اللجوء للقوة حين تكون ضرورته «ملحة وحاسمة وليس منها مفر». وبعد المحاولة المزعومة لاغتيال بوش بشهرين ،حين تم قصف بغداد، فإن أحدًا لم يعد يناقش المادة 51 كما لم ينشغل بسخفها أحد من المعلقين.[33]

لقد أكدت واشنطن بوست لصفوة الأمة أن قصف بغداد يتفق تمامًا مع هذه المادة، وبحسب الصحيفة فإن «أى رئيس أمريكى يتوجب عليه استخدام القوة لحماية مصالح الأمة». وكما أعرب المحررون فى صحيفة بوسطن غلوب ذات التوجه الليبرالى فإن هذه المادة كانت «المرجع المنطقى للدبلوماسية الأمريكية» كما أن ما نهجه كلينتون برجوعه إلى هذه المادة «يتفق تمامًا مع رغبة الولايات المتحدة فى احترام القانون الدولى». كما قدم آخرون تفسيرات أكثر إبداعًا للمادة 51 «التى تسمح لواشنطن برد فعل عسكرى إذا ما تم تهديدها من قبل قوة معادية» على حد تقرير صحيفة كريستيان ساينس مونيتور. وبحسب وزير الخارجية البريطانى دوجلاس هيرد فإن المادة 51 تخول استخدام القوة «للدفاع عن مصلحة الأمة أمام التهديدات»، وذلك فى كلمته أمام البرلمان البريطانى داعمًا «لجوء كلينتون لخيار استخدام القوة العادل والملائم». وبحسب هيرد فإن انتظار الولايات المتحدة للحصول على موافقة مجلس الأمن لاستخدامٍ القوة كان سيوقع العالم فى حالة «خطيرة من العجز والشلل» أمام عدو رتّب، (وربما لم يرتب) محاولة فاشلة لاغتيال رئيس سابق قبل شهرين.

ويبدو أن أحدًا لم يتوصل إلى المستوى الرفيع الذى بلغته واشنطن فى الدفاع عن غزوها بنما، حين قام توماس بيكرينج السفير الأمريكى إلى الأمم المتحدة بإعلام مجلس الأمن أن المادة 51 «تخولنا حق استخدام القوة لحماية بلادنا ومصالحنا» (التوكيد من قبل المؤلف)، كما أعلنت وزارة العدل الأمريكية أن اللجوء للقوة لغزو بنما استنادًا إلى المادة 51 كان بهدف «الحيلولة دون استخدام أراضى هذه الدولة كقاعدة لترويج المخدرات إلى الولايات المتحدة».[34]

لكن قوة هذا المبدأ الشرعى الخادع قد انكشفت جلية بعد ذلك ببضعة أعوام، فحسب البيت الأبيض فإن «بنما ذات الديمقراطية الجديدة قد صارت المركز الأكثر نشاطًا لغسيل الأموال من تجارة الكوكايين فى نصف العالم الغربى» وهى حقيقة قللت واشنطن من أهميتها، بهدف دعم القادة الديمقراطيين الجدد الذين أوصلتهم لحكم بنما (بحسب واشنطن بوست)، ويقصد بهم أولئك القادة المحصنين ضد الإطاحة بسبب غضب واشنطن، ويعهد إليهم بالإشراف على «الديمقراطية» وهى عملية شكلية للأغلبية المهمشة من الفقراء، وذلك على نحو ما أعلنت لجنة حقوق الإنسان. لقد صارت بنما أكثر نشاطًا فى تجارة المخدرات ـ بما فيها المخدرات الصلبة ـ مما كانت عليه إبان عهد الجنرال نورييجا، بحسب تقرير الإيكونومست. وكان من بين الذين ألقى القبض عليهم مسئول رفيع فى الحكومة البنمية، من العاملين فى أحد أفرع مؤسسة ميريل لينش Merrill Lynch، وذلك بتهمة غسل أموال تجارة الكوكايين الآتية من كولومبيا إلى السوق البنمى. ولعل ذلك هو النجاح الذى حققته واشنطن من خلال عمليتها لغزو بنما، حين أصبح مثل هؤلاء المسئولين منتشرين فى البنوك البنمية ضامنين لسيطرة واشنطن الاستراتيجية على الإقليم وهيمنتها على مؤسساته المالية.[35]

لقد صدق الرأى العام الأمريكى بقيادة المثقفين رجوع كلينتون للقانون الدولى فى قصف بغداد، ودعمته بريطانيا وروسيا، على الرغم من أن الإعلام والبرلمان فى روسيا (المصنفة كدولة غير كاملة التحضر) قد أعربا عن رفضهما لنفاق موسكو واشنطن. أما فى بريطانيا فقد تباينت الرؤى، فصحيفة الجارديان شجبت القصف وسخرت من أداء السير ديفيد هانيى السفير البريطانى الموالى لواشنطن على الدوام فى الأمم المتحدة، والذى أعطى «تصديقًا مغمض العينين» لقصف بغداد. وعلى النقيض قدمت صحيفة تايمز اللندنية الثناء لكلينتون

لـ «عمله الحاسم» مشيرة إلى أنه «لابد من مواجهة التهديدات على الساحة الدولية بوسائل حازمة لا يستبعد منها العمل العسكرى حين الضرورة». لقد كان أحد الإنجازات العظيمة لعقد الثمانينيات، فترة حكم رونالد ريجان ومارجريت تاتشر، تبليغ العالم رسالة مفادها أن الغرب لا يتساهل مع أعدائه، ويعمل بجد على حماية مصالحه. وقد تولى الدفاع عن حماية هذه المصالح أولئك الحكام المرتكبين لأعمال إجرامية فى كل من أمريكا الوسطى وجنوب شرق آسيا، وإفريقيا، والشرق الأوسط. [36]

كما طرحت صحيفة تايمز اللندنية قضية تخويل البعض حق التعامل مع العدوان ومحاولات الاغتيال، وغيرها من الأعمال الإجرامية التى تورط فيها أبطال تلك المناطق عبر الزمن. ويمكننا أن نفهم من ذلك أن قادة الدول الغنية قد خولوا أتباعهم من حكام تلك المناطق حقوق القتل والتعذيب وانتهاك القوانين والأعراف الدولية. وبينما تم التساؤل عن ضرورة اللجوء إلى المادة 51 [37]، تجاهلت وسائل الإعلام البحث عن جوهر القضية، ألا وهى أن قصف بغداد كان «عملاً إجرامياً يجب معاقبة مرتكبيه».

وليس من الصعب تخيل كيف يبدو العالم حين تتبنى الدول كافة منهج واشنطن وشفرة سلوكها السياسى، المتوقع حينئذ أن يسود قانون الغاب الذى يحسن الأقوياء استخدامه لتحقيق مآربهم. ولن نتمكن من رؤية العالم على حقيقته ما دامت أفكارنا الأيديولوجية والمذهبية تعمى أبصارنا بهذه الطريقة.

لقد قدمت واشنطن بوست إلى كلينتون الثناء لمواجهته «العدوان الخارجى» وتبديده الخوف من أنه قد يكون أقل ميلاً للعنف من سابقه بوش. فبحسب الصحيفة فإن القصف دحض الاعتقاد الخاطئ بأن «السياسة الأمريكية الخارجية فى حقبة ما بعد الحرب الباردة رسمت لتستجيب دوماً لمتطلبات متعددة الجوانب، يتصدرها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى».

لقد اعتبر العديد من المعلقين أن قرار اللجوء إلى القوة لمهاجمة العراق بمثابة مكر سياسى، وحقق دعماً شعبياً للرئيس فى لحظة حرجة تجمع فيها الشعب حول راية الدولة، أو إذا أردنا الدقة، رابطوا تحتها «وهو ما كان رد فعل مثالياً لمواجهة الخطر القريب. من جانبه نظر مراسل التلفزيون الأمريكى تشارلز كلاس إلى الأمر برؤية مخالفة حيث كتب من لندن متسائلاً «ما الذى يربط بين الفنانة العراقية ليلى العطار وريكى ريكتر الرجل الأسود الذى أعدم فى عام

1992 لارتكابه جريمة قتل فى أركنساس؟» وكانت الإجابة هى حاجة بيل كلينتون لتحسين شعبيته، وذلك بإرسال الصواريخ على بغداد من ناحية (فقتلت ليلى العطار أثناء القصف)، وبالعودة إلى أركنساس فى منتصف رحلته خلال حملته الانتخابية ليشرف بنفسه على قضية الإعدام، مؤكدًا أن للديمقراطية أنيابًا قوية تكشر عنها حين تواجه الجريمة.[38]

لقد وضع الأخصائيون فى شئون العلاقات العامة للرئيس كلينتون أصابعهم على نبض الأمة الأمريكية حين خلصت دراستهم إلى أن الشعب الأمريكى يعيش خيبة أمل غير مسبوقة ولديه شكوك واضحة تجاه أوضاعه المعيشية وانهيار المؤسسات الديمقراطية، وهى مشاعر تراكمت عبر عقد من تأثير الريجانية. ومن ثم فلم يكن مفاجئًا أن يحصل ريجان ونيكسون على مكانة رؤساء أمريكا السابقين الأحياء الأدنى شعبية لدى المواطن الأمريكى. كما أدرك صانعو صورة الرئيس كلينتون أن إدارة الرئيس الأمريكى يجب أن تستبعد التوغل فى مشاكل المواطنين العاديين؛ لأن أية إجراءات مؤثرة سوف تؤثر على مكتسبات جمهور الناخبين، ومن ثم تؤثر على رأيه. وكما فى الممارسات التنفيذية فى المؤسسات العابرة للقوميات فرض المحترفون المرتبطون بالبناء السلطوى ـ ومن معهم من القطاعات المستفيدة ـ النظام على العالم حتى تستقر لهم مكاسبهم الصناعية والمالية. ولم يكن مهمًا لهؤلاء أن تتدهور خدمات الصحة والتعليم أو تتزايد معدلات العفن السكانى فى المناطق العشوائية وفى السجون أو أن تتآكل قدرات المجتمع بشكل عام. لم تكن توجهات إدارة كلينتون تختلف إذن عن الإدارة السابقة لها فى عهد جورج بوش.

وفى ظل هذه المعطيات لم يكن للشعب بد من أن يقع فريسة للخوف والتشتت، وفى ظل مجتمع قليل الدراية بالسياسة فإن الرأى العام يكون مستعدًا لقبول أى تصرف عنيف تجاه ما يشعر أنه يهدده ولا يرى له بديلاً. ويكون الموقف متشابهًا تجاه الحشود الأجنبية. وهو منهج أرساه الرئيس الشهير ليندون جونسون حين حذر قائلاً: «إن أعداءنا يفوقوننا عددًا بمقدار 15 إلى 1» حيث يتربص بنا أعداء ينوون الانقضاض علينا لاقتناص ما فى أيدينا، وإذا لم نتمكن من امتلاك القوة التى تقصفهم وتسحقهم فى عقر دارهم فإننا سنكون فريسة سهلة لأى قزم تافه يهددنا بسكين صغير»[39]. وعلى مدى الفترة التى خاطب فيها الجماهير، كان ذلك القائد البائس يلعب دور راعى البقر الذى يعتقد أن نهايتنا

ستقترب إذا أغمضنا أعيننا عن حراسة وطننا، محذرًا من زحف الساندينيين (*) Sandinistas على تكساس ومن زرع قواعد عسكرية أجنبية فوق جرينادا وغيرها من التهديدات الشرسة التى تستهدف حياتنا.

لقد وظفت الدعاية المرافقة للحرب الباردة أهداف التخويف التى مورست لسنوات عديدة. وكما روَّج السيناتور المؤثر آرثر فاندينبرغ ومعلمه الأمين دين أتشيسون(**) Dean Acheson فى نهاية الأربعينيات فإنه «لابد من حماية أمريكا من الجحيم المحدق» وبطريقة «قاطعة الوضوح»؛ ولأن الشعب الأمريكى عاش فى طوفان من هذه المخاوف فإن غالبية الناس فزعوا من اقتراب الشياطين الآتية من وراء المحيط ساعية إلى إخضاعهم وسلب القليل الذى ما زال فى أيديهم. وعلى مدى عقد الثمانينيات صارت الولايات المتحدة هدفًا لسخرية كبيرة فى الخارج وذلك مع انهيار متوالٍ فى صناعة السياحة، والسبب أن الأمريكيين، المرعوبين من صور العرب المخبولين، كانوا خائفين من السفر إلى أوربا، بينما كانت أوربا لهم أكثر أمنًا من أى مدينة أمريكية. وفى أثناء النزاع فى الخليج كان الرعب ملموسًا؛ إذ كان بوسع المرء أن يجد سكان المدن الثرية البعيدة والمعزولة يحصنون أنفسهم خوفًا من الإرهابيين العرب. وفى ذات الوقت كان فيضان آخر من الدعاية يتحدث عن كرمنا السخى ونكران الجميل الذى يقابلنا به الجاحدون المستفيدون من الإعانات الخارجية التى تستهلك الميزانية الفدرالية جنبًا إلى جنب مع المساعدات التى توجه لإعانة السود والأطفال، وقد غفل الكثيرون عن السبب الحقيقى فى الإنفاق الكبير فى الميزانية الفدرالية الموجه فى أساسه إلى الإنفاق العسكرى وكان القليلون على دراية بأن أغلب هذه النفقات العسكرية يستفيد منها الأثرياء فى الدولة، وكذلك البرنامج القزم «للمساعدات» الذى يعد أحد أشكال الخزى فى العالم المتقدم.[40]

وثب مخططو العقيدة الحاكمة إلى دائرة السلطة بمجرد أن قرر الرئيس بوش اللجوء إلى القوة ردًا على غزو صدام للكويت. وبالمثل، لجأ المخططون

(*) الساندنيست هم أعضاء الثورة الشيوعية التى اجتاحت نيكاراجوا بين عامى 1978م و1979م ضد الحكومة المدعومة أمريكيًا التى قادها الدكتاتور اليمينى أناستيزيو سوموزا. المترجم.

(**) عمل المحامى الأمريكى دين أتشيسون (1893م–1971م) وزيرًا للخارجية فى حكومة الرئيس هارى ترومان ويعد الأب الشرعى لظهور عديد من الأذرع الخارجية للإمبراطورية الأمريكية، وفى مقدمتها خطة مارشال وحلف الناتو وصندوق النقد والبنك الدولى، بل ووضع البذور الأولى لمنظمة التجارة العالمية. فضلا عن تأثيره فى مرحلة مهمة من سياسات الولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة والصراع الأمريكى السوفيتى على السيادة فى القارة الآسيوية. المترجم.

الاستراتيجيون فى إدارة الرئيس كلينتون، المتحمسون لإنقاذ سفينة الرئاسة من الغرق، إلى نفس النهج، وقد أصابوا ما سعوا إليه.

ولقد رأى البعض أنه كان واجبًا على كلينتون توجيه ضربة أكثر عنفًا إلى بغداد دون أن يشغل باله بأية خسائر إضافية فى الأرواح، لكن ذلك لو حدث فلم يكن ليصب فى مصلحة واشنطن، بل سيزيد من التعاطف مع النظام العراقى. فالرئيس «لم يخاطر بحياة المدنيين الأبرياء» على نحو ما يلاحظ توماس فريدمان. فالضربة التى توقع قتلى مدنيين كان متوقعًا لها ألا تأتى بتأييد للولايات المتحدة بقدر ما كانت ستأتى بتعاطف مع العراق، وستعد آنذاك ضربة حمقاء.[41]

ورغم النقد اللاذع للقتل الجماعى، فإن أحدًا لم يكن سعيدًا بتعقل الرئيس. فالكاتب وليام سافير فى صحيفة نيويرك تايمز نقد إدارة الرئيس كلينتون لما قامت به من «صفعة واهنة» بدلاً من أن يوجهوا «لكمة قوية قاضية» لآلة الحرب العراقية و«ضربة تعجيزية» لاقتصاد نظام صدام حسين تحول بينه وبين استعادة ما خسره فى السنوات الماضية. وقد شاركته فى ذلك صحيفة نيو ريبابليك صاحبة الصوت الليبرالى المسموع. وقد أبدى محرروها سعادتهم لـ «الصمت العربى» الذى عكس موافقة للضربة التى وجهها كلينتون.[42]

لكن هؤلاء المحررين كانوا على دراية بأن هذه الضربة قد لقيت استنكارًا ورفضًا فى كل العالم العربى حتى من قبل حلفاء واشنطن وشجبتها جامعة الدول العربية واعتبرتها عملاً عدوانيًا. كما علقت صحيفة أخبار الخليج البحرينية قائلة: «لقد صارت الأرض العربية ميدان رماية للتدريبات الأمريكية لدرجة أن كلينتون لم يجد ضرورة للبحث عن حجة معقولة يبرر بها عدوانه الأخير» معتمدًا على دعمه من قبل مجلس الأمن الذى صار «تابعًا لوزارة الخارجية الأمريكية»، ومن ثم فإن الولايات المتحدة لا تضيع فرصة تستهدف فيها الشعوب العربية». وعلى حد تعبير أحد الكتاب البحرينيين فإن الهجوم على العراق يمكن اختصاره فى سلوك «قاطع طريق دولى يقوم بضرب قاطع طريق إقليمى كى يرتدع الآخرون». وعلى الطرف الآخر من العالم العربى اتهمت الصحافة الرسمية المغربية كلينتون باستغلال «النظام العالمى الجديد من أجل استعباد الدول والشعوب» واستغلال مجلس الأمن «كأحد مكاتب الخارجية الأمريكية»، بينما كان «الصمت» الذى لاذت به الأسر الدكتاتورية الحاكمة فى الخليج خيارًا مناسبًا بدلاً من اتخاذ فعلٍ ما بمقدوره إحداث مرارة كبيرة فى العالم العربى.[43]

لقد كانت الإدعاءات التى قدمها محررو الصحف الأمريكية بأن الرئيس بوش قد مهد الرأى العام العالمى قبل حربه ضد العراق فى يناير 1999 مليئة بالزيف؛ فلم يكن الرأى العام العالمى سوى الرأى العام الأمريكى، وقد يكون الرأى العام العالمى صحيحًا إذا كان هؤلاء المحررون يقصدون الوجوه البيضاء الثرية وعملاءها من حكام العالم الثالث. وبالمثل فإننا إذا اعتبرنا رأى «العالم العربى» متضمنًا فقط أولئك العرب المؤمنين بمعايير الصفوة الغربية، فإن الادعاء بأن «العالم العربى» يوافق على قصف كلينتون لبغداد صحيح من هذه الزاوية فقط.

لقد كانت المؤامرة المزعومة لاغتيال بوش فى الكويت «خسيسة وكريهة» على نحو ما أعلن الرئيس كلينتون، ومن ثم فإن «القصف الصاروخى كان ضروريًا لحماية سيادتنا ولتأكيد السلوك الحضارى بين الأمم». كما أعربت واشنطن بوست أن التخطيط لاغتيال رئيس سابق يعد «جريمة وحشية»، بل إنها بكلمات وليام سافير فى نيويورك تايمز بمثابة «إعلان حرب». وبهذا القياس فإن سافير يفسر الأمر بقوله: «إذا ما ثبت مثلاً أن الرئيس الكوبى فيدل كاسترو كان يخطط لقتل الرئيس كينيدى فقد كان على الرئيس جونسون بالتأكيد استخدام قواته العسكرية لإسقاط حكم النظام فى هافانا».[44]

وقد يعلم وليام سافير جيدًا أن الفرضية التى طرحها ليست صحيحة وتعاكس السجل التاريخى. ويعلم سافير ومن يقرءون له أن كينيدى وإدارته خططا أكثر من مرة لاغتيال كاسترو، وكانت آخر محاولة لاغتيال كاسترو قد جرت فى اليوم الذى اغتيل فيه الرئيس كينيدى. لكن التكبر الإمبريالى لا يجد غضاضة فى قلب الحقائق رأسًا على عقب اعتمادًا على أن القراء لن «يلحظوا» قلب الحقائق، المنهج المتبع فى الوعظ الدينى للقيم الأخلاقية الغربية. لقد كانت محاولات الولايات المتحدة لاغتيال كاسترو «جريمة وحشية وإعلان حرب» وتخول كاسترو، لو كان بوسعه، حق الدفاع عن النفس واستخدام القوة العسكرية لإسقاط النظام فى واشنطن، وتعطيه بالقطع حق إسقاط الصواريخ على واشنطن كرد فعل لجريمة كينيدى الوحشية.

هكذا يقوم كاتب صحفى وصاحب عمود يومى بقلب الحقائق وإفساد عقول المثقفين من قرائه. وخلال هذه المسرحية الهزلية كانت وسائل الإعلام الأمريكية فى مأمن من أن تنتقدها الحقائق البدهية التى تتوافر لدى أى قارئ، والتى تكشف أن واشنطن صاحبة أكبر سجل فى التاريخ فى محاولات اغتيال

الرؤساء، بما فيهم كاسترو (ثمانى محاولات على الأقل رتبتها المخابرات الأمريكية خلال الفترة من 1960م إلى 1965م) و«باتريس لومومبا»، ولعبت دورًا مهمًا فى مقتل «سلفادور أليندى» وفى مقتل حليف واشنطن «نجو دينه ديم» وذلك بعد محاولة انقلاب دعمها جون كينيدى واستحسنها فى حديث له مع سفيره فى سايغون الذى رتب تنفيذ الاغتيال. لقد كان من المفترض أن تكون هذه المعلومات هى الموضوعات الرئيسية فى الصحافة المستقلة الحرة. لكنه مع ذلك تم التغاضى عنها فى أغلب الأحوال ولم يتناولها الكثيرون بالبحث والتحليل، على الرغم من أنه يجب أن نلاحظ أنه فى خطابات القراء إلى المحررين كان أغلب الناس قادرين على إدراك أن حاصل جمع 2 و2 يساوى 4، وهى غفلة تشبه تلك التى عاشها وينستون سميث لدى جورج أورويل(*).

وربما يبدو مفيدًا تذكر ذلك التبرير الذى قدم لمحاولات اغتيال كاسترو حين كشفت عنها اللجنة الكنسية فى عام 1975م، حين أعرب جون ماكون مدير السى آى إيه بأن كاسترو رجل «لا يفوت فرصة يجد نفسه فيها أمام الميكروفون أو عدسات التلفزة إلا ويكيل النقد للولايات المتحدة مستخدمًا مفردات عدوانية ومخادعة وكاذبة. نحن أمام رجل يبذل كل ما فى وسعه لاستخدام كل قنوات الاتصال فى كل دول أمريكا اللاتينية ليكسبها إلى صفه ويجرها بعيدًا عنا نحو معسكر الشيوعية. نحن أمام رجل قدم أراضى كوبا المقدسة فى عام 1962م للسوفيت ليزرعوا فيها الصواريخ النووية قصيرة المدى».

كان ذلك فى معرض دفاعه عن غزو أمريكى متوقع نحو كوبا (وهو غزو توقعه السوفيت والكوبيون على نحو ما أقر وزير الدفاع مكنمارا) وأتى بشكل مباشر بعد أن بدأ الهجوم الإرهابى الذى شنته واشنطن على كوبا بما فيه محاولاتها المتعددة لاغتيال كاسترو[45]. وأمام هذه الجرائم التى لا يتكلم عنها أحد، فإنه من المفهوم أن تحاول واشنطن اغتيال مرتكب الجرائم، حتى إننا بعد 30 سنة من ذلك التاريخ نساق إلى تذكر ثنائية كينيدى-كاسترو، لكنه يراد لنا أن نتذكرها فقط من زاوية أنها تقدم مبررًا نظريًا لقصف بغداد كرد على محاولة اغتيال مزعومة لرئيس أمريكى سابق.

(*) المقصود هنا البطل الرئيسى فى رواية جورج أورويل «العام 1984م» والذى كان يحمل اسم وينستون سميث وقام بدور رجل الشارع المغيب الذى دومًا ما تخدعه ألاعيب الساسة وزيف الممارسات السياسية. ويعد جورج أورويل (1903م-1950م) أحد الروائيين الكبار الذين عرفتهم أوربا، وتركت أعماله الروائية، وبصفة خاصة روايتا «مزرعة الحيوان» و«العام 1984» تأثيرًا بالغًا على الحياة الفكرية فى أوربا والولايات المتحدة. المترجم.

ومن بين الأمور التى تلقى أهمية فى تعليق وسائل الإعلام على الهجوم الإجرامى الذى شنه كلينتون ذلك الاستشهاد المتكرر بهجوم ريجان على ليبيا فى عام 1986م والذى خلف عشرات القتلى من المواطنين المدنيين، ومن ثم فقد لاحظ توماس فريدمان أنه فى «الهجوم على ليبيا كان العقيد القذافى مستهدفاً شخصياً، بل تم قتل بعض من أفراد عائلته فى الهجوم ونجا القذافى بأعجوبة» والخلاصة التى يصل إليها فريدمان أن محاولة اغتيال القذافى مثال جيد للاستشهاد التاريخى للقصف الذى قام به كلينتون على بغداد.[46]

عند هذه النقطة ندخل فى عالم سريالى تقوم مبادئه على الاغتيال والإرهاب والتعذيب والعدوان، وهى جرائم يجب أن يعاقب القائمون بها، لكنها تستخدم كذرائع فى وسائل الإعلام الأمريكية يستشهد بها لتبرير الهجوم على زعماء العالم المشاغبين وكقرينة لتبرير الهجوم على العراق، وتصبح فى المقابل أخباراً تشرح قلوب الحكام الدكتاتوريين فى العالم الثالث المختبئين فى عباءة واشنطن.

وحين نجمع الخطوط العريضة لمنهج واشنطن، وبحسب تفسير توماس فريدمان، فإن كلينتون لم يستهدف حياة صدام حسين شخصياً حفاظاً على القبضة المفيدة للعراق التى تحول دون انفراطه إلى ثلاث دول: كردية وشيعية وسنية، وهو ما بمقدوره إحداث عدم استقرار فى المنطقة[47]، لكن ذلك قد يكون حقيقياً حينما كان صدام حسين الصديق العظيم للولايات المتحدة وبريطانيا الذين تغاضوا عن سحقه للكرد وتعذيبه للأبرياء. وما فعلته واشنطن بتركها صدّاماً للحفاظ على وحدة العراق قد شجعه على إطلاق يده فى مذابح جديدة ضد الأكراد والشيعة أمام صمت الأبطال الذين يحكمون دول الخليج. هكذا انحدرت واشنطن فى مخططها فى العراق فقنعت بعراق يحكمه صدام بقبضة حديدية على حلمها السابق بعراق موحد بدون صدام.

لقد تحددت الخيارات التكتيكية لإدارة كلينتون جزئياً بالملاحظة التى أبداها وزير الدفاع الأمريكى حين تساءل «هل نضع أرواح الجنود الأمريكيين تحت طائلة الخطر لتقليل عدد الإصابات بين المدنيين؟» لكن الواقع الذى كان يجب أن نلتفت إليه هو أن النفس البشرية فى عمومها أهم من تصنيفها بين جنود أمريكيين ومدنيين عراقيين، لكن الرجال الأغنياء لهم مصالح وامتيازات أخرى.

لقد اتضحت مبادئ السياسة الأمريكية بجلاء فى التعامل مع صدام حسين ونورييجا وطواغيت آخرين. وكانت المهادنة والملاطفة منهج التعامل مع هؤلاء

الطواغيت ماداموا يعملون للمصالح الأمريكية، لكننا سرعان ما نصنفهم كحشرات هائمة يجب التخلص منها إذا ما وقفوا فى طريقنا. وقد خول مثل هذا المبدأ واشنطن قصف صدام حسين حين غزا الكويت وفى ذات الوقت القيام بتجويع شعبه وحصاره فى الوقت الذى غض فيه الطرف عما ترتكبه إندونيسيا من مذابح واسعة باجتياح وضم تيمور الشرقية، وهى جرائم يبدو غزو صدام إلى جانبها عملا تافها. ورغم ذلك لم تحرك هذه الجرائم الإندونيسية الولايات المتحدة وبريطانيا لقصف جاكرتا، أو حتى التوقف عن تقديم الدعم العسكرى والدبلوماسى لعمليات القتل التى ترتكبها إندونيسيا وتشاركهما فى ذلك قوى أخرى باحثة عن المصلحة. وخلال أسوأ أيام العنف الإندونيسى لاحظت وسائل الإعلام صمتًا مطبقًا أو أكاذيبِ رسمية متناقلة. فحراس العفة الأمريكيون والبريطانيون وأتباعهم ينهبون النفط بسعادة فى تيمور الشرقية مع شركائهم من الغزاة الإندونيسيين، لكن القضية لا تبارح الصمت، هل تخيل أحد أن تقوم ليبيا بمشاركة صدام فى استخراج النفط من الكويت عقب اجتياح صدام للكويت، هذا ما فعلته الولايات المتحدة وبريطانيا بمشاركة إندونيسيا استخراج النفط من تيمور الشرقية. لقد كان الزعيم الإندونيسى سوهارتو قبل عام من غزو تيمور الشرقية يوصف فى الإعلام الغربى بالرجل «المعتدل، بالغ اللطف» وهو نفسه ذلك الرجل الذى ارتكب أكبر المذابح البشرية منذ المحرقة اليهودية. فعلى يديه تم ذبح مئات الآلاف من الفلاحين المعدمين فى أشهر معدودة. لقد وصفت مجلة تايم الأمر «بحمام دم يغلى»، لكن النيويورك تايمز رأت فى الحدث «وميضا من الضوء فى آسيا»، بل وتعامل الأكاديميون مع الحدث باعتباره مبررًا لواشنطن لغزو فيتنام، وهو ما شجع الجنرالات فى إندونيسيا لتطهير تيمور الشرقية من البشر. ومع كل هذا لم يلق الأمر بالاً ولم تتناوله التعليقات لا فى زمن حدوثه ولا بمراجعته فيما بعد.[48]

ومع ما سبق يتشابه القتل الجماعى الذى وقع فى مرتفعات جواتيمالا وفى البوسنة، وهى حوادث لا يتم التوقف عندها، بل أحيانًا ما تكون سببا محفزًا على ارتكاب المزيد، ما دامت المصالح تقتضى. لقد كانت قواعد الاشتباك فى البوسنة شديدة الصرامة، بينما حدث العكس فى الصومال، فخولت قوات الأمم المتحدة (الولايات المتحدة فعليًّا) القيام بعمليات انتقام جماعية، مع وقوع خسائر فادحة بين صفوف المدنيين[49]. هكذا يبدو الفرق جليًّا: فعمليات الانتقام ستكون مكلفة للغاية بالنسبة للغرب فى البوسنة، بينما كانت الصومال ضعيفة بالدرجة الكافية

التـى تسمح بمغامرة حرب. ولنفس الأسباب سُمح لقوات المشاة الأمريكية بالاشتباك فى الصومال ولم يسمح لها فى البوسنة. لقد كان فى الإمكان إيقاف الأعمال المروعة التى شهدتها هاييتى، لكن الولايات المتحدة وشركاءها لم تكن لديهم الرغبة فى استعادة جين بيرتراند اريستيد Aristide الرئيس المنتخب شرعيا من قبل الجماهير الغفيرة الفقيرة، ذلك الرئيس الذى كانت جهوده لمساعدة الأغلبية الفقيرة محل نقد واستهجان من قبل حكومة الولايات المتحدة ووسائل إعلامها التى نظرت إليها باعتبارها «مثيرة للخلاف» و«حربًا طبقية». ولقد أعلنتها واشنطن صريحة أن الرئيس المنتخب سيُسمح له بالعودة بعد انتهاء الانقلاب العسكرى الذى أطاح به بشرط إعطاء مساحة من السلطة الفعلية لطبقة رجال الأعمال ذوى التوجهات «المعتدلة» سياسيًا، مع تهميش الحركة الشعبية التى دعمت الرئيس ووصلت به إلى السلطة.

هكذا ركزت واشنطن على حماية مصالحها، وكان السؤال الرئيسى «ما الذى سنجنيه؟» بحسب ما عبرت عنه نيويورك تايمز فى عرضها لخلاصة ما وصل اليه مستشارو الرئيس كلينتون. لم نعد نتعامل مع العالم الآن بمفهوم الإيثار، وعادت إدارة كلينتون إلى نهج تلك الأيام التى حولنا فيها جزءًا كبيرًا من العالم إلى مقابر جماعية وقفار، وجلبنا المجاعة والبؤس لأمريكا الوسطى وآسيا الجنوبية وإلى العديد من أهدافنا التى وزعنا فيها «أعمالنا الخيرية». الآن أصبح المبدأ الذى يحركنا هو «مصالحنا» فقط، فى زمن الديمقراطية الليبرالية الذى تكتسب فيه كلمة «مصالحنا» أبعادا تجد جذورها فى ملاحظات سميث الجوهرية على المبدأ التشرشلى.

أرسلت الولايات المتحدة قواتها إلى الصومال بعد تراجع المجاعة مباشرة حتى تضمن أن تأخذ صورًا فوتوغرافية جيدة لجنودها هناك مع انتظار أن تكون المقاومة هشة من قبل صبية لا يملكون سوى البنادق الصغيرة. لكن لم ترسل قواتها إلى البوسنة حيث اقتربت المذابح من التطهير العرقى، ولا إلى أنجولا حيث بدت الصورة أكثر سوءًا دون أن تكون هناك حاجة لتجاوز مستوى رد الفعل أو إصدار تقرير عابر. وفى أنجولا كان العميل الأمريكى جوناس سافيمبى Savimbi، الذى لقى لزمن طويل إطراءً أمريكيًا باعتباره «مقاتلاً من أجل الحرية» بل ووصفه جين كيركباتريك بعد أن قامت قواته الجوية بقصف المدنيين وقتل المئات بـ«أحد الأبطال القلائل فى هذا الزمان» يقتل ويدمر بعون

من الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا. هكذا يبدو من الأفضل ترك كل ذلك فى ركن مظلم جنباً إلى جنب مع الأعمال الإجرامية التى ارتكبت فى أفغانستان على يد أحد أصدقاء السى آى إيه ألا وهو الإسلامى المتطرف قلب الدين حكمتيار.[50]

يمكننا أن نواصل الأمثلة حالة بحالة عبر قائمة طويلة ومخيفة. مع الأخذ فى الاعتبار أن الظروف التاريخية تختلف دوما حتى فى الحالات المتوازية (على سبيل المثال تيمور الشرقية والكويت) وهى حقيقة تقدم فرصة أخرى للذرائعيين الذين يبحثون عن مسوغات لاستخدام القوة لانتقاء ما يخدمهم. لكن الدراسة المقارنة سرعان ما تكشف أن المبررات التى تتخذ لإجراء فعل، أو لعدم إجرائه، ليست دوماً مبررات وجيهة. فالمبررات الوجيهة مستعصية على الصيغة والتعبير، باستثناء بعض الحالات التى يمكن لفلاسفة التشرشلية أن يعبروا عنها بلغتهم.

لقد كان الأيديولوجيون على حق حين دعموا سياسة واشنطن تجاه العراق باعتبار ذلك إيذانا بنظام عالمى جديد. ولعل الدرس الأول الذى تقدمه هذه السياسة يتمثل فى أن الولايات المتحدة لا تزال دولة خارجة عن القانون، يشهد عليها فى ذلك حلفاؤها وزبائنها الذين يفهمون حقا أن القانون الدولى حيلة وقناع يضعه الأقوياء على وجوههم حين الحاجة، ويحددون درجة الشفافية الملائمة لكل حالة. أما الدرس الثانى فيكمن فى أن ذلك السلوك له من الحصانة ما يحميه لدى المجتمع الثقافى الذى له من الحدود القليلة التى يمكنه أن يخدم بها السلطة. وعلينا أن نلتفت إلى دكتاتوريات العالم الثالث لنستمع إلى الحقيقة البدهية التى نتجاهلها فى المجتمعات المتحضرة ومفادها أن النظام العالمى الجديد «جديد» فقط فى تبنيه سياسات قديمة من الهيمنة والاستغلال مع اختلافات شكلية عارضة، بهدف الإبقاء على دول وشعوب العالم فى أماكنها «الصحيحة» التى تخدم مصالح الغرب.

قد تكون القوارير جديدة، لكن الخمر هو ذاته .. قديم معتق.

4. قــراءة جديــدة للحــرب البــاردة

ها هى الآن لحظة مناسبة لإعادة التفكير فى طبيعة المواجهة بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، ولطرح التساؤل حول كيفية ترابط تلك التقسيمات على المستوى العالمى مع بعضها البعض، ولمراجعة التداعيات المحتملة لنهاية الحرب الباردة والتغيرات الأخرى التى شهدها النظام العالمى فى السنوات الأخيرة.

وحين نعود مرة أخرى إلى النمطية التى هيمنت على أغلب القرن وبصفة خاصة منذ عام 1945م، سنجد النزاع بين الشرق والغرب قد رسم الإطار الأساسى للعلاقات الدولية والسياسات الداخلية: عسكرية، واقتصادية وأيديولوجية. ففى هذه النزاعات كانت السياسات الغربية دفاعية فى المقام الأول، نتيجة السلوك الإجرامى الذى اتخذه الأعداء: من خلال عدوانهم وتوسعهم وإرهابهم وإخضاعهم العالم لإمرتهم. وقد سمحت هذه المغالطات لأن يتبنى الغرب وقفة دفاعية «لردع» و«احتواء» العدو، أو تبنى استراتيجية أبعد لتقليص مصادر العدوان. وليس هناك من تساؤل عن «احتواء» الولايات المتحدة، فالحديث عن أمر كهذا لا معنى له. وبالمثل فإن دراسة مفهوم الردع يتجنب الحديث عن أبرز نماذجه نجاحًا، ألا وهو حيلولة الاتحاد السوفيتى لغزو الولايات المتحدة لجزيرة كوبا مرة ثانية.

لقد رسم الريجانيون هذه الصورة للعالم بخطوط صارمة، لكن دوما ما يُنسى أنها لم تحقق نجاحا. فسيكون من الصعب تجاوز التعصب الذى جمعته مذكرة الأمن القومى NSC86، والتى كتبها بول نيتشه فى شهر أبريل عام 1950بإشراف من دين أتشيسون وتبنتها إدارة الرئيس الليبيرالى ترومان. ونادرا ما يستشهد ببلاغتها المسعورة أحد، ربما لاعتبارها مربكة نوعًا ما، وإن بقيت شاهدة على الاستراتيجية الدقيقة للمخططين والساسة. [51]

ويغلب على تلك المذكرة لهجة التبسيط الشديد من خلال تصنيف مباشر لمعسكر الشيطان (هم) ومعسكر الخير المطلق (نحن) مع حديث عن «الإكراه» الذى تتعرض له «دولة العبيد» (أى الاتحاد السوفيتى) بهدف تحقيق «الإخضاع الكامل أو التدمير الشامل لآلة الحكومة وتركيب المجتمع» فى كل ركن من أركان العالم الذى ما زال «خانعا للكرملين وتحت رحمته». والغرض «العتيد» لهذه المذكرة هو «مواجهة التحديات التى تواجه الحرية» فى كل مكان، وتحقيق «سيطرة كاملة على الرجال المؤثرين كافة» فى «دولة العبيد» مع هيمنة شاملة على «باقى دول العالم». وبطبيعتها تبدو دولة العبيد «مسلحة بشكل كامل». ومن ثم فإن مواجهة هذا التسليح لن تجدى معها الوسائل السلمية. ومن ثم فإن علينا أن «نلقى ببذور التدمير فى تربة النظام السوفيتى». وأن «نعجل بموعد زوالها» بكل الوسائل العسكرية (التى تمثل خطرًا علينا فى ذات الوقت). يجب علينا إذن أن نتجنب الدبلوماسية والمفاوضات إلا فى حدود استخدامها لترضية

الرأى العام؛ وذلك لأن أى اتفاق «سيعكس الحقائق الحالية وسيكون فى غير صالح الولايات المتحدة والعالم الحر إن لم يكن مدمرا لهما»، وذلك على الرغم من أننا قد نلجأ إلى اتفاق مع الاتحاد السوفيتى (أو أى دولة ترثها) بعد إتمام استراتيجية الاحتواء.

لقد سلم واضعو المذكرة بأن العدو الشيطانى أضعف كثيرا من خصومه فى مجالات المنافسة كافة. وهذا التفاوت يمنح مميزات إضافية للتفوق عليه، فتخلف هذا الخصم يمكننا من هزيمته بجهد أقل، كما لو كنا نقارن «القزم بسوبرمان».

وما دام الكرملين قد «خطط لسيادة العالم» كهدف أساسى لدولة العبيد، فليس هناك مدعاة إذن لتقديم دليل على شرعية النتائج التى لقيت تأثيرا هائلا داخل الولايات المتحدة وفى بقية العالم، فذلك التحليل الطويل الذى شملته المذكرة لم يقدم شيئا له صلة بالقضية. [52]

ويبدو الشيطان المتأصل فى دولة العبيد جليا حين نقارنه بالولايات المتحدة. تلك الدولة التى تمتلك قدرًا لا يحصى من الخير المطلق. فغرضها الأساسى هو «التوكيد على توحد وحيوية مجتمعنا الحر، والذى تأسس على احترام وتقدير الفرد، وعلى حماية هذه القيم فى أرجاء العالم». فمجتمعنا الحر يميزه «تنوع مدهش» و«تسامح عميق» وإعلاء لقيم «القانون» (ومن ثم فإن مدننا تنعم فى أمن وهدوء، ولا نعرف فيها جرائم الاحتيال) كما أن هذا المجتمع لديه التزام «لخلق وصون بيئة يمكن للفرد فيها أن يحصل على فرصة اكتشاف قدراته الإبداعية». كما أن هذا المجتمع المثالى «لا يخشى التنوع، بل يرحب به» ويستمد قوته من «ترحيبه بكل الأفكار حتى المتنافر منها»، كما تعبر عنه هسيتيريا المكارثية فى عصرنا الحالى. وتتضمن «منظومة القيم التى تحرك مجتمعنا» مبادئ «الحرية والتسامح وأهمية الفرد والانتصار للحجة فوق الرغبة». كما أن «التسامح الجوهرى لعالمنا الحر وحوافزنا الخلاقة البناءة، وتحررنا من الهوى فى علاقتنا الدولية، كلها بمثابة مصادر قوة للتأثير الضخم الذى يمكن أن نمارسه». وبصفة خاصة التأثير على أولئك المحظوظين بدرجة كافية لتجريب تلك القيم الرفيعة، كأمريكا اللاتينية، والتى استفادت كثيرًا من «سعينا الطويل المتواصل لخلق وتطوير النظام الداخلى بين الأمريكتين». ولما كانت تلك القيم سمات رئيسية للولايات المتحدة ـ كما هو الشر المطلق ـ سمة أساسية فى العدو، فلم يكن هناك مدعاة إذن لمراجعة سجل الحقائق الشاهد على خيرنا المطلق، وخيرًا فعلوا.

هكذا يستمر استلاب الخطاب الثقافى العام كما أوصت بذلك وثيقة سرية داخلية. وبطريقة واضحة كوضوح أفكار أتشيسون التى نادت بضرورة «ضرب العقل الجماهيرى بحكومة علوية» تذكر شعبها دوما بالتهديد الشيوعى الذى يتضح خطره بـ «جلاء لا شك فيه» حتى تتمكن هذه الحكومة من الحصول على تصديق وتفويض لبرامجها الساعية إلى زيادة التسلح والغزو. [53]

لم يتغير الكثير منذ ذلك التاريخ إلى يومنا هذا. ففى عدد ربيع 1993م من دورية انترناشيونال سيكيورتى المرموقة كتب صمويل هنتنجتون أن الولايات المتحدة لابد أن تحافظ على «سيادتها العالمية» من أجل صالح العالم. ويعود السبب فى ذلك إلى تفردها بين الأمم فى «هويتها القومية التى تحددها مجموعة من القيم السياسية والاقتصادية الدولية» وأهم هذه القيم هى «الحرية، والديمقراطية، والمساواة والملكية الخاصة، والأسواق المفتوحة». كما أن هذه الأمة لديها «تعزيز للديموقراطية، وحقوق الإنسان، والسوق» وهى توجهات ضرورية للسياسة فى الأمريكتين أكثر منها لأى مكان آخر فى العالم. وعلينا فى هذا الصدد ألا نربط بين المساعدات التى تقدمها واشنطن (والعسكرية منها) وعمليات التعذيب التى تشهد عليها دراسات عديدة وبصفة خاصة خلال حكم كارتر. وبالطبع لم تلتفت الحكومة إلى طلبات التحقيق التى تقدم بها عديدون مثل جورج شولتز وجين كيركباتريك وإليوت أبرامز بهدف التحقيق فى مثل هذه الانتهاكات[54]. فمثل هذه العقول محدودة الأفق لا يمكنها أن تصل إلى الحقائق العليا التى يراها المسكون بقبضة الحكم.

وسيكون من الخطأ المقارنة بين الخيرات التى قدمناها وذلك السجل من الحقائق المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. فأولئك الذين يجدون من الصعب إدراك تلك الحقائق الأساسية بوسعهم الرجوع إلى الشروح التى تقدمها المدرسة الواقعية عنيدة التفكير بقيادة هانز مورجينثو الذى يوضح لنا أن «الهدف الأسمى» للولايات المتحدة هو «إرساء الحرية فى الأمريكتين» وفى بقية العالم؛ وذلك لأن مصالح الولايات المتحدة مرتبطة بساحة هذا العالم بأسره. ويرى مورجينثو، المفكر المبدع المستقل بشهادة صفوة المجتمع الثقافى، أن السجل التاريخى متضارب بدرجة كبيرة مع «الغرض الأسمى»، لكنه مع ذلك يتعجل بتذكيرنا بأن الحقائق لا ترتبط بالحاجات الضرورية. ففى رأيه أن تقديم الحقائق أشبه بمحاولة «دحض الحقيقة بالحقيقة نفسها» تماماً كما «ينكر اللادينيون الدين

على أسس عقائدية متشابهة». فالواقع هو أن «الغرض الأسمى» الذى لم ينجز يمكن التعبير عنه من خلال «أدلة تاريخية كما تعكسها عقولنا»: وما السجل التاريخى الفعلى سوى إساءة لاستغلال الحقائق، ودليل مفتعل عديم القيمة.[55]

هكذا تبدو المبادئ الأساسية للسياسة الأمريكية فوق مستوى النقد والتقييم، تماماً كما هو الحال لدى أشكال التعصب الدينى الأصولى. فمن الصعب تصديق أن مثل هذه الآراء ذات نوايا جادة. وربما لم يكن لها أصلاً وجود، على نحو ما تفترض التفسيرات الفلسفية لدين أتشيسون. وبطريقة مشابهة، أوضح هنتنجتون قبل ذلك بالقول «بوسعك التحرك (بالتدخل العسكرى أو أية أشكال عسكرية أخرى) بالطريقة التى تخلق انطباعاً مغلوطاً بأنك تفعل ذلك لأنك تحارب الاتحاد السوفيتى. وهذا ما تفعله الولايات المتحدة منذ مبدأ ترومان». وبنفس المنطق نظر إلى «العلاقات العامة لجورباتشوف كتهديد للمصالح الأمريكية فى أوربا بنفس الدرجة التى هددتنا فيها دبابات بريجينيف حين اجتاحت شرق أوربا». هكذا يوضح لنا هنتجنتون رؤية أخرى لواقع الحرب الباردة.[56]

وخلال سنوات حكم أيزينهاور - دالاس لم تتوقف هيستريا مذكرة الأمن القومى التى قدمت خلال الحرب الباردة، وتم تجديدها مع وصول الحكومة الديمقراطية التالية إلى الحكم، والتى استمدت كثيرا من أفكارها من الإنتليجنتسيا الليبرالية. فقد حذر كينيدى من مغبة التراخى عن متابعة «المؤامرة المدبرة بعناية» التى يتم ترتيبها لغزو العالم. وقد اُختيرت حاشيته المقربة بعناية لتعكس هذه الرؤى. فوزير دفاعه روبرت مكنمارا خطب فى الكونجرس فى إحدى جلسات الاستماع قائلاً:

> «ليس هناك تجربة حقيقية يمكن أن تقارن بالجموح الإمبريالى السوفيتى لاستعمار العالم. بل إن هناك شمولية فى العدوان السوفيتى بدرجة لا يمكن مقارنتها إلا بالرجوع إلى التاريخ السحيق للإنسانية حين كانت القبائل المتحاربة لا تسعى فقط إلى الغزو بل إلى التدمير الشامل للخصم. فالشيوعية السوفيتية تسعى إلى محو التقاليد السامية ومؤسسات العالم الحر بنفس الأساليب المتطرفة التى تفرضها الجيوش المنتصرة حين تحرق القرى وتغرق الحقول الزراعية بالأملاح لقتل إنتاجية الأرض. وبهذه المفاهيم البدائية للتدمير استعان الشيوعيون بأحدث الأساليب التقنية والعلمية حتى صار لدينا مزيج مرعب بين تلك الأفكار وهذه التقنيات. فبعلوم القرن العشرين، المجردة من أية مرجعيات أخلاقية، أصبح لدينا أكثر القوى المرعبة فى التاريخ».

وقد جاء ذلك دون شك من خلال إغراق مكنمارا فى الأدبيات الفكرية التى تدعم له معتقده. وفى ذلك يقول: «أؤمن أن ذلك يجب أن يكون جوهر البرنامج التعليمى الذى يتعين على مؤسساتنا العسكرية ممارسته».

وبالمثل، ألح ثانى أكبر مستشارى كينيدى فى الشئون الأمنية ـ الجنرال ماكسويل تيلور ـ على ضرورة زيادة الولايات المتحدة لميزانية الإنفاق العسكرى. وبدون أن يحدد رقما لتلك الميزانية عبر تيلور عن حجته بالقول «يجب على المرء أن يدرك أن الميزانية الإجمالية ستتجاوز أية ميزانية عرفها التاريخ الأمريكى فى وقت السلم»[57]. وإذا أخذنا فى الاعتبار فكرة أننا دولة الخير المطلق وأن هناك شيطاناً شرساً يتربص بنا، فلابد أن تكون تلك الرؤى صحيحة وغالبة.

هكذا ساهم مستشارو كينيدى فى بناء عسكرى ضخم وبنوا فلسفتهم على أساس «الفجوة فى التسليح الصاروخى بين واشنطن وموسكو، على الرغم أنهم كانوا يعرفون أنها فجوة كاذبة ولا مبرر لذلك التسليح الضخم، بل على العكس لقد كانت الفجوة لصالح الولايات المتحدة وليست ضدها. لقد كان ذلك التسليح الثانى فى حجمه خلال فترة الحرب الباردة، بعد التسليح الضخم الذى اتخذته إدارة ترومان بناء على مذكرة الأمن القومى التى أشرنا إليها سلفاً تحت ذريعة الحرب الكورية، والتى اندلعت بعيد تقديم المذكرة التى بنيت على التحذير من أن «الكرملين يخطط للهيمنة على العالم» وهو استنتاج لا يمكن تصديقه إلا من قبل الساسة المسكين بالحكم فى البيت الأبيض. من جانبهم فضل الريجانيون شكلاً آخر من أشكال التلفيق يمكن تسميته بـ «نافذة التعرض للخطر» فحين بدءوا فى تنفيذ مقترح الرئيس كارتر بالتوسع العسكرى اكتشفوا أنه لم يعد هناك مصادر للتمويل بسبب التبذير الشديد فى الإنفاق العسكرى المتقنع بالمبدأ الكينيزى. فى ذلك الوقت كان المفكرون فى الدائرة السياسية يلفقون قصصاً جديدة عن تطوير روسيا قواتها حتى كادت تطبق على مواقع بالغة الأهمية مثل موزمبيق وجرينادا بينما وقف العالم الحر فى حالة عجز تام[58]. ولسنا فى حاجة للقول بأن سقوط هذه الأكاذيب بعيد سنوات قليلة تالية لم يؤد إلى وقفة مراجعة أو إعادة تقييم للأداء، بل على العكس لقى مروجو تلك الأكاذيب التقدير، واعتبرت تحذيراتهم صاحبة الفضل فى حمايتنا من كارثة، وجاءت فى الوقت الحاسم.

وفى عام 1980م صارت مهمة اللحظة تقديم الذرائع لمحفزات جديدة للاقتصاد ولمواجهة العدوان الدولى، مما فتح حلقة جديدة فى مسلسل الإرهاب

والهيمنة التى تمارسها الولايات المتحدة على مستوى العالم. ولعل فى هذا المبرر الكافى. والأمر نفسه صحيح فى الحالتين الرئيسيتين للبناء التسليحى الأمريكى (الأولى فى 1950م والثانية فى 1961م).

وبوسع أية مراجعة سريعة للحقائق أن تظهر الصورة النمطية للحرب الباردة التى كانت ذات بنية كسيحة فى واقع الأمر. كما أن من شأن المراجعة المتفحصة أن تؤكد هذه الخلاصة. والآن دعونا نأخذ بعين الاعتبار بعض القضايا التى تشغل بال أصحاب التفكير المنطقى المهتمين بطبيعة الصراع بين الشرق والغرب.

الأمـــن القومـــى

ليس من شك أن المخاطر التى تتهدد الأمن القومى حاضرة بشكل مستمر، حتى أنها تبقى فى معتقد الكثيرين ظاهرة عالمية تهتم بها كل دول العالم. لكن مفهوم «الأمن» لا يبدو جليا بشكل كامل. فقد وضع الباحثون الأكاديميون مفهوم «الأمن القومى» ليعبر عن معنى شديد العمومية بحيث يشمل ألا تتعرض الولابات المتحدة لأى مصدر خطر محتمل من قبل الأعداء (الاتحاد السوفيتى فى فترة الحرب الباردة) كما أن التوجهات الاستقلالية والحيادية لبعض دول العالم يمكن أن تعرضا الأمن القومى للولايات المتحدة للخطر. ولقد أدى ذلك إلى توجيه سياسة الولايات المتحدة من قبل الأفكار الأمنية بدلاً من أن تتحرك بحرية فى العالم على أسس اقتصادية. وبنفس المنطق فإن لكل دولة الحق فى الحفاظ على أمنها القومى، وحين نتخيل العالم وقد حاولت كل دولة فيه أن تحقق أمنها القومى، فعلينا أن ننتظر حربًا كونية مهلكة[59].

لقد لعبت فى رأس مخططى الحرب الباردة فكرة أن الأمن القومى الأمريكى يتطلب الهيمنة على العالم، وكانت جذور هذه الفكرة حاضرة فى عقولهم من قبل. فعلى مدى التاريخ الأمريكى استحضر عدد لا يحصى من الأعداء الذين يهددوننا. وتمت المبالغة المفرطة فى التهديد الذى تتعرض له الولايات المتحدة وأمريكا الشمالية من هجوم خارجى وهو ما صار ظاهرة متكررة فى الجدال الفكرى على نحو 100 سنة فى السياسة الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة، على نحو ما ذهب إليه المؤرخ جون ثومبسون، بل يمكن تتبعه لأبعد من قرن من الزمان. فبناء الأسطول الأمريكى فى ثمانينيات القرن الـ 19 كان مبرره «الصور المرعبة التى تخيلها البعض للبوارج البريطانية والتشيلية والبرازيلية،

بل والصينية وهى تقصف المدن الأمريكية» كما كان مبرر الاستيلاء على هاواى إيقاف الهجوم الإنجليزى خارج الأرض الأمريكية الواقعة تحت رحمة زوارق بريطانيا فى المحيط الهادىء. وصور البحر الكاريبى والأرض الأمريكية نفسها وقد وقعت تحت تهديد الأسطول الألمانى قبل الحرب العالمية الأولى. ولكى يحضر بلده للدخول فى الحرب العالمية الثانية فى أكتوبر 1941م تحدث الرئيس روزفلت عن «خريطة سرية رسمت من قبل حكومة هتلر لإخضاع كل القارة الأمريكية تحت السيطرة الألمانية»، وقد كانت الخريطة حقيقية، وزرعها لنا أحد عملاء المخابرات البريطانية. وغير هذا كثير، فالذين كانوا يكتبون الكلمات التى ألقاها الرئيس ريجان كانوا يتقدمون خطوة فى هذا المسار حينما جعلوه يحذر من أن الساندينيين على مسافة ساعتين من التحليق الجوى من حدودنا، وعلى مسافة غزو برى لا تزيد على يومين من هارلينجتون وتكساس. هكذا تبدو الرغبة فى السيطرة ملمحًا أمريكيًا، بالدرجة التى يتميز فيها مطبخنا بفطيرة التفاح.[60]

وكانت المبادئ نفسها فى السيطرة حاضرة قبل الحرب الباردة. فبحسب رؤية الرئيس جون كوينسى آدامس كان لدى الولايات المتحدة مشروع عظيم لتطهير القارة الأمريكية من أولئك «المقدر لهم الانقراض» فهم من حيث الجنس «لا يستحقون البقاء»؛ لأنهم أدنى من العرق الأنجلو- ساكسونى وليسوا «سلالة محسنة»، ومن ثم فإن اختفاءهم من العائلة البشرية لن يفقدها الكثير» (وإن اعتذر الرئيس آدامس عن ذلك لاحقًا معتبرًا أن السياسة التى اتبعها ارتكبت من الذنوب الشائنة للأمة الأمريكية ما سيحاسبنا الرب عليها، متمنيًا أن وعيه المتأخر ربما يكفر عما ارتكب بحق أولئك «التعساء من الأمريكيين الأصليين الذين سحقناهم بوحشية مفزعة»). لقد كانت الإبادة تحت غطاء مبدأ قانونى، أعلن عنه الرئيس مونرو، وبموجبه لابد أن يفسح الجنس الوضيع المجال للجنس الأكثر رقيًا وقوة وتحضرًا» ما دامت الأرض قد أعطيت للإنسان لزيادة عدده بالقدر الكافى، وليس لقبيلة أو لشعب الحق فى الوقوف أمام رغبات الشعوب الأخرى إلا فى حدود الضرورة فليس هناك من شىء بوسعه الوقوف أمام «حق الرغبة الطبيعية وليس من شىء بوسعه كبح التوسع «السريع والمتعاظم» لاستعمار الرجل الأبيض فى شبه القارة الهندية، وما تبعها من عمليات إبادة.

ويمكن تتبع مثل هذه الأفكار للأيديولوجيات المبكرة التى قدمها جون لوك، ذات الصدى المعاصر بالمثل، ويتم تطبيقها بانتقائية بارعة.

والنتيجة أن القارة الأمريكية قد تم تطهيرها من السكان الأصليين، واستمر العمل بمبادئ التطهير ليشمل أرجاء العالم كافة. لقد كان الغزو الأوربى نقطة الانطلاق لألف سنة من «تحرير العالم» عبر «القوة المادية والأخلاقية» الأمريكية على حد تعبير رجل الدين ليمان بيتشر فى عام 1835م، من خلال تبنى مفاهيم تضمن ثقافة دينية عميقة، وهى المفاهيم التى لم تتغير كثيرًا على يد الأتباع الذين وضعوا مذكرة الأمن القومى NSC .86[61]

وفى أثناء الحرب الباردة، تمت حياكة الخطوط جيدًا بهدف الهيمنة والتفوق، باعتباره حقًا وحاجة؛ حقًا متأصلاً فينا بحكم النبل الذى نتسم به، وحاجة لكى نستعد لمواجهة الأعداء المتوحشين. وفى هذه الحالة كان «الأمن» هو القناع المستخدم.

ومع انتهاء الحرب الباردة، كان فى مقدورنا نزع ذلك القناع ولو برفق، وصار فى مقدورنا أيضًا تقديم الحقائق الأولية التى عبر عنها أحيانًا بشكل أكاديمى، وتبسيطها للجمهور. ومن بين هذه الحقائق أن اللجوء للأمن كان خدعة، وأن الحرب الباردة ذاتها استخدمت كأداة لتبرير تفوق القومية المستقلة، سواء فى أوربا أو اليابان أو العالم الثالث. لقد أجبر زوال الاتحاد السوفيتى صفوة رجال السياسة الخارجية الأمريكية على أن يكونوا أكثر صراحة فيما يتعلق بصياغة فرضيات الاستراتيجية الأمريكية، وذلك على نحو ما لاحظ اثنان من محللى السياسة الخارجية فى مقال نشرته دورية السياسة الخارجية. وليس بوسعنا بعد الآن التغاضى عن حقيقة أن «الدعامة التى ترتكز عليها استراتيجية الولايات المتحدة عالميا تكمن فى الاعتقاد بأن أمريكا يجب أن تحمى الأقاليم ذات الأهمية الاقتصادية والحيوية حتى تضمن ألا تؤثر الاضطرابات السياسية على التجارة والعلاقات الاقتصادية لواشنطن». وهذه «الاستراتيجية الموجهة اقتصاديًا» قد صاغها صفوة رجال السياسة الخارجية، ومن سخرية القدر (وربما لم يلاحظ ذلك أحد) أن أفكارهم انطلقت من مبادئ شبه ماركسية أو بالأحرى من تفسيرات لينينية للعلاقات الأمريكية الخارجية، وهى تفسيرات تدعم التحليلات «الراديكالية» اللعينة التى قدمها وليام أبليمان وليامز وغيره من «مؤرخى اليسار».[62]

ما نحتاجه فقط هو استعادة المفهوم البسيط للعلاقات التجارية والمالية باعتبارها «علاقات حيوية» حتى يعود إليها مهندسو السياسة وأصحاب المصالح

الخاصة. وهى مفاهيم تبدو عديمة الفعالية الآن بالنسبة لأغلب السكان الذين يتعرضون لضرر شديد. ويتمثل ذلك على سبيل المثال حينما تتم التجارة الدولية فى الإنتاج القومى بطريقة تورث فى السكان شعورًا بأنهم الموردون الرئيسيون لغذاء العالم الثالث، ومن ثم يمكن تبرير دورهم بمنطق «العقلانية الاقتصادية» أو «الضرورة الأمنية».

ولفهم مصطلح «الأمن» بمعايير أكثر دقة، علينا أن نسأل إلى أى مدى يعتبر ذلك الأمن عاملاً حيويًا فى صياغة السياسة. ولنتذكر من جديد المرات الثلاث التى تم فيها بناء القوة العسكرية (ترومان، كينيدى، ريجان) تحت ذرائع، تفاوتت بين الضعيفة والملفقة، وقامت على محفزات مختلفة وتحت غطاء أمنى. فمع حلول عام 1950م كان هناك بالفعل تهديد حقيقى ضد الولايات المتحدة الأمريكية، برءوس نووية متقدمة. لكن صانعى السياسة لم يتخذوا أية خطوة لكبح تطور الأسلحة التى بمقدورها فى النهاية تهديد الأمن الأمريكى. واستمر تاريخ تطور الأسلحة يتيح هذا النمط حتى قبيل نهاية الحرب الباردة.[63]

كما تعكس زوايا أخرى من صياغة السياسة الأمريكية نفس القصور فى الاهتمام بالأمن. لقد كان هناك حوار مستمر حول التهديد العسكرى السوفيتى، لكنه من المهم أن نتذكر كيف كان يتم إدراك هذا التهديد؛ إذ لم تؤخذ على محمل الجد مطلقًا فكرة أن الروس قد يهاجمون أوربا الغربية، على الرغم من أن القوة العسكرية السوفيتية كانت ذات تهديد مزدوج: فقد حالت دون التدخل الأمريكى عسكريًا فى العالم الثالث، إضافة إلى تهديد السوفيت بالرد على الولايات المتحدة بعقد تحالف استراتيجى مع ألمانيا واليابان عدوَّى واشنطن التقليديين، وهو ما كان سيمثل تهديدًا خطيرًا للأمن الأمريكى، بحسب اعتراف المخططين الغربيين. لقد بدا تشكيل الناتو مدفوعًا بذرائع هامشية مفادها أن قوات ستالين ربما تغزو أوربا الغربية بينما كان الدافع الأساسى هو الخوف من تحييد «القوة الثالثة» الأوربية وهو ما كان بمثابة «طريق مختصر نحو الانتحار»، على حد تعبير أتشيسون فى مذكرة الأمن القومى خلال الحرب الباردة التى أشرنا إليها سلفًا. وخلال تحضيرهم لاجتماعات واشنطن التى أدت إلى تشكيل حلف الناتو ـ وما ترتب عليه بالتالى من تشكيل حلف وارسو ـ أصبح المخططون الأمريكيون «مقتنعين بأن السوفيت مهتمون بعقد صفقة مدهشة يقومون من خلالها بتوحيد ألمانيا وينهون تقسيم أوربا» بحسب ما ذكر ملفين ليفلر فى دراسته الأكاديمية

الشاملة. ولم ينظر إلى هذه الصفقة باعتبارها فرصة كبرى، بل اعتبرت بمثابة تهديد أساسى لـ «الأمن القومى» نظرًا للأهمية الكبرى لألمانيا اقتصاديًا وعسكريًا بالنسبة للمجتمع الأطلنطى، وبالتالى كان رفض توحيد ألمانيا درءًا «للانتحار»[64].

ويستخدم مفهوم «الأمن القومى» لا ليشير إلى أمن الأمة التى يمكن أن تتعرض للخطر من خلال تسخين الصراع بين الشرق والغرب فى القارة الأوربية، بل ليشير إلى أهداف اقتصادية وسياسية ذات نمط مختلف، على نحو ما يوضح ليفلر. كما أن مصطلح «المجتمع الأطلنطى» لا يرمز إلى الشعوب، بل إلى أولئك الرجال الأغنياء الذين يحكمون. فقوة وجاذبية القوى الجماهيرية تطرح قضية مهمة للمخططين الأمريكيين والبريطانيين، من العوامل التى دفعتهم إلى تفضيل تقسيم ألمانيا وتحييدها على توحيدها؛ لأن توحيدها سيزيد من سلطة العمال فى القارة الأوربية وسيدعم التوجهات الديمقراطية فى القارة بشكل عام. وكنظيرتها الأمريكية، رأت الخارجية البريطانية أن العدوان السوفيتى ليس محتملاً، ومن ثم كانت مهتمة أكبر بالتغلغل الاقتصادى والأيديولوجى لقوى الشرق التى اعتبرت «مصدر تهديد يشبه العدوان». هكذا حذر المخططون البريطانيون من أن ألمانيا الموحدة ستضع مزايا التفوق فى «كفة الروس» الذين سيكون بمقدورهم «اجتذاب القوى العاملة فى ألمانيا» وهو ما كانت تخشاه بريطانيا فى ذلك الوقت. لهذه الأسباب كان تقسيم ألمانيا أمرًا مفضلاً حتى يستبعد السوفيت من أية تأثير على قلب الصناعة الألمانية فى المركب الاقتصادى فى منطقة الرور–راين. ومن ثم تم إضعاف الحركة العمالية، وبالتالى تقدمنا خطوة أخرى مهمة على طريق الحرب الباردة.

وعلى أسس مشابهة لم تلتفت الولايات المتحدة لمقترح ستالين بتوحيد ألمانيا ونزع سلاحها من خلال إجراء انتخابات فى عام 1952م. كما أن المبادرات السوفيتية التى أعقبت ذلك فى منتصف الخمسينيات تم تجاهلها بالمثل، خوفًا من تحول هذه المبادرات إلى عمل جاد ملزم. ولذلك نبهت وزارة الخارجية فى رسالة سرية لها فى يناير 1956م إلى الحاجة «لربط ألمانيا عضويًا بالمجتمع الغربى حتى لا تمثل تهديدًا من خلال صحوة جديدة للقومية الألمانية تسعى إلى التوحد وتصبح قوة لها وزن مؤثر بين الشرق والغرب». ولم يكن هذا أكثر من خرافة صورتها التخيلات، على حد تعليق جيفرى وارنر فى مراجعته لوثائق حديثة التصنيف. ولم تقبل إذن مقترحات الروس فى اجتماع جينيف لوزراء

الخارجية بإجراء انتخابات فى ألمانيا مقابل تحييدها عن العسكرين، ولم تتم المفاوضات التى خطط لها فى عام 1955م بين ألمانيا الشرقية والغربية. كما تجاهلت إدارة كينيدى دعوة خورتشوف نحو خطوة متبادلة تجاه قراره الجرىء بالحد من التسلح بين عامى 1961م و1963م. بل إن دعوة جورباتشوف للحد من توترات الحرب الباردة تم تجاهلها، بل واعتبرت دعوة مثيرة للمخاوف[65].

كان تشرشل قد حدد الأسباب الرئيسية وراء تلك المواقف الغربية، فالتفاوض والتسوية يمكن أن يقوض سلطة الرجال الأغنياء والشعوب الغنية، وهو ما سيؤدى إلى ظهور حركات شعبية غير مرغوب فيها تفسد المخططات والسياسات. وتعتبر حيادية الدول من بين هذه الأخطار، وتم سحقها بشكل مناسب تحت ذريعة الحرب الباردة. وفى هذا المضمون كانت الولايات المتحدة لسنوات عديدة قادرة على فرض قرارها على نادى الأثرياء حسب المبادئ التى أرساها فى مطلع السبعينيات، حين حُدد أن هناك أعضاء صغارًا فى نادى الأغنياء بوسعهم السعى إلى «مصالحهم الاقتصادية» داخل الإطار العام للنظام الذى تقوده الولايات المتحدة؛ القوة الوحيدة ذات «المصالح والمسئوليات العالمية». وكان السؤال كيف ستقبل أوربا واليابان بهذا الدور.

أما الحقيقة القائلة بأن الأمن لم يكن عاملاً أساسيًا فى صياغة السياسة فقد علق عليه الكثيرون. ففى دراسته الأكاديمية حول الاحتواء السياسى اتفق جون لويس جاديس مع رؤية جورج كينيان - والمعروفة بين صانعى السياسة والمحللين، بمن فيهم الرئيس إيزنهاور وغيره- والتى ترى أنه «لم تكن قوة الروس العسكرية تهددنا، بل قوتهم السياسية» (أكتوبر 1947م). وفى مراجعته الشاملة يخلص جاديس إلى أن «الاحتواء ليس بسبب ما فعله الروس، أو ما حدث فى أى مكان آخر من العالم، بل جاء نتيجة قوى داخلية فى الولايات المتحدة» .. أما المفاجأة فتكمن فى أن الأولوية التى تناغمت مع الاعتبارات الاقتصادية (بالتحديد الإدارة الحكومية للاقتصاد) كانت هى المتحكمة فى صياغة استراتيجيات الاحتواء مع استبعاد بقية الاعتبارات (التوكيد من قبل جاديس)[66]. لكن جاديس ـ مثله مثل آخرين ـ اعتبر هذا النمط المتواصل مفاجأة لافتة وليس جوهرًا متأصلاً فى السياسة الأمريكية. لكن المفاجأة ليست فيما اكتشفه جاديس، بل فى صعوبة استيعاب نمط التحليل المنطقى الذى من المفترض أن يكون روتينيًا فى بقية قضايا النقاش، حتى حين نتعامل مع بقية الدول، وبصفة خاصة المعادية منها.

لا تخبرنا ملاحظات جاديس سوى بنصف الحكاية: أى الجانب المحلى، لكن يجب علينا إضافة «البعد الأكثر بروزاً فى فرضيات الاستراتيجية الأمريكية» التى يمكن «لصفوة رجال السياسة الخارجية» إدراكها فى النهاية، لقد تهاوت ذرائع الحرب الباردة، وصارت المبادئ «اللينينية» تدعم النظام العالمى لاستراتيجية الولايات المتحدة، وهو نظام يتطلب «ضرورة محافظة الولايات المتحدة على الحماية العسكرية فى الأقاليم ذات الأهمية الاقتصادية الحيوية حتى تضمن الولايات المتحدة أن علاقاتها التجارية والمالية لن تتأثر بالاضطرابات السياسية فى العالم».

لم يعد الإطار النمطى قابلاً للتصديق خاصة حينما نحلل مفهوم «الأمن القومى» بعمومية كافية، فالتفسير العام يجعلنا نراه مناظراً لأى تهديد خارج السيطرة، بناء على الافتراضات التى سقناها فى مقدمة هذا الموضوع. فسينجم عن ذلك أن تشعر الولايات المتحدة أن أمنها القومى فى خطر إذا ما سعت الدول الصغيرة فى حوض البحر الكاريبى إلى السير فى طريق مستقل بعيداً عن تأثير واشنطن، إلى الدرجة التى تلجأ معها الولايات المتحدة إلى إعادة جرينادا إلى حظيرتها بالقوة لتوضع فى «فاترينة عرض الرأسمالية». حتى أن إدارة ريجان أعلنت عن ذلك متفاخرة بحجم «المساعدات» التى كسرت «فاترينة العرض» وتركت جرينادا حطام سفينة غارقة تعانى تدهوراً اقتصادياً بالغاً إضافة إلى تفشى غسيل الأموال والتهرب من الضرائب وعمليات الاحتيال المالية (بحسب وول ستريت جورنال)[67]. لهذا فإننا إذا قصدنا بـ «الأمن» وقوع تهديد من قبل أى مصدر خارج السيطرة فى الموارد والأسواق فستكون المبادئ النمطية لسياسة الولايات المتحدة قابلة للتطبيق على النحو الذى يخدم مصالحها.

وعلى نفس قاعدة هذه الافتراضات بوسعنا تقييم المبررات الغربية لغزو روسيا فى عام 1918م وهى المبررات التى قدمها جاديس على نحو مؤثر كهدف دفاعى. كما أن غزوها جاء «رد فعل على تدخل خطير محتمل من قبل الحكومة السوفيتية الجديدة فى الشئون الداخلية ليس فقط للدول الغربية، بل فى كل دول العالم» تبعا لما ينتهجه السوفيت من «تحدى الثورة»، وهو تحد سيهدد حياة النظام الرأسمالى بأسره. لقد اعتبر أمن الولايات المتحدة «مهدداً بالخطر» فى عام 1917م وليس فقط مع عام 1950م، واعتبرت سياسة الغزو والتدخل فى شئون الدول الأخرى أمراً ضامناً لا مفر منه من أجل مواجهة تغيير النظام

الاجتماعى فى روسيا، وما أظهرته نوايا الثورة الشيوعية آنذاك[68]. ولكن يمكننا بالمثل أن نرى سياسة الولايات المتحدة المعتمدة على «الردع» و«الاحتواء» أقنعة تخفى حقيقة الرغبة فى السيطرة وإخضاع الغير.

لقد كان مبرر «الأمن» لدى الولايات المتحدة وحلفائها هو المحفز الأساسى ضد الاتحاد السوفيتى واستدعى ذلك إيقاع العالم فى حالة من عدم الأمن (فليقلق الآخرون كما نقلق) فهذا نوع من العدالة الأمريكية.

هكذا تبدو النتيجة واضحة وجلية، فالإطار التقليدى للحرب الباردة سيكون قابلاً للتصديق إذا ما رأيناه من وجهة نظر الولايات المتحدة، وهى وجهة نظر تسعى إلى الهيمنة على العالم بنفس الشكل الذى صورت فيه مذكرة الأمن القومى NSC 86 الكرملين «وهو يسعى للسيطرة على العالم». لكننا هنا بالطبع سنجد المحللين الغربيين يميزون بين الحالتين فيصوروننا كأصحاب خير مطلق ويصورون الآخرين نبتًا شيطانيًا. ولن تتأثر صورتنا الخيرة بالكوارث التى جلبناها لمناطق شتى من العالم خلال مسيرتنا لتحقيق «الأمن». واذا استشهدنا بحقائق التاريخ فسنقع فريسة «للمساواة الأخلاقية» أو «للتحرى السياسى» أو لـ «خطأ الإلحاد» أو غيرها من الآثام الملفقة لحماية النفس أمام خطايا فهم وإدراك حقيقة العالم الذى نعيش فيه.

البـــدايـــة

تتمثل الإجابة عن السؤال الأول فى أن الأسباب الأمنية الحقيقية لم يكن لها وجود كبير خلال التخطيط للحرب الباردة. وفيما يتعلق بالسؤال البدهى الثانى: متى بدأ النزاع؟ ولماذا؟ فلقد رأينا إجابة سلطوية واحدة، وهى أن الحرب الباردة بدأت حينما شن البلاشفة هجومهم العدوانى على «النظام الرأسمالى» وهددوا بقاءه مما أجبر الغرب على اتخاذ مواقف دفاعية حافظ عليها منذ عام 1918م منذ أن قام بغزوه للأراضى الروسية تحقيقًا لاستراتيجية الدفع الداخلى التى تم تبنيها فى مذكرة الأمن القومى NSC 86 وذلك على حد تبرير جاديس ويشاركه فى ذلك نفر من المؤرخين الجادين.

وحين نرجع إلى تفسير جورج كينان أحد مهندسى النظام العالمى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ومؤرخ دبلوماسى مرموق ـ فى دراسته للعلاقات الأمريكية ـ السوفيتية، سنجده يرجع جذور النزاع إلى إسقاط البلاشفة للجنة

الدستورية الروسية (القيصرية) فى يناير 1918م وهو ما اعتبره الغرب معاداة. ولقد أدى هذا السلوك البلشفى إلى إصابة السفير البريطانى فى روسيا جورج بوشانين «بصدمة عميقة» وطالب بتدخل عسكرى لمعاقبة المجرمين. وهكذا بدأ الغزو الغربى للأراضى الروسية، بل إن بريطانيا كانت من الجدية فى تدخلها لدرجة استخدام الغاز السام ضد البلاشفة فى عام 1919م بعيد الحرب العالمية الأولى. وبحسب ونستون تشرشل وزير الخارجية البريطانى آنذاك فإن البلاشفة يستحقون جرعة من هذا السم «وليس فقط ضد المتمردين العرب». كما كان الرئيس وودرو ويلسن مندهشًا لقيام البلاشفة بإلغاء الدستور الروسى وهو ما سبب خيبة أمل للرأى العام الأمريكى الذى بدا غاضبًا لعدم قدرة الحكومة على فعل شىء أمام «سهام الجيش الأحمر».[69]

هكذا صار التاريخ طيعًا يسهل لَىُّ حقائقه. فبعد إبطال البلاشفة للجنة الدستورية بعدة أشهر – ذلك الذى سبب غضبًا للرأى العام المتحضر– قام جيش ويلسن بإبطال اللجنة الدستورية القومية فى هاييتى «على أيدى قوات المارينز الأمريكية»، وذلك بحسب سميدلى باتلر، أحد جنرالات القوات البحرية الأمريكية. وكان السبب هو رفض هاييتى الإقرار بدستور أقره الغزاة الأمريكيون يخول للشركات الأمريكية شراء الأراضى الهاييتية. وقد عالجت قوات المارينز الأمر وأجرت استفتاءً شعبيًا لم يشارك فيه سوى 5٪ من السكان، ومع ذلك جاءت نتيجة الرفض بنسبة 99,9٪. ألم يلتفت ويلسن هنا إلى أنه أبطل الدستور كما أبطله البلاشفة؟ وهل التفت كينان فى دراسته لذلك؟

وعلى النقيض من ذلك ما زالت الصورة مخادعة ويتملصون من ميراثها باعتباره «تاريخًا» للأحداث تم تحت هدف نبيل سعى إلى «التدخل لأسباب إنسانية» عانينا فيه الكثير وتكبدنا من أجله المشاق. ومن ثم فمن الواجب أخذ «تاريخ هاييتى الدرامى كمثال تحذيرى لأولئك الذين يمضون الآن بحماسة لتنفيذ عملية استعادة الأمل فى الصومال»، على حد تحذير روبرت كابلن، وذلك نتيجة الصعوبات التى نواجهها خلال سعينا نحو «معالجة جسم سياسى مريض فى أرض تنقصها أساسيات الثقافة السياسية الحديثة». وعلى ما أشار إلين سيولينو فى تحليل سياسى بمجلة التايمز، فقد اتضح أن قوات المارينز قامت فى الصومال بدور عظيم حين «أرست النظام، وجمعت الضرائب، وحلت النزاعات، ووزعت الغذاء والدواء، وراقبت النقد فى الصحافة، وحاكمت

المشاغبين سياسيًا فى محاكم عسكرية». يخبرنا ديفيد لانديز ،أستاذ التاريخ فى جامعة هارفارد، أن احتلال المارينز يقدم «الاستقرار المطلوب لعمل النظام السياسى ويسر حركة التجارة الخارجية» وبالمثل أسرف مؤرخ بارز آخر هو هيوسن ريان ،فى كلية القانون بجامعة تافتس، فى ثنائه على الإنجاز الذى حققته الولايات المتحدة «فى قرنين من التدخل النبيل»، والذى بدأ بدعم الولايات المتحدة لمحاولة فرنسا العدوانية والمدمرة لقمع ثورة العبيد فى عام 1791م، ومن ثم فقد رأى أن تراجيديا هاييتى ليست بشىء يذكر إذا ما قارناها بتاريخ الولايات المتحدة الحافل بالدماء. لقد تعجب ريان من حرص ويلسون على الدستور الروسى مقارنة بدستور آخر عمل على إقراره فى بلد أجنبى لاستباحة أرضه للغرباء.[70]

ولدى سكان هاييتى ذكريات مختلفة عن العناية الأمريكية. فقد عانى هؤلاء بمرارة عنف القوات الأمنية ورفضوا خطة إرسال 500 جندى من قوات الأمم المتحدة عام 1993م ورأوا فيها قناعًا جديدًا لإرسال قوات أمريكية تذكرهم بآلام احتلال المارينز الذى دام 19 سنة، وهو موقف بدا غريبًا لـ «اليساريين الراديكاليين» بحسب ما يوصفون فى الصحف. فتحت عنوان «آلام لا تشفى» عبر الأنثروبولوجى الهاييتى ميشيل ترويلوت بالقول «إن أغلب المراقبين متفقون على أن إنجازات الاحتلال كانت تافهة، بينما يختلف هؤلاء المراقبون فى تقدير حجم التدمير الذى أنزله المارينز بهاييتى، بما فى ذلك تفاقم المركزية فى المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وزيادة اعتماد هاييتى اقتصاديًا على الغير، وزيادة التمايز الطبقى، واستنزاف مستمر للحياة القروية، كما ازداد النزاع العرقى الداخلى بسبب عنصرية القوات الأمريكية المحتلة، أما الأسوأ فهو تشكيل جيش «يحارب شعبه»[71]. ويمكن إرجاع رفض الشعب الهاييتى لقوات دولية إلى تخلف وجهل الشعب الهاييتى (يتهكم لانديز) أو إلى الحقيقة القائلة بأنه «حتى الاحتلال النبيل يخلق مقاومة».

هكذا ذهب مع رياح التاريخ إبطال الدستور القومى لهاييتى وإملاء الولايات المتحدة لدستور يحقق لها عبودية محضة فى هذه الدولة، كما مضت مع التاريخ المذابح التى ارتكبها المارينز والرعب الذى نشروه وتشكيل قوة إرهاب حكومية (الحرس الوطنى) أمسكت بقبضتها الحديدية على السكان منذ تاريخ الاحتلال الأمريكى. ووقعت هاييتى فريسة للشركات الأمريكية، مثلها فى ذلك مثل الدومينكان التى غزتها قوات ويلسون وتركت عليها آثارًا أقل تدميرًا.

وبناء على ذلك لقى ويلسون التقدير كمعلم أخلاقى عظيم وكرسول لتقرير المصير والحرية. ويمكننا الآن أن نترحم على الأيام العطرة للمثالية الويلسونية. وفى المقابل قامت الثورة البلشفية على إجهاض الدستور، ولم يكن فى وسعهم سوى استخدام القوة لتحقيق ذلك، وهو ما سبب انتهاكًا للمبادئ الرفيعة التى نؤمن بها.

لقد بدأت الحرب الباردة بخدعة إبطال الروس الدستور، واستمرت بنفس الطريقة، حتى اللحظة الأخيرة.

وقائــع الحــرب البــاردة

السؤال الثالث الذى يطرحه أى شخص يسعى إلى تحديد طبيعة الحرب الباردة هو: ما هى أحداث هذه الحرب؟ وهنا لابد لنا من تمييز مرحلتين: الأولى تمتد من الثورة البلشفية إلى الحرب العالمية الثانية، والثانية هى فترة تجديد الصراع وتمتد من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفيتى. ولنبدأ بالفترة الأولى.

شهدت الفترة الأولى تدميرًا كبيرًا فى التوجهات الاشتراكية الأولية ونشوء الدولة الشمولية وتفشى الأعمال الشريرة المتطرفة، وبصفة خاصة تحت حكم ستالين. وفى الخارج لم يكن الاتحاد السوفيتى لاعبًا رئيسيًا فى السياسة الدولية. وعلى الرغم من أن قادته فعلوا كل ما بوسعهم لتقويض التوجهات الاشتراكية والليبرالية إلا أن دورهم الأساسى تمثل فى تدمير نموذج الاشتراكية الليبرالية الإسبانية. ولم يعتبر أى طرف الاتحاد السوفيتى مصدرًا للتهديد العسكرى للغرب. ومع ذلك استمرت السياسات الغربية بالطريقة التى تم بها تبنى سياسات الفترة الثانية.

وتستحق أيديولوجيات السياسة الغربية إشارة عاجلة فى هذا الشأن. فقد بدأت القصة حين نظر إلى الثورة البلشفية كاعتداء على الاشتراكية، وذلك من قبل تيار اليسار وفى مقدمته كبار المثقفين، وبصفة خاصة أبرز مفكرى اليسار الماركسى (مثل أنتون بانيكويك وروزا لوكسمبورج وغيرهما) وشمل ذلك النقد أيضًا الاشتراكيين المستقلين أمثال برتراند راسل، وبالطبع جاء النقد كذلك من اليسار (الفوضوى) الليبرالى بشكل عام. كان فى الإمكان أن يرى لينين وتروتسكى أعمالهم بنفس العين الناقدة، معتبرين إياها أعمالاً «لا مفر منها» إلى

أن يشتد عود الثورة وتقف على قدميها وتصل إلى ألمانيا حيث المراكز الرأسمالية الأكثر تقدمًا، حينها ستتحول روسيا إلى مجرد هامش للمركز الألمانى الأكثر تأثيرًا. لقد وصف السوفيت نظامهم بأنه المثالى فى ديمقراطيته واشتراكيته. لكن الغرب الذى سخر من ادعاء الديمقراطية رحب بحماسة بادعاءات المثل الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى منتهزًا الفرصة لتخفيف التحديات التى تواجه المؤسسات السلطوية للدول الرأسمالية من خلال ربط الاشتراكية بالنظام السوفيتى الاستبدادى (ومن ثم تشويه الفكر الاشتراكى فى المجتمع الرأسمالى). وقد تمكنت الدعاية الغربية، بسطوة تأثيرها وانتشارها العالمى، من إرساء مجموعة من المفاهيم العامة حول الخطاب الأيديولوجى، وهيمنت حتى على خطاب اليسار. فسرعان ما تم تهميش النقد الذى كان قد وجه إلى البلاشفة لتقويضهم الأسس الاشتراكية. وصار سقوط الشيوعية بالنسبة للاشتراكيين يومًا سعيدًا، لأن سقوطها سيسقط حاجزًا آخر أمام الاشتراكية الحقة. لكن ردود الفعل اختلفت عن هذه الصورة المتخيلة وقدم رثاء طويل بحق موت الشيوعية كما لو كان يومًا لموت الديمقراطية. ولعل هذا لا يعكس فقط قوة نظام الدعاية الغربية، بل ويكشف عن أن أولئك الذين قدموا أنفسهم كمعادين للستالينية واللينينة والماركسية بشكل عام كانت علاقتهم بها فى واقع الأمر أكثر قربًا وتوددًا. وهو ما يحتاج فى تفسيره إلى معالجة أكثر تفصيلاً.

لم تكن الجرائم السوفيتية تشغل بال الدول الغربية، فكما يوضح لنا السجل التاريخى بجلاء فإن الولايات المتحدة وشركاءها تغاضوا ببساطة عن الجرائم الشريرة ما دامت مصالحهم لم تمس بسوء. فحينما كان مطلوبًا من روسيا امتصاص آلة الحرب الهتلرية كان ستالين للغرب بمثابة «العم جو» (جوزيف). وفى مناقشة داخلية مع مستشاريه دافع روزفلت عن خطة ستالين تجاه دول البلطيق وفنلندا وعن زحزحة حدود بولندا نحو الغرب لصالح الاتحاد السوفيتى. كما أن تشرشل أنهى خطابا لستالين بتوقيع «صديقك ورفيق السلاح» فى الوقت الذى كان فيه السفير البريطانى ينصح حكومته بأنه فى ضوء المصالح المتبادلة البريطانية – السوفيتية وفى ضوء الخلفيات السياسية فلابد من القيام بتحالف لاستغلال المناخ الحالى الذى تحيطه «الثقة الكبيرة بحليفنا صعب المراس». وفى اللقاء الذى جمع الثلاثة الكبار فى يالطا، أثنى تشرشل على ستالين بوصفه «رجلاً عظيمًا بلغت شهرته آفاق روسيا والعالم» كما تحدث بحرارة عن «الصداقة والمودة التى تجمعه» بالطاغية مصاص الدماء. وفى ذلك

يقول تشرشل «أملى كبير فى الرئيس اللامع روزفلت وفى المارشال ستالين، فمعهما سنحقق النصر لتحقيق السلام بعد أن فرغنا من قهر العدو، وهو ما سيقودنا إلى القضاء على الفقر والقهر والفوضى والاضطراب والظلم». كما أن تشرشل أعرب لمجلس وزرائه فى فبراير 1945م بعد مؤتمر يالطا بالقول «إن الزعيم ستالين شخص ذو قوة جبارة ولديه فى هذه القوة ثقة لا حدود لها» لقد كان تشرشل يأمل فى دعم ستالين لقمع بريطانيا للمقاومة الشيوعية المضادة للفاشية فى اليونان.

لم تكن بالمثل جرائم ستالين لتشغل بال الرئيس ترومان، فقد راق ستالين لترومان وأعجب به ورأى فيه رجلاً «أميناً» و«بارعاً بدرجة فائقة» وتوقع أن يكون موته «كارثة حقيقية»؛ لم يكن يعنيه ما يجرى داخل الاتحاد السوفيتى، مادامت مصالح الولايات المتحدة تتحقق.[72]

وهناك فى المقابل عديد من النماذج على الجرائم والتعذيب. لكن الجريمة التى لا تغتفر للولايات المتحدة هى العصيان. كما لم يكن مهماً للولايات المتحدة الجرائم التى ارتكبها القوميون العلمانيون فى العالم العربى، أو الأصوليون الإسلاميون، أو الاشتراكيون الديموقراطيون أو غيرهم، أياً كان اسمهم. فجرائم الأعداء، حقيقية كانت أو ملفقة، مفيدة فى كل الأحوال لأغراض الدعاية، وليست بذات تأثير كبير على مجريات السياسة. ولدينا فى هذا الصدد سجل حافل.

أما المرحلة الثانية من وقائع الحرب الباردة، والتى تبدأ من عام 1945م، فقد تمثلت الأحداث الرئيسية التى وقعت على الجانب الروسى فى تدخل موسكو المتكرر فى الدول التابعة لها فى أوربا الشرقية إضافة إلى غزو أفغانستان، وهو العمل السوفيتى الوحيد الذى وقع خارج المسار التقليدى الذى تعرضت خلاله روسيا للغزو والتدمير الفعلى ثلاث مرات فى القرن العشرين، إضافة إلى مد اليد السوفيتية بالعون للدول التى وقعت ضحية الهجوم الأمريكى فى أمريكا اللاتينية، وقد حدا بها ذلك إلى مساندة بعض الجلادين والمستبدين مثل جنرالات النازية الجديدة فى الأرجنتين ومانجستو فى إثيوبيا. لقد غض الطرف عن الجرائم الداخلية، وعلى الرغم من خطورتها فإنها لم تصل إلى درجة ما ارتكبته واشنطن فى الدول التابعة وميدانها الرئيسى فى العالم الثالث، حين كان يعاقب بها أولئك الذين لم يلتزموا بمبادئ السياسة الغربية.

وبعد أن فر الصحفى الجواتيمالى جوليو جودوى من وطنه قبل عام حين دمر إرهابيون من الحكومة صحيفته فى عام 1990م علق على «الثورة المخملية» فى تشيكوسلوفاكيا بقوله: «إن سكان أوربا الشرقية أكثر حظًا من سكان أمريكا الوسطى؛ وذلك لأن الحكومة المعينة من قبل موسكو فى براغ تهين الإصلاحيين وتذلهم، بينما تقوم واشنطن فى جواتيمالا بقتلهم. لقد صار ما عشناه فى بلادنا مجازر جماعية حقيقية حصدت أرواح 150000 إنسان (بشهادة منظمة العفو الدولية) وذلك من خلال برنامج حكومى منظم للقتل السياسى الجماعى».

ومن ثم فقد فسر جودوى «عدم خوف الطلاب» الذين تمردوا فى براغ بإيمانهم بأن الشرطة لن تطلق عليهم النار لتقتلهم. لكن فى جواتيمالا ـ ناهيك عن السلفادور ـ فإن الإرهاب العشوائى يستخدم للإبقاء على المؤسسات والاتحادات الزراعية عاجزة عن المطالبة بحقوقها. فهناك «فرق هام بين طبيعة الجيوش وبين طبيعة الجلادين الذين علموهم». ففى الدول التى كانت تابعة للاتحاد السوفيتى كان الجيش «بعيدًا عن السياسة ومطيعًا لحكومته القومية» بينما فى حالة الدول التى تبعت الولايات المتحدة كان الجيش «القوة المهيمنة» يفعل ما تدرب عليه عبر العقود الطويلة الماضية على يد الجلادين الأجانب. ويدفع هذا المرء للاعتقاد بأن «بعض المسئولين فى البيت الأبيض يقدمون دماء شعوب أمريكا الوسطى كقرابين للآلهة». فهؤلاء هم الذين دعموا الجيش فى السلفادور وجواتيمالا ونيكاراجوا لكى «ينافس بجدارة أمام الجرائم التى ارتكبها نظام تشاوشيسكو من أجل الحصول على جائزة أبشع الجرائم العالمية».[73]

وفى الدوائر العلمية الغربية المرموقة، كان من المفترض أن توصف هذه الحقائق بالأحداث الهمجية الوحشية، لكن هذه الدوائر كانت منشغلة بالمقارنة بين أوربا الشرقية والغربية للوصول إلى الفرق الكبير بين «فضائلنا» و«خطاياهم»، وهو أمر لا يعدو أن يكون سخفًا طفوليًّا؛ لأن تلك الأقاليم (شرق أوربا وغربها) لم تكن أبدا متشابهة على مدى نصف الألفية الماضية. أما التفكير المنطقى فلابد أنه كان سيقود المرء الذى يبحث عن المسارات البديلة اقتصاديًا واجتماعيًا إلى مقارنة المجتمعات التى كانت على درجة من التشابه قبيل الحرب الباردة. فمثلا يمكن المقارنة بين روسيا والبرازيل أو بين بلغاريا وجواتيمالا. فالبرازيل وجواتيمالا دولتان ذواتا مستقبل واعد (خاصة البرازيل) ووقعتا تحت تأثير إدارة الولايات المتحدة القوية لفترة طويلة من الزمن، حتى لو قدم

الثناء لهذا النموذج كقصص نجاح للطريق الأمريكى. وإذا تمت المقارنات بشكل عادل فيمكن أن نستنبط منها بعض الخصائص المميزة، لكن للأسف ليس هناك من تفكير منطقى، فالتفكير المنطقى يبدو عملاً غير مقبول.[74]

ولا يمكن أن تقدم الانتهاكات السوفيتية خلال المرحلة الثانية من الحرب الباردة كمحفز للعداء الغربى. ولإيضاح الصورة علينا أن ننظر إلى بقية أرجاء الخريطة.

دعونا نعُد إلى وقائع الحرب الباردة على الجانب الأمريكى وذلك خلال المرحلتين اللتين أشرنا إليهما. فعلى الرغم من أنه لم تكن هناك قوة دولية مسيطرة فى المرحلة الأولى إلا أن الولايات المتحدة نظرت إلى الثورة البلشفية كتهديد كبير، على نحو ما عبر جاديس من قبل[75]. وبحسب كلمات رئيس شعبة أوربا الشرقية فى وزارة الخارجية الأمريكية فإن «العقبة الأساسية التى تواجهنا مع الاتحاد السوفيتى تكمن فى الأهداف الثورية التى يسعى زعماؤه لممارستها على مستوى العالم. ولم يكن يقصد بهذه الممارسات عمليات العدوان، بل كان المقصود هو عرقلة المخططات الغربية التى بحد ذاتها تعتبر مساوية للعدوان. ولأن هذا التهديد صور وقد اقترب من المراكز الرأسمالية الكبرى فقد دفع ذلك إدارة الرئيس ويلسون، أمام «الرعب الأحمر»، إلى التضييق على الحريات وانتهاك السياسات الديمقراطية وتقييد الاتحادات والمؤسسات الحرة والصحافة وتشديد قبضة الحكومة. وقد أعيد المشهد مرة أخرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية تحت ذريعة مؤامرة الكرملين ضد الغرب. وفى كلتا الحالتين رحبت الصفوة التجارية وأصحاب رءوس الأموال والصحافة والمثقفون الليبراليون بعمليات القمع، وسادت فترة طويلة من الصمت واللامبالاة قبل أن تهزها أزمة الركود الكبير فى ثلاثينيات القرن العشرين (فى المرحلة الأولى) والحركات الشعبية فى الستينيات (فى المرحلة الثانية).

وكجزء من سياستها لاحتواء تهديد الاتحاد السوفيتى قامت الولايات المتحدة بتقديم الدعم لموسولينى منذ لحظة زحفه على روما فى عام 1922م، ومن ثم فقد وصف السفير الأمريكى الحيل الفاشية بـ «الثورة الطيبة». وبعد ذلك بعقد من الزمان أثنى الرئيس روزفلت على «الرجل الإيطالى الرائع» رغم أن هذا الرجل دمر النظام البرلمانى وأمسك بقبضة من حديد الحركات العمالية وضيق على الاشتراكيين المعتدلين والشيوعيين الوطنيين. لقد نظرت الولايات المتحدة إلى

الأعمال الفاشية فى إيطاليا بعين راضية؛ لأن هذا سيمنع من ظهور روسيا ثانية، بحسب ما فسرت وزارة الخارجية. كما وُجه الدعم إلى هتلر كرجل معتدل لنفس السبب. ففى عام 1937م رأت وزارة الخارجية الأمريكية أن الفاشية رد فعل طبيعى على «كفاح الطبقة الوسطى الغنية فى دفاعها عن نفسها» وذلك حينما قامت «الجماهير غير الراضية، والثورة الروسية فى مقدمتها، باللجوء إلى اليسار». هكذا كانت الولايات المتحدة تفضل تقديم الدعم إلى النازية والفاشية حيثما كانتا، خوفاً من «تحول الجماهير المحبطة إلى اليسار كما حدث فى روسيا».

وفى ذات الوقت كان اللورد هاليفاكس، المبعوث البريطانى الخاص إلى ألمانيا، يزف المديح إلى هتلر «لوقوفه فى وجه انتشار الشيوعية، وهى جهود قربت بريطانيا من تفهم الدور الكبير الذى يقوم به» وكانت كلمات هاليفاكس تقدم إلى هتلر بينما كان الأخير يقوم بأعماله الإجرامية المرعبة. لقد كان تجار السياسة الأمريكية مغمضى العين ومرتاحى البال لما يجرى فى ألمانيا. كما كانت إيطاليا الفاشية خياراً رائعاً للمستثمرين، وبالمثل كانت ألمانيا لأصحاب الشركات الأمريكية الذين انخرطوا فى الإنتاج الحربى النازى، وحققوا ثروات وأرباح بالمشاركة فى عمليات نهب ثروات اليهود فى ظل برنامج هتلر الآرى. وبحسب كيستوفر سيمبسون فى دراسة حديثة فإن استثمارات الولايات المتحدة قد تزايدت فى ألمانيا بشكل ملحوظ مع وصول هتلر للحكم، حيث ارتفعت بمعدل 48,5٪ فيما بين 1929م و1940م بينما تدهورت بشكل حاد فى بقية القارة الأوربية خلال نفس الفترة وظلت دون تغير فى بريطانيا.[76]

وفى مراجعة حديثة للسجل البريطانى خلص لويد جاردينر إلى أنه «بالنسبة للبريطانيين كانت المشكلة الأساسية هى روسيا وليس ألمانيا، وذلك خلال الفترة التى اتفق فيها هتلر وستالين (حتى يونيو 1941م). فلم يكن يقلق بريطانيا تقسيم بولندا وحصول ألمانيا على نصف أراضيها، لقد أقلقها أكثر اتفاق هتلر وستالين، وهو ما جعل الحرب ضرورة»، وذلك حسب تصريح مسئولين رفيعى المستوى فى الحكومة البريطانية آنذاك.[77]

لقد توقف الدعم للفاشية حينما بدا أنها ستشكل تهديداً للمصالح الغربية. لكن الدعم سرعان ما تمت استعادته. ففى إيطاليا قامت القوات الأمريكية بإعادة تعيين النظام التقليدى المحافظ منذ عام 1943م بمن فيه من المتعاونين الفاشيين الرئيسيين، وفى ذات الوقت تمت الإطاحة بالمقاومة المناهضة للفاشية. لقد كان

إخضاع الديمقراطية الإيطالية مخططًا رئيسيًا للسى آى إيه، على الأقل حتى السبعينيات من القرن العشرين. وفى اليونان أدت السياسات الأمريكية المشابهة إلى حملة مضادة للثورة التى تلت الحرب العالمية الثانية بما حققته من تدمير كبير وقتل لا حصر له.

لقد كشفت القيم التى تحكم السياسة الأمريكية والبريطانية عن وجهها القبيح فى شمال إيطاليا، والتى كانت تحت سيطرة المقاومة المناهضة للنازية، وذلك حينما وصلت جيوش التحالف لتجد نظامًا اجتماعيًا فعالاً وقاعدة اقتصادية قوية. لقد كان «و.هـ برين الملحق التجارى البريطانى» الذى كان من مؤيدى حزب العمال مهتمًا بالمحفزات التى كان يتلقاها العمل فى ذلك الإقليم. لقد تم وقف عملية طرد العمال وأقيمت مجالس للإدارة العمالية وانتخب ممثلون عن العمال وذلك بعد «إحلالات عشوائية» لقادة قطاع الأعمال، وهى إنجازات لم تكن ترضى عنها بريطانيا وكان من الواجب تدميرها، بحسب نصيحة برين لحكومته. لقد اعترف بأن البطالة هى المشكلة الأكثر خطرًا، لكن مشكلة إيطاليا الأخطر تكمن فى كيفية استعادة قوات التحالف لنظام العمل التقليدى قبل قيام التنظيمات المناهضة للنازية. لقد جعلت قوات التحالف من أولوياتها الفعالة حماية الملكية ونزع سلاح المقاومين وإخضاع لجنة التحرير القومى «للسيطرة». فوفق دراسة المؤرخ فيديركو روميرو فإنه رغم فائدة المقاومة من الناحية العسكرية لقوات التحالف إلا أنها «أثارت الشك والريبة» حينما انتهت الحرب وبدأت حركة سياسية واجتماعية حرة فى التشكل. لقد صارت حركة المقاومة بعد الحرب «مصدرًا لقوة مستقلة، ومن ثم وجب كبحها» وبالمثل كان على الحكومة العسكرية أن تولى اهتمامًا لعملية «تنوير عقول الشعب الإيطالى نحو طريقة الحياة الديمقراطية»، بحسب ما أعلنه رئيس قوات التحالف الأدميرال الأمريكى إليرى ستون فى تقرير أثنت عليه وزارة الخارجية الأمريكية واعتبرته «رائعًا».

لقد أبدت حكومة التحالف العسكرية (AMG) معارضة شديدة تجاه لجان الإدارة العمالية بسبب خوف الصناعيين والقوى السياسية «المعتدلة» ـ على نحو ما يفسر روميرو ـ خوفًا من استخدام المفاهيم الأيديولوجية فى إعادة بناء النظام الاجتماعى فى إيطاليا بما قد يؤدى إلى اضطراب شعبى يتجه نحو المطالبة بملكية عامة فى وسائل الإنتاج الصناعى، ومن ثم يعيد ترتيب البناء الهرمى فى المجتمع الإيطالى فى غير صالح أصحاب المشروعات الصناعية الكبرى

وللحيلولة دون ظهور أية توجهات مضادة للفاشية تقوم على أساس طبقى، آخذا بعين الاعتبار تاريخ «القوى المعتدلة» فى إيطاليا التى كانت على وشك استعادة السلطة. لذلك قامت حكومة التحالف العسكرية فى إيطاليا التى صنفت كحكومة «يمين الوسط» بتفتيت الاتحادات العمالية وتهميشها. وتمت استعادة البناء الهرمى فى الصناعة الإيطالية وأحكمت السيطرة الشاملة على قطاعات العمل، وتم الترحيب بالعودة إلى «الاعتيادية» فى البناء العمالى الإيطالى، فتم التعاون الثلاثى من جديد بين «الحكومة والصناعة والاتحادات العمالية» بما يحقق هدف الحكومة. هكذا كانت قوة حكومة التحالف قادرة على «كبح جماح الطبقة العاملة والحفاظ على الامتيازات لكبار المقاولين من الرأسماليين».

لقد كان العمال دومًا مشكلة، لأنهم كانوا «مؤثرين للغاية» عبر الاتحادات العمالية بما يهدد استقرار النظام، على نحو ما يبين روميرو. ولذلك كان من الواجب تعليمهم نموذج اتحاد العمال الأمريكى البعيد عن ممارسة السياسة. ويقوم هذا النمط على مثال اتحاد العمال الأمريكى AFL المؤلف من «دائرة صغيرة من موظفى الاتحاد» الذين لا ينخرطون فى السياسة إلا بمقدار ما يسمح لهم بالموافقة والتصديق، ويحافظون على «علاقتهم الوثيقة» بكل من المخابرات الأمريكية ووزارة الخارجية ويركزون على العمليات ذات «الأهداف الاستراتيجية». لقد فجر الشيوعيون مشكلة أنهم يحظون بثقة الشعب بفضل «اتحادهم على المستوى الشخصى» وبفضل سجلهم «المناهض للفاشية»، وذلك على نحو ما يلاحظ الملحق التجارى الأمريكى جون آدامس، وكذلك لأن «الحزب الشيوعى حزب جماهير حقيقى هدفه الأساسى تحسين الأحوال المادية للعمال». لقد بنيت شعبية الحزب الشيوعى بين العمال على حقيقة أن الشيوعيين وحدهم قادرون على «تقديم دفاع فعال لمصالح العمال ووعود بإصلاح أحوالهم الاجتماعية المستقبلية» (روميرو، معبرًا عن كلمات آدامس). لهذا كان لابد من تقويض الاتحاد العمالى من أجل مصالح «الاعتدال» و«الديمقراطية». لقد أوضحت الولايات المتحدة بشكل قاطع أنه سيتم قطع المساعدات، وأن إيطاليا ستترك وحيدة بلا عون إذا لم يلتزم الناخبون بتعهداتهم، وهو ما جعلهم يقومون بعملية انتخابية يسمونها ديمقراطية تحت الإكراه. وتم التخطيط لوسائل أكثر قمعية تحسبًا لما قد لا تحققه «العملية الديمقراطية».[78]

لقد تضمنت العمليات الأمريكية الأخرى التى تلت ذلك الإطاحة بالنظام

المحافظ البرلمانى فى إيران فى عام 1953م لصالح إعادة نظام الشاه وحكمه الوحشى، وتدمير الفترة المؤقتة التى نعمت فيها جواتيمالا بعشر سنوات من الديمقراطية حين تم دعم مجموعة من السفاحين فى السلطة الذين يستحقون نيل الاعتراف من هيملر Himmler وجورينج Goering وذلك بأعمالهم الإجرامية التى اشتهرت فى ثمانينيات القرن العشرين، ودومًا ما تحققت هذه الأعمال إما بدعم أو مشاركة مباشرة من أمريكا وحلفائها؛ وبالمثل تم تقديم الدعم للجهود الفرنسية لإعادة غزو مستعمراتها السابقة فى شبه جزيرة الهند الصينية، ثم بإقامة ذات النظام الذى أقرته واشنطن فى أمريكا اللاتينية فى فيتنام الجنوبية فى انتهاك صريح لاتفاقات جنيف لعام 1954م، ثم بنوبات متكررة من الهجوم على فيتنام الجنوبية فى عهد كينيدى حينما لم يتمكن الإرهابيون الحكوميون من السيطرة على السكان، مما أدى إلى اندلاع حرب كبرى ذبح فيها ملايين البشر ودمرت ثلاث دول فى هذه الحرب؛ كما يضاف إلى السجل السابق إقامة ودعم النظام النازى الجديد المؤلف من حكومات الأمن القومى فى أمريكا اللاتينية منذ مطلع ستينيات القرن العشرين؛ فضلا عن المجازر والتدمير الذى عانته أمريكا الوسطى فى ثمانينيات القرن العشرين. وغيره من الجرائم ما لا يحصى.

إن مراجعة وقائع الحرب الباردة توصلنا إلى نتيجة مبدئية مفادها أنه فى البداية كان البلاشفة يقيمون فى وطنهم نظامًا عسكريًّا شموليًّا دكتاتوريًّا بلغ ذروة أعماله الإجرامية فى ثلاثينيات القرن العشرين. أما فى الخارج فقد ساعدوا فى نشر الشيوعية والحرية فى المرحلة الأولى من الحرب الباردة، بينما قاموا، بشكل وحشى فى أغلب الأحوال، بقمع الشعوب التى كانت تابعة لها فى المرحلة الثانية من هذه الحرب، مع غزو أفغانستان، وممارسة دور القوة الدولية الكبرى فى بقية أنحاء العالم. أما بالنسبة للولايات المتحدة فإنه فى المرحلة الأولى من الحرب الباردة وظفت واشنطن «التهديد البلشفى» للتحكم فى النشاط الاقتصادى على المستويين الداخلى والخارجى. وفى المرحلة الثانية أقامت نظامًا اقتصاديًّا ذا مرجعية عسكرية فى الداخل، ثم عمقت من سلطة الشركات الكبرى بينما أضعفت من قوة العمال وغيرها من العناصر الشعبية، وخارجيًّا قامت واشنطن بعمليات هيمنة واسعة النطاق مستخدمة الإرهاب والعدوان على العالم الثالث بينما ساعدت على تشكيل المجتمعات الصناعية لتحقيق مصالحها واضعة الأساس لنظام عالمى تسوده الشركات العابرة للقوميات والحركات المالية العابرة للقارات.

ولم يحتل الصراع بين الشرق والغرب سوى مكانة هامشية فى زخم حوادث الحرب الباردة، وإن لم يلتفت إلى ذلك كثيرون. لقد وظفت واشنطن أشكال القوة كافة ومختلف وسائل السيطرة على الشعوب، بما سمح بالتدخل فى النظم الداخلية عبر دعم الأهداف الهجومية ودعم تأثير ردع القوة العسكرية. لقد بلغت الولايات المتحدة مآربها فى الوصول إلى العمق العالمى وفى دعم أعمال العنف بما تخطى دورها كقوة عالمية ثانية؛ وفى ذات الوقت كان القمع الداخلى فى الاتحاد السوفيتى يفوق أى شىء مماثل داخل الولايات المتحدة، ومن المعتقد أن الاتحاد السوفيتى بدوره مارس تأثيرًا كبيرًا لردع الولايات المتحدة عن طموحاتها الإمبريالية، وإن كان الأرشيف السوفيتى لا يسعفنا بدلائل مفيدة لفهم ذلك على نحو كامل.

مرة أخرى، لو أن أحداث الحرب الباردة تشكل الحرب الباردة نفسها، أو حتى قطاعًا مهمًا منها، فإن الصورة النمطية بعيدة جدًا عن بلوغ غايتها.

ما قبل وما بعد

وإذا أتينا إلى السؤال الأخير: ما هى التغيرات التى حملتها الحرب الباردة فى صياغة التوجهات السياسية؟ وكيف اختلفت أحداث الحرب الباردة عما سبقتها وما تلتها من حروب؟ يصعب طرح هذا السؤال بالنسبة للاتحاد السوفيتى بشكل جدى؛ نظرًا لأن المجتمع قد تغير بشكل راديكالى فى عام 1917م ولأن الحرب الباردة قد انتهت. لكن بالنسبة للولايات المتحدة فإن السؤال ذو مغزى وحافل بالمعلومات.

فقبيل نشوب الثورة البلشفية، قام وودرو ويلسون بغزو المكسيك وهاييتى وجمهورية الدومينكان، وما زالت آثار ذلك واضحة على الدولتين الأخيرتين، وبشكل مميت فى هاييتى. ويعود أحد أسباب ذلك إلى العنصرية التى اتسمت بها إدارة ويلسون وقواتها المسلحة، وهى إدارة خلفت من الألم ما لا يمحى من ذاكرة الدومنيك ومن المرارة ما يخزى فى هاييتى، رغم تجاهلها أمريكيًا أيضًا. ويمكننا فهم ذلك بالعودة إلى ما عبر عنه روبرت لانسنج أحد كبار موظفى وزارة الخارجية الأمريكية بقوله:

«يجب بداية التمييز بين الشعب الدومينكى والشعب الهاييتى. فالأول، وإن كان بمقاييس مختلفة ليس شعبًا متقدمًا وبعيدًا بدرجة كبيرة عن إمكانية تشكيل

حكومة مستقلة، إلا أنه أفضل من نظيره الهاييتى فى درجة قربه من الشعوب البيضاء من حيث الدم والثقافة. أما الشعب الهاييتى فهو شعب زنجى فى أغلبه، باستثناء نسبة ضئيلة من السياسيين المتعلمين، ويعيش هذا الشعب فى معظمه بطريقة همجية غارقة فى التخلف».

هكذا يتطلب الشعب الهاييتى «حكمًا خارجيًا.. كلما أمكن ذلك» يأتى به المحتلون الأمريكيون من أجل «فترة طويلة من الزمن» بينما يتطلب الشعب الدومينكى حكمًا أمريكيًا أقل[79]. كانت وجهة نظر لانسنج أن «الجنس الإفريقى ليست لديه أية قدرة على التنظيم السياسى ويفتقر الذكاء لإقامة حكم ذاتى. وغنى عن السؤال إذن الإقرار بأن هناك نزوعًا متأصلاً فى هذا الجنس للعودة إلى الحياة الهمجية ونبذ الحضارة وهو سلوك مرتبط بطبيعة خلقتهم». وهى حقيقة تجعل من «الزنوج مشكلة يصعب حلها» فى داخل الولايات المتحدة بالمثل. هكذا كان لانسنج فى حقيقة الأمر عنصريًا فى تصنيفه للجنس البشرى.

ففى نيكاراجوا ـ وفى ظل احتلال المارينز ـ أقر ويلسون معاهدة تمنح الولايات المتحدة حقوقًا حصرية لشق قناة، بهدف إحباط أية محاولة لمنافسة قناة بنما. كانت المعاهدة خدعة كبرى، كما أقر بذلك وزير الخارجية الأمريكى السابق أليهو روت الذى لاحظ أن حكومة دولة ما حين تخضع لاحتلال عسكرى من دولة أجنبية لا تكون لها شرعية، بل ليس لها الحق فى «التوقيع على اتفاقية بهذه الخطورة بما يمنح الولايات المتحدة حقوقًا أبدية فى هذه الدولة». لقد اعترضت كوستاريكا والسلفادور معتبرين المعاهدة بمثابة انتهاك لحقوقهما وذلك فى دعوى قضائية قدمت إلى محكمة العدل فى أمريكا الوسطى، والتى كانت قد أُنشئت بمبادرة من الولايات المتحدة فى عام 1907م. لقد تعاملت إدارة ويلسون مع المشكلة من خلال إقصاء كلى للمحكمة، فقد لاحظ قليلون ذلك المنهج المتوازى الذى انتهجته الولايات المتحدة حينما تجاهلت محكمة العدل الدولية التى انتقدت هجومها على نيكاراجوا فى عام 1986م. وبعد ذلك بعدة سنوات، أقر ويلسون انتخابات كاملة التزوير فى نيكاراجوا كما قبل «بانتخابات مزيفة فى كوبا فى عام 1916م-1917م»، وذلك على نحو ما يلاحظ بول دريك فى عام 1921م الباحث فى شئون أمريكا اللاتينية، كما تم نفس الشيء فى هندوراس فى عام 1919م.[80]

ويجب ألا نعتقد أن مثل هذه الممارسات جاءت متقطعة أو متباعدة تبعا لمبادئ راقية من الحكم الذاتى الذى بشر به ويلسون. فكما أوضح ويلسون بجلاء فإن

هذه المبادئ ـ تلك التى حظيت بتوقير وعرفت باسم مبادئ «المثالية الويلسونية» ـ لا تطبق على الشعوب التى تعيش «فى مرحلة متأخرة من الحضارة» فأولئك يجب أن يمنحوا «حماية ودودة وتوجيه وعون» من قبل القوى الاستعمارية التى وقفت إلى جانبهم فى السنوات الماضية. لقد نظرت المبادئ الأربعة عشر التى أعلنها ويلسون بخصوص السيادة إلى «مصالح الشعوب ذات المطالب التى تتناسب مع أوزانها العالمية»؛ أى حسب قوتها الاستعمارية، أى أن مبادئ ويلسون لم تختلف عن مبادئ تشرشل التى أشرنا إليها سابقاً. [81]

باختصار لم تتغير الخطوط العريضة التى تحكم السياسة الأمريكية منذ أن أمسك البلاشفة بالحكم فى روسيا، مما جعل الصراع بين الشرق والغرب «ملمحًا نهائيًا». ولم تكن التعديلات التى أدخلت على هذه السياسة سوى تعديلات تكتيكية، إذا ما اتفقنا على استخدام تلك العبارة المعتدلة للمساندة المتعصبة التى قدمتها الولايات المتحدة للفاشية الأوربية والديكتاتوريات فى بقية أنحاء العالم (وخاصة فى فنزويلا، بمواردها النفطية الضخمة).

لقد وصلت الحرب الباردة إلى نهاية واضحة مع سقوط حائط برلين فى نوفمبر 1989م، واحتفل جورج بوش بالمناسبة بغزوه بنما. ولم يضع وقتًا بإعلانه عمليًا أن شيئًا لن يتغير. كما كان رد الفعل الأنجلو أمريكى على الفترة الثانية من الحرب الباردة (حين تصدى الطرفان لغزو العراق الكويت) بمثابة تأكيد لهذه النتيجة، وهى أن لا شىء قد تغير.

لم يكن هناك أيضًا تأخير فى إعلان شعار الديمقراطية، والذى كان لفترة طويلة معلمًا رئيسيًا فى سياسة الولايات المتحدة وفكرها الثقافى، وسيبقى مستمرًا أيضًا بلا تغيير. ومع استعداد الحرب الباردة للرحيل، كانت الانتخابات التى أجريت فى بنما عام 1984م بمثابة النموذج المثالى الذى تم فيه استخدام أشكال مختلفة من الاحتيال والعنف لصالح السفاح مانويل نورييجا، والذى كان وقتها ما يزال صديقًا وحليفًا للولايات المتحدة. وقد قدمت إدارة ريجان التهنئة لذلك السفاح، بعد أن كانت قد مولت حملته للفوز، وكانت رسالة التهنئة قد وصلته قبل سبع ساعات من التصديق على نتيجة «انتخابه»، كما سافر وزير الخارجية جورج شولتز بنفسه ليشرعن عملية الاحتيال وليقدم الثناء «لعملية الديمقراطية الرائدة» التى وقفت بالمرصاد للساندينيين، لتضاهى معايير بنما الراقية فى العملية الديمقراطية. هكذا حالت الولايات المتحدة بدعمها نورييجا دون فوز

أرنولفو أرياس الذى اعتبرته وزارة الخارجية «قوميًا متعصبًا غير مرغوب فيه»، بينما كان نورييجا - وهو تلميذ سابق لشولتز - «حسن السلوك»، حتى لو عرف فى بلده بنما باسم «المحتال».

وفى عام 1989م سرق نورييجا انتخابًا آخر بعنف أقل، لكنه هذه المرة أثار غضب واشنطن وآلتها الإعلامية. لقد ارتكب نورييجا خطيئة الاستقلال عن تبعية واشنطن، وأظهر تخاذلاً فى عدم تقديم الدعم لسادته فى واشنطن الذين كانوا يقومون بحرب إرهابية على نيكاراجوا ويحتاجون فيها إلى مساعدته. لقد وقع نورييجا فى الخطأ المحظور وانضم إلى «الجمعية الدولية للزعماء السذج» التى ضمت رجالاً من أمثال معمر القذافى وعيدى أمين وآية الله الخمينى، الذين يكرههم الأمريكيون، على حد تعبير المعلق التلفزيونى اللامع تيد كوبل. كما قام بيتر جينينس زميل كوبل فى قناة ABC باعتبار نورييجا «واحدًا من أكثر المخلوقات التى عرفناها كراهية». وبدوره وضعه دان راثر فى قناة CBS على رأس «قائمة حثالة تجار المخدرات فى العالم»، هل نسى هؤلاء مشاهد عام 1984م. لكن الحوادث التى تلت مرت بشكل مناسب. فحينما تم اعتقال أكثر المخلوقات كراهية وأودع السجن فى الولايات المتحدة، بعد اختطافه على أيدى القوات الأمريكية التى غزت بنما واحتلتها، كانت التهم الموجهة إليه تعود فى أغلبها إلى الفترة التى كان فيها حليفًا للولايات المتحدة، مرة أخرى لم يلتفت الكثيرون إلى تلك المفارقة. فحسب مبدأ «تغيير المسار» طلبت الولايات المتحدة من القادة الجدد فى بنما الالتزام بسلوك فعال. وسرعان ما انصرفت الأنظار عن معدلات الفقر المتزايدة والانهيار الاقتصادى المتفاقم وانعدام الشعبية تجاه الحكومة الدمية التى عينتها واشنطن، وتزايدت عمليات انتهاك حقوق الإنسان مع تنامى معدلات تجارة المخدرات، وهى مشكلات «بلغت معدلاتها الضعف» منذ الغزو الأمريكى، فى الوقت الذى «انتعشت» فيه عمليات غسيل الأموال، وذلك طبقًا لتقرير مجلس المحاسبة العام، لكن مرة أخرى لم يفعل مخططو السياسة الأمريكية أكثر من التحديق فى النتائج.[82]

ومع سقوط حائط برلين فى 1989م أجريت انتخابات برلمانية فى هندوراس، تلك الدولة التى تحولت إلى قاعدة إرهاب أمريكية فى المنطقة. وكان المرشحان الرئيسان فى الانتخابات من كبار الإقطاعيين وأثرياء الصناعة. كان برنامجهما السياسى متشابهاً إلى درجة كبيرة،.ولم يكن فيهما أى

معارضة للوجود العسكرى الأمريكى الذى يعتبر صاحب الكلمة النهائية فى البلاد. جرت الحملات الانتخابية للرجلين بطريقة مسلية وهزلية. وصعّدت القوات الأمنية حملتها ضد المدنيين قبيل الانتخابات، وإن لم تصل فى بشاعتها إلى ما وقع فى السلفادور وجواتيمالا. وبشكل تدريجى بدأت المجاعة والبؤس تنتشران فى الدولة وبلغتا معدلاً مروعًا لم يحدث خلال «عقد من الديمقراطية» الذى يعود الفضل فيه للمعلمين الأمريكيين الذين جلبوا الخيرات الليبرالية إلى البلاد مدفوعة «بمساعدات» أمريكية غير مسبوقة، تلك المساعدات التى تركت شعب هندوراس على شفا كارثة إنسانية مفجعة. ولعلنا نسمع الآن فضائل الديمقراطية الأمريكية على هندوراس وذلك حينما يطالب البعض فى الصحف الأمريكية بإعادة نيكاراجوا الضالة إلى «المسار الديمقراطى فى أمريكا الوسطى»؛ أى فى دول الرعب الأمريكى[83]. ولم لا، ففى هذه الدول سيتدفق المستثمرون الأمريكيون وأصحاب رءوس الأموال لجنى الأرباح واستنزاف البلاد وتركها تحت عبء الديون.

هكذا اعتبرت الانتخابات فى هندوراس «نموذجًا مشجعًا للمستقبل الديموقراطى الواعد الذى ينتشر اليوم فى الأمريكتين» وذلك على نحو ما أعلن بوش، وهو مثال لا يقل تشجيعًا عما شهدته بنما فى عام 1984م، أو عن ذلك الذى شهدته السلفادور فى عام 1982م و1984م حينما تم اغتيال قادة المعارضة المدنية وتمكنت الفرق الإرهابية المدعومة أمريكيًا (والمسماة «قوات الأمن») من تدمير المجتمع.

وفى نفس الشهر، نوفمبر 1989م، افتتحت الحملة الانتخابية فى نيكاراجوا. ولم تعد انتخابات 1984م تذكر فى التعليقات الأمريكية. لم تعد الولايات المتحدة تسيطر على هذه الانتخابات، لذلك فقد تم حظر تغطيتها بشكل كامل، ولم يشر إليها ضمن إنجازات النظام السياسى. كان القليل من المثقفين يتابعون التقارير الإيجابية التى ينقلها المراقبون الأوربيون، ومن بينهم اللجنة الانتخابية الهولندية الحكومية المعادية التى شاركت فى المراقبة، وكانت هذه اللجنة قد غضت الطرف من قبل عن الأعمال الإجرامية الأمريكية لدرجة أنها لم تر بأسًا من أن تقوم الهيئة الانتخابية باستبعاد «اليسار» من انتخابات السلفادور عبر وسائل إرهابية وقتل جماعى، وكذلك كانت هناك لجان عن الاتحاد الأوربى وممثلون عن رابطة الأكاديميين فى أمريكا اللاتينية، وهى الرابطة التى يتزعمها البروفسور

جوزيه فجوريوس، الشخص الأكثر بروزاً فى ديمقراطية أمريكا الوسطى، وغيرهم. وجاءت التقارير لتؤكد أن الانتخابات تمت بشكل جيد ونزيه، أخذاً فى الاعتبار أن الدولة ما زالت تحت تهديد قوى عظمى تقف لها بالمرصاد. وبسبب الحظر تم تأجيل الانتخابات لفترة طويلة خلال عام 1990م، فالولاء للدولة يتطلب إجراء الانتخابات فقط لتلبية الضغوط الأمريكية، التى اعتبرت حينئذ ضغوطاً مبررة، وتم تبنى هذه المبادئ دون مناقشة.

وما إن بدأت الحملة الانتخابية فى نوفمبر 1989م حتى أوضح البيت الأبيض والكونجرس بأن الإرهاب والحرب الاقتصادية سيستمران ما لم ينتخب المرشح المدعوم أمريكيًّا. ومع ذلك لم يعتبر أحد فى الولايات المتحدة - ولا فى الغرب بعمومه- أن ذلك يعد تدخلاً فى «العملية الديمقراطية». النتيجة أن المرشح المدعوم أمريكيًّا قد تم انتخابه فى فبراير 1990م. وتم تفسير النتائج إذن فى أمريكا اللاتينية باعتبارها نصراً لجورج بوش، حتى من قبل أولئك الذين احتفلوا بها. أما فى الولايات المتحدة فقد اعتبرت الانتخابات «نصراً للدور العادل الذى تلعبه الولايات المتحدة»، ومن ثم فإن «الأمريكيين متحدون اليوم بشعور الابتهاج» على غرار النموذج الذى جعلهم مبتهجين من قبل لما شهدته ألبانيا وكوريا الشمالية، وذلك بحسب ما تفاخرت به عناوين النيويورك تايمز. وعلى الطرف الآخر من الرصد كان أنتونى لويس صاحب العمود الشهير فى مجلة تايمز مبتهجاً لدرجة مفرطة لنجاح النبل الأمريكى فى «تجربة السلام والديمقراطية» تلك التجربة التى أعطت «دليلاً حيًّا على صواب فكرة جيفرسون التى تقول بأن الحكومة تولد بموافقة المحكومين. وقد قيل إنها فكرة رومانسية، لكن ها نحن نشهد عصراً رومانسيًّا». أما محرر صحيفة «نيو ريبابليك» فقد هلل للحدث بالقول: «لقد أظهر النصر كيف أن الولايات المتحدة قدمت خدمات جليلة لدفع مسيرة الديمقراطية فى هذا الزمن». بل إن النقد الأكاديمى اتفق على أن ما حدث كان «أكثر الانتخابات حرية ونزاهة فى تاريخ هذه الدولة» ومن ثم عد ذلك أحد إنجازات النصر للحقبة الريجانية، وهى فترة بارزة فى التاريخ بذلت فيها الولايات المتحدة جهوداً لدعم ديمقراطية أمريكا اللاتينية، على حد تعبير إبراهام لوينثال.

كانت مجلة تايمز فى طليعة وسائل الإعلام والرأى الثقافى المرموق فى «الاتحاد فى البهجة» والثناء الذى وجه للنجاح الذى حققه تدمير الديمقراطية، وكانت تايم على دراية كافية بالنصر الذى تحقق، ومن ثم فقد أعربت عن

سعادتها «لتوالى المسلسل السار من المفاجآت الديمقراطية» التى وقعت فى نيكاراجوا كدلالة على المنهج العادل الذى تتبعه الولايات المتحدة لتحطيم الاقتصاد، ودعم حرب شرسة طويلة، يقوم فيها عملاء بالنيابة عن واشنطن يتخلصون من بعضهم البعض، ولن يكلفنا ذلك سوى «الحد الأدنى» لنترك الضحية وقد «تحطمت جسورها، ودمرت محطاتها الكهربائية، وتحولت مزارعها إلى أطلال» وسنعطى المرشح المنتصر «حصة من النصر» ليقوم بالقضاء على «التأخر الذى يعيشه شعب نيكاراجوا».[84]

حقًا نحن نعيش «فى عصر رومانسى» يتم فيه تحقيق الانتصارات الانتخابية بتلك الوسائل الجيفرسونية الطاهرة.

وإذا أتينا إلى السفاحين المحليين الذين لم يتلقوا تعليمًا خارجيًا لوجدنا الإجابة جاهزة. فكليفورد كراوس مراسل نيويورك تايمز فى أمريكا الوسطى حين يراجع الدراسة التى أعدها روبرت باستور عن سياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكا اللاتينية يلاحظ أن «باستور يركز بشكل تلقائى على سياسة إدارة ريجان تجاه أمريكا الوسطى، وبصفة خاصة فى نيكاراجوا، وإن كان قد فشل فى تقديم صورة مقنعة لقدرة الساندينيين على المنافسة فى انتخابات حرة لا تسيطر عليها الضغوط العسكرية». وهنا لابد من توضيح نقطتين مهمتين، الأولى أن كراوس مثله مثل زملائه كافة فى الصحافة الحرة والأوساط الثقافية المرموقة يتمنون لو حذفوا من التاريخ انتخابات عام 1984م فى نيكاراجوا، وحتى لو ذكرت تأتى مع تبرير استخدامنا للقوة العشوائية لتنفيذ أهدافنا، وما نحققه بالعنف والوسائل الهمجية ما هو إلا «عدل»، وبالمناسبة فليست هذه الممارسات اختراعًا جديدًا من قبل هؤلاء، بل سبقهم إليها معلمون سابقون، لسنا فى حاجة لذكر أسمائهم.

ويعتبر المبدأ الذى يعتمد عليه كراوس غير قابل للجدال. فمن وجهة نظر أقصى اليسار الاشتراكى الديموقراطى إلى أقصى اليمين يعود أغلب النقد الموجه للولايات المتحدة فى هجومها على فيتنام الجنوبية وجيرانها (تحت دعوى الدفاع عن فيتنام الجنوبية) إلى أن هذا الهجوم قد لقى فشلاً، والانقسام فى الرأى يتعلق فقط بشأن ما إذا كان فى مقدور القوات الأمريكية أن تقلل الخسائر إلى مستوى أدنى مما وقع، كما أن انقسامًا آخر يتعلق بشأن تقدير خسائرهم وخسائرنا (بحسب الرؤية شديدة الليبرالية). ولم يتحرك أحد حين أمرت قيادة الجيش الأمريكى قواتها الإرهابية التى غزت نيكاراجوا بتجنب الاشتباك مع القوات المسلحة المحلية

وأن تضـرب «الأهـداف السـهـلـة». وحين أكدت وزارة الخارجية أن دعـم الولايات المتحدة للهجوم على التعاونيات الزراعية ثارت اعتراضات من قبل هيئة المراقبة الأمريكية، برئاسة مايكل كينسلى الذى يمثل اليسار الوديع فى التعليقات العامة والمناقشات التلفزيونية، فى وسط حالة من الحذر من انتقاد طائش لسياسة واشنطن الرسمية. ومثل هذه العمليات الإرهابية الدولية تسبب «معاناة واسعة المدى للمدنيين» يتفق كينسلى، لكن مثل هذه العمليات ستكون «محسوسة» حتى لو تحلت بـ «الشرعية الكاملة». وحتى لو «قوضت الثقة والدعم الأخلاقى فى الحكومة» وهو ما تسعى الولايات المتحدة إلى التخلص منه. كما تم تقييم الرعب الأمريكى عبر تحليل «التكلفة والعائد» الذى يسعى إلى تحديد ما إذا كانت «كمية الدماء التى أريقت والمآسى التى انتشرت» قادرة على أن تثمر «ديمقراطية» حسب المفهوم الخاص للثقافة السياسية للولايات المتحدة. ومثله مثل العدوان، يجب أن يحقق الرعب معيار الفعالية البراجماتى، ليس أكثر. ويستمر نفس المعيار ليصدر إلى زبائن الولايات المتحدة وعملائها من الدول التابعة، كما سنرى.

وحينما قدمت لجنة الأمم المتحدة لتقصى الحقائق دلائل على تورط الحكومة الأمريكية فى مذابح جماعية مروعة، تم تفسير مبدأ السياسة الخارجية الأمريكية من قبل نيستور سانتيز - المسئول رفيع المستوى فى البنتاجون فى فترة رئاسة ريجان، والموسوم بأنه رجل لا صبر له متقد للحرب - بأننا قد انتصرنا. ولعل ذلك ما يدعو للعجب، فلماذا يجب علينا أن نقتل جياداً ميتة؟ ولماذا نذهب إلى قتال يمحق فيه المنتصر غريمه الميت يا له من غباء! [85]

وعلى أى حال فإن أطياف الآراء تتفاوت بين من يقبل أى شىء ما دام النصر قد تحقق، وبين أصحاب القلوب الرقيقة الذين يشعرون أن «أنهار الدماء والفواجع» يمكن أن تقبل فقط فى حالة ظهور شىء كالذى تحقق فى هندوراس: أى «الديمقراطية». هكذا يتضح بجلاء مفهوم الديمقراطية فى المعايير الأخلاقية للنظام العالمى الجديد.

ولقد خطت نيكاراجوا، والتى سنعود إليها تفصيلاً فى الفصل المقبل، خطوة ثانية فى عام 1994م. ففى مارس من ذلك العام أعلن أليكسندر واتسون مساعد وزير الخارجية الأمريكى أنه «فى ظل الصعوبات التى تقف خلفنا، قبلت إدارة كلينتون الساندينيين كقوة سياسية شرعية فى نيكاراجوا لها كل الحقوق والالتزامات كبقية الأحزاب فى المعارضة مادامت قد التزمت بالوسائل السلمية

والشرعية فى العمل السياسى». وكما فعلنا فى الثمانينيات، أعددنا المسرح من أجل «انتخابات حرة» تقودها المعايير الأمريكية. لقد لاحظ تقرير رويترز الموجز أن «الولايات المتحدة مولت متمردى الكونترا ضد حكومة الساندينيين المدعومة سوفيتيًا». وباستخدام اللغة السياسية المخادعة للجماهير فإن واشنطن اتخذت إجراءات معيارية وفعلت كل ما فى وسعها لتجبر نيكاراجوا على التخلى عن موقف محايد وعلاقات تجارية متوازنة وعن العودة إلى الروس كملجأ أخير، لقد صور الهجوم الأمريكى على نيكاراجوا كجزء من الحرب الباردة التى تدار فى حديقتنا الخلفية، أما الآن فيتم تحويل هذه الذرائع إلى فئة أخرى لا علاقة لها بفهم أنفسنا أو فهم ماذا يخبئ المستقبل. وهنا نرى أننا نرسم بوضوح المعنى الحقيقى لما تقدمه الحرب الباردة للسياسة. [86]

مضت الثورة الديمقراطية فى بقية دول أمريكا اللاتينية فى مسارها. ففى نوفمبر 1993م ذهب سكان هندوراس إلى صناديق الاقتراع من جديد، للمرة الرابعة منذ عام 1980م. وصوتوا ضد البرامج الليبرالية الجديدة وضد «المعجزة الاقتصادية» التى وعد الليبراليون الجدد بتحقيقها. لكن كما كان معروفًا للجميع، كان القِدر خاويًا، ولم تكن هناك بدائل متاحة أمام الشعب فى ظل هيمنة الثروة والسلطة. فبحسب صحيفة «إيكسيلسيور» المكسيكية الواسعة الانتشار فإنه «لم يكن أمام الناخبين خيارات حقيقية لتحسين أوضاعهم المعيشية التى تسوء يومًا بعد يوم». فثلاثة أرباع الناخبين كانوا يعيشون فى «بؤس وغير مهتمين كثيرًا بالديمقراطية الرسمية» وصارت القوة الشرائية فى هندوراس أقل مما كانت عليه فى السبعينيات، مع تزايد قبضة حكم الجنرالات. وكانت هناك بالمثل منافع أخرى، فبحسب أحد الخبراء الاقتصاديين فى هندوراس فإن «مجموعة من المصدرين ذوى الامتيازات والمستثمرين المحليين قد ضاعفوا من ثرواتهم فى تلك الفترة» وذلك فى دولة تشهد «استقطابًا اقتصاديًا وتزايدًا فى الفجوة بين الأثرياء الذين لا يخفون تفاخرهم، وفقراء يتجرعون البؤس والشقاء». وذكرت صحيفة «إيكسيلسيور» أنه خلال السنوات الثلاث بين 1991م-1993م كان هناك «دولار من بين كل دولارين فى هندوراس يتم دفعه لفوائد الديون التى تجاوزت ثلاثة بلايين». وتمثل فوائد الديون الآن 40٪ من قيمة عائدات التصدير، وعلى الرغم من أن 20٪ من هذه الديرن قد أسقط فإن هذه الفوائد قد زادت بنحو 10٪ منذ عام 1990م. [87]

وفى مارس عام 1994م وصل مشروع «نشر الديمقراطية» إلى السلفادور. فالانتخابات التى جرت فى الثمانينيات جاءت لتعطى شرعية للنظام الإرهابى المدعوم أمريكيًا فى البلاد، ولقيت هذه الانتخابات الترحيب باعتبارها «خطوة راسخة نحو الديمقراطية» (بالأدق استعراض الديمقراطية على نحو ما يعبر إدوارد هيرمان). لكن مثل هذه الأفكار صارت قديمة اليوم، ونحيت جانبًا. وفى أحدث انتخابات شهدتها الدولة فى عام 1994م قدمت واشنطن مفهومًا جديدًا أكدت فيه على انتصار الثورة الديمقراطية فى المنطقة.

لقد كانت هذه الانتخابات بالفعل إبداعًا على الأقل للحفاظ على النواحى الشكلية، لتبدو الصورة أكثر جمالاً. وبحسب تقرير فاينانشيال تايمز فإن «عشرات الآلاف من الناخبين ممن يحق لهم التصويت لم يتمكنوا من الإدلاء بأصواتهم؛ لأنهم لم يجدوا أسماءهم فى قوائم الناخبين». بالإضافة إلى «استبعاد نحو 74000 ناخب، أغلبهم من أنصار حركة المعارضة FMLN بحجة أنه ليس لديهم شهادات ميلاد». كما صرح زعماء حركة المعارضة بأن نحو 300000 صوت تم استبعادهم عبر تزوير «جماعى» فاضح. وقد قدر روبن زامورا، مرشح تكتل اليسار، وبطريقة «متحفظة» أن نحو 10٪ من الناخبين لم يتمكنوا من الإدلاء بأصواتهم. ومن جانبه قدر ديفيد داى، المراسل الصحفى فى أمريكا الوسطى، أن الحكومة «تمكنت من تجنيب وصول قوائم انتخابية جماعية إلى أيدى 340000 ناخب وأبطلت بطاقات 80000 آخرين» (أغلبهم يعيشون فى مناطق تسيطر عليها رسميًا جماعات المعارضة المسلحة). وإضافة إلى ذلك كانت هناك شكوك بوجود قوائم «بأسماء المتوفين» جاهزة ليتم حسابها لصالح مرشح الحكومة. كما صرح يليكس يولا منسق لجنة الإشراف على الانتخابات، والتى يفترض أن تراقب عملية العد والإحصاء، بأنه «بعد أن كنا نقاتل ضد حصانة قوات الشرطة والسلطات القضائية، صار علينا أن نقاتل ضد الحصانة الانتخابية أيضًا».

لقد لطفت الأمم المتحدة من حدة المشكلة، لكن المراقبين المستقلين لم يشعروا بالرضا عما جرى. وفى ذلك يعرب أحد المراقبين البريطانيين بقوله «لقد اعتدت الشك والتمحيص، لكنى يئست من ذلك بعد قليل، نتيجة سوء إدارة العملية الانتخابية»، مشيرًا هنا إلى الطريقة التى أدار بها حزب «أرينا» Arena الحكومى الانتخابات وحصل على نصف الأصوات، وإلى رد الفعل السلبى للأمم المتحدة.[88]

لكن عمليات الإدارة الشاذة، أيًا كان مستوى حدوثها، لا تغير من صورة الواقع التى تؤكد أن الانتخابات خلقت واقعًا جديدًا على المستوى الرسمى. لم يكن هناك تزوير صارخ أو إرهاب جماعى، بل تزوير محدود وإرهاب أقل، إذا ما قورن بعمليات الرعب والاضطهاد، وهى عمليات لقى بعضها قليلاً من الاهتمام، وأغلبها لم يلتفت إليه أحد.

ولعل من أفضل الأمثلة على ذلك ما لقيته الإذاعة التابعة للكنيسة. فقبيل حادثة عام 1980م التى تم فيها اغتيال أوسكار روميرو رئيس الأساقفة بأوامر وجهها روبرت دوأبسيون بطل حزب أرينا ومؤسسه، تعرضت محطة الإذاعة الكنسية للقصف مرتين فى وقت كان كبير الأساقفة قد ألقى فيها للتو محاضرة دينية ينتقد فيها الحكومة. لكن بعد هذه الحادثة بأربعة عشر عامًا حين كان المسئولون فى الدولة غير متحملين للنقد اللاذع الذى يشنه رئيس الأساقفة الجديد أرتو ريفيرا داماس ضد سياسات حزب أرينا الحاكم وضد مؤسسه المنخرط فى أعمال الرعب، لم توجه الحكومة قصفًا لمحطة الإذاعة التى ينطلق منها النقد هذه المرة حتى تسكت أصواتها عن الخروج فى الدرس الوعظى فى يوم الأحد - اليوم السابق للانتخابات مباشرة- بل قامت بقطع خطوط الاتصال الإذاعية التى تنقل المحاضرة للناس عبر الأثير، ثم أعادت الخطوط للعمل ثانية بعد انتهاء موعد الدرس. هكذا علينا أن نحمد الرب، فقد خفف الجلادون من بطشهم.[89]

وفى انتخابات عام 1994م دعمت الولايات المتحدة حزب أرينا وحزب فرق الموت، وهى حقيقة ثابتة رغم إنكارها أمريكيا لأسباب دعائية. ولقد كشف الحذف الجزئى لتصنيف الوثائق منذ عام 1980م الكثير فى هذا الشأن. كما أظهر من جديد الأسباب التى على أساسها يتم تصنيف الوثائق، وليست هذه الأسباب أمنية كما يزعمون، بل السبب الرئيسى هو إبعادها عن أيدى الناس حتى لا تفضح أمور السلطة، ويقوضوا بهذه الطريقة مفاهيم الديمقراطية الأمريكية. ففى فبراير 1985م نشرت السى آى إيه تقريرًا مفاده «أن شبكة إرهابية تقف بالدعم خلف حزب أرينا التى يتزعمها دوأبسيون ويمولها سلفادوريون أثرياء مقيمون فى جواتيمالا والولايات المتحدة» ويستخدمون «رجالاً فى الجيش سواء من العاملين أو من المتقاعدين، وذلك لتنفيذ حملاتهم الإرهابية» وتعمل تحت إمرتهم «فرق الموت فى القوات المسلحة فى كل من المناطق الحضرية والريفية». كما لاحظت السى آى إيه أن «الدعم الشامل للعمل الإرهابى لأرينا

يقدم دليلا على العلاقة مع قوات الأمن بمن فيهم كبار الضباط والمسئولون». ولقد أشارت دراسة قدمت للسى آى إيه أن «فرقة الموت الرئيسية» تحمل اسم «الجيش السرى لمواجهة الشيوعيين» باعتبارها «التنظيم العسكرى لأرينا» ويقوده قائد قوات الأمن. وقد تفاوت عدد الأفراد فى فرق الموت بين 10 إلى 20 فى كل فرقة، وهم فى الأصل «أعضاء فى الجيش والشرطة ومدنيون مختارون بعناية» ومهمتهم الأساسية استهداف «المنافسين على السلطة السياسية». وقد أصرت إدارة ريجان على إنكار الحقائق التفصيلية التى كانت بحوزتها، والتى تؤكد أن فرق الموت ينظمها المتطرفون اليمينيون ولا علاقة لها بالجيش أو الشرطة أو بمسئولين فى الحكومة.

لقد كان الجيش والشرطة القوى الإرهابية الرئيسية، وهم المسئولون عن أغلب الأعمال الإجرامية ضد المدنيين، وهى عمليات مولتها واشنطن بشكل مباشر، وهى نفسها مسئولة عن تدريبهم وتوجيههم. لقد كشفت الوثائق التى سمح بالاطلاع عليها «أن تورط أرينا فى الأعمال الإرهابية لا يعود سوى لعقد التسعينيات، مع الإشارة إلى أنه فى صدر المسئولين عن هذه العمليات نائب الرئيس والمرشح الرئاسى فى انتخابات 1994م».[90]

ومع اقتراب انتخابات عام 1994م عادت الصحوة إلى «فرق الموت بالاغتيال بالتهديد بالقتل» على نحو ما لاحظت منظمة الأمريكيين للمراقبة فى تقريرها الذى تؤكد فيه أن «ليس هناك من مهدد لعملية السلام يفوق عمليات الاغتيال السياسى وقتل الزعماء والقادة والمدنيين الناشطين سياسيًا فى حركة المعارضة FMLN»، فقد صار الاغتيال «شائعًا ومفضوحًا وانتقائيًا». ولعل هذا بحسب المنظمة «يشيع الخوف بدرجة يستحيل تقديرها ويؤثر بشكل كبير على سير الحملات الانتخابية». كما حذرت المنظمة الحكومية لحقوق الإنسان فى السلفادور ولجنة المراقبة التابعة للأمم المتحدة من «التدهور المميت فى حالة الأمن المدنى» التى تتفاقم مع «العنف المنظم فى المسرح السياسى». ويتم ذلك فى وقت تشهد فيه الكواليس «ارتفاعًا فلكيًا فى الجرائم فى فترة ما بعد الحرب فى السلفادور» على نحو ما تقرر منظمة الأمريكتين للمراقبة، فضلاً عن وجود أدلة «قوية» تشير إلى أن «الجيش والشرطة منخرطون فى أعمال إجرامية منظمة».[91]

لم تكن المعارضة السياسية الرئيسية فى البلاد - بقيادة روبن زامورا من تحالف اليسار - تفتقر إلى الأموال اللازمة للحملة الانتخابية بسبب استيلاء

حزب أرينا عليها فحسب، بل كانت هذه المعارضة أيضًا «غير قادرة على الحصول على مناصرين نتيجة عدم قدرتها على نشر دعاية كافية خوفا من انتقام اليمين المتطرف فى البلاد» (بحسب نيويورك تايمز). لقد استمر الرعب عند مستويات كافية لاستمرار حالة الخوف فى البلاد. ومن بين من طالهم هذا الخوف بشكل جدى جوزيه ماريا مينديز والملقب بـ «محامى القرن» من قبل ثلاث هيئات قضائية رفيعة المستوى. لقد اضطر الرجل إلى الهروب من وطنه بعد أن تلقى تهديدا بالقتل إذا لم يقنع مرشح المعارضة اليسارى، والذى يشغل منصب نائب الرئيس، بالاستقالة.

لقد فوجئ المراقبون الأجانب باللامبالاة الشديدة من قبل الشعب تجاه «انتخابات القرن» لدرجة دعت صحيفة كريستيان ساينس مونيتور إلى وضع عنوان يقول «السلفادوريون متأرجحون تجاه الانتخابات التاريخية» مشيرة بالتفصيل إلى الخوف واللامبالاة، بل إن الأجواء كانت تنشر مقولة أن الحرب ستعود من جديد إذا لم يفز حزب أرينا فى هذه الانتخابات. والنتيجة أن امتنع 45٪ من الناخبين عن الذهاب إلى مراكز الاقتراع فى صورة متكررة لما جرى قبل عشر سنوات مضت حين كان العنف فى أوجه (ناهيك عن السلفادوريين الذين هجروا وطنهم بسبب ذلك العنف). ووفق ما ذكره هيكتور دادا الباحث فى العلوم السياسية- فى تحليل له فى النيويورك تايمز- فإن انخفاض نسبة المشاركين يعود إلى «التعمد فى عدم منح المواطنين حق الاقتراع، فضلاً عن الشعور بعدم جدوى الاقتراع بسبب حالة اللامبالاة التى أصابت المواطنين». وبحسب محلل آخر هو لويس كاردينال فإن الذين ذهبوا للتصويت «سعوا إلى اختيار حالة الهدوء والرغبة فى تحقيق الأمن». كما أقر ديفيد كلارك فى صحيفة كريستيان ساينس مونيتور بأن «الجماهير الكارهة للحرب صدقت الدعاية التى روجت بأن أرينا تعنى الاستقرار وأن تحالف اليسار يعنى العنف والاضطراب» ولعل هذا كان كافيا للدرجة التى تخول أرينا ممارسة كل ما يحلو لها من أعمال إجرامية فى السنوات المقبلة.[92]

ولعل هذه الأمثلة تؤكد النجاح الذى حققه استخدام العنف. فقبيل الانتخابات أرجعت مصادر فى الكنيسة ومصادر شعبية أخرى أن «مناخ اللامبالاة» يعود إلى «سطوة الجوع والفقر بين السكان الذين لا يجدون تلبية لاحتياجاتهم، وهو ما جعل المناخ الانتخابى شديد الصعوبة»[93] ففى السبعينيات كانت المنظمات الشعبية تتزايد عددًا وتأثيرًا، ويعود جزء من ذلك النمو إلى رعاية الكنيسة التى

كانت تسعى إلى طرح احتياجات السكان على المسرح السياسى وعملت على التغلب على الفقر والجوع والاضطهاد الوحشى. لقد كانت الصحوة الشعبية مسئولة عن إثارة آلة الإرهاب فى السلطة الحكومية ورعاتها الكبار الذين أظهروا التزامهم على الدوام بتحقيق «نشر الديمقراطية» وإزالة العوائق التى تقف فى طريقها - مستخدمين فى ذلك العنف المطلق، إذا اقتضى الأمر. وهنا كما فى بقية الأماكن حققت برامج السلطة الإرهابية فى الحكومة نجاحًا بارعًا مؤدية بالتالى إلى «حالة اللامبالاة» وإلى دفع السكان إلى البحث عن الأمن قبل أى شىء. وصارت هذه النظرة العامة للانتخابات «الحرة» جاهزة للقبول.

لقد كان الدرس المستفاد من الانتخابات - بحسب هيكتور دادا -يكمن فى أنه «بدون مجتمع مدنى قوى ليس بوسعك رؤية انتخابات حرة وديمقراطية. فهذه الانتخابات تكشف لك بوضوح عن المشاكل الحقيقية. فعليك بداية أن تبنى دعائم ديمقراطية حتى تضمن انتخابات نزيهة»[94]. ولعل هذا صحيح ومفهوم للأقوى وليس للشعوب المقهورة الضعيفة. ويعود السبب الرئيسى الذى يفسر القيود المفروضة على الإجراءات الديمقراطية الشكلية، إن وجدت، إلى الظروف التى يعيشها المجتمع المدنى من تدمير وعنف ورعب بما يكفى للقضاء على وجود هذا المجتمع ذاته، مع غياب «تحركات سياسية واجتماعية» يصعب «السيطرة عليها» كالتى شهدتها إيطاليا بعد التحرير، وفى بقية الدول والأقاليم. لقد صار النمط المتبع واقعًا لا لبس فيه. ويبقى فقط مختلطًا على أولئك الذين يتركون أنفسهم للجهل والغفلة، ويسبب العمى للآخرين.

وفى المؤتمر الذى عقد فى شهر يناير من عام 1994م للجمعيات المسيحية فى سان سلفادور تمت مناقشة الجوانب المباشرة والبعيدة لمشروع الإرهاب الحكومى حيث خلص ملخص التقرير الذى وصل إليه المجتمعون إلى أنه «من المهم استكشاف إلى أى مدى استمرار أساليب الإرهاب الحكومية فى العمل، وإلى أى مدى تتخفى وراء أقنعة الجريمة العامة، فضلاً عن ضرورة استكشاف تأثير ثقافة الإرهاب الحكومى على تحطيم آمال الجماهير وما يقابلها من أوراق بديلة تلعب بها الحكومات أمام الجماهير، والعكس، وذلك فى إطار يجد فيه ثوار الأمس أنفسهم اليوم يعملون بقيم تشبه ما عرفوه فى الزمن البعيد.[95]

وتعتبر مثل هذه القضايا على درجة عالية من الأهمية. فالإنجازات الكبرى التى حققتها عمليات الإرهاب الجماعى خلال السنوات التالية، والتى نسقتها

واشنطن ومنظماتها التابعة، قد تمكنت من تبديد الأمل فى تحقيق التغيير. وتنطبق مثل هذه الآراء على أوضاع العالم الثالث بعمومه، بل وتتضمن كذلك تأثير العالم الثالث على الدول الغربية، خاصة مع انتقال حالة المجتمع المؤلف من طبقتين (الأثرياء والمعدمين) إلى الدول الغربية، وهو ما سنعود له فيما بعد. لقد كانت هذه أبرز الأفكار الرئيسية «للنظام العالمى الجديد» وهو نظام خلقته جماعات المصلحة فى المجتمع الدولى، وفى مقدمتها حكومة الولايات المتحدة وجماعات المصلحة التى تتصدرها.

وقد لا يصدق المراقب الذى يُعمل المنطق ما تقوله واشنطن من أن هدفها الرئيسى الذى يتفق عليه الحزبان الجمهورى والديموقراطى هو «تشجيع الديمقراطية فى أمريكا اللاتينية وبقية دول العالم» (بحسب أبراهام لوينثال). هذا على الرغم من أن التقدم الديمقراطى فى مثل هذه الدول غير مرتبط بتأثير الولايات المتحدة (ولو بارتباط التأثير السلبى). وقد اتجهت الولايات المتحدة فى السنوات الأخيرة إلى تبنى «سياسات داعمة للديمقراطية كوسيلة من وسائل تخفيف الضغط من أجل إحداث تغيرات جذرية، بدلاً من سعيها فى الماضى الذى كان يقوم على العلاقة مع القمة السلطوية خوفاً من المخاطرة بالتعديل فى مركب السلطة التحتى» (بحسب توماس كاروثرس المسئول فى وزارة الخارجية فى عهد ريجان، خلال مراجعته للسياسة الريجانية). هل ننتظر إذن أى وخز فى الضمير تجاه سياسة «تغيير المسار»، فبحسب ما يصفه كاروثرس فإن الهدف من مثل هذه السياسات هو نشر «مشروعات الدعم الديمقراطى» (وهى مشروعات كان هو نفسه منخرطًا فيها فى عهد ريجان) وفى مقدمتها الحفاظ على «النظام الأساسى للمجتمعات غير الديمقراطية» وتجنب «تغيرات على المستوى الشعبى» حتى لا تفقد واشنطن السيطرة على «النظام الاقتصادى والسياسى» وتفتح الأبواب أمام «التوجهات اليسارية». لقد لاحظ كاروثرس أنه حين تقع التغيرات الديمقراطية - وبصفة أساسية فى نصف الكرة الجنوبى حيث تأثير الولايات المتحدة فى أقل درجاته- فإن واشنطن تعارض مثل هذا التغيير إلى أن يقدم لها فروض الطاعة، أما فى المناطق التى يكون فيها تأثير الولايات المتحدة على أشده فإنها لا تقبل بالتغيرات الديمقراطية إلا بتغير رأس الهرم وليس قاعدته. هكذا بدت السياسة الأمريكية فى هذا الشأن متصدعة وفاشلة. لكن إذا بحثنا عن تفسير بديل لما يقدمه كاروثرس فيمكننا أن نرى السياسة وقد نجحت فى أهدافها داخليًا بشكل كبير وإلا فلماذا هتف لها ولقيت التقدير وقوبلت بالتصديق وعدم الاعتراض؟[95]

ولعل أبرز دلائل نجاح هذه السياسة هو إصرار الولايات المتحدة على الاستمرار فيها، ولدينا مثال نادر على ذلك فى كولومبيا. فقد احتلت هذه الدولة المرتبة الأولى فى سباق الدول الإرهابية فى أمريكا اللاتينية، كما أنها لم تعد مفاجأة لمن تعود على «شيطانية سياسة واشنطن الخارجية». وقد أصبحت هذه الدولة القاعدة الأساسية للدعم العسكرى الأمريكى المصحوب بثناء ومدح لإنجازاتهم الرائعة. وهنا لن نجد ارتباطًا وثيقًا بالحرب الباردة، لكن هذه الأمثلة تحتاج إلى رؤية عن قرب.

فالباحث المتخصص فى أمريكا اللاتينية جون مارتز كتب يقول «تتمتع كولومبيا بواحد من أكثر اقتصاديات أمريكا اللاتينية عافية وانتعاشا، كما يعد بناؤها الديموقراطى، رغم التصدعات، واحدًا من أكثر النظم السياسية المستقرة فى العالم. لقد كانت إدارة كلينتون مرحبة وداعمة بالرئيس المستقيل سيزر جافييرا، والذى دعمته كأمين عام لمنظمة الدول الأمريكية، وبحسب ممثل الولايات المتحدة فى المنظمة فإنه رجل «يتطلع إلى بناء مؤسسات ديمقراطية فى دولة كان من الصعب أداء ذلك فيها، كما أن له نظرة مستقبلية للإصلاح الاقتصادى فى كولومبيا وفى التكامل الاقتصادى فى نصف الكرة الغربى»، وهى كلمات مشفرة، وإن كان يسهل فهم مغزاها[97]. لقد كان من الخطر بناء المؤسسات الديمقراطية فى كولومبيا، بسبب الرئيس جافييرا وخلفائه، ومن دعموهم فى واشنطن.

لقد تمت مراجعة «التصدع الحتمى» مرة أخرى فى منشورات عام 1993م-1994م التى قدمتها منظمات مراقبة حقوق الإنسان، كالمنظمة الأمريكية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية[98]. وقد وجدت هذه المنظمات «مستويات بالغة من العنف» باعتبارها الأسوأ فى نصف الكرة الغربى. فمنذ عام 1986م، قتل أكثر من عشرين ألف شخص لأسباب سياسية، سقط أغلبهم على يد الجيش والشرطة الكولومبية والقوات العصابية المرتبطة بهم، وأصحاب مزارع الماشية، وتجار الألماس، وعلى يد فيكتور كارانزا، أكبر تاجر مخدرات فى الدولة، مما كرس تدمير المعارضة الوطنية اليسارية. ولقد عملت القوات المسلحة العصابية بحرية كاملة فى القتل وارتكاب المذابح والاغتيالات السياسية. واتضح من تحقيق رسمى قدم إلى الحكومة فى الثمانينيات أن أكثر من ثلث أعضاء القوات العصابية متورطون فى أعمال قتل سياسى وغيرها من أعمال الرعب فى كولومبيا، وكان يقوم بها ضباط

عاملون فى الجيش. واستمرت هذه الأعمال بمشاركة تحالفات من السلطات الخاصة والقطاعات الإجرامية فى الدولة.

ولقى أكثر من 1500 شخص من حزب المعارضة حتفهم سواء من زعماء الحزب أو من أعضائه أو حتى من مناصريه وذلك منذ أن أسس الحزب فى عام 1985م، وقد كان هذا «التدمير فى قيادات الحزب» أبرز علامات التعصب السياسى فى السنوات الأخيرة، على نحو ما تلاحظ منظمة العفو الدولية، واعتبر ذلك من «الأخطاء التى لا مفر منها» جعلت من «الخطورة بناء مؤسسات ديمقراطية» لولا قدرة إدارة كلينتون على تهدئة الخطر. كما عبرت انتخابات مارس عن «الديمقراطية المستقرة» التى تنشدها إدارة كلينتون فى كولومبيا 1994م، وهى ديمقراطية اشترى فيها «كالى» تاجر الكوكايين الشهير أصوات الناخبين، على نحو ما زعم الناقدون مراجعو تاريخ شراء الأصوات فى تلك المنطقة المميزة بـ «الديمقراطية المستقرة»، آخذين بعين الاعتبار الأموال الفلكية التى أنفقها كارتل والنتائج الهزيلة التى تحققت.[99]

لقد كان شن حرب ضد المتمردين وضد تجار المخدرات هى الذرائع التى يتم التستر خلفها حين تشن عمليات الرعب والإرهاب. وقد تحمل ذريعة مقاتلة المتمردين نصف الحقيقة، لكن مقاتلة تجار المخدرات ليست سوى «كذبة كبرى». لقد تم تلفيق قضية تهديد المتمردين لتحل محل تهديد «الخطر الشيوعى» وذلك مع تلاشى الحرب الباردة وتلاشى مصطلحاتها القديمة. لكن فى الواقع كانت قوات الأمن الحكومية وما يتبعها من قوات عصابية تشترك فى عمليات تجارة وتهريب المخدرات بشكل مقنّع وذلك فى دولة سد فيها الإرهاب والقمع كافة طرق العمل الشعبى للاعتراض والمقاومة. لقد خلصت اللجنة الكولومبية للتغلب على العنف إلى اعتبار «تجريم التظاهر الشعبى» واحدًا من «العوامل الأساسية» التى يسرت السبل لانتهاكات حقوق الإنسان على يد «سلطات الجيش والشرطة وأتباعهم من القوات العصابية».

لقد ازدادت المشكلة سوءًا فى السنوات الأخيرة، وبصفة خاصة خلال فترة رئاسة جافييرا حين بلغ العنف «أقصى درجاته»، وذلك بحسب تقارير مكتب واشنطن لشئون أمريكا الوسطى. وكانت الشرطة فى مقدمة صانعى العنف ومتزعمة للقتل الرسمى فى الدولة. لقد كان عام 1992م أسوأ سنوات العنف فى كولومبيا منذ الخمسينيات - حين تم قتل مئات الآلاف- وإن أثبت عام 1993م

أنه الأسوأ[100]. لقد استمرت الأعمال الإجرامية فى أجواء يدعمها تأثير ودعم الولايات المتحدة، حيث كانت فرق الموت وعمليات «الاختفاء» والتعذيب والاغتصاب والمذابح الجماعية والقصف الجوى للسكان الأبرياء تجرى تحت مبدأ «العقاب الجماعى». لقد كانت فرق القتال المسلحة التابعة للصفوة من أكبر المعتدين. واستهدفت هذه الفرق قادة التجمعات الشعبية والعاملين فى مجالات حقوق الإنسان والمساعدات الطبية وحتى الشباب من سكان المناطق المهمشة بل طالت الفلاحين المعدمين. وإذا أعطينا مثالاً واحدًا فبوسعنا تذكر عام واحد (من أغسطس 1992م إلى أغسطس 1993م) والذى قتل فيه 217 من نشطاء المعارضة وهو دليل على «كراهية الحكومة الشديدة لاتحاد المعارضة» بحسب شهادة «لجنة محامى أنديين»[101]. حين تم توسعة مفهوم «الإرهاب» ليشمل أى فرد يعترض على سياسات الحكومة، بحسب تقارير منظمات حقوق الإنسان.

لقد كان «التطهير الشعبى» أحد مشاريع قوات الأمن وحلفائها وذلك عبر اغتيال المشردين والعاطلين، وأطفال الشوارع، وفتيات البغاء، والشواذ جنسيا، وغيرهم من غير المرغوب فيهم. ولذلك صاغت وزارة الدفاع السلوك الرسمى تجاه القضية كرد فعل لمطالبة هذه الشرائح بتعويض معتبرة أنه «ليس هناك مدعاة لدفع أى تعويض من قبل الدولة، لاسيما لشخص لا فائدة منه وغير قادر على الإنتاج سواء للمجتمع أو لأسرته».

كما اغتالت قوات الأمن أيضًا المشتبه بهم، وهو تقليد أمريكى، وتفشى القتل كالطاعون دعما لتجارة بيع الأعضاء، فى ظل أجواء التأثير الأمريكى، فتم قتل غير المرغوب فيهم حتى يمكن «تقطيع جثثهم وبيعها فى السوق السوداء كقطع غيار للأعضاء» (بحسب منظمة العفو الدولية) وما زال من غير المعروف هل امتدت هذه العمليات لتشمل خطف الأطفال وقتلهم لهذه الأغراض، كما حدث فى بقية دول الإقليم؟

وتلاحظ منظمات حقوق الإنسان تشابه النموذج الكولومبى مع نظيريه فى السلفادور وجواتيمالا، فالمبادئ التى قدمها المستشارون والمدربون الأمريكيون لأنظمة هذه الدول يمكن تتبع تاريخها إلى الفترة النازية، على نحو ما يقرر مايكل ماك كلينتوك فى دراسته الجادة التى تم تجاهلها. كما حظيت كولومبيا أيضًا بدعم المرتزقة البريطانيين والألمان والإسرائيليين، الذين قاموا بتدريب السفاحين وأدوا خدمات أخرى لتحالف تجار المخدرات والإقطاعيين والعسكر

وذلك فى حربهم ضد الفلاحين والنشطاء الشعبيين. ويبدو أنه لم تكن هناك أية محاولة لمراجعة تقرير المخابرات الكولومبية التى تشير إلى أن الأمريكيين الشماليين (الولايات المتحدة) شاركوا فى هذه العمليات.[102]

وهناك الكثير من الأمثلة التى تؤكد تكرار نموذج دعم واشنطن لحالة السلفادور وجواتيمالا. ومن بين هذه الأمثلة حالة الرائد لويس فيلييب بيسيرا المتهم بالمسئولية عن العديد من المذابح من قبل المحكمة المدنية، والذى تمكن من الهرب من الدولة فى ظل تهديد بالقتل بعد أيام من الإفراج عنه بكفالة. لكن التهديد بالقتل لم ينفذ لأن بيسيرا كان يتلقى فى ذلك الوقت تدريبًا عسكريًا فى الولايات المتحدة للترقى إلى رتبة عقيد. وبعد عودته من الدورة التأهيلية عين بيسيرا رئيسًا لشعبة الإعلام والعلاقات العامة فى الجيش، على الرغم من توصية النائب العام للقوات المسلحة بضرورة فصله من الخدمة عقابا له على مشاركته فى مذابح الفلاحين. وفى إبريل 1996م تم إسقاط التهم عنه. وفى أكتوبر اتهم من جديد بالتورط فى مجازر ضد المدنيين العزل. وتحت ذريعة مقاتلة المتمردين نفذت القوات المسلحة التى كانت تحت إمرته عمليات قتل لثلاثة عشر شخصًا فى المناطق الريفية، وكان الضحايا مرة أخرى مدنيين عزلاً، كما قامت هذه القوات باغتصاب النساء وتعذيبهن، وذلك بشهادة مواطنين فى المنطقة التى شهدت تلك العمليات.[103]

هكذا استمر هؤلاء يفلتون من العقوبة، وبشكل منتظم. والنتيجة أن القصص فى مثل هذه الدول متشابهة، سواء فى أمريكا الوسطى، أو هاييتى، أو البرازيل وفى أى مكان وصل إليه مبدأ مونرو(*)، وكذلك فى الفلبين وفى إيران الشاه، وفى غيرها من الدول التى تتفق مع تلك الأمثلة، على الرغم من أن متطلبات تطبيق المبدأ يشتمل على حقائق خفية لا نلحظها، وعلى أفكار عميقة لا نلمسها.

لقد خلص البحث الذى أجرته منظمات حقوق إنسان أوربية ومن أمريكا اللاتينية ومن هيئات كنسية إلى أن «إرهاب الدولة فى كولومبيا حقيقة واقعة له مؤسساته ودستوره وبنيته وتنظيماته القانونية ووسائله وأدواته كما له بالمثل ضحايا، وفوق هذا كله له سلطته العليا المسئولة». كما أن هدف هذا الإرهاب هو «التدمير المنهجى للمعارضة، وتجريم قطاعات واسعة من السكان واللجوء إلى

(*) يعرف مبدأ مونرو فى أدبيات السياسة الخارجية للولايات المتحدة بممانعة واشنطن التدخل الأوربى فى شئون القارتين الأمريكيتين، وقد أعلن عن هذا المبدأ الرئيس الأمريكى جيمس مونرو فى عام 1823م حين كان يبارك إعلان دول أمريكا اللاتينية استقلالها من دون تدخل أوربى. المترجم.

الاغتيال السياسى والتصفية، والاستخدام الواسع للتعذيب، ومنح سلطة واسعة لقوات الأمن، وسن قوانين استثنائية . . . إلخ»[104] ولعل هذه الوسائل الحديثة لها جذور تاريخية فى المبادئ الرائدة التى أقرتها إدارة كينيدى حين أرستها رسميا فى عام 1962م وحولت بموجبها جيوش أمريكا اللاتينية من خيار «الدفاع عن نصف الكرة الغربى» إلى «الأمن الداخلى» بهدف مقاتلة «العدو الداخلى»، الذى يقصد به تلك القوى المحلية التى تقف فى مواجهة النظام والسيطرة.

لقد تم شرح تلك المبادئ فى الفكر السياسى الأمريكى من زاوية مواجهة الحركات المتمردة وفض النزاعات خفيفة الشدة، وطورت فيما بعد من قبل سلطات الأمن المحلية التى استفادت من التدريب والتوجيه على أيدى المستشارين والخبراء الأمريكيين، كما تم تطوير هذه المبادئ باتباع أساليب قمع جديدة وتحسين الهياكل والأيديولوجيات لتحقيق «الاستقرار» والطاعة. والنتيجة ظهور أجهزة حكومية عالية القدرة على تحقيق الرعب والإرهاب. صممت لأجل «حرب شاملة» واختيرت ميادينها فى «الساحات الاقتصادية والسياسية والشعبية» وذلك على نحو ما صاغ وزير الدفاع الكولومبى المبدأ المثالى لهذه السياسة فى عام 1989م. وبينما كانت الحكومات تعلن رسميا أن هدفها مقاتلة منظمات المتمردين، يؤكد مسئول رفيع فى الجيش الكولومبى فى عام 1987م أن هذه لم تكن سوى أسباب واهية قليلة الأهمية؛ لأن «الخطر الحقيقى» يكمن فيما يسميه المتمردون «الحرب السياسية والنفسية» تلك الحرب التى تهدف إلى «السيطرة على الشعب» و«استغلال الجماهير»، ومن ثم فإنهم زعموا أن «المخربين» يسعون إلى التأثير على الاتحادات العمالية والزراعية، وعلى الجامعات ووسائل الإعلام، وما شابه. ومن ثم فقد لاحظت المنظمة الأوربية – الأمريكولاتينية المختصة بتقصى إرهاب الدولة أن «العدو الداخلى» لجهاز الإرهاب الحكومى قد امتد ليشمل «التنظيمات العمالية، والحركات الجماهيرية، والمنظمات المحلية، والأحزاب السياسية المعارضة، وحركات الفلاحين، والمفكرين، والتيارات الدينية، والمجموعات الطلابية والشبابية، وغيرها من المنظمات» وكلها تمثل أهدافا مشروعة يجب تدميرها حتى يؤمن جانبها. وفى وقت كانت مبادرات كينيدى تصل إلى ذروة مكانتها وفى عام 1963م جاءت إرشادات الجيش الكولومبى لجهاز الإرهاب الحكومى مؤكدة أن «أى شخص يدعم بشكل أو بآخر أهداف العدو فلابد من اعتباره عميلا يستوجب القتل».

إن الأيديولوجية الأمريكولاتينية القائمة على محاربة «المخربين» من قبل إرهابيين حكوميين مدعومين من الولايات المتحدة تستحق المقارنة بما جاء فى مذكرة الأمن القومى NSC86 التى تشتمل على ضرورة وجود قوة عظمى مسيطرة. فلقد نبهت المذكرة إلى ضرورة التغلب على نقاط الضعف فى مجتمعاتنا مثل تحذيرها من «الإفراط فى الانفتاح الفكرى» و«الإفراط فى التسامح» ونبهت إلى خطورة «الانشقاق فيما بيننا»، ومن ثم فإنه يستوجب علينا «التفرقة بين ضرورة التسامح وضرورة القمع»، فالأخيرة تعد معلما أساسياً على «طريق الديمقراطية». ولعله من الأهمية بمكان ضرورة الفصل بين «الاتحادات العمالية، والمشروعات المدنية، والمدارس والكنائس ووسائل الإعلام» وبين «العمل الشيطانى» الذى يقوم به الكرملين، والذى يسعى إلى إخضاع هذه المؤسسات وجعلها «مصادر للإرباك والفوضى فى حياتنا الاقتصادية والثقافية والسياسية». ولهذه الأسباب تم الإنفاق بسخاء على المؤسسات «المحافظة» التى تعمل بنشاط فى هذه الأيام. ونحن لا نلجأ قطعًا فى الولايات المتحدة إلى فرق الموت للحفاظ على الديمقراطية من خلال «القمع»؛ لأننا تركنا هذه المهمة لزبائننا فى العالم الثالث الذين لديهم حق اختيار ما يشاءون من هذه الوسائل لاستئصال السرطان من الجسد.

لقد علت وتيرة الحرب ضد «العدو الداخلى» فى كولومبيا فى الثمانينيات وذلك مع تحديث الريجانيين لمبادئ كينيدى، وانتقالهم من القمع «القانونى» إلى «التوظيف المنهج للاغتيالات السياسية والخطف والمجازر الجماعية فيما بعد» (بحسب المنظمة الأوربية - الأمريكولاتينية المختصة بتقصى إرهاب الدولة). ومن ثم تفاقمت الأعمال الإجرامية. وفى عام 1988م تم تبنى نظام قضائى جديد فى كولومبيا يتيح «التجريم الأقصى للمعارضة السياسية والشعبية» وذلك بهدف تنفيذ ما سمى حكوميا «حرب شاملة ضد العدو الداخلى». وقد أصبح استخدام القوات العصابية فى أعمال العنف أمرًا مشروعًا فى الجيش وأخذ أشكالاً شاملة ومتنوعة، كما واكب ذلك قيام تحالف بين رجال الصناعة والإقطاعيين وملاك الثروة الحيوانية وبالطبع رجال المخدرات. لقد شهد عقد الثمانينيات تدعيمًا واضحًا للإرهاب الحكومى فى كولومبيا، وذلك بحسب ما خلصت إليه المنظمة الأوربية -الأمريكولاتينية المختصة بتقصى إرهاب الدولة.

وفى دراستها التى أجرتها عام 1993م لاحظت منظمة حقوق الإنسان فى

الأمريكتين أن «أغلب المواد المستخدمة فى التدريب، والتى يستعين بها الجيش والشرطة فى كولومبيا وردت إليه من الولايات المتحدة» وفى مقدمتها أسلحة مقاومة التمردات. كما خلصت دراسة أجراها المكتب العام للمحاسبة فى الولايات المتحدة فى أغسطس 1993م إلى أن ضباط الجيش الكولومبى «لم ينفذوا بشكل كامل الهدف الحقيقى الذى من أجله حصلوا على هذه المعدات والأسلحة، ألا وهو محاربة تجار المخدرات» وهى معلومة لا تفيد كثيراً وتحاول أن تقنعنا بأن ما وقع فى أيدى الجيش الكولومبى كان بغرض «مكافحة المخدرات». ولعل تفسير واشنطن لمثل هذه الأحداث قد اتضح بشكل طريف فى مطلع عام 1989م حين طلبت كولومبيا من الولايات المتحدة إمدادها بنظام رادارى لرصد الطيران المتحرك من الجنوب، حيث المصدر الرئيسى للكوكايين. وقد لبت الولايات المتحدة هذا الطلب، ونصبت النظام الرادارى فوق جزيرة سان أندرس فى البحر الكاريبى، على بعد 500 ميل من أراضى كولومبيا، وبعيداً بدرجة كافية عن طرق وممرات رحلات الطيران التى يقوم بها تجار المخدرات فى كولومبيا، لكن مع تحقيق مراقبة كثيفة على نيكاراجوا التى كانت عنصراً محورياً فى حرب الإرهاب، والتى وصلت إلى ذروتها حين كانت واشنطن تسعى إلى تدمير «عملية السلام» التى كان يقوم بها رؤساء أمريكا الوسطى. كما لقى طلب كوستاريكا بنظام رادارى فى حربها ضد تجار المخدرات نفس المسلك من قبل الولايات المتحدة.[105]

ومن عام 1984م إلى عام 1992م تم تدريب 6844 جندياً كولومبياً، ألفان منهم فيما بين عامى 1990م و1992م، وهى الفترة التى احتضنت الأعمال الإجرامية فى كولومبيا. لقد كان البرنامج التدريبى الذى حصل عليه العسكريون الكولمبيون فى الولايات المتحدة الأكبر من بين كافة الدول الأمريكولاتينية حيث تخطت السلفادور بثلاث مرات، كما دعمها المستشارون الأمريكيون وقدمت لها واشنطن المساعدة فى إقامة قواعد عسكرية بزعم «تدشين الحرب ضد المتمردين وتجار المخدرات». كما تدعم واشنطن محاكم «النظام العام»، والتى تعمل فى ظل ظروف تنتقص من حقوق الإنسان وتعرقل أداء العمل القانونى.

فى يوليو من عام 1989م قدمت وزارة الخارجية الأمريكية تقريراً بعنوان «ضمانات استيراد وتصدير وتأمين مبيعات التجهيزات العسكرية لكولومبيا لأغراض مكافحة المخدرات» ليحمل الرواية الرسمية للقصة. ويؤكد التقرير أن

«لدى كولومبيا شكلاً ديمقراطيًا من الحكم ولا يوجد بها نمط سائد من الانتهاك الكلى لحقوق الإنسان المتعارف عليه دوليًا». وبعد ذلك التاريخ بثلاثة أشهر قدم أموس واكو المراقب الخاص للأمم المتحدة تقريرًا موجزًا عن الأوضاع فى كولومبيا التى عاد منها للتو، وقد حمل تقريره تحذيرات شديدة عن العنف المفرط الذى تستخدمه القوات العصابية متعاونة مع تجار المخدرات وقوات الأمن الحكومية. ويقول فى تقريره «هناك أكثر من 140 مجموعة عصابية فى كولومبيا اليوم يمولها ويدربها تجار المخدرات وبعض من الإقطاعيين. ويعمل هؤلاء بتنسيق مع عناصر الجيش والشرطة. وتقع أغلب عمليات القتل التى تقوم بها القوات العصابية فى مناطق يعسكر فيها الجيش، فهناك يمكنهم التحرك بسهولة.. ويمكنهم كذلك ارتكاب أعمال القتل فى ظل حصانة الجيش. وفى بعض الحالات يقوم الجيش أو الشرطة بغض الطرف عما يجرى أو يباهون بدعم هذه العصابات عبر تأمين توفير ممرات آمنة للمخدرات. ولم يشمل تقرير واكو الإرهاب المباشر الذى تقوم به قوات الأمن، الذى يفوق عمليات السلب التى احترفها الحلفاء غير الرسميين.

وقبل أشهر قليلة من ثناء وزارة الخارجية على حقوق الإنسان المصونة فى كولمبيا، نشرت إحدى مؤسسات التنمية والأبحاث التى تدعمها الكنيسة تقريرًا يسرد الأعمال الإجرامية التى تمت فى هذه الدولة فى النصف الأول من عام 1988م، بما فى ذلك مقتل ما يزيد على ثلاثة آلاف لأسباب سياسية، من بينهم 273 تم تصفيتهم فى معسكرات «تطهير شعبى»[106]. وباستثناء أولئك الذين قتلوا فى مواجهات مسلحة، بلغ معدل القتل السياسى ثمانية أشخاص يوميًا، بواقع سبعة يقتلون فى بيوتهم، وواحد «يختفى» فى الطريق العام. وبحسب ذلك التقرير فإن أغلب الذين اختفوا فى السنوات الأخيرة هم من «المنظمات الزراعية، ومن قادة الاتحادات الزراعية وسياسيين يساريين ونشطاء فى حقوق الإنسان وغيرهم» ولقد قتل من هؤلاء 1500 شخص فى ذلك التاريخ الذى أصدرت فيه وزارة الخارجية تصديقها على إمداد كولمبيا بالمعدات العسكرية. هل يتذكر مسئولو وزارة الخارجية الأمريكية الحملات الانتخابية لاختيار عمداء المدن فى عام 1988م، والتى اغتيل فيها 29 من أصل 87 مرشحًا من قبل تحالف المعارضة إلى جانب أكثر من 100 من مرشحيها على مقاعد المجالس المحلية؟ هل يتذكر هؤلاء كيف فقدت المنظمة المركزية للعمال، وهو

تحالف من الاتحادات التجارية تشكل فى عام 1986م، أكثر مـــن 230 من أعضائها، أغلبهم وجد مقتولا فى أعقاب تعذيب وحشى؟

ولنستدع أيضًا من عام 1988م الشكل الأكثر تقدمًا من «التجريم الأقصى للمعارضة السياسية والشعبية»، والذى صيغ بهدف شن «حرب شاملة ضد أعداء الداخل»، وذلك مع تزايد قبضة حكومة الإرهاب فى الدولة. وفى ذات الوقت الذى خرج فيها تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، كانت أساليب القهر التى تمارس ضد السكان ـ ورحبت بها واشنطن وما زالت ـ تمضى على قدم وساق. ومنذ عام 1988م وحتى مطلع عام 1992م تم اغتيال 9500 شخص لأسباب سياسية إضافة إلى اختفاء 830 آخرين وارتكاب 313 مجزرة (والأخيرة بين عامى 1988م و1990م فقط) وكل الضحايا من الفلاحين والفقراء.[107]

لقد كان الضحايا الرئيسيون للأعمال الإجرامية، كالعادة، من الفقراء وبصفة خاصة من المزارعين. ففى أحد الأقسام الجنوبية فى كولمبيا أشارت المنظمات القروية التى تم إجراء استبيان معها فى فبراير 1988م أن «حملات الإبادة وأساليب الأرض المحروقة على الطريقة الفيتنامية» كانت تتم بأيدى قوات الجيش بطريقة بالغة الإجرام يتم فيها اغتيال الرجال والنساء، والشيوخ والأطفال. لقد حرقوا الحقول والدور وهجروا الفلاحين قسرًا من أرضهم». هل تنكر وزارة الخارجية الأمريكية ما كان بحوزتها من أدلة وافية عن هذا النوع من البيانات؟ هل تنكر أنها فى نفس الوقت كانت تصف كولومبيا بأنها دولة تحترم حقوق الإنسان؟ لقد أرجع معدو تقارير حقوق الإنسان الرسمية فى الولايات المتحدة أشكال العنف كافة إلى المتمردين وتجار المخدرات، ومن ثم فإن الولايات المتحدة بريئة من الدماء التى أريقت فى المذابح الجماعية والتعذيب الذى أنجزته الآلات العسكرية التى زودت بها الحكومة الكولومبية.

لقد كانت هذه بالطبع «أيامًا خوالى سيئة» من عام 1989م كانت فيها الحياة لا تزال تجرى فى عروق الحرب الباردة. لكن هل تحسن شىء بعد الحرب الباردة؟ لقد ازداد الأمر سوءًا، ولأسباب فسرها الرئيس جافييرا فى عام 1992م حينما طرحت قضايا الأعمال الإجرامية للجيش فى الصحافة فأجاب بقوله: «لابد أن تشن الحرب ضد المتمردين من دون أن تعطلها مفاهيم غير ذات جدوى، فالدفاع عن حقوق الإنسان، والمبادئ الديمقراطية، وفصل السلطات، كلها عقبات أمام استكمال صراعنا فى مواجهة المتمردين.[108]

وفى خلال سنوات جورج بوش لم يصدر عن السفارة الأمريكية فى كولومبيا «تصريح واحد يطالب الحكومة بإيقاف الانتهاكات العسكرية والسياسية» فى الوقت الذى كانت واشنطن تزيد من دعمها للجيش والشرطة، وذلك بحسب مؤسسة التنمية والأبحاث الكولومبية (109). وحينما باشرت إدارة كلينتون عملها فى يناير 1993م طالبت بتغيير فى السياسة الخارجية: بحيث يشمل هذا التغيير مشاركة أكثر فعالية للولايات المتحدة فى الأعمال الإرهابية. ومع السنة المالية لعام 1994م طالبت إدارة كلينتون بزيادة مخصصات برامج التدريب العسكرى بنحو 12٪ وهى نسبة تصل إلى نحو نصف المخصصات المالية المرصودة لمساعدة دول أمريكا اللاتينية. وتتداخل مع هذه الخطط الميزانية التى يخصصها الكونغرس للبنتاغون، ومن ثم فإن الإدارة «تنوى استخدام ميزانية الطوارئ لتدعم مصروفاتها فى كولومبيا» على حد تعبير منظمة مراقبة حقوق الإنسان فى الأمريكتين.

ومن المفترض أن منظمات حقوق الإنسان الدولية (مثل منظمة العفو ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان) هى منظمات ملتزمة بالاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. فمنظمة العفو الدولية تفتتح تقاريرها بالتأكيد على أنها «تعمل لدعم حقوق الإنسان التى نص عليها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وغيرها من المعايير». لكن حين نأتى إلى الممارسة سنجد هذا الالتزام ينحرف عن هدفه حين يتعلق الأمر بالمعايير الغربية، وهى معايير متفاوتة بشكل كبير. فالولايات المتحدة على وجه الخصوص ترفض الصفة العالمية للإعلان العالمى لحقوق الإنسان، بينما تشجب «النسبية الثقافية» للشعوب المتخلفة التى غررت بها معاييرنا الراقية. فالولايات المتحدة دومًا ما رفضت وبشكل فاضح الفقرات التى يحتويها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما تصر على تجاهل وانتهاك أغلب الفقرات المتبقية فى ذلك الإعلان- لا نريد أن نقول: إنها منخرطة بشكل مباشر فى أعمال إرهابية وعمليات التعذيب وغيرها من الانتهاكات. (110)

إن منظمات حقوق الإنسان لا تقول لنا شيئًا يذكر عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التى يتبناها بشكل عام أصحاب التوجهات الغربية وبشكل متحيز. ففى حالة كولومبيا يجب أن نذهب إلى أبعد من الانتهاكات التى تحويها تقارير هذه المنظمات (وهى فى حد ذاتها تقارير مفيدة جدًّا) حتى يتسنى لنا الكشف عن

جذور العنف المفرط. وليس فى الأمر كثير غموض. فرئيس اللجنة الكولومبية الدائمة لحقوق الإنسان، ووزير الخارجية السابق، ألفيردو فاسكويز كايرزوسا، يكتب مؤكدًا أن «الفقر وتعطل الاستصلاح الزراعى» هما المسئولان عن جعل كولومبيا «واحدة من دول البؤس والمأساة فى أمريكا اللاتينية» كما أنها صارت مصدرًا للعنف، وفى مقدمته القتل الجماعى الذى شهدته الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، والذى حصد أرواح مئات الآلاف من البشر. كما اتضح أن قوانين الإصلاح الزراعى التى سنت فى عام 1961م «مجرد وهم» ولم تنفذ؛ لأن الإقطاعيين كانت «لديهم السلطة لإيقافها» فى ظل تلك الديمقراطية ونظامها الدستورى الذى عطله كاريزوسا وجعله واجهة شكلية لا علاقة لها بالواقع. وكانت الصورة الإجمالية تشى بأن العنف نشأ فى ظل «بناء متناقض يجمع بين أقلية ثرية وأغلبية فقيرة مهمشة ومستعبدة، مع اختلافات هائلة فى الثروة والدخل وإمكانيات المشاركة السياسية».

وكما فى بقية دول أمريكا اللاتينية تزايد العنف «بفعل عوامل خارجية» فى مقدمتها سياسات إدارة كينيدى التى «تحملت آلامًا كبيرة لتحويل جيش أمريكا اللاتينية النظامى إلى جيش لمحاربة المتمردين دافعة ومشجعة إياه على تشكيل فرق الموت» الأمر الذى ساعد على تشكيل ما عرف فى أمريكا اللاتينية باسم «مبدأ الأمن القومى، ليس للدفاع عن عدو خارجى، بل لجعل الجيش رأس حربة لمحاربة أعداء الداخل» وهو ما عرف فيما بعد باسم المبدأ البرازيلى، والمبدأ الأرجنتينى، ومبدأ أوروجواى، والمبدأ الكولومبى. وهى مبادئ سمحت بقتال واستبعاد الناشطين فى العمل الشعبى وفى الاتحادات التجارية من الرجال والنساء الذين شقوا عصا الطاعة واتهموا بأنهم شيوعيون متطرفون.(111)

ومن خلال هذا الحس الدقيق وجهت الحرب الباردة سياستنا فى القضايا محل الاهتمام. وأصابت النتائج توزيع الدخل بكارثة، على نحو ما تلاحظ هيئة واشنطن لشئون أمريكا اللاتينية WOLA (المعنية بحقوق الإنسان). وهو ما اعتبر ملمحًا آخر لاستمرار الهيمنة الأمريكية، ولن نقوم باستخلاص نتائج عن تأثيرات هذه الهيمنة، فهى غنية عن ذلك. فقد شهدت أمريكا اللاتينية تفاوتًا كبيرًا فى توزيع الدخل، حتى إن 3٪ من السكان فى كولومبيا كانوا يملكون 70٪ من الأراضى الزراعية فى وقت يعمل فيه 57٪ من المزارعين الفقراء تحت إمرة هذه النسبة من الأثرياء وبالمثل كان 40٪ من الكولومبيين يعيشون فى «فقر

مدقع» غير قادرين على تلبية الاحتياجات الحياتية، بينما كان 18٪ منهم يعيشون في «بؤس شامل» غير قادرين على تلبية الحد الأدنى من الغذاء اليومي، وذلك بحسب تقرير لجنة الإحصاء القومي في عام 1986م. كما قدر المعهد الكولومبي لرفاهية الأسرة بأن 4,5 مليون طفل دون سن الرابعة عشرة يعانون الجوع وهو ما يعادل واحدًا من كل طفلين، وذلك في ظل انتصار الرأسمالية المدعومة من أمريكا، وفي دولة غنية بمواردها وإمكاناتها، وفي أجواء تفاخر الولايات المتحدة بأن كولومبيا «واحدة من أكثر دول أمريكا اللاتينية انتعاشا في أوضاعها الاقتصادية».[112]

هكذا بدت الديمقراطية المستقرة حاضرة، لكنها، على حد تعبير جيني بيرس، «ديمقراطية بلا شعب» حيث تم استبعاد الشعب من العملية السياسية الذي احتكرته الصفوة وأصبحت كولومبيا دولة للأثرياء والمستثمرين الأجانب والمنظمات الاقتصادية الدولية منذ منتصف الثمانينيات حين تم تهميش السكان اقتصاديًا وسياسيًا حتى تحول سكان كولومبيا إلى «شعب تحت الحصار». وبالنسبة لطبقة الصفوة في المجتمع الكولومبي، ولهيئات المنح والإعانات الدولية، وللمستثمرين الأجانب فإن «الديمقراطية» بخير وتعمل بسلاسة. لكنها ليست كذلك بالنسبة للأغلبية التي وجدت نفسها «مهمشة سياسيًا واقتصاديًا». وأصبحت الدول بالنسبة لغالبية السكان «سجنًا كبيرًا» وفشلت في ذات الوقت كافة الإجراءات والقوانين الاستثنائية التي سعت إلى إقرار النظام، وتفاقمت في السنوات الأخيرة، على نحو ما تظهر تعليقات بيرس. ولعل هذه هي الديمقراطية بالمعنى الدقيق للممارسة المنتظمة، بل والنابعة من المبادئ الأمريكية الرصينة، إذا أمعنا النظر في الأمر.

ومع مجيء إدارة كلينتون، لم يتغير شيء. فقد واجهت هذه الإدارة حالتين جديدتين من تهديد الديمقراطية: واحدة في أنجولا والثانية في هاييتي.

ففي أنجولا خسر جوناس سافيمبي قائد «مقاتلي الحرية» والمدعوم من الولايات المتحدة الانتخابات التي أشرفت عليها الأمم المتحدة، فعاد إلى العنف من جديد حاصدًا أعدادًا هائلة من البشر. وبعد أن استسلم أخيرًا موافقًا على نتيجة الانتخابات، لم تقم الولايات المتحدة باتخاذ أية خطوة تجاهه. بل إن تشيستر كروكر المتخصص في الشئون الإفريقية ومهندس دبلوماسية واشنطن في جنوب إفريقيا القائمة على «الاشتباك البناء Constructive Engagement» دعا بعد

كل هذا إلى إعادة الانتخابات الرئاسية. لقد تم تجاهل الأعمال الإجرامية التى جرت آنذاك فى أنجولا، والتى تفوق فى روعها ما شهدته البوسنة، ولم يرفع أحد من إدارة البيت الأبيض حاجبه إزاء استخدام الأسلحة التى قدمتها واشنطن وجنوب إفريقيا لذلك العميل الأمريكى.[113]

وفى هاييتى تحرشت واشنطن بالرئيس المنتخب ديمقراطيًّا؛ لأنه لم يتخل عن التزاماته تجاه الشعب ولم يظهر التزامه بمصالح «المعتدلين» فى عالم الأعمال والاقتصاد، والتى يسمونها أحيانًا فى وسائل الإعلام بـ «المجتمع المدنى». وفى ذات الوقت فإن السفاحين المدعومين من الولايات المتحدة فى هاييتى استمروا فى ممارسة مسلسل الرعب «فقمعوا بقسوة المجتمع المدنى الهش فى الدولة» بحسب تقارير منظمة مراقبة حقوق الإنسان فى الأمريكتين. فقد قام هؤلاء السفاحون بقمع التنظيمات الشعبية التى سمحت بظهور دعم جماهيرى واسع على المستويين المحلى والقومى، ولذا وجب التخلص من ذلك النوع السيئ من الديمقراطية الذى سمح بظهور هؤلاء. وبحسب المنظمة السابقة فإن واشنطن كان لديها قدرات هائلة لإيقاف الهجوم على المجتمع المدنى، ولكنها «لم تستغل من قبل إدارة بوش»؛ لأنها سعت إلى إعطاء صورة بأن «الأمر يمر فى هاييتى بشكل طبيعى» ومن ثم فقد منعوا اللاجئين من الفرار من البلاد.

وفى خلال حملته الرئاسية، انتقد كلينتون بشدة سياسات بوش اللاإنسانية. لكنه حين أصبح رئيسًا فى يناير 1993م صار أسوأ من سلفه، وشدد قبضته على هاييتى مانعًا الفارين من الخروج من أعمال الرعب. وهو انتهاك صارخ للقانون الدولى. وفى أثناء مؤتمر فيينا الدولى لحقوق الإنسان فى يونيو 1993م، والذى جمع آراء الغرب حول تقديس حقوق الإنسان، أظهرت إدارة كلينتون مدى احترامها لهذه الحقوق باعتراضها سفينة بحرية تحمل 87 لاجئًا هاييتيًّا فروا من الرعب وأجبرتهم على العودة إلى بلادهم ليلقوا مصيرهم فى أتون التعذيب والإرهاب. وكان التفسير الذى قدمته إدارة كلينتون أن هؤلاء لم يفروا من اضطهاد سياسى، بل فروا من الفقر. واستمرت نفس الممارسات والإرهاب تتفشى فى هاييتى لدرجة دعت منظمة مراقبة حقوق الإنسان فى الأمريكتين إلى القول بأنه حتى لو سمح لأريستيد بالعودة فإنه سيواجه صعوبات هائلة ليحول شعبيته إلى تنظيم شعبى يستطيع الإمساك بزمام الأمور، على نحو ما تلاحظ هيئة حقوق الإنسان الأمريكية مستشهدة بما قاله المطارنة وغيرهم ممن خشوا أن

يؤدى تدمير التنظيمات الشعبية إلى «دفن آمال الشعب» وهو ما بدد من الوعود الكبيرة التى حملتها أول تجربة ديمقراطية فى هاييتى.[114]

وإزاء التصفيق لإنجازات واشنطن، نجح البيت الأبيض أخيرًا فى تحقيق النتيجة المرغوبة، وبلا مفاجآت. فتحت الضغط الشديد قبل الرئيس أريستيد فى يوليو 1993م شروط الولايات المتحدة والأمم المتحدة لإقرار الاستقرار فى الدولة، وهى الشروط التى تسمح له بالعودة بعد عدة أشهر كـ «حل وسط» للتفاوض مع العصابات التى أطاحت به وعاثت فى البلاد سرقة وقتلاً. ووافق أريستيد على إقالة رئيس وزرائه ليحل محله رجل أعمال من الصفوة التقليدية الفاسدة، وهو رجل عرف عنه «معارضته للسياسات الشعبية خلال سبعة الأشهر التى كان فيها أريستيد فى السلطة» ولقد قدمته الصحف بارتياح معتبرة إياه رجلاً «يلقى التقدير والترحيب من قبل مجتمع رجال الأعمال الذين دعموا الانقلاب الذى أطاح بالرئيس». واعتبر الرجل «خيارًا مطمئنًا» من قبل داعمى الانقلاب. وكان بوسع الصحافة أن تراجع التقرير الذى قدمته الأمم المتحدة ومنظمة دول الأمريكتين فى 26 يوليو الذى أوضح أنه «ليس هناك أى اتجاه لانخفاض معدلات انتهاك حقوق الإنسان» مادام الإرهابيون فى الدولة يمارسون نشاطهم بحماس واجتهاد. وفى النسخة المحدثة من هذا التقرير فى 11 أغسطس يبدو بجلاء أن هناك زيادة فى عمليات «الإعدام العشوائية وقتل المشتبه بنشاطهم سياسيًا»، وذلك فى الأسابيع التى تلت الاتفاق الذى رعته الأمم المتحدة وبمعدل حالة قتل يومية فى منطقة بورتو برينكو وحدها. وقد اتضح من التقارير أن أغلب القتلى أعضاء فى التنظيمات الشعبية والمؤسسات الزراعية، وكان بعض القتلة من الشرطة».[115]

وفى الأسابيع التالية تزايدت عمليات القتل بشكل لا يخفى على الملاحظة، ولكن دون اتخاذ أى فعل لمنعه. وبينما كانت الصحف تقدم تقارير تتناول «قصصًا مرعبة» عن الإرهاب والاغتيال والتهديد بالقتل بهدف إقصاء أعضاء المنظمات الشعبية كافة، كانت إدارة كلينتون تعلن أن مهمة الأمم المتحدة، بما فيها عناصر من الولايات المتحدة، سوف تعتمد على «عناصر الجيش والشرطة فى هاييتى لإقرار الأمن». وهذا يعنى أنها ستعتمد على «تلك المجموعات المسئولة بشكل واسع عن القتل لدواع سياسية». وبحسب أسبين وزير الدفاع الأمريكى فإن «المهمة لن تتمكن من منع الجنود الهاييتيين وعناصر العصابات

التابعة لها من الأعمال الإجرامية»؛ وذلك لأنها لن تلعب دور «حفظ السلام»، فنحن نفعل شيئًا «مختلفاً عن حفظ السلام هنا». وفى ذات الوقت كانت الصحافة الأمريكية – متبعة للمجرى الذى سلكته على الدوام ـ تقدم تقارير عن اهتمام المسئولين فى الولايات المتحدة بأن الرئيس أريستيد «لا يتحرك بقوة لاستعادة الحقوق الديمقراطية فى البلاد» (وول ستريت جورنال). وقد استخدم هورد فرنش(*) قناع التقارير الصحفية ليخفى الدعاية المغرضة معربًا أنه «مع تزايد الأوضاع سوءًا اضطر الدبلوماسيون الأجانب إلى لوم الرئيس أريستيد لفشله فى القيام بمبادرات بناءة».

وقد بدا جليا أن المقصود بمصطلح «المبادرة البناءة» هو استمرار واشنطن فى تشويه سمعة أريستيد فى الأسابيع التالية، ضاغطة عليه حتى «يوسع الحكومة» لتشمل رجال العمال المحافظين وضباط الجيش؛ لأن ذلك فى صالح «الديمقراطية». وعلى المرء أن يبحث فى الفراغ عن مقترح كهذا يتم فيه الدعوة إلى «توسعة» الحكومة لتشمل عناصر شعبية تمثل الأغلبية الساحقة. ويعبر عن هذا النوع من السياسة خطاب وارين كريستوفر خلال جلسة استماع الكونغرس لاختياره لمنصب وزير الخارجية، والذى صدق فيه بقوة على هذا النوع من الديمقراطية. فقد توقف كريستوفر قليلاً فى خطابه عند «الدعوة بإعادة أريستيد إلى الرئاسة»؛ إذ نقلت الصحفية إلين سيولينو قوله «ليس فى رأسى مقترح ما؛ لأن هناك انتخابات، وأريستيد يجب أن يكون جزءًا من الحل، وليس لدى فكرة عن نظام دقيق يعيده إلى الساحة مرة أخرى، لكن بالتأكيد لا يجب استبعاده تمامًا من الحلول».[116]

وبعد الانقلاب العسكرى الذى أطاح بأريستيد أعلنت منظمة دول الأمريكتين حظرًا تجاريًا على هاييتى شاركت فيه إدارة جورج بوش على مضض، فى وقت كانت تعلن فيه لحلفائها وزبائنها بأن مثل هذا الحصار لن يؤخذ على محمل الجد. وكان السبب الرسمى قد فسر بعد عام بكلمات هورد فرنش حين كتب يقول: «إن تشكك واشنطن الكبير فى الاتجاه القومى نحو اليسار فى هاييتى بأسلوبه المضطرب غير المستقر» يحول دون دعم حقيقى لفرض حصار ضد حكام الجيش. ألم يكن يعلم الدبلوماسيون الأمريكيون أن أيدى ضباط الجيش فى هاييتى كانت ملطخة بالدماء؟ لقد اعتبروا سكوتهم عن

(*) هورد فرنش واحد من أشهر كتاب صحيفة نيويورك تايمز. المترجم.

ذلك أمرًا لا مفر منه لمواجهة نفوذ الأب أريستيد، الذى يهدد خطابه المبنى على صراع الطبقات مراكز القوى الرئيسية داخل هاييتى وخارجها». كما أن دعوة أريستيد «لعقاب قادة الجيش» المتورطين فى ذبح وتعذيب آلاف السكان إنما «يدعم النظر إليه كسفاح قاس وحقود» ويزيد من «كراهية» واشنطن له كرجل «أخرق» ومتطرف «شاذ» تسبب فى «غضب» واشنطن.(117)

لقد ضمنت «مواجهة نفوذ أريستيد» سيطرةً كاملة على السلطة فى وقت أُبقِى فيه «القوميون ذوو التوجهات اليسارية» فى المنفى، ينتظرون «العودة النهائية» التى وعدهم بها بيل كلينتون عشية تدشينه رئيسًا. وفى هذه الأثناء، كانت «مراكز القوى الرئيسية» فى هاييتى وفى الولايات المتحدة تتعامل مع صراع الطبقات كالمعتاد، من خلال توظيفها للرعب بدرجة لا يمكن إيقافها. وكما أضافت فاينانشيال تايمز اللندنية فإنه فى نفس الوقت كانت واشنطن تبرهن وبشكل غريب على عدم فاعليتها فى إيقاف «استغلال هاييتى فى تجارة المخدرات ونقلها بشكل مربح «وهى عملية يحصل من خلالها الجيش على النفط والواردات الضرورية الأخرى، كما يحصل من خلالها على التمويل اللازم لإتمام عمليات الرعب والاغتصاب، هذا فى الوقت الذى تقوم فيه القوات الأمريكية بكفاءة عالية بالقبض ولو على قارب صغير بائس يحمل لاجئين فروا من جحيم هاييتى. كما لم تقدم واشنطن طريقة يمكن من خلالها تجميد أصول «المجتمع المدنى» أو توقف رحلات التسوق إلى ميامى ونيويورك، أو تستحث زبائنها فى الدومينكان على مراقبة الحدود لإيقاف تدفق البضائع التى تلبى رغبات «المجتمع المدنى» فى وقت يستمر فيه الحصار (وهو حصار تتسم فتحات شبكته بالاتساع الكبير).(118)

ففى السنوات الأخيرة استمرت واشنطن تدعم قادة الجيش فى هاييتى بدعم معلوماتى واستخباراتى لمكافحة تجارة المخدرات، وسيستخدمه هؤلاء بالطبع فى تنفيذ مشروعاتهم وتقوية قبضتهم فى السلطة. وليس من اليسير حصر مسارات نقل المخدرات، على نحو ما تفسر لنا الصحافة؛ وذلك لأنه «ليس لدى هاييتى نظام رادار لرصد تلك الحركة» ولأن البحرية الأمريكية والقوات الجوية الأمريكية غير قادرة على الوصول إلى وسيلة يمكن من خلالها حل هذه المشكلة. ومن المعروف أن قادة الجيش والشرطة فى هاييتى تلقوا تدريبهم على أيدى الأمريكيين، ومن دون شك فلازالوا يحتفظون بوسائل اتصالهم بالجيش

الأمريكى والمخابرات الأمريكية. وقد أكد مصدر كنسى فى هاييتى أن ضباط الجيش يترددون ومنذ أكتوبر 1993م على قاعدة للجيش الأمريكى فى فورت بينينج فى ولاية جورجيا الأمريكية، للتدريب فى المركز المرموق المسمى «مدرسة الأمريكتين»(*). (119)

أشار تقرير لواشنطن بوست فى الرابع من فبراير 1992م إلى أن إدارة بوش رفعت الحظر الاقتصادى عن المصانع التجميعية المرتبط عملها بالسوق الهاييتى، وذلك فى ظل ضغوط من رجال الأعمال الأمريكيين ذوى المصالح فى تلك الدولة. وقد قيم المحررون فى الصحيفة الموقف بشكل حكيم، حين اعتبروا أن الحظر كان «سوء تقدير سياسى» أدى إلى «معاناة كبرى لم يتضرر منها المسلحون». ومادام أنه لم يحقق غرضه فمن الأفضل إلغاؤه»، فلم يكن هذا الحظر محكمًا بما يخدم الهدف الذى صيغ من أجله؛ وذلك لأن أولئك الذين تحملوا «المعاناة الكبرى» كانوا يترافعون دفاعًا عن مصالحهم(**). وبعد ذلك بأشهر قليلة لوحظ فى تغطية صحفية ضعيفة أن واشنطن «مستمرة فى إلغاء الحظر على البضائع المتوجهة من الولايات المتحدة إلى بورتو برينكو» بما يسمح بتصدير البذور والأسمدة والمبيدات الزراعية. وفى الفترة من يناير إلى أكتوبر 1992م وصلت تجارة الولايات المتحدة مع هاييتى إلى 265 مليون دولار، وذلك تبعًا لإحصاءات القسم التجارى فى الولايات المتحدة. (120)

كما ساهمت النيويورك تايمز أيضًا فى حبك الرواية، فنشرت تقريرًا بقلم بربارا كرويست تحت عنوان «الولايات المتحدة تخطط لمراجعة حظرها التجارى على هاييتى» تقول فيه «أعلنت إدارة بوش اليوم أنها ستعدل من الحظر التجارى المفروض على حكومة هاييتى العسكرية لمعاقبة القوى المعادية للديمقراطية وتخفيف الأوضاع الصعبة عن العمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب الحظر التجارى». كما قامت وزارة الخارجية «بتخفيف قبضة» حصارها الاقتصادى عن هاييتى، وعد هذا بمثابة «النقلة الأخيرة» فى جهود واشنطن للعثور على «وسائل فعالة للإسراع بإسقاط ما أسمته الإدارة الأمريكية بالحكومة غير الشرعية فى هاييتى(121). ويستوجب علينا من هذا السياق أن نفهم ذلك التناقض

(*) تعتبر «مدرسة الأمريكتين» المركز الأشهر فى الولايات المتحدة الذى يتم فيه تدريب ضباط الجيوش من دول أمريكا اللاتينية. وقد تغير اسمها منذ عام 2001م إلى «معهد نصف الكرة الغربى للتعاون الأمنى». المترجم.

(**) يغمز تشومسكى هنا بحديثه عن «المعاناة الكبرى» إلى الخسائر التي لقيها ذوو المصالح، والتى من أجلها ألغى الحظر، بدلاً من أن يكون إلغاء الحظر نتيجة «المعاناة الكبرى» للأبرياء فى هاييتى. المترجم.

فيما تعلنه واشنطن؛ إذ إن «تخفيف القبضة» هدفه معاقبة «الحكومة غير الشرعية» التى نستحسنها ونطريها، وهدفه فى ذات الوقت تخفيف العبء عن العمال الذين يكرهون هذه الحكومة (ولا حديث هنا عن مصالح المستثمرين ورجال الأعمال الأمريكيين)، ويبدو أن أرويل سيكون متأثرًا حيال ذلك.

ومع وصول كلينتون إلى البيت الأبيض تم تخفيف الحظر إلى أبعد درجاته، وأصبحت حدود الدومينكان مفتوحة على مصاريعها، وفى نفس الوقت استمر إعفاء الشركات الأمريكية من الحظر، لنخفف إذن من معاناة السكان فى هاييتى، وأعلنت الإدارة الأمريكية بوجه مكشوف أن الإعفاء يشمل فقط الشركات الأمريكية. لقد كان هناك الكثيرون ممن اعتصرت قلوبهم لمعاناة الفقراء فى هاييتى فى ظل الحصار، لكن لكى تعرفهم عليك الذهاب إلى الصحافة المجهولة فى هاييتى، أو بالأدق إلى الإعلام البديل هناك، والذى تمثل فى منظمة الفلاحين الكبرى، وتحالفات الكنائس، ومنظمات العمال، والاتحاد القومى لطلاب الجامعات الهاييتية، وهى مؤسسات دعت إلى فرض حظر حقيقى على من يستحقون[122]. ومن الملفت للنظر أن أولئك الذين تألموا للحصار الذى فرض على الشعب الفقير فى هاييتى كانوا من بين أكثر المدافعين عن حصار آخر أشد إيلامًا فرض على كوبا، وفى مقدمتهم الليبرالى الديمقراطى روبرت تورشيلى الذى صاغ سياسة الحصار التدريجى الذى قبلته إدارة بوش فى ظل ضغط من أنصار كلينتون. ويبدو أن الجوع لم يسبب ألمًا لأطفال كوبا، فقد مرت الحوادث دون أن يعتنى بها أحد.

وكما كان تأثير حصار كلينتون على هاييتى محدودًا فقد استمر الاستيراد من هاييتى فى ارتفاع فى النصف الثانى من عام 1993م حسب تقرير فاينانشيال تايمز، ويعود الفضل فى ذلك إلى «الإعفاء الذى ضمنته الولايات المتحدة لاستيراد البضائع من هاييتى والمصنعة كأجزاء لمنتجات أمريكية». كما زادت صادرات الولايات المتحدة لهاييتى فى نفس الفترة. واشتملت صادرات هاييتى إلى الولايات المتحدة على صادرات الأغذية (الفواكه والبندق وفواكه الموالح والليمون) وذلك من دولة تعانى المجاعة وبزيادة قدرها 3,5٪ فى عام 1993م مقارنة بما كانت عليه فى 1992م، تحت سمع وبصر كلينتون، بينما كان المسئولون والمعلقون يبررون بشكل رائع أن الألم الذى فطر قلوبهم بسبب الهاييتيين الجوعى قد أسكت أصواتهم عن المشاركة فى تفعيل الحصار على

هاييتى. بقيت إدارة كلينتون تعلن دعمها للسيد أريستيد، ولكنها لم تخف رغبتها فى ظهور قائد آخر أكثر توافقًا مع الجيش، وذلك بحسب تقرير فايناشيال تايمز، بينما كان الدبلوماسيون الأوربيون فى واشنطن متشددين فى تعليقاتهم لما يرونه من التنازلات التى تقدمها حكومة الولايات المتحدة لقيادة هاييتى.[123]

وفى مارس 1994م نجحت واشنطن فى عرقلة الجهود التى بذلت لتنفيذ حصار فعال على المجرمين أو معاقبة القتلة وأعوانهم فى هاييتى. وكان هدفها الرئيسى «ترك الجيش فى مراكزه» بحسب ما نقلت الأسوشيتد برس، وذلك على الرغم من أنها لم تحدد موعدًا ليعود فيه الأب أريستيد إلى هاييتى، ولم تضمن له دورًا فى حكومة «الوحدة الوطنية» المقترحة، والتى يجب أن تتضمن أعداءه. هكذا تضيق الحلقة، واعتبر رفض أريستيد للخطة المقترحة أمريكيا بمثابة دليل جديد على «عناده» و«قلة أفقه» وعدم استعداده للديموقراطية.[124]

وعلى أقصى اليمين، شعرت الغرفة التجارية الهاييتية بقليل من الابتهاج مع وعود بمشاركة قادة الجيش فى إرساء «حكومة جديدة موسعة» يشارك فيها بشكل رمزى الرئيس المنتخب الذى لا يرغب فى عودته أحد. وبحسب ما نقلته وول ستريت جورنال عن مسئول رفيع فى البيت الأبيض، فإن الولايات المتحدة لا ترفض عودة أريستيد بشكل مطلق، ولكنها لم تدع يوما إلى «عودته بشكل عاجل» فالأمر ليس أكثر من رغبة واشنطن فى أن تتمكن هاييتى من بناء حكومة فاعلة بدونه، ويمكن بعدها السماح له بالعودة، على الرغم من أن مقترحات إدارة كلينتون الحالية يمكن أن تصل إلى وضع «يتم فيه رفض عودة أريستيد مطلقا». ولقد كرر وزير الخارجية الأمريكى كريستوفر أن السيد أريستيد «مازال يلعب دورًا مهمًا فى السياسة»، هكذا تخادع الخارجية الأمريكية العالم. وفى نفس الوقت أوضح المسئولون الأمريكيون بأن أى دور من هذا القبيل سيكون مشروطًا بموافقة أريستيد لتوسعة الحكومة لتشمل مراكز القوى التقليدية، بينما يتم استبعاد القوى الشعبية. وحين يتمكن من التخلص من عناده، يمكننا أن نتقدم نحو «الديمقراطية» وننعم فى نفس الوقت باعتبارنا «حراس النموذج» الذى سيعم المستقبل المشرق.[125]

وفى حديثه أمام الكونجرس فى مارس 1994م أعرب لورانس بيزولو، مستشار الحكومة لشئون هاييتى، خلال مناقشة خطة الحكومة أن الإدارة دعمت هذه الخطة وقدمتها كنتيجة للمناقشات التى تمت بين عدد كبير من المشرعين فى

هاييتى الذين قدموا إلى واشنطن سعيا للوصول لحل ديمقراطى. هكذا دعمت إدارة كلينتون الخطة بحماس كبير معتبرة إياها الحل الأمثل للديمقراطيين الهايتيين وانتقدت بقسوة أريستيد لعناده ورفضه هذا المقترح البناء، ذلك المقترح الذى تجاهل عودة رئيس هاييتى المنتخب وأغمض عينيه عن ضرورة التخلص من الإرهابيين القابعين فى السلطة. وفى مناقشات الكونغرس، سلم بيزولو بأن الخطة دبرت فى مكاتب وزارة الخارجية الأمريكية، والتى اختارت «المفاوضين الهاييتين» الذين ترغب فيهم، والذين سيصدقون قطعًا على ما تريده واشنطن. وكان من بينهم المتطرفون اليمينيون ذوو العلاقات الوثيقة مع الجيش، وفى مقدمتهم فرانس روبرت موند العضو السابق فى واحدة من المنظمات الإرهابية فى هاييتى وقريب الصلة من عقيد الشرطة جوزيف مايكل فرانكوز، أكثر إرهابيى الحكومة الهاييتية وحشية وسلطة (وهو بالمناسبة واحد من الذين تدربوا على أيدى الأمريكيين). وذهب لارى بيرنس، مدير مركز شئون نصف الكرة الغربى، بأن العملية برمتها كانت «مجرد خداع، هدف إلى الإيحاء بدفع الديمقراطية إلى هاييتى» من دون أن يشمل ذلك «القاعدة الشعبية» التى قد تفسد «النظام السياسى والاقتصادى المخطط له» وقد تفتح الباب لولوج «ذوى التوجهات اليسارية» (بحسب أفكار كاروثرس).[126]

وفى ظل ذلك تراجع التهديد بأن يدخل الغوغاء العمل العام، وربما تم القضاء عليه نهائيًا فى علامة أخرى من علامات المستقبل المشرق الذى تم فيه هزيمة الشيطان الأكبر.

لقد كان هناك قليل من الحقيقة خلال طوفان تملق الذات الذى تشوق لرؤية «النموذج الأمريكى للديموقراطية ينتشر فى أرجاء العالم، وهو ما كان موضوعًا أصيلاً فى السياسة الخارجية الأمريكية»[127]. وعلى هذا صار الحكام اليوم أكثر استعدادًا لقبول إجراءات انتخابية شكلية، مدركين أن الكارثة الاقتصادية فى الثمانينيات والتأثير الصارم لقوى السوق الرأسمالية، والتى يتم تطبيقها بشكل انتقائى، قد ضيقت من الخيارات السياسية لدرجة صار معها التهديد الديمقراطى فى أقل درجات قوته. وإذا ما تركنا هذا جانبًا، سنجد أن شيئًا قليلاً قد تغير بشأن «تشوقنا لانتشار الديمقراطية». فالديمقراطية شىء عظيم فى «عصرنا الرومانسى» لكنها شىء جميل حين لا تمس التركيب النمطى للسلطة المتحالف مع الولايات المتحدة.

وقد جرت تطورات أخرى تدعم الخلاصة التى وصلنا إليها، فقد استمرت سياسات ما بعد الحرب الباردة دون تغيير، مع إجراء تعديلات تكتيكية طفيفة. ولنا فى كوبا مثال، وهى تتعرض للإرهاب الأمريكى والحرب الاقتصادية منذ وصول كاسترو إلى السلطة فى يناير عام 1959م[128]. ففى أكتوبر من نفس السنة وضعت الخطط فى فلوريدا لقصف الأراضى الكوبية. وفى ديسمبر من نفس العام كانت السى آى إيه تخطو خطواتها نحو التدمير، بما فى ذلك إمداد المعارضة المناهضة لكاسترو بالسلاح وتسليح العصابات التى تسطو على مصانع السكر والأهداف الاقتصادية الحيوية. وفى مارس من عام 1960م، تبنت إدارة إيزنهاور رسمياً خطة الإطاحة بكاسترو لصالح نظام «مخلص للمصالح الحقيقية للشعب الكوبى وأكثر قبولاً من قبل الولايات المتحدة» ومن شأن هذه الحكومة أن تحدد «المصالح الحقيقية للشعب الكوبى»؛ وذلك لأن الولايات المتحدة تعرف، عن طريق مخابراتها، أن الشعب الكوبى (بدعمه كاسترو وتفاؤله بالمستقبل معه) غير قادر على تحديد مصالحه الحقيقية. وتبعا لهذه الحقيقة التى آمنت بها الإدارة الأمريكية كان لابد من الإطاحة بكاسترو، ولكن بطريقة «لا يظهر معها أى تدخل من قبل الولايات المتحدة». ولما فشل الغزو الذى قامت به الولايات المتحدة لكوبا فى عهد كينيدى جهز الليبراليون فى عمليات إرهابية ضد كوبا، قبل أن يبطلها ليندون جونسون ويجددها ريتشارد نيكسون. وفى ذات الوقت استمر الحصار الساحق مطبقاً على كوبا، حتى نضمن ألا تقع فى أيدى الروس!

وفى كل الأمثلة كان التهديد السوفيتى هو الذريعة. وكان تصديق ذلك أمراً يسيراً. فحين اتخذ القرار بالإطاحة بكاسترو فى مارس 1960م كانت واشنطن على دراية كاملة بأن الدور الروسى فى كوبا كان معدوماً. وحين اختفى الروس من المسرح استمر الحصار الأمريكى يعصر كوبا وبدرجة أكبر مما كانت أيام الروس. وفى خلال الحملة الرئاسية فى عام 1992م واصل بوش الحصار تحت ضغوط من منافسه كلينتون الذى طالب بوسائل أكثر صرامة تجاه كوبا. وضرب عرض الحائط بالاعتراضات التى جاءت من الاتحاد الأوربى ومن أمريكا اللاتينية. وسجلت الصحافة الأمريكية بسعادة انهيار المجتمع الكوبى ومعاناة الشعب بسبب الحصار، مرجعة ذلك إلى شياطين الشيوعية وليس لما فعلته الولايات المتحدة بهم. وكالعادة لم تشر المقالات الصحفية إلى أى دور للولايات المتحدة فى معاناة الشعب الكوبى، وهو نوع من الجبن الأخلاقى فاق الحدود، ولم يكن له وجود بهذا الاتساع.

مرة أخرى لو أراد ملاحظ عقلانى الوصول إلى نتيجة فإن النتيجة واضحة، وهى أن الحرب الباردة قدمت الذرائع وليس الأسباب. ويمكن التأكد من ذلك بالرجوع إلى التاريخ المبكر. فالولايات المتحدة عارضت استقلال كوبا منذ أيامه الأولى، وقد نصح توماس جيفرسون الرئيس مونرو بعدم المضى فى حرب من أجل كوبا؛ لأن الحرب يجب أن «يدفع ثمنها آخرون ونحصل نحن على كوبا بلا معركة، أو أن تسلم الجزيرة نفسها لنا حين تصبح قادرة على ذلك»، كانت هذه كلمات جون كوينسى آدامس وزير الخارجية فى حكومة الرئيس مونرو والمفكر الذى وضع مبدأ «برهان القدر» واصفًا كوبا بـ «هدف بالغ الأهمية لمصالح الولايات المتحدة سياسيًّا واقتصاديًّا» وقد شارك آدامس آخرين فى الإبقاء على سيادة إسبانيا على كوبا إلى أن تسقط كوبا فى أيدى الولايات المتحدة بـ «قوانين الجاذبية السياسية» معتبرًا كوبا «ثمرة ناضجة» اقترب موعد سقوطها. كان ذلك فى نهاية القرن فى وقت كان العائق البريطانى يتلاشى بما سمح لواشنطن بالسيطرة على الجزيرة تحت ذريعة الدفاع عن استقلاليتها، فحولتها إلى مزرعة للولايات المتحدة وملجأ للعصابات الأمريكية الثرية، وتأكد ذلك مع انهيار هذا النظام فى عام 1959م.

لقد تركت الحرب الباردة بالتأكيد بعضًا من الآثار على السياسة، فسقوط الاتحاد السوفيتى أطلق يد الولايات المتحدة فى العدوان، وساهم دعم السوفيت لكوبا فى بقائها على قيد الحياة على الرغم من الإرهاب الأمريكى والحرب الاقتصادية. لكن الحرب الباردة غيرت فقط فى الأطر التى تشكل السياسة على المدى الطويل. وهناك من الأمثلة الكثير مما يوضح هذه الحقيقة، كما راجعناه فى غير موضوع من مناقشتنا.

تبدو نقطة الحوار المحورية ماثلة فى حقيقة أن السياسات الرئيسية التى برر لها بمفاهيم الحرب الباردة لم تبق مستمرة بعد انتهاء الحرب فحسب بل اشتد عودها عن ذى قبل. والدلائل على هذا النمط المنهجى نجدها حاضرة فى الشرق الأوسط، وهى منطقة سنعود إليها بالتفصيل فيما بعد.

لقد اشتملت بنية الحرب الباردة على جوانب إيجابية وسلبية لقوة الولايات المتحدة. فعلى الجانب الإيجابى قدمت الحرب الباردة آليات فعالة للسيطرة على الشعب؛ فقبل أن يصل البلاشفة إلى السلطة كان يتم شحن السكان بمخاوف بالية كغزوات الهن والإنجليز وغيرهم من الشياطين الأجنبية والمحلية. وعلى الجانب

السلبى خلقت الحرب الباردة بعضًا من المساحة للحياد وعدم الانحياز، وذلك للقادة المرعوبين الذين لم يكن لديهم خيار سوى أن يوفقوا أوضاعهم مع واقعهم. كما حالت الحرب الباردة أيضًا دون تدخل الولايات المتحدة وهيمنتها بطرق مكشوفة. وكما أشرنا من قبل فإن اعتبارات مشابهة كانت بيد القوى الأصغر، لكنها تلاشت اليوم.

ويكتسب انتهاء الحرب الباردة أهمية من زاويتين، الأولى أنه يبرر تقديم ذرائع جديدة، وبالتالى فإن الشيطان نورييجا وتجار المخدرات من أمريكا اللاتينية يتم تحضيرهم ليحلوا محل الخطر السوفيتى. وثانيا أن التدخل الأمريكى فى شئون مثل هذه الدول يتم دون اكتراث برد فعل سوفيتى، وذلك على نحو ما يلاحظ إليوت أبراهامس المتخصص فى شئون أمريكا اللاتينية. وتبقى هذه العوامل حاضرة فى الموقف الذى اتخذته الولايات المتحدة حين قطعت الطريق على صدام حسين الذى حاول تكرار نموذج بوش فى بنما بغزوه للكويت. وهنا مرة أخرى يستبدل بالخطر السوفيتى خطرًا هتلريًّا جديدًا يحاول أن يغزو العالم. فجرائم صدام حسين العديدة ـ والتى غضت واشنطن ولندن الطرف عنها حينما كان حليفًا لهما ـ كانت كفيلة بأن تدق طبول الحرب وتجيش الجنود. وكما أشار العديد من المعلقين، فإن واشنطن ولندن بوسعهما الآن دفع نصف مليون جندى إلى الصحراء لمحاربة صدام، وهما مطمئنتان أنه لن يأتى رد فعل سوفيتى.

لقد بدأ الاعتراف بحقائق الحرب الباردة فى مراجعة الخيارات المتاحة أمام واشنطن مع تلاشى تلك الحرب. فمع نهاية كل عام تقدم نيويورك تايمز تغطية فكرية لأهم الأحداث التى شهدها العام. وفى ديسمبر 1988م كانت تغطية الحرب الباردة بقلم ديمترى سيميز الباحث الرئيسى فى مؤسسة كارنيجى الدولية للسلام هى الموضوع الرئيسى. لقد لاحظ سيميز أن الروس على حافة الخروج من اللعبة، ومن ثم فمن الممكن «تحرير السياسة الخارجية الأمريكية من شرنقة الصراع بين القوتين العظميين»[129]. وبوسع واشنطن أن تتحرر بثلاثة طرق: الأول أن تلقى بنفقات حلف الناتو على منافسيها الأوربيين، وثانيًا أن توقف «استغلال أمريكا من قبل دول العالم الثالث» من خلال اتخاذ خط صارم بشأن الديون والتوقف عن «تقديم المساعدات المالية التى لا توجد ضمانات لها فى تلك الدول» والأهم أن «التدهور الذى تتبدى علاماته على التهديد السوفيتى يمكن أن يجعل من القوة العسكرية أداة مفيدة للسياسة الخارجية

وذلك لمواجهة كل من يعتزم تحدِّىَ المصالح الأمريكية»، ومن ثم فإن ذراعى واشنطن ستكونان «متحدتين» حين يتم التأكد من سقوط الخطر السوفيتى بما يسمح لها «بالاعتماد المباشر على الجيش فى مواجهة الكوارث». لقد استشهد سيميز بالحظر النفطى فى عام 1973م حين طالب المفكرون فى الولايات المتحدة بضرورة أن تقوم واشنطن باحتلال حقول النفط (من أجل تدويلها كما طرح والتر لاكوير هذه الفكرة) لكن واشنطن لم تكن لتفعل ذلك؛ لأن يديها كانتا «مغلولتين» أمام التهديد السوفيتى. وبالنسبة للساندينيين ومموليهم الكوبيين ـ يكمل سيميز ـ فلن يسبب التعامل معهم أكثر من «بعض القلق» الذى لن يستدعى رد فعل جديًا من قبل جورباتشوف إذا لم ينفد صبر واشنطن فى التعامل معه.

وبلغة بسيطة، ستستمر واشنطن فى ممارسة الإرهاب والعنف والنهب والاستغلال دون أن تشعر بالعراقيل التى يضعها الكرملين أمامها، على النحو الذى صور فيه المستشارون والمفكرون «مخططات الكرملين للسيطرة على الكون».

كما تطلبت نهاية الحرب الباردة أيضًا أدوات جدية لتبرير النظام الذى يقوم عليه البنتاجون. فكل عام يرسل البيت الأبيض تقريرًا إلى الكونغرس يشرح له أن التهديد العسكرى الذى نعانيه يتطلب تخصيص ميزانية ضخمة بما يضمن الحفاظ على مستوًى عال فى الصناعات التكنولوجية فى داخل الولايات المتحدة وضمان «القمع فى الخارج». وكانت الطبعة الأولى لسياسات ما بعد الحرب الباردة قد ظهرت فى مارس 1990م. وكان المبرر هو ذاته : فنحن نواجه تهديدات مرعبة، ولا يمكن تسريح حراس أمننا. ويتم تعديل التوجيه العسكرى إلى مناطق جديدة. فالقوة العسكرية الأمريكية يجب أن تركز على العالم الثالث، على نحو ما اقترح التقرير المقدم للكونغرس، وأن يكون الهدف الأول هو الشرق الأوسط، حيث «التهديدات التى تستهدف مصالحنا تقع عند عتبات الكرملين». وهى حقائق يمكن التعرف عليها بعد عقود من الخداع، فلقد فقد المبرر السوفيتى فعاليته. ويستمر التقرير داعيًا إلى ضرورة تطوير قواعد عسكرية متقدمة، ودعم إمكانات مواجهة التمردات والنزاعات الخفيفة. وفى ضوء «تزايد تعقيد نزاعات الشرق الأوسط» يجب على الولايات المتحدة أن تعزز من «القاعدة الصناعية للدفاع» وهو تعبير لطيف بديلاً عن ذكر الصناعات الإلكترونية وصناعات الفضاء والمعادن الثقيلة والصناعات المتقدمة

على وجه العموم، وذلك بدعم حكومى وحوافز تهدف إلى دعم «الاستثمار فى التسهيلات والمعدات الجديدة وفى الأبحاث والتطوير». [130]

وباختصار، فإن السر يكمن كالعادة فى قطاع الأعمال، إلى جانب الحنكة فى السيطرة على السكان والاستراتيجيات العسكرية، فالأولى شهدت تحولا تجاه الواقعية فى تحديد العدو، والثانية شهدت تغيرات تكتيكية.

لقد كان لهذه العوامل تداعيات عدة من بينها التدخلات الحكومية فى الاقتصاد المحلى. وكان المبرر فى هذا التدخل أن «الدول الأخرى لها سياسات صناعية» لكن الولايات المتحدة، تبعا لمبادئ رأسمالية السوق الحر، تحاشت مثل هذه البدع. لكن الحقيقة كانت مختلفة عن الأيام الأولى لنشأة الجمهورية، فخلال الحرب الباردة كانت السياسة الصناعية للولايات المتحدة تتخفى خلف شيطان «الأمن» وسميت النفقات الشعبية للصناعات عالية التقنية بـ «نفقات دفاعية». ومع سقوط الاتحاد السوفيتى صار الوضع صعبًا، وهو ما سوف نعود إليه فيما بعد.

ومن بين التداعيات التى رافقت انتهاء الحرب الباردة ذلك التغير الذى حدث فى الاستراتيجيات العسكرية. فقد كان مفهومًا عبر الأطياف السياسية أن الولايات المتحدة يجب أن تحافظ على مكانة عسكرية متقدمة تحقق أهدافها السياسية الساعية إلى السيطرة على العالم من دون خوف من ثأر أو انتقام من المنافس. ويقول إيوجين روستوف المسئول فى حكومة ريجان إن «الأسلحة النووية الاستراتيجية تعطى لنا ضمانا لحماية مصالحنا فى أجزاء مختلفة من العالم، وتجعل فى الإمكان استخدامها للدفاع عن تلك المصالح عبر الوسائل الدبلوماسية أو باستخدام القوات المسلحة التقليدية على مسرح الأحداث». فهذه الأسلحة ـ يمضى روستوف ـ تمدنا بـ «درع» يسمح لنا بمتابعة «مصالحنا العالمية» وذلك عبر «وسائل مقبولة أو قوات تقليدية». وفى نفس الوقت أخبر هارولد براون، وزير الدفاع فى حكومة كارتر، الكونغرس أنه بوضع قدراتنا النووية فى وضع الاستعداد فإن قواتنا التقليدية الأخرى «تصبح أدوات فعالة لتحقيق السيطرة السياسية والعسكرية» وهى أفكار تعود إلى الأيام الأولى من سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية. [131]

ومع اختفاء القوة السوفيتية، صارت محفزات القوة النووية أقل قيمة. فقد عبر أنتونى ليك مستشار الأمن القومى، فى رؤيته «للأطر الأولية للسياسة الخارجية فى إدارة كلينتون» عن حقيقة أنه «لم تعد الولايات المتحدة تقلق اليوم بشأن التهديد

النـووى السـوفيتـى، أو القلق بشأن الأماكن التى ستتدخل فيها وأشكال ذلك التدخل، فقد صارت حرة الآن ولها حق الاختيار». وقد أعاد توماس فريدمان صياغة هذا المفهوم حين راجع مبدأ السياسة الخارجية فى إدارة كلينتون فى مقال حمل عنوان «السياسة الخارجية للولايات المتحدة تغير بوصلتها». ولعل هذا هو «جوهر» المبدأ الجديد لكلينتون، على نحو ما يؤكد فريدمان، وهو ما يعكس بشكل واضح أن «التهديد النووى» كان الرادع السوفيتى للتدخل الأمريكى فى شئون العالم. ولأن التهديد قد تلاشى اليوم، فبوسع الولايات المتحدة أن تتدخل كما يحلو لها فى أى مكان، وذلك على نحو ما توقع قبل ذلك بخمس سنوات أحد خبراء شئون السياسة الخارجية فى مؤسسة كارنيجى للسلام الدولى.

وإذا انتقلنا من إعادة الصياغة التى قام بها فريدمان إلى جسد النص الأصلى، فإن ما قاله ليك بشكل دقيق وأكدت عليه صحيفة التايمز يبدأ بتمهيده بالقول إننا «علـى مـدار الحرب البـاردة نجحـنـا فـى احـتـواء تـهـديـد عـالمى كـاد يصـيب الديمقراطيات، والآن علينا أن نسعى إلى نشر الديمقراطية إلى أماكن جديدة من العالم. فنحن الآن ننتقل من «الاحتواء» إلى «التوسع»، ولعل المعلقين كانوا مبهورين بهذه الرؤية المستنيرة من قبل ليك.

مرة أخرى بوسع أى متابع منطقي أن يتساءل عما كان قادة الاتحاد السوفيتى ينوون فعله خلال سنوات الحرب الباردة، وبصفة خاصة فى الأقاليم التى كانت واقعة تحت سطوتهم بالكلية. ومثل هذا الشخص العقلانى إذا سأل نفسه عما كان ينوى قادة الولايات المتحدة فعله فى مناطق مشابهة، سيجد الإجابة تنطق أمامه: انظر إلى أمريكا اللاتينية. لقد تذرعت واشنطن بالدفاع عن الديمقراطية حين كانت إدارة كينيدى تمهد للإطاحة بالحكومة البرلمانية فى البرازيل وتؤسس لنظام مؤلف من قتلة نازيين جدد ومحترفين لأساليب التعذيب. لقد كان هذا هو المبرر الذى استند إليه لينكلون جوردن سفير كينيدى إلى البرازيل، والذى أسهم فى دعم الانقلاب ورقى بعدها إلى مكانة مرموقة فى وزارة الخارجية، وقد أثنى على الجنرالات لقيامهم «بالثورة من أجل الديمقراطية»، وهى ثورة اعتبرها «نصراً كبيراً للعالم الحر». وقد مكنت هذه الثورة من «الحفاظ على الديمقراطية فى البرازيل وحمايتها من التدمير». ومن ثم فقد اعتبرت هذه الثورة «النصر الوحيد الحاسم فى منتصف القرن العشرين» وهو نصر حال دون «خسارة فادحة للغرب كان من الممكن أن يفقد معها جمهوريات أمريكا الجنوبية كافة»،

ومن ثم فإن على الغرب أن «يخلق مناخًا ملائمًا لاستثمارات القطاع الخاص لدعم اقتصاد السوق». ولعل التعليق الأخير يقدم لمحة ذات مغزى عن حقيقة العالم الذى نعيش فيه. وسنعود إلى تداعياته فيما بعد.

لقد تشابهت القصة فى جواتيمالا وتشيلى وغيرهما، رغم أن «التهديد العالمى» لم يعد موجودًا، ورغم هذا كنا نسمع أن هناك عديدًا من «الشيوعيين» حسب التعبير الذى يروق للأمريكيين إطلاقه على أولئك الساعين إلى الاستقلال المبنى على حاجات السكان فى كل دولة، وليس على مصالح المستثمرين الأجانب. لقد ظل النمط ثابتًا على ما هو عليه، ولم يسأل أحد منا السؤال الذى طرحه العالم بأسره ومفاده «ماذا لو اتبع القادة السوفيت نفس الحجج الأمريكية؟»، كما لم يلتفت أحد أيضًا إلى الإجابة، وهى مسألة مرتبطة بالنظام التعليمى والثقافى للعالم الحر. وسيجد من يطرحون هذا السؤال الإجابة واضحة للعيان وتؤكد إسراعنا فى تبنى مبدأ «التوسع».

أما عن المستقبل المهيب الذى ينتظرنا، فلابد من التنويه إلى خلاصة فكرية تقول بأن خطة البيت الأبيض للتدخل تعطى لنا تصورًا عن يوم غد، وهو يوم يشهد نهاية المحبة المجانية. فمن الآن فصاعدًا سيكون التدخل فى الأماكن التى تفضلها الولايات المتحدة وتختارها تبعًا لمبدأ «ما الذى سنجنيه من هذا المكان؟»، ومن ثم فعلينا توقع كيف ستكون هذه الفترة ليبرالية وديمقراطية، وكم سنحصل على تهليل وتصفيق لفضائلها الكبيرة. وللتأكيد فإن «الرؤية» التى تقدمها الولايات المتحدة تحت قناع بلاغى لمفهوم «توسعة المجتمع الحر والديمقراطيات» ليس لها أى معنى ولا نجد لها تطبيقًا على أرض الواقع.[132]

ومع إجراء «تعديل فى تلك الرؤية» فليس من المتوقع أن يتم تخفيض النفقات العسكرية بشكل ملحوظ. فميزانية كلينتون العسكرية تفوق متوسط سنوات الحرب الباردة بالقيم الفعلية للدولار. ومن المتوقع أن تبقى فى المستقبل كما هى عليه، بل لقد ارتفعت بالفعل منذ عام 1997م. وبحسب ما يلاحظ مركز معلومات الدفاع CDI فليس هناك من سلاح واحد تم تقليص إنتاجه فى ميزانية فترة كلينتون الأولى، بما فى ذلك مقاتلات إف-22 وقاذفات بى-2. وصواريخ ترايدينت-2 وغيرها من التقنيات العسكرية الكبرى، بل إن هناك تغيرًا فى توجه الإنتاج العسكرى من الأسلحة النووية واسعة التغطية والقوات البرية إلى التوجه نحو دفع «مشروعات عسكرية استراتيجية بالغة القوة وقابلة للحركة» إلى دول العالم

الثالث، وذلك حسبما أعلنت وزارة الدفاع فى حكومة كلينتون فى حديثها عن الميزانية العسكرية الجديدة فى مارس 1993م. وبعد ذلك حدد أسبين، وزير الدفاع، مشروع «سيناريو لعامين مقبلين»، والذى اعتبره المحلل العسكرى ديفيد إيفانس بمثابة «ضمانٍ فعالٍ لتحقيق ضغط هائل يبقى الميزانية العسكرية قريبة من 300 بليون دولار، متخطية الرقم الذى تم تحديده من قبل والبالغ 240 بليوناً بحلول السنة المالية 1998م، قياساً على قيمة الدولار فى عام 1994م. وهى زيادة أكبر مما كانت عليه فى سنوات جورج بوش. ولقد بنيت المخططات التى استوجبت هذه الميزانية الضخمة على احتمالات وتوقعات، كالتوقع بقيام العراق باحتلال حقول النفط السعودية، بقوات عسكرية تفوق ما قام به بغزو الكويت وبأعداد تفوق ما بحوزة الجيش العراقى الآن، فضلاً عن احتمالات تخيلية أخرى كقيام كوريا الشمالية بغزو كوريا الجنوبية.

هكذا تم نشر صورة تخيلية قدمها وزير الدفاع أسبين تدعونا إلى الاستعداد لمواجهة «مجموعة من الزعماء الأشرار يسعون إلى بسط هيمنتهم الإقليمية» ويطورون من أسلحتهم المتقدمة أو يخططون «لعدوان واسع المدى» . ومثل هذه التهديدات لن تأتى من قبل «القوى الإقليمية الكبرى ذات المصالح المتعارضة مع مصالحنا فحسب، بل محتمل أن تأتى من قبل صراعات صغيرة، غالبًا ما تكون داخلية، تشعلها عداءات عرقية ودينية، وعمليات إرهابية تقوم بها السلطات الحاكمة، أو إلحاق تدمير بدول صديقة ومتحالفة». ومن ثم فلابد أن تواجه الولايات المتحدة كافة هذه المشكلات المحتملة فى كافة أرجاء الأرض. وعليه فإن على قواتنا أن تكون مستعدة للقتال لمواجهة تحديات تخلقها المخاطر الجديدة كالتى واجهناها فى عملية غزو بنما وفى «عاصفة الصحراء» فى العراق و«استعادة الأمل» فى الصومال. ولا أحد يعلم متى سنكون مضطرين من جديد للتدخل السريع كى ننصب نظام ألعوبة كالذى نصبناه بعد غزو بنما فى 1989م، أو لكبح جماح بعض الطغاة الذين يحاولون منافستنا، أو لاستثمار بعض الأوضاع لتحقيق «دعاية سياسية مدفوعة الأجر»، وذلك على نحو ما يعبر كولن باول رئيس الأركان فى وصفه لعملية «استعادة الأمل». وقد استفادت العلاقات العامة فى إدارة الرئيس من تلك المواقف واتخذت الكاميرات فى الوقت المناسب لقطات معبرة عن تدفق الطعام إلى الصومال. ولمثل هذه الأسباب يجب أن نبقى «الدولة الوحيدة فى العالم التى تحافظ على قوات مسلحة ضخمة» بميزانية تقترب من 200 بليون دولار سنويًا (طبقًا لمركز معلومات الدفاع الأمريكى CDI).

وبحسب الجنرال كولن باول فإننا «زعماء للعالم والتاريخ؛ لأن القدر ألقى بذلك على عاتقنا». ومع اختفاء الروس ـ يفسر أسبين ـ فإنه لابد من «تحديد فعلى لحجم ميزانية الدفاع الآن». وكالعادة فإن كلمة «الدفاع» فهمت بطريقة جعلت ميزانية الإنفاق العسكرى على حالها المرتفع رغم انتهاء الحرب الباردة. وعلى نحو ما يلاحظ الجنرال كولن باول «فإننا زعماء؛ لأن طبيعتنا وتاريخنا قد وضعا ذلك الالتزام على عاتقنا» مكررًا تلك العبارات الساذجة التى رددناها أيام الطفولة، وأعدت الطبقات المتعلمة إنتاجها لتناسب الجديد من الأحداث.

وبينما لم تتحقق المخططات الاستراتيجية لكلينتون على المستوى الاقتصادى، فإنها انعكست على نمط تفكير المخططين العسكريين. [133]

لم يكن مقبولاً التخلى عن الأسلحة النووية؛ لأن أهدافها تغيرت. فلم تعد هذه الأسلحة مطلوبة لتمثل «درعًا» لمواجهة تدخل السوفيت فى العالم، بل أصبحت مطلوبة للتعامل مع «الدول الشريرة». ويعبر عن ذلك بجلاء التصريحات الحازمة لديك تشينى كوزير للدفاع عبر عنها فى تقريره إلى الكونجرس الذى حمل عنوان «استراتيجية الدفاع لعقد التسعينيات» التى دعا فيها إلى «أسلحة نووية جديدة لا استراتيجية»، وذلك وفق تقرير المحلل العسكرى وليم أركين. وهو برنامج استمر فيما تلا من إدارات حكومية على خط التفكير فى «أسلحة نووية جديدة لحقبة ما بعد حرب الخليج» تتناسب مع تطلعات جمهور الناخبين المتحمسين لتطوير جيل جديد من الأسلحة النووية الصغيرة المصممة لتحريك حروب فى العام الثالث. ولنتذكر أن أسلحة الاستراتيجيات القديمة كانت ذات وظائف مشابهة، وقدمت «مظلة نووية» لاستخدام حر للقوات التقليدية فى مواجهة «أعداء ضعاف».

وفى عام 1992م دعت إحدى دراسات معمل لوس آلاموس للأسلحة النووية إلى إنتاج «أسلحة نووية محدودة» تتسم «بالفعالية والدقة فى مواجهة تهديد نووى متوقع من قبل العالم الثالث» على أن تكون هذه الأسلحة من التفوق التكنولوجى ما يمكنها من «تدمير مواقع فى حجم الشركات أو المصانع» والوصول إلى مواقع تحت الأرض، وتكون لديها القدرة على ردع وإيقاف الحشود العسكرية. وفى عام 1991م أجريت دراسة قادها الجنرال لى باتلر الذى تولى فى عام 1993م رئاسة القيادة الاستراتيجية، كما ضمت عددًا من المسئولين رفيعى المستوى فى إدارة كلينتون، وقد نادت هذه الدراسة بالاحتفاظ بالأسلحة النووية كسياسة تأمينية ضد «الإمبريالية الروسية» المحتملة، جنبًا إلى جنب مع خطط لإنشاء

«قوات عسكرية مسلحة نوويًا» تستهدف «مواقع أساسية فى الصين أو العالم الثالث»، وذلك عبر طائرات قصيرة المدى، مثل طائرات بى-2 (لتحل محل بى-52)، وعبر صواريخ توماهوك أو غواصات. ووفق تحليلات أمريكية فإن لدى روسيا خططاً مماثلة تعتمد فى أغلبها على الردع النووى بدرجة تفوق ما كان فى الحرب الباردة. وبالنسبة لروسيا تبقى الصين ذات الاهتمام الأساسى، بينما تركز الولايات المتحدة على دول بحجم «القوات العراقية» على نحو ما يقارن خبير فى الأسلحة النووية. وتناقش كل من روسيا والولايات المتحدة خيارات ضرب «دول مارقة» فى العالم الثالث تسعى إلى امتلاك أسلحة نووية، على نحو ما تظهر التقارير الصحفية التى تحتوى على قائمة بأسماء هذه الدول تتصدرها كوريا الشمالية وتتبعها إيران والعراق والهند وباكستان. [134]

وهناك دولة واحدة دائمًا ما تُغْفَلُ فى قائمة الدول التى تخصب اليورانيوم وتنتج أسلحة نووية، وهى دولة تمكنت منذ وقت طويل من إنتاج أسلحة نووية بشكل «سرى» ألا وهى إسرائيل. وقد كُتب عن القدرات النووية الإسرائيلية الكثير، وبصفة خاصة فى نيويورك تايمز، صاحبة التوزيع القياسى. لكن مع ذلك يستمر التهرب من ذكر إسرائيل، وأحياناً يأخذ ذلك التهرب شكلاً فريداً من نوعه، على النحو الذى ظهر فى التقرير الذى قدمه كلود هيبرمان فى مجلة تايمز، والذى وضع له عنوان «إسرائيل تسعى من جديد للتباحث مع الدول المارقة» قاصداً جهود إسرائيل لإقناع كوريا الشمالية بعدم تزويد إيران بصواريخ مجهزة نوويًا بمدى 600 ميل، وما إيران هذه سوى دولة مارقة أخرى. وقد أقر هيبرمان وجود معايير مزدوجة فى القضية: معايير مزدوجة ضد إسرائيل. صحيح أن إسرائيل كانت على علاقة بالدول التى قامت بالتخصيب النووى، وهى التهمة الوحيدة الموجهة إليها فى هذا الشأن، لكن إسرائيل تشعر بأنها «ضحية المعايير المزدوجة والانتهاكات الوحشية»، ومن ثم فإن هذا يفسر انحرافها عن جادة الطريق وهو أمر يمكن تفهمه. [135]

وليس هناك من تضارب فى هذا التهرب من ذكر إسرائيل، فالأمر واضح جلى. فإسرائيل تمثل أداة للقوة الأمريكية، ومن ثم فقد حظيت بحصانة عدم النقد أو المراجعة، ولأسباب مشابهة لا ينظر إلى السعودية على أنها جزء من موجة الأصولية الإسلامية التى قرر لها أن تحل محل الشيطان السوفيتى الأكبر. كما لم يكن عملاء السى آى إيه فى أفغانستان أصوليين حتى بدءوا يضعون قنابلهم فى الاتجاه الخطأ.

5. علاقات الشمال بالجنوب والشرق بالغرب

بدون مقدمات، يبدو جليًا أن الصورة التقليدية للحرب الباردة، والتى خدمت مصالح واشنطن فى الشرق والغرب، لا تستطيع أن تقف أمام الفحص والنقد، ولم تكن يومًا قادرة على ذلك. فكثير من القضايا تم تجاهلها، وكثير من المشكلات تركت دون حل، ومن بينها تلك التى راجعناها للتو ونقصد بها الدور المحدود للأبعاد المدنية فى الحرب الباردة، وهى الذرائع التى اتخذت لإشعال الصراع بين الشرق والغرب خلال الحرب الباردة وما بعدها، إذ لم يتغير سوى التكتيكات وبقيت السياسات كما كانت فى زمن تلك الحرب.

وبوسعنا الوصول إلى فهم أكثر واقعية للحرب الباردة إذا تبنينا منظورًا أبعد فى مدى رؤيته نرى فيه تلك الحرب كمرحلة من مراحل القرون الخمسة التى استعمر فيها الأوربيون العالم؛ أى القرون التى تؤرخ للعدوان والهيمنة والرعب التى يسمونها بلغة اليوم «صدام الشمال والجنوب». صحيح أنه حدثت بعض التغيرات ذات أهمية مصيرية خلال تلك الفترة، وفى مقدمتها الانتشار الكبير لمفاهيم الحرية والعدل الاجتماعى بين المجتمعات الغنية، كنتيجة أساسية لكفاح الشعوب. كما أن أحد التغيرات المحورية الأخرى قد جاء مع الحرب العالمية الثانية، فلأول مرة تتمكن دولة واحدة (الولايات المتحدة) من حيازة كل تلك القوة والثروة بما سمح لمخططيها ومفكريها من صياغة وتنفيذ رؤية كونية شاملة، لكن مع ذلك تظل الأفكار النمطية عما كانت عليه، وفى مقدمتها الرؤية التشرشلية.

فقد أنتجت تلك الرؤية المعالم الرئيسية لصراع الشمال والجنوب. وهو ما نجده بشكل واضح فى وثائق التخطيط الأمريكى وترجم على أرض الواقع بإصرار وعزيمة كبرى. ويجب أن يكون مفهومًا فى المعنى الشامل للتخطيط الكونى بعض النقاط المهمة فى صراع الشمال والجنوب، والتى تلقى بمساحة كبيرة من الضوء على فهم حقيقة الحرب الباردة.[136]

وأول هذه النقاط أن القومية التحررية (سواء كانت قومية متطرفة أو قومية اقتصادية أو قومية راديكالية) هى أشكال غير مقبولة أمريكيًا، أيًّا كان لونها السياسى. فلابد أن تبقى «وظيفة» العالم الثالث ممثلة فى توفير الخدمات للأغنياء، وأن يقدم العمالة الرخيصة والموارد والأسواق والفرص للاستثمار، ويبقى مستودعًا لاستقبال الملوثات وغيرها من الموبقات (كمأوى لغسيل أموال المخدرات وغيرها من العمليات المالية غير الشرعية، ومكان للسياحة وغير ذلك).

وثانى هذه النقاط أن «القومية المتشددة» التى ظهرت بنجاح بمفاهيم قد تكون لها مغزى لدى الفقراء فى بقية العالم ليست فى المفهوم الأمريكى سوى جريمة نكراء. وينظر إلى تلك القوميات المتطرفة كـ «فيروس» يخشى انتشاره من مكان لآخر، أو كتفاحة متعفنة يخشى أن تصيب البقية فى ذات الصندوق، ومن أمثلة هذه الحالات جواتيمالا بزعامة أربينز وتشيلى بزعامة الليندى ونيكاراجوا بزعامة الساندينين وغيرها كثير. وهى أمثلة تبدو على أية حال مغلفة بحكايات مدهشة عن تأثير الدومينو الذى يحذر من تداعى بقية القطع بمجرد تحرك القطعة الأولى.

وأحياناً ما يتم التعبير عن جوهر القضايا ببعض من الوضوح، من ذلك ما حذر منه هنرى كيسنجر حين رأى «النموذج المعدى» وتمثله تشيلى الليندى، والذى ليس بوسعه «تلويث» أمريكا اللاتينية فحسب بل وجنوب أوربا كذلك، ولم يكن كسينجر يتخوف من أن تقوم الحشود التشيلية بالهجوم على جنوب أوربا، بل من أن يؤدى نجاح النموذج التشيلى إلى إرسال رسالة للناخبين الإيطاليين مفادها أن الإصلاح الديمقراطى الشيوعى خيار قابل للتحقيق، ومن ثم يؤدى ذلك إلى قيام شيوعية أوربية كانت تخشاها واشنطن وموسكو على حد سواء. وعادة ما تظهر الممارسات الدعائية الفجة لتزاوج بين حقيقة الأهداف والمصالح وبين المبادئ التى توضع على غلاف الموضوع وتصنع قناعه. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك تدبير وزارة الخارجية الأمريكية لثورة نيكاراجوا التى سميت «ثورة بلا حدود» والتى أُستُخدِمت لإقناع الكونجرس بتقديم 100 مليون دولار لتمويل جيش بالوكالة عن واشنطن يقوم بمهاجمة نيكاراجوا، وذلك بعد أيام قليلة من دعوة المحكمة الدولية لواشنطن بالكف عن «الاستخدام غير القانونى للقوة فى نيكاراجوا». وسعت واشنطن على مدى سنوات إلى إعادة نيكاراجوا «لقطيع أمريكا الوسطى» باستخدام الإرهاب وما شابهه من أشكال العقاب[137]. ولقد بنيت الخدعة آنذاك على كلمة كان يلقيها الزعيم النيكاراجوى توماس برج شرح فيها أنه ليس بمقدورنا «تصدير ثورتنا» لكننا يمكن فقط «تصدير النموذج الذى نجحنا فيه» وذلك حتى تقوم الشعوب «بأنفسها بصناعة ثورتها». وقد التقط مروجو الدعاية فى وزارة الخارجية الخيط وصوروا الثورة النيكاراجوية وقد «تجاوزت الحدود القومية»، ومن ثم فإن ذلك يعد تهديداً بغزو نصف الكرة الغربى، وهو تهديد يجب أن يدفعنا للخوف.

لكنَّ الخداع انكشف بعد قليل، لكنْ بلا فائدة، فقد استمر الشحن الهستيرى على أشده، وأسهم القادة السياسيون فى إعلاء نبرته مستعينين بوسائل الإعلام التى كانت

مفيدة للغاية فى تزييف الحقائق. وجاء المبدأ الجديد، بمفاهيم جورج شولتز، ليقول بأنه إذا نجح الساندينيون فى تدعيم سلطتهم فستشهد دول أمريكا اللاتينية كافة ـ والتى تعانى كلها من مشكلات اقتصادية ـ صعودَ قوى راديكالية ترفع شعار حل المشكلات وعلاجها. ولكى يتم ردع ما أسماه أوكسفام «تهديد النموذج الجيد» فمن الضرورى تدمير الفيروس وقمع الأقاليم المجاورة عبر وسائل إرهابية كما حدث فى جنوب شرق آسيا، وفى الطرف الجنوبى من أمريكا اللاتينية وفى غيرها من بقية العالم الثالث، وذلك حتى يستوعب أولئك الدروس التى يقدمها العراب الأمين. (138)

وهكذا فإن على المرء أن يقدر «تحالف الابتهاج»، والذى جمع الناس حول الوسائل التى «دفعت الديمقراطية إلى الأمام» فى نيكاراجوا. ويجب ألا تتوقف بهجتنا حول إنجازاتنا «المبهرة» فى ذلك «العصر الرومانسى»، بل فى مقدورنا أن نجنى أكثر ونمنح الآخرين دروسًا أكبر نفعًا. ويستشهد روبرت بارى، صاحب التقارير التحقيقية، بما قاله روجر روبنسون، أحد مهندسى الحرب الاقتصادية ضد نيكاراجوا وواحد ممن ساهموا فى وضع مذكرة الأمن القومى فى عهد ريجان، حين أعرب فى عام 1985م – فى وقت كان قد فرض الحصار الاقتصادى حول نيكاراجوا – أن «الاقتصاد النيكاراجوى المتدهور يمكن أن يساعد فى بلوغ هذه الدولة مستقبلاً أفضل» وقد شارك روبنسون بعد ذلك فى حاشية الابتهاج فى عام 1990م معتبرًا أن نتائج الانتخابات «سوف تعطى نموذجًا إيجابيًّا للدور الذى صنعه الحصار الاقتصادى ببراعة، والذى سيثبت نجاحه فى عقد التسعينيات، بل ويمتد إلى القرن الحادى والعشرين»، لم يكن روبنسون فى حاجة لأن يذكر أيضًا الدور البارع للإرهاب، الذى بدد من شكوك حمائم الإدارة الأمريكية الذين تخوفوا من ألا يكون الحصار فعالاً. (139)

لقد وجدت القومية المتشددة ـ سواء بحتمية العداء الأمريكى أو بمحض الاختيار ـ أن الداعم الرئيسى لها هو الاتحاد السوفيتى، ومن ثم فقد أصبحت هذه الحركات القومية رءوس قلاع متقدمة لإمبراطورية الشيطان وللغزاة والعدوانيين والشيوعيين المستعدين للهجوم. ويمكن فهم الفكر الأمريكى فى هذا الصدد ـ والنابع من الحزبين الرئيسيين فى البلاد ـ من خلال ما قاله روجر هيلسمان، أحد حمائم إدارة كينيدى، ومدير الاستخبارات فى وزارة الخارجية. فقد كتب هيلسمان ـ خلال دعمه لما قامت به المخابرات المركزية الأمريكية من الإطاحة بحكومات إيران (مصدق) وجواتيمالا (أربينز) ـ

ملاحظًا أنه لو ظل الشيوعيون «عدوانيين» مصرين على التدمير فمن حقنا إذن أن «ندافع عن أنفسنا»، حتى لو جاء لك عبر الإطاحة بالنظم البرلمانية المنتخبة، وحتى لو فرضنا عليهم حكومات إرهابية قاتلة. لقد لعب هيلسمان دورًا رياديًّا فى الدفاع عن فيتنام الجنوبية، وهو ما أسماه جون كينيدى «العدوان من الداخل»؛ أى الهجوم الذى شنه الفلاحون فى فيتنام الجنوبية ضد الولايات المتحدة ونظامها العميل المفروض والمدعوم بالقوات الأمريكية، ومادامت واشنطن اعترفت به فلم يكن بوسعها تحمل ظهور منافسين سياسيين من الداخل.

وتعود جذور مثل هذه السلوكيات إلى الغزو الإنجليزى المبكر، حين كان إدوارد الأول(*) يخاطب رعاياه فى عام 1282م مفسرًا الأحداث بقوله «إنه من المناسب الآن أن أتحمل وشعب مملكتى عبء التخلص التام من أحقاد الويلش (سكان ويلز) فمن الأفضل أن نتحمل آلام ذلك اليوم على أن نتحمله غدًا». هكذا كانت أحقاد العبيد تسبب ألمًا للسادة، ومن ثم كان لابد من قبضة قوية للقضاء عليها دفاعًا عن النفس.[140]

لم يتخذ قادة العالم مثل هذه السلوكيات السيئة باستخفاف. فمترنيخ(**) والقيصر(***) كانا مهتمين جدًّا بالتهديدات التى تواجهها القيم المدنية التى فرضتها مبادئ الجمهورية الفرنسية بعد الثورة، والتى تم التبشير بها فى المستعمرات المحررة عبر البحار. ومع حصول محدثى النعمة على السلطة لم يضيعوا وقتا فى تبنى نفس المناهج. فحين انتفضت هاييتى ضد حكامها الفرنسيين فى عام 1791م ساندت الولايات المتحدة القوى الإمبريالية فى قمع الثورة بشكل عنيف، ومع ثورة العبيد ـ والتى نشبت رغم الرد الدموى السابق ـ كان رد فعل الولايات المتحدة شديد القسوة وفريدًا فى نوعه، ربما خوفا من أن يتفشى «فيروس» تحرير العبيد أنفسهم من قبضة البيض، ويصل إلى عقر الدار. وقد جاء جزء من محفزات غزو فلوريدا فى عام 1818م بسبب المثال السيئ الذى صور «لاتحاد الهنود مع الزنوج» (حسب رواية جون كوينكى آدامس)، والذين سعوا إلى تحرير أنفسهم من الطغاة والمستعمرين. فالخوف من العبيد المحررين والخوف

(*) لم يختر تشومسكى هنا مثال إدوارد الأول كنموذج تاريخى فقط، فالتوسعات التى قام بها إدوارد الأول ـ وبصفة خاصة فى إخضاع ويلز لملكته ـ جرت بأشكال قاسية من التعذيب والتدمير وقهر المقاومة التى حاولت الحفاظ على استقلال هذه المنطقة فى نهاية القرن الثالث عشر. ومن هنا يأتى الربط بين ما تقوم به الولايات المتحدة والجذور التاريخية لنظم الحكم الغربية. المترجم.

(**) مترنيخ دبلوماسى نمساوى شهير ورجل دولة فريد فى عصره، واعتبر أهم شخصية سياسية فى أوربا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر وبصفة خاصة فى فترة حروب نابليون فى أوربا، وأطلق عليه لقب مهندس السياسة الأوربية آنذاك. المترجم.

(***) المقصود هنا القيصر الروسى أليكسندر الأول الذى كان معاصرًا لمترنيخ. المترجم.

المحتمل من «اتحاد البيض والهنود» كانا عاملين فى الاستيلاء على تكساس. ويستمر الأمر بنفس الطريقة فى حاضرنا الذى نعيش فيه.

وقد خلقت الانحرافات الطفيفة عن المسار العام خوفًا كبيرًا. فقد فرض حصار أيزنهاور لجواتيمالا من أجل «الدفاع عن النفس وحماية الولايات المتحدة»، وليس أقل منه التخويف من «الوضع المقلق» فى هندوراس التى ربما حصلت على «دعم من جواتيمالا»؛ وهو ما يعد دليلاً على المخططات السرية التى صممت لتبرير ذلك الشغف المفرط بالعدوان. وأسس الريجانيون بالمثل حالة طوارئ قومية للدفاع عن الدولة من «التهديد الخطير وغير المسبوق» الذى يشكله الساندينيون فى نيكاراجوا.(141)

هكذا تبدو الرؤية تسلطية، وليس هناك من شيء بوسعه الفكاك من فلك الدوران. وحقق المبدأ الأمريكى درجة شبه كاملة من إخضاع العصاة. فقد كتب روبرت باستور ـ أحد أكثر الحمائم شهرة ومستشار كارتر لشئون أمريكا اللاتينية والأكاديمى المرموق ـ يقول إن: «الولايات المتحدة لا تريد السيطرة على نيكاراجوا أو غيرها من الدول فى الإقليم، لكنها فى نفس الوقت لا تسمح بتطور الأحداث للدرجة التى تخرج معها عن السيطرة. فهى تريد أن تتصرف بشكل مستقل، على ألا يؤثر ذلك على مصالحنا. فالولايات المتحدة تريد أن يتصرف فى نيكاراجوا كل طرف بحرية ـ لكن بالحرية التى نقرر نحن مقياسها. وليس هناك من تعليق على مثل هذه الآراء التى لا تبدو للرأى المستنير جديرة بالملاحظة. وستجد هذه الآراء مكانها الطبيعى فى الإجماع الجديد بين مؤرخى الحرب الباردة على نحو ما أظهرنا سابقًا.(142)

بل إنه يمكن فهم الحرب الباردة نفسها بنفس الطريقة، باعتبارها مرحلة من مراحل الصراع بين الشمال والجنوب، وهى وإن كانت غير عادية فى مقياسها الزمنى إلا أنها بنيت على نفس المنطق.

وقد اعتبرت أوربا الشرقية فى صراع الحقبة الباردة بين الشمال والجنوب جزءًا من «العالم الثالث» الأصلى الذى تعرض للانسلاخ عن الغرب حتى قبل الفترة الكولومبية، وذلك على طول خط تصدع يمر عبر ألمانيا. ففى الوقت الذى كان الغرب الأوربى يأخذ فى التقدم كان الشرق الأوربى يقدم نفسه كمنطقة خدمات. ومع بواكير القرن العشرين كان أغلب إقليم شرق أوربا شبه معتمد على الغرب الاستعمارى. وسرعان ما اعتبر وصول البلاشفة للسلطة «تطرفًا قوميًا» غير مقبول، بل اعتبر «فيروسًا» له معجبون فى بقية العام الثالث، ومن ثم جاء غزو

أوربا الغربية للاتحاد السوفيتى كرد فعل على «تحدى الثورة التى تهدد بقاء النظام الرأسمالى (حسبما يرى جاديس). ومع فشل الغزو فى استعادة النظام القيصرى القديم تمت الاستعانة بسياسات بديلة على شاكلة «الاحتواء» و«الحصار الداخلى».

وازدادت الصورة سوداوية، فالفيروس البلشفى وصل إلى عقر دار هذه الدول. وكما حذر وزير الخارجية لانسينج من أنه لو تمكن الفيروس البلشفى من الانتشار فسيخلف وراءه «الأرض وقد سيطرت عليها جماهير غفيرة جاهلة وعاجزة»، فالبلاشفة حازوا الإعجاب من قبل «القوى العاملة فى الدول كافة نتيجة الجهل والضعف العقلى، وهم أعداد غفيرة سعوا لأن يصبحوا سادة. وهو خطر حقيقى كبير من وجهة نظر الاضطرابات الشعبية عبر العالم». لقد كان ويلسون مهتماً على وجه الخصوص بـ «عودة الجنود الزنوج الأمريكيين من الخارج» قبل أن تتلوث أفكارهم من قبل الجنود والعمال المنخرطين فى تنظيمات شيوعية فى ألمانيا. وفى بريطانيا أنشأ لويد جورج فى عام 1917م لجنة لمراقبة الاضطرابات الصناعية، وقد وجدت هذه اللجنة أن «العداء للرأسمالية أصبح جزءاً من العقيدة السياسية العامة من بين عمال المصانع فى ويلز. فلم تكن هناك منطقة فى العالم خارج روسيا مبتهجة بالثورة الشيوعية مثل منطقة ويلز، وذلك حسبما كتبت صحيفة ويلز وركرز، معربة عن انبهارها بالتنظيمات العمالية وتنظيمات الجنود التى تشكلت قبل أن يطبق البلاشفة قبضتهم، ومثل ويلسون ولانسينج خرج لويد جورج فى لجنته بـ «نظرة قاتمة عن الوضع المتوقع تطوره عقب الحرب».[143]

وكان من الواجب أيضًا أن يتم الدفاع عن الجبهة الداخلية من خطر «تحدى الثورة» والمشكلات التى سببها زعماء هذه الثورة. ومن ثم انبرت الحكومات ورجال الأعمال فى بطولات دعائية مظهرين مقاومتهم للتحدى. وبالتالى تزايدت الدعوة «للدفاع» فى أنحاء العالم الرأسمالى كافة، متخذة أشكالاً متنوعة بما فيها الإنجازات الفاشية «الرائعة».

ومع بداية المرحلة الثانية من الحرب الباردة، بدا التحدى أكثر خطورة من ذى قبل. فبعد هزيمة هتلر تزايد نمو «التفاحة المتعفنة» لتشمل أوربا الشرقية وتقوض من إمكانات أوربا الغربية فى الوصول إلى الموارد التقليدية فى تلك المنطقة، كما تزايدت قدرة هذه التفاحة العفنة على إصابة باقى الثمار، وصارت الصفوة الحاكمة المحافظة عبر العالم المتقدم مرتبطة بأعمال فاشية مخزية. فقد حقق الفلاحون والعمال ـ الذين شكلوا حركات مقاومة للفاشية، استنادًا إلى

مفاهيم ديمقراطية راديكالية ـ شهرة واسعة وتعاطفاً شعبياً كبيراً. لكن سرعان ما تم التعامل مع هذه الحركات بوسائل معروفة دون تأخير، تحت شعار الدفاع عن الحرية والديمقراطية.

لقد ارتبطت القوى الداخلية التى هددت البنية الرأسمالية التقليدية بتنظيمات شيوعية محلية، مع علاقات متفاوتة بالاتحاد السوفيتى، ثم الصين فيما بعد. بينما رأت أطراف عديدة أخرى ممن التزموا بمقاومة الشيوعية أن النموذج السوفيتى فى التنمية نموذج منافس ويستحق التحدى. وقد رأت الولايات المتحدة هذه التطورات بنظرة قاتمة. فباعتبارها قد صارت قوة عالمية بعد الحرب وتوسعت عبر العالم فإن مبادئها السياسية صارت تطبق على الفضاء الجغرافى المحيط بها، وأهم هذه المبادئ: الديمقراطية والإصلاح الاجتماعى باعتبارها «وسائل تخفيف ضغط أو تفويت الفرصة على وقوع تغيير راديكالى» وكان محرماً على هذه التغيرات أن تمس العلاقة بين السلطة والشعب حتى يبقى عملاء الولايات المتحدة فى النظم الحاكمة دون تغيير. وبررت هذه الاعتبارات الحملات التى شنت لاستعادة النظم التقليدية العميلة لواشنطن فى كل من أوربا وآسيا مما قضى على حركات المقاومة المناهضة للفاشية.

وفى يوليو 1945م قدمت للحكومة الأمريكية دراسة شاملة حذرت من «ارتفاع المد فى أرجاء العالم كافة نحو طموحات رجل الشارع إلى أفق أعلى وأوسع. ولن نستطيع التأكد من أن روسيا لا تعبث بهذه الأفكار أو تدعم هذه التيارات الشعبية الخطيرة، فروسيا ما زالت ذات طموحات توسعية، وعلينا أن نحيط بها من كل جانب بقواعد عسكرية فيما يشبه الحلقة الحابسة ولا نكتفى فقط بضمان عدم وصولها إلى المياه الدافئة فى البحر المتوسط عبر الدردنيل». لقد خاف المخططون السياسيون من أن تعتبر خططهم «غير منطقية». من أجل ذلك تمكنوا من إقناع صناع السياسة بأن «اللامنطق هو عين المنطق» مقارنين بين براءة الأهداف الأنجلو-أمريكية وبين خطورة الكرملين الذى يشكل تهديداً باستثارته لتعاطف رجل الشارع، وتسريب «الخطر الاقتصادى والأيديولوجى» من جهة الشرق لدرجة جعلت وزارة الخارجية البريطانية ترى ذلك التهديد بمثابة «الخطر الأكبر لعدوان الكرملين».

لم تكن المشكلة سهلة الحل، ففى يونيو 1956م، أخبر وزير الخارجية الأمريكى جون فوستر دالاس المستشار الألمانى كونراد أديناور أن «الخطر

الاقتصادى من قبل الاتحاد السوفيتى تجاهنا أكثر خطورة من الخطر العسكرى»؛ وذلك لأن الاتحاد السوفيتى «يحول من نفسه اقتصاديًا بشكل سريع مقتربًا من دولة صناعية عصرية وفاعلة» بينما ما زالت أوربا الغربية راكدة فى قدراتها. كما حذرت وزارة الخارجية فى نفس الوقت من أنه «بالنسبة للدول النامية فى آسيا فإن الإنجازات الاقتصادية السوفيتية ستكون مصدر إغراء كبيرًا بغض النظر عن أية سلبيات أخرى فى النظام الشيوعى». وفى عام 1961م حذر هارولد ماكميلان رئيس الوزراء البريطانى الرئيس الأمريكى جون كينيدى من أن الروس «لديهم اقتصاد صاعد وسوف يتجاوزون فى القريب المجتمع الرأسمالى فى سباق الثروة المادية» وفى نفس الفترة كانت الصين تقترب من مكانة تزيد المخاوف من الشيوعية حين أصبحت نموذجا مغريا للعالم الثالث كفيتنام الشمالية وكوبا فيما بعد وغيرها من الدول.

وقد رأت الدول الغربية أن الفيروس المنتشر من روسيا والصين يزداد قوة بتنامى التوجهات الشيوعية المخادعة فى داخل المجتمعات الغربية، والتى ـ حسبما أعرب الرئيس أيزنهاور متذمرًا- «تمكنت من جذب الجماهير». وقد استنكر وزير الخارجية الأمريكى دالاس «قدرة الشيوعيين على السيطرة على التحركات الشعبية» وهو شىء أكبر من قدرتنا على محاكاته. فالسكان الفقراء هم الأكثر انجذابًا لهؤلاء الشيوعيين، وهم يتمنون دومًا لو نهبوا الأغنياء»، وهى المشكلة الأكبر أمام حملات العلاقات العامة لم يتمكن أحد من إزاحتها أو حلها.[144]

لقد طرح أيزنهاور القضية بشكل كئيب حين كان يناقش الوضع مع مستشاريه حول قضايا العالم العربى بقوله: إن «المشكلة تكمن فى أننا نواجه حملة كراهية ليست من قبل حكومات هذه الدول ولكن من قبل شعوبها» تلك الشعوب التى تقف «خلف جمال عبد الناصر»، وليس عبد الناصر ـ بحسب ما خلص إليه دالاس فى أغسطس 1956م ـ سوى «متعصب شديد الخطورة» بسبب مقاومته العنيدة فى مسار عدم الانحياز ـ هذا على الرغم من أن عبد الناصر لم يكن بدرجة سوء خوروتشوف، والذى شبهه دالاس فى حديثه لمجلس الأمن القومى بعد عام من ذلك التاريخ بـ «هتلر، إذ لم نر قائدًا روسيًا بمثل شره».[145]

لقد عبر أيزنهاور عما يدور فى رأسه فى 15 يوليو 1958م حين أرسل عشرة آلاف من المارينز إلى شواطئ بيروت، وذلك بعد انقلاب عسكرى فى العراق كسر الاحتكار الأنجلو أمريكى على نفط الشرق الأوسط، وسبب رعبًا فى

واشنطن ولندن ودفع إلى القرار البريطانى بالتهديد «بالتدخل الوحشى بكافة الطرق إذا امتد العفن القومى إلى الكويت»، وهو قرار صدقت عليه واشنطن، والتى اتخذت نفس الموقف تجاه المنطقة الأوسع التى تسيطر عليها. وقد طفت المشكلات التى أرقت أيزنهاور على السطح من جديد فى عام 1990م-1991م. فمن المغرب إلى إندونيسيا تزايدت الاعتراضات الشعبية ضد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وفى العالم العربى صار من الصعب احتواء هذه الاعتراضات تحت أى شعار من شعارات «الانفتاح الديمقراطى». وصار العداء لزعامة واشنطن ولندن للديمقراطية فى العالم العربى (كما الاعتراض فى بقية أرجاء العالم الثالث) أمرًا يمكن إدراكه وتفهمه.[146]

لقد كانت تفاحة الشيوعية المتعفنة أكبر خطورة بكثير من أن تقارن بتلك التهديدات الصغيرة فى أماكن مثل نيكاراجوا وجواتيمالا. وروسيا القيصر كانت مجرد قوة عسكرية بعكس روسيا الشيوعية التى كانت قوة اقتصادية وأيديولوجية، ومن ثم فقد تزايد صراع الشمال والجنوب وامتد إلى رقعة أكبر.

وتبدو هذه الحقائق جلية فى تحليلات النمو والتطور الاقتصادى. فحين نقيس إجمالى الناتج القومى فى أوربا الشرقية مقارنة بمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادى OCED التى كانت تضم الدول المتقدمة، سنجد تفوقًا لدول أوربا الشرقية، كما لاحظ البنك الدولى تدهورًا فى هذه الدول حتى الحرب العالمية الأولى، ثم تفاقم التدهور حتى عام 1950م، ثم تدهور طفيفًا حتى عام 1973م وزيادة فى التدهور حتى عام 1989م. وفى عام 1990م قدم البنك الدولى تقريرًا خلص فيه إلى أن «الاتحاد السوفيتى والصين من الدول التى حققت تقدمًا اقتصاديًا لافتًا رغم أنهما خارج التيار الاقتصادى الرأسمالى المنتشر فى العالم» وذلك اعتمادًا على «حجم هاتين الدولتين الضخم» الذى يسعى إلى التنمية فى الداخل أكثر ما يعنيه الرؤية من الخارج، وذلك رغم التسليم بأنهما لم يهملا فى النهاية الاشتراك فى السوق الدولى والمشاركة فيه بفاعلية. ومنذ 1989م اتجهت اقتصاديات أوربا الشرقية نحو الانهيار متأثرة بسياسات البنك الدولى وصندوق النقد، فتدهور الناتج الصناعى والرواتب بشكل مروع فى وقت تمتع فيه الأثرياء الجدد والمستثمرون الأجانب بفرص جديدة لمزيد من جنى الأرباح، على غرار النظام الاقتصادى للعالم الثالث بدور فاعل «فى الاقتصاد المعولم».[147]

لقد بلغ الاتحاد السوفيتى ذروة قوته فى نهاية الخمسينيات متخطيًا بكثير قدرات

الغرب. وفى منتصف الستينيات واجه الاقتصاد السوفيتى مشكلة عانى معها من تدهور كبير فى كفاءة مستويات الحياة، ورغم التوسع العسكرى الكبير خلال أزمة صواريخ كوبا فى عام 1962م، فإن ذلك أظهر تعرض القوات السوفيتية للخطر؛ وهو ما تحقق فعلاً فى نهاية السبعينيات. ففى تلك الفترة كان الاقتصاد السوفيتى قد وصل إلى مرحلة الركود وعزل المجتمع عن الدولة، وفى الثمانينيات انهار النظام، وتمكنت دول المركز، الأغنى منه والأكثر قوة، من كسب الحرب الباردة. وعادت أغلب دول الاتحاد السوفيتى السابق اليوم إلى حالة دول العالم الثالث.

لم تكن الحرب الباردة مجرد قصص الصراع فى تشيلى وجواتيمالا، وغيرهما، لقد كانت التشابهات متعددة فى أماكن مختلفة، وإن اختلفت الأبعاد والمقاييس.

لكن كانت هذه الحرب تتضمن قصصًا أخرى تجيب لنا عن الأسئلة الأربعة التى طرحناها فى صدر هذا الفصل، وهى أولاً: أن الهواجس الأمنية الحقيقية لم تكن ذات أهمية أولى بل ثانوية، على الرغم من أنها لم تكن مضحكة كما كانت فى حالة دول العالم الثالث الأكثر ضعفًا، حين تم استحضارها بلا خجل. وأن «استراتيجية الاحتواء» كانت مدفوعة بمحفزات اقتصادية داخلية، على نحو ما خلص جاديس، رغم ما ادعى أنها ذات دواع أمنية كما كانوا يعتقدون، وهى قضية ذات أهمية محدودة، فالحقيقة البدهية التى نعرفها من خبرتنا اليومية أن مثل هذه الأفكار صممت لتضع قناعًا على تحقيق المصالح، وثبت القناع جيدًا فيما بعد، لدرجة أن التحليل المنطقى سيجد صعوبة فى تفسير المعتقدات المنهجية. وثانيًا: من المهم أن نؤرخ للصراع منذ أول «تحد» له فى عام 1917م-1918م على نحو ما ذكر بشأن قضية «تفاحة القومية المتطرفة المتعفنة». فازدواجية التعامل كانت معلمًا شهيرًا فى أشكال التدخل فى العالم الثالث. وثالثًا: أن الأحداث الرئيسية للحرب الباردة وقعت دون تعليق. ورابعًا: ليس هناك سبب للاندهاش أمام استمرار الخطوط العريضة للسياسة الخارجية دون تغير، خلال الحرب الباردة وما بعدها.

ولنترك كل هذا، فالخلاصة واضحة بجلاء. سيبقى العالم الثالث العدو الرئيسى، ومن ثم يجب إبقاؤه تحت السيطرة. وقد فر قسم كبير من العالم الثالث من أن يؤدى دوره الخدمى للاستعمار؛ مما جعله يشكل قوة عسكرية عبر قرون وهى قوة كبيرة لدرجة تكفى لتشكيل خطر كبير على مهمة السيطرة على العالم، تلك المهمة التى ألقاها على عاتقنا «القدر والتاريخ». لقد نظر مخططو الولايات المتحدة إلى «التفاحة المتعفنة» كمصدر جذب للكثيرين حتى فى قلب البيت

الأمريكى، كما كانت «التفاحة العفنة» مصدر إغراء لتكوين عالم «حيادى» فى أوربا والعالم الثالث؛ وهو ما أعاق متطلبات السيطرة الكاملة على المستقبل (بأسره). ومع اختفاء الدولة السوفيتية لم نعد فى حاجة إلى «درع» للاحتواء أو الردع، فبوسعنا اليوم أن نتدخل حيثما نرغب كخيار وليس كضرورة، مادام ذلك غنيمة لنا. كما ألقينا جانبًا المبادئ التى فقدت نفعها ولم تعد صالحة للسيطرة على السكان اعترافًا منا أن «التهديدات التى تستهدف مصالحنا يجب ألا تبقى عند عتبات الكرملين» بما يجعل «مؤامرة الكرملين» تلزمنا بالحفاظ على «محميات عسكرية» تسيطر على «الأقاليم الاقتصادية الحيوية» حتى نضمن حقوق ومتطلبات المستثمرين الأمريكيين. فالنفاق لن ينقطع، وسيتخذ فقط أشكالاً جديدة.

ومع تدمير الفيروس الشيوعى دخلنا إلى مرحلة جديدة قرت فيها أعيننا خلال «استعراض منتجاتنا الرأسمالية والديمقراطية»، وكانت مشاهد الإعجاب بالذات حاضرة فى عام 1954م فى جواتيمالا وفى 1983م فى جرينادا وبشكل منتظم فى بقية مناطق العالم التى تطلب فيها تدخلنا لإقرار النظام. وفى الوقت الذى كنا نقدم فيه منتجاتنا للعرض كنا نخفى الحقائق الفعلية فى مخازن كئيبة يعلوها التراب ولا يصل إليها أحد، أو أرجعنا الأخطاء التى وقعت إلى غباء الضحية التى كنا نحاول إنقاذها. وقد تعاطينا مع كل هذه الأشياء باعتيادية ورتابة. وزفت أفواج النصر الغنائم إلى الشمال، ونعم بها هناك المميزون ورجال السلطة، بعيدًا عن غالبية السكان، فى وقت انتشر فيه اليأس بين أغلب سكان الجنوب متسائلين عما يدور تحت عباءة الحرب الباردة.

ولعل القضية تستحق قليلاً من التفكير. فالحروب ليست علاقات بسيطة بين الدول، فهناك أبعاد مختلفة، وما يدور فى مخيلة صانع القرار السياسى كثيرًا ما يختلف عما يدور فى أدمغة الناس. كما كان حال آدم سميث فى إنجلترا حين كانت بلاده فى عهد أقل الدول ديمقراطية. وإذا نظرنا إلى نتيجة الصراع لنتبين من المنتصر ومن المهزوم، من جمع الغنائم ومن وقع فى المعاناة، فسنجد المنتصرين فى الحرب العالمية الثانية هم أولئك أصحاب المصالح المالية والصناعية الذين تحركوا لدعم النظم الفاشية، والذين فتحت لهم أبواب السلطة بأيدى المسئولين الحكوميين المنتصرين، أما الخاسرون فهم أولئك الرواد الذين قاوموا الفاشية عبر العالم، والذين تفاوتت توجهاتهم بين الديمقراطية الراديكالية إلى الشيوعية المثالية، والذين لسوء حظهم قمعوا وقهروا من قبل المنتصرين الرسميين. وبالنسبة للحرب الباردة فإن النتيجة نراها الآن، وقد احتفل بها أصحاب الامتيازات المالية والاقتصادية فى

دول العالم الصناعية وبعض من نظرائهم فى مجتمعات العالم الثالث التى تقوم دولهم بدور خدمة الدول المنتصرة، كما يشترك فى هذا النصر قطاعات رئيسية فى الشرق من الذين انضموا الآن إلى موكب المنتصرين. لكن لا يحتفل بهذا النصر غالبية شعوب الشرق التى تحلم بنصر آخر أكثر أهمية حين يسقط فيها الاستبداد. فلأغلبية سكان العالم الثالث كانت نتيجة الحرب الباردة تعميق الكوارث التى يعيشون فيها، كما كان للأغلبية الساحقة من شعوب الغرب مزيدٌ من تقليص «الرفاهية» التى تفاخر رجال الأعمال والصفوة المالية بمدحها حين كانوا يتحدثون عن نمط حياة العمال الغربيين «المدللين». ولعل التداعيات الفعلية تخبرنا بشىء عن حقائق تبدو مختلفة بعد تشويهها من قبل المسكين بالسلطة والحكم.

وعلى دول الجنوب فى عالم ما بعد الحرب الباردة أن تتوقع انتهاكًا أكثر لغالبية شعوبها وإن تمكنت بعض القطاعات من الثراء، خاصة من قبل أولئك المرتبطين بسادة الاقتصاد العالمى. ويمكن للولايات المتحدة وزبائنها الحفاظ على حركة أكثر حرية فى أساليب العنف التى يتبعونها، فقد اختفى الرادع الذى كان يقف أمامهم، وحتى إن لم تلجأ إلى زيادة العنف فسيكون لأسباب أخرى. فالتغيرات التى شهدتها الأوضاع الداخلية فى الولايات المتحدة منذ الستينيات رفعت التكلفة السياسية للتدخل فى شئون الدول الأخرى، وهو ما اعترفت به إدارة بوش فى إحدى وثائقها على نحو ما أشرنا فى مطلع هذه الفصل. كما يقدم تطور الاقتصاد الدولى آليات أكثر فعالية فى إتمام السيطرة والهيمنة من دون احتلال، أو تهميش الآخرين اقتصاديًّا. وبالنسبة لأوربا الشرقية (وبصفة خاصة دولة مثل جمهورية التشيك) فلابد من أن تكون قادرة على إعادة الارتباط بالاقتصاد المتقدم بينما تترك بقية دول الإقليم تسقط فى مستويات اقتصادية كالتى يعيش فيها العالم الثالث، ويسهم فى ذلك سياسات التعديلات البنيوية التى تصنع بشكل مثالى اقتصادًا خاضعًا لحاجات المستثمرين الأجانب ومجتمعًا مؤلفًا من طبقتين واحدة للأثرياء تبدو فى جزر صغيرة يحيط بها بحر واسع من طبقة الفقراء. ولعل هذا الوضع يوصف غالبًا باسم «المعجزة الاقتصادية» وتبدو هذه المعجزة مبهرة كلما كانت أرباح المستثمرين ضخمة بما فيه الكفاية. وكما توقعنا قبل سنين طويلة، تمكنت النخبة الشيوعية الحاكمة سابقًا من الانتقال إلى صفوة الأثرياء الجدد حين غيرت ولاءها من ولاء لسلطة الدولة السوفيتية إلى ولاء لطبقة رجال الأعمال الدولية وأصحاب المصالح المالية. ولعل كل هذه التطورات تقدم أسلحة واعدة جديدة يمكن بها مواجهة غالبية السكان فى الغرب بالمثل، وهو موضوع سنعود إليه فيما بعد.

الفصل الثانى

النظام
السياسى - الاقتصادى

ناقشنا فى الفصل السابق بعض الممارسات التى تواصلت عبر قرون وارتبطت بالغزو الأوربى للعالم، وهى حملة تقودها الآن واحدة من المستعمرات التى أنشأها الأوربيون (الولايات المتحدة) وتتضمن كبرى دول العالم الثالث التى لم تُستعمر يوماً (روسيا)، إضافة إلى عدد من الدول الصغيرة القادرة أيضًا على رسم مسارها السياسى متجنبة النموذج الليبرالى الجديد الذى أخضع العالم الثالث للقوى الكبرى وجعله خادماً لها.[1]

وعلى مدى تلك الفترة الطويلة من الزمن وقعت تغيرات كبرى فى العالم، ناقشنا بعضها من قبل. وكانت تداعيات الحرب العالمية الثانية واحدة من أبرز التغيرات، فلأول مرة تتمكن دولة واحدة من امتلاك كل تلك الثروة والقوة؛ مما مكن مخططيها من صياغة وتنفيذ خطط عالمية المستوى، فمع نهاية الحرب كان بحوزة الولايات المتحدة نحو نصف ثروة العالم، وكانت فى أوج قوتها العسكرية ونعمت بأمن غير مسبوق، ولم يكن يجاورها أعداء، فقد حماها المحيطان الأطلسى والهادئ من الجانبين، وكان أمام سواحلها أكثر المياه ثروة، كما سيطرت على أكبر مخازن العالم من موارد الطاقة وبقية المصادر الحيوية. وظلت الولايات المتحدة لفترة طويلة رائدة القوى الصناعية فى العالم. وفى وقت لم ينج أحد من مضار الحرب، بقيت منيعة أمام أى خراب حربى، فتطور الإنتاج فيها، وتضاعف بنحو أربع مرات عن أى قوة منافسة.

ومنذ المراحل الأولى للحرب العالمية الثانية، أدرك المخططون الأمريكيون أنهم مقبلون على مرحلة ستمكنهم من السيطرة على العالم، وأحسنت الولايات

المتحدة استثمار تلك الفرص. فبين عامى 1939م و1945م أجريت دراسات مكثفة لفترة ما بعد الحرب من قبل مجلس العلاقات الخارجية، والذى جمع عدداً من الضالعين فى الدوائر التجارية العالمية، وأصحاب النفوذ المالى. ونسق هؤلاء ما سمى بـ «المنطقة الكبرى Grand Area» التى تحوى الاقتصاد العالمى القادر على تلبية احتياجات الاقتصاد الأمريكى وإمداده بـ «المرافق» اللازمة التى تسمح له بالبقاء دون إحداث أية تغيرات فى البنية السياسية، أو توزيع السلطة والملكية داخل الولايات المتحدة. وفى ذات الوقت سعى المخططون إلى «أمن قومى» لكن بتكلفة باهظة، على نحو ما ناقشنا من قبل؛ وهو ما لم يقدم شيئاً على أرض الواقع.

لقد كان الافتراض الذى وضعه هؤلاء أن ألمانيا (وليس اليابان) ستبقى كقوة مركزية عالمية، ومن ثم تم تخطيط المنطقة الكبرى للاقتصاد الأمريكى بحيث تتجاهل الكتلة الألمانية كى تبقى هامشية بالنسبة لنصف الكرة الغربى، ولتشمل الشرق الأقصى ودول الإمبراطورية البريطانية سابقاً. ومن ثم تم تفكيك الكتلة الألمانية مع بقية النظم الإقليمية وأخضعت جميعاً لسيطرة الولايات المتحدة. وفى ذات الوقت وسعت الولايات المتحدة من نظمها الإقليمية فى أمريكا اللاتينية والمحيط الهادئ، مع استبعاد القوى الاستعمارية التقليدية المنافسة. وحين اتضح أن ألمانيا مقبلة على هزيمة لا محالة عدل مخططو المنطقة الكبرى من خريطتهم لتضمن هذه المرة الكتلة الألمانية كلها، على أن تبقى أيضاً تحت السيطرة. وتم التعامل مع بقية القوى، مثل الاتحاد السوفيتى والصين، بسياسة الاحتواء أو «الدفع إلى الداخل» بحيث تبقى هذه الدول فى أضيق حدود ممكنة، على نحو ما أسلفنا من قبل.

لقد صيغت المنطقة الكبرى بعناية؛ وهو ما اتضح فيما بعد فى دراسات المخططين الحكوميين. وكانت المناطق الصناعية الثرية هى الأكثر أهمية لدى هؤلاء المخططين، كما كانت المناطق الاستعمارية السابقة مجالاً حيوياً لتحقيق مخططاتهم. أما القضية الشائكة فكانت التحدى الذى مثلته الدول الشيوعية، والتى بدت وقد فرت من رتبتها بين دول العالم الثالث. وكانت هذه هى مشكلة الحرب الباردة المحورية، ونجح ذلك الفرار بإعادة توحيد الاقتصاد السوفيتى الإمبريالى والاقتصاد الصينى فى الاقتصاد العالمى، رغم تبعية القطاعات الاقتصادية فى هذه الدول لمركزية الدولة. وكان أمام هؤلاء المخططين دوماً

مستقبل الولايات المتحدة ذاتها، وضرورة إعادة صياغة المجتمع الأمريكى بطريقة خاصة يؤمل معها أن تصبح نموذجًا رائدًا لدول العالم الصناعية. وتستحق القضية الأخيرة نظرة عن قرب؛ لأنها تكشف عن القوى الاجتماعية المهيمنة ومناهج تفكيرها. ودعونا نبدأ بهذه القضية (فى القسم الأول)، ثم نعرج بعدها على المقياس العالمى للقضية (فى القسم الثالث)، وذلك بعد أن نعطى مراجعة تاريخية (فى القسم الثانى) مستخلصين فى النهاية نظرة شاملة للتطورات المعاصرة، وفى أى طريق تسير بنا.

1. تأمين الجبهة الداخلية

العدو فى الداخل

كانت بعض المشكلات فى داخل الولايات المتحدة اجتماعية وبعضها أيديولوجية، ولكنها لم تكن اقتصادية إلا بشكل جزئى، فقد خلف الركود الاقتصادى الكبير فى ثلاثينيات القرن العشرين تحديات خطيرة لمشروع الهيمنة الاقتصادية، بل وصدمة كبرى، ومات بلا رجعة ذلك الافتراض بأن تهديداً من قبل التنظيمات العمالية والديمقراطية الشعبية على وشك الحدوث. وبعد تحذيرات أولية منح قانون فاجنر لعام 1935م للعمال الأمريكيين حقوقاً كان نظراؤهم فى إنجلترا وغيرها من الدول قد حصلوا عليها قبل نصف قرن من الزمان. وسببت مثل هذه الانتصارات للصفوة الرأسمالية قلقاً، حتى إن الرابطة القومية للمصنعين قد حذرت من «التهديد الذى يواجه رجال الصناعة» من قبل «سلطة الجماهير»، كما طالبت بضرورة «إعادة الأمور لسابق عهدها، والتفكير فى قنوات أكثر ملاءمة» وإلا فإننا بصدد «مواجهة أزمة».

هكذا أطلقت الشركات الرأسمالية هجومها المضاد، مستخدمة فى بعض الأحيان مصادر تقليدية من عنف الدولة، ولكنها اتجهت أكثر إلى الاعتماد على وسائل عقيمة فى السيطرة كاتباع «أساليب علمية فى إنهاء الإضرابات العمالية» واستخدام «العلاقات الشخصية»، وشن حملات لتحريك الجماهير ضد «التبشير الوافد من الخارج»؛ أى ضد «الشيوعية» و«الفوضى» وسعت إلى إحداث انشقاق فى التنظيمات العمالية والفلاحية الكبرى، وفى مجتمعات ربات البيوت المنصرفات إلى أسرهن، وفى العمالة الكادحة التى تعمل ليل نهار لخدمة الشعب، معتمدة على الخداع والزيف. لقد بُنى المشروع على نجاحات الدعاية

المبكرة لصناعة العلاقات العامة، وهو اختراع أمريكى كان قد أثار موجة من المشاعر المعادية لمجتمع رجال الأعمال فى السنوات الأولى من القرن، لكنه ساعد فى إرساء هيمنة رأسمالية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى.

وقد ساهمت الخبرات التى توافرت للهيئة الحكومية للدعاية فى تحقيق الإنجازات السابقة، وهى الأولى من نوعها منذ إنشائها فى عهد الرئيس ويلسون، وساهمت فى تحويل الولايات المتحدة من دولة آمنة هادئة إلى دولة عدوانية مثيرة للحرب، وذلك حين قرر ويلسون الدخول فى الحرب العالمية الثانية. وقد ترك نجاح هذه الدعاية تأثيره البالغ على عالم التجارة الأمريكى وعلى آخرين، حتى إن أدولف هتلر عَزَا هزيمة ألمانيا إلى خيبة الدعاية الألمانية مقارنة بنظيرتها الأنجلو-أمريكية. وقد وُصف ويلسون بـ «القائد البارع على جبهة الحرب الدعائية» وذلك على لسان هارولد لاسويل، أحد الشخصيات الرائدة فى العلوم السياسية الحديثة، والذى بدأ مساره العلمى بدراسات استبيانية عن الدعاية واستخدامها السياسى فى الغرب. وباعتباره واحداً من الباحثين الجادين أقر لاسويل بأن الدعاية ذات تأثير كبير فى المجتمعات الأكثر حرية وديمقراطية؛ حيث لا تتم السيطرة على السكان بالسياط، وإنما تحتاج الدولة إلى وسيلة أكثر نعومة. وقد وجد لاسويل فى الدعاية وسيلة ناجحة للسيطرة على «تلك الجماهير التى يشكل جهلها تهديداً للنظام»، وذلك على نحو ما كتب فى موسوعة العلوم الاجتماعية، وبالتالى فيجب ألا نسلم أنفسنا لتلك «المعتقدات الديمقراطية التى ترى الإنسان الحاكم العادل لمصالحه والأكثر قدرة على تحديدها»؛ لأن الأكثر قدرة على تحديد ذلك هم الصفوة وليس الشعب، وهى ذاتها مفاهيم تشرشل عن الرجل الغنى والدول الغنية التى يجب أن تفرض إرادتها لتحقيق الخير للبشرية.

وكغيره من المفكرين البارزين، وكعضو فى مجتمع رجال الأعمال، شارك لاسويل وزير الخارجية الأمريكى لانسينج فى تخوفه من «الجهل والعشوائية التى تتسم بها الجماهير» ومن خطر الانسياق وراءهم وتركهم يفاجئوننا وقد صاروا «المهيمنين فى الأرض» أو حتى مجرد مؤثرين، وذلك على حد ما اعتقد لانسينج (خطأً) بشأن البلاشفة. وحين صاغ المفكر التقدمى والتر ليبمان ـ عميد الصحافة الأمريكية والمنظر البارز والمعلق على الشئون العامة ـ هذه الأفكار اقترح ضرورة «بقاء العامة فى أماكنهم» حتى يتمكن «الرجال المسئولون» من التصرف «بدون ضغوط من قبل صرخات الجماهير المرتبكة». ففى الديمقراطية، يمضى

ليبمان إلى أنه من الأجدر أن تبقى الجماهير «متفرجة» على ما يقوم به «الشيوعيون الجهلة»، لا أن «يشاركوا» فى الحدث، وعليهم أن يسلموا الأمر لعدد من الأعضاء فى الطبقة الحاكمة (المنتخبة) ثم يعودوا إلى شئونهم الخاصة.

ومع هذا يمثل ليبمان أكثر الأطراف تقدماً فى الرأى، ففى الطرف النقيض نجد أولئك الرجعيين المعروفين فى الأيديولوجيا المعاصرة خطأ بـ«المحافظين»، والذين يستكثرون حتى دور المتفرج على الجماهير. وتمكن الرجعيون من اكتساب حضور فى إدارة ريجان متبعين أساليب إرهابية فى الخارج ومتجاهلة آراء السكان فى الداخل، مع سيطرة كاملة على وسائل الإعلام بشكل لم يسبق له مثيل. واستخدم الرجعيون أساليب أخرى من إحكام السلطة والتدخل فى شئون الدول الأخرى مطمئنين إلى أنه لن يضايقهم رأى الغوغاء المُغيَّب.

وكما لاحظ باكونين قبل قرن مضى، كان ذلك النهج شائعاً بين أصحاب المدرستين الفكريتين اللتين تنتميان «للطبقة الصاعدة الجديدة» فى الولايات المتحدة، ونقصد بهما الفريق الذى اتخذ مسار «البيروقراطيين الحمر» لتأسيس «أسوأ الحكومات الاستبدادية»، وفريق «الامتيازات والسلطة» الذى يحترف العمل تحت إمرة تحالف الشركة- السلطة. وفى الغرب الأوربى كان «الرجال المسئولون» موجهين بفهم حدسى للأشياء مستمدين أفكارهم من المفاهيم التى صاغها ديفيد هيوم سلفاً عن المبادئ الرئيسية للحكم، وذلك بهدف التأكيد على أن «الغالبية محكومة بأيدى الأقلية» وأنه لابد من «التسليم المطلق» حتى يتخلص الناس من نزعاتهم العاطفية وطموحاتهم تجاه حكامهم، وعلى الحكام أن «يسيطروا على العقول». وكما أن هذه الأفكار تنطبق على الحكومات الاستبدادية والعسكرية، فإنها تشمل تلك الحكومات الأكثر شعبية وحرية- وإن كان الواقع يشير إلى أن تلك الأخيرة أبعد ما تكون عن «الحرية والشعبية» لأسباب عديدة.[2]

فتحليل باكونين يجلب إلى العقل انعكاسات مبكرة كان قد وضعها من قبل توماس جيفرسون، بل إن مثل هذه الأفكار يمكن ربطها بشكل عام بالأفكار الليبرالية الكلاسيكية التى قدمها الشيوعيون الليبراليون فى السنوات الأخيرة، والذين يرون أنفسهم الورثة الشرعيين لأفكار فوضوية الحركة العمالية التى قدمها رودلف روكير (فى مطلع القرن العشرين)[3]. وفى سنواته الأخيرة كانت لدى جيفرسون اهتمامات كبيرة حول مصير التجربة الديمقراطية. وفرق جيفرسون بين «الأرستقراطيين والديمقراطيين»، فالأرستقراطيون هم «أولئك

الخائفون والمتشككون فى الشعب والراغبون فى سحب كل السلطة منه ومدها إلى الطبقات العليا»، أما الديمقراطيون فهم على النقيض «معروفون للجماهير وموثوق فيهم ومُتعاطَف معهم؛ لأنهم الطرف الأمين والآمن، رغم أنهم ليسوا الطرف الذى بحوزته الحكمة الكبرى لمصلحة الجماهير». والأرستقراطيون هم المدافعون عن صعود دولة الرأسمالية التى ينظر إليها جيفرسون بازدراء بسبب تناقضها مع الديمقراطية (سواء فى دولة النموذج الغربى الموجهة من قبل الحكومة أو فى غيرها من النماذج)، وبصفة خاصة لأنها ذات بنية تجارية جديدة (كالمؤسسات البنكية والشركات المالية الكبرى) تزيد من تركيز السلطة عبر وسائل قانونية. وعلى هذا فإن الأرستقراطيين هم التقدميون المعاصرون الذين يسعون إلى «وضع الشعب فى مكانه» ويتسمون بالتحرر من «المعتقدات الدعائية للديمقراطية» التى تروج لقدرة «الفضوليين الخارجيين الجهلة» على دخول الحلبة السياسية، وهؤلاء الأرستقراطيون هم ديمقراطيون فقط حين نقارنهم ببقية الأطياف المتنافسة. لقد كان ما يخشاه جيفرسون أكبر مما حملته الرؤية الحديثة عن تحليل الأطياف السياسية المرتبطة بالسلطة وممارستها.

لم يكن ما يخشاه بالطبع هو انهيار المثل الديمقراطية كلية، بل تهميشها، على الرغم من أنها بقيت حية فى الحركات الشعبية وصيغت من قبل بعض المثقفين، وفى مقدمتهم جون ديوى الفيلسوف الأمريكى البارز فى القرن العشرين. فقد أدرك ديوى فى سنواته الأخيرة أن «السياسة هى ظل المال الذى يخيم على المجتمع» ومادام سيبقى هذا على حاله فإن «تخفيف الظل لن يغير كثيراً من طبيعة الحالة التى يعيشها المجتمع»، فالإصلاحات ذات فائدة محدودة، والديمقراطية تتطلب أن يزاح مصدر الظل الثقيل، وليس فقط تخفيف حدته، لا لأن هذا الظل مهيمن فقط على الحلبة السياسية، بل أيضاً لأن مؤسسات السلطة الخاصة تقوض من الديمقراطية والحرية. فالسلطة اليوم «تتماهى فى وسائل الإنتاج، وفى التبادل التجارى ووسائل الاتصالات والمواصلات، ومن يملك هذه الوسائل يتحكم فى حياة الدولة» حتى لو بقيت الأشكال الديمقراطية؛ وذلك لأن «الأنشطة الاقتصادية ذات هدف ربحى خاص يحقق مراميه عبر السيطرة الخاصة على البنوك والأراضى ويعزز مصالحه بالسيطرة على الصحف ووكالات الأنباء وغيرها من وسائل الدعاية الجماهيرية»، ولعل هذا هو نظام السلطة الحقيقى وهو مصدر القهر والسيطرة. وإلى أن يتم تفكيك هذا النظام، فإنه لا يمكننا التحدث بشكل جاد عن الديمقراطية والحرية. وفى المجتمعات الديمقراطية والحرة يجب أن يقرر العمال «مصيرهم

الصناعى»، لا أن يكونوا مجرد أدوات يؤجرها أصحاب العمل. وتعود هذه الأفكار فى جذورها إلى الأفكار الليبرالية الكلاسيكية المبكرة التى قدمها وليم فون همبولت وآدم سميث، وغيرهم، فليس من «الليبرالية ولا من الأخلاق» أن ندفع الأطفال قسراً إلى العمل من أجل كسب الأجر، ومن ثم فلابد من تغيير الصناعة من نظام «إقطاعى» إلى نظام «ديمقراطى شعبى» يبنى على سيطرة العمال على مقدراتهم، وعلى تنظيم فدرالى على النسق الذى قدمه من قبل «ج. د. هـ كول» فى أفكاره عن شيوعية النقابات وما قدمه غيره من الفوضويين والماركسيين اليساريين. وبالنسبة للإنتاج فإن «الهدف النهائى» ليس إنتاج البضائع، بل إنتاج «الإنسان الحر» المرتبط بغيره من البشر على أسس من المساواة. وهو مفهوم لا نجد له أثراً فى الصناعة الحديثة، سواء فى الدولة الرأسمالية أو الدولة الشيوعية، بجذورها التى تمتد إلى المثل الليبرالية الكلاسيكية.[4]

لم يكن لدى ديوى أيضاً أية أوهام حول المسلَّمة الخفية المختبئة فى الخطاب البلاغى بالحديث عن «الرجال المسئولين» أو «الرجال الحكماء» أصحاب «العقول البارعة» الأرستقراطيين «قلباً وقالباً»[5] وغيرها من تلك التعابير المضللة. ومن جانبه لم يسأل ليبمان نفسه لماذا اختير هو كأحد «الرجال المسئولين» وليس إيوجين دبس[*] الذى لم يشترك فى صحبة أغسطس، وألقى به فى السجن لمدة عشر سنين. وليس من الصعب العثور على الإجابة، حتى لو تم تجاهلها.

وبمرور الزمن وتقلص نظام المثل الذى صاغ الأفكار الحاكمة صارت مثل هذه المبادئ مدعاة للسخرية، بل ومتطرفة، إن لم نقل مفاهيم «ضد أمريكية». ومن المفيد تذكر أن هذه المبادئ أمريكية فى أصلها بنفس درجة «أصالة فطيرة التفاح[**]» حيث عادة ما يتشدق بها فى الفكر التقليدى رغم أنها تشوهت وطواها النسيان بما فيه الكفاية. ولعل هذا مثال مهم على تدهور الديمقراطية فى العصر الحديث، سواء على المستوى الثقافى أو المؤسسى.

(*) يعد إيوجين دبس Eugene Debs من الزعماء الشيوعيين البارزين فى الولايات المتحدة فى النصف الثانى من القرن الـ 19 ومطلع القرن العشرين، ولد فى عام 1855م وتوفى فى عام 1926م. وكان أحد المؤسسين البارزين لاتحاد العمال الدولى، واتحاد عمال المصانع، ورشح خمس مرات عن الحزب الاشتراكى فى الولايات المتحدة لمنصب رئيس الجمهورية. واعتقل عدة مرات نتيجة قيادته لإضرابات عمالية وأنشطة مناهضة للاستغلال الرأسمالى. المترجم.

(**) لم تكن ثمار التفاح تزرع فى الولايات المتحدة قبل الاستعمار الأوربى، وقد حرص الأوربيون النازحون إلى ما عرف فيما بعد بالولايات المتحدة أن تحتوى مائدتهم على «فطيرة التفاح» الإنجليزية. ولأنه لم يكن هناك تفاح فى العالم الجديد، فقد تم إعداد الفطيرة إما بعصير التفاح المجلوب عبر المحيط أو بتركيبة محلية تمكنت من تقليد الفطيرة الإنجليزية. وبحسب هذه الخلفية فإنه حين يشار إلى الشىء بأنه «أمريكى كفطيرة التفاح» فإنه يتم الغمز إلى عدم أصالته. المترجم.

لقد قدمت الدعاية الاقتصادية الرأسمالية إسهاماتها البارزة لبلوغ هذه العمليات تلك المرحلة من التشويه، وحين نراجع المقالة التى كتبها ميشيل جوس، رئيس مؤسسة برادلى، وهى إحدى المؤسسات اليمينية التى كرست لتقويض الأطياف الأيديولوجية، خاصة فى المدارس والجامعات، وبدأ فيها جوس -بلغة منمقة تفنن فيها اليسار الليبرالى- برفض المفهوم الضيق للمواطنة، القاصر على «مهمة التصويت الانتخابى العرضية وغير المنتظمة والملة»، والتى يجب بعدها أن يخرج المواطن عن الخط «ويترك المسئولية للخبراء ليأخذوا بزمام الأمور». وقد دافع جوس عن مفهوم آخر أكثر ثراءً بشأن المواطنة قاصداً المشاركة فى المجتمع المدنى خارج «المجال السياسى». ففى المجتمع المدنى يوجد «نشاط المواطنة، ليس بشكل عرضى وعابر كما فى الاقتراع، بل بشكل مننتظم ومستمر» كما فى عالم التجارة والأسواق، وفى المواقع الوظيفية، والتكسب من العمل، وفى الحياة الأسرية، والكنائس، وفى العلاقات الإنسانية بين الناس والعلاقات الحميمية، وفى الاجتماعات التى تنظمها رابطات المدرسين-الآباء وغيرها من «المهام» التى يؤديها «المواطنون المهذبون».

ومع انكشاف السر، يكاد يختفى «المجال السياسى» من المسرح تاركًا مكانه لقوى غير مرئية وغير معلومة. وقد حذَّر جوس من أولئك «المتغطرسين» الذين يمارسون الوصاية من العلماء الاجتماعيين والأطباء والمهنيين والبيروقراطيين الذين يطالبون بحق مطلق قد يؤدى إلى إحداث أذى للقوى الاجتماعية المنافسة من خلال تشكيلهم «بيروقراطية مركزية مغرورة بذاتها» تؤلف «دولة أشبه بمربية أطفال تمارس الوصاية على مواطنيها» وتؤدى إلى «إفساد الحياة الثقافية والفكرية فى الجامعات وفى وسائل الإعلام وفى غيرها» مما يؤدى إلى تشويه سمعة «التنظيمات السياسية الوسيطة بين الشعب والسلطة» وتجعل منهم «جهلة ورجعيين». كما حذَّر جوس من مطالبة «صفوة المهنيين» بـ «برامج حكومية، وبمزيد من الخبراء البيروقراطيين، ومزيد من دفع المهنيين إلى السلطة» لوقف ما يزعمون أنه أذى لحق بالمواطنين بسبب الصناعة والعنصرية والتميز الجنسى وغيره، وبهذا يهدف جوس إلى سحب السلطة من المواطنين والمؤسسات المدنية.

على المواطنين إذن أن يعودوا إلى مهامهم المسالمة كالبحث عن الوظائف والذهاب إلى الكنيسة، فى وقت تتخلص فيه «دولة مربية الأطفال» من أولئك

الأطباء والعلماء الاجتماعيين الذى يسعون لحكم العالم؛ أى المطلوب أن نترك الأمر برمته لقوى غائبة لا نعرفها. لا يخبرنا جوس عن المراكز الحقيقية الممسكة بالسلطة والثروة، ولا عن أولئك السادة ومؤسساتهم التى تتحكم فعلياً فيما يجرى سياسياً واقتصادياً، وتهيمن على مصير الدولة سواء عبر المشاركة المباشرة أو بفرض إرادتها بشكل غير مباشر على الخيارات السياسية للدولة، وذلك حين يحول أصحاب النفوذ السلطة الحكومية إلى «دولة مربية الأطفال» لكنها هذه المرة دولة قهرية ومتدخلة فى شئون الدول الأخرى وتبحث عن مصالحها بعناية مفرطة. هكذا لا تبدو الأمور مختلفة كثيراً عن الحالة الاستبدادية لروسيا السوفيتية بأعمدتها الثلاثة: الكرملن والجيش والحزب الشيوعى. الفرق الأساسى فى هذه المسرحية الهزلية هو أننا فى الحالة الأمريكية تحكمنا جماعات المصلحة المالية والاقتصادية. وقد لعب الديمقراطيون الليبراليون دوراً مشابهاً سنعود للحديث عنه فيما بعد. [6]

وفى المجتمعات الأكثر حرية، نادراً ما تتم ممارسة سلطات الدولة بشكل مباشر. وبحسب جورج أورويل فإن «الحقيقة المشئومة حول الرقابة الأدبية فى إنجلترا، تتمثل فى أن الأمر متعمد بشكل كبير. فالأفكار الشاذة يمكن السكوت عنها والمعلومات المزعجة تبقى فى الظلام، دون الحاجة إلى حظر رسمى» بحيث يبدو الأمر «اتفاقاً ضمنياً عاماً» على عدم تداول حقائق بعينها، وهو ما يأتى فى جزء منه كنتيجة لتمركز الإعلام فى أيدى «رجال أثرياء لديهم كل المحفزات للتضليل». ونتيجة لهذا فإن «كل من يحاول تحدى الطقوس السائدة سيأخذه صمت المفاجأة»، وقبل ذلك بعقد من الزمان لاحظ جون ديوى أن النقد الموجه «لسوء استخدام صحافتنا الحرة» ليس بذى قيمة كبيرة؛ ذلك لأن المنهج الوحيد الأساسى لعلاج المشكلة يكمن فى «البحث عن التأثير المباشر للنظام الاقتصادى الحالى على مجمل النظام الجماهيرى، وعلى الحكم على ما تقدمه الأخبار، ونوعية المواد الإعلامية التى تنتخب لتعلن على الناس، وعلى طريقة معالجة الأخبار من قبل المحررين وكتاب الأعمدة». علينا أن نسأل «إلى أى مدى يمكننا رؤية حرية فكرية مبدعة، ومدى اتساع رقعة المسئولية الاجتماعية فى ظل النظام الاقتصادى الحالى»، وقد خلص ديوى إلى أن تلك الرقعة محدودة للغاية. [7]

ويطرح أليكس كارى الباحث الأسترالى الرائد فى الدعاية الاقتصادية فكرة مقنعة مفادها أن القرن العشرين قد تميز «بثلاثة تطورات سياسية مهمة هى :

نمو الديمقراطية، ونمو قوة الشركات التجارية، ونمو قوة دعاية الشركات كوسائل لحماية سلطتها أمام الديمقراطية». ويعد الهجوم المضاد الذى شنته الشركات التجارية فى نهاية ثلاثينيات القرن العشرين واحداً من الأمثلة البارزة على دعم أطروحته.

لقد تم تنويع الوسائل التى أحكمت بموجبها السيطرة على «العقل الجماهيرى» من خلال التكنولوجيا الحديثة التى وفرتها الإذاعة، والتى سرعان ما سيطرت عليها الشركات فى الولايات المتحدة، على خلاف بقية الدول المتقدمة التى لم تقع تحت سيطرة مباشرة لرجال الأعمال، وذلك لمجموعة من الأسباب التاريخية المختلفة بين النموذجين. لقد حالت الحرب العالمية الثانية دون إتمام مشروع تعطيل الديمقراطية الذى بدأ مع أزمة الثلاثينيات، لكن انتهاء الحرب أعاد هذا المشروع بقوة من جديد. وقد وُظِّفت حملات ضخمة فى العلاقات العامة مستخدمة وسائل الإعلام والسينما وغيرها للترويج بأن «المشروع التجارى الحر» - المموَّل من الدولة والمدعوم بامتيازات إدارية- هو «الطريق الأمريكى» الذى تتهدده محاولات تخريب خطرة. ولقد كانت مثل هذه الوسائل التخويفية -الداعية إلى كراهية «الغرباء الشيوعيين» و«الفوضويين» وغيرهم من المخلوقات البائسة- مألوفة من قبل، وهى إحدى ثانى أهم المميزات التى تتسم بها الدعاية الموجهة فى الثقافة السياسية، وتتشابه مفرداتها مع اللغة التى جاءت بها مذكرة الأمن القومى خلال الحرب الباردة NSC 86، والتى أشرنا إليها من قبل. وكما اعتبرت المعاداة للسوفيتية فى روسيا «خيانة عظمى»، روَّج فريق من المفكرين الأمريكيين بطريقة مضللة إلى ما أسموه خطر «المعاداة للأمريكية» واتهام المعارضين بعدم الولاء للدولة المقدسة. ولكى ندرك سذاجة هذا الفكر علينا أن نتخيل رد فعل الشعب فى إيطاليا أو أى بلد أوربى آخر على صدور كتاب عن «المعاداة للإيطاليين»، حتماً سيثير ذلك سخرية، كما سيثير نفس السخرية فى أى مجتمع ديمقراطى آخر.[8]

وترويجاً لنفس هذه التهديدات الغربية فى الثقافة السياسية الأمريكية، قامت غرفة التجارة الأمريكية بتوزيع أكثر من مليون نسخة من نشرة تعريفية تحمل عنوان «التغلغل الشيوعى فى الولايات المتحدة» وذلك بعيد الحرب العالمية الثانية، كما نشرت نشرة أخرى تحمل عنوان «الشيوعيون داخل الحكومة». وفى إبريل عام 1947م، أعلن المسئول الإعلامى فى هذه الغرفة عن تخصيص

مائة مليون دولار لتمويل حملة تستخدم فيها وسائل الإعلام كافة «لترويج» النظام الاقتصادى الأمريكى - على حد ما يفهمونه - وذلك للشعب الأمريكى نفسه؛ ووُصف البرنامج بأنه «مشروع رئيسى لتعليم الشعب الأمريكى الحقائق الاقتصادية للحياة» ومن ثم فقد بدأت الشركات التجارية الكبرى بشن «برامج مكثفة» لتلقين الموظفين مثل هذه المبادئ، وذلك بحسب التقرير الذى قدمته مجلة «فورتشين». وقد سعت هذه البرامج إلى تقديم «دورات تدريبية فى التعليم الاقتصادى» للجمهور، واختبار مدى التزامهم بنظام «المشروعات الاقتصادية الحرة»، أى «الأمريكية الحقة». وقد أوضح مسحٌ أجرته الرابطة الأمريكية للإداريين أن العديد من قادة المشروعات الصناعية الكبرى ينظرون إلى «الدعاية» و«التعليم الاقتصادى» كمترادفين يسعيان لأن «يفكر شعبنا بطريقة صحيحة». وقد قدمت الرابطة تقريراً أشار إلى أن الاتحادات والأحزاب الشيوعية والاشتراكية وما يرتبط بها من تنظيمات كانت بمثابة الهدف الأول لمثل هذه الحملات الدعائية، وقد اعتبرها بعض الموظفين نوعاً من «المعارك التى نخوضها ضد الاتحادت الشيوعية إثباتًا للولاء»، وفى واقع الأمر لم تكن هذه معارك متكافئة إذا أخذنا فى الاعتبار اختلاف الموارد المتاحة للطرفين بما فى ذلك وسائل الإعلام التى استمرت فى تقديم خدماتها المجانية بطريقة سنعود إليها لاحقاً.[9]

وسرعان ما دخل آخرون على الخط، فكما هو معروف، تعتبر الولايات المتحدة دولة فريدة من بين المجتمعات الصناعية فى افتقارها لنظام تأمين صحى شامل، فالجهود التى بذلها ترومان لتطوير الدولة فى هذا المجال لقيت هجوماً من قبل الرابطة الطبية الأمريكية واصفة ما يدعو إليه الرئيس «كخطوة أولى» نحو النظام الشمولى الذى ساد ألمانيا وأدى إلى انهيارها. ومن ثم حذَّرت المجلة التابعة لهذه الرابطة من «السوفيت» الذين سيسودون فى الحياة الطبية الأمريكية ويدفعونها إلى ثورة شيوعية، وذلك فى أكبر حملة شرسة شهدها التاريخ الأمريكى لوقف تشريع مقترح، وقد اتبعت فى ذلك وسائل دعائية مختلفة منها نشر مقولات مضللة مبتورة بشكل مخل من خطابات لينين. وقد طلب التأييد من رجال الدين البروتستانت تحت دعوى أن التشريع يستهدف «قداسة الحياة»، كما قامت الرابطة بتوزيع 45 مليون منشور دعائى لمهاجمة عديد من الجماعات المختلفة معها فكرياً فى المجتمع الأمريكى. لقد كان شعار الحملة القومية للعلاقات العامة يؤكد أن «الطريق الحر هو الطريق الأمريكى» وكانت دعائم هذا الشعار

تقوم على أن «نظام العلاج الأمريكى قد أصبح نقطة محورية فى الصراع الذى سيحدد ما إذا كانت الولايات المتحدة ستبقى حرة أم أنها ستصبح دولة شيوعية». وتم ترويج هذه الهرطقات بصوت عالٍ مدوٍ.

ومع إدراك الحكومة أن نظام الرعاية الطبى الرأسمالى عالى التكلفة وغير فعال وبيروقراطى تم تدارك هذه القضية فى البرنامج الدعائى للحكومة فى عقد التسعينيات؛ وهو ما جعلنا اليوم نقرأ مقالات فى الصحف الرئيسية تسخر من الحملات الدعائية التى أشرنا إليها، والتى انتشرت بعيد الحرب. ومن ثم فإن إدارة كلينتون سعت إلى إجراء إصلاحات فى نظام الرعاية الطبية مع التأكيد على شرطين أساسيين: الأول أن حصيلة الإصلاح لابد أن تكون بأثر رجعى، على خلاف نظام الإصلاح الضريبى أو برامج تحسين الرواتب. وثانياً ضرورة تعديل شركات التأمين الطبية الكبرى من سياستها بما يجعلها تحت السيطرة، بحيث تنفق أكثر على الرعاية الطبية خصماً من تكلفة الإنفاق الكبيرة التى توجه للدعاية(*) والرواتب الضخمة التى يتقاضاها الموظفون الكبار والأرباح الهائلة التى تجنيها هذه الشركات، إضافة إلى التكلفة الكبرى التى تنفق على الآليات البيروقراطية العقيم التى تؤدى إلى تقديم مستوى متواضع من الرعاية الطبية، على أن تحقق الرقابة الحكومية ربحاً للأفراد وتضمن حداً مناسباً من الرعاية الطبية للمجتمع، أى نوعاً من «المنافسة المحسوبة» بين التوجهين. وزرعت العقبات أمام هذه الخطة الحكومية تحت ذريعة أن ما يسعى إليه كلينتون «مستحيل سياسياً». ومن ثم تقلّص الدعم الشعبى الذى كان متعاطفاً مع خطة إصلاح الرعاية الطبية(**).

بقيت التغطية الإعلامية فى نفس حدودها التى رسمتها من قبل السلطة الثنائية التى تجمع بين الدولة والشركة. وبحسب المقال الرئيسى فى صحيفة نيويورك تايمز عن الشأن العام الذى تناول برنامج إصلاح الرعاية الطبية، جاءت إشارة سريعة فى نهاية المقال بأن ٥٩٪ ممن تم استقصاء آرائهم رفضوا خطة كلينتون القائمة على رعاية طبية على النموذج الكندى المدفوعة قيمته من أموال

(*) أشار تقرير للصحفى ديفيد فرانسيس فى صحيفة كريستيان ساينس مونيتور فى عام 2003 إلى أن شركات الدواء تنفق سنوياً نحو 20 مليار دولار على الدعاية، وهو ما يعادل ما تنفقه هذه الشركات على الأبحاث وتطوير العقاقير. المترجم.

(**) كانت الذريعة الأساسية لمهاجمى خطة كلينتون ـ التى انتهت فعلياً بالفشل خلال فترة رئاسته الأولى ـ أن توسعة الرعاية الطبية وتقديمها لقطاعات واسعة من السكان بحد منخفض من التكلفة سيأتى على حساب الجودة وستتدهور كفاءة الأطباء والمستشفيات نتيجة قلة الربح العائد مقارنة بالتكلفة؛ الأمر الذى يبقى 45 مليون أمريكى بدون تأمين طبى إلى الآن. المترجم.

الضرائب. وهى نسبة مرتفعة للغاية، إذا أخذنا فى الاعتبار عدم تغطية الإعلام الحكومى تقريباً لهذا التوجه. من جانبها قدمت صحيفة بوسطن جلوب «دليل المستخدم» للجمهور محاولة إفهام القراء طبيعة وتفاصيل الموضوع محل الاهتمام. واستشهدت مثل هذه التقارير بآراء الخبراء الذين اعترضوا على «التعقيد المربك» فى خطة كلينتون مقارنة بـ «النظام الحكومى السارى والبسيط فى تنظيمه». مع الإشارة إلى أن التعقيد ليس دليل ضعف، فالمرء قد لا يتمكن من «تجنب التعقيد إذا كان يريد أن يبدأ من الصفر، على نحو ما فعل كل من مؤيدى كلينتون ومعارضيه معاً، وهو ما لا يعنى أن يكون نظام الرعاية الطبى البسيط المدعوم حكومياً هو البديل الوحيد». وما دام المؤيدون والمعارضون متفقين على أننا يجب أن تكون لدينا «رعاية طبية ملائمة» فإنه لا يبقى هناك معترضون على مبدأ الخطة (بما فى ذلك أغلبية السكان على ما يبدو، بغض النظر هنا عن المنظمات ذات المنفعة وأعضاء الكونجرس والأطباء الاختصاصيين الذين يرغبون فى ربح أكبر)، هذا إذا استثنيا الرافضين من «أعداء أمريكا».

وقبل ذلك بأسبوع عرضت بوسطن جلوب تغطية واسعة للإحصاء القومى الذى أجرته بالاشتراك مع كلية هارفارد للطب العام الذى استطلع موقف المواطنين من ثلاثة خيارات: الرعاية الطبية المراقبة من الحكومة، والرعاية الطبية الخاصة، والرعاية الطبية للبالغين وكبار السن. وقد قارن المقال بين المواقف فى الاختيارين الأول والثانى مظهراً أنه لا يوجد هناك فرق لدى المواطنين تجاههما (وهى أخبار سارة للبيت الأبيض). أما بالنسبة للخيار الثالث فقد كان مصدر تأييد من قبل المختبرة آراؤهم نتيجة جودة الرعاية وسهولة الاستخدام، وقلة التكاليف الإدارية بغض النظر عن بقية العوامل. وفى حقيقة الأمر سيدرك القارئ الذى يصل إلى الفقرة 26 من التقرير أن هناك «نتيجة جلية تشير إلى أن المشتركين فى التأمين الطبى لكبار السن كانوا الأكثر رضاً من بين المؤمَّن عليهم طبياً كافة فى الولايات المتحدة وعلى مستوى وسائل الرعاية الطبية ونظم التأمين كافة». ولأن هذا الرضا يزعج نظام الشركات ورجال الأعمال المهيمنين فمن المنتظر أن يتم إيقافه؛ وهو ما سيجعل الفقرة 26 فى الدراسات المستقبلية غير ذات جدوى. [15]

وفى الأربعينيات، حين بدأ استخدام استطلاعات الرأى تجاه برامج الصحة العامة اتضح أن «الأغلبية أبدت تأييدها، حتى ولو على حساب دفع مزيد من الضرائب»، بحسب دراسة فيسينت نافارو. كما كان الدعم الجماهيرى لبرامج

الصحة العامة المدفوعة من الضرائب عالياً، وذلك بين عامى 1989م-1990م، حين كان 60 -70٪ من الناس يؤيدونه (بلغت النسبة 69٪ فى 1992م). ولم تكن التكاليف الإدارية الضخمة والتغطية المحدودة للرعاية الطبية فى الولايات المتحدة نتيجة العوامل الغامضة فى الثقافة الأمريكية أو بسبب رغبات شعبية، على نحو ما يدعى الصحافيون والباحثون، بل جاءت نتيجة البنية الهيكلية وتأثير الدعاية الموجهة وضعف الحركة العمالية وتأثير المال والتجارة على المؤسسات السياسية.(11)

لقد حققت حملات الدعاية لفترة ما بعد الحرب نجاحاً كبيراً للمنظمات الاقتصادية الرأسمالية، فقد قدمت غرفة التجارة تقريراً بيَّن أن هجومها على ما زعمت أنهم شيوعيون فى الحكومة قد أدى إلى تقديم «برنامج ولاء من قبل الرئيس ترومان» ـ وهو وإن كان برنامجاً غير مناسب إلا أنه على أقل تقدير كان «ملائماً»؛ لأنه حقق قدراً من النجاح بالتخلص من الأفراد الذين يحرضون على «نهب الأغنياء» حتى وإن كان التخلص منهم لم يكن بالقدر الكافى. وقلَّصت الحملة الضخمة التى شنتها الرابطة القومية للمصنوعات وغرفة التجارة من الدعم الشعبى لمكتب إدارة الأسعار فتناقص موقف الرأى العام تجاهها من 80٪ فى فبراير 1946م إلى 26٪ بعد ثمانية أشهر فقط. لقد كان الرئيس ترومان مجبراً على التراجع نتيجة ما وصفه بأنه حملة اقتصادية ضخمة تهدف إلى «تدمير القوانين التى تحمى المستهلك ضد الاستغلال». ومع حلول عام 1947م علَّق أحد موظفى مكتب العلاقات العامة فى وزارة الخارجية على القضية بالقول إن «العلاقات العامة فى الحكومة تمكنت من تحقيق النجاح كما كانت فى الماضى وكما ستحقق فى المستقبل» فالرأى الشعبى العام «لا يتحرك نحو اليمين؛ لأنه قد تحرَّك بالفعل ـ بمهارة ـ نحو هذا الاتجاه». وبينما تحرك بقية العالم «نحو اليسار وأدرج العمال فى الحكومة ومررت تشريعات ليبرالية» فإن الولايات المتحدة صارت دولة ضد التغيير الاجتماعى، وضد التغيير الاقتصادى، بل ضد العمال.

وبعد ذلك بسنوات قليلة لاحظ عالم الاجتماع دانيال بيل، وهو آنذاك محرر مجلة فورتشين، أن «المصالح الاقتصادية هى التى وقفت فى سنوات ما بعد الحرب لتغير من مناخ الرأى العام الذى كان قد تحكم فى توجيه الركود الاقتصادى فى الثلاثينيات. ولقد هدفت هذه «المشروعات الصناعية الحرة» إلى

هدفين رئيسيين: أولاً: إعادة توجيه ولاء العمال الذين يتوجهون الآن إلى الاتحادات العمالية، وثانيًا: إيقاف زحف الشيوعية على الولايات المتحدة. وكان تحقيق هذين الهدفين بمثابة إصلاح رأسمالى معتدل كنهج جديد لمواجهة هذه التهديدات. لقد كان المدى الذى انتشرت فيه حملات الدعاية الموجهة من قبل الرأسمالية مذهلاً، على نحو ما يلاحظ بيل. ولعل أحد الآثار البارزة لهذا النجاح كان ذلك التشريع الذى قلّص من أنشطة الاتحادات العمالية، وأدى إلى تدهور الاتحادات نفسها فيما بعد وهو ما استمر إلى يومنا هذا. لقد كانت تلك الحملات الدعائية من القوة بما دعا روبرت ريتش ، الأمين العام لاتحاد العمال فى الجناح الليبرالى بإدارة كلينتون، إلى القول «إن هيئة المحلفين لا تزال مشتتة بشأن ما إذا كان الاتحاد العمالى التقليدى ضروريًا لنمط العمل الحديث» أو مناسبًا لما تسميه الصحف «جودة الأداء المستقبلى» وبحسب ما يروجه تحالف الشركة – الحكومة فإن اتحادات العمال «جيدة حيثما كانت، ولا داعى لوجودها فى الأماكن التى لا يوجد لها فيها تمثيل» – وغيابها هو القاعدة الآن –، كما أنه، على حد قول رونالد براون وزير التجارة، فإنه ليس من الواضح تمامًا «ما التنظيمات المناسبة لتمثيل العمال الآن»، وهى كلمات بليغة تعبر عن منهج واحد من «الديمقراطيين الجدد» فى الإدارة الأمريكية.

وقد جرى هجوم مواز على التفكير المستقل كجزء من سياسة «توجيه القمع» التى أداها مستشارو ترومان ضمن ذرائع الحرب الباردة، ونجحوا مرة أخرى فى الحد من أى تحد مباشر للهيمنة الرأسمالية. ولقد تعاون أغلب المفكرين والبيروقراطيين مع هذه الحملة الحماسية. وقد سميت هذه الحملة خطأً بـ «المكارثية McCarthyism»، ففى الواقع كان ظهور السيناتور مكارثى على المسرح السياسى تاليًا وليس سابقًا لتلك الممارسات. وقد أعادت هذه الجهود الأجواء التى كان عليها عقد العشرينيات (من القرن العشرين)، وعلى مدى واسع للغاية. وحين تراجعت قبضة الدعاية الرأسمالية تحت الهياج الشعبى الذى استعاد ثورته فى عقد الستينيات عادت القبضة من جديد لتصبح أكثر بأسًا وترويجًا للمبادئ الرأسمالية.

وقد أجرى الكونجرس استطلاعًا للرأى فى عام 1978م ظهر منه أن الشركات الرأسمالية قد أنفقت بليون دولار فى السنة على دعم البرامج الدعائية. وقد دعمت هذه الجهود بما أسماه كيرى «الحملات الدعائية لأسقف

الأشجار»، والتى استهدفت القطاعات التعليمية، وسعت إلى الحد من أى تهديد محتمل لهيمنة الرأسمالية. وقد تفاوتت الوسائل المتبعة بين تقديم الهبات المالية للدرجات العلمية لأساتذة الجامعات لتشجيع المشروعات الحرة فى الجامعات ووصلت إلى الحملات الدعائية الشاملة مستهدفة مجموعة من القضايا مثل الضرائب وتدوير الأعمال والمشروعات، وتحقيق رفاهية (الفقراء)، ومواجهة الاندساس «البيروقراطى» فى المشروعات الصناعية الخلاقة، والحد من الفساد والعنف فى الاتحادات العمالية. واستهدفت هذه الحملات الشياطين الذين يروجون لأعدائنا، ومن على شاكلتهم.[12]

لقد كانت الآثار مروعة، وذلك حين تبع أنصار «كلمة اللام L- Word» من الليبراليين أتباع «كلمة الشين S-Word» من الاشتراكيين فى ممارسة القدح والمدح. ولم يتمكن الجناح اليمينى من غزو المؤسسات الأيديولوجية بشكل كامل، وهو ما كان كارثة للعقلية الشمولية، وانعكس فى الحملات الهزلية التى ذاعت فى الولايات المتحدة وبريطانيا للدفاع عن أسوار القلاع التى يهددها «الفاشيون اليساريون». وحين تأكد أن الحركات العمالية لم يتم ترويضها بشكل نهائى عاد الفزع من جديد، وهو ما اتضح فى عام 1993م وبطرق مثيرة، سنعود إليها فيما بعد. وكان من الطبيعى أن يظهر الديمقراطيون المنتخبون التقدميون تعاطفا مع مثل هذه الحملات، ولأسباب أشرنا إليها من قبل.

كان الخوف من تفعيل الديمقراطية فى داخل الولايات المتحدة أكبر منه فى خارجها. كما شنت الصفوة الليبرالية المرتعدة ـ خوفًا من الشيوعية ـ هجوماً على المحاولات التى عملت على إشراك القطاعات المهمشة من السكان فى الميدان السياسى فى الستينيات معتبرة ذلك «كارثة للديموقراطية»، ومن ثم فإنه لا يمكن التغلب على «سقوط الحكومة الوشيك» سوى بإعادة الشعب إلى حالة السلبية والإذعان، وذلك على نحو ما جاء فى دراسة اللجنة الثلاثية الحكومية التى تحمل عنوان «كارثة الديمقراطية». لقد جمعت هذه اللجنة، التى شكلّها ديفيد روكفلر، بين الصفوة الليبرالية الدولية من كل من الولايات المتحدة وأوربا واليابان، وكان جيمى كارتر أحد الأعضاء وكان معظم أعضاء إدارته قد جاءوا من هذه اللجنة، كما ضمت واضعى التقارير السياسية، أمثال البروفيسور صمويل هنتنجتون من جامعة هارفارد، المرتبط عاطفيا بحنين للعصر الذهبى حين كان «ترومان قادراً على حكم الدولة من خلال التعاون بين عدد محدود من المحامين

ورجال البنوك من وول ستريت» حين كانت الديمقراطية توظف آنذاك بيسر دون «عقبات». ويمكننا أن نعود إلى جذور أبعد لهذه الأفكار التى خوَّفت الناس من تهديد «الجهلاء الغرباء الفضوليين»، وهى أفكار صاغها رجال المال والمسئولون الحكوميون والمثقفون البارزون، وذلك منذ زمن إنجلترا فى القرن السابع عشر، وما تزال بعافيتها منذ ذلك الحين.

وبالمثل ما زال تكريس «هندسة التاريخ» قائماً منذ أن أطلق ويلسون حملته الأيديولوجية التى يسميها المؤرخون الأمريكيون «التحالف العسكرى الويلسونى». وتعطى لنا مثل هذه الظاهرة نظرة أكثر قرباً على الثقافة السياسية الغربية، وعما يمكن أن نتطلع إليه فى ظل التخطيط لنظام جديد يتخلص من أكبر قدر ممكن من المعوقات التى تقف فى طريق تفرده باتخاذ القرار. وقد يكون مناسبا لو توقفنا لنلقى نظرة على بعض الحالات النموذجية لمشروع إعادة تشكيل التاريخ الحديث وتحويله إلى تاريخ أكثر استئناساً للسلطة الداخلية فى الولايات المتحدة.

هندسة *التاريخ* الحديث

يمكننا العثور على أحد الدلائل الكاشفة لمشروع هندسة التاريخ الحديث، وعلى نجاحه وإخفاقه، من خلال تحليل الحروب التى جرت على أراضى شبه جزيرة الهند الصينية منذ أيامها الأولى وعبر مراحل إعادة البناء. لم يحظ تدخل الولايات المتحدة فى الهند الصينية بأى قبول شعبى، لكن فى نهاية الستينيات كانت هجمات التأثير على الرأى العام قد بلغت ذروتها. وكانت عقدة فيتنام أحد المظاهر المخيفة فى هذا السياق، وهو مرض ذو أعراض مخيفة للحكومة الأمريكية مثل معارضة العدوان، ورفض الإرهاب والعنف، والتعاطف مع الضحايا. وقد تم التخلص من مثل هذه «العوائق المرضية» باستخدام القوة العسكرية، على حد وصف نورمان بودهوريتز المخطط فى إدارة ريجان، التى حققت النصر المؤزر على جرينادا، حين تمكنت الولايات المتحدة من أن تقف من جديد «مرفوعة الرأس» بحسب وصف الرئيس ريجان، وذلك بعد أن تمكن ستة آلاف من صفوة الجنود من التغلب على المقاومة التى شكلّها عدة عشرات من عمال البناء الكوبيين وقليل من المجندين الجرينادييين! وقد تم تقليد جنودنا ثمانية آلاف من ميداليات الشرف. غير أن المرض بقى قائماً، وهى حقيقة فهمها المخططون الأمريكيون فى إدارة بوش وعديد من

المعلقين الذين تهللوا ابتهاجاً معتبرين أن النصر فى الخليج قد استأصل للأبد عقدة فيتنام اللعينة، ولم يكن ذلك صحيحاً (مرة أخرى نتذكر هنا وثيقة بوش حول إلحاق الهزيمة بـ «أعداء ضعاف»).

ويمكننا أن نلمس ملاحظة عابرة مفادها أن حرب جرينادا كانت تحت الفحص والمراقبة من قبل كبار قادة الجيش، فالجنرال شوارزكوبوف لاحظ أن الكوبيين قاتلوا فى جرينادا بشراسة أكبر مما كان متوقعاً، وهو أمر يعطينا درساً هاماً لحرب الخليج. لكن فى حرب الخليج لم تتح الفرصة للجنرال شوارزكوبوف للاستفادة من درس جرينادا؛ فالتكتيكيات التى اتبعت كانت تصلح للتعامل مع جيش من فلاحى العالم الثالث مختبئين فى الرمال مشلولى الحركة وبلا تحصينات دفاعية. وبعد أن غسلت أدمغة الجماهير فى العالم بدعاية ضخمة صورت الجيش العراقى ممتلكا لأسلحة ضخمة وعالية التقنية فضلاً عن أسلحة كيماوية وقدرات أخرى خارقة، اتضح فيما بعد أن كل ذلك ليس سوى كذب وزيف. وبعد أن سحق العدو ودمرت أسلحته قطعت القوات الأمريكية الطريق على انسحابه وقامت القوات الجوية بذبح أولئك الذين حاولوا الفرار (بمن فيهم من عمال آسيويين وأسرى كويتيين). ووقع الخبراء العسكريون الغربيون فى دهشة حين وجدوا أن الولايات المتحدة وبريطانيا وحلفاءها فى الناتو والدول العميلة فى المنطقة كانوا جميعاً غير قادرين على الوقوف صفاً أمام إيران ما بعد الثورة – وهى معزولة بلا حلفاء وتنقصها الأسلحة ومفتقدة لأغلب كبار الضباط الذين قامت الثورة بتصفيتهم. ومع هذا تمت مباركة النصر، وكتب لورانس فريدمان، رئيس قسم الدراسات الحربية فى كلية كنجس فى جامعة لندن، ملاحظاً أن «حرب الخليج أظهرت بكل تأكيد أنه فى الحروب النظامية تبقى أمريكا وحلفاؤها المنتصرين الكبار». فبوسعهم التغلب على كل الأعداء، حتى أولئك الذين حشدوا قدراً هائلاً من الأسلحة والقدرات العسكرية...» وعلى هذا فإن ما تحقق فى حرب الخليج يفوق فى روعته النصر الذى تحقق فى جرينادا.[13]

لقد لقى تدخل الولايات المتحدة فى الهند الصينية متابعة كبيرة منذ الستينيات، وذلك حينما صعّد جون ف. كينيدى من الإرهاب الذى كانت واشنطن قد اتبعته فى أمريكا اللاتينية من أجل مضاعفة العدوان على فيتنام الجنوبية. وكان لدى الولايات المتحدة مشروع رئيسى يهدف إلى التغطية على تلك الأحداث، وتحققت نتائج مبهرة؛ فعلى مدى ثلاثين سنة منذ حرب فيتنام يستحيل على المرء

أن يجد فقرة واحدة من بين الفيضان الكبير الذى كتب فى الصحف ما يشير إلى الهجوم الأمريكى فى الهند الصينية سوى أنه «دفاع عن فيتنام الجنوبية»، وهى حماقة بحسب ما يقول المنتقدون. وللمقارنة فلم يفتخر الاتحاد السوفيتى ولم ينسب لنفسه نصرًا، كالذى نسبناه، حين قام بغزو أفغانستان.

وحتى عملية يناير 1968م التى شن فيها الفيتناميون الشماليون هجومهم فى عملية تيت tet(*) والتى أقنعت مجتمع رجال الأعمال أن الحرب فى فيتنام مكلفة للغاية، كان الدعم للحرب واسعاً بين القطاعات النافذة، بغض النظر عن وخز الضمير المتنامى نحو التشكك فى النجاح. لكن عملية تيت ورد الفعل الذى تلاها من قبل مراكز السلطة فى الولايات المتحدة نقلت المجتمع الثقافى إلى «معارضة طويلة الأمد تجاه الحرب»، وهى حقيقة كانت معروفة من قبل، على الرغم من أن أحداً لن يجد التشجيع الكافى لإعادة كتابة السجل التاريخى لضخامته التى تستعصى على التصفح والمناقشة الجدية.

وعلى هوامش الاختلاف المقبول بشأن ما كان يجرى فى فيتنام، تغيرت نظرتنا لما يجرى هناك باعتباره «خطأ» بنى على سوء تقدير وسذاجة، حين حاولنا أن نقدم مثالاً آخر «لأعمالنا الخيرة المدعومة بالحق والمنزهة عن المنفعة الذاتية» (بحسب جون فيربنك من الجمعية التاريخية الأمريكية، فى ديسمبر 1968م) ولقد بدأ التدخل الأمريكى فى فيتنام «بجهود ضخمة لفعل الخير»، لكن مع عام 1969م – وهو العام الذى قامت فيه الشركات الرأسمالية فى الولايات المتحدة بتصفية مشروع غزو فيتنام – أدرك غالبية الناس أن الخطأ كان «كارثيا» لدرجة أن الولايات المتحدة «لم تكن قادرة على تقديم حل سوى دفع ثمن باهظ للغاية» (على حد وصف أنتونى لويس أحد الحمائم فى الإدارة الأمريكية فى مقال له فى النيويورك تايمز). ولقد استشهد إيرفينج هوى، الاشتراكى الديمقراطى المرموق، بأفكار ستانلى هوفمان المتخصص فى الشئون الدولية فى جامعة هارفارد، قائلاً إننا «نعارض الحرب؛ لأننا نعتقد أن واشنطن يمكنها أن «تنقذ» شعب فيتنام الجنوبية وكمبوديا من الشيوعية بتكلفة تجعل كلمة

(*) تعنى كلمة تيت tet فى اللغة الفيتنامية «منتصف الليل» وهو التوقيت الذى بدأ فيه الفيتناميون الشماليون شن هجوم واسع فى منتصف ليلة العام القمرى الجديد (مطلع يناير 1968م) وبدأ بهجوم فدائى مباغت للفيتناميين الشماليين على السفارة الأمريكية فى سايجون عاصمة فيتنام الجنوبية. واستمرت العمليات حتى يونيو 1968م وحصدت 80000 قتيل، ورغم الخسائر الفادحة التى وقعت فى صفوف الفيتناميين الشماليين فإن هذه العملية مسئولة عن هزيمة القوات الأمريكية نفسيا فى فيتنام وتشكيل العقدة الفيتنامية، بل وأجبرت الرئيس ليندون جونسون على عدم الترشح ثانية لرئاسة الولايات المتحدة. وقد قام بالعملية من قبل الفيتناميين الشماليين كل من جبهة التحرير الوطنى وقوات التحرير الشعبية وجيش الشعب الفيتنامى. المترجم

«إنقاذ» ذات معنى زائف، وذلك على نحو ما يفسر الاشتراكى الديمقراطى المرموق إيرفينج هوى فى دورية Dissent فى عام 1979م (نقلاً عن ستانلى هوفمان، المتخصص فى الشئون الخارجية فى جامعة هارفارد)، ولعل هذه بمثابة ردود أفعال مميزة على النقيض من الطرف الآخر.

ومع استمرار انتهاك التاريخ والأيديولوجيا، يمكن توقع المزيد من المغامرات. ومن ثم اعترف وليام شوكروس بأن هناك «سياسات غير مسئولة من قبل البيت الأبيض، فى مقدمتها تدمير القرى الكمبودية» - مشيراً هنا إلى الهجوم على المجتمع القروى الذى قدم عنه دراسة موثقة قبل وقوع التحول الأيديولوجى فى الإدارة الأمريكية على النحو الذى نعيشه الآن -فى حرب شنتها واشنطن ودمرت خلالها كمبوديا مسببة فرار مليون ونصف مليون لاجئ إلى بنومبنه (عاصمة كمبوديا) ومخلفة 600000 قتيل حسب إحصاءات السى آى إيه، مع بلوغ معدل الوفيات فى بنومبنه وحدها 8000 إنسان شهرياً، وذلك بُعيد سقوط النظام الموالى للولايات المتحدة فى العاصمة الكمبودية. ناهيك عن السياسات «اللامسئولة» فى لاوس وفيتنام. لكن على الرغم من عثرات الولايات المتحدة ـ يستمر شوكروس فى حديثه ـ فإن «أولئك الذين عارضوا الجهود الأمريكية فى الهند الصينية سيجدون أنفسهم مندهشين نتيجة حجم الخسائر الضخمة التى تكبدها المنتصرون الشيوعيون، وبصفة خاصة فى كمبوديا التى يعلم شوكروس أن الشيوعيين دُفِعوا إلى التآزر بسبب القصف الجوى الأمريكى واسع المدى، وفى فيتنام ولاوس بالمثل.

ورغم «اللامسئولية» فى الممارسات السوفيتية فى أفغانستان، فإن الذين عارضوا منا غزو أفغانستان، بمن فيهم السوفيت المنشقون، وجدوا أنفسهم رغم ذلك «مندهشين أيضًا لحجم الخسائر التى مُنى بها المتطرفون الإسلاميون الذين انتصروا هناك». وفى هذه الحالة فإن ما يطرحه شوكروس يجب أن يوصف بالسخف والهراء؛ ذلك لأن مجتمع الثقافة الغربى قادر على استيعاب أولئك الذين لديهم موقف مبدئى من معارضة العدوان وجرائم الحرب، حين يرتكبه عدو رسمى.

ويزعم شوكروس (فى أعمال ما زالت تحت النشر) أنه كان مفزوعًا للغاية مما كان يفعله الخمير الحمر منذ عام 1975م، ومن ثم فقد قرر «أن يؤلف كتاباً». ويفترض أن يكون كتاباً عن الأعمال الإجرامية للولايات المتحدة فى

كمبوديا فى الفترة السابقة لاستيلاء الخمير الحمر على السلطة. لكن قراء شوكروس يعرفون جيداً عما سيكتب، وهو يعرف أنهم يعرفون. وكلهم يعرفون أن الأمر برمته لا يهم أحداً. فالمهم أن يلاحظ الناس «الاتفاق الضمنى» الذى اصطلح عليه المجتمع الثقافى، والذى أشار إليه أورويل من قبل.[14]

لقد اتسمت آثار الحرب الأيديولوجية على الرأى العام بالتعقيد. فدراسات الرأى العام أظهرت أنه فى عام 1990م كان متوسط ضحايا الحرب فى فيتنام نحو 100000 قتيل، وهو ما لا يمثل أكثر من 5٪ من الرقم الرسمى للضحايا؛ وحين نعرف أن ضحايا الهولوكست الألمانية قد بلغت 300000 قتيل يمكننا أن نلمس دلالة عدد الضحايا الذين تسببت فى مقتلهم الولايات المتحدة فى فيتنام، ومع هذا مرّت هذه الحقائق دونما تعليق. وأعرب أكثر من 70٪ من الشعب الأمريكى، خلاف الدوائر الفكرية، أن الدور الأمريكى فى فيتنام «خطيئة قاتلة ولا أخلاقية» وليس مجرد «خطأ». ورغم هذا، فإن واحدة من الإنجازات الدعائية الكاسحة عبر التاريخ تمثلت فى نجاح مروجى الدعاية الأمريكية فى تمرير فكرة أن أمريكا كانت هى الضحية البريئة التى غدر بها الشياطين الشيوعيون فى فيتنام الذين لم يكتفوا بالعدوان على القوات الأمريكية التى كانت تحمى الهند الصينية من شعبها، بل ويرفضون الآن فتح السجلات التاريخية لتتبع آثار الطيارين الأمريكيين الذين أسقطهم العدوانيون الفيتناميون خلال الحرب. وبحسب الرئيس بوش فى أكتوبر 1992م فإن «هانوى(*) تعرف أن ما نسعى إليه اليوم ليس أكثر من إجابات عما لدينا من أسئلة عن الطيارين، وليس فى نيتنا توجيه أية عقوبات عما جرى فى الماضى». وإن كان ليس بوسعنا الصفح عما اقترفوه بحقنا فى الماضى إلا أننا سنتغاضى بشهامة عن عقابهم على جرائمهم، بل وربما نسمح لهم بتلقى معونات خارجية إذا قاموا فقط بالاعتراف بخطئهم وإعلان التزامهم بحل المشكلة المتبقية من الحرب التى أهلكت الملايين من البشر ودمرت ثلاث دول.[15]

ويبدو الموقف الإعلامى متجانسا تجاه هذه القضية بشكل يدعو للدهشة. فلعقد من الزمان كان المبرر الرسمى لمشروع «فيتنام النازفة» منطلقاً من الزعم بأن فيتنام قامت فى عام 1978م بغزو كمبوديا، وهى جريمة مروعة «للبروس(**)

(*) عاصمة فيتنام الشمالية.

(**) التشبيه هنا للبروس الألمان Prussian أصحاب القوة الضخمة التى هيمنت على شرق أوربا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. المترجم.

الآسيويين» (بحسب نيويورك تايمز) الذين أنزلوا الهزيمة بـ «بول بوت» (العميل الصينى الذى تحوّل فيما بعد إلى عميل أمريكى بعد تقارب كارتر مع الصين فى مطلع ذلك العام) ووضعوا حداً لمجازره بعد سنوات من هجوم كمبودى كاسح على الحدود الفيتنامية. وحين سحب البروس كل قواتهم، انتقلت آلة الدعاية إلى المبرر القديم؛ أى البحث عن المفقودين الأمريكيين. وتحت ضغوط من الطبقة المالية، القلقة من استبعادها من المصالح المحتملة فى فيتنام، بدأت واشنطن فى تغيير سياستها، مشيرة إلى التقدم الذى يتحقق فى فيتنام فى اعترافهم بخطاياهم. وفى ذلك الوقت لعب المعلقون فى الصحف وفى غيرها من وسائل الاعلام دورهم دون الحيد عن الطريق المرسوم لهم. ونادراً ما يجد المرء كلمة كتبت عن المعاناة التى تكبدتها فيتنام، حيث ركز جُل المعلقين على أن الولايات المتحدة دفعت ثمناً نتيجة محاولاتها تحويل فيتنام إلى العالم المتحضر، ومؤكدين على ضرورة الحصار وتجميد الدعم من أية أطراف خارجية حتى يتوقفوا عن سلوكهم الخاطئ. وجاءت بعض الأصوات الاستثنائية لتسبح عكس تيار الحملة المنظمة وتنبه إلى العدد الكبير من الجنود المفقودين من حروب سابقة غير الحرب الفيتنامية، ولفت الانتباه إلى الجرائم الضخمة التى ارتكبتها الولايات المتحدة فى حروبها فى فيتنام وكوريا وفى المحيط الهادى، وهو ما لا يسمح سوى بالتعبير عن الصدمة تجاه الأبعاد الأخلاقية العميقة لتلك الممارسات.

ويتساءل المرء هل كان فى مقدور الدعاية السوفيتية، لو قدر لها البقاء، تحقيق مثل هذه الإنجازات؟ على الرغم من أنه لا أحد يعرف على وجه الدقة عدد السجناء السوفيت فى أفغانستان أو عدد الذين ألقى القبض عليهم فى باكستان أو إيران. فمطالبات روسيا بـ300 أسير لا يعتد بها؛ فلدى الصليب الأحمر أسماء 18 أسيراً روسياً، وقد زار الروس بالفعل ثلاثة منهم. ويحاول الروس البحث عن الباقين، لكن التقدم بطيء، فليس من مصلحة القوى الأكبر التى لن تجنى شيئًا من وراء العناية بالأسرى الروس حين تهتم بتقديم ملاحظات حول المشكلة، أو تقديم اقتراح لحل القضية لدى عملائها التابعين.[16]

والمثال التوضيحى الثانى على قوة هندسة التاريخ ليس أقل شأنا من سابقه، ونجده فى تصوير الإنجازات التى حققتها الولايات المتحدة فى سنوات حكم ريجان–بوش باعتبارها إضافة إلى سجل النصر الحديث. وقد أشرنا إلى بعض الأمثلة بالفعل. ولنأخذ مثالا ثالثا من خلال مراجعة ديفيد برودر المعلق المرموق

فى واشنطن بوست للسجل التاريخى للجمهوريين فى عقد الثمانينيات مع وصول كلينتون للرئاسة فى يناير 1993م. فقد وجد برودر أن النقاد الليبراليين ليس بوسعهم إلا أن يعترفوا بإنجازاتنا التى تقف شاهدةً من أفغانستان إلى السلفادور، حيث قادت الولايات المتحدة حكومات تمكنت من تقديم «دعم فعال للشعوب التى تقترب قيمها ومطامحها مع قيمنا وطموحاتنا، وساعدناهم على أن تستمر هذه القيم والطموحات» ومن ثم فإن علينا نحن الليبراليين أن نقدم الثناء لمثل هذه الإنجازات.[17]

ويبدو أن ما يطرحه برودور حول «القيم والطموحات» التى يعبر عنها أولئك الذين حكموا من أفغانستان إلى السلفادور لا تختلف كثيراً عن القيم والطموحات التى ساند بها السوفيت شعوباً ودولاً أخرى. ولعل هذا فى حقيقة الأمر رسالة معقولة، وعلى المراقب العقلانى للأمور أن يحاكم السوفيت بشأن «قيمهم وطموحاتهم»، وذلك بالنظر إلى الشعوب التى «ساعدوها». ودعونا نتبع المثال خطوة خطوة.

ففى أفغانستان تمكنت قوات المقاومة من تحرير العاصمة كابل فى إبريل 1992م لكن هذا الحدث السعيد لم يستمر سوى شهر، وفى مايو 1992م سقطت الصواريخ على سوق مكتظ برواده محدثة رعباً كبيراً نُسب إلى قلب الدين حكمتيار، الذى كان يشق طريقه إلى مكتب رئيس الوزراء، وهو الشخص المفضل من قبل الولايات المتحدة وباكستان. وقد أظهر حكمتيار براعة كبيرة فى ارتكاب الأعمال المرعبة وتجارة المخدرات، فى وقت كان يمثل فيه رجل أمريكا فى أفغانستان. وفى أغسطس 1992م تمكن القصف المتواصل الذى تشنه قوات حكمتيار من قتل ألف إنسان على الأقل، أغلبهم من المدنيين، كما تم تشريد أكثر من نصف مليون إنسان من العاصمة كابل، بحسب شهادات منظمة مراقبة حقوق الإنسان. وبحسب هذه المنظمة، فإنه مع نهاية ذلك العام كان «الاهتمام الدولى بالنزاع فى أفغانستان قد تلاشى، وشارفت أفغانستان على السقوط فى كارثة إنسانية، وذلك مع تمكن حكمتيار من قيادة تيار الإرهاب فى البلاد وقصف المدنيين وقطع الكهرباء والمياه عن العاصمة، وممارسة تعذيب البشر وغيرها من الجرائم التى ارتكبها «بمساعدة الولايات المتحدة، وبأسلحة تم شراؤها بأموال سعودية». وقد أبدى مجلس الحكم فى أفغانستان نيته لتطبيق الشريعة الإسلامية فى البلاد كافة. وفى الوقت الذى كان بوردر يثنى على

عملائنا فى أفغانستان، كان هؤلاء العملاء يقصفون كابل بالصواريخ ومدافع الهاون مما حولّها خرائب وأطلالاً وسويت الأسواق بالأرض، بينما كان الجراحون فى منظمة «أطباء بلا حدود» يجرون عملياتهم الجراحية فى مخابئ تحت الأرض هربا من القصف المدمر على السطح. وفى صيف 1993م قدرت صحيفة إيكونومست اللندنية أن 30000 شخص لقوا حتفهم وجرح 100000 آخرين فى العاصمة كابل وحدها التى كانت الكهرباء والمياه تتوافر فيها لساعات محدودة كل أسبوع، وذلك تحت رحمة رئيس الوزراء حكمتيار الذى جعل الناس فى كابل يترحمون على الأيام «الطيبة» التى عاشوها تحت «إرهاب الشيوعيين» الذين يبدون اليوم ملائكة مقارنة بما يرتكب. وعبر الحدود، كان ممثل الأمم المتحدة يعلن من مدينة بيشاور فى باكستان أن «أغلب اللاجئين الذين وصلوا إلى المدينة من كابل، وفى مقدمتهم المتعلمون الذين كانوا قد بقوا فى المدينة خلال الحكم الشيوعى ويتهمون الآن بالعمالة».[18]

لقد تزايد قصف كابل بشدة خلال عام 1994م مما دفع 15000 شخص للفرار من المدينة، مع تقدير بمقتل ألف إنسان خلال ثمانية أسابيع، وهو بالمناسبة نفس العدد الذى كان يسقط من القتلى فى ثمانية شهور فى سراييفو، بحسب تقرير مولى مور. كما فر أكثر من نصف السكان الذين بقوا فى كابل من مدينتهم، حيث قدر الصليب الأحمر أن سكان كابل فى عام 1992م كان يناهز 2 مليون نسمة، لكنه تقلص فى عام 1994م إلى 70000 منهم 30000 لاجئ. وأغلب اللاجئين اليوم من «عائلات حضرية من الطبقة الوسطى ذوات خلفيات مهنية» ويعيش عشرات الآلاف منهم «فى العراء» حيث تفترش الأرض الألغام، وبدون غذاء كاف وفى مناخ شتوى قارس. وقد واجه أغلب الذين بقوا فى أفغانستان المجاعة؛ لأن قوات حكمتيار سرقت شاحنات القمح والطعام ولم تسمح للتجار بجلب السلع والحبوب الغذائية إلى المدينة.[19]

لقد تبدد الاهتمام الدولى بأفغانستان؛ لأن من يقوم بأعمال القتل والتدمير عملاء لنا. فهذا ليس بول بوت فى كمبوديا حيث كانت الدعاية تحقق نجاحاً بارز الأثر، ويصعد نجومها على حساب إظهار الألم والحزن الكاذبين على الأعمال الشريرة، وهى سياسة مازالت مستمرة تجاه غيرها من الأعمال الإجرامية التى تُرتكب إلى يومنا هذا. وهو موقف لا يختلف كثيراً عما كانت تمارسه الشمولية الشيوعية التى كانت تذرف دموع التماسيح على الجرائم التى ارتكبها أعداؤها الرسميون.

وإذا ما انتقلنا إلى السلفادور فإن القابضين على قيمنا وطموحاتنا كانوا هذه المرة من أولئك المنتفعين من ستة بلايين دولار قدمت كعون للسلفادور من قبل حكومة الولايات المتحدة، وفى مقدمة المنتفعين جنرالات فى الجيش وقادة قطاع الأعمال والتجارة وزعماء حزب أرينا، الذين اطمأنوا بعد أن سمعوا الثناء الذى قدمه «برودر»، فى استحضار لذاكرة مؤسس هذا الفكر، «روبيرتو دى أوبيسون» أحد طواغيت القتل الجماعى فى أمريكا الوسطى. وحين أعلن «أرماندو كالديرون سول» مرشح أرينا لمنصب الرئاسة فى عام 1994م أن الحزب موحد بدرجة من القوة «لا تكفى فقط للدفاع عن ذكرى دى أوبيسون» بل ولجعل السلفادور مقبرة يندحر فيها الحمر»، وكان مصطلح «الحمر» مفهوماً بدرجة كافية فى تلك المنطقة. فقبل تلك الانتخابات بقليل تم لفت الانتباه إلى ميراث الأعمال الإجرامية التى ارتكبها دى أوبيسون وأتباعه من قبل لجنة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة التى نشرت تقريراً عن الأعمال الإجرامية التى ارتكبت فى السلفادور فى عقد الثمانينيات وأرجعت 85٪ منها إلى قوات الأمن التى تم تدريبها وتسليحها وتقديم الخبرة الفنية لها من قبل الولايات المتحدة، وأرجعت اللجنة 10٪ من الأعمال إلى فرق الموت المرتبطة بقوات الأمن، وإلى مجتمع رجال الأعمال المرتبط بالولايات المتحدة التى تسعى إلى ترسيخ أقدامها فى السلطة[20]. وجاء رد فعل إدارة كلينتون بإنشاء لجنة تحقيق فى جرائم التاريخ فى تلك المنطقة، وكانت مهمتها تحسين الوسائل ليس أكثر؛ لأننا «لا نريد الخوض من جديد فى معارك الثمانينيات» فلسنا حكومة «لتنظيف منازل الآخرين». وقد وافقت حكومة السلفادور على هذا التوجه ومنحت عفواً عمن ارتكبوا أعمال قتل وتعذيب فى انتهاك صريح لاتفاقات السلام التى أنشئت لجنة تقصى الحقائق وطالبت بمعاقبة المذنبين وحل المحكمة العليا المتورطة فى تشريع الجرائم.

لكنّ عملاءنا فى السلفادور، ومعهم المدافعون عن مبادئ نيستور سانتشيز التى تحدثنا عنها من قبل، كالوا النقد لتقرير لجنة تقصى الحقائق، كما وجه النقد أيضاً جوزيه ماريا توجيرا، عضو الجمعية المسيحية لأمريكا الوسطى؛ وذلك لأن اللجنة تغاضت عن الدور الأمريكى فى تلك الأعمال الإجرامية، وهى المسئولة عن صناعة العنف فى القوات المسلحة السلفادورية وتدريبها عليه منذ أواخر السبعينيات، وذلك حين التزم المسئولون الأمريكيون بسياسات أوقعت الشعب السلفادورى فى أزمة. ودعا توجيرا واشنطن إلى مراجعة سياستها الخارجية ـ خلال العقد المنصرم ـ وإلى صياغة نوع جديد من العلاقة مع العالم الثالث.[21]

وعلينا أن ننتظر وقتاً طويلاً حتى يحدث ذلك التغيير، وعلى خلاف تلك المعاناة، فإن أولئك المرموقين فى واشنطن ينعمون بالثناء على الذات لما حققوه من نصر على من سولت لهم أنفسهم تهديد «قيمنا وطموحاتنا» من أفغانستان إلى السلفادور.

وسيكون من الظلم اتهام برودر وغيره بأنهم يؤمنون بما يقولون. فبلاشك هم يؤمنون أن قيمهم - الحرية والعلمانية وكرامة الفرد وحقوق الإنسان وغيرها- تلقى دعماً من خلال عناصر وصلت إلى السلطة حول العالم بمساعدة أمريكية. ولعل الاعتقاد بصواب الرأى الذاتى يترسَّخ بشكل طبيعى لدى أولئك القادرين على فرض إرادتهم بالقوة. ويبدو أنهم يشعرون بارتياح بأن المبادئ التى يعتقدون فيها سوف تمحو وتطمس ذنوب الماضى، على الأقل بين القطاعات المتعلمة الذين يمثلون عملاءهم، وربما ضحاياهم داخل الوطن.

المشروعات الحرة والأسواق الحرة

وإلى جانب المشكلات الاجتماعية التى واجهت «الرجال المسئولين» مع انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت هناك قضايا اقتصادية خطيرة. فالانهيار العظيم قلَّص من أى اعتقاد بأن الرأسمالية نظام قابل للاستمرار، ولم تفلح التشريعات الجديدة سوى فى تخفيف الخسائر فى مواجهة الانهيار، لكن الإنفاق الحربى الضخم والإدارة الحكومية للاقتصاد قدما العلاج. وكان من بين المشاركين المدراء التنفيذيون فى الشركات المالية الكبرى الذين اندفعوا أفواجاً إلى واشنطن لإدارة اقتصاد وضعته الدولة. وبعد الحرب شعر المستهلك المحاصر ببداية انفراجة فى الأوضاع الاقتصادية، لكن مع نهاية الأربعينيات كان من المتوقع أن الدولة ستسقط مرة أخرى فى تدهور اقتصادى جديد. فقد عملت دوائر الشركات التجارية الضالعة على إخضاع سلطة الدولة بما يضمن حماية مشروعاتها ومصالحها المالية.

وقد أدرك كبار رجال المال أن الإنفاق الاجتماعى يمكن أن يكون محفزاً للاقتصاد، لكنهم فضَّلوا البديل الكينيزى(*) Keynesian ذى النزعة العسكرية؛ وذلك لأسباب مرتبطة بالامتيازات والسلطة وليس «بالمنطق الاقتصادى

(*) عمل جون مينارد كينيز Keynes، الاقتصادى البريطانى البارز فى النصف الأول من القرن العشرين على تقديم بديل لكل من النظريتين الشيوعية والرأسمالية من خلال طرح نموذج الاقتصاد المختلط الذى تشرف فيه الدولة على الاقتصاد مع إتاحة دور للقطاع الخاص، وتؤكد نظريته الاقتصادية على أن القطاع الخاص لا يمكنه بمفرده النجاح بدون رعاية من الدولة. المترجم.

السليم». وتم تبنى هذا المنهج بشكل سريع، حيث أسهمت الحرب الباردة فى توفير المبرر. وفى عام 1948م وفى وقت كان الاقتصاد ينجرف نحو التدهور نظرت الدوائر المالية إلى إنفاق ترومان على الحرب الباردة باعتباره «حماية بارعة لمستقبل سرمدى واعد» فقد كان الإنفاق العسكرى فى نظرهم وسيلة «للحفاظ على نبرة عامة متزايدة الصعود» بحسب وصف مجلة «بيزنيس وييك»، ولم يكن ينقص الصورة سوى تعاون الروس. وفى عام 1949م شعر المحررون ببعض الارتياح أن واشنطن تخلصت من أولئك المتعاطفين مع «سلام ستالين»، وبقى الاهتمام موجهاً إلى أن «عدوان السلام» الذى ينتهجه ستالين أكثر خطورة، وهو ما يتطلب «إنفاقاً عسكرياً متزايد الارتفاع» ويجبر على التوجه نحو إنفاق اجتماعى كمحفز اقتصادى. وقد اعتبرت مجلة وول ستريت أن الإنفاق العسكرى كان طريقاً لحقن «دماء جديدة فى جسد الاقتصاد» ووجدت المجلة بعد ذلك بسنوات أن ذلك النهج جعل الاقتصاديات العالمية «معتمدة بشكل أساسى على مدى الإنفاق على السلاح فى الولايات المتحدة» مشيرة إلى التوجه الكينيزى العالمى الذى نجح فى النهاية فى إعادة بناء المجتمعات الصناعية الرأسمالية فى الخارج ووضع أسساً للتوسع الكبير للشركات العابرة للقوميات، وأغلبها شركات أمريكية.

ولقد نظر إلى النظام الذى يقوم عليه البنتاجون باعتباره نموذجاً لمثل هذه الأغراض؛ إذ يمتد نشاطه إلى ما وراء المؤسسات العسكرية، فيشمل وزارة الطاقة التى تنتج الأسلحة النووية، ووكالة الفضاء ناسا، والتى حولتها إدارة كينيدى إلى هيئة مستقلة تتلقى تمويلها مباشرة من الحكومة باعتبارها صناعة متقدمة. وقد ألقى هذا حملاً ثقيلاً نتيجة التكلفة الصناعية (المخصصة للبحث والتطوير) وقدم سوقاً مضمونة لتوزيع الفائض من الإنتاج، وهى وسيلة امتصاص جيدة للقرارات الإدارية. لكن هذا النوع من السياسات الصناعية لم يتعرض للآثار الجانبية غير المرغوب فيها، والتى تنشأ عادة حين يتم الإنفاق على الأغراض الاجتماعية واحتياجات الإنسان. وبعيداً عن الآثار غير المرغوب فيها لإعادة توزيع الثروات والإنتاج على الشعب فإن السياسات الأخيرة تميل إلى التحالف مع الامتيازات الإدارية؛ فالإنتاج المفيد يمكنه أن يقلص من المكاسب الخاصة، بينما الإنتاج الذى لا نفع من ورائه والمنفق عليه حكومياً (كالإنفاق على السلاح وإرسال إنسان إلى القمر وغيرهما من الأعمال الاستثنائية) تعد هدية تمنح للمالك والمدير اللذين ستحول إليهما أرباح المنتجات

الثانوية القابلة للتسويق، كما أن الإنفاق الاجتماعى سيستدعى اهتماماً ومشاركة شعبية، ومن ثم تتهدد الديمقراطية؛ وذلك لأن الشعب يهمه المستشفيات والمدارس والطرق والضواحى وغيرها ولا تعنيه الصواريخ والطائرات المقاتلة عالية التقنية. ولهذه الأسباب ـ تشرح لنا مجلة بيزنيس ويك ـ فإن هناك «فرقاً اجتماعياً واقتصادياً هائلاً بين الإنفاق للإنعاش الاجتماعى والإنفاق على التسليح، فالأخير هو الأكثر تفضيلاً.

وتنظر الدولة إلى الإنفاق العسكرى كتلبية لحاجة الصناعة المتقدمة، مثل الحواسيب والإلكترونيات، وصناعة الطائرات، وأطياف متنوعة من المشروعات التكنولوجية، وتم تسويق مشروع ريجان المسمى بـ «حرب النجوم SDI» لمديرى المؤسسات الصناعية على هذه الأسس. ورغم معرفتهم بأن البرنامج قد لا يثمر أية نتائج عسكرية مستقبلية، روج المشروع على أساس ما سيتم تطويره من إنتاج صناعى غير مباشر بما يثرى المشروعات الخاصة.[22]

وعلى هذا فإن نظام عمل البنتاجون يخدم أغراضاً أخرى، فلأنها دولة تفرض نفسها عنوة، تحتاج الولايات المتحدة إلى قوات تدخل واتخاذ مواقف مرعبة تسهل لها أغراضها. ورغم هذا فإن الدور الاقتصادى لنظام البنتاجون كان دوماً دوراً مركزياً، وهى حقيقة يمكن إدراكها بشكل غير مباشر فى كتابات المؤرخين الرواد على نحو ما قدمنا فى الفصل السابق، ومعروفة بشكل جيد للمخططين العسكريين، فقد لاحظ الجنرال جيمس جافين رئيس التخطيط العسكرى، حين كان مشرفاً على وحدة البحث والتطوير فى الجيش الأمريكى فى عهد أيزنهاور أن ما بدا ظاهرياً سباقاً حامى الوطيس فى أغلب الأحيان «لم يكن أكثر من سباق صناعى»[23]. لقد أشير إلى جزء من هذا السياق فى الحقائق التى ضمتها مذكرة الأمن القومى NSC 86، والتى دعا فيها إلى «التضحية والنظام» لكى يتم تخفيض الإنفاق الاجتماعى لصالح القاعدة الاقتصادية للجيش ـ وبشكل غير مباشر لصالح «المشروعات الخاصة».

لم يكن مخططو التحالف الحكومى المالى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية منقطعين فى جذورهم عن النسب التاريخى، فقد اعتمدت الولايات المتحدة منذ نشأتها بشكل أساسى على تدخل الدولة فى النظام الاقتصادى وإشراف الدولة على التطوير الصناعى والزراعى، بدءاً من صناعة النسيج فى مطلع القرن الـ 19 مروراً بصناعة الحديد والصلب فى نهاية ذلك القرن، ووصولاً إلى

الحواسيب والإلكترونيات والتقنيات البيولوجية اليوم. بل إن الشيء نفسه ينطبق على أى مجتمع صناعى ناجح، وهى دروس من التاريخ الاقتصادى ذات أهمية بالغة لدول الجنوب.

ومع نهاية الحرب الباردة، تم تحريك مخاوف جديدة بهدف الإبقاء على شفط البنتاجون للميزانية العامة؛ ولنتذكر هنا خضوع البيت الأبيض للكونجرس فى مارس 1990م بشأن رفع ميزانية البنتاجون التى أشرنا إليها فى الفصل السابق. ولعل إحدى الأدوات الأساسية فى هذه القضية هى مبيعات الأسلحة الأمريكية للعالم الثالث. فقد أولت إدارة بوش عناية كبرى لزيادة هذه المبيعات وخاصة إلى الشرق الأوسط، وقامت فى نفس الوقت بفرض رقابة حازمة على الحد من بيع الأسلحة إلى دول المنطقة - من قبل دول أخرى. وكانت الحكومة الأمريكية قد سجلت سابقة من نوعها بالقيام بدور فعال بتوفير أسواق مفتوحة لتصنيع الأسلحة، واستغلت حرب الخليج أفضل استغلال لهذا الغرض. ففى المعرض العسكرى الجوى فى باريس فى يونيو 1991م، عرضت الأسلحة التى استخدمت فى تدمير دول العالم الثالث عديمة الأنظمة الدفاعية، وبشكل لم يخل من التفاخر، بل والأمل فى بيع المزيد. وكانت الشركات تقوم باستئجار قاعات ضخمة لعرض سلعها العسكرية فى ذلك المعرض، فى دلالة على قدرة هذه القوى الكبرى على استخدام الصحارى والمدن لارتكاب المذابح واسعة المدى. وفى عامى 1990م و1991م نشر قسم الأبحاث فى الكونجرس تقريراً أشار فيه إلى أن الولايات المتحدة تمثل أكبر مورّد للأسلحة إلى العالم الثالث. وفى عام 1992م استأثرت الولايات المتحدة بـ 57٪ من مبيعات الأسلحة إلى سوق العالم الثالث (مقارنة بروسيا التى لا تزيد حصتها على 9٪). وقد دفعت السعودية وحدها 30 بليون دولار فى منتصف 1993م وهو ما حقق الهدف الأمريكى لتقويض اقتصاد هذه الدولة بالغة الثراء، حتى يضمن الغرب إعادة الثروة النفطية إليه، وإلى الولايات المتحدة بصفة خاصة، بدلاً من توزيعها على شعوب تلك المنطقة.

وقد قامت إدارة كلينتون بتوسعة البرامج التى وضعت فى عهد ريجان- بوش، حتى إن الأسوشيتد برس علقت على الأمر بقولها «إن حصول الميزانية الأمريكية على 28-30 بليون دولار من مبيعات الأسلحة إلى الشرق الأوسط هو سابقة من نوعها فى تاريخ الميزانية الأمريكية. وقد أرسلت واشنطن وزير التجارة إلى معرض باريس الجوى وإلى دول العالم الثالث المنتظر شراؤها

السلاح الأمريكى (السعودية وماليزيا) مروجاً للطائرات الأمريكية المقاتلة. ولم يكن هناك أساس من الصحة بشأن ما قيل إنه قلق مبكر فى إدارة كلينتون بشأن التطوير الصناعى، ولم يحل ذلك القلق دون انتشار الأسلحة، وثبت خطأ الظن فى أن كلينتون لن يلجأ إلى القوة، فكلينتون قبل كل شيء من «الديمقراطيين الجدد» ومتحرر من عواطف الليبراليين المسالمين الذين عرفهم الماضى. صحيح أن الرطانة بضرورة إيقاف انتشار الأسلحة لم تتغير، لكن «المحادثات السرية القذرة التى دارت بين الخمسة الكبار المسئولين عن بيع الأسلحة لم تمس مبيعات الولايات المتحدة من الأسلحة أو تؤثر عليها»، وذلك على حد ما يعلق لى فينيشتاين من مؤسسة مراقبة الأسلحة من العاصمة واشنطن.[24]

وبحسب صفحة الغلاف لوول ستريت جورنال فإن تجار الأسلحة يحققون صفقات عظيمة فى عالم ما بعد الحرب الباردة، وذلك فى العام الثانى لدخول كلينتون مكتبه فى البيت الأبيض. وبحسب الصحيفة فإنه «منذ نهاية الحرب الباردة، وفى ظل اعتراض واشنطن على بيع منافسيها السلاح تحت ذريعة الأمن العالمى، أصبحت الولايات المتحدة أكبر بائع للسلاح فى العالم». وقد سمح هذا «الهوس» ببيع السلاح إلى الشرق الأوسط، منذ أن عارض السيد بوش بيع الأسلحة إلى تلك المنطقة، بأن تحقق الولايات المتحدة طفرة صناعية، ولم يعترض أحد على تلك الازدواجية. ومن حق واشنطن أن تفتخر بجهودها فى العدوان؛ إذ بلغ إجمالى مبيعاتها من السلاح (فى عام 1993م فقط) ما يزيد على 34 بليون دولار، وهو رقم لم يسجل فى التاريخ من قبل، ولعل ذلك يؤدى إلى مزيد من ابتهاج رجال الصناعة، بحسب ما تستمر وول ستريت فى تغطية الموضوع، مستشهدة بما قاله نائب رئيس مجموعة ليتون الصناعية الذى أعرب عن أننا وجدنا أنفسنا فجأة وقد صارت لدينا حكومة ستساعدنا على إتمام الصفقات التجارية». كما اعتمدت شركة «بوينج» لإنتاج الطائرات العملاقة على الصفقات العسكرية فى أغلب «أرباحها» التى حققتها فى عام 1983م، وذلك تبعاً لمتحدث باسم الشركة. وحتى التدهور الذى منيت به فيما بين 1989م و1991م تم تعويضه حين قام فرع الشركة المختص بوحدة أبحاث الفضاء بنقلة «نوعية هائلة» حققت لها أرباحاً من جديد، على نحو ما يلاحظ أحد المحللين فى قضايا الأمن. وما تقوم به بوينج الآن من أعمال تجارية بدأ فى أساسه كفرع عسكرى، واستمرت التقنيات العسكرية متفوقة على تقنيات الإنتاج المدنى مع تحقيق عوائد وأرباح ضخمة من المبيعات العسكرية. ولعل ما قام به كلينتون لحمل السعودية

على شراء أسلحة بـ 6 بلايين دولار مقابل طائرات نفاثة متقدمة، بتمويل من بنك التصدير والاستيراد، لقى استحساناً داخلياً واسعاً. وتستخدم أكثر من 20٪ من قروض بنك التصدير والاستيراد فى شراء الطائرات. وهو ما يؤكد من جديد على أن نفقات البنتاجون يمكن أن تمول بشكل غير مباشر سلطة القطاع الخاص، على نحو ما استفاد بنك التصدير والاستيراد.

وبمثل هذه الوسائل تحاول إدارة كلينتون إعادة إحياء الصناعات الجوية، والتى قدمت فائض تصدير تجاوز 45 بليوناً فى عام 1992م، بشكل وازن العجز فى الميزان التجارى البالغ 84,3 بليون دولار وساهم بالمثل فى البلايين الثلاثة التى تأتى عن طريق صناعة السياحة والسفر، وهى بهذا الصناعة الكبرى عالميًّا، ومصدر الأرباح الرئيسية والتجارة المفضلة فى معادلة الميزان التجارى. ويقدر منتجو الطائرات أن أرباحهم قد تجاوزت فى عام 1993م (بعد دفع الضرائب المستحقة) 5,5 بليون دولار، مع الفوائد التى تجنى أيضاً نتيجة انكماش التوظيف فى هذه الصناعة، والذى انخفض إلى أقل من الثلث منذ الذروة التى وصلها فى عام 1989م. ويأتى جزء من ذلك نتيجة التحول إلى الإنتاج خارج الولايات المتحدة. ويلعب البنتاجون، كعادته، دوراً رائداً فى تحقيق تلك الأرباح. وهو ما يفسر قرار الرئيس كلينتون، رغم انتهاء الحرب الباردة، بإنفاق ميزانية أكبر على الدفاع من تلك التى أنفقت فى عهد ريتشارد نيكسون قبل 20 عاماً (260 بليوناً مقابل 230 بليوناً بأسعار معدلة حسب قيم التضخم خلال تلك الفترة)، كما تنوى الولايات المتحدة إنفاق المزيد على الأمن القومى بمعدلات أكبر مما تنفقه دول العالم مجتمعة، مع توقع مضاعفة الميزانية العسكرية خلال عامين (وذلك بحسب لورنس كورب المتخصص فى قضايا الأمن القومى فى معهد بروكينجز) هكذا لن تخبو مصطلحات «الدفاع» و«الأمن القومى» بغض النظر عن مبررات ذلك فعليًّا.[25]

ورغم أن الذريعة السوفيتية قد سقطت، يبقى الإنفاق العسكرى المحفز الرئيسى لقطاعات واسعة فى النشاط الاقتصادى بما فيها الصناعات عالية التقنية. وسيبقى «الانشقاق السلمى» أو «التحول إلى النهضة الاقتصادية» مجرد أوهام إلى أن تتبع عقيدة تجارية أخرى تسمح للأغنياء بمد ولائمهم الشهية من جيوب الجماهير. وقد تم اختراع وسائل خطابية جديدة لإعماء أعيننا عن هذه الحقائق، على شاكلة: أن «الأمن» شيء و«الوظائف» شيء آخر. وليس هناك شيء أكثر

حماسة من تلك الرغبة المحمومة لدى مديرى الشركات الكبرى والزعماء السياسيين من الحديث عن توفير «الوظائف» وتكريس قوة العمل لهذه الغاية. حتى إن الجماهير خدعت تماماً بهذا الأسلوب المكشوف المتشح بشفقة مزيفة. فى الوقت الذى يكرس نفس الأشخاص أنفسهم للتخلص من الوظائف استفادة من الأجور المنخفضة فى الخارج، ومع ذلك كان حديث جورج بوش فى أى مناسبة لا يخلو من شعاره الشهير واعداً بـ «وظائف، وظائف، وظائف».[26]

وقد أخذ المعلقون كل هذه المواقف بجدية، أو على الأقل ادعوا ذلك. ويبدو أنه اتضح أن هذه المواقف ليس فيها شىء من تناقض، فعلينا فقط أن نفهم أن كلمة «وظائف» يقصد بها فى لغة السياسة والمراوغة معنى آخر، ألا وهو «الأرباح». وعلى سبيل المصادفة، فإن الأرباح استفادت دائماً من السياسات التى ترفع شعار «وظائف وظائف وظائف»، فى وقت كانت الوظائف تتبخر، فمثل هذه الأشياء الغريبة يجب أن تبقى بعيدة عن أعين العامة.

وباعتبار أن كلينتون «ديمقراطى جديد» فإنه يبدى براعة فى استخدام نفس الطريقة. ولعل واحداً من أهم الأعمال الفكرية فى هذا الصدد ذلك الكتاب الذى يحمل عنوان «تفويض بالتغيير»، والذى نشره مركز أبحاث كلينتون المسمى المعهد التقدمى للسياسة. وقد جاء الفصل الأول بعنوان «اقتصاديات المؤسسات التجارية»، والذى تم فيه تجنب أخطاء الليبراليين القدامى الذين ماتوا الآن بأفكارهم الوهمية حول إعادة توزيع الاقتصاد، والتأهيل الاقتصادى، وما شابه. وفى النسخة الحديثة من الليبرالية التى يقدمها ذلك الفصل يتم التأكيد على «الاستثمار القومى» الموجه إلى «تحسين الشركات الأمريكية والعمال الأمريكيين». ويركز الفصل على «القوى المحورية فى الحياة الاقتصادية للشعوب الحرة: تلك الشعوب التى تنتج وتخدم ثروتنا القومية». كما أن لهذا الفصل هدفاً وحيداً وهو «تمكين الشركات الأمريكية والعمال الأمريكيين من تأمين وظائف عالية الأجر، ومستويات معيشية مرتفعة، وأرباح كبيرة». ويبدو أن كلمة «أرباح» هنا جاءت على سبيل المصادفة؛ إذ لم تتكرر مرة ثانية. وهناك مصطلح آخر بالغ التضليل والتدليس وهو أن «الأرباح» المرجوة هى أرباح «للعمال الأمريكيين» وللشركات «غير الفردية»، وهى بشكل أو بآخر «شركات العمال». وتعمد هؤلاء عدم ذكر رؤساء الشركات ومديريها التنفيذيين ومالكيها ومموليها وغيرهم من تلك الفئات الدخيلة، ولم يأت ذكرهم

إلا حين أشير إلى أن «المستثمرين الأثرياء» استُنزفوا كثيراً فى أيام ريجان. وفى هذا الفصل كانت هناك إشارات عرضية حول «مالكى المؤسسات التجارية» باعتبارهم أناساً «يخلقون مشروعات اقتصادية جديدة»، ومن ثم فمن المفترض أن ينسحبوا الآن بعد أن قدموا العون للعمال وشركاتهم (شركات العمال!). هكذا بدت الصورة لافتة للغاية للعمال ولعائلاتهم ولشركاتهم، فالكل يعمل من أجل الصالح العام، وقد تساءل البعض عن جدوى وجود اتحادات العمال فى ظل تلك الأجواء شديدة الانسجام والواعدة بمستقبل تملؤه القيم الاشتراكية. ولعل هذا التجديد للصور القديمة للدعاية الرأسمالية يناسب تماماً الشعار الجديد المسمى بـ «التقدمية» (فى مقابل الشعار القديم «المعاداة للأمريكية») وهو مصطلح لا يجعل هناك حاجة إذن لتلك المثل البالية على شاكلة العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، وهى عناصر أساسية فى الفكر الليبرالى التقليدى. وعلى أولئك الذين يسعون إلى توجه جديد أن يجلسوا مرتاحى الخاطر، فصوتهم قد سمع، وعليهم أن يعودوا إلى مقاعد المتفرجين ما دام «التفويض من أجل التغيير» يمضى على قدم وساق.

ومع انتقال رطانة كلينتون إلى ممارسة سياسية ظهرت دلالاتها بوضوح ـ وبما لايدع مجالاً للشك ـ نعود الآن إلى حديثنا عن السياسة الاقتصادية الدولية. فالسياسات المالية صاغت بوضوح مصالح العمال وشركاتهم. فبعد أن طوى وعوده الانتخابية التى وعدت برفع الاستثمار الداخلى على المستوى الفدرالى، قلل كلينتون من تلك البرامج القائمة على المشاركة الاقتصادية، وذلك بعد أربع سنوات متوالية من الزيادة فى الناتج المحلى فى عهد الرئيس بوش، والتى جاءت لتعكس بشكل أساسى المخصصات التى اقتطعها ريجان، والتى استقطبت المجتمع فى الوقت الذى كانت تضر فيه هذه السياسات بمستقبل الاقتصاد القومى، ولم تكن تضر بالضرورة بالمصالح الضيقة للطبقات العليا المميزة. لقد بلغ التدهور فى عهد كلينتون حدته عند مستوى الاستثمار فى «رأسمال المال البشرى» (أى برامج التعليم والتدريب)، كما بقيت برامج البحث والتطوير المدنية دون تقدم رغم الإنفاق الذى وجه إلى رأس المال المادى. ومع ذلك لم يلتفت الكثيرون إلى تلك الحقائق. ولم نجد برامج الإعانات الاجتماعية إلا على الهامش البعيد لتلك الأجندة. حتى إن كريستوفر هوورد المتخصص فى العلوم السياسية حين راجع هذه القضايا أشار إلى أن «الحقيقة المحورية تبقى واضحة، وهى أن الدخل الذى تحصل عليه الطبقة الوسطى والعليا هو العائد الحقيقى من

دولة الرفاه». ومن ثم فإن «أكثر من 80٪ من عوائد أموال الضرائب المستمدة من رهانات العقارات ومن التبرعات الخيرية والضرائب المباشرة تذهب إلى أصحاب الدخول السنوية التى تبلغ أكثر من 50000 دولار، ناهيك عن «النصيب الأكبر من دفع الضرائب الذى يذهب لتمويل أرباح الشركات». وإلى ذلك يجب أن تضاف نفقات البنتاجون وتصدير الأسلحة، والمخصصات المباشرة التى توجه لتمويل المشروعات الصناعية بما يزيد عن 51 بليون دولار سنوياً إضافة إلى 53 بليون دولار كمقتطعات ضرائبية للشركات (وهو رقم يتجاوز تحسين أوضاع الفقراء بنحو 30 بليوناً) إضافة إلى الوسائل الأخرى التى صممت لتحويل أموال دافعى الضرائب إلى جيوب الأثرياء، وذلك تحت شعار حماية الوظائف حسب اللغة المراوغة التى يستخدمونها.[27]

وعلى الرغم من عدم فعالية السياسة الصناعية المبنية على أسس عسكرية، حقق المشروع الحكومى نجاحاً باهراً. وتعد صناعة الحواسيب نموذجاً مثالياً لذلك. ففى الخمسينيات، حين كانت الحواسيب بطيئة ومملة مما حال دون تسويقها، كانت الميزانية العامة تتحمل نفقات البحث والتطوير والإنتاج، وذلك ضمن نفقات البنتاجون. كما غطت الحكومة فى عام 1958م (85٪) من كافة نفقات البحث والتطوير لصناعة الإلكترونيات. وفى الستينيات، أصبح الحاسوب قابلاً للتسويق وتحقيق أرباح، وتناقص التمويل العام إلى 50٪، لكن التمويل العام عاد إلى الزيادة فى الثمانينيات حين دخلت تلك الصناعة إلى مرحلة جديدة ومكلفة. وبشكل مشابه فاقت صناعات الملاحة الجوية الأرباح الضخمة التى تجنيها صناعة السياحة، وكانت هى أيضاً هبة قدمها دافعو الضرائب من جيوبهم إلى الشركات، وتقنعت هذه المرة بقناع نفقات البنتاجون، فى صورة تقنيات متفرعة مختصة بالصناعات المعدنية والإلكترونيات. وشكلت صناعة الطائرات المدنية مصدر التصدير الأساسى للولايات المتحدة، حيث بلغت أرباحها الصافية 17,8 بليون فى عام 1991م، وتجاوزت هذا الرقم منذ ذلك التاريخ. وإضافة إلى ماسبق زاد موقع الولايات المتحدة النسبى فى الاقتصاد الدولى على مستوى الخدمات حتى إن أكبر مصدر للتصدير كان من عوائد السفر والسياحة، والتى شكلت نحو ثلث أرباح قطاع الخدمات فى الدولة، وذلك بحسب وول ستريت جورنال؛ ويجب أن نلاحظ أن السفر والسياحة تعنى صناعة الطائرات المدنية. وقد قدمت «ناسا» طرقاً جديدة لحلب الأموال من الأبقار (الشعب) وصبها فى أطباق القطاع الخاص، وساهمت ناسا فى ذات

الوقت بمساعدة إدارة كينيدى فى إعلاء مكانة الصقور من العسكريين، حتى مل الجمهور مشاهدة رجال الفضاء يمشون على القمر بدون غرض أو هدف.[28]

ولقد اتخذ التدخل الحكومى فى الاقتصاد بهدف خدمة السلطة الخاصة أشكالاً متعددة، كان أبرزها نشر السيارات وإنشاء الضواحى على مدى أرجاء الولايات المتحدة كافة. وقد بدأت هذه الحملة المشتركة بين الحكومة والشركات التجارية عبر مؤامرة اشتركت فيها ثلاث شركات كبرى هى جنرال موتورز وفايرستون ربر، وستاندرد أويل أوف كاليفورنيا، وذلك بشراء وسائل المواصلات الإلكترونية العامة فى 45 مدينة أمريكية لكى تقوم بإلغائها وإحلال الحافلات محلها، وقد اعترفوا بالمؤامرة الإجرامية وغرموا 5000 دولار! وقد دفعوا ذلك المبلغ التافه وكأنهم يتجرعون سماً. هكذا وقعت الحكومة الفدرالية فى أسرهم ونفذت بالتالى مخططات رئيس جنرال موتورز ألفريد سلوان. وتم تدمير البنية الأساسية فى المدن المركزية لصالح الضواحى وأنفقت أموال ضخمة على الطرق السريعة التى تربط بين الولايات تحت ذريعة معدة مسبقًا بشأن «الدفاع». وتم إحلال شبكة السكك الحديدية لمصلحة شركات السيارات وشركات النقل الجوى. ولعبت الحكومات المحلية فى الولايات دوراً مهماً فى هذا المشهد. فمع منتصف الستينيات كان واحد من ستة مشروعات مالية يعتمد بشكل مباشر على صناعة السيارات. وقدمت هذه الإنفاقات الحكومية الضخمة وسائل جديدة للإبقاء على نظام الأعمال الخاصة الذى كان يحتضر بعد أن ذاق الانهيار الكلى فى الثلاثينيات. وقد قلل هذا مما كان يسمى بمخاوف أيزنهاور من «انهيار جديد يضرب اقتصادنا بعد الحرب الكورية» على نحو ما يظهر تقرير لوزارة المواصلات الأمريكية. وقد لاحظ أحد مهندسى تشريعات الكونجرس بخصوص برنامج المواصلات السابق أن تلك المشاريع «تضع أرضية صلبة لجوانب الاقتصاد كافة فى أوقات الانهيار الاقتصادى». ولقد عانت الحياة الاجتماعية آثار هذه المشروعات بدرجة كبيرة، كما عانى الاقتصاد بالمثل، ولم يعد للجمهور دور حقيقى فى تلك المشروعات الرئيسية فى بلاده، فلا هم يشاركون فى اتخاذ القرار، أو يقومون بدور فى الاختيارات المتاحة إلا فى أضيق الحدود، وبالدرجة التى يتكرم بها أولئك الذين يخططون للمجتمع من أصحاب الشركات. وصارت مثل هذه التأثيرات على المجتمع الأمريكى وثقافته مثار جدال واسع، وإذا كانت هناك أرباح قد تحققت، فبشكل هامشى، ولم تكن معلماً بارزا فى

التخطيط، وهو شيء يمكن توقعه فى دولة يحكمها الاقتصاد السياسى الرأسمالى مع تهميش كبير لجمهور المواطنين. [29]

كما اعتمدت صناعات الأدوية وصناعات التقنيات البيولوجية على التمويل الجماهيرى (الأولى ذات أرباح فلكية والثانية متوقع لها أن تقفز فى أرباحها قفزات عالية)، كما اعتمدت بالمثل على نفس المصدر: المشروعات الزراعية والخدمات، بل وشابهها فى ذلك كل قطاع مزدهر فى اقتصاد الدولة، اعتمد على فتح أسواق خارجية بدعم من الحكومة، وبوسائل متنوعة تتفاوت بين «الترهيب» و«الترغيب».

السياسـة الصناعيـة فى التسـعينـيـات

مع زوال الحرب الباردة صار الشكل التقليدى للاستراتيجية الصناعية أكثر تعقيداً. ولم يكن هذا مفاجأة، وصرنا نسمع الآن مناقشات مفتوحة عن الحاجة إلى «سياسة صناعية»، وهى ليست أكثر من أشكال جديدة لم تعد فى حاجة لأن تتدثر برداء البنتاجون.

لقد واجهت الوسائل القديمة صعوبات لأسباب تتجاوز خسارة المبرر التقليدى (الحرب الباردة) ونفاد صبر قطاع من الشعب أنهكه نظام «أنفق، ثم اقترض» الذى بدأ فى عهد ريجان. لقد تحملت الصناعة فعالية نظام البنتاجون القائم على التمويل والتخطيط فى تلك الأيام التى كان الاقتصاد الأمريكى فيها مهيمناً، ولم يقابل فيه اقتصاد الشركات منافسين قادرين على التصميم والإنتاج بشكل مباشر إلى السوق التجارى، ولم يكن منتظراً ظهور منتجات جديدة من الأسلحة عالية التقنية أو صواريخ الفضاء. وإضافة إلى ما سبق فإن النصل القاطع فى سكين التنمية الصناعية كانت تمضى فى اتجاه الصناعات البيولوجية. ولم يكن سهلاً إخفاء مقدار الإنفاق العام والحكومى على هذه الصناعات تحت رداء البنتاجون. ولهذه الأسباب وحدها، كان من الواجب توفير أشكال جديدة من التدخل الحكومى فى الاقتصاد. وفى خلال الحملة الانتخابية لعام 1992م، أظهر مديرو حملة كلينتون وعياً أكبر ـ بمثل هذه القضايا ـ مما أظهره منافسوهم، وهو ما جعلهم يحصلون على دعم من الشركات التى وجدت فى مديرى حملة كلينتون أكثر فهما لمشكلات العالم مقارنة بالأيديولوجيين الريجانيين.

لم يكن الريجانيون معارضين لاستخدام سلطة الدولة لحماية الأثرياء من

قوى السوق. لكن الآليات الأساسية كانت فى استخدام البديل الكينيزى العسكرى. ففى دراسة أعدتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD فى عام 1985م اتضح أن ميزانية البنتاجون فى البحث والتطوير تساوى ميزانية وزارة التخطيط اليابانية، وهو ما يعطى مؤشرات على التقنيات الجديدة، خاصة إذا عرفنا أن البنتاجون كان يركز أساساً على مشروع حرب النجوم. ولقد انتهت السنوات العشر لحكم ريجان –بوش فى خريف عام 1992م مع تحسن اقتصادى روج للجماهير، وجاء مرافقاً للانتخابات الرئاسية، ونسب الإعلام التجارى هذا التحسن إلى الارتفاع الكبير فى الإنفاق العسكرى، وأغلبها على مبيعات الحواسيب.

وخلال الإنفاق العسكرى الضخم، رفعت إدارة ريجان من حصة الدولة فى إجمالى الناتج القومى بأكثر من 35٪ فى عام 1983م، وهى زيادة تفوق بمعدل الثلث ما كانت عليه قبل عقد من الزمان. وعادة ما قاد الريجانيون الحشد حين قاموا فعلياً بمضاعفة القيود على الواردات لتهبط بها إلى 23٪، وهى نسبة تفوق إجمالى ما حققته الإدارات الحكومية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وحين كان جيمس بيكر وزيراً للمالية أعرب متفاخراً أن «السيد رونالد ريجان قد ضمن تخفيضاً للواردات بما يضمن أمن الصناعة الأمريكى، وهو ما لم يتحقق فى عهد أى رئيس سابق على مدى نصف قرن» (نقلاً عن فريد بيرجستن، مدير معهد الاقتصاديات الدولية فى واشنطن). ويضيف بيرجستن أن إدارة ريجان تخصصت فى نوع من «التجارة المسيطر عليها»، والتى يهدف أغلبها إلى «السيطرة على التجارة والأسواق القريبة» وعقد اتفاقات لإزالة الحواجز التى تقف أمام تصدير السلع الأمريكية. ويعد هذا أبرز أشكال سياسة «الحمائية» الاقتصادية التى من شأنها «رفع الأسعار، والحد من المنافسة وتعزيز اتحادات المنتجين». وقد استشهد التقرير الاقتصادى لحكومة كلينتون المقدم إلى الكونجرس (1994م) بدراسة حديثة خلصت إلى أن منفذى سياسة الحمائية الريجانية قللوا من واردات الولايات المتحدة لنحو الخمس.

لقد سخر عضو البرلمان البريطانى فيليب أوبنيهايم من الطقوس الأنجلو أمريكية التى تحوم حول «رأسمالية السوق الليبرالى» مشيراً إلى أن الحواجز غير الجمركية تغطى فى اليابان 9٪ من السلع، مقارنة بـ 34٪ فى الولايات المتحدة، وهى أرقام أكدها ديفيد هيندرسون من منظمة التعاون والتنمية

الاقتصادية، والذى أشار إلى أنه فى نهاية الثمانينيات كان لدى الولايات المتحدة أسوأ سجل فى إقرار الجديد من الحواجز غير الجمركية. ولقد تكررت هذه الحقيقة فى دراسة أكاديمية أعدها باتريك لو، أمين منظمة الجات GATT، وخرج فيها بأن الحواجز غير الجمركية ألغت جزءاً مهماً من آثار خفض الجمارك التى كانت «أفضل قصة نجاح تحققت فى السياسة التجارية ودبلوماسية العلاقات التجارية التبادلية لفترة ما بعد الحرب». ويضيف أوبنهايم أن إحصاءات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تظهر أن تمويل الحكومة الأمريكية للإنفاق غير العسكرى على الأبحاث والتطوير بلغت نحو ثلث ما ينفق على أشكال البحث والتطوير الأخرى كافة، مقارنة بنحو 2٪ فى اليابان. وتتشابه مع الحالة الأمريكية حالة بريطانيا فى عهد تاتشر.[30]

كما قام الريجانيون بأكبر عملية تأميم فى التاريخ الأمريكى (ولنتذكر عملية إنقاذ بنك إلينوى الدولى). وقد أدى الجمع بين تحرير المؤسسات الصناعية وزيادة التأمين الحكومى بهدف تخفيف المخاطر على الاستثمار إلى زيادة فى الديون الثقيلة وفى الفساد الذى تفشى بين مؤسسات الادخار والتسليف مما ترك دافعى الضرائب وقد تحملوا تكلفة تزيد عن مئات البلايين من الدولارات. وبالمثل، كان على الجمهور أن يتحمل تكلفة الديون الثقيلة التى وقعت فيها البنوك التجارية فى العالم الثالث. وقد خرجت سوزان جورج التى حاولت تقدير هذه الديون العامة، بأن اليابان «تبدو الدولة الرأسمالية الأصيلة الوحيدة فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والتى تحافظ على المبدأ الرأسمالى الذى يحمى دافع الضرائب من دفع أخطاء البنوك التجارية». لكن أولئك الذين يروجون لأعاجيب «رأسمالية السوق الحرة» يفهمون فقط أن السادة الأثرياء يجب ألا يدفعوا ثمن أخطائهم.[31]

وهذا الفهم ليس مقصوراً على الأيديولوجيات الغربية. فقد أدى تجريب نظام السوق الحرة لمدة عشر سنوات فى عهد الرئيس التشيلى «بينوشيت» الذى كان حاكماً جلاداً إلى انهيار النظام الاقتصادى فى «أسوأ حادثة اقتصادية تشهدها الدولة فى نصف قرن» (بحسب الاقتصادى التشيلى باتريسيو ميللر)، واضطرت الدولة إلى التدخل بشدة لتنقذ السفينة الغارقة. ويلاحظ الاقتصادى ديفيد فيلكس أنه فى حالة تشيلى اعتمدت الحكومة على المنهج الهيكى(*) Hayeki

(*) نسبة إلى فردريك هايك الاقتصادى البريطانى (١٨٩٩م-١٩٩٢م) وتنسب إليه أفكار أساسية فى نظرية الليبرالية الاقتصادية. وتعتبر أهم إسهاماته الدفاع عن الرأسمالية والاقتصاد الحر ضد الشيوعية والاشتراكية. وحصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد عام ١٩٧٤م. المترجم.

المناصر لطبقة الأثرياء، وقاد هذا التوجه الرئيس كارلوس كاسيرس والذى قدم حين كان وزيرا للمالية فى 1983م الطمأنة «للبنوك الأجنبية فى بلاده واعداً إياها بأن الحكومة ستأخذ على عاتقها مسئولية خدمات الديون على الشركات التشيلية الخاصة». ويلفت الانتباه فى تشيلى ذلك التغنى بـ «معجزة السوق الحر» والثناء بأن النجاح الذى حققه البرنامج الحكومى المدنى قد مثل «تحديًا للتحليلات الاقتصادية الكلاسيكية» القائمة على «زيادة ضخمة فى الضرائب المدفوعة للبرامج الاجتماعية الجديدة» وزيادة كبيرة بالمثل فى الحد الأدنى للأجور (بحسب ناثانيال ناش فى مجلة التايمز).[32]

وقد تمكن الريجانيون «أصحاب أفكار الأسواق الحرة» من تدعيم إعادة بناء صناعة الحديد والصلب من خلال فرض حواجز على الواردات وتقويض قدرات الاتحادات العمالية حتى يتم خفض تكلفة العمال. وقد تركوا السلطة بعد أن أقروا قيوداً جمركية جديدة على واردات الصلب من الاتحاد الأوربى مما جعل الأخير يرى فى ذلك انتهاكًا لقوانين التجارة الدولية. ويستند موقف واشنطن إلى حجة إغراق الصلب الأوربى للسوق الأمريكى بينما يرد الاتحاد الأوربى بقوله إن إجمالى صادرات الصلب الأوربية إلى الولايات المتحدة قد انخفضت إلى ما دون «الحصة المتفق عليها» للتصدير بين الجانبين. كما دفع المسئولون الاقتصاديون الريجانيون أيضًا وبشدة حركة التصدير عبر قروض بنك التصدير والاستيراد فى «انتهاك واضح لاتفاقية الجات»، وذلك بحسب اعتراف الرئيس السابق لبنك التصدير والاستيراد.[33]

وكرد فعل على الانتقاد الأمريكى للدعم المالى الأوربى لشركة الطيران إير باص، يدافع المسئولون الأوربيون بقولهم إن الإعانات المالية التى تقدمها الولايات المتحدة لشركات الطيران المدنية تفوق نظيرتها الأوربية، بما فى ذلك الإعانات الفعالة التى بلغت 30 بليون دولار وأتت من دعم مباشر من الإنفاق العسكرى. وفى عام 1993م أشار تقرير الاتحاد الأوربى السنوى عن الحواجز الجمركية الأمريكية إلى وجود ما بين 20-50٪ جمارك على منتجات النسيج والخزف والمصنوعات الزجاجية وغيرها من المنتجات وذلك بسبب «التشريع الأمريكى» وبسبب المتطلبات المحلية التى تستدعى تخصيص 50 إلى 60٪ من السوق لترويج منتجاتها، فضلاً عن ممارسات أخرى عديدة تتناقض مع تشدق واشنطن بـ «التجارة الحرة». وقد وجد أن 10٪ من صفحات اتفاقية التجارة

الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا NAFTA) والمؤلفة من ألفى صفحة، تتضمن تعقيدات بشأن «قوانين بلد المنشأ»، والتى صممت للإبقاء على المنافسين غير الأمريكيين خارج الحلبة من خلال تأمين نسبة عالية من القيمة المضافة فى أمريكا الشمالية. ويلاحظ الاقتصادى جاجديش باجواتى أحد المتخصصين البارزين فى العلاقات الدولية، من جامعة كولومبيا، أنه قد خلُع رداء قشيب على نافتا لتبدو وكأنها «خطوة عظيمة على طريق التجارة الحرة» على الرغم من «الدلائل التى تشير إلى أن المحفز الأساسى هو سياسة حماية المنتجات الأمريكية، وقد حولت النافتا المكسيك إلى السوق المفضل لترويج بضائعها، مع إخراج اليابان والاتحاد الأوربى من اللعبة»، ومن ثم فإن «الدعم المحموم» للنافتا مقارنة بالجات سببه أن الأرباح الأساسية تذهب لأمريكا بينما يحصل منافسوها على الفتات». وقد قدم كليد بريستويز، المدافع البارز عن التنظيمات التجارية التأييد للنافتا؛ لأنها بما تمثله من أرصدة لشركات أمريكا الشمالية (والصحيح لشركات الولايات المتحدة) سيجعلنا قادرين على المنافسة مع دول منظمة الآسيان. [34]

ولقد أدارت حكومة ريجان ما عد فعلياً «سياسة صناعية أعادت بناء صناعة شرائح الكمبيوتر فى الولايات المتحدة من خلال الاتفاق مع اليابان على زيادة مشترياتها من الشرائح الأمريكية (وهو ما سبب خسارة لطوكيو) إضافة إلى تأسيس اتحاد مالى بين الحكومة والشركات الصناعية عرف باسم «سيماتيك Sematech» بهدف تطوير تقنيات التصنيع، على نحو ما يظهر تقرير واشنطن بوست فى استشهاده بما قاله تشارلز وايت، نائب رئيس التخطيط الاستراتيجى فى شركة موتورولا، ثانى أكبر شركات تصنيع الشرائح فى الولايات المتحدة، والذى صرح بالقول «لا يمكنك التقليل من شأن الدور الحكومى». ولقد قدمت وكالة المشروعات البحثية المتقدمة فى الشئون الدفاعية «داربا DARPA» نحو نصف التكلفة التى قامت عليها شركة سيماتيك والتى بلغت بليون دولار، وتنفق داربا سنوياً نحو 1,5 بليون دولار بحسب إحصاءات 1992م، مع وعود بأن تتفوق تطوراتها الصناعية على «التقنيات الدفاعية». وقد حققت داربا مشروعاً آخر بدأ مع مطلع الثمانينيات بتقديمها أنظمة إحصائية عالية الأداء. وقد أصبحت قوة حاضرة فى السوق، بحسب تقارير مجلة ساينس، حيث تقوم بتطبيق البرامج التى تصمم فى المعامل مباشرة إلى الصناعات الوليدة، وهى فى طريقها لتصبح وكالة متعددة فى نظم الحاسبات التى تقوم بتريليون عملية حسابية فى الثانية، وهى تركز على «الميدان المكتظ بشركات الحواسيب فائقة السرعة» لكى تشكل فرق عمل عالمية. [35]

وبحسب ما تشير لورا تايسون ـ المتخصصة فى الاقتصاد فى جامعة كاليفورنيا فى دراسة رصينة حول أنماط التجارة والتنمية التى تشرف عليها الدولة ـ فإن سيماتيك تمثل «تحولاً مهماً فى الاتجاهات القديمة المختصة بوحدات البحث والتطوير الدفاعية». وقد أدى دعم وزارة الدفاع السابق لصناعة أشباه الموصلات(*) إلى «تركيز أكثر على تنمية تكنولوجيا الشرائح القادرة على مقاومة قصف نووى مباشر، بينما كان المنافسون ينظمون إنتاجهم مباشرة ويوجهونه إلى السوق التجارية. ويعكس هذا التحول فى اتجاهات البحث والتطوير إدراكاً متزايداً بأنه فى عالم أكثر تنافسية لا يمكن للولايات المتحدة تحمل ترف السياسة الصناعية المتخفية داخل نظام البنتاجون. وبحسب تايسون فإن «صناعة أشباه الموصلات، حيثما تم تطويرها، أصبحت هدفاً واضحاً للسياسات الصناعية، سواء كان ذلك فى صورة سياسات عسكرية كما فى الولايات المتحدة أو فى صورة سياسات تجارية كما فى بقية دول العالم الصناعية.[36]

ورغم تحقيق تلك الإنجازات واجهت العصبة الاقتصادية فى عهد ريجان - بوش عقبات جزئية بسبب التطرف الأيديولوجى، غير القادر على مواجهة المشكلات الحالية فى الاستراتيجيات الصناعية كما يفعل بشكل مباشر منافسوهم السياسيون. وقد تبدى التفكير الكلينتونى فى القضية فى الخيار الذى طرحته لورا تايسون من موقعها كرئيسة مجلس المستشارين الاقتصاديين. لقد كانت تايسون مؤسسة ومنسقة لمائدة حوار بيركلى المختصة بالاقتصاد الدولى، وهو معهد أبحاث تكنولوجى تموله شركة تجارية ومهمته الدفاع عن السياسات الصناعية الحكومية. وقد حققت تايسون «علاقات طويلة الأمد مع شركات وادى السيليكون التى تستفيد من السياسات الصناعية الحكومية»، وذلك بحسب ما تلاحظ سيلفيا نصار مراسلة مجلة تايمز. وفى خلال تدعيم هذه السياسات يستشهد ميشيل بوروس، منسق مائدة الحوار السابقة، بدراسة أعدتها وزارة التجارة فى عام 1988م اتضح منها أن «خمساً من أسرع ست صناعات ناشئة فى الولايات المتحدة فيما بين 1972م-1988م كانت تلقى دعماً مالياً بشكل مباشر أو غير مباشر من أموال الاستثمار الفدرالى» والاستثناء الوحيد نجده فى خدمات الطباعة الحفرية. لقد كان الفائزون فى السنوات السابقة ـ بحسب بوروس ـ هم أصحاب صناعات «الحواسيب والتقنيات البيولوجية ومحركات وهياكل الطائرات» وكلها صناعات

(*) يقصد بها المعادن الموصلة إلكترونياً ولكنها مغلفة بعوازل غير موصلة، وأشهر موادها فى الصناعات الإلكترونية السيليكون. المترجم.

فرعية نتجت عن الإنفاق العام الذى وجه إلى قطاعى الدفاع والصحة العامة. وبهذا الشكل تعود جذور هذا السجل إلى سنوات سابقة، فالصحة العامة والدفاع ليسا سوى أقنعة كتلك الأقنعة التى تنادى بتحقيق «الوظائف». [37]

وفى عام 1992م اقترحت دراسة للأكاديمية القومية للعلوم والهندسة إنشاء شركة نصف حكومية برأس مال 5 بلايين دولار تهدف إلى «دفع الأموال الفدرالية إلى مجالات الأبحاث التطبيقية الخاصة». كما نادى تقرير آخر حمل عنوان «الدور الحكومى فى التقنيات المدنية.. نحو بناء تحالف جديد» ببذل مزيد من الجهود حتى تمتد العلاقة بين الحكومة والصناعة إلى أسس «قريبة وطويلة الأمد» بما يسهل من «إنشاء صناعة التقنيات البيولوجية بشكل تجارى». وقد أوصت هذه الدراسة بإنشاء «شركة تقنيات مدنية» ممولة حكومياً، لمساعدة الصناعات الأمريكية على تسويق تقنياتها عبر تشجيع «إجراء بحث وتطوير للمضاربات التعاونية فى الأسواق الجديدة». ويتم انتقاء «الأسواق الجديدة» حتى تقتصر العوائد على أصحاب الثروة الخاصة وسلطة الأثرياء. أما ما يقال عن أن المضاربات ستكون «تعاونية» فيقصد بها أن يتحمل الجمهور التكلفة حتى تصل إلى نقطة الإنتاج. وعندما يجلب الإنتاج أرباحاً ترفع أيدى الجمهور عن المشروعات وتترك للقطاع الخاص الذى سيستأثر حتماً بالربح، وما هو إلا نمط تقليدى فى حياتنا الاقتصادية.

وفى سبتمبر 1992م أعرب كلينتون فى وثيقة أعدها قادة حملته الانتخابية أن «أمريكا لا يمكن أن تستمر فى الاعتماد على تكنولوجيا المؤسسات العسكرية التى تتقدم ببطء». لكن المباراة القديمة قد انتهت، وانتقل التركيز الحكومى فى الحقبة الجديدة من صناعة التسليح إلى مجموعة من التقنيات والصناعات المدنية، وإن اختلفت الصورة عما كنا عليه فى الحقبة القديمة، لكن الفرق أن تلك كانت تحت قناع البنتاجون. وقد اقترح الرئيس كلينتون تخصيص 76 بليون دولار من النفقات السنوية للبحث الفدرالى بهدف تعزيز الاختراعات الصناعية فى التقنيات حديثة البزوغ، والتى كانت سابقاً تمول عبر البنتاجون (ومعهد الصحة القومى) وذلك فى «الحقبة القديمة»، ومن ثم سيتم سحب 30 بليون دولار على الأقل من ميزانية أبحاث البنتاجون ولتوجه لهذه الأغراض «السلمية» لمدة أربع سنوات، وفى ذلك يلاحظ برود أن «هذه المبادرة ستقوم بإنفاق أموال تعادل ما أنفق على برنامج حرب النجوم، وهى 30 بليون دولار، لكن فى نصف الفترة الزمنية».

وجدير بالذكر أن مستشارى كلينتون كانوا يعرفون أن حرب النجوم «مجرد واجهة مرتبطة بأغراض الدفاع القومى» وكانت وظيفتها الأساسية تقديم «طريق للتنافسية فى التقنيات المتقدمة»، وذلك على نحو ما أوضحت إدارة ريجان فى جلسات استماع الكونجرس. وكما لاحظنا من قبل؛ فإن وثيقة حرب النجوم كانت لخدمة عالم المال والاقتصاد منذ لحظتها الأولى، فى الوقت الذى كان الجمهور يستمع إلى قصص أخرى بشأن هدف هذه الحرب.

وقد قدمت وول ستريت جورنال تقارير أعدها معهد باتل ميموريال أظهرت أن الإنفاق على البحث سيستمر بطيئًا نتيجة «بطء التقدم فى الأسلحة». وبحسب الباحث الرئيسى فى التقرير السابق فإن «الإنفاق الحكومى على مدى السنوات الخمس الماضية قد وجه إلى صناعات الفضاء وبرامج الطاقة، بعيداً عن تطوير الأسلحة» وذلك على نحو ما جاء فى الفكرة الأساسية لتقرير وول ستريت جورنال. ومن ثم فقد تحول الإنفاق الحكومى (الإعانات المالية العامة) من بند ما من بنود البنتاجون إلى بند آخر. وفى خطوة مبادرة من نفس النوع يخطط لتحويل المعهد القومى للتكنولوجيا إلى مركز أبحاث لدعم وتمويل الصناعات عالية التقنية وسيستوجب ذلك نقلة نوعية فى ميزانية التمويل الفدرالية المخصصة للمعهد لتقفز بالتمويل بنسبة 80٪ لتبلغ بليون دولار سنوياً، وذلك فى عام 1994م مع زيادة 50٪ أخرى خلال عامين، وسيستتبع ذلك انتخاب التقنيات شديدة الحيوية وتقديم الدعم لها، ويحاصر المعهد الآن من قبل الشركات الساعية إلى الحصول على منح وإعانات. [38]

وبحسب ما يزعم كينث هيوس، رئيس مركز كلينتون للأبحاث التنافسية، فإننا «نمضى الآن نحو تطوير استراتيجية اقتصادية بالطريقة التى طورنا بها استراتيجية الأمن القومى حين كنا نجابه الحرب الباردة». وهكذا يبدو أن الضرورى هو استعادة السياسات القديمة وجعلها مناسبة لمستجدات الأحداث بحيث يتم إعادة تفسير «الحرب الباردة» و«الأمن القومى» بما يناسب مفردات العصر.

ورغم أن الريجانيين شقوا طريقًا جديداً لانتهاك المعايير الراسخة للسوق لمصلحة الشركات الأمريكية، فإنهم لم يذهبوا بعيداً بالدرجة الكافية لتحقيق ما يرضى طبقة رجال الأعمال. ولنتذكر هنا الزيادة الحادة التى أدخلوها على محفزات التصدير بإعطاء قروض ائتمانية من بنك التصدير والاستيراد (وهو

هيئة فدرالية)، فى انتهاك صريح لقوانين اتفاقية الجات، كما اعترف بعضهم من قبل. ومن جانبه لم يضع كلينتون وقتًا فى توسعة هذه الانتهاكات، فى وقت كانت البلاغة الكلامية لإدارته تتحدث عن معجزات «التجارة الحرة» التى ذاعت على أغلفة الصحف والمجلات كجزء من حملات العلاقات العامة التى انطلقت عبر نسخة غير مألوفة من اتفاقية النافتا. وقد قدمت القطاعات المالية تقارير عن الاستراتيجية التصديرية القومية التى ينتظر لها أن تتجاوز «الجهود الأقل تنسيقًا» التى عرفتها إدارة ريجان وبوش، وذلك عبر التخطيط للتوسع فى انتهاك الجات وقروض بنك التصدير والاستيراد. وقد عارضت إدارة كلينتون الوسائل المتبعة والتقارير الصحفية؛ لأنها «تتهم الحكومة بتشويه الأسواق الدولية». لكن ليس هناك تناقض فى هذا، فكما أوضح كينيث برودى رئيس بنك التصدير والاستيراد فإنه «بإنشاء مثل هذا البرنامج فى الولايات المتحدة ستكون إدارة كلينتون قادرة على التأثير أكثر فى سعيها لإيجاد حدود دولية لمثل هذه القروض». وقد صدق الرئيس أيضًا على برنامج مستقل سيسمح بتوفير 3 بلايين دولار فى صورة ضمانات قروض للمشترين المحليين والأجانب للشرائح المصنعة أمريكيًا، وقد تم ذلك مرة أخرى بغرض تقديم آخرين لإنهاء تلك الممارسات، على نحو ما تفسر وول ستريت جورنال.

وقد تم إدراك مثل هذا المنطق سريعًا: فالحرب تجلب السلام، والجريمة تجلب القانون، وإنتاج الأسلحة وبيعها يجلب تخفيض استخدام الأسلحة وعدم انتشارها... إلخ. وبكلمات بسيطة فإن كل شىء يمضى مادامت هناك إجابة مناسبة عن السؤال القائل: ما الذى سنحققه لمصالحنا من وراء هذا؟ وهو المبدأ الذى سارت عليه إدارة كلينتون.

وقد أكد ليود بينستون وزير المالية فى إدارة كلينتون على الحقائق البسيطة بقوله: «ليس هناك من فائدة فى ميدان اللعب على أرض مستوية، علينا أن نجعل أرض الملعب منحدرة بحيث تجرى عليها مصالحنا الاقتصادية، وهو أمر كان علينا (أى سلطة الدولة) فعله قبل عشرين سنة مضت» لكن الحقيقة التى يتجاهلها بينستون أن الولايات المتحدة تفعل ذلك عبر قرنين من الزمان، وبشكل مأساوى خلال نصف القرن المنصرم، وبشكل صارخ تحت قيادة الريجانيين. وكالعادة صورت الصحف الاقتصادية تلك البرامج باعتبارها ملبية لحاجة الأيدى العاملة وموفرة للوظائف، دون الحديث عن «الأرباح» التى تبدو كلمة

مفقودة فى تلك التحليلات الصحفية المغرضة، وهو أحد أشكال الممارسات السياسية التى أرساها أورويل من قبل. [39]

وبالطبع ليست الولايات المتحدة وحدها فى هذا المضمار، فالاتحاد الأوربى واليابان والدول حديثة التصنيع لديها وسائلها الخاصة لتعزيز التنمية الاقتصادية بشكل ينتهك مبادئ السوق. وقد خرجت دراسة أعدتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فى عام 1992م بتلخيص ظاهرة معروفة وهى أن «الاحتكار والتنافس والتفاعل الاستراتيجى بين الشركات والحكومات يتم بدرجة أكبر من وجود يد خفية لقوى السوق على مستوى الأنشطة الاقتصادية القائمة على تقسيم العمل كما هو الحال فى الصناعات عالية التقنية، وفى الزراعة والصيدلة والخدمات والأنشطة الصناعية الرئيسية بشكل عام». ولعل أغلب سكان العالم الخاضعين لنظام السوق لم يسمعوا بهذه الكلمات ويجب أن لا يعرفوا عنها شيئاً.

ومن الأمور المرتبطة بنفس الموضوع الطلب الاقتصادى التقليدى الذى يدفع تكلفته الجمهور، عبر الحكومة، من خلال تحمل نفقات البنية الأساسية المطلوبة للسلطة الخاصة للشركات ولتحقيق الأرباح بدءاً من شبكة الطرق إلى التعليم. وما زال لدى المتحمسين من الريجانيين الأثرياء قلق بشأن تداعيات السياسات التى مرروها من قبل، وأدت إلى تدهور نظام الجامعات فى الولايات الذى يقوم بمهمة دعم قطاع الشركات، بحسب ما تبين وول ستريت جورنال فى تقريرها. فالتعليم العالى العام - وهو أحد المجالات القليلة التى لاتزال الولايات المتحدة متقدمة فيها بشكل لا ينافس- لايزال مرهوناً بالمقتطعات المالية التى توفرها كل ولاية، وهو ما دعا وول ستريت لتبدى قلقها، مرددة بذلك قلق قطاع الأعمال الخاص الذى «يعتمد بشدة على التيار المتدفق من الخريجين المهرة فى الأبحاث التطبيقية التى تتوقف عليها أرباحهم». ولعل هذا أحد التداعيات التى كانت منتظرة منذ أمد طويل، نتيجة خفض الدعم الفدرالى عن مجالات مختلفة باستثناء دعم الأثرياء ومن فى السلطة، وهى ظاهرة اكتسحت الولايات والتجمعات المحلية. [41]

وعلينا أن نتذكر أن حرب الطبقات ليست نزيهة.

تركت السياسات الريجانية الطائشة الدولة ترزح تحت عبء الديون، وبلغت الفوائد على الديون الفدرالية حداً مذهلاً، حتى بلغت اليوم مستوى ما كانت عليه فى الحروب العالمية. ولو أن الديون استخدمت فى الاستثمار والإنتاج أو فى البحث والتطوير لكان لها ما يبررها، لكنها بددت فى مجالات

الترف والتلاعب بالتمويل والخداع والغش وغيرها من الألعاب المرحة التى يتقنها اليوبى(*) Yuppie، ولا تختلف الصورة عنها كثيراً فى المملكة المتحدة، والتى لقيت فيها تلك السياسات ترحيباً من الطبقة المميزة الثرية. وفى دراسة أعدتها مؤسسة العلوم القومية أثناء ذروة الهوس، اتضح أن الإنفاق على البحث والتطوير قد انخفض بنحو 5٪ بالنسبة للشركات التى تعرضت لعمليات الدمج مقارنة بارتفاع بنسبة 5٪ لباقى الشركات.[42] وفى ذات الوقت انخفضت الأجور وتسارعت معدلات الفقر والجوع وبدأ المجتمع الأمريكى يتعرف على بعض ملامح العالم الثالث. وفى ظل هذه الديون فإنه لم يعد واضحاً إمكانية تقديم زيادة معقولة فى الإنفاق على البنية الأساسية التى كان مستشارو كلينتون على استعداد لمراجعتها حتى إذا افترضنا أن الكونجرس كان سيمررها.[43]

ويضاف إلى ما سبق النجاح الكبير الذى حققته حملات الدعاية التى صممت لخلق ثقافة سياسية معارضة للضرائب ولإخضاع الشركات للرقابة القانونية وللإشراف الحكومى، بهدف منع رقابة الدولة لكى تتدفق الثروات والأرباح دون عائق على أصحاب الشركات. وقد تمكنت هذه الحملات من التأثير على الرأى العام بدرجة كبيرة، فتنامت المشاعر المعادية للحكومة. وفى مايو 1992م كان نصف السكان ينادون بإنشاء حزب جديد ليحل محل الحزبين الجمهورى والديمقراطى، وتزايدت الكراهية لـ «البيروقراطيين» و«السياسيين». وفى عام 1992م أعرب 80٪ من السكان عن أنهم يرون «النظام الاقتصادى ظالمًا فى جذوره». ولم تكن على الأجندة السياسية أية نية لإحداث تغيير فى النظام الاقتصادى للتخلص من جوانب الظلم المتأصلة فيه، ولم تكن هناك فرصة حتى لمناقشة مثل هذه التغيرات على المستوى الشعبى، إلا لدى أولئك المتهمين بأنهم «أعداء لأمريكا» والذين لا يظهرون حباً «للطريقة الأمريكية» وبغضهم لعظمة القادة الأمريكيين.[44]

2. بعض دروس التاريخ

كما أشرنا من قبل، اعتمد مخططو ما بعد الحرب على ممارسات تاريخية واسعة حين انتقلوا إلى سلطة الدولة لإنقاذ أرباح النظام الاقتصادى الخاص، رافعين شعار المشروعات والأسواق الحرة كسلاح فى وجه الضعفاء.

(*) ظهر هذا المصطلح فى الولايات المتحدة فى النصف الثانى من القرن العشرين وتشير حروفه الثلاثة الأصلية فى أول الكلمة YUP إلى سمات رجال الأعمال الذين صعدوا فى الثمانينيات وكانوا شباباً Young ومن أصول حضرية Urban وذوى كفاءة مهنية Professional . المترجم.

ومن المعروف أن المجتمعات الصناعية الناجحة تعتمد بشكل مستمر على التخفف من قيود السوق وإدانة ضحاياهم بقوانين السوق أيضاً. ومنذ العمل الفكرى الذى قدمه ألكسندر جيرشينكرون صار مفهوماً على نطاق واسع أن المطورين «المحدثين» قد اعتمدوا على أساليب أسلافهم التى تقوم على تدخل الدولة فى الاقتصاد ومراقبة التنمية والتطوير[45]. ولعل أهمية القضية تستوجب استدعاء بعض صور التاريخ.

يخبرنا جون مينيرد كينيز أن «الاستثمارات والارتباطات التجارية الخارجية لبريطانيا بنيت على أساس القرصنة التى قام بها النهابون فى عهد «إليزابيث» ، الإرهابيون بلغة اليوم. وبحسب ما خلص إليه روبرت برينير فى دراسة له عن الثورة الإنجليزية فقد شهد منتصف القرن السابع عشر تشكيل فريق من القادة العسكريين والساسة ومسئولى الحكومة يدعمون تأمين السيادة البريطانية على البحر المتوسط بما يرسخ «القوة التجارية الإنجليزية عبر قارات العالم خلال القرن المقبل». وفى نفس الوقت كانت بريطانيا تهيمن على المحيط الهندى بنفس أسباب القوة التجارية، الأمر الذى مهد لها بسط نفوذها على آسيا الجنوبية برمتها. وكان أكبر إنجاز حققته الثورة هو زيادة الدعم الحكومى للتطور التجارى بما سهل لبريطانيا التغلب على منافسيها الهولنديين والألمان والإيطاليين والبلجيك وإخراجهم من الحلبة. وقد كان غزو بريطانيا للهند قد جلب لها أرباحاً هائلة فى القرن 18، فى الوقت الذى وسعت الدولة من هيمنتها بشكل لم يكن له مثيل وفاق كافة ما وصل إليه منافسوها فى القارة الأوربية.[46]

وقد اتبع الاستعمار الأمريكى مساراً مشابهاً، وانتقل من أسلوب القرصنة والإرهاب فى الزمن الاستعمارى إلى تدخل الدولة بشكل سافر فى الحياة الاقتصادية بعد الاستقلال، واستولت الدولة على الموارد والأسواق. وبحسب ما يلاحظ المؤرخ تشارلز سيليرز فى دراسة حديثة ثاقبة فإنه «بمجرد أن وصل الجمهوريون (الديمقراطيون فيما بعد) إلى السلطة تبنوا البرنامج الفدرالى الذى كانوا قد عارضوه من قبل تحت دعوى الديمقراطية الشعبية، وقاموا بإنشاء دولة مركزية فى التنمية أعلنت التزامها بإتاحة الفرصة لخلق وتدعيم المنتجات الصناعية المحلية والتجارة الداخلية، ودعم الإنتاج المحلى وحظر دخول السلع البريطانية الرخيصة، وهيكلة أساس قانونى لسلطة الشركات المحلية. لكن ما أنجزوه لم يكن أكثر من ترتيب المسرح لأصحاب المشاريع وتوفير الضمان للمشروعات التجارية الخاصة من التدخل الحكومى باسم الديمقراطية».[47]

لقد كانت مملكة القطن فى الجنوب ـ والتى عدت الممول الأساسى للتطور الصناعى البريطانى ـ تمثل بالكاد رافداً من روافد عجائب السوق. وبنيت على العبودية وأُرسيت قواعدها على المذابح وقهر الشعوب بممارسة إرهابية بشعة وعبر وحشية وخداع وانتهاك المعاهدات. وكالعادة، قنعت مثل هذه الممارسات بإظهار الإنسانية واحترام الأعراف القانونية - لخدمة الإنسان المتحضر فقط- حسب أفكار الرئيسين آدامس ومونرو التى أشرنا إليها من قبل. لقد كان الهدف الأساسى من ضم تكساس هو احتكار القطن (المنتج بأيدى العبيد) حين كان القطن السلعة الأكثر أهمية فى التجارة الدولية، بما يناظر النفط فى عالم اليوم. وقد وضعت مثل هذه الإنجازات «كل الأمم عند أقدامنا» بحسب ما زعم الرئيس تيلور. وقد عبر وزير المالية فى حكومة الرئيس بولك عن الموقف فى حديث للكونجرس بقوله: «لدى شك ما إذا كانت بريطانيا العظمى قادرة على تجنب الاضطرابات العنيفة» حين تقوم الولايات المتحدة بحجب تصدير القطن إلى عدوتها اللدود، وكان على قوة الولايات المتحدة الصاعدة أن تضمن «هيمنة على التجارة الدولية». ولم تهدأ الولايات المتحدة الصاعدة حتى حققت هيمنتها وأصرت على مبادئ «العقلانية الاقتصادية» التى كانت أول من انتهكها حين واتتها الفرصة.

وتم تبرير العبودية على أسس إنسانية أيضاً، ولم تأت كليةً بدون أسباب، فمالكو السلع دائماً ما يميلون إلى معاملة السلع بعناية أكبر من أولئك الذين يستأجرونها ويتخلصون منها دون خسارة. وبحسب ما حاجَ الحاكم العام لأنجولا البرتغالية فإنه «تحت العبودية يتم شراء العبد كحيوان» ومن ثم فإن مالك هذا الحيوان «يفضل رعايته والإبقاء على صحته كصحة الجواد أو الثور» لكن حين لا يتم «شراء العبد» ويدخل إلى العمل فى صورة «إنسان حر» فإن مستخدمه لا يولى عناية كافية لمرضه أو موته؛ لأنه حين يمرض أو يموت سيقوم المستأجر بطلب شخص آخر غيره وينتهى الأمر، ويبدو أن الاتحادات العمالية وحقوق العمال وتأمين وظائفهم مع واقع السوق الحر ليست أسعد حالاً من العبيد. وقد فهم العمال الأمريكيون هذه الأساليب الاستعمارية وتكشفت لهم سوءة نفاق رؤساء العمل المتظاهرين بأنهم «ينادون بإبطال الرق والعبودية فى الخارج.. ويسترقون العمال فى الداخل» حين يقومون «بعبودية الأجور»، والتى تبدو فى بعض الأحيان أكثر إرهاقاً من عبودية الفرد. والسبب فى ذلك أن «العبد الزنجى كان له سيد، فى مرضه وعافيته»، بينما الرجل الفقير الأبيض عبد مادام قادراً على الكدح وعالة حين يفقد قوته على العطاء»، وذلك

على نحو ما علق أحد منظمى الاتحادات العمالية قديماً، معبراً بالقول: إن «العمال عزموا أمرهم على إسقاط عبودية الأجور قبل أن ندس أنوفنا فى قضية عبودية الفرد». وبعد الحرب الأهلية، يعانى اليوم أولئك الذين حاربوا من أجل حرية العبيد شكلاً من أشكال عبودية الأجور التى لا تقل بغضاً، وذلك مع توسع المبدأ الذى قامت عليه الثورة الصناعية المنادية بـ«العمل الحر». وقد وقع البيض والسود معاً فى الفخ. ويمكننا على سبيل المفارقة أن نذكر بأن جراحة أمراض النساء الحديثة تطورت على أيدى باحثين مرموقين فى الطب كانت لهم مطلق الحرية فى تجريب أبحاثهم على النساء الأيرلنديات البائسات كما قامت تجاربهم على الزنوج؛ وربما تأثر مينجل(*) نفسه لمعرفة ذلك.[48]

ولقد قامت بنية الاقتصاد الليبرالى البريطانى بشكل مشابه؛ إذ لم تقبل بريطانيا بمبدأ حرية التجارة إلا فى منتصف القرن 19م، حين صارت من القوة الكافية بحيث أمكنها التغلب على منافسيها كافة، لكنها سرعان ما تراجعت حين بدت اليابان قادرة على المنافسة فى عشرينيات القرن العشرين، وفرضت لندن نظام المفاضلة الاستعمارى فى عام 1932م كأحد العوامل الرئيسية التى أدت إلى حرب المحيط الهادى. وتم كبح النمو الصناعى فى الدول الواقعة تحت الاستعمار بالقوة. ولعل فى أيرلندا، وهى أقدم مستعمرة بريطانية، نموذجاً مثالياً على ذلك، خاصة حينما نقارنها بدول أوربية أخرى لم تقع تحت السيطرة الاستعمارية، وتمكنت من تنمية نفسها صناعياً[49]. وهناك مثال آخر نجده فى الهند. فالبنغال ـ وهى أولى المناطق التى غزتها بريطانيا ـ تعرض اقتصادها للاضطراب ووقع فى الفقر والتهميش نتيجة التجارب المدمرة التى مورست فى هذه المنطقة على يد الحكومة التى عينتها بريطانيا. وذلك على نحو ما يلاحظ «جون كى» فى دراسته لتاريخ شركة الهند الشرقية. ولقد وصف ربورت كلايف، قائد القوات البريطانية التى غزت البنغال، مركز صناعة النسيج فى دكا فى عام 1757 بأنه «واسع وكثيف السكان وثرى، مثله فى ذلك مثل مدينة لندن». لكن ماذا حدث بعد ذلك بأقل من مائة سنة. لقد انخفض سكان دكا فى عام 1840 من 150 ألفاً إلى 30 ألفاً، وصارت الملاريا تجتاح شوارعها، التى كانت تعرف بمانشستر الهند، هكذا انتكست المدينة المزدهرة إلى «بلدة صغيرة

(*) يعتبر جوزيف مينجل Josef Mengele (١٩١١م-١٩٧٩م) أحد الضباط المشهورين فى جيش هتلر النازى الذى كان يقوم بأعمال وحشية من القمع والقتل، كما كان يقوم باختيار بعض ضحاياه لإجراء تجارب طبية عليهم. المترجم.

بائسة» وذلك على نحو ما جاء فى كلمات السير تشارلز تريفيليان أمام مجلس اللوردات البريطانى. وقد أصبحت دكا عاصمة بنجلاديش الآن.

وحين احتلها البريطانيون، كانت الهند تقارن بإنجلترا فى تطورها الصناعى. وبينما كان الغزاة يتقدمون صناعياً كانت الصناعة فى الهند تدمر عبر القوانين والتشريعات البريطانية التى حكمت الهند. وقد أدرك مراقبون بريطانيون، رغم توجههم الليبرالى، الحاجة لتلك الوسائل. فبحسب ما كتب هوراس ويلسون فى عام 1826م فى مؤلفه «تاريخ الهند البريطانية» فإنه لو لم تطبق هذه الوسائل (التى دمرت الصناعة فى الهند) «لكانت مصانع بايسلى ومانشستر قد توقفت فى مهدها، وكان من الصعب إعادة تدويرها مرة أخرى حتى ولو بقوة البخار. لقد نمت وتطورت الصناعة فيهما من خلال التضحية بالمصانع الهندية».

وترسم لنا الأحداث المعاصرة ما هو أسوأ حين قام الغزاة البريطانيون بنشر «القمع والاحتكار» أثناء نهبهم وتدميرهم للثروة الزراعية البنغالية وصناعة النسيج المتقدمة، وقد فرشوا الأرض خلفهم بالجثث وحولوا الأرض الثرية إلى بوار وتركوها فى «عوز ومجاعة»، بل قلعوا الأرض التى كانت «تنتج الأرز والحبوب الغذائية لتصبح حقولاً لزراعة الخشخاش» وذلك حين رأى مسئولو شركة الهند الشرقية أن الأفيون يدر عائداً أكبر (آدم سميث). كما قام الاستعمار البريطانى الدائم فى عام 1793م بنقل «تجاربه» إلى ما وراء البنغال. فقد تم تحويل الأرض الزراعية إلى أملاك خاصة لأولئك العملاء المحليين والحكام البريطانيين فى وقت كان «الاستعمار يمضى بعناية وتروٍ وأخضع الطبقات الفقيرة لقمع جائر» على نحو ما جاء فى تقرير للجنة تقصٍ بريطانية فى عام 1832م، وقد اعترف مدير شركة الهند الشرقية أن «البؤس ليس له نظير فى تاريخ التجارة، حتى إن الهياكل العظمية لنساجى القطن تفترش سهول الهند».

ويبدو إذن أن الممارسات التى يقوم بها المنظرون المعاصرون فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ليست مقطوعة الصلة عن الماضى.

لم تكن تجربة الاستعمار البريطانى فى الهند فاشلة بالكلية على أية حال. فبحسب ما لاحظ اللورد بينتنيك الحاكم العام للهند فإنه «إذا كان الأمن مطلوباً لمواجهة الثورة والتمرد الشعبى، فإننى يجب أن أقول: إن «الاستعمار الدائم» على الرغم من فشله فى عديد من الأوجه الأخرى وفى أكثر جوانبه أهمية، فإن

لـه ميـزة كبرى ، واحـدة علـى الأقل ، وهـى أنـه خـلـق عـدداً كبيراً مـن مـلاك الأراضى الأثرياء الذين فى مصلحتهم استمرار السيادة البريطانية، ولديهم سيطرة كاملة على جماهير السكان ، الذين كان من الممكن أن يصل بؤسهم المتزايد لدرجة أكثر حدة مما هو عليه ، وقد تم تطبيق الدرس من قبل السادة فى بقية دول العالم الثالث وفى شرق أوربا ، بل وفى عقر دارنا .

مع نهاية القرن 19م كانت الهند تعوض أكثر من 40٪ من العجز التجارى البريطانى إضافة إلى تحويلها إلى سوق ضخم لتسويق المصنوعات البريطانية ، وصـارت لقواتـها العسكرية لشن هجماتـها الاستعمارية على دول الجوار ، ومصدراً للأفيون الذى كان سلعة رائجة فى تجارة بريطانيا مع الصين ، حين أجبرتها القوات البريطانية على استيراد المخدرات المميتة . ومع تدهور الصناعة المحلية فى البنغال تحولت هذه المنطقة إلى تصدير المنتجات الزراعية التى بدأت بالنيلة والجوت؛ حيث كانت تنتج أكثر من نصف الإنتاج العالمى من هذين المحصولين فى عام 1900م ، دون أن يشيد مصنع واحد لتصنيع هذه المنتجات فى ظل الحكم البريطانى . وبالتدريج لم تعرقل الصناعة فى الهند فقط ولم تعد قابلة للمقارنة بما كانت عليه إبان بداية الاحتلال فحسب ، بل تم جر الدولة بأسرها إلى بؤس ريفى بغيض .

وبعد أن قدمت لبريطانيا أهم ما حققته من ثروة وقوة عبر قرون ، نالت الهند فى النهاية الاستقلال ، ولكنه استقلال الحرمان ، استقلال زراعى لا صناعيٍّ ، وبشعب «فقير لدرجة البؤس» ، ويعانى من معدلات وفيات مرتفعة عُدت الأعلى على مستوى العالم (دينيس ميريل) . صحيح أن الاستقلال «كسر جمود الاحتلال» بحسب ما يلاحظ رامش تاكور ، مشيراً إلى أن النمو الاقتصادى فى الهند فى الخمسينيات والستينيات فاق بثلاث مرات معدلات النمو التى كانت عليها الهند إبان أمراء الراج الذين عينتهم بريطانيا ، وكان معدل النمو أسرع من معدل نمو الاقتصاد البريطانى نفسه خلال القرنين 18 و19م[50] . لكن الهند على خلاف بريطانيا حين حاولت الولوج إلى العالم كانت القوى الكبرى قد هيمنت عليها ولم يعد لها فيه نصيب ، وسوف نعود إلى هذه القصة فيما بعد .

وفى واحدة من الدراسات المستنيرة عن تاريخ مصر الحديث قدمت «عفاف لطفى السيد مرصود» عرضاً يحاكى نفس النمط الذى عاشته الهند؛ إذ تلاحظ «مرصود» أن محاولات «محمد على» لتطوير صناعة القطن المصرى فى

ثلاثينيات القرن التاسع عشر قد وصلت فى وقت ما إلى «مستوى الصناعة فى إنجلترا». وقد حذر القنصل الفرنسى فى 1817م من أن «مصانع النسيج التى أنشئت فى مصر سوف تصل إلى تقدم يطيح بالمصانع الإيطالية، بل وبمصانعنا». كما أبدى المسئولون الأجانب والتجار اهتماماً كبيراً بصناعة القطن فى مصر، رغم أن بعضهم سخر من «ذلك المشروع الغامض الذى يُراد به تحويل مسار أمة تقع مصالحها الكبرى فى الزراعة إلى الصناعة». لقد كانت الثروة الزراعية المصرية فى عين اهتمام الغزو النابليونى لمصر فى عام 1798م. كما حث القنصل الإنجليزى بلاده بالقول: «إننا سنجنى الكثير فى مصر حين ندمر صناعتها ونحولها لاستيراد بضائعها كافة من أوربا».

كانت بريطانيا تحتاج إلى الأسواق ولم تكن لتتحمل منافسة من الصناعة المصرية. وكانت بريطانيا أيضًا «لا تريد دولة جديدة مستقلة فى البحر المتوسط، لديها من القوة العسكرية والاقتصادية ما يمكنها من إيقاف التقدم البريطانى فى تلك المنطقة وفى الخليج الفارسى» على نحو ما تفيد دراسة «مرصود». وبحسب بالميرستون وزير الخارجية البريطانى فلم تكن فى تلك الفترة أية أفكار عن التعامل النزيه مع محمد على «الذى كان يهم بالوقوف فى طريق تلك المصالح الكبرى والحيوية لبريطانيا» وقد أعرب بالميرستون فى خلال ذلك عن «كراهيته» لذلك «البربرى الجاهل» الذين تجرأ وسعى إلى طريق مستقل عنا، فى وقت كان يقوم فيه بنشر الأسطول البريطانى واستغلال القوة المالية لإنهاء سعى مصر إلى الاستقلال وتطوير اقتصادها.

وقد اتبعت بريطانيا الموقف التقليدى، وطالبت مصر بالتوقف عن جهودها الرامية إلى حماية صناعتها الوليدة، رغم أن إنجلترا بدأت كمصر، ورفضت بريطانيا مطلب مصر بحرية التجارة؛ لأن ذلك سيقدم لها فرصة لاستغلال مواردها الزراعية الخام بما يدعم قوتها الاقتصادية. لقد قوضت بريطانيا ما بدا أنه قاعدة اقتصادية للتنمية الصناعية فى مصر، وتعمدت تدمير نظام التجارة الحرة.

وبعد أن وجد نفسه مجرداً من القدرة على إنشاء قوة صناعية، ومحكوماً بالممانعة الخارجية والتحكم فى الأسواق - وهى العناصر الأساسية للتنمية الصناعية التى قامت عليها الصناعة الأوربية ذاتها- فشل محمد على فى مرماه، وبحسب مرصود فإن مشروع التصنيع المصرى حكم عليه بالفشل «ليس نتيجة قصور من قبل المصريين، بل بسبب الضغط الأوربى الخارجى الذى استخدم

السيادة العثمانية القانونية على مصر لقتل أى منافسة محتملة للمراكز الصناعية الأوربية». وقد امتدت الممارسات الاستعمارية البريطانية إلى ما وراء صناعات النسيج، فقد كانت صناعة السفن المصرية فى طريقها للازدهار كما حدث فى اليونان، ولم يكن ينقص مصر سوى فرصة للحفاظ على حرية الوصول إلى الأسواق وإقامة علاقات تجارية، كالتى شجعها الاستعمار البريطانى فى اليونان وحاربها فى مصر. وسلكت المعاهدة التى أقرتها بريطانيا فى عام 1838 نفس النهج مع بقية الأراضى العربية وتركت الإنتاج الحرفى فى هذه المناطق غير قادر على المنافسة. كما ترك فشل مشروع محمد على لتطوير الجيش مصر تحت «رحمة التجار الغزاة والجيوش الاستعمارية». كما كانت الأعمال العامة لمحمد على قد جاءت عبئًا على كاهل الفلاحة، لكن ذلك العبء الذى لا يعد شيئًا بالنسبة لإنجازاته على المستوى العام للدولة، لا يمكن مقارنته بالأعباء الجسام التى وقعت على الفلاحين المصريين حين تم حفر قناة السويس، ففى ذلك المشروع العظيم الذى مدحته الدول الأوربية باعتباره «معجزة تكنولوجية» كان العمال المصريون يسحقون بلا خجل من قبل الحكومة المصرية ومن قبل المهندسين الفرنسيين مما خلف 100000 قتيل من الفلاحين المصريين الذين قدموا أرواحهم مقابل ثروة كبرى جنتها أوربا فى وقت أرهق فيه كاهل مصر بالديون على مدى ثلاثة عقود واحتلال فعلى للدولة، وهى مآس لا تجد من يتحسر عليها من النقاد الأوربيين الذى نالوا من محمد على، على حد ما تعبر كلمات عفاف مرصود. [51]

هكذا يتواصل ما أسماه آدم سميث «الحكمة القذرة لسادة البشر» التى تكرر اتباعها بنفس الشكل منذ غزو البنغال، والمدعومة بغرور الذات، والمدفوعة بالمبادئ المقدسة من النظرية الاقتصادية المحصنة من نقد الإمبراطورية ودحضها، وبما لديها من قدرات خارقة على تقديم النفع للسادة، الذين يمثلون فى ذات الوقت دافعى الرواتب الكبار، وهى حقيقة بدهية يغفل عنها الكثيرون[52]. أما قصص البؤس فيلقى بها فى ركن يملؤه الغبار. ويتم الآن صياغة «التجارب» الجديدة بحيث تثمر نفس النتائج القديمة، وما من عجب أن يصرخ حيوان التجارب من الألم بينما ترتسم السعادة على وجه القائم بالتجربة.

صحيح أن السجل الاستعمارى ليس متشابهًا فى مجمله. فحين قارنت بين الدول التى دارت فى الفلك الأمريكى والسوفيتى، اعترفت ندوة جامعة

ستاندفورد المعروفة بمنهجها التبريرى أنه بينما «تعرضت أمريكا اللاتينية إلى استغلال اقتصادى» فإن «أوربا الشرقية تعرضت لاستغلال سياسى وأمنى وليس استغلالاً اقتصادياً»؛ إذ وجد أن أوربا الشرقية كانت تحيا فى مستوى معيشى أعلى من نظيره السوفيتى، ويأتى جزء من ذلك نتيجة الإنفاق السوفيتى على تلك الدول لتبقى فى الفلك، وهو ما قدر بنحو 80 بليون دولار فى عقد السبعينيات، وذلك تبعاً لمصادر فى الحكومة الأمريكية. وبحسب ما يلاحظ لورنس ويشلر فإن «الهيمنة السوفيتية كانت فى الواقع نموذجاً شاذاً فى تاريخ الإمبراطوريات، حيث كان مركز الإمبراطورية ينزف من أجل مستعمراته التابعة، ومن أجل الاستقرار والهدوء فى تلك المستعمرات».[53]

وقد اتبعت اليابان مساراً مختلفاً. فقد وصل بروس كمنجس فى مناقشته للنمو الاقتصادى فى كوريا الجنوبية وتايوان إلى أن اليابان على خلاف ما فعل الغرب قد جلبت الصناعة إلى العمال وإلى المواد الخام بدلاً من أن تسرق المواد الخام والعمالة إلى مصانعها فى الداخل، وقد أدى ذلك إلى تنمية صناعية تحت قيادة الدولة والشركات. ومن ثم تفوق إجمالى الناتج القومى فى كوريا وتايوان تحت الحكم اليابانى ليتجاوز نظيره فى اليابان، وحسبما يلاحظ روبرت واد فإنه مع نهاية ثلاثينيات القرن العشرين كانت تايوان أكبر قوة تجارية فى المنطقة. صحيح أن السياسات الاستعمارية اليابانية كانت وحشية لكنها وضعت قاعدة للتنمية الاقتصادية. ولقد انتفع الصينيون القوميون كثيراً من تلك القاعدة حين قاموا بغزو تايوان التى أعلنت انسحابها عن الجسد الصينى، وذلك بحسب أليس أمسدين التى تلاحظ أن كافة المناهج التدخلية التى تبناها اليابانيون فى تنمية المناطق المحتلة لم تقع فى أيدى «الجوميندانج» الذين أمسكوا بسلطة تايوان. وقد عاد النمو الاقتصادى لتايوان بعد الحرب إلى المعدلات التى كان عليها إبان الاستعمار اليابانى حين تضاعف الإنتاج الزراعى على مستوى الفرد (رغم زيادة سكان تايوان بنسبة 43٪) وخلال خمسين سنة هى عمر الحكم اليابانى. وقد توسعت الصناعة فى تايوان خلال ثلاثينيات القرن العشرين حتى شملت الفروع الكيميائية وصناعات الحديد والصلب إلى جانب تنمية البنية الأساسية التى «ثبت أنها ذات نفع كبير خلال سنوات ما بعد الحرب». وكما فى حالة الدول التوابع للفلك السوفيتى «تجاوزت درجة رفاهية الفلاحين التايوانيين نظيرتها لدى الفلاحين اليابانيين فى النصف الأول من القرن العشرين»، وذلك على نحو ما تضيف أمسدين التى تلاحظ أن السكان أيضاً أصبحوا «متعلمين

بدرجة جيدة» فى وقت كان فيه الأساس الاقتصادى قد أرسى لتنمية اقتصاد فترة ما بعد الحرب. وقد تم هذا تحت «إدارة حكومية لكل نوع من الأنشطة الاقتصادية» اعتماداً على بدائل استيرادية فى سوق محلى يحظى بالحماية، علينا إذن أن نتذكر فى المقابل «فيضان المساعدات الأمريكية» فى الخمسينيات والستينيات و«الدور المحورى» لـ «تدفق رءوس الأموال الأجنبية» فى السنوات الأخيرة، وقمع العمال.[54]

وفى حالة النموذج الإمبريالى العادى، كانت السلطات اليابانية معتنية للغاية بالتزاماتها، وكانت لديها النية لتوسعة المنافع إلى بقية المستعمرات، وذلك حين قامت القوات اليابانية بغزو منشوريا فى ثلاثينيات القرن العشرين، وقد صرح اليابانيون بأن هدفهم من ذلك هو خلق «جنة الأرض» فى منشوريا المستقلة، وذلك بعد أن تتمكن من إنقاذ سكان المنطقة من «العصابات الصينية». وقد كانت العمليات اليابانية الإجرامية فى مواجهة التمردات سابقة فى زمنها لما قامت به الولايات المتحدة فى فيتنام الجنوبية، وينطبق ذلك على ما صاحب تلك العمليات من دعاية خطابية. والفرق الأساسى أن الولايات المتحدة كانت قادرة على إعادة تشكيل الحقائق والذكريات التاريخية، بينما لا يتحدث أحد عن «إيثار» اليابان (أو السوفيت) الغيُر على أنفسهم أو أن لديهم «قضايا نبيلة» أو أنهم ذوو توجه لتحقيق «العناية» بالشعوب، وهى مبادئ وقفت وراء «جهودهم الدفاعية»، على نحو ما تتشدق الشعارات الأمريكية. ولأنها مستعصية على التعليقات الناقدة، فإن سيدة العالم (الولايات المتحدة) يمكنها سحق ضحايا أعمالها الإجرامية؛ لأنهم لا يعترفون بالقدر الكافى بخطاياهم حين قاوموا الغزاة الأمريكيين الذين دمروا وطنهم ومجتمعهم، فى وقت يتم فيه النواح على أولئك اليابانيين الذين ليست لديهم الشجاعة للاعتراف بجرائمهم فى آسيا. وفى عدد نيويورك تايمز كانت التقارير ترثى جورج بوش حول رفض فيتنام المستمر للاعتراف بهجومها الإجرامى ضدنا وتلبية رغباتنا التاريخية غير المسبوقة، وغطّى عمود الصفحة الرئيسية زيارة الإمبراطور اليابانى للصين؛ حيث رفض هناك قبول اللوم الذى وجه له بسبب «العدوان اليابانى»، كاشفاً مرة أخرى عن «الخلل العميق فى الشخصية اليابانية التى حيرت المتابعين الأمريكيين»[55]. ومن غير المتصور أن يعلق المفكرون الأمريكيون على هذه المفارقة، ربما حتى لو أدركوا أن المفارقة فيها خللٌ ما.

وعلى أية حال لم يكن الجناح اليمينى فى اليابان متعجلاً فى أمره لتقديم السجل المقارن لما فعله فى الفترة الإمبريالية قياساً على ما فعلت الولايات المتحدة. فالدول التى كانت قريباً خاضعة للحكم اليابانى كانت لديها «قصص نجاح» اقتصادية بينما تلك التى حكمتها الولايات المتحدة (كالفلبين) وقعت فى ذات الوقت فى كارثة اقتصادية، على نحو ما يلاحظ بدقة قائد بارز (آنذاك) فى الحزب الديمقراطى الليبرالى فى الفلبين التى عاشت «استعراضاً ديمقراطياً» خاوياً من المعنى تحت حكم الإقطاعيين. [56]

كما اتخذ الغزو الأوربى الاستعمارى أشكالاً مختلفة. فهناك اختلافات بين عوامل الغزو المباشر والغزو غير المباشر فى حقبة «الاستعمارية الجديدية» و«الإمبراطورية غير الرسمية» و«إمبريالية التجارة الحرة» وصندوق النقد الدولى. وقد استمرت الأنماط الاستعمارية عبر قرون، ومازالت إلى يومنا هذا، ويعرفها جيداً أولئك الذين يعانون من أصولية الليبرالية الجديدة المعاصرة.

ويجب ألا يختلط تحليل الأنماط المتواترة مع أنماط أخرى تتسق ضمن «نظرية الاعتمادية» التى تسعى إلى نشر مشروع «تنمية المناطق المتأخرة»، فالملابسات التاريخية متنوعة ومعقدة للغاية بما يتجاوز مجرد تنسيقها فى «نظرية» يتم تطبيقها بشكل يسمح لحكام العالم بتحقيق مصالحهم، وبما يساعد على تشكيل «قومية اقتصادية» واستثمار عام كانوا من قبل يعارضونه. وعلى الرغم من أن تركيز السلطة قد بلغ ذروته فإنه لم يصل بعد إلى التمام. مرة أخرى، نود أن نشير إلى أن العالم معقد بما يحول دون إتمام السلطة الكلية عليه. وما يتبقى متجانساً ليس إلا نسقاً من الحقائق البدهية التى تخدم مصالح المخططين الرئيسيين فى العالم دون النظر لمعاناة البقية، فضلاً عن سيادة المبادئ التشرشلية المعدلة، والدعاية المكشوفة عن أعمال الخير وإيثار الغير الذى يقوم به «الرجال المسئولون» حتى ينقوا ضمائرهم ويمتصوا الرأى العام ويعدوا المسرح «للتجربة» القادمة.

3. حكومــــة العالـــــم

كانت أول مهمة اعتنى بها مخططو العالم فى عام 1945م هى إعادة بناء المجتمعات الصناعية الغنية. وتم التخلى عن تلك الأفكار المبكرة التى طرحت بهدف تحويل ألمانيا إلى بلد زراعى، كعقاب متوعد لسحقها أوربا الشرقية، وتم

الاعتراف بألمانيا واليابان كـ «ورش صناعية» لخدمة مركز العالم الصناعى الذى كان يتم إعداده لينضوى تحت سيطرة الولايات المتحدة.

وهناك عديد من المشكلات المترابطة التى يجب مراجعتها، وفى مقدمتها المقاومة الشريفة التى واجهت الفاشية والتى سُحقت بعنف لخدمة قادة العالم الجدد الذين كانوا ينفون ارتباطهم بالفاشية، وكذلك تأثير «التفاحة العفنة» التى كانت تتوغل نحو الشرق، وظهور شبح القوة الثالثة المحايدة ذات التوجه الديمقراطى الاشتراكى، والتى كانت تسعى إلى طريق مستقل. وكان أسوأ الكوابيس الجيوسياسية للغرب هو توحد أوراسيا بدرجة أو بأخرى خارج سيطرة الولايات المتحدة، وهو ما كان يشكل منافساً ضخماً وهائلاً للوحدة الأوربية التى كانت تثير خوف بريطانيا، تلك الجزيرة التى عاشت على أطراف القارة فى القرون الأولى.

وقد وُجِّه الاهتمام الأوَّلِيُّ من قبل الولايات المتحدة إلى جبر «فجوة الدولار» التى جعلت القوى الاقتصادية غير الأمريكية غير مضطرة لشراء المنتجات الأمريكية والفائض الزراعى الأمريكى. وكان التغلب على تلك المشلكة ضرورة حيوية، وذلك على نحو ما شعر به دين أتشيسون وغيره من المخططين الرواد. فعدم فتح تلك الأسواق أمام السلع الأمريكية كان متوقعاً أن يعود باقتصاد الولايات المتحدة إلى الانهيار مرة أخرى أو يجعله يواجه تدخلاً من الدولة بما يهدد الامتيازات التى تحظى بها الشركات الخاصة. وإضافة إلى ذلك تركت عائدات الحرب سادة الاقتصاد الأمريكى وقد توفر لديهم مخزون ضخم من رأس المال سارعوا إلى استثماره وبصفة أساسية فى الدول الغنية فى أوربا. ولهذه الأسباب وحدها، كانت إعادة بناء العالم الصناعى بالطريقة التى تخدم السلطة الأمريكية عنصراً أساسياً فى الأجندة الأمريكية للسيطرة على العالم.

وتم اتباع أساليب عديدة هدفت إلى تقويض مقاومة الفاشية والحركة العمالية واستعادة النظم المحافظة التقليدية التى كانت قائمة قبل الحرب، وتعزيز النمو الاقتصادى بالطريقة التى تخدم المصدرين والمستثمرين الأمريكيين، وتم اتباع برامج إعانة واسعة النظام منذ نهاية الأربعينيات ولكنها لم تحقق الهدف المرجو. وبدا أن التحول إلى النموذج الكينيزى ذى التوجه العسكرى هو الأكثر نجاحاً. كما أعطت برامج إعادة التسليح والحرب الكورية محفزات قوية للاقتصاديات الأوربية واليابانية. وفيما بعد زادت حرب فيتنام أوربا ثراء وساعدت فى تقدم

اليابان كقوة اقتصادية بدرجة فاقت معدلات التقدم فى دول شرق آسيا وهى خسائر كانت غير مقبولة للولايات المتحدة.

وتم ترتيب مواقع دول الخدمات التقليدية فى هذا المسرح، وزادت أهميتها مع فقدان أوربا السيطرة على المصادر التقليدية للموارد الزراعية وموارد الطاقة فى أوربا الشرقية. وعرف كل إقليم موقعه و«وظيفته» فى خريطة المخططين. وكانت الولايات المتحدة قد أخذت بزمام السيطرة على نصف الكرة الغربى وطردت من هناك منافسيها الفرنسيين والبريطانيين. وامتد مبدأ مونرو إلى الشرق الأوسط حيث كانت بريطانيا التابعة لواشنطن يتوقع منها أن تقدم المساعدة لحليفتها فى المنطقة. أما إفريقيا فكان يجب «استغلالها» لإعادة بناء أوربا، بينما كان على جنوب شرق آسيا «تكملة» وظيفتها الأساسية كمصدر للمواد الخام لكل من اليابان وأوربا الغربية (على نحو ما حدد جورج كينان ومخططو السياسة الخارجية بين عامى 1948م و1949م). أما الولايات المتحدة فكان عليها أن تشترى المواد الخام من المستعمرات الأوربية سابقًا حتى يمكنها إعادة البناء على نسق مثلثات التجارة التى تقوم فيها المجتمعات الصناعية بشراء المنتجات الأمريكية نقدًا، والتى تم تصنيعها من المواد الخام التى حصلت عليها الولايات المتحدة بدورها من المستعمرات الأوربية سابقًا. وحسب هذا المنطق فإن المستعمرات السابقة يمكن أن تضمن لنفسها سيادة اسمية، ليس أكثر.[57]

وحكم المخططون العالميون بضرورة القضاء على التوجهات «القومية المتحمسة» فى دول المستعمرات السابقة. فقد رأى هؤلاء أن مصالح الولايات المتحدة مهددة من قبل تلك «النظم ذات الفكر القومى المتطرف»، والتى تأتى استجابة للضغوط الشعبية التى تطالب «بتحسين فورى لمستويات المعيشة» وتلبية الحاجات المحلية. وكانت أسباب المعارضة واضحة، وفى مقدمتها أن من شأن تلك التوجهات القومية أن تتصادم هى والرغبة الأمريكية فى خلق «مناخ سياسى واقتصادى خاضع للاستثمار الخاص» مع إعادة الأرباح إلى المستثمرين (حسب مذكرة الأمن القومى NSC 1/2345 لعام 1954م) والمتعارضة مع رغبة الولايات المتحدة فى «الحفاظ على موادنا الخام» (حسب كينان). وفى مراجعة سياسية شاملة لم تنشر، حذر كينان فى عام 1948م بقوله: «لابد أن نتوقف عن الكلام المبهم على شاكلة حقوق الإنسان، ورفع مستويات المعيشة ودمقرطة العالم، كما يجب علينا أن نتعامل بشكل مباشر وحسب مفاهيم القوة. ويجب

أيضًا ألا تعطلنا الشعارات المثالية حول «تقديم النفع والخير للعالم» ولابد أن نأخذ بنصيحة كينان إذا أردنا «الحفاظ على ذلك التفاوت الذى يفصلنا كأغنياء عن ذلك المحيط الهائل من الفقراء».

هكذا اتبعت الولايات المتحدة سياستها فى مقاومة الديمقراطية فى العالم الثالث مع مناوبة فى أساليب الإرهاب بهدف تهميش وتدمير المنظمات الشعبية، وقد استمد ذلك كله من مبدأ مواجهة «القومية الاقتصادية» التى كانت تنتشر بكثافة تحت الضغوط الشعبية. وكانت هذه الممارسات، المستقلة تماماً عن سياق الحرب الباردة بمثابة المظاهر الأكثر بروزاً فى السياسة الأمريكية. وهناك العديد من الأسباب التى تجعلنا نتوقع استمرارها.

وكما ناقشنا من قبل صارت بدعة القومية المستقلة مع ما وضعته من أولويات قاطعة - حين قدمت الجماهير على المستثمرين الأجانب- بمثابة التهديد الأخطر «للأمن القومى» للولايات المتحدة، حيث تعرض «الاستقرار» لتهديد الحركات الاستقلالية الناجحة. وقد انعكست هذه المخاوف فى الوثائق الداخلية للإدارة الأمريكية. فحين كانت واشنطن تحضر لقلب التجربة الديمقراطية الناجحة قصيرة العمر فى جواتيمالا عام 1954م كان أحد المسئولين فى الخارجية الأمريكية يحذر من أن جواتيمالا صارت «تهديداً متزايداً للاستقرار لكل من هندوراس والسلفادور». فالإصلاحات الزراعية التى تقوم بها بمثابة «سلاح دعائى شديد الخطورة»، وبرنامجها الاجتماعى الواسع الهادف إلى مساعدة العمال والفلاحين فى صراعهم ضد الطبقات الثرية وضد المشروعات الاستثمارية الأجنبية قد نال «إعجاب سكان الدول المجاورة التى تسود فيها نفس الظروف»، ومن ثم فإن الاستقرار كان يعنى لواشنطن «أمن الطبقات الثرية وأمن المستثمرين الأجانب»؛ وهو ما يُجمع معاً فى مصطلح «المصلحة القومية للولايات المتحدة».

وفى مخططات ما بعد الحرب، بقى مصير الجنوب كما كان قبل الحرب، وإن كان قد تم الآن تنسيقه ضمن الهيكل العام للعولمة الليبرالية، والتى تم تعديلها حسب مصالح المستثمرين الأمريكيين والشركات الأمريكية. وتضرب جذور الصراع بين العالم الثالث المستقل والولايات المتحدة فى تربة النظام العالمى الجديد القائم على اللجوء للعنف والحرب الاقتصادية التى تشنها واشنطن تبعاً للمبادئ الاستعمارية الأصولية.

وقد تم التعبير عن هذه المبادئ بوضوح فى حالة أمريكا اللاتينية، والتى لم تكن بها عوامل معقدة تعيق التدخل الأمريكى. فبعيد الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة من القوة الكافية ما مكنها من تحقيق هدف سياسى يمكن تتبع جذوره فى الأيام الأولى للجمهورية الأمريكية، القائم على احتلال مواقع المنافسين الإمبرياليين وتحقيق أهداف مبدأ مونرو. وقد فسر لانسنج وزير الخارجية الأمريكية ذلك بأن الولايات المتحدة يجب أن تعتنى أولاً بمصالحها، أما مصالح بقية الأمم الأمريكية فحدث عارض وليس هدفًا نهائيًا، وهو النهج الذى يسير عليه اليوم «قطيع رجال المال والأعمال» فى الولايات المتحدة. وبحسب ما يلاحظ ستيفين ريب فإن «دور أمريكا اللاتينية فى النظام العالمى الجديد حُدد له ألا يتجاوز بيع مواردها الخام من جهة واستيعاب أسواقها للفائض من رءوس الأموال القادمة من الولايات المتحدة من جهة أخرى، ولا أكثر من ذلك». وبحسب صياغة جيرالد هاينز، المؤرخ البارز فى السى آى إيه، فإن هدف واشنطن هو «تقليص المنافسة الأجنبية فى أمريكا اللاتينية بما يحافظ على تلك المنطقة كسوق رئيسى لفائض تصنيع منتجات الولايات المتحدة وجعلها ميدانًا لنشاط المستثمرين، والإبقاء على دورها كمستودع للمواد الخام، كما أنه من المهم أن تبقى بعيدة عن أيدى الشيوعية الدولية». وعلى الرغم من أنه لم تكن هناك أية أدلة على وجود اقتراب شيوعى من المنطقة، إلا أن المقصود كان إبعاد أى خطر شيوعى داخلى يتستر فى ثياب تلك الشياطين الكامنة لدى الفقراء المستعدين «لنهب الأثرياء» على حد تعبير دالاس.[58]

كانت الأهداف لدى دول أمريكا اللاتينية مختلفة، فقد سعوا إلى ما أسمته وزارة الخارجية الأمريكية «فلسفة القومية الجديدة التى تشمل سياسات صممت لتوزيع الثروة على شرائح أوسع من السكان ورفع مستوى معيشة الجماهير». وقد علق مسئول أمريكى آخر بأن «القومية الاقتصادية هى المسيطر الأساسى على الطموحات الجديدة نحو التصنيع. لقد كانت دول أمريكا اللاتينية مقتنعة بأن المواطنين وليس الغرباء يجب أن يكونوا المنتفعين المباشرين من التنمية» ومثل هذه الأولويات «الخاطئة» تسير فى غير صالح المخططات الأمركية. وقد أصبحت القضية محور نقاش مؤتمر عام 1945م الذى ضم قادة دول الأمريكتين، والتى وضعت فيها الولايات المتحدة «دستورها الاقتصادى» ذلك الدستور الذى هدف إلى إنهاء القومية الاقتصادية «بأشكالها كافة» فى أمريكا اللاتينية؛ وذلك لأن المنتفعين الأولين

من موارد أمريكا اللاتينية يجب أن يكونوا مستثمرى الولايات المتحدة وشركاءهم المحليين، وليس «شعوب المنطقة».

وإذا أخذنا فى الاعتبار علاقات السلطة، فإن واشنطن حافظت على وضعها، وفشلت دول أمريكا اللاتينية فى «توزيع أوسع للثروة» ووقعت فى «ظلم مخل فى توزيع الثروة» بحسب تقارير البنك الدولى فى سبتمبر 1993م، ذلك التقرير الذى توقع أن تسود «الفوضى» فى دول المنطقة إذا لم تتمكن حكومات هذه الدول من «العمل بقوة لمواجهة الفقر» الذى صار مروعاً فى شدته واسعاً فى نطاقه.[59]

لقد عارض ترومان وأيزنهاور «التنمية الصناعية الشاملة» فى أمريكا اللاتينية؛ لأن ذلك سيضر بمصالح الولايات المتحدة، فكان على دول أمريكا اللاتينية أن تخدم الاقتصاد الأمريكى لا أن تنافسه. وباختصار لم يكن مقبولاً ظهور أى تنمية مستقبلية تلبى رغبات السكان المحليين. وقد طبقت الولايات المتحدة ذات المبدأ فى بقية المناطق، فيما عدا ما تعلق منها بمصالحها الأوسع مع الدول الصناعية. وحسب الخطط التى وضعها هاينز فإن الولايات المتحدة سعت إلى «رفاهية النظام الرأسمالى العالمى».

وعلى مستوى آسيا، دعت مذكرة الأمن القومى لعام 1949م إلى «تبادل مشترك ومميزات متبادلة». فالتصنيع «الشامل فى كل دولة على حدة يمكن أن يتحقق ولكن بتكلفة عالية نتيجة التضحية بالإنتاج لصالح التميز فى المنافسة»، ومن ثم فإن على الولايات المتحدة أن تجد طرقاً لـ «ممارسة ضغوط اقتصادية» على الدول التى لا تقبل الدور الذى حدد لها كموردة «للسلع الاستراتيجية والمواد الخام» وهى السياسة النواة التى تطورت فيما بعد إلى سياسة الرفاهية الاقتصادية. وذلك على نحو ما يلاحظ بروس كمنجس. هكذا لم يكن مقبولاً ولا مرحباً به رؤية التنمية الاقتصادية على مستوى كل دولة على حدة. وبحسب المذكرة السابقة فإنه «ليست هناك دولة من الدول الآسيوية لديها مصادر كافية لتشكيل قاعدة لإنجاز تصنيع شامل»، وذلك على الرغم من أن الهند والصين واليابان ربما شذوا عن هذه القاعدة. فمستقبل اليابان الاقتصادى نُظر إليه نظرة مختلفة؛ لأن بإمكانه إنتاج المصنوعات الدقيقة وغيرها من منتجات العالم المتطور، على نحو ما خرجت دراسة مسحية قدمتها لجنة أمريكية فى عام 1950م. وعلى الرغم من العنصرية التى خرجت بها هذه الأفكار الأمريكية فإن بعضاً منها كان صحيحاً قبل اشتعال الحرب الكورية التى أنعشت الاقتصاد اليابانى الراكد.

لقد كان ضرورياً فى آسيا التخلى عن المبادئ الحاكمة لمواجهة الجاذبية التى تحظى بها «تفاحة الشيوعية العفنة»، والتى لقيت إعجاباً كبيراً فى الدول التى تدور فى الفلك الأمريكى فى القارة الآسيوية، على خلاف الموقع البعيد نسبياً لأمريكا اللاتينية عن تأثير تلك التفاحة، ولو اتبعت الولايات المتحدة مثل تلك المبادئ لكان أفضل لها من التعامل بهيستيريا مع المساعى التى ظهرت فى الدول الآسيوية بهدف تخفيف القبضة الأمريكية.

وقد تركت إفريقيا، كما لاحظنا، للاستغلال الأوربى. أما الشرق الأوسط فسنعود إليه بالتفصيل فى الفصل المقبل.

واتبعت برامج الإعانة الأمريكية نفس الأولويات السابقة. فمشروع مارشال لإعادة إعمار أوربا حكمته ضروريات التخطيط التى أشرنا إليها سلفاً. فقليل جداً من الأموال غادرت من الساحل الأمريكى إلى الساحل الأوربى، وقد تحمل دافعو الضرائب مجمل نفقات برامج المساعدات التى ذهبت إلى جيوب المصدرين والمستثمرين. ومن هذه الأموال استفادت أوربا اقتصادياً ولكن بشروط أمليت على مجتمعاتها المحلية وعلى حساب مكانتها فى النظام الدولى، بحيث لم يكن مقبولاً أمريكياً سوى إخضاع دور العمال فى أوربا وإخضاع دور أوربا ذاتها لهيمنة الولايات المتحدة على الحلبة الدولية، وذلك على نحو ما راجع هنرى كسنجر ببلاغة. وقد أنفق أكثر من 10٪ من هذه المساعدات على واردات النفط؛ إذ كان أكثر من نصف النفط الذى تلقته الدول الأوربية قد مولته أموال مشروع مارشال، وهى جزء من برنامج أكثر شمولية لتحويل اقتصاد أوربا إلى اقتصاد يعتمد على النفط كلية. وقد حققت هذه السياسات تدمير اتحادات العمال فى مناجم الفحم، والتى صنفت سياسياً كمصادر لا يعتمد عليها، وذلك بهدف توسعة السيطرة الأمريكية، وبسط يد الولايات المتحدة بشكل مهيمن على الموارد النفطية. وعلى هذا النحو وجهت قروض البنك الدولى إلى إعادة بناء أوربا، بعوائد ضخمة للشركات الأمريكية الدائنة. فبين عامى 1946م و1953م كان 77٪ من تلك الديون قد أنفقت على شراء البضائع والخدمات الأمريكية بطريقة المنفعة المشتركة Quid Pro Quo وأعلن فى تلك الفترة أن «سياسة البنك الدولى تسعى إلى تحفيز استثمارات المشروعات الخاصة بشكل مباشر وغير مباشر»[60]. وقدم دافعو الضرائب فى الولايات المتحدة تلك الأموال، بينما كانت الشركات الأمريكية تضاعف الأرباح سواء من الصادرات أو من تحسين الفرص الاستثمارية.

واعتبر التأثيرات التى ظهرت تدريجياً ومن مصادر غير مباشرة Trickle- Down حدثًا عارضاً وليست نتيجة نهائية.

وكما فى مشروع مارشال، اعتبر ريجان برنامج الغذاء مقابل السلام PL480 واحداً من أعظم الأعمال الإنسانية قدمتها أمة واحدة لخدمة الأمم الأخرى. لكن الحقيقة كانت تقول إن برنامج الغذاء مقابل السلام قد خدم الأهداف التى صمم من أجلها، وفى مقدمتها تحميل الجماهير أعباء الاستثمارات الزراعية الخاصة، وتحقيق أهداف سياسية للولايات المتحدة من خلال إقناع الشعوب بالاعتماد «علينا فى غذائهم» (حسب تعبير السيناتور هيوبرت همفرى، إحدى الشخصيات البارزة فى الليبرالية الأمريكية ومهندس البرنامج الذى جلب أرباحاً هائلة على المؤسسات الزراعية فى ولايته مينيسوتا). كما حول برنامج الإنتاج الغذائي العالم الثالث إلى دول مصدرة للإنتاج الزراعى غير الغذائى الذى يعود بالأرباح الكبرى على الصناعات الزراعية ومنتجى المخصبات والكيماويات الزراعية فى الداخل الأمريكى، كما حقق البرنامج إسهاماً فى مواجهة التمردات من خلال الاستخدام العسكرى للعملة الأمريكية فى الميزانيات الأجنبية، وكذلك تمويل شبكة عسكرية عالمية تدعم الحكومات الرأسمالية فى الغرب والعالم الثالث، من خلال اضطرار ميزانيات المنافسين للإنفاق على عمليات إعادة التسليح (وليام بوردن) وبتمويل غير مباشر للمنتجات العسكرية الأمريكية. وبهذا الشكل وظفت الولايات المتحدة عائدات التصدير (والتى اعتبرت عالميًّا سياسة تجارية «ظالمة») للإبقاء على السوق اليابانى الضخم «ضمن بقية الأسواق» (بحسب بوردن) وكان التأثير على الزراعة فى العالم الثالث وعلى مستوى معيشة السكان مدمراً.[61]

وفى عام 1958م قدم إلى وزارة الخارجية الأمريكية تقرير سرى عن المساعدات التى استخدمت لمواجهة الثورات فى الدول الحليفة وحمل التقرير عنوان «امتصاص الثورات الأفروأسيوية» وجاء فى التقرير: «لا نريد منع التغيرات فى العالم الأقل تقدماً، لكن لا يمكن قبول تطور هذه التغيرات بما يرمى آسيا وإفريقيا فى قلب اللعبة المجنونة للحماسة الثورية والطموحات القومية. ومع ذلك فإن لدينا رغبة فى مساعدة الحكومات الجديدة لتحقيق أهدافها المعقولة»، وبالطبع «معقولة» بالدرجة التى تحددها واشنطن. وكما فى أمريكا اللاتينية وفى الشرق الأوسط يمكن لهذه الحكومات الجديدة أن تصبح حرة،

ولكن بالدرجة التى لا تفقد معها واشنطن لجام السيطرة[62]. وفى هذه الحالات كانت «القومية الاقتصادية» هى جل ما يقلق الولايات المتحدة نتيجة تشجيع النموذج الصينى، وكان لدى التحالف الكينيدى من أجل التقدم قلق مشابه، وبصفة خاصة فى أمريكا اللاتينية التى عدت كوبا فيها المتهم الأول.

وأمكن تنسيق كل ما سبق فى دعاية الحرب الباردة، وبنى هذا التنسيق على فرضيات تم مناقشتها سلفاً على شاكلة «الأمن القومى» الذى يجب أن يبقى فى مأمن عن التهديدات المحتملة (وبصفة خاصة الاتحاد السوفيتى) ولو بعيدة جداً، ومن هذه الفرضيات أن التطور المستقل لدول العالم الثالث سينضم حتماً إلى إمبراطورية الشر (بعد أن انتحرت الحيادية) ومع تجميع هذه الأفكار البسيطة تمكن المخططون الأيديولوجيون من ربط كل التفاصيل بمبررات الحرب الباردة، وهى مبررات وجب تعديلها اليوم مع اكتشاف شياطين جدد مثل «الدول المارقة» و«الأصولية الإسلامية» و«التقدم التكنولوجى المتنامى» فى بعض دول العالم الثالث، وما شابه.

وفى الوقت الذى كانت الليبرالية الجديدة تتقدم لتصبح نظام العصر فى دول الجنوب، تم السماح لبعض دول الجنوب، وربما شجع بعضها، على التخلى عن الليبرالية الجديدة، وذلك حين كان تأثير «التفاحة العفنة» قد بدأ فى الوصول إلى تلك الدول. ففى الخمسينيات كان هناك خوف من أن الدول النامية التى تعرضت للفيروس السوفيتى، قد تنجذب إلى النموذج الصينى الذى اقترب من الوصول إلى صيغة ما حققت نمواً اقتصادياً سريعاً لقى إعجاباً فى آسيا والشرق الأدنى وإفريقيا[63]. وقد أدى القلق من النموذج الصينى إلى دعم دول العالم الثالث لتحقيق نوع من التنمية المستقلة، بل والسماح بالفكاك من تأثير المشروعات الخاصة، وهو ما كان متناقضاً مع الخط العام للسياسة الأمريكية. ويعبر عن هذا التوجه تلك الإعانات التى قدمت إلى تايوان وكوريا الجنوبية لإتمام مشروعات صناعية تشرف عليها الدولة. أما السياسة الأمريكية تجاه الهند فكانت نموذجاً للدعم الإيجابى لمواجهة الصين بعد أن كان دور الهند الدولى والمحلى محل احتقار أمريكى.

فكغيرها من الدول المستعمرة سابقاً، سعت الهند إلى الالتحاق بالعالم المتقدم بعد التحرر من الحكم الأجنبى (علينا أن نلاحظ أنه فى الحالة الهندية كان الطموح هو العودة إلى درجة التقدم الصناعى ومستوى التحديث الذى دمره

الاحتلال البريطانى). ومع ذلك قوبل هذا الطموح المشروع برفض أمريكى. ونفس الأمر فى مصر. ففى سنوات أيزنهاور وبعيدها مباشرة قدمت الولايات المتحدة بعض الدعم للهند، رغم معارضة كبيرة بسبب دورها الحيادى وجهودها لتحقيق تنمية مستقلة. ولقد وجد دينيس ميريل فى مراجعته لبعض الوثائق أن الولايات المتحدةلم تكن تهتم كثيراً بمطالب الهند. ففى عام 1950م اعترف المسئولون الأمريكيون أن الهند تواجه مجاعة مروعة يمكن أن تودى بحياة 10-13 مليون إنسان، ومع ذلك لم تكن لدى إدارة ترومان أية اهتمامات بتقديم القمح الفائض الذى اشترته الحكومة من المزارعين كدعم زراعى عام. وقد فضل فريق المسئولين تقديم دعم يعود بمنافع على الولايات المتحدة، ومبررهم فى ذلك أن إنقاذ ملايين البشر من المجاعة يمكن أن يحول دون وقوع الهند تحت «الغزو الشيوعى» ودون وصول حكومة إلى السلطة تعاكس وجهات نظرنا بدرجة أكبر مما يعاكسنا بها نهرو، بحسب جورج ماك جى. وبعد انتهاء الحرب الكورية، وحين فهمت الولايات المتحدة حجم الخطر الشيوعى الذى صار على أبواب الهند أعرب دين أتشيسون عن استعداد بلاده لتقديم قرض للهند مفترضاً أنها «تتفهم عمق الخطر الذى نواجهه الآن» ومن ثم فعليها الانضمام إلى حملة مواجهة الشيوعية، وبعد خمسة أشهر من طلب الهند الإعانة، منحت القرض، وسددته من أهم مواردها الاستراتيجية.

وعلى حد تعليق ميريل فإنه فليس بين أيدينا إحصاءات يمكن الاعتماد عليها بشأن عدد الذين قتلوا بسبب المجاعات خلال تلك الفترة، ويضيف ميريل أنه خلال عامى 1950م و1951م، وفى وقت كان ملايين الهنود يتضورون جوعاً وليس فى متناول أيديهم سوى القليل من الحبوب يقاومون بها الموت، كان صانعو السياسة الأمريكية يسعون إلى استغلال محنة الهند ضمن مبادئ الحرب الباردة وطمعاً فى موارد الهند الحيوية.

ولم يتغير شىء بعد ذلك بسنوات، فالحكومة والصحافة طالبتا بتقديم الدعم للهند، ليس شفقة بشعبها، وإنما لأن ما يحدث فى الهند سيكون له تأثير كبير على «مصير بقية الدول فى آسيا والشرق الأدنى وإفريقيا، بل وفى الأمريكتين» (على نحو ما عبر نائب الرئيس ريتشارد نيكسون). وبحسب بيزنس ويك فإن الهند ستصبح أكبر اختبار لإعانات التنمية الاقتصادية الغربية فى آسيا. كما دعا السيناتور جون. ف. كينيدى إلى مساعدة الهند حتى تكسب الصراع مع الصين،

حين كانت بكين تبذل «جهودا تخطيطية يجب أن توضع تحت المراقبة فى أنحاء العالم كافة». وكما عبر الرئيس إيزنهاور فإننا «لانستطيع العيش ويحيط بنا بحر من الأعداء، ويجب علينا أن نحاول فهم أزمة الجوع العميقة فى العالم الثالث وسعيه إلى رفع مستوى المعيشة، حتى لو كانت أنماط التنمية فيه تبتعد نوعاً ما عن نموذج «المشروعات الاقتصادية الحرة» الذى نسعى لنشره فى بقية الدول. وفى يناير 1963م كرر الرئيس كينيدى هذه الذرائع حين كان يحث الكونجرس ليضع أمام عينيه «بعناية كبرى تلك التبعات التى سنتضرر منها إذا تحولت الدول إلى الشيوعية؛ فقط؛ لأننا لم نقدم لهم المساعدة الكافية، ومن ثم فإن علينا أن «نستخدم المساعدات بما يحقق لنا أقصى قدر من المصالح».[64]

لقد كانت الطريقة الرئيسية التى يمكن للمساعدات أن «تحقق مصالحنا» تكمن فى تقديم أموال الدعم الشعبى المجموعة من الضرائب إلى الشركات الخاصة بطريقة غير مباشرة، وهى حقيقة فهمها القادة الرأسماليون جيداً. فقد اعتبر ممثلو مجلس الأعمال للتنسيق الدولى الذين عبروا أمام المجلس فى فبراير 1966م عن مشكلاتهم وإنجازاتهم أن الهند تفضل الاستعانة بالخبراء والمتخصصين أكثر مما ترحب بالشركات الأجنبية واعتبروا ذلك غير مقبول، فمادامت الهند قبلت رأس المال الأجنبى «كشيطان لا مفر منه»، فلابد أن «تقبل الشركات». وتم ترتيب مهمة إخضاع الهند عبر المساعدات الخارجية التى أجبرتها على «تغيير منهجها تجاه رأس المال الأجنبى، كما أجبرتها على تبنى سلوك أكثر قبولاً».

وقد استشهد هؤلاء الممثلون بالمفاوضات التى جرت مع الهند لمضاعفة طاقة المخصبات الصناعية التى «تحتاجها الهند بشكل حيوى» وقد لفتوا الانتباه إلى أن «الملكية العامة فى النظام الاقتصادى الهندى تحول دون تحقيق نوع ملائم من النجاح للشركات الأمريكية»، لكنهم لفتوا الأنظار إلى أن الهند تمر بفترة من الإحباط وستضطر قريباً للخنوع والتخلى عن تصلب موقفها الرافض لـ «تدخل الولايات المتحدة والبنك الدولى فى نظامها الاقتصادى وإجبارها على الطريق الذى يجب أن تسير فيه». هكذا أرغمت الهند على قبول شروط عمل المستثمرين الأجانب تحت ضغط مستمر من «الولايات المتحدة والبنك الدولى». فلم يكن لديها خيار، فوقعت تحت سيطرة «شروط التبادل التجارى المطلوب لتمويل التنمية وضمان استمرار عجلة الاقتصاد». فقد أجبرت الشركات الأمريكية الهند

على استيراد الآلات كافة من الولايات المتحدة رغم قدرة الهند على توفيرها محلياً، كما أصرت هذه الشركات على استيراد الأمونيا السائلة، وهى مادة خام أساسية فى الصناعة، بدلاً من استخدام مواد مناظرة محلياً مثل النافثا Naptha التى لو تم تطويرها ستزيد من استقلالية المشروعات الصناعية فى الهند. ولقد عبر الهنود عن «قرب نفاد صبرهم» حين قالوا «إننا فعلنا كل شىء بمقدوره جذب رأس المال الأجنبى لمصانع المخصبات الصناعية، لكن الشركات الأمريكية والأوربية التى تعرف أننا فى مأزق، طالبتنا بشروط قاسية ليس بوسعنا الوفاء بها. وراوغت واشنطن متذرعة بأنه ليس بوسعها التدخل فى شأن اقتصادى خاص بالشركات والقطاع الخاص.[65]

وفى نفس الوقت استمرت برامج المساعدات الاقتصادية تحقق المصالح التى يحددها المانحون. وبحسب تصريح سيروس فانس فى عام 1979م، وزير الخارجية فى حكومة كارتر، فإن «الدول النامية هى المسئولة عن التعثر الذى أصاب برامج التنمية، وبرامج المساعدات بريئة من ذلك، فهدف هذه البرامج الأخذ بيد تلك الدول إلى نظام التجارة العالمى مع تخفيض فى التعريفات الجمركية عبر مفاوضات تجارية متعددة الأطراف لتحقيق فهم مشترك لمسئوليات كل من الحكومات والشركات حتى تتوفر بيئة أفضل للاستثمار الدولى وتدفق التكنولوجيا».[66]

ورغم الخيارات التى قدمها الاتحاد السوفيتى للهند، والتى تستحق من المرء التفكير، إلا أن الهند وقعت منذ الثمانينيات فى براثن الرأسمالية العالمية وسلمت نفسها لصندوق النقد الدولى. وقد راجع ميخائيل تشوسودوفكى، الخبير الاقتصادى فى جامعة أوتاوا، تلك المرحلة فى دراسة نشرتها واحدة من أبرز الدوريات الاقتصادية الهندية. وبحسب الدراسة فإن الهند كان لديها درجة معقولة من الاستقلالية فى التعامل مع الحكومة الاستعمارية البريطانية، بينما الآن وتحت وصاية صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فإن وزير المالية الهندى يقدم تقاريره بشكل مباشر إلى واشنطن (حيث رئاسة البنك الدولى) متخطياً البرلمان الهندى ومتجاوزاً الممارسات الديمقراطية فى بلاده، كما أن مقترحات ميزانية دولته ليست إلا «تكراراً وتحصيل حاصل» للاتفاقات التى تم توقيعها مع البنك الدولى وقطع فيها الأمر. وأصبحت الصحافة الهندية متأثرة بالنماذج الأمريكية وحلت المفردات الأمريكية محل البريطانية فى وثائق وتقارير الدوائر

البيروقراطية التى تأتى مباشرة من واشنطن. وتحالف وزراء فى الحكومة المركزية فى نيودلهى مع موظفين سابقين فى صندوق النقد والبنك الدولى، كجزء من «الحكومة الموازية» التى أسستها البيروقراطية الدولية المدعومة أمريكيًا. وبدون قيود العمليات الديمقراطية كان الحكام البعيدون فى البنك الدولى وصندوق النقد يملون أوامرهم على البيروقراطيين فى الهند لـ «سحق الفقراء فى الريف والمدن» ليزداد الثرى ثراء، على الطريقة المألوفة أمريكيًا. وكما فى أمريكا اللاتينية، وتحت قيادة التحالف من أجل التقدم وما تلاه، تدهورت حياة سكان الريف فى الهند إلى أن وصلت لجوع مزمن وانخفض معدل الاستهلاك اليومى من الطعام، بينما كانت الصادرات الغذائية تتزايد بمعدلات سريعة لتسلب البلاد خيراتها لصالح المستهلكين فى الخارج. لابد أن نتوقع إذن حجم السعادة التى غمرت المصدرين الأجانب فى شركة مثل «تاتا» فى الهند، بينما وقع الفلاحون فى «إبادة اقتصادية» حيث عانوا الإفلاس والعوز وانهارت أجور العمال. وصار الموت جوعًا فى الريف حدثًا يوميًا فى زمن السياسة الاقتصادية الجديدة التى تسير بتوجيهات البيروقراطية الدولية. وفى نفس الوقت تراجعت أغلب برامج الدعم الشعبى التى كانت توجه للقطاع الاجتماعى على وجه الخصوص، وهو تدهور كان «نذير شؤم مرعبًا للأطفال فى المجتمع الهندى الفقير» وذلك بحسب ما يخلص إليه اثنان من الاقتصاديين الهنود بعد مراجعة تأثير برامج التغيير الهيكلى على عدة دول فى الجنوب.

لكن من بين كل هذا الشقاء سنجد حتمًا منتفعين، فى مقدمتهم الصفوة الهندية الثرية والمستثمرون والمستهلكون الأجانب. والمثال على ذلك نجده فى صناعة الماس. فمن بين كل عشر حبات ماس تباع فى أسواق الغرب تأتى سبع منها من الهند، ويستخدم فى سبيل ذلك عمال يحصلون على أجر بخس ويعيشون فى قلب البؤس. ومع هذا فهناك جانب مشرق يتمثل فى أننا نبيع هذا الماس «للمستهلكين عبر البحار» على نحو ما يعبر أحد كبار مصدرى الماس. ويجب ألا ننزعج من أن عمال الماس وأسرهم قد يموتون جوعًا فى ظل السياسات الاقتصادية الرشيدة للنظام العالمى الجديد، فالأكثر أهمية أن أساور وعقود الماس صارت أرخص سعرًا فى محلات بيع الماس الأنيقة فى نيويورك، والفضل لمعجزة السوق.[67]

ما تزال الأهداف الأنانية لبرامج «الإعانات» ماضية فى طريقها ما دام الغرب «تحرر» من اضطراره لمواجهة التملق السوفيتى للدول الفقيرة. ففى

عام 1991م كان ثلاثة أرباع الالتزامات البريطانية بالإعانة قد ربطت بالسلع والخدمات البريطانية وبالمؤسسات التجارية متعددة الأطراف وكان كل جنيه يقدم كإعانة ينتظر أن يعود وقد بلغت قيمته 1,4 جنيه. وقد سار الآخرون على نفس الدرب، وأصبح من المسلم به أن تعود الإعانات، لا بإنهاء الفقر وإزالة العوز، بل بأرباح للمانحين. وصار مثل هذا الاستخفاف بمشاعر البشر حدثًا عاديًا مألوفًا مادام يؤدى إلى أرباح «مدهشة». لدرجة أن أكثر من 40٪ من السكان الذين يعيشون حياة كريمة فى العالم النامى يحصلون على إعانات تفوق الإعانات التى تصل فعلاً إلى أفقر 40٪ من سكان ذلك العالم. كما أن أغلب الإعانات تذهب إلى الدول التى تبددها فى شراء الأسلحة من الغرب أكثر مما تنفقها على البرامج الصحية والتعليمية. وما يزال نصف الدعم والخدمات من الدولة المانحة مرهونًا بالقدرة الشرائية للسلع والخدمات من الدول المانحة، وهى ممارسات تكلف الدول النامية 15–20٪ من قيمة الدعم؛ لأنها تدفع أسعارًا عالية للسلع التى يفرض عليها شراؤها من المانحين. وبحسب ما تشير إيكونومست فإنه حين لا يكون هم الدول المانحة سوى تحقيق المصلحة الخاصة فإن أقل ما يقال عن هذه السياسة أنها «سياسة حمقاء». [68]

ومن الصعب أن نجد استثناءات لذلك النوع من سياسات الإعانات، فالولايات المتحدة ليست دولة لديها أخلاق حتى تراجعها أو تراعيها، وشعارات «إيثار الغير» و«الكرم» ليست إلا أدوات يحسن السماسرة استغلالها، على نحو المناداة بإعادة فرض الخيرية الاستعمارية التى قدمها «العالم المتحضر» الذى يجب أن يعود لممارسة «مهمته المقدسة» بمد يده إلى تلك الأماكن المتردية حيث الشعوب المتأخرة، ولم تلق هذه الشعوب، فى حقيقة الأمر، التفاتًا يذكر وتركت تواجه مصيرها تحت تأثير «الفكر الليبرالى» و«الدفاع الأخلاقى» اللذين طبقهما الحمقى من العاطفيين الليبراليين حين جربوها على المتبرعين التقليديين[69]. وما زالت الدعوة لإعادة تأصيل مفهوم المكاسب التى يجنيها النهابون من العبيد تنتظر اللحظة لمزيد من الانطلاق.

4. كفـــة المـــيزان

من وجهة نظر الأمم الثرية والراقية التى تحدث عنها تشرشل، والتى تحكم بالعدل، لم تكن نتائج التخطيط والسياسة فى فترة ما بعد الحرب مرضية بشكل عام، حتى للمتفرجين. فقد جنى المستثمرون الأمريكيون أرباحًا هائلة مع

نمو الاقتصاد المحلى والتوسع الكبير فى الاستثمار عبر البحار. ومهدت خطة مارشال المسرح «لاستثمارات هائلة من قبل القطاع الخاص الأمريكى فى القارة الأوربية» على نحو ما لاحظ القسم التجارى فى إدارة ريجان فى عام 1984م؛ وهو ما أرسى أسس عمل نشط وواسع للشركات العابرة للقوميات التى هيمنت على اقتصاد العالم. لقد كانت هذه الشركات «التعبير الاقتصادى» عن «الهيكل السياسى» الذى وضعه مخططو ما بعد الحرب، على نحو ما لاحظت بيزنس ويك فى عام 1975م، وهو ما داوى التدهور الظاهر فى العصر الذهبى للتدخل الحكومى فى الاقتصاد، ومكن ذلك رجال الأعمال الأمريكيين من «الازدهار والتوسع عبر المحيطات» معتمدين أساسًا على أموال خطة مارشال، وآمنين من «التقلبات» فى السوق تحت مظلة السلطة الأمريكية.

ومن الصعب إدراك الوسائل التى اتبعها مخططو ما بعد الحرب بالدرجة التى حققت مزيداً من المزايا للشركات الأمريكية وسلطة الدولة. ومن الممكن أن يؤخذ على محمل الجد ذلك الحديث الذى يتناول «أخطاء» الولايات المتحدة التى أدت إلى خلق منافسين نهائيين، أو الشكوى من الأنصار الذين لم يردوا الجميل مما حال دون تحقيق مصالح الولايات المتحدة[70]، على أن جدية ذلك مرهونة ببعض المؤشرات التى تعتنى بكيفية تمثيل المصالح العامة على أيدى مخططين عالميين يسعون لتحقيق نتائج أفضل.

الضحايـا التقليديـون

تلقى العالم الثالث تأثيراً بالغاً ومتوقعاً من خلال السياسات الاقتصادية العالمية، وصارت تلك السياسات أكثر قسوة فى السنوات الأخيرة. فقد قدم برنامج الأمم المتحدة للتنمية تقريراً عن الفجوة بين الأمم الثرية والفقيرة فيما بين عامى 1960م و1989م. وقد أرجعت النتائج إلى السياسات المزدوجة التى يتبعها قادة العالم الأثرياء وفى مقدمتهم صانعو «السوق الحر» من خلال تطبيق برامج على الفقراء تستهدف تعديلاً هيكلياً فرضه صندوق النقد الدولى والبنك الدولى اللذان عملا «كهيئات لجمع الفواتير للدول الدائنة» على حد تشبيه سوزان جورج، وفى نفس الوقت قدمت الدول الكبرى حماية لشركاتها أمام تقلبات السوق وبصفة خاصة على حساب دول العالم الثالث.

وقد قدم البنك الدولى تقارير عن الوسائل الوقائية التى تتبعها الدول الصناعية لتقليص الدخل القومى فى دول الجنوب بنحو ضعف مقدار الإعانات

الرسمية، وتخدم أغلب هذه الإعانات أهدافًا استراتيجية، والباقى يأخذ شكل تعزيز التصدير، ومن ثم يصب بشكل مباشر لصالح القطاعات الثرية فى الدول النامية. وهى قطاعات أقل حاجة للمساعدة لكنها أكثر استهلاكًا. وفى عقد الثمانينيات من القرن العشرين كانت 20 دولة من بين 24 من دول التعاون والتنمية الاقتصادية فى أوربا OECD قد زادت من إجراءاتها الوقائية. وقاد الريجانيون الحملة ضد مبادئ الليبرالية الاقتصادية. وفى أمريكا اللاتينية تناقص الحد الأدنى من الأجور بشدة فيما بين 1985م و1992م تحت تأثير برامج التعديلات الهيكلية الليبرالية الجديدة، فى وقت ارتفع فيه عدد الفقراء بنسبة 50٪ فيما بين عام 1986 م و1990م، ولِمَ العجب؟! أليست «معجزة اقتصادية». كما ارتفع إجمالى الناتج القومى (بموازاة الدين الخارجى) فى وقت زاد فيه المستثمرون الأجانب من أرباحهم. وقد أظهرت دراسات صندوق النقد الدولى وجود «نمط قوى ومستمر من تناقص حصة العمال فى الدخل»، وذلك تحت تأثير «برامج الاستقرار» التى فرضها الصندوق فى أمريكا اللاتينية. وقد تزايد الدين الخارجى فى أمريكا اللاتينية لأكثر من 45 بليون دولار خلال الفترة من ديسمبر 1991م وحتى يونيو 1993م، ليصل إجماليه إلى 463 بليونًا، على نحو ما كشفت دراسة وكالة الأنباء الألمانية لسبع عشرة دولة فى أمريكا اللاتينية، وذلك ضمن دراسة مليئة بإحصاءات تصيب المرء بالحسرة والألم. ويمضى كل هذا فى مجرى إصلاح الاقتصاد ووعود بمستقبل باهر، وهو باهر فقط للبعض.

لقد راجع رحمن صبحان بيانات البنك الدولى المعنية ببرامج التعديلات الهيكلية فى 76 دولة من دول العالم الثالث وأوربا الشرقية خلال عقد الثمانينيات فى القرن العشرين، وكشفت مراجعته أن أغلبية هذه الدول عانت من تدهور ملحوظ فى مؤشرات هامة للتنمية، مثل نمو الاستثمار الثابت (الطاقة الإنتاجية) والتصدير، وتدهور اقتصادى عام، وهو تدهور يناظر ما حدث فى «تلك الأيام السيئة من عقدى الستينيات والسبعينيات حين كانت الرقابة الحكومية واضطرابات السوق مقيدة للأداء الاقتصادى». ولم يحدث أى تقدم يوقف معدلات التضخم. أما «قصص النجاح» القليلة فكانت محل شك، وكانت من نصيب الدائنين والمنتفعين من عائدات التصدير. ومن بين هذه الدول كانت تشيلى المثال الأكثر سوءاً، فقد اعتمدت هذه الدولة على النحاس فى 30٪ من صادراتها، والنسبة الباقية للصادرات الزراعية، ومن ثم كانت عرضة

لشروط «الصدمة التجارية» الناجمة عن سياسات القوى الغنية. وكذلك كانت الفلبين التى وقعت تحت التأثير الأمريكى أكثر من أى دولة أخرى فى آسيا. لقد كانت الفلبين أكثر الدول التى تعرضت لإصلاحات التعديلات الهيكلية فى القارة الآسيوية، وتعرضت لإملاءات المتحكمين الدوليين فأصابها الكساد، وزاد من حدة الانهيار الاقتصادى موقعها فى مركز نمو الاقتصاد العالمى بين دول المنطقة الصاعدة. وإضافة إلى ما سبق لم تؤت برامج الخصخصة ثماراً رغم أنها كانت الأكثر تأثيراً، ويقصد بها عادة بيع المؤسسات الخاسرة والمشروعات الاشتراكية المهمة من أجل مكاسب قريبة الأمد. واتضح أنه لم يتحقق إنجاز فى الإدارة الاقتصادية التى فرضتها الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من الدول الثرية الأخرى، وكذلك فشلت المؤسسات المالية التى جاءت لتكون «صدى للصوت الأمريكى» على نحو ما يخلص صبحان فى دراسته.

وقد حددت سوزان جورج قيمة الموارد التى نقلت من دول الجنوب إلى دول الشمال بنحو 418 بليون دولار فيما بين عامى 1982م و1990م وهو ما يعادل بأسعار اليوم نحو «6 أضعاف ما قدمته خطة مارشال لأوربا»، وهى أموال ذهبت للدول الغنية من خلال خدمات الديون فقط. وفى نفس الفترة الزمنية زاد ثقل الديون بنسبة 61٪، بل زاد بنسبة 110٪ للدول «الأقل تقدماً». وإضافة إلى ذلك كانت البنوك التجارية محمية بنقل ديونها السيئة إلى القطاع العام، مما ضمن أن يتحمل الفقراء ثقل وتكلفة الديون عن كل من الدول المدينة والدائنة. وفى عام 1991م دفعت الدول المدينة 24 بليون دولار كفوائد إضافية، وهو رقم يفوق كل ما تلقته من ديون جديدة. حتى إن صندوق النقد والبنك الدولى أصبحا «يجبيان الأموال ولا يقدمان قروضاً» على نحو ما تلاحظ لجنة الجنوب.

وتعتبر دول إفريقيا جنوب الصحراء من بين الدول النامية التى صارت مصدراً لتمويل الدول الثرية، وهى دول ينهش فيها الفقر والبؤس بفضل السياسات الأمريكية الساعية إلى «الاشتباك البناء» وهى سياسات يعود إليها الفضل فى إشعال حروب أهلية أدت إلى مقتل 1,5 مليون إنسان فى إفريقيا الجنوبية وحدها، فضلاً عن خسائر تقدر بـ 60 بليون دولار فى دول الجنوب الإفريقى. وإلى هذه الأرقام يمكننا أن نضيف نصف مليون طفل يلقون حتفهم كل عام نتيجة عبء الديون على الدول التى يعيشون فيها، على نحو ما تظهر

تقارير منظمة اليونيسيف. إضافة إلى 11 مليون طفل يموتون سنوياً من أمراض يسهل علاجها، وهو ما يمكن تسميته «إبادة جماعية خرساء» على حد تعبير هيروش ناكاجيما المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، الذى يشير إلى أن هذا الوضع يمثل «مأساة كان يمكن تداركها؛ لأنه لدى العالم المتقدم الموارد والتقنيات التى بمقدورها إنهاء المرض على مستوى العالم» لكنها تفتقر «للإرادة» لمساعدة الدول النامية - ويبدو أن مصطلح «النامية» هنا بديل لطيف عن الدول «المستعمرة» من قبل الدول الثرية. [71]

ولن نكون متعجلين فى وصف هذه السياسات بسياسات الإبادة الجماعية إذا كان منفذها عدواً رسمياً.

وعلى أية حال كانت الآثار على الأطفال مروعة ومأساوية، فبحسب سوامنثان ورامتشندران فإن الأطفال هم أكثر أعضاء المجتمع الذين يعطوننا مؤشراً عن تأثر المجتمع بهذه السياسات. فقد وصف الغرب إساءة التعامل مع الأطفال بالفضائح الصادمة، وخاصة حين تعلق الأمر بالإساءة إلى أطفالهم وليس أطفالنا. وكانت الجرائم فى الاتحاد السوفيتى فى المقابل قد ارتبطت بمصدر السلطة، لكن الأسوأ من هذا نجده فى الدول التى فرضت عليها برامج التعديلات الجوهرية منذ بداية الثمانينيات. فقد أظهرت دراسة لليونيسيف فى عام 1992م - والتى راجعها سوامنثان ورامتشندران - أن «برامج التعديلات الهيكلية والكساد الطويل الذى ترتب عليها قد أصاب حياة الأطفال بكارثة، حيث تزايدت معدلات وفيات الأطفال الرضع، وتدهورت معدلات التغذية، وانتكست مسيرة التعليم، وغيرها من المؤشرات المرتبطة بشكل وثيق ببداية تطبيق هذه البرامج، والتى نشرت مظاهر «بغيضة للمجتمع الرأسمالى المعاصر» مثل عمالة الأطفال واستغلالهم فى الدعارة، ولعل تشيلى كانت الاستثناء البارز، حيث وضعت الضغوط الشعبية قيوداً على النظام الدكتاتورى الذى دعمته الولايات المتحدة وعلى إصلاحات السوق التى فرضت عنوة، واستمر التدخل الشعبى حتى فى ظل نظام بينوشيت الذى لقى دعماً من أشقياء شيكاغو. [72]

وفى أمريكا اللاتينية كانت كوبا هى الدولة الوحيدة التى أظهرت خفضاً رائعاً فى معدلات وفيات الأطفال الرضع فى الثمانينيات؛ وهو ما دعا أصحاب الأخلاق الأوربيين والأمريكيين لأن يحدقوا فى هذه التجارب الناجحة. والمثال الآخر نجده فى نيكاراجوا مطلع الثمانينيات التى انقلب حالها اليوم فصارت

تتحدى هاييتى فى الحصول على لقب أسوأ دول أمريكا اللاتينية، على نحو ما يعلق هو أوشنسى الخبير فى شئون أمريكا اللاتينية حين يراجع مستوى نجاح مبادرات الولايات المتحدة الخارجية فى الثمانينيات. فنيكاراجوا التى كانت قد شهدت انخفاضاً سريعاً فى معدل وفيات الأطفال الرضع تعانى الآن بلوغ هذه المعدلات أعلى المستويات فى كل القارة. وبحسب الأمم المتحدة فإن 25٪ من أطفال نيكاراجوا يعانون سوء التغذية، هذا فى الوقت الذى نجد فيه الأمراض التى كانت البرامج الصحية لحكومة الساندينيين قد تغلبت عليها عادت لتنتشر من جديد. وتقوم النساء بإعداد مطابخ طهى الحساء لبيعه فى زوايا الشوارع بهدف إنقاذ عشرات الأطفال من براثن المجاعة. وذلك فى وقت ينتشر فيه أطفال بؤساء جوعى فى كل إشارة مرور مستعدون لمسح زجاج سيارتك أو يتسولون دون مواربة، بل قد ينجرفون إلى مستنقع الدعارة والسرقة. وقد تفاخر وزير المالية الأمريكى بأن نيكاراجوا «حققت أدنى معدل تضخم فى الأمريكتين» لكن فاته أن يشير إلى أن أربع ملايين إنسان يقرص بطونهم الجوع فى تلك الدولة. لقد كانت برامج الساندينيين فى الرعاية الطبية والغذائية ومحو الأمية والزراعة قد قوبلت بالرفض من قبل الحكومة المحلية التى لقيت ضغطاً من صندوق النقد الدولى، ومن واشنطن حتى تنقلب الدولة إلى الخصخصة وقطع الدعم الموجه للشعب. فلم تكن هذه البرامج ترضيهم فى الحكومة المحلية فى نيكاراجوا، ومن ثم كانوا يرغبون فى «تدمير الساندينيين حتى لو تطلب الأمر إعلان حرب» وكانوا يدركون أن الولايات المتحدة تقف من ورائهم. وقد رفضوا بالتالى الجلوس على مائدة مفاوضات كان قد اقترحها مجلس وزراء الخارجية فى دول أمريكا الوسطى ومسئولون من منظمة الدول الأمريكية OAS الذين أتوا إلى «مهمة وساطة» لكنهم وجدوا أنفسهم فى متاهة، بعد أن رفض عملاء واشنطن فى الداخل التفاوض. وعلى الرغم من نجاح واشنطن فى جلب البؤس فى نيكاراجوا إلى المستوى الذى بلغته هاييتى فى ظل تطبيق القوانين «الاقتصادية الرشيدة» فإنها لم تشعر بالرضا التام. فالولايات المتحدة، بحسب أحد خبراء الشئون الخارجية، كان لديها رغبة غريزية فى تدمير الساندينيين مرة واحدة وإلى الأبد. [73]

وقد أدت الخصخصة وإيقاف الدعم الشعبى الذى طالبت به البيروقراطية الدولية إلى إصابة الاقتصاد النيكاراجوى فى الصميم، أو بالأدق الإجهاز على ما تبقى منه. فلقد تمتعت البنوك الخاصة بحماية الدولة للنظام البنكى؛ مما أدى

إلى هروب 60 مليون دولار عبر البنوك الخاصة خلال عام 1992م فقط، فى وقت انخفضت فيه السيولة المالية فى الاقتصاد بنسبة 14٪ وزادت فى المقابل الموارد المالية فى أرصدة البنوك بنحو 28٪ فى النصف الأول من عام 1993م، وأدى العجز فى السيولة المالية إلى إصابة حياة السكان الاقتصادية بشكل خطير. وفى هذه الأثناء يطلب مجلس الشيوخ الأمريكى الذى مول من قبل حربًا إرهابية دموية ضد نيكاراجوا- لإثبات أن هذه الدولة ليست متورطة فى الإرهاب الدولى كشرط لتقديم غثاء هزيل من الإعانات سيعالج جزءاً ضئيلاً للغاية من الجرائم التى تسببت فيها الولايات المتحدة فى هذا القطر. ولم يكن ينقص ذلك الجبن الأخلاقى العميق سوى أن يطالب مجلس الشيوخ بأن تقوم المخابرات الفدرالية بإجراء بحث استقصائى فى قلب نيكاراجوا للتأكد مما يثار حول تورطها فى الإرهاب الدولى، لكن ما هو آت كان أكثر جبنًا، كما سنرى. ومع هذا فليس هناك أية مفاجآت، فبينما يتم غض الطرف عن قصف واشنطن ليبيا لاغتيال القذافى، وقصف بغداد كعقاب على محاولة مزعومة لاغتيال الرئيس جورج بوش، نوجه النقد والاستهجان لفيتنام؛ لأنها لم تأت راكعة تقدم الندم على ما ارتكبته بحقنا.

ورغم النصر الذى حققوه، لم يقتنع بعد صانعو السياسة الأمريكية. فشعب نيكاراجوا يجب أن يلقى عقاباً أشد، ليدفعوا ثمنًا لما ارتكبوه من جرائم ضدنا. وفى أكتوبر 1993م، قدم صندوق النقد والبنك الدولى - هل نحن فى حاجة لأن نذكر أنها مؤسسات تديرها واشنطن؟- مطالب قاسية جديدة. وعلى خلاف غيرها من الدول لم تتلق نيكاراجوا تخفيفاً لديونها الثقيلة؛ إذ وجب عليها أولاً تقليل الديون عن بنك الصناعة والتجارة، وهو أحد البنوك الحكومية، وإجراء خصخصة فى المشروعات الحكومية مثل الخدمات البريدية، والطاقة، والمياه، حتى يضمن البنك الدولى وصندوق النقد أن الشعب يشعر فعلاً بالألم الذى يحول دون توفير شربة ماء للأطفال، ولم يكفهم أن 60٪ من الشعب متبطلون عن العمل. كما يجب على نيكاراجوا أن توقف نفقات الدعم العام بمقدار 60 مليون دولار، وتقلص ما تبقى من الخدمات الصحية المجانية ـ هل لاحظنا أن الرقم السابق هو نفس الرقم الذى حولته البنوك الخاصة خارج البلاد قبل عام؟

لقد ضمنت عمليات الخصخصة أن تتبع البنوك المبادئ الاقتصادية الشهيرة عالميًا وأن تلعب فى بورصة نيويورك بدلاً من أن تعطى قروضًا للفلاحين

الفقراء، ومن ثم تستعمل الموارد المتاحة بشكل أكثر كفاءة. ومع عدم إتاحة القروض، فشل محصول الفاصوليا فى عام 1993م رغم وفرة الأمطار الموسمية الجيدة، مما أدى إلى كارثة للسكان. وفى مناطق زراعة القطن الرئيسية، لم يكن هناك هكتار واحد مغمور بالمياه فى عام 1993م نتيجة نقص قروض الإعانة للفلاحين- على الرغم من أن كبار المنتجين وفى مقدمتهم وزير الزراعة والثروة الحيوانية ورئيس المجلس الأعلى للمشروعات الخاصة روميرو جارديان قد حصل وحده على 40 مليون دولار قرضاً لمشروعاته فى العام السابق، على نحو ما كتبت صحيفة باريكادا إنترناسيونال. كما كتب دوجلاس بوربورا المتخصص فى شئون أمريكا الوسطى أن 70٪ من القروض الضئيلة فى نيكاراجوا تذهب «لعدد محدود من المنتجين الذين يوجهون إنتاجهم للتصدير» وهو ما يتفق مع سياسة الولايات المتحدة الساعية إلى إثراء الأغنياء فى القطاع الزراعى. وكان سوموزا قد منع الفلاحين من دخول هذا النوع من الإنتاج حين وضع يده على الأرض لاستغلالها فى تصدير القطن؛ وهو ما اعتبر مشهداً مهماً فى «المعجزة الاقتصادية» التى لقيت الثناء فى الولايات المتحدة فى وقت كانت المجاعة ترافق المشهد فى ظل مبادئ الليبرالية الجديدة. وبعد سنوات من استخدام المبيدات الزراعية، فقدت أغلب الأرض خصوبتها. وانهارت بالمثل صادرات الموز وغيرها من ثمار الإنتاج الزراعى، وأغلقت مصانع السكر، وفى مقدمتها تلك التى كانت رابحة فى عهد القطاع العام، وذلك فى حملة قادها ملاك المصانع القدامى لتدمير اتحادات العمال ولسلب المكاسب التى حققها العمال فى الماضى.

وعلى ساحل نيكاراجوا الأطلسى، تضور 100,000 إنسان جوعاً فى أواخر عام 1993م، بحسب ما تصف تقارير الكنيسة فى البلاد، ولم يتلق هؤلاء دعماً سوى من أوربا وكندا. وكان أغلب هؤلاء من السكان الأصليين من الهنود المسكيتو. وقد قتل العشرات منهم وأجبر الساندنيون العديد منهم للهجرة خلال الحرب الإرهابية التى شنتها الولايات المتحدة فيما عُد حملة «إبادة حقيقية» وأكبر «انتهاك جماعى» لحقوق الإنسان فى أمريكا الوسطى. وفاقت تلك الجرائم فى حجمها المذابح الجماعية والتعذيب التى قتل فيها النازيون عشرات الآلاف من البشر. هل قدم الرثاء والنوح شيئاً لهؤلاء؟ الإجابة سهلة بقدر ما هى مريرة. فحقوق الإنسان ليست سوى كلمات يتشدق بها فى الخطاب السياسى، وهى ليست أكثر من أداة طيعة للدعاية السياسية. فقبل عشر سنوات كان المسكيتو

«أكثر الضحايا تضرراً» بتعبير إدوارد هيرمان، لكن بوسعنا الآن أن نعتبرهم «الضحايا الأقل سوءاً»؛ نظراً لأن تاريخ إرهابنا حظى بالجديد والكثير. هل نحتاج إلى إضافة المزيد؟

لكن لكى نكون موضوعيين فى المناقشة علينا أن نضيف أن عجائب السوق الحر فتحت الباب لبدائل أخرى، ليس فقط للإقطاعيين الأثرياء، والمشاهدين المستمتعين بالعرض، والشركات، وغيرهم من الفئات المميزة، بل كان لعجائب السوق إبداعات أخرى للأطفال الجوعى الذين تفننوا فى لصق وجوههم بنوافذ السيارات فى أزقة الشوارع ليلاً علٍّ أصحابها يجودون عليهم بشىء. لقد وصف ديفيد ويرنر - مؤلف كتاب «حيث لا يوجد طبيب» وغيرها من كتب الصحة والمجتمع- حالة البؤس التى يحياها أطفال الشوارع فى مدينة ماناجوا Managua بنيكاراجوا فكتب يقول إن بيع «غراء الأحذية للأطفال أصبح تجارة رائجة» وأصبحت واردات الغراء من الموردين متعددى الجنسيات تزدهر بشكل بديع؛ وذلك لأن «حراس متاجر الأحذية فى الأحياء الفقيرة يقومون بعمل مزدهر حين يقومون بملء زجاجات الأطفال أسبوعياً بالغراء ليقوم هؤلاء الأطفال بشم الغراء؛ لأن استنشاق الغراء يذهب عنهم الشعور بالجوع». يا لها من معجزة اقتصادية حققت أهدافها، لكن ليس هذا كل شىء، ففى نيكاراجوا الكثير الذى يمكننا أن نتعلم منه.

لقد كشفت لنا شركة أفلام وثائقية كندية عن الكثير من الخبايا فى أمريكا اللاتينية فى فيلم يحمل عنوان «تجارة الأعضاء». يعرض الفيلم عمليات قتل الأطفال لاستخراج أحشائهم وانتزاع أعضائهم للبيع، كانتزاع العيون على يد قراصنة من المشتغلين بالطب مسلحين فقط بملاعق القهوة. فضلاً عن إنجازات أخرى بديعة يقوم بها محترفو هذه المهنة. ويبدو أن مثل هذه الإبداعات التى تحدثت عنها تقارير عدة فى أمريكا اللاتينية، قد وصلت روسيا. وقدمت الولايات المتحدة الثناء والتقدير لحكومة السلفادور التى تقوم برعاية مثل هذه الأعمال، مادام ذلك «يحافظ على قيمنا وطموحاتنا». وقد أعرب مسئول فى منظمة الدفاع عن حقوق الأطفال بأن «السلفادور تشهد أكبر تجارة فى الأطفال» ولا تتضمن هذه التجارة خطف الأطفال لبيعهم فحسب، بل لاستخدامهم أيضًا فى تصوير أفلام داعرة ولتقطيع أوصالهم وبيع أعضائهم. وحسب ما يلاحظ هيو أوشنسى فإنه لم تعد سراً تلك العملية التى قام بها الجيش

السلفادورى فى يونيو 1982م قرب نهر ليمبا، حيث كانت قوات الجيش التى تلقت تدريبها على أيدى الأمريكيين قد قامت «بعمل ناجح للغاية فى يوم من أيام اصطياد الأطفال» حين تم تحميل الطائرات المروحية بخمسين طفلاً لم يرهم آباؤهم مرة أخرى. وقد ظهر تقرير أوشنسى عن هذه العملية فى صحيفة الأوبزرفر اللندنية فى نفس اليوم الذى كانت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية تتحدث عن إنجازات أنتونى ليك والنجاح الذى تحقق فى «مد رقعة» القيم الأمريكية المشفوعة بالرحمة وأعمال الخير.(74)

ويجب أن نلاحظ أن تجارة الأعضاء لم تكن تخفى على الأمريكيين. فالرئيس كلينتون صدق على توصية مجلس الأمن القومى بفرض حصار على الصادرات التايوانية لمعاقبة تايوان بزعم فشلها فى إيقاف تهريب قرون وحيد القرن وأعضاء الفهود، وذلك حسبما قدم تقرير وول ستريت جورنال تحت عنوان «الولايات المتحدة ستعاقب تايوان للتجارة فى أعضاء الحيوانات». وقد اشتكت تايوان من الظلم الأمريكى الذى يستهدف فقط «مغازلة جماعات البيئة ومن يمثلونهم فى الكونجرس». وبحسب شكوى تايوان فإن لدى الصين وكوريا الجنوبية سجلاً سيئًا فى تجارة أعضاء الحيوانات، لكن مهاجمة تايوان «أسهل وأقرب فى أهدافها» وذلك بحسب مدير إحدى المجموعات البيئية. وحين نأتى إلى تجارة الأعضاء البشرية فى البرازيل والسلفادور والمكسيك وجواتيمالا وغيرها من الدول المشتركة فى هذه الجرائم، فلماذا لم نسمع نقداً أمريكياً لها؟(75)

يبدو أن على الليبراليين الأمريكيين أن يبتهجوا للإنجازات التى حققوها فى هذا «العصر الرومانسى»، والذين كانوا قد نادوا من قبل باستعادة «الضوابط الإقليمية» وإعادة نيكاراجوا إلى «حظيرة» أمريكا الوسطى، بدعم الأعمال الإجرامية التى أدارتها واشنطن فى الثمانينيات، وهم أيضًا الذين هللوا لانتصار «اللعب النزيه» الذى تمارسه الولايات المتحدة فى منطقة استنزف فيها المواطنون وذاقوا صنوف العذاب.

مرة أخرى، يمكننا ملاحظة روافد السلطة وفروعها بما يضمن لها بسط مبادئها قسراً، وكذلك الرد العنيف الذى يوجه لمن يقف فى طريقها. هكذا بوسعنا متابعة تلك المشاهد التى سيق فيها الضحايا زمراً للتنكيل على أيدى الجلادين، بما يعطى درسًا للآخرين علّهم يتعظون. وعلى الفيتناميين أن يحسنوا إذن من موقفهم ويعتذروا عن الجرائم التى ارتكبوها بحقنا»، كما يجب على نيكاراجوا

أن تثبت لنا أنها غير متورطة فى الإرهاب. ويجب على الفقراء أن يكفوا عن تهديد الأغنياء، كما يجب أن نغتال الزعيم الكوبى فيدل كاسترو لأنه «يوبخ وينتقد الولايات المتحدة بألفاظ لاذعة وعنيفة» (بحسب ماكون)، وبالمثل يجب إذلال الفلسطينيين الذين يرتكبون «أعمالاً إرهابية» ضد دولة إسرائيل (الانتفاضة، حسب المصطلحات الحكومية المتبعة رسمياً فى واشنطن)، فمحرم عليهم أن يحتجوا على عقود متوالية من الانتهاكات المتوالية والقتل الوحشى المتعمد (بحسب شهادة الصحفى الإسرائيلى دانى رابيتشين الذى غطى ممارسات الاحتلال الإسرائيلى بتميز رائع فى السنوات الأخيرة). وإلى ما سبق يضاف أولئك الأوربيون والأوغاد الذين يرفعون رءوسهم رغبة فى الاستقلال- هذا إذا تمكنوا من الهرب لحظة من الحذاء الذى ندوس به على رقابهم.

ستبقى نيكاراجوا حالة مفسرة لكل ما يجرى؛ إذ تعود جذور التعذيب فى هذه الدولة إلى عام 1854م، حين كان سلاح البحرية الأمريكى يدمر إحدى مدنها الساحلية انتقاماً لهجوم مزعوم على مسئولين أمريكيين وعميلهم المليونير كورنيليوس فاندربيلت. وكما هو معروف جيداً فقد استخدم القانون الدولى لإرساء حقوق ممارستنا المنتظمة على نيكاراجوا. ومنذ ذلك التاريخ والولايات المتحدة تجلد نيكاراجوا إلى اليوم، ولم نفكر فى عواقب المذابح التى قام بها عميلنا سوموزا الذى ذبح عشرات الآلاف بتعتيم وتزييف من قبلنا، وذلك حين ثار السكان المقموعون ضده فى النهاية. وحين رفضت الحكومة الجديدة أن تقدم لنا آيات الإذلال رفعنا عليها سيف العقاب. وقد وصف أحد أعضاء الكونجرس «الرغبة» التى سيطرت على أعضاء الكونجرس لضرب الشيوعية فى نيكاراجوا مبيناً حالة الانقسام التى عاشها الكونجرس بين مؤيد لاتباع إرهاب وحشى لإنزال العقاب بحق جريمة العصيان ومتحفظ على استخدام الأساليب الوحشية ومؤيد فقط «لعزل حكومة نيكاراجوا المارقة» وتركها «تتفسخ من تلقاء نفسها» (بحسب السيناتور الحمائمى آلان كرانستون). وحين نضع تلك المواقف أمام أعيننا علينا إذن ألا نندهش من تلك «الرغبة الغريزية لتدمير الساندنيين».

أما الجهود التى بذلتها نيكاراجوا لاتباع وسائل سلمية يتطلبها القانون الدولى، فقد أثارت حفيظة واشنطن. فكبير مسئولى الحكومة الأمريكية طلب سحب الدعوة الموجهة لدانيل أورتيجا لزيارة لوس أنجلس، وذلك لمعاقبته والساندنيين لقبولهم مقترح السلام الذى قدمته الكونتادورا فى إشارة إلى جهود

السلام التى كان بوسع الحكومة الأمريكية تقويضها. ولعل شجب المحكمة الدولية للولايات المتحدة يظهر المزيد من نوبات الغضب تجاه تلك السياسات. فلقد أجبر التهديد الأمريكى نيكاراجوا على سحب مطالبها بالتوبيخ الذى وجهته المحكمة، وذلك بعد اتفاق بين الولايات المتحدة ونيكاراجوا هدف إلى «تعزيز التنمية الاقتصادية والتجارية والفنية إلى أبعد حد ممكن» على نحو ما أبلغ المبعوث النيكاراجوى إلى المحكمة. وقد أُجبرت نيكاراجوا على سحب التوبيخ من المحكمة بوسائل قسرية مارستها الولايات المتحدة. وقد عمدت واشنطن إلى إلغاء الاتفاق، فعلقت منح المساعدة حتى تتحقق شروطها المؤدية إلى زيادة الفساد وتفشى الحقد. ففى سبتمبر 1993م صوت مجلس الشيوخ بنسبة 94 إلى 4 لفرض حظر على نيكاراجوا إذا فشلت فى إعادة المواطنين الأمريكيين الذين ألقى عليهم القبض حين أسقط حكم سوموزا، أو على الأقل دفع تعويضات مناسبة. ويجب أن نلاحظ أن واشنطن تتحاشى إخبارنا بحقيقة هؤلاء الذين لم يكونوا سوى مجموعة من المرتزقة الأمريكيين المشاركين فى سحق الثوار الذين زحفوا لإسقاط الطاغية، صديق واشنطن. هكذا لن نجد شيئًا يشبع الرغبة الأمريكية فى معاقبة المارقين، حتى لو أنزلناهم إلى منزلة هاييتى السفلى. ولن يغمض للولايات المتحدة جفن حتى يصبح الجيش فى تلك الدولة تحت سيطرتها، وهو أسلوب ما زالت تمارسه على مدى نصف القرن المنصرم.[76]

وتعد كوستاريكا الدولة الأمريكولاتينية الثالثة التى انهارت فيها معدلات رفاهية الطفل وبقية المؤشرات الطبية والاجتماعية بعد أن دمرها الضغط الأمريكى بهدف خصخصة المشروعات الاقتصادية وقطع الإعانات عن البرامج الطبية والصحية؛ مما زاد بشكل مروع من التفاوت فى الدخول وتهميش الفقراء. لقد وجه جوزيه فيجور Figueres، مؤسس الديمقراطية الكوستاريكية، نقدًا لاذعًا لواشنطن لمحاولتها الضغط لتسليم الاقتصاد الكوستاريكى برمته إلى رجال الأعمال وتقويض الأمن الاجتماعى والمؤسسات القومية لكى يصير الاقتصاد فى أيدى الأثرياء المحليين وشركائهم الأمريكيين والأوربيين. لكن نقده ذهب مع الريح.[77]

وبينما كانت الولايات المتحدة تقدم دعمًا كبيرًا للإرهابيين فى حكومات الدول الثلاث السابق ذكرها، والذين وافقوا على أن يدخلوا بلادهم إلى «حظيرة التدجين الأمريكية» بذبح وتعذيب عشرات الآلاف من الضحايا

التعساء، كانت هذه الدول الثلاث قد وقع عليها الاختيار لممارسة الهجوم الأمريكى، بوسائل مختلفة من الحرب والإرهاب والحصار الاقتصادى والإخضاع والضغط من أجل «التحررية» التى أصبحت هوسًا لدى حكام البيت الأبيض. ويعود جزء من هذا الهوس ببساطة إلى كراهية وجود جزيرة ديمقراطية اشتراكية فى غرفة التعذيب «الخلفية» لواشنطن فى أمريكا الوسطى.

هكذا يبدو نمط الممارسة منظماً للغاية لدرجة يصعب أن نجد له استثناء، وبنفس درجة التنظيم التى وجدناها فى برامج الإعانات الأمريكية وجرائم التعذيب. ومن المهم أن نلاحظ أن الولايات المتحدة لا تستهدف هذه الدول؛ لأنها مغرمة برؤية الأطفال يموتون، ولا أن برامج المساعدة التى تقدمها واشنطن مشروطة بتحقيق رغبة الولايات المتحدة فى التعذيب وتشويه البشر، هل قلنا ذلك؟ لكن على ما يبدو أن هذه الممارسات تأتى كأحداث عرضية نتيجة التزام الولايات المتحدة بمبادئ أصولية فى مقدمتها معارضة التطور المستقل لدول العالم الثالث؛ لأنه يتعارض مع المكاسب المالية ويتعارض مع «الوظيفة الخدمية» التى يجب ألا يبرحها العالم الثالث فى الاقتصاد الدولى.

إن دراسة حالات بعينها تثمر رؤية خاصة للمبادئ الحاكمة للسياسة الأمريكية. وهناك القليل من الأمثلة التى تبدو كاشفة للحقيقة كالحالة البرازيلية[78]. فهذه الدولة ذات موارد طبيعية هائلة وإمكانات محتملة لـ «دولة عظمى من دول الجنوب»، وقد رأت الولايات المتحدة فيها «مجالاً عظيماً للإمكانات الواعدة التى لا تحصى». وبحسب ما كتبت وول ستريت جورنال بحماسة فى 1924م فإنه «لا يوجد إقليم فى العالم تلمع فيه الثروة كالبرازيل».

انطلقت الولايات المتحدة فى عام 1945م نحو الهدف؛ وأزاحت المنافسين التقليديين، وحولت تلك الدولة الضخمة فى مواردها إلى منطقة اختبار لـ «الأساليب العلمية الحديثة للتنمية الصناعية» بحسب ما يلاحظ جيرالد هاينز فى دراسته الشاملة الرصينة. وتحت إشراف مباشر من الولايات المتحدة صادقت البرازيل على مبادئ الليبرالية الجديدة، وإن كان بتعثر متكرر نتيجة التداعيات الكارثية التى أصابت السكان، الغنى منهم والفقير. فمنذ الستينيات قدمت إدارة كينيدى دعماً هائلاً للدكتاتورية العسكرية، وكان حلفاؤها هناك من النازيين الجدد القادرين على تنفيذ المبادئ الاقتصادية بقسوة ووحشية، وتم قمع الاعتراضات الشعبية بإعطاء السكان جرعات كافية من التعذيب و«الخطف»؛

مما حقق «معجزة اقتصادية» نالت إعجاب واشنطن. مع توجيه بعض التحفظات، لذر الرماد فى العيون، لما قيل إنه عنف سادى اتبعته الحكومة فى البرازيل. وأصبحت البرازيل الدولة «المدللة» فى أمريكا اللاتينية من قبل المجتمع الرأسمالى الدولى، وذلك على نحو ما عرضت مجلة بيزنس لاتين أمريكا فى 1972م. وكانت الممارسات تشبه ما فعله موسيلينى وهتلر فى سنواتهما الأولى. وقدم آرثر بورنس رئيس الخزانة الفدرالية الأمريكية مديحاً للعمل «الإعجازى» للجلادين الذين يحكمون البرازيل والموظفين التابعين لهم من الليبراليين الجدد الذين طبقوا المبادئ الاقتصادية بالدقة التى رسمها لهم «أشقياء شيكاغو». وبعد عام من ذلك دُعى هؤلاء الخبراء من قبل مجموعة أخرى من القتلة الفاشيين فى تشيلى فلبوا الدعوة مقدمين البرازيل «كنموذج لمستقبل باهر فى ظل الليبرالية الاقتصادية» على نحو ما يسجل ديفيد فيلكس.

صحيح أن «المعجزة» كانت مفيدة للبعض، لكنها تركت 90٪ من السكان فى ظروف من البؤس الذى قورن بما تعيشه دولة مثل إفريقيا الوسطى. وقد تسببت المجاعة المنتظمة فى المناطق الريفية -رغم أراضيها الخصبة التى وقعت فى أيدى الإقطاعيين المتحصنين بقوى الأمن والمنشغلين «بتطوير» الصادرات الزراعية- فى ظهور نوع جديد من الأقزام بين المواليد؛ حيث لم يزد حجم المخ على 40٪ من حجم المخ الطبيعى، بحسب ما أعلن الأطباء هناك. أما مدن البرازيل فقد نافست بقية مدن أمريكا اللاتينية للفوز ببطولة العالم فى استعباد وقتل الأطفال على أيدى قوات الأمن. وقد أخبر الأب بارول، الأستاذ فى جامعة ساو باولو، الأمم المتحدة أن «75٪ من جثث الأطفال المقتولين تكشف عن بتر أعضاء داخلية وأغلب الجثث منزوع العينين» وهو ما يرجح استخدامها فى تجارة الأعضاء الدولية. أما الأطفال المحظوظون الذين لم يقتلوا فقد وجدوا ملجأهم فى زوايا شم الغراء ليذهبوا عن أنفسهم الجوع. لن ينتهى إذن الابتهال لأصحاب تلك الفضائل والخيرات.

ومع كل هذا اتفق هاينز، فيما كتبه فى 1989م، مع الحجة التى تروجها المنظمات الرأسمالية بأن النتائج التى تحققت بعد أكثر من 4 عقود من هيمنة ووصاية الولايات المتحدة تعد «قصة نجاح أمريكية حقيقية» وأن «السياسات البرازيلية ذات المنهج الأمريكى حققت نجاحاً باهراً». وقد جلب ذلك فى نظره «نمواً اقتصادياً ملموساً اعتمد بشكل راسخ على الرأسمالية»، ومن ثم فإن

الرأسمالية، بحسب هاينز، انتصرت بشكل ساحق على الشيوعية، رغم الاعتراف بعدم عدالة المقارنة، والسبب أن الشيوعيين لم تكن لديهم «منطقة تجارب» كالتى توافرت للرأسمالية فى الموارد الضخمة، فضلاً عن احتكار الرأسمالية الإعانات الدولية ورءوس أموال الاستثمارات والاستفادة من «الأعمال الخيرية» التى قامت بها الولايات المتحدة واستمرت لنصف قرن.

لكن أى نوع من النجاح حققت الرأسمالية؟ لقد تزايدت الاستثمارات والأرباح بشكل كبير، وأدى رجال الصفوة دورهم ببراعة، وأظهرت إحصاءات العمليات الاقتصادية الكبرى تقدماً، ألا يصح إذن أن نسمى ذلك «معجزة اقتصادية». لقد كان إنتاج البرازيل حتى عام 1989م يفوق نظيره فى تشيلى التى تم الاحتفاء بها أمريكيًا، لكن التلميذ النجيب لقى انهياراً شاملاً، وبدلاً من أن يرجع انهيار اقتصاد البرازيل إلى فشل فى اقتصاد السوق الحر، وجهت الاتهامات الأمريكية إلى شمولية الدولة بل وماركسيتها. وفى عام 1970م كانت البرازيل تحقق فقط نفس مستوى تشيلى فى عام 1980م وحافظت على هذا الوضع حتى 1988م[79]. وخلال السنوات المدهشة فى أوربا الشرقية تم تقسيم الكعكة بغض النظر عن تحقيق احتياجات السكان الأولية. وعلينا أن ننتظر سنوات قبل أن تظهر تلك التفاصيل المهمة، وذلك بعد أن تنجلى أطياف الاحتفال بتملق الذات وانتصار الرأسمالية على منافسيها.

لقد نتج الدين الثقيل الذى أرهق اقتصاد العالم الثالث من انهيار أسعار المنتجات فى أوائل الثمانينيات استجابة لسياسات التمويل النقدى التى اتبعتها دول الغرب. ويشير الاقتصادى ميلفين بروك إلى أن «عائدات الأرباح المرتفعة (فى الولايات المتحدة) وهجرة رءوس الأموال هى المسئولة عن الأزمة التى شهدتها المكسيك فى الثمانينيات وليس فشل سياسات تنمية مشروعات القطاع العام». ويكمل بروك بأنه فى كل الأحوال «كانت الولايات المتحدة تزدهر على حساب دول العالم الثالث فى أمريكا اللاتينية» التى صارت غارقة فى الديون أكثر من ذى قبل. فالديون التى منحت للمستبدين ولصفوة الأثرياء من أصدقاء الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية مكنتهم من شراء البضائع الفارهة وتصدير رأس المال إلى الغرب، ليتحمل الفقراء الذين ليس بوسعهم فعل شىء كل العبء ويتحمل دافعو الضرائب فى دول الغرب جزءاً من العبء بالمثل.

ومع بلوغ الدين المتراكم على العالم الثالث رقماً فلكياً ناهز 1,35 تريليون

دولار، وما زال فى زيادة عاماً تلو الآخر، فإن هذا الدين «يتشعب بشكل رهيب» على نحو ما يلاحظ ميشيل ميتشينر، الوزير البريطانى فى حكومة الظل لشئون التنمية فيما وراء البحار. وتلعب هذه الديون دوراً أساسياً فى «ضمان الولاء والطاعة» للرغبات الغربية. وبحسب ما تلاحظ لجنة الجنوب فإن «دول الشمال تستغل ورطة الدول النامية لتقوية هيمنتها وتأثيرها على مسارات التنمية» مجبرة الدول الضعيفة على «إعادة تشكيل سياستها الاقتصادية لتصبح متوافقة مع مخططات دول الشمال».

ويضع الغرب شروطاً قاسية فى سداد الديون بما يفوق طاقة تحمل السكان، لكن هناك مؤشرات استثنائية على نحو ما يلاحظ ميتشر، فبولندا منحت 15 بليون دولار كمنحة لا ترد حتى تسهل عملية انتقالها من الاقتصاد الشيوعى إلى الرأسمالى، لكن الحقيقة الخفية فى هذه المنحة أن المستثمرين الغربيين يأملون فى جنى مكاسب هائلة. كما أسقط عن مصر دين قيمته 11 بليون دولار فى مقابل «شراء» مساندتها للتحالف الدولى ضد صدام حسين فى حرب الخليج. لكن هل حصلت دول إفريقيا جنوب الصحراء الفقيرة على شيء من هذا القبيل؟ ففى هذه الدول يموت كل عام مئات الآلاف من الأطفال دون أن تقدم لهم مساعدة أو يسقط عنهم دين، عليهم أن يقدموا أولاً فروض الولاء والطاعة للقيم النبيلة لليبرالية الاقتصادية، على نحو ما يخلص ميتشينر. ولن نجد أبلغ من النصيحة التى قدمها كبير الأساتذة المشاركين فى مؤسسة كارنيجى للسلام فى عام 1988م حين نصح الولايات المتحدة بضرورة تهيئة نفسها، حين تبدي التصدع فى الإمبراطورية السوفيتية، لتقوية قبضتها على الفقراء الهائجين جوعاً قبل أن ينفلت عقالهم.[80]

يبدو أن الضرير وحده هو الذى لا يرى آليات إحكام الهيمنة الأمريكية على العالم.

دول الغـــرب

يمكننا عند تحليل قريب للأحداث أن نقف على حقيقة ما يجرى من خلال مراجعة إحصاءات برنامج الأمم المتحدة للتنمية المتعلقة بتزايد الفجوة بين الأثرياء والفقراء؛ إذ يلاحظ إليان وبنسون المتخصص الكندى فى الاقتصاد السياسى أن حجم هذه الفجوة «أكبر بكثير مما نظن، وعلينا لإدراك حجم هذه الفجوة ألا نقارن الدخول بين الدولة الثرية والفقيرة بل نقارن الدخول بين الأثرياء والفقراء داخل كل فئة من الدول». ففى عام 1960م كانت نسبة إجمالى

الناتج المحلى بين أغنى 20٪ وأفقر 20٪ من السكان 1:30. لكن فى عام 1989م بلغت هذه النسبة 1:60. بل كشفت إحصاءات برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن نسبة دخل أغنى وأفقر 20٪ من سكان العالم بلغت 1:140. وقد أظهرت بياناتها أن عدم التساوى بين أفقر وأثرى 20٪ بين السكان أكثر وضوحاً لا على مستوى الأمم بل «داخل الأمم» وذلك على نحو ما يلاحظ روبنسون. ولكى نقدم مثالاً فى المقارنة فإن المركز القومى لإحصاءات الصحة فى الولايات المتحدة وجد أن درجة التفاوت فى معدلات الوفيات، وهى أحد مؤشرات عدم التساوى بين الأثرياء والفقراء، قد تضاعفت فيما بين 1960م و1986م لتشكل «فجوة طبقية آخذة فى الاتساع».[81]

وباختصار يجب ألا نغفل عن الملحوظة الجوهرية فى الحكمة التى ساقها تشرشل والقائمة على «التحليل الطبقى Class Analysis» للسياسة، والتى ألح عليها آدم سميث فى رؤاه، وإن تهرب منها حواريوه فيما بعد. وبناء على هذه الفكرة فمن المتوقع أن تتسبب سياستنا فى جلب أذى وضرر لنا، بينما تجلب الخير والمنفعة لمن تبنوها وطبقوها. وعلينا أن نلاحظ أن الحديث عن «التفاوت» له صوت مطهر للنفوس ومهدئ وملطف أكثر منه مغير فى شيء، فستستمر مجاعة الأطفال، وسيكمل التفكك الأسرى طريقه، وسينمى العنف الإجرامى، وغير ذلك من الأمراض الاجتماعية التى ظهرت مع تبدد الأمل.

لقد امتدت التغيرات التى شهدتها الأمم لتشمل «العوالم الثلاثة» كافة: دول القوى الصناعية الرأسمالية، والدول النامية فى الجنوب، والدول الشيوعية سابقًا، والتى تعود الآن إلى مواقعها القديمة بين الدول النامية. وفى كافة الحالات، يرتبط تأثير التغير بالتطبيق الانتقائى الذى تتبعه مبادئ الاقتصاد الليبرالى الجديد على حساب الفقراء والضعفاء، ويعطل الأثرياء وأصحاب السلطة من هذه المبادئ ما لا تتفق تداعياته مع مصالحهم.

وفى داخل الدول الثرية، تقدم هذه التطبيقات الانتقائية صورة مصغرة لما يحدث فى المسرح الدولى. فالشركات تربح والحكومات تخفض من الدعم الموجه للجماهير فى وقت تستمر فيه، بل تزداد، رفاهية الأثرياء. ويتضح ذلك بجلاء فى الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا ونيوزيلاندا. وهى دول يتم فيها انتهاك القوانين الاقتصادية و«التلاعب بالمبادئ الاقتصادية على نحو باهر «على حساب الضعفاء». ونحن هنا نقتبس ما قاله إيان جلمور، عضو البرلمان البريطانى فى

نقده اللاذع لـ «الثورة التاتشرية»[82]. لكن الحالات المشابهة ليست ببعيدة عن الوضع فى بريطانيا. فالجذور واحدة فى ذلك النظام العالمى الجديد.

وقد مورست فى عهد ريجان إجراءات اقتصادية على النموذج الكينيزى العسكرى لتحقيق أرباح الأثرياء واتبعت سياسات مالية لنفس الهدف، وهو ما حول الدولة بسرعة من أكبر دائن فى العالم إلى أكبر دولة مدينة. فحين تولى ريجان السلطة كان حجم الدين تريليون دولار، سرعان ما تضاعف إلى 2,1 تريليون فى 1986م وذلك بعد سياسات جمركية رجعية وزيادة فى نفقات البنتاجون؛ وهو ما أوصل الدين إلى 4,4 تريليون دولار حين انتهت فترة ريجان-بوش. وقد خلص السيناتور دانيل باتريك موينهان، رئيس اللجنة المالية فى الكونجرس، وأحد أبرز أعضاء المجلس تخصصًا فى الشئون الاقتصادية، إلى أن «العجز الاستراتيجى» فى سنوات ريجان جاء نتيجة «أجندة خفية» تمثلت فى وضع حواجز أمام الدعم على المشروعات الشعبية وغيرها من المبادرات الحكومية التى لم تكن مقبولة للشركات. وقد وضعت المقتطعات الفدرالية حملاً ثقيلاً على كاهل اقتصاد الدولة. وقد تفاقمت المشكلة نتيجة الحملات الكبرى الناجحة للعلاقات العامة التى نظمها مجتمع رجال الأعمال بهدف «إزاحة الحكومة عن ظهورنا» والإعفاءات الضريبية فى وقت تم فيه تأمين حاجاتهم من قبل الحكومة التى اشترطوا عليها عدم التدخل فى أنشطتهم. كما زاد دين الشركات والدين المحلى بشكل متسارع.

وقد أدت السياسات المالية الرجعية إلى استهلاك سلع الرفاهية وتبديد الأموال فى وقت كان الاستثمار المرتبط بإجمالى الناتج القومى قد تدهور إلى أدنى مستوى مقارنة ببقية الدول الصناعية. وظهر عجز تجارى خطير وتناقص معدل الناتج المحلى على مستوى الفرد إلى أدنى ما كان عليه فى سنوات كارتر، وانخفضت معدلات الإدخار الفردى، كما هبط الإنفاق على البنية الأساسية إلى نصف ما كانت عليه فى الستينيات فى الوقت الذى لم ينخفض فيه الإنفاق الحكومى. وكان التحسن الوحيد فى معدلات التضخم، نتيجة انخفاض أسعار النفط. وحافظت الاستدانة من البنوك على ازدهار شكلى، وبقيت القطاعات الأغنى محافظة على أرباحها.

ومن بين المفكرين ذوى التوجه العمالى، وجد الاقتصاديان لورنس ميشيل وجارير بيرنستين أن أكثر من 17 مليون عامل يمثلون 13,2٪ من قوة العمل

يعانون البطالة (بحسب إحصاءات يوليو 1992م) وهو ما يمثل زيادة مقدارها 8 ملايين عامل خلال سنوات جورج بوش العجاف، الموروثة عن الحقبة الريجانية، بل إن نحو 75٪ من الزيادة فى نسبة البطالة جاءت نتيجة فقدان نهائى للوظائف. وقد تغير الركود فى الأجور الذى كان سائداً لنحو عقد ليصبح انخفاضاً حاداً فى عهد ريجان، ومع حلول عام 1987م وصل التدهور إلى خريجى الجامعات الذين سرعان ما واجهوا البطالة. ويمكن تتبع مسار هذه التطورات بمراجعة مسار ميزانية البنتاجون، التى كانت قد تساوت فيما بين عامى 1985م-1986م ثم انخفضت إلى ما كانت عليه وقت الحرب الباردة. كما انخفضت قيمة الأجور الفعلية بالنسبة لأصحاب أدنى 60٪ من أصحاب الأجور من العاملين الذكور فى الولايات المتحدة، فى وقت ارتفعت فيه الأجور (ناهيك من مصادر الدخل الأخرى) بالنسبة للعشرين فى المائة الذين يحصلون على أعلى الأجور فى الولايات المتحدة. وقد أشار الاقتصادى رودجير دورنباش إلى أنه فى سنوات ريجان -بوش استأثر 1٪ فقط من أصحاب أعلى الدخول بنحو 70٪ من التحسن فى الدخل الفردى فى وقت كان أصحاب الأجور الدنيا يخسرون بشكل مطلق، ولم يعد بوسع الجيل الجديد من الأمريكيين المضى قدماً بدون دعم مالى من الآباء، وهى نقطة تحول فى تاريخ المجتمع الصناعى. وقد أظهرت استطلاعات الرأى فى عام 1992م أن 75٪ من السكان لا يتوقعون تحسناً فى مستوى معيشة الجيل الجديد.

لقد سارعت سنوات ريجان من عملية كانت سارية بالفعل، فالتفاوت فى الدخل الذى كان قد تناقص حتى عام 1968م سرعان ما ارتفع وبشكل مستمر لتصبح أرقام عام 1986م أعلى مما كانت عليه فى سنوات الركود العظيم فى الثلاثينيات. وبين الستينيات والثمانينيات انخفض متوسط الدخل لأفقر 20٪ من الأسر الأمريكية بنسبة 18٪ بينما زاد هذا الدخل بنسبة 8٪ لأغنى 20٪ من هذه الأسر. وعلى مدى هذه السنوات، شهدت الولايات المتحدة أكبر معدل للتفاوت بين الدخول من بين الدول الصناعية كافة، وترافق ذلك مع انخفاض كبير فى أجور العمال أصحاب الدخول المحدودة، وذلك على نحو ما يقدم تقرير الصحفى الاقتصادى ريتشارد روثستين. كما وجدت دراسة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن هناك زيادة فى التفاوت بين أعلى الدول الثرية خلال الثمانينيات، وكانت الحالة الأكثر بروزاً فى بريطانيا التاتشرية، وتليها الولايات المتحدة، والتى استهلت ذلك العقد بأكبر تفاوت فى الدخول من هذه

الدول. ويتسم سجل الولايات المتحدة بالسوء نتيجة تأثيره على القطاعات الضعيفة من كبار السن والأطفال والأسر التى تعيش فيها الأمهات بمفردهن (وأغلبها من القوى العاملة الأجيرة، حتى إن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الثالثة فى هذا النوع من الأسر رغم طوفان الدعاية التى يروجها اليمين). وقد وجدت منظمة اليونيسيف عام 1993م فى دراسة حملت عنوان «تقدم الأمم» أن الأطفال الأمريكيين والبريطانيين صاروا أسوأ مما كانوا عليه فى السبعينيات، وذلك من بين بقية الدول الصناعية، فنسبة الأطفال الأمريكيين الذين يعيشون دون خط الفقر ضعف ما كانت عليه فى سنة 1970م. وفى بريطانيا فإن النسبة بلغت 21٪، وذلك بسبب قطع الخدمات الحكومية عن قطاع الأطفال، على نحو ما يعلق جيمس جرانت مدير منظمة اليونيسيف.

ويعتبر تدهور الاتحادات العمالية أكبر العوامل التى أثرت فى بنية نظام الأجور فى الولايات المتحدة، على نحو ما يخلص الاقتصادى لورنس كاتس، رئيس قسم العمالة فى الحكومة الأمريكية. وقد عدت مضاعفة الهجوم على اتحادات العمال أكبر نجاحات سنوات ريجان؛ وهو ما فتح الباب أمام طرد العمال المنخرطين فى أنشطة الاتحادات العمالية. كما تمت تصفية الإضرابات العمالية عن طريق «طرد وإحلال» العمال، وغيرها من الوسائل التى قوضت من قوى رئيسية كان بوسعها دمقرطة المجتمع والحفاظ على العدالة فيه. وكانت النتائج رائعة للقطاعات المميزة. لقد قدمت صحيفة وول ستريت جورنال مقالها الرئيسى مرحبة «بالتطورات بالغة الأهمية» التى أدت إلي «زيادة التكلفة التنافسية للعمال الأمريكيين» بفضل الهجوم القاسى على العمال من خلال اجتماع سلطة الدولة والإجراءات التى اتبعت لتمويل الإنتاج إلى الخارج. وقد أدى هذا إلى خفض تكلفة العمالة بنسبة 1,5٪ فى عام 1992م بينما كانت ترتفع تكلفة العمالة فى اليابان وأوربا، بل وفى تايوان وفى كوريا الجنوبية. وفى عام 1985م كان الأجر بالساعة فى الولايات المتحدة أعلى من نظيره فى الدول الصناعية، لكنه انخفض فى عام 1992م مقارنة بنفس الدول، باستثناء بريطانيا التى تمكنت تاتشر من تحقيق نتائج «أروع» مما تحقق فى الولايات المتحدة، حين عاقبت العمال وخفضت أجورهم. لقد كانت الأجور بالساعة أعلى فى ألمانيا بنحو60٪ عنها فى الولايات المتحدة، وأعلى فى إيطاليا بنسبة 20٪ عنها فى الولايات المتحدة. صحيح أن انخفاض الأجور فى الولايات المتحدة لم يصل إلى مستوى كوريا الجنوبية وتايوان، لكن علينا ألا نتعجل، فالجهود ماضية لبلوغ ذلك المنال.

ويعانى سكان المدن فى ذات الوقت من كارثة، حتى إن سكان المناطق الحضرية الحبيسة قد انهارت مستويات معيشتهم إلى ما دون أى دولة صناعية أخرى، بل وأدنى من روسيا وجنوب إفريقيا. لقد بلغ الفقر أرقاماً عالية فى المدن المتدهورة والأحياء الريفية، مع انهيار للبنية الأساسية، وصار المشردون عاراً قومياً. وفى النصف الثانى من عقد الثمانينيات زاد معدل الجوع فى المدن الأمريكية الفقيرة بأكثر من 50٪، ليشمل 30 مليون إنسان. وفى مطلع عام 1991م، وحتى قبل تأثر التدهور الاقتصادى فى سنوات بوش، وجد الباحثون أن 12 مليون طفل فى الدول الأكثر ثراء فى العالم يعانون نقصاً فى الغذاء اللازم للنمو وللحفاظ على معدل البلوغ الطبيعى. وفى مدينة بوسطن، وهى إحدى المدن الثرية وواحدة من كبريات المراكز الطبية فى الولايات المتحدة، أجبرت المستشفيات الرئيسية على فتح عيادات تغذية للأطفال، يتردد عليها الفقراء نتيجة قلة حيلتهم خاصة فى الشتاء حيث يفاضل الآباء بين اختيارين أحلاهما مر: الغذاء والتدفئة، فكلاهما مكلف. (83)

وفى أكتوبر 1993م قدمت لجنة التعداد السكانى تقريراً أظهر أن «ترتيب فقراء الولايات المتحدة زاد بمقدار 1,2 مليون ليصبح 36,9 مليون نسمة فى نهاية ذلك العام، فى وقت «تزداد فيه جيوب الأثرياء انتفاخاً» بحسب تعبير وول ستريت جورنال. وبلغ انخفاض متوسط دخل الأسرة نحو 13٪ عما كان عليه فى 1989م، وبقيت مستويات الفقر كما كانت عليه إبان عمق الأزمة الاقتصادية فى الثمانينيات رغم الانتعاشة التى شهدتها السنوات الأخيرة. ويتوقع المحللون وجود اتجاه طويل الأمد فى ارتفاع معدلات الفقر متزامناً مع تآكل الأجور، وانكماش المساعدات الحكومية للفقراء وزيادة عدد الأسر التى يعولها أحد الأبوين (نتيجة الترمل أو الطلاق) مع تهاوى الالتزامات الاجتماعية. واستمر التفاوت الذى تسارع فى أوائل الثمانينيات على نفس وتيرته إلى اليوم، مع تمكن أغنى 20٪ فى المجتمع الأمريكى من السيطرة على 47٪ من إجمالى الدخل، ليزداد الأثرياء ثراء بينما ثبت دخل أفقر 20٪ من الأسر عند 7,328 دولاراً سنوياً؛ وهو الحد الذى يكفى بالكاد للبقاء على قيد الحياة. وفى دراسة قدمها القسم الاقتصادى فى الحكومة الأمريكية عام 1994م وجد أن نسبة عمال الوقت الكامل الذين يتلقون إعانات قد زادت بنسبة 50٪ خلال سنوات ريجان؛ حيث ارتفعت من 12٪ عام 1979م إلى 18٪ عام 1992م (ممن يتلقون راتباً سنوياً مقداره 13 ألف دولار)

وقد انخفضت نسبة الأسر ذات الدخل الثابت بنسبة 12٪ فيما بين 1988م و1991م، بحسب تقارير هيئة التعداد والإحصاء. وإذا كانت هذه النسبة قد ارتفعت بشكل طفيف خلال سنوات الانتعاشة النسبية فى الثمانينيات فإنها انخفضت بشكل عام خلال العقد الأخير. وزادت نسبة الأطفال الفقراء بنحو 47٪ فيما بين 1972م و1992م، وزاد العدد خلال العام الماضى فقط من 12 إلى 14 مليون طفل. ويحدد مفهوم الفقر بالحد الأدنى من الدخل السنوى البالغ متوسطه 11,186 دولاراً لأسرة مكونة من ثلاثة أفراد. وسرعان ما يقع مثل هؤلاء فى اليأس سريعاً، وينجرفون بالتالى إلى الجريمة حين يعلمون أنهم «غير قادرين على تغيير واقعهم» ومن ثم يلجئون إلى الجريمة التى تستنفر عقاباً وحشياً من قبل سلطة الدولة، دون أن يبحث أحد عن الأسباب التى دفعتهم لذلك. (84)

وخلال السنتين الأوليين لفترة الإصلاح الاقتصادى التى بدأت منذ عام 1991م، استمرت الأجور فى الانخفاض لعمال المهن اليدوية (عمال الياقات الزرقاء Blue-collar) والمهن المكتبية (موظفى الياقات البيضاء White-collar) مع استمرار الفجوة بينهما. ولم يحصل على زيادة فى الأجور منذ عام 1989م سوى 10٪ من العمال. إضافة إلى ما سبق فإنه بعد 28 شهراً من الإصلاح لم تهبط معدلات البطالة، وهو حدث فريد فى تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية. وهناك أيضاً زيادة عمالة نصف الوقت والعمالة المؤقتة التى لا تأتى اختياراً، بل إجباراً من المؤسسات التى تتبع «مرونة» السوق. ويقصد «بالمرونة» حسب مفاهيم اليوم أنه حين تذهب إلى فراشك ليلاً فإنك لا تستطيع أن تجيب عن سؤال بسيط: هل سيكون لديك عمل فى الصباح أم لا؟ وفى عام 1992م كان 28٪ من الوظائف الجديدة وظائف مؤقتة، فضلاً عن أن 26٪ أخرى كانت وظائف حكومية، وبلغت هذه النسبة فى عام 1993م (15٪)، وهو ما ترك 24,2 مليون عامل يمثلون 22٪ من قوة العمل إما بنصف راتب أو براتب متقطع. وكانت شركة «مان باور» أكبر شركة توظيف عمالة جديدة، وهى كبرى شركات التوظيف المؤقت ويقف 600 ألف عامل على جدول رواتبها، متخطية شركة جنرال موتورز بـ 200 ألف شخص.

ومع تقدم عملية العلاج الاقتصادى، يتزايد خلق فرص عمل جديدة. وحمل شهر مارس 1994م أكبر الاستثناءات، وتابعت نيويورك تايمز وغيرها الأمر، حيث كانت الزيادة فى التوظيف أكبر إنجاز تحقق فى السنوات الست الماضية،

وحين نقرأ تفاصيل هذه الزيادة عبر صفحات متتابعة فى التغطيات الصحفية لن نجد سوى أرقام مبهمة، وبحسب فاينانشيال تايمز فإنه من بين 456000 وظيفة جديدة كانت 349000 وظيفة بنصف أجر. ولم تزد الأنشطة الصناعية سوى بـ 12000 فقط.[85]

وفى المملكة المتحدة، خلفت حكومة تاتشر أسوأ كارثة للصناعة منذ الثورة الصناعية ودمرت نحو ثلث المصانع خلال سنوات قليلة من اقتناعها الأعمى بمبدأ دعه يعمل(*) «Laissez-faire» الذى أعاد فريدمان(**) ترويجه، وتم تزييفه من جديد. وكانت نتائج الأداء الاقتصادى «مخزية»، على نحو ما يلاحظ جيلمورت، مع انخفاض حاد فى معدل النمو الاقتصادى وتزايد معدلات الفقر. وقد أخذت هذه التطورات فى التزايد رغم الدماء الجديدة التى ضخت فى الاقتصاد مع اكتشاف نفط بحر الشمال والانخفاض الحاد فى أسعار صادرات العالم الثالث. ويلاحظ الاقتصادى جودلى أن فترة تاتشر اتسمت بنمو بطىء وتراجع فى قدرات المنافسة فى الأسواق الدولية، وزيادة حادة فى الدين العام والمحلى، وارتفاع فى البطالة، حتى غدا الاقتصاد يعانى هيستيريا «صعود وهبوط» مع خسارة فى الكفاءة التصنيعية.

ويعيش 25٪ من السكان، ثلثهم من الأطفال دون سن 16، فى مستويات دخول أقل من نصف المتوسط العام للدخل، وهى الدرجة «الأقرب لخط الفقر الرسمى» على نحو ما قدمت تقارير صحفية فى يوليو 1993م، وهو ارتفاع كبير منذ عام 1979م، وذلك فى سنوات تاتشر التى أدت حكومتها إلى قطع 14٪ من الدخل الذى كانت تتلقاه الأسر الفقيرة. كما تفاقمت معدلات التفاوت فى الدخل لتتفوق على نظيرتها فى أمريكا ريجان، وإن كانت تحتل فى متوسط الفترة من 1984م–1987م المرتبة الرابعة (بعد كل من الولايات المتحدة وأستراليا وإسرائيل) وتليها كندا. وتفيد تقارير اللجنة البريطانية للعدالة الاجتماعية أن التفاوت فى الدخل أعلى مما كان عليه خلال قرن مضى. فخلال عقد تاتشر، كان نصيب نصف السكان من الدخل قد تهاوى من 30 إلى 25٪ مع زيادة نسبة الأطفال الذين يعيشون فى أسر محدودة الدخل بنحو ثلاث مرات. وتوصلت إلى نفس النتيجة

(*) تحرير النشاط الصناعى من تدخل الدولة، ودعم مشروعات القطاع الخاص الصناعية بشكل كامل، مع تحرير الأسواق. المترجم.

(**) المقصود هنا ميلتون فريدمان فيلسوف الخصخصة والحائز على جائزة نوبل فى الاقتصاد، والأب الروحى لسياسات مارجريت تاتشر الاقتصادية، وقد توفى فى 17 نوفمبر 2006، وليس توماس فريدمان كاتب النيويورك تايمز الذى يستشهد به تشومسكى مراراً. المترجم.

تقارير أخرى دورية النشر. وقد أدت تشريعات الحكومة لتجريم عمليات الاحتيال إلى تقليص فرص عمل الفقراء! والذين كانوا يعيشون على ذلك الهامش غير القانونى وبصفة خاصة من قبل المشردين فى المناطق غير المأهولة وأنفاق المحطات المهجورة تحت الأرض. وتزايدت فى ذات الوقت أعداد السكان الذين يعيشون بلا إمدادات مياه منتظمة نتيجة قيام شركات المياه بعقابهم لعدم دفعهم مستحقات الاستهلاك، وهو نوع من الحرب الجرثومية الجديدة التى تتبعها الشركات لعقاب الفقراء، بحسب تعليق جون بيرت المتخصص فى علوم البيولوجيا الدقيقة. هكذا تبدو ملامح المستقبل جلية للناظرين.[86]

وبحسب مؤسسة مينتيل لأبحاث السوق فإن الفجوة بين الأثرياء والفقراء، والتى نمت فى الثمانينيات، «آخذة فى الاتساع» مع زيادة فى الطلب على سلع الرفاهية والخدمات، وذلك فى وقت تحصل فيه النسبة المتزايدة من الأسر الفقيرة على الحد الأدنى من المؤن والضروريات الحياتية. وهى ملحوظة ذات «أهمية ضمنية للأسواق». فقد زاد نصيب أغنى 20٪ من الدخل العام من 35٪ عام 1979م إلى 40٪ عام 1992م، بينما انخفضت حصة أفقر 20٪ من هذا الدخل من 10٪ إلى 5٪ خلال نفس الفترة، وذلك على نحو ما تظهر الدراسة السابقة وهكذا زادت الفجوة بمعدل أسرع منذ أن رسخت سياسات تاتشر أقدامها. وفى دراسة حديثة خلصت الهيئة الخيرية لمساعدة الأطفال، والتى تأسست منذ 1869م، برئاسة شرفية للملكة، إلى أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء صارت من الاتساع بنفس الدرجة التى «كانت عليها إبان عصر التدهور الكبير فى زمن الملكة فيكتوريا»، بل أكثر سوءاً فى بعض المظاهر. والنتيجة أن مليون ونصف المليون أسرة صارت غير قادرة على توفير الطعام لأطفالها بنفس المستوى الذى كان نظرائهم يعيشونه فى عام 1876م. وهى حقيقة مؤلمة للمجتمع البريطانى. وبحسب إحصاءات السوق الأوربية المشتركة فإن أعداد الأطفال الفقراء فى بريطانيا لا نظير لها فى أى دولة أوربية عدا البرتغال وأيرلندا، وإن معدل الزيادة فى بريطانيا يفوق أى دولة أوربية على الإطلاق. وقد بنيت تلك الإحصاءات على أن بريطانيا أصبحت خلال عقد الثمانينيات واحدة من «أفقر دول أوربا» على نحو لاحظته فاينانشيال تايمز. وسقطت خلف إيطاليا وبعض أقاليم إسبانيا، وخلف أيرلندا والبرتغال واليونان.[87]

وكما فى السنوات الريجانية، شهدت بريطانيا قشرة علوية من الازدهار السطحى نتجت فى جزء كبير منها عن الاستدانة، مما ينبئ بانحلال اجتماعى

واقتصادى. وتم الترحيب فى بعض الدوائر بالنتائج، حتى إن بيزنس ويك كتبت بحماس معتبرة ثورة تاتشر «انبعاثًا اقتصاديًا يعطى دروسًا مفيدة للقارة الأوربية» تمكنت لندن معه من «خفض أجور العمال» الذين يتلقون الآن أجورًا أقل من نظرائهم الأوربيين بنحو الثلث. أضف إلى ذلك خفض الضرائب المفروضة على الشركات وتحقيق «مرونة» عمالية كبيرة كتلك المرونة التى أشرنا إلى مغزاها فى الولايات المتحدة من قبل. وبحسب أحد مديرى المصانع البريطانية فى صحيفة وول ستريت جورنال فإن «الثناء يوجه الآن إلى مارجرت تاتشر التى تجنى إصلاحاتها ثمارًا ناضجة». وقد أثبت السوق الجديد قدرة على إيقاع الأجانب «فى الفخ» رغم السعادة التى تغمرهم الآن باستغلالهم الإنجازات التى حققتها تاتشر لجني الأرباح. وحين يشاهد العمال الوظائف وهى تختفى فإن ذلك يؤثر على سلوكياتهم، وقد أشار المصدر السابق إلى أن خفض الأجور بهذه الطريقة «سيسلب السوق من العمالة الماهرة وسيقدم عمالة رديئة بما يتناسب مع الأجر الضعيف». كما أن أغلب الوظائف الجديدة وظائف بنصف أجر، ومعظمها يقدم للنساء، وتدفع أجورًا أقل من نظيرتها فى الوظائف المنتظمة فى بقية دول الاتحاد الأوربى وارتفعت نسبة هذا النوع من الوظائف إلى 37٪ بعد أن كانت 28,3٪ فى عام 1979م. ويجب ألا ننسى أن الفضل فى ذلك لـ «مرونة العمل» ولتدمير الاتحادات العمالية والانتقاص من حقوق العمال.[88]

وترقص أستراليا مع نفس الشيطان، رغم أن حكومة تلك الدولة حكومة عمالية؛ مما تسبب فى إصابة الدولة بـ «فشل اقتصادى كئيب» على نحو ما يشير روبرت مان عن حزب المحافظين فى مقال له فى إحدى الصحف الاقتصادية مراجعًا لـ «الكارثة» التى أصابت البلاد. وبحسب تشبيه أحد المحللين السياسيين فإن الفترة التى تلت إعادة التدخل الحكومى فى الاقتصاد كانت أشبه بتجربة كيميائية تم فيها مزج العناصر التى لم تكن قابلة للمزج من قبل. وكانت النتائج فى أستراليا بنفس حدة ما شهدته الولايات المتحدة وبريطانيا، وتشبه أيضًا ـ لكن بدرجة وحشية ـ ما عاناه العالم الثالث حين تم سرقة الثروة فيه وحولت من الفقراء إلى الأثرياء. هكذا تفاقمت البطالة وزاد الهجوم على العمال وتدهور الاستثمار الإنتاجى، وزاد فقر الأسر والأطفال، وزادت الملكية الأجنبية، وتناقص الدخل القومى. ولأنها اتبعت النماذج التى جربت فى الولايات المتحدة وبريطانيا فإن «حكومة الأثرياء الأسترالية مارست طقوس الجشع والطمع على نطاق واسع لم تعهده الدولة من قبل». على حد تعليق عالم السياسة سكوت بورتشيل.[89]

وبحسب روبرت مان فإن التجربة كان يجب أن «تلقى على الأقل بذوراً من الشك». لكن الدول الثلاث، بحسب الاقتصادى بول كروجمان، استخدمت «مزيداً من الكذب والمراوغة» لطمس الحقيقة، وهو ما ساهمت فيه وسائل الإعلام، وفى مقدمتها وول ستريت جورنال، ووزارة الخزانة الأمريكية، بل عدد ممن يفترض أنهم خبراء اقتصاديون. وهو أمر يثبت إلى أى درجة انحدرت الأبعاد الأخلاقية للفكر المحافظ الأمريكى.[90]

من جانبها قدمت نيوزيلندا القرابين لنفس الشيطان بل بحماسة أكبر، ومارست «أكبر برامج الإصلاح الاقتصادى شمولية مقارنة بالدول الأوربية فى العقود الأخيرة»، وذلك بحسب عالمى الاقتصاد إيزابيلا جومارد وهلمت ريزين ،من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وخلصا إلى أن التجربة فى نيوزيلندا شارفت على فشل أكيد. وقد اتبعت الوصفة الاقتصادية منذ عام 1984م. وحين قارنا بين فترتى 1977م-1984م و1984م-1989م وجدا تدهوراً حاداً فى إسهام القطاع التجارى (سواء على مستوى السلع الصناعية أو خامات المناجم أو السلع الزراعية) فى إجمالى الناتج القومى، وتدهوراً فى حصة الناتج القومى من صادرات دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. لقد تسبب «الإصلاح» فى أضرار هيكلية حادة، وكانت بوسع الصادرات الصناعية بدون ذلك الإصلاح أن ترتفع بنسبة 20٪، على نحو ما قدر جومارد وريزين.

وبحسب توم هازيلداين الاقتصادى النيوزيلندى المتخصص فى التجارة الدولية، والذى قام بمراجعة «الانقلاب» الذى قام به «راديكاليو السوق» حتى عام 1993م فإن البطالة المسجلة رسمياً، والتى لم تكن موجودة قبل ذلك، قد ارتفعت إلى 14,5٪ وهى الأعلى، بعد إسبانيا، من بين دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى. وسرعان ما تراكم دين ضخم قيمته 11 بليون دولار. ولم يكن هناك فائض فعلى فى الأجور بعد فصل العمال. وفى الوقت الذى كانت المشروعات التجارية فى طريقها للانطلاق، كان معدل الفشل فى هذه المشروعات أسرع، والفضل لسحر السوق. وقد تزايدت بحدة النفقات الحكومية، من 30٪ من إجمالى الناتج القومى لتصل إلى 49٪، وتراجعت الديمقراطية الشعبية؛ وصار الفساد أقرب لكل موظف، بحسب الدراسة السابقة. ولم يشهد السوق أخطاء فحسب، بل أخطاء مكلفة للغاية. وبحسب نفس الدراسة فإن «حصة اعتماد الصناعات التى نشأت مع السوق الجديد وحصة الخدمات

المالية والتجارية المسحوبة من إجمالى الناتج القومى قد تضاعفت من 5 إلى 10٪. وذلك فى وقت ارتفعت فيه عمليات التوظيف فى قطاعات إدارة السوق، وفى الشرطة، والقانون، والتأمين، ورجال الحراسة الخاصة دون أن يحدث تعويض، باستثناء الفوائد التى تعود على الأثرياء سواء فى الداخل أو الخارج.

لقد ابتعد هازيلداين عن جفاف الدراسة الأكاديمية وقدم لنا نقاطاً أقرب إحساساً. فبحسب ما خلص إليه فإنه فى ظل التجارب المالية للسوق فإن العلاقات الإنسانية قد تدهورت وبصفة خاصة فى روابط الحب والصداقة، والعمل والترفيه، والأمن والاستقلالية، والعاطفة والشعور بالالتزام، والتعاطف الذى كان يجمع النيوزيلنديين فى مجتمع نابض بالحياة. ولعل ما يتحسر عليه هازيلداين نعانيه أيضاً فى الولايات المتحدة وبريطانيا، وغيرها من المشكلات التى ارتبطت بقيم السوق.[91]

وليس بوسع المرء حين يراجع التجارب التى مرت بها الولايات المتحدة وبريطانيا، والتى عالجناها سلفاً أن يتوقع شيئاً مختلفاً فى المستقبل. فالفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية مدت من عمر القصة إلى اليوم. وقد اتبع كل مجتمع صناعى ناجح مزيجاً من برامج التنمية الرأسمالية والحكومية التى لبت احتياجات السوق المحلية. ومن جانبها صممت اليابان نمطاً من السياسة الصناعية مشابهاً بشكل ما للنظم البيروقراطية الصناعية فى الدول الشيوعية، وليس له نظير فى غيره من دول العالم المتقدم، وذلك على نحو ما يشير ريوتارو كوميا، الاقتصادى فى جامعة طوكيو فى تحريره لدراسة عن السياسات الصناعية اليابانية فيما بعد الحرب العالمية الثانية. وهى دراسة أعدتها مجموعة من أبرز الاقتصاديين اليابانيين. وقد راجعوا فيها عدداً من الوسائل التى اتبعتها الدولة لتحقيق زيادة فى «الإنتاج والاستثمار والبحث والتنمية والتحديث وإعادة الهيكلة» وذلك فى بعض الصناعات، بينما تم تقليل اتباع هذه الوسائل فى صناعات أخرى. كما راجعت الدراسة مكانة الموارد فى السوق ومستوى النشاط الاقتصادى. وقد اتضح من هذه الدراسة أن «أيديولوجية السياسة الصناعية خلال تلك الفترة المبكرة من زمن ما بعد الحرب لم تكن مبنية على الاقتصادات الكلاسيكية المحدثة أو على التفكير الكينيزى، وإنما اعتمدت أكثر على منهج الميركانتلية الجديدة. ويلاحظ أحد المساهمين فى الدراسة أن المنهج اليابانى كان متأثراً كثيراً بـ «الماركسية» ووصف تشالمرس جونسون، أحد الباحثين المحافظين البارزين، اليابان بأنها «الأمة الشيوعية الوحيدة التى

تعمل وتنتج». وقد تم توظيف أنظمة حمائية صارمة، وإعفاءات ضريبية، وضوابط مالية، وغيرها من الوسائل التى تهدف إلى التغلب على العجز فى السوق. وذلك بشكل مخالف لما كان متبعاً فى بقية الدول الصناعية الأخرى. وبالتدريج قدمت البيروقراطية الحكومية والتجمعات الصناعية المالية آليات السوق مع ظهور دلائل على زيادة النجاح التجارى. وبحسب الدراسة السابقة فإن الانحراف الراديكالى الذى اتخذته اليابان عن الأنماط الاقتصادية التقليدية فى الدول الصناعية قد أعد المسرح لتحقيق المعجزة اليابانية.

وقد استعادت طوكيو نموذج التنمية الاقتصادية الذى كانت تتبعه فى عهد الاستعمار اليابانى، من خلال تبنى نموذج مشابه. وهناك أمثلة عديدة تظهر «الارتباط الإيجابى بين التدخل الحكومى وتسارع النمو الاقتصادى الذى ينظر إليه بشكل عام كهدف واجب التطبيق للتطور الرأسمالى فى العالم الثالث (بحسب أليس أمسدن)، بل للمجتمعات الصناعية الكبرى على مدار التاريخ.»[92]

وحين نضع فى الاعتبار تجربتها التاريخية الخاصة، وموقعها الوسيط فى النظام الاستعمارى الجديد، فإنه يمكن فهم لماذا انتقدت اليابان بعنف برامج التعديلات الهيكلية التى يفرضها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. وقد راجع أحد المسئولين الحكوميين فى اليابان الأسباب التى دعتهم إلى ذلك النقد بتساؤله عن سبب الاعتماد على الميزات المقارنة والليبرالية وآليات السوق والخصخصة دون النظر فى نفس الوقت إلى المساواة والعدل الاجتماعى، ودون النظر إلى تكذيب الافتراضات القائمة على تأثير المصادر غير المباشرة، وغيرها من الرؤى المعاصرة التى تعكس «ضعفاً فى الرؤية»، وهى رؤية «فاشلة فى حقيقة الأمر»، ومع ذلك مرت تلك الانتقادات دون أن تلفت الانتباه.[93]

وكما حدث عبر التاريخ، لم ينسب فشل هذه التجارب، المتشدقة بعقيدة «دعه يعمل»، إلى المخططين والمصممين. وبررت الحكومات الغربية موقفها بأن هذه التجارب ـ التى أخذت دون الرجوع إلى الرأى العام ـ بنيت على نظم حكومية «منتخبة ديمقراطيًّا» فى دول الجنوب بعد أن اتبعت النصائح التى ساقها المستشارون من دول الغرب. لكن حتى من لديه معرفة قليلة بالتاريخ الحديث والوقائع الاجتماعية لن تنطلى عليه هذه الادعاءات.

وعلى الرغم من أن معرفتنا بالرأى العام فى العالم الثالث تخمينية أكثر منها مبنية على استطلاعات، فإن أولئك ذوى النظرة الفاحصة قد وجدوا أن هذا

الرأى أقل حماسة تجاه «موجة المستقبل» وما استشهدت به لجنة الجنوب من قبل يقدم مثالاً على ذلك، وهو ما تم تجاهله كغيره من الملاحظات التى لا تصادف الهوى. ويعمل مطارنة أمريكا اللاتينية أيضًا فى غموض نتيجة اضطراب أولوياتهم. ففى ديسمبر 1992م عقد هؤلاء المطارنة اجتماعهم الرابع للجنة العليا، والذى انعقد فى سانتو دومينيجو فى بوليفيا، وشارك فيه بابا الفاتيكان. وكانت الأجندة تحت رعاية مباشرة من الفاتيكان خوفًا من أن ينجرف المطارنة إلى المسار الذى فتح من قبل فى مؤتمرين سابقين، رغم أن المطارنة تمكنوا من الالتفاف حول «الخيار المفضل للفقراء» مستنكرين الحملات الإرهابية التى قام بها بوش-ريجان لتدمير سعى المنطقة إلى النهوض بالفقراء ومواجهة التاريخ المستمر لاستغلال واشنطن لهم فى «الحديقة الخلفية» من أمريكا اللاتينية. وحذر المطارنة من «السياسة الليبرالية الجديدة المهيمنة» التى يتبعها النظام العالمى الجديد بقيادة بوش، والتى أدت إلى تدهور الحياة الديمقراطية وإلى معاناة أغلبية البشر. كما نادى المطارنة بـ «دعم المشاركة الشعبية فى الحكم كأهمية حيوية للإنتاج الزراعى». وبحسب المؤتمر فإن «الفقر المروع الذى يعيشه الإقليم» لم ينشأ من تلقاء نفسه، لكنه نتاج التعديلات الاقتصادية للسياسات الليبرالية الجديدة التى لم تأخذ فى اعتبارها البعد الاجتماعى» وقد تميز مطارنة مؤتمر بوليفيا بأنه كانت لديهم الخبرة المباشرة، التى سنعود إليها لاحقًا.(94)

لكن أصوات المطارنة لم يسمعها أحد، ومن ثم فلم تشوش على النصر الذى حققه الغرب.

وحتى فى المجتمعات الديمقراطية فى الغرب، يعد الرأى العام عاملاً هامشياً فى أحسن الأحوال. ففى أستراليا كانت قد أخذت «القرارات المصيرية المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية دون استشارة شعبية، ودون الأخذ فى الاعتبار تأثيرها على المجتمع. وذلك على نحو ما يلاحظ بورتشيل. وخلال سنوات ريجان، فضل الرأى العام فى الولايات المتحدة وسائل الإجراءات الجديدة، بل فضل فرض ضرائب جديدة إن كانت ستستخدم لغايات اجتماعية، لكن لم تعط أية خيارات حقيقية للشعب فى ظل قيود النظام السياسى التى تركت الرأى العام مشوشًا. ويعمل منهج العلاقات العامة فى الإدارة الأمريكية ليل نهار لدعم السياسات التى يرفضها الجمهور بشكل عام ولدعم زعيم الثورة المحافظة. ذلك

المخلوق الملفق الذى صنعت وسائل الإعلام شعبيته. وهذا الزعيم اليوم هو من أكثر الشخصيات غير المحبوبة فى الحياة الأمريكية العامة.

وفى بريطانيا، أظهر استطلاع الرأى عام 1992م أن «الجمهور يفضل الإنفاق على الخدمات العامة أكثر من ذى قبل» على نحو ما يظهر تقرير صحيفة الجارديان اللندنية؛ إذ فضل 65٪ فرض ضرائب أعلى لصالح إنفاق عام على الخدمات الجماهيرية. لكن السياسات الحكومية سلكت مسلكاً آخر. كما كانت المواقف الشعبية تجاه المشروعات الخاصة سلبية بالمثل. وحين سئل المستطلع آراؤهم عن الأرباح التى «يمكن» توزيعها اختار 42٪ أرباح الاستثمار، بينما اختار 39٪ أرباح القوى العاملة، و14٪ اختاروا توزيع أرباح المستهلكين، و3٪ اعتبروا أن الأفضل توزيع أرباح المديرين والشركاء التجاريين. وحين سئلوا عن الأرباح التى «يجب» توزيعها توقع 28٪ توزيعاً فى أرباح الاستثمار و8٪ أرباح القوى العاملة و4٪ أرباح المستهلكين، و54٪ أرباح المديرين والشركاء التجاريين. وكما فى الولايات المتحدة فإن هناك شعوراً عاماً فى بريطانيا بأن النظام الاقتصادى «غير عادل فى جذوره» لكن دون أن يستمع إلى ذلك أحد، فقد حوصر الشعب وحدد له فقط دور المشاهد، على نحو ما لفت الانتباه مفكرون ديمقراطيون فى مناسبات عديدة.[95]

العــودة إلـــى القطيـــع

لا تختلف القصة كثيراً فى أطلال الإمبراطورية السوفيتية. وكانت المجر الأمل الكبير لنجاح سياسات الليبرالية الحديثة. ففى عام 1993م انخفض المشاركون فى الانتخابات إلى أقل من 30٪ بينما كان 53٪ من السكان يقولون: «لقد كان الماضى أفضل». وفى بحثهم عن ميادين جديدة للنجاح، وجه المعلقون الغربيون أنظارهم إلى بولندا، حيث كان الانهيار الاقتصادى الذى أضر بالإقليم منذ عام 1989م يأخذ فى الانحسار مع عام 1993م. وتم الترويج زيفاً بأن معظم البولنديين صاروا أفضل حالاً ـ على المستوى الاجتماعى والسياسى والاقتصادى ـ مما كانوا عليه تحت النظام الشيوعى «البغيض»، وذلك على نحو ما كتب روبنسون متفائلاً فى فاينانشيال تايمز. صحيح أن طعم الحرية يبدو شهياً بعد سنوات الدكتاتورية لكن حصة الشعب البولندى فى الازدهار الاقتصادى ما تزال هامشية، بغض النظر عن ترويج فاينانشيال تايمز لأجواء مشجعة للمستثمرين للعمل فى السوق البولندى منخفض الأجور والمعفى من الضرائب

على الأرباح والمتدهور فى اتحاده العمالى، والذى تنخر البطالة فى قواعده، مع فشل جهود الخندق الأخير التى قامت بها اتحادات العمال لإيقاف قطار الخصخصة الذى يركبه المستثمرون الأجانب ويتعلق به النهابون المحليون.

لقد بدا واضحاً فى 1988م أن دخول المزارعين قد انخفضت بنحو النصف (ويشكلون 30٪ من السكان) كما انخفض إنتاج اللحوم نتيجة انخفاض الطلب فى المدن، ويتوقع أن ينخفض ما دون مستويات عام 1980م حين كان العجز فى اللحوم قد تسبب فى إضراب العمال، وهو ما كان مقدمة لانهيار الشيوعية. وفيما بين 1992م–1993م، وهو العام الذى وصف بأنه «عام الانتعاشة الاقتصادية» وأنه سيعوض الانهيار الاقتصادى فى عام 1989م، انخفضت الأجور الفعلية لمستوى أكثر تدنياً– لمن لاتزال لديهم وظائف– بينما ارتفعت الأسعار إلى المستويات العالمية.[96]

وكانت «الصور المبهجة» عن الاقتصاد البولندى التى اعتبرتها وسائل الإعلام الغربية «قصة نجاح» ومبرراً لفاعلية «العلاج بالصدمات» أقل بهجة على أرض الواقع حين أصيب بأضرارها الشعب وشلت مشاركتهم السياسية، على نحو ما يقرر صحفى بولندى بارز. وأظهرت استطلاعات الرأى أن «أكثر من 50٪ من السكان يعتقدون أن النظام السياسى الشيوعى كان أفضل. وتغاضت الصورة الوردية التى انتقلت إلى الغرب عن «الحقيقة الخرقاء» التى تؤكد أن النفقات على الخدمات الشعبية بقيت دون تغير وبصفة خاصة للأسر الفقيرة وللعمال فى الأنشطة الصناعية، بحسب ما تلاحظ أليس أمسدين. وإذا لم يتدارك الأمر فإن البؤس الإنسانى سيكون أكبر مما هو عليه الآن وستصبح «الورطة القومية» أخطر مما تبدو على السطح فى مدن العواصم فى أوربا الشرقية.[97]

ووصل الغموض حول رد الفعل الجماهيرى البولندى تجاه «معجزتهم الاقتصادية» إلى الولايات المتحدة التى كانت تنتظر انتخابات سبتمبر 1993م. فقد امتدحت الصحف الأمريكية بولندا باعتبارها نموذجاً لاقتصاد شرق أوربى قطع صلته بالماضى الشيوعى، على نحو ما قدم تقرير لوس أنجلس تايمز فى يوم الانتخابات، حين توقعت استطلاعات الرأى «نصراً كاسحاً» لـ «الشيوعيين السابقين الذين أعادوا تجميع قوائمهم». وكان مصدر «الثناء الكبير» فى الصحف الأمريكية مبهماً، واستخدمت عبارات مراوغة، كالقول بأن «المعجزة الاقتصادية كانت صعبة التسويق فى الوطن البولندى» حيث يبدو السكان غير

مقدرين لـ «المظاهر الرأسمالية» كالسيارات الفارهة السريعة المستوردة، والتى تجرى فى شوارع وارسو الراقية، وتنوع المحال الجديدة البراقة التى تقدم «أفخم السلع المستوردة». وقد استقبل الناس العاديون تلك المعجزة بالقول: «نحن فى ورطة يائسة» وقد أظهرت وول ستريت جورنال قلقها من أنه فى الوقت الذى «ازدهرت فيه الرأسمالية» فإنها جلبت معها «عدم المساواة»؛ وهو ما ينذر بتهديد الديمقراطية، بل «تهديد مميت» فى ظل ما تشعر به بولندا من ميل السكان لصعود اليساريين مرة أخرى، وهو أمر حدث فى ليتوانيا العام الماضى، وربما سيحدث قريباً فى المجر، وقريباً جداً فى روسيا. ويفهم مصطلح الديمقراطية بما يعنى «قبول مبدأ السوق الذى يفضله المستثمرون الغربيون»، والديمقراطية بهذا تمثل تهديداً للسكان الذين يشعرون بقلق تجاه «الحاجات الأساسية» مثل التعليم والصحة والوظائف وإطعام أطفالهم، ولن تنفعهم «العقلانية الاقتصادية» التى تفتح بموجبها المحال التجارية نوافذها على بضائع يصعب على السكان شراؤها، وفى ذات الوقت تتدفق الأرباح إلى المستثمرين الغربيين. وقد علقت إحدى السيدات الشابات - من الجيل الذى يفترض أن يكون من الفائزين بحرية السوق فى بولندا -على تلك المحال اللامعة التى تعطى مدينة لودز البولندية شكلاً رائعاً بقولها: «السلع هنا متوافرة من كل صنف ونوع، لكننا لا نستطيع شراءها، انظر إلى الناس، إنهم مقهورون، يمكنك أن ترى ذلك فى ملامح وجوههم». وما دام هؤلاء مقهورين فإن الديمقراطية تبقى آمنة، ما دامت الصدمة قد ألجمت الشعب.[98]

وكما كان متوقعاً، ثبت أن «المعجزة الاقتصادية» صعبة «التسويق في الوطن» وحل الحزب المناصر لحرية السوق وللفكر الإصلاحى المدعوم غربياً والمدفوع فى اتجاه «العلاج بالصدمة» فى المرتبة الثالثة فى نتائج الانتخابات؛ إذ لم يحصل سوى على 10٪ من الأصوات. ورغم أن أحزاب الديمقراطية الاشتراكية وحزب المزارعين اليسارى قد كسبا الانتخابات بنصيب 50٪ من الأصوات، فإن الدلائل تشير مع هذا إلى عدم اكتراث الشعب نتيجة فشل النظام السياسى، على نحو ما تعلق وول ستريت جورنال - محاولة أن تؤكد لقرائها أن الإصلاح سيستمر مهما كان اختيار السكان. وما أراده السكان واختاروه عبرت عنه صناديق الاقتراع معلنة أن 57٪ من السكان يعارضون إصلاحات السوق الحر التى ستستمر مع هذا مفروضة على الشعب. وكان المستثمرون الغربيون وأصحاب البنوك الدولية يحاولون إظهار الوجه الحسن لنتائج

الانتخابات من خلال مجادلتهم بأن «العودة إلى اقتصاد الماضى ليست اختياراً» بحسب نيويورك تايمز. ويبدو أن ذلك صحيح، فإذا أخذنا فى الاعتبار الضوابط الغربية التى صارت تتحكم فى الاقتصاد البولندى لن يكون هناك سوى المفاضلة بين خيارين سخيفين: إما اقتصاد الماضى، أو تحمل تلاعب الليبرالية الجديدة المراوغة، ذات الاقتصاد المفتوح. (٩٩)

لقد كانت المقاومة الشعبية للخصخصة، وبصفة خاصة بين العمال، واضحة منذ بواكير انتهاء الفترة الشيوعية، على نحو ما يقرر مدير دراسات روسيا وأوربا الشرقية فى جامعة جورج واشنطن، فاستطلاع الرأى الذى أجرى عام 1990م على سبيل المثال أظهر أن 13٪ فقط من العمال و37٪ من المديرين يفضلون خصخصة مصانعهم. وطالب أكثر من ثلث العمال والمديرين بملكية حكومية وملكية عمالية للمصانع. لكن توجهات السكان لم تكن متناسقة تجاه «الديمقراطية الجديدة» ولعل هذا سبب وجيه يفسر لماذا تبدو الفترة الشيوعية أفضل للبولنديين، على نحو ما يصف أكاديمى متخصص. (١٠٠)

وفى روسيا يظهر السكان أيضًا حماسة قليلة نحو الاصلاحات الاقتصادية المتسارعة التى يدافع عنها اليوم بوريس يلتسين الذى كان بالأمس شيوعياً أصيلاً، ويصوره الغرب اليوم كرائد ديمقراطى، ولم لا؟ ألا تخدم سياساته مصالح المستثمرين الغربيين. لكن شعبية هذا الرجل انخفضت داخل روسيا من 60 إلى 36٪ خلال عامى 1991م-1993م رغم الدعم الغربى الكبير لذلك «الزعيم القوى». وفى استطلاع للرأى قام به الاتحاد الأوربى فى فبراير، وجد أن أغلب الروس والبيلاروس والأوكرانيين يعارضون التحرك نحو السوق الحر، ويشعرون أن الحياة كانت أفضل تحت النظام الشيوعى السابق. كما أن الروس يشتاقون للنظام السياسى القديم (بحسب فاينانشيال تايمز). وقد أظهر استطلاع قامت به مؤسسة جالوب لعشر دول من الكتلة الشرقية فى نفس الفترة أن 63٪ من السكان يعارضون الديمقراطية، بزيادة مقدارها 10٪ عن نسبة المعارضين فى 1991م. وقد اتضح أنه كلما بعدت فترة الإطاحة بالشيوعية من الذاكرة فتر حماس التغيير، بل تحسر الناس على الماضى، (بحسب الأسوشيتيد برس). وفى 1993م أظهرت استطلاعات للرأى قام بها مركز تايمز ميرور الأمريكى أن الروس يفضلون «زعيماً قوياً» أكثر ما يتمنون «حكومة ذات شكل ديمقراطى»، وذلك بنسبة 51٪ إلى 31٪، بينما كانت النسبة معكوسة

فى مايو 1991م. ولعل فتور الدعم الذى لقيه يلتسين فى إبريل 1993م نحو الاستفتاء الذى دعا إليه يعكس أيضًا هذه المشاعر. وقد اختار أقل من ثلث المستطلع آراؤهم الرأسمالية كنموذج مثالى لمستقبل روسيا. بعد أن كانت نسبتهم قد بلغت 40 ٪ قبل عامٍ من تاريخ الاستطلاع. وبحلول أغسطس 1993م قدمت نيويورك تايمز تقريراً جاء فيه أن مثل هذه الاستطلاعات التى يمكن الاعتماد عليها بدرجة ما تظهر أن عدد الروس الذين يعتقدون أن حياتهم ستكون أفضل فى ظل الرأسمالية قد انخفض من 24 إلى 18٪. وتظهر الإحصاءات فى بقية الدول نفس النتائج تقريباً، مما يعنى أن هناك حنيناً للعودة إلى القيم الشيوعية، حيث أعرب 70٪ من السكان أن الدولة يجب أن توفر مكاناً للعمل وخدمات طبية وتعليمية ومشروعات إسكانية للشعب وغيرها (بحسب إيكونومست).[101]

ومن بين المظاهر التى لا تبينها استطلاعات الرأى فى تلك التقارير المبهجة التى لابد أنها أحزنت الصفوة، مشاهد النساء «العاريات فى معارض زجاجية» فى الأحياء ذات الأضواء الحمراء فى المدن الغربية واللائى جلبتهن المافيا لتقديمهن سلعة رائجة فى صناعة الجنس الشرهة فى أوربا الغربية، حيث هناك يمكنهن على الأقل البقاء على قيد الحياة. ومن بين المشاهد أيضًا التى لم تنقلها استطلاعات الرأى موقف الأوربيين الغربيين بمن فيهم أولئك الذين لم يشعروا بالابتهاج لفرص الربح التى نقلت من بلادهم الوظائف إلى العالم الثالث الجديد فى الشرق، وكذلك مشاهد تدفق المخدرات إلى الغرب مع مضى سياسة العلاج بالصدمات فى الكتلة الشرقية سابقًا. لقد تمكن جيفرى ساتش، الاقتصادى فى جامعة هارفارد، والذى أشرف على تجربة بولندا قبل أن ينتقل منها إلى روسيا، أن يحصل على جائزته الكبرى فى بوليفيا فصنع هناك «معجزته الاقتصادية» التى نالت إعجاباً أكبر مما حققه فى بولندا وروسيا، وبفضله تحققت كارثة إنسانية فى تلك البلاد. لقد استحسن الغرب الإحصاءات، وأغمض عينيه عن معاناة سكان بوليفيا الذين لم تصل أصواتهم إلى غرف رجال الأعمال المغلقة. لقد بنى نجاح الإحصاءات فى جزء كبير منها على الزيادة الحادة فى الإنتاج غير القانونى للمخدرات، والتى اعتبرت اليوم أكبر مصدر للدخل من عوائد التصدير، على نحو ما يقدر عديد من المتخصصين. ومن المنتظر أن يقوم المزارعون الذين أجبرتهم السياسة الحكومية على الزراعة التصديرية بالسعى إلى تحقيق أكبر ربح، فيتعاونون مع البنوك الدولية والشركات الكيميائية المستفيدة من زراعة الكوكايين. وقد عملت نفس الآلية فى تجارة المخدرات عالية

الجودة فى بولندا باعتبارها محطة عبور إلى أوربا، وفى هذه الدولة أتت 20٪ من مخدرات الأمفيتامين amphetamines المصادرة فى عام 1991م فقط، وهو ما زاد بنسبة 6٪ فى عقد الثمانينيات. كما تزايد بشكل سريع تعاطى المخدرات فى المنطقة، ويقوم اتحاد منتجى المخدرات فى كولومبيا بحث عملائهم البولنديين على سرعة تهريب المخدرات إلى الغرب. ومن المتوقع أن يصبح إقليم آسيا الوسطى (السوفيتى سابقًا) المنتج الرئيسى للمخدرات فى السنوات القليلة المقبلة.[102]

هكذا لا يبدو أن هناك الكثير من المفاجآت.

ومن اللافت للانتباه أن التوجهات التى عبر عنها المستطلع آراؤهم فى الإقليم لم تأت بمفاجآت. فإصلاحات صندوق النقد الدولى وإصلاحات يلتسين تمثل وسيلة من وسائل تحويل المنطقة إلى عالم ثالث على نحو ما يشير إليه بدقة الاقتصادى الكندى ميخائيل تشوسودوفسكى. فقد تم إعداد نسخة طبق الأصل من برامج التعديلات الهيكلية التى فرضت على دول العالم الثالث وعلى الدول السوفيتية سابقًا، بهدف تحقيق «الاستقرار» فى الاقتصاد، لكن آثارها فى روسيا أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية بنحو مائة مرة فى سنة واحدة، وهو ما قلل من قيمة الدخل بنحو 80٪، وأطاح ببلايين الروبلات التى أنفق الناس أعمارهم فى ادخارها. وكما فى بقية المناطق تم ترويج برنامج التعديلات «باسم الديمقراطية» لكنه لم يؤد إلا إلى إفقار قطاعات واسعة من السكان، بينما حقق مزايا لفئة محدودة من تجار روسيا وأباطرة المال. حتى إن «العلاج» الاقتصادى تسبب فى «قتل» المريض، كما دُمر الاقتصاد القومى، وأصيب نظام المشروعات الصناعية الحكومية بالإفلاس. وقد أدى هذا البرنامج تحديداً إلى غلق الطريق على الوصول إلى مرحلة انتقالية للاتجاه نحو «الرأسمالية القومية»، وهى التى رفضها السادة الأجانب فى دول الجنوب قبل خمسين عاماً. وتظهر الأرقام الرسمية أن هناك تدهوراً سنوياً فى الناتج الصناعى بنسبة 27٪، لكن التدهور الفعلى يقدر بنحو 50٪. وقد هبط إنتاج أغلب السلع الاستهلاكية بنسبة تتراوح بين 20 و40٪ تبعاً للأرقام الرسمية. وقد تؤدى خطط الخصخصة الحالية إلى إفلاس نصف المشروعات الصناعية وانهيار الخدمات الطبية والتعليمية ورفاهية المجتمع. وهناك على الجانب الآخر زيادة متسارعة فى هجرة رأس المال وغسل الأموال وزيادة واردات سلع الرفاهية التى يتم تمويلها عبر «نهب الموارد الأساسية للشعب الروسى». وقد حققت بعض

القطاعات الصغيرة أرباحاً وثراءً، على غرار نموذج العالم الثالث، وأغلب هذه القطاعات الثرية من رجال الصفوة «الشيوعيين سابقًا» الذين أصبحوا مرتبطين برءوس الأموال الأجنبية. فمازال النظام يحتفظ بمظاهر شمولية فى مزيج دقيق يجمع بين الستالينية و«السوق الحر». وقد جاء الانهيار فى مستوى المعيشة وتدمير المجتمع المدنى من خلال اتباع مجموعة من السياسات الاقتصادية الواسعة المدى، والتى لم يشهد مثلها التاريخ الروسى من قبل، على نحو ما يلاحظ تشوسودوفسكى فى مراجعته لنماذج سوفيتية عديدة.[103]

وفى تقاريره التى يرسلها من روسيا يصف الصحفى الإسرائيلى البارز أمفون كابليوك البؤس والفقر الذى تعيشه روسيا، حيث 87٪ من السكان دون خط الفقر، مع تدهور كبير فى نصيب الفرد من الغذاء منذ عام 1989م (باستثناء الخبز والبطاطس، طعام السكان الأشد فقراً) بحيث يستنزف الإنفاق على الطعام أكثر من 80٪ من دخل الأسرة. إضافة إلى انهيار العلوم السوفيتية والتعليم والمستشفيات ورخاء الدولة، وغيرها من الأمراض التى نسيتها البشرية، وصار الموتى يدفنون فى مدافن عامة جماعية؛ لأنهم غير قادرين على تحمل تكلفة الدفن، مع حدوث تضخم هائل وتدمير القيم الاجتماعية، واختفى مصطلح «التماسك الأسرى» وصار كل فرد فى المجتمع يبحث عن نفسه.[104]

وفى أوربا الشرقية، كما فى العالم الثالث، تفضل الصفوة «الإصلاحات» لأنها تتربح من ورائها. ويصر الغرب المسك بالسلطة على تلك الإصلاحات. وتبعاً لذلك ستستمر تلك البرامج على قدم وساق باسم «الديمقراطية»، وعلينا فى هذا الصدد أن نسترجع رؤية لورد بينتيك، التى أطلقها منذ زمن بعيد.

وتعد القطاعات الخاصة للسلطة الغربية صاحبة المنفعة الأساسية، حيث تقدم الموارد المادية والبشرية فرصاً رائعة للربح. فيزداد المستثمرون ثراءً بينما يقوم الرأسماليون من رجال الدولة فى العالم الثالث الجديد ببيع موارد البلاد فى صفقات مربحة. كما تقدم قوانين العمل الجديدة منفعة مزدوجة للمستثمرين الغربيين حيث توفر استثماراً استغلاليًا للعمال المهرة والمدربين بأبخس الأجور، وفى ذات الوقت يتم تخفيض تكلفة العمل والأجور فى الدول الغربية عن طريق الابتزاز والتهديد بأن المستثمرين يمكن أن يتركوا السوق أميالاً قليلة ويجدوا أجوراً أرخص فى الشرق. وباختصار يبدو الواقع وقد اقترب إلى حالة عالم ثالثية.

ومن المنتفعين أيضاً «المصدرون» الغربيون والمستشارون الذين يتنافسون على أموال دافعى الضرائب التى توجه نظرياً نحو الشرق . وعلى نحو ما تلاحظ وول ستريت جورنال فإنه حين تقوم دول الغرب بتعزيز أى جيش للنهوض فى عالم ما بعد الحرب الباردة ، فإنها لا تفضل تقديم الإعانات إلى العمال بل تفضل التعامل مع مجموعة من الشركات التجارية المؤلفة من نسق من المستشارين ورجال البنوك وأصحاب المشروعات الصناعية حتى يتسنى لها إحكام السيطرة والإمساك بزمام الأمور . وقد صممت المساعدات الخارجية لهذا الغرض ، وكانت بولندا أكبر متلق ، واعتبرت الدولة الأكثر استعداداً لاتباع القواعد الليبرالية الجديدة . ومن بين 25 بليون دولار وعد بها الغرب بولندا، لم تتلق وارسو سوى 10٪ من الرقم ، وفى صورة «منح» ، وهى قيمة لا تكفى سوى لإنشاء طريق من الطرق السريعة . وبُدد جزء كبير من الدعم على «المستشارين الغربيين الذين تدفقوا على بولندا ليأخذوا حصتهم من رأس المال الدولى» الذى أرسل لتحقيق «السيطرة المرغوبة» . وبحسب وول ستريت جورنال فإن أغلب مساعدات الاستشارات الفنية يذهب لجيوب المستشارين الغربيين . ومن ثم فإن الاقتصاد الغربى كان أكبر الرابحين من القروض الغربية لبولندا . وكان أجر الاستشارى الغربى يبلغ 1200 دولار فى اليوم؛ أى أكثر بنحو 100 مرة عن أجر نظيره البولندى . وحققت الشركات الغربية أرباحاً هائلة ، وجاءت عائداتها فى أغلبها من هيئات المساعدة (بنسبة 80٪ على نحو ما يقدر أحد ممثلى هذه الهيئات فى لندن) . وإضافة إلى ما سبق نجد شكلاً آخر من أشكال الرفاهية التى يتمتع بها الأثرياء . فصندوق الإعانة البولندى- الأمريكى الذى قدمته إدارة بوش ابتدع نظام تمويل المشروعات الصغيرة فى وقت كانت الأرباح تتضاعف لمديرى الصندوق ومستشاريه . ويعمل مديرو الصندوق بالطريقة التى تزيد من أرباحهم من خلال اصطياد إعانات الاستثمار . وكما فى القروض الائتمانية ، يشترط المانحون تخصيص «50٪ من القروض لصالح الصادرات الغربية- وهى صادرات تتفاوت فى أشكالها من حبوب الذرة إلى الخبراء الاقتصاديين» ، ومن ثم فإن رجال الأعمال والخبراء الغربيين يعملون عملاً جيداً ، فى وقت يتابع فيه البولنديون وطنهم بمزيد من الحسرة .

والقصة مشابهة فى روسيا ، فالإعانات الأمريكية كانت تتوالى كالريح المرسلة ، على نحو ما خلصت وول ستريت جورنال ، وكانت بالنسبة للمستشارين الأمريكيين مدعاة للرقص فى الشوارع- لكن ليس فى شوارع

روسيا. والتهم قطيع المستشارين المبتهج النصيب الأكبر من كعكة المساعدات الأمريكية ووضعوا ما بين 50 إلى 90٪ من أموال الإعانات فى جيوبهم، ويمارسون ما يجعلهم يضمنون استيراد المعدات الأمريكية فى أى نشاط جديد. وقد استخدمت المجموعات التجارية الجديدة صناديق أموال دافعى الضرائب لمساعدة رجال الأعمال الأمريكيين للتوسع فى روسيا، فقد استخدمت على سبيل المثال شركة «مخازن بيلسبرى الخضراء» 3 ملايين دولار من أموال المساعدات الأمريكية لتوسعة وجودها فى السوق الروسى الضخم الواعد. وكانت أكبر مجموعة تجارية هى مجموعة KPMG Peat Markwich، التى دفعت إلى السوق الروسى بكل فروعها، وأهمها : J.P Morgan, Bechtel, Land O'Lakes , Young and Rubicam ـ طمعاً فى الحصول على الإعانات الحكومية المقطوعة من أموال دافعى الضرائب لجنى أرباح جديدة. لكن الروس لم يروا أغلب هذه الإعانات التى تنفق على أسفار ورحلات المستشارين بين ذهاب وإياب.

وتعد برامج الإعانة التى وجهت لتفكيك الترسانة النووية أكثر ما يدعو إلى خيبة الأمل فى روسيا. وهو مجال تمتلك فيه روسيا خبراء عديدين يعانون البطالة، بحسب تقرير وول ستريت جورنال. لكن مع ذلك خصص 754 مليون دولار - من بين 1,2 بليون دولار وجهت لتنفيذ المشروع- للبنتاجون لكى يتعاقد مع خبراء أمريكيين. وكان الهدف الأول للبرنامج، بحسب ما أوضح الأمين المساعد لوكالة الطاقة النووية الأمريكية فى حديثه لمجموعة من المقاولين الأمريكيين «المحظوظين» فى مجال الدفاع هو أن نعرض على الروس روح «المشروعات الاقتصادية الحرة»، ومن ثم فلو اتضح أنهم تلاميذ لا بأس بهم فسوف يتعلمون أن «المشروع الحر» عبارة عن نظام يتم من خلاله ضخ الأموال العامة من خلال آليات الدولة بهدف تحقيق القطاع الخاص أرباحاً، حيث تنقل الأموال من دافعى الضرائب إلى المستثمر الأمريكى والخبراء ذوى الكفاءات العالية. ولعل من لديه معرفة بتاريخ برامج الإعانات الأمريكية فى العالم الثالث لن يجد مفاجأة لما جرى فى الحالة الروسية.

ولتسهيل الأرباح المستقبلية طلب المستثمرون الغربيون أن يقدم دافعو الضرائب أيضاً تمويل تنمية البنية الأساسية، فالحالة السيئة للبنية الأساسية تعيق الشركات الغربية من العمل فى هذه الدول، وتجعل من الصعب توزيع منتجاتهم بشكل جيد، على نحو ما تفسر نيويورك تايمز. ولهذا السبب وافقت البنوك

الغربية على تخفيف 40٪ من الديون التى تراكمت على بولندا عقب انهيار اقتصادها فى عام 1989م. ومثل هذا العرض الذى قدم لبولندا من شأنه «تعزيز مستقبل الاقتصاد للمستثمرين الغربيين والبنوك الغربية التى سوف تنتفع من إحكام السيطرة الناعمة على الاقتصاد». ويتشابه الموقف مع الأوضاع فى أمريكا اللاتينية، بحسب ما تلاحظ تايمز. فهناك أيضًا يتم رهن خفض الديون بـ «خطوات عملية لفتح السوق» وهو ما ساعد فى نمو الاستثمارات وجذب المزيد منها. ولعل هذا النمو من النوع الذى يفيد الأثرياء المحليين والمستثمرين الأجانب، وعلى السكان أن يحبسوا أنفاسهم ترقبًا لمزيد من التراجع والتدهور.[105]

وفى آخر خطاب له كرئيس لمجموعة الـ 77 (والتى تمثل ما يزيد على مائة دولة من الدول الأقل تقدمًا) انتقد الرئيس لويس فيرناندو جرميلو السياسات الغربية بشكل لاذع، مشيرًا إلى أن دول الجنوب ما زالت حائرة إلى الآن وتتساءل «لماذا لا يمد الغرب يده لمساعدة الدول الفقيرة للخروج من أزمتها» وهى أزمة يعتبر الغرب مسئولاً عن قسم كبير منها، وكان يفترض أن يشعر «بالخزى» و«القلق» لما تعانيه شعوب تلك المناطق. لقد ساعد تخفيض الديون فى بولندا الرجال الأثرياء فى الغرب، بينما لم يؤد تخفيف ديون إفريقيا إلى نفس النتيجة. وتعمل نفس مبادئ المنفعة فيما يخص الإعانات. فأموال دافعى الضرائب توجه بشكل أساسى لتلبية حاجات أصحاب المشروعات من الأثرياء والمستثمرين والخبراء فى الدول الغربية المانحة. أما تلبية حاجات الأطفال الذين يموتون جوعًا فأمر ثانوى. وهذا هو بعينه «روح المشروعات الحرة» التى اتبعتها حكومة الولايات المتحدة تجاه «المقاولين المبتهجين» الذين لا يحتاجون إلى إرشادات كثيرة فى هذا الصدد.[106]

وقد اعتبر الاقتصاديان ج.أ كريجل (من إيطاليا) وإيوجن ماتزنر (من النمسا) النتائج التى ترتبت على أكثر من عقدين من «تجريب العلاج بالصدمات» فى أوربا الشرقية نتائج «هزيلة ومخيبة للآمال». فالمنهج المتبع لم يتجاهل فقط «دروس التاريخ» بل فشل أيضًا فى «توفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لخلق اقتصاد سوق»، ولعل الدولتين اللتين ينتمى إليهما الباحثان بمثابة أفضل مثال على كيفية إهمال دروس التنمية الحكومية. وقد استشهدا باليابان وبـ «النمور الصغيرة» كحالات نجاح حديثة، وقارنا هذه الدول باقتصاديات أوربا فيما بعد الحرب. وقد لاحظا أن خطة

مارشال «كانت قد اعتمدت على صيانة تخطيط قومى اقتصادى ومحاسبى» بدرجة تشبه «عملية ناجحة تقوم بها أية شركة رأسمالية تعتمد على التخطيط الاستراتيجى داخل نظام السوق.»[107]

وتسهم المناقشة المستفيضة لهذه القضية فى إدراك أن المبادرات الحكومية وسياسة الحماية هى وسائل لا تقتصر فقط على «المحدثين» من الاقتصاديين، بل «ضاربة» فى جذور التطور الرأسمالى للمجتمعات الصناعية المعاصرة. وما يسمى بـ «نظام السوق» ليس فى مجمله سوى أسطورة، كما أن ما يعرف «بالشركات الرأسمالية» المرتبطة بالتخطيط الاستراتيجى إنما يعوق الاقتصاديات القومية ويسد عليها الطرق. وفضلاً عن هذا فإن فشل مثل هذه «التجارب» كان أمراً شائعاً عبر القرون بنفس الشروط التعجيزية منذ أن جربت على البنغال فى القرن 18 وصولاً إلى البرازيل وروسيا اليوم، ومن ثم فإن «هندسة المبادئ السياسية» تعمل الآن بشكل رائع.

ولقد راجعت دراسة لليونيسيف أثر الإصلاحات التى «لا مفر منها» للدول مع الاعتراف بأنها ذات «تكلفة اجتماعية واقتصادية أعلى من قيمة الثمار التى ستجنيها». لقد تم تصميم «العلاج بالصدمة» من قبل الخبراء الذين تتفق غطرستهم مع جهلهم، وعلى نحو ما تظهر دراسة اليونيسيف فإن هذا النوع من العلاج لم تكن له فعالية فى أرض الواقع، وزاد من حدة الفقر بمرور السنين فضلاً عن تداعيات اجتماعية بغيضة، إضافة إلى أخطاره المتفاقمة. ففى روسيا قدر أن أعداد الوفيات ارتفع فيما بين عامى 1989م و1993م بأكثر من نصف مليون، وهو رقم يبين بجلاء حجم الكارثة الحالية. وربما يعطى مؤشراً بالغ الدلالة على الحجة التى قدمها هنرى دالى كبير الاقتصاديين فى البنك الدولى سابقًا حين عبر فى تلك الأثناء عن أن «السياسات الصارمة التى نفرضها على الدول للحصول على نتائج جيدة قد تركت آثاراً جانبية بالغة لا يمكن تخيلها، لدرجة أننا، نحن الاقتصاديين، صرنا خطراً بالغًا على الأرض وساكنيها. هذا على الرغم من أنه كان يتحدث عن ضحايا آخرين فى مناطق أخرى من العالم. وفيما بين عامى 1989م و1993م زاد معدل الوفيات الخام فى رومانيا بنسبة 17٪ وبنسبة 12٪ فى بلغاريا، وبنسبة متقاربة فى كل من ألبانيا وأوكرانيا، بل وزادت نسبة الوفيات فى روسيا بنحو 32٪. وتناقص، فى عام 1992م، أمد الحياة للرجال بنحو سنتين فى روسيا، كما ارتفع معدل الانتحار بنحو الثلث فى

بولندا وبنحو الخمس فى رومانيا. وفى الشهور الستة الأولى من عام 1993م فقط زادت حالات الانتحار فى روسيا بنحو الثلث عما كانت عليه قبل عام، كما تعانى بولندا أيضًا «طوفانًا كبيراً للفقر، ومعدلات متزايدة للوفيات، وتدهوراً فى بقية المؤشرات الديموجرافية، وتنامى معدلات للبطالة. وحدها كانت جمهورية التشيك، والتى تعد بشكل تقليدى جزءاً من الغرب، تعود بشكل تدريجى لمعدلاتها الطبيعية».

وقبل اتباع برامج «الإصلاح الاقتصادى» كانت لدى أوربا الشرقية اقتصاديات فعالة، وإن كانت غير مفعلة، كما كان لديها «معدلات منخفضة من التفاوت فى الداخل ومعدلات أقل فى نسب الفقر مما عرفته الدول المتقدمة والدول ذات الدخل المتوسط، حتى لو أخذنا فى الاعتبار الامتيازات التى تحظى بها الحاشية العليا فى السلطة السوفيتية، والذين صار أغلبهم اليوم من «صفوة الرأسماليين» الذين يستمتعون بالثروة الخرافية على نمط العملاء فى العالم الثالث المتواطئين مع الغرب سلطة وتميزاً. كما كان هناك أيضًا رصيد كبير من الخدمات والمنافع الاجتماعية قبل تطبيق تلك الإصلاحات. وقد انهار كل هذا، وزادت معدلات الفقر فى الإقليم بأسره، حتى إنها تضاعفت فى بولندا عام 1989م-1990م فقط مع تغيرات مماثلة فى بقية دول الإقليم. وفى جمهورية التشيك المحظوظة كانت نسبة السكان الفقراء قد ارتفعت من 5,7٪ فى عام 1989م إلى 18,2٪ فى عام 1992م. وفى بولندا ارتفعت النسبة من 20,5 إلى 42,5٪ (مع اختلاف طفيف بين هذه الدول فى معايير تحديد الفقر). أما التدهور فى صافى دخل الأسرة فقد بدا «شديد الوضوح» فى بلغاريا وبولندا ورومانيا وروسيا وأوكرانيا (بحسب إحصاءات 1993م) حيث صار الدخل اليوم أقل بنسبة 60-70٪ عما كان عليه قبل سنوات الإصلاح؛ وفى نفس الوقت تزايدت حدة الفروق فى الدخل كما هبط معدل استهلاك الطعام بشكل حاد مع انخفاض مماثل فى معايير «رعاية الأطفال»، وهو ما أدى إلى انتكاسة لما كان قد تحقق فى الماضى فى كل من أوربا الشرقية والوسطى وتدهورت الإنجازات التى تحققت عند المستويات العقلية والنفسية لشعوب هذه المنطقة. أما الزيادة التى شهدتها معدلات الجريمة فقد «تجاوزت» كل النسب التى يمكن تخيلها، حيث تضاعفت فى المجر بين عامى 1989م و1992م على سبيل المثال. كما تتزايد نسبة المجرمين من الأحداث صغار السن بشكل متسارع.

وقد خرج باحثون آخرون بنتيجة مشابهة مشيرين إلى «كارثة نفسية واجتماعية» تزايدت معها حالات عدم الشعور بالأمن والقلق بشأن الجريمة، والصعوبات التى تكتنف الحياة، والتغيرات التى تلعب دوراً مهماً فى القلق النفسى، والاضطراب الاجتماعى (بحسب جوديث شابيرو، أكاديمى بريطانى يعمل فى وزارة المالية الروسية).[108]

وبالنسبة لأوربا الشرقية، كانت استجابة رجال الأعمال الغربيين مختلطة للغاية. فالأرباح كانت تأتى ببطء شديد. واتضح أن الإصلاحات كانت خدعة كبرى فى أوربا الشرقية، وبحسب تقارير اقتصادية تصدر شهرياً فى الولايات المتحدة فإن «التقارير اللعينة» التى قدمها الاتحاد الأوربى، والتى اختارت مجموعة من السذج، على شاكلة جيفرى ساتش، ليصبحوا خبراء العلاج بالصدمات، قد سببت كوارث. فقد طبق هؤلاء مبادئ اقتصادية مختزلة ومبتورة عن التطبيق الواقعى دون أى اهتمام بالواقع الاجتماعى، الأمر الذى جلب «الألم» بدلاً من «الأمل»، فبقيت المنطقة «عقيمة» غير قابلة للإصلاح الاقتصادى - ومن ثم فقد نفر منها المستثمرون الغربيون.. الساعون إلى جلب الأرباح.[109]

ولابد أن نفهم من السطور السابقة أن الرجال الأثرياء فى الدول الثرية ينتظرون عوائد أفضل وأرباحاً أكبر من «مأساة البشر».

وقد أنتج المعهد الأوربى للتنمية الاقليمية والمحلية تقريراً لصالح الاتحاد الأوربى خلص فيه إلى أن أغلب سكان الدول الأربع فى أوربا الشرقية التى تم إجراء مسح لاستطلاع الرأى العام فيها قد أظهروا قلقاً شديداً بشان المستقبل، حيث وجد التقرير أن 40٪ منهم يشعرون بأن الحكومة الحالية «أسوأ» أو «أكثر سوءاً» من الحكومة السابقة. وقد أعرب مدير المعهد عن أن «رد الفعل الشعبى» تجاه «العلاج بالصدمات» سيكون مفاجئاً للخبراء أمثال ساتش، وذلك بحسب لينيت مايرز فى شيكاغو تريبيون. بينما وجد آخرون أن الأمر «طبيعى». وقد رأى جان تينبرجين الحاصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد أن الحل يكمن فى منهج إصلاحى تدريجى ذى توجه ديمقراطى اشتراكى. أما الاقتصادى الهولندى جان بركوير، والذى يعمل مساعداً لتينبرجين، فيرى أن ساتش كان مخطئاً جداً فى اعتقاده بأنه «ليس هناك من فقراء والكل يعيش حياة طبيعية» فى بولندا، فأكثر من 90٪ صاروا يحصلون على دخل أقل ونسبة قليلة من السكان تحصل على أشياء كثيرة - وربما على كل شيء. ولن تؤذى تلك الأخبار مشاعر ساتش لأن

رده معروف وهو «أن هناك وجهة نظر أخرى». كما وجد المعهد الأوربى أيضاً أن الناس يقلقهم تلك الثغرة المتنامية التى تفصل الأثرياء عن الفقراء.

وحين سئل عن كل هذه الأمور فى لقاء عبر الهاتف، أجاب ساتش «لا أعرف حقيقة ما الذى جرى مع البولنديين، صحيح أنه ليس هناك أثرياء فى بولندا، لكن الشعب البولندى لا يعانى!». ولعل هذا القول لا يتفق مع مشاعر رجل الشارع فى بولندا التى يكفى أن يسمع فيها المرء اسم ساتش ليشعر بالغثيان، وذلك على نحو ما يقرر مايرز. وبحسب بيركوير فإن الناس رافضون لأسلوب العلاج بالصدمات ولهم الحق لأنهم يعانون.[110]

وفى عام 1994م راجع ريتشارد باركر من القسم الحكومى فى هارفارد تلك النتائج، وخرج بأن العلاج بالصدمات كان خياراً فاشلاً، فبعد الإصلاحات التى هلل لها الغرب كثيرا فلا تزال الشركات العامة الكبرى – التى وصفت من قبل المعالجين بأنها ديناصورات اشتراكية– تقدم على الأقل 60٪ من إجمالى الصادرات البولندية. وقد أفرزت إصلاحات السوق «تفاوتات كبرى فى الدخول على المستوى الفردى والإقليمى»، وأمام كل وظيفتين جديدتين يقدمهما القطاع الخاص (أغلبها بأجر بخس وأرباح هامشية) يتم تسريح عامل من وظيفته. وذلك على نحو ما يستشهد باركر بدراسة حديثة للبنك الدولى توقعت أن بولندا لن تتجاوز مستويات معيشة الفترة السوفيتية، ولن تبلغ المستويات الغربية قبل 2010م. بينما ستأخذ دول الإقليم فى شرق أوربا فترة أطول من ذلك. كما أشار باركر ـ وأشار غيره كثيرون ـ إلى أن الأداء الأقوى فى العقدين الأخيرين كان للاقتصاديات الآسيوية التى لا تتشابه مع نماذج السوق الحر التى نصح بها المعالجون بالصدمات، وأن هذه الاقتصاديات لم تقبل النصيحة التى قدمناها للدول الشيوعية السابقة – لم يكن النصح فى حقيقته – أخذاً فى الاعتبار علاقات السلطة والنفوذ سوى أمر واجب التنفيذ.[111]

5. نـظــرة إلــى الـغــــد

منذ نهاية الستينيات ما زال «التحالف القوى» لحقبة ما بعد الحرب يسير مغمض العينين نحو الهاوية. وحين حالت المعارضة الشعبية لحرب فيتنام دون استنفار واشنطن للأمة الأمريكية على غرار الحرب العالمية الثانية لجأت الولايات المتحدة إلى استخدام «العصا والجزرة» حتى تسيطر على الشعوب، على حساب الوضع الاقتصادى، فى الوقت الذى كان فيه المنافسون يثرون

أنفسهم من خلال المشاركة بدون دفع التكاليف فى تدمير الهند الصينية. لقد صار العالم من الناحية الاقتصادية «ثلاثى القطب» مع صحوة أوربا، وآسيا التى بنيت على النظام الاقتصاى اليابانى كأكبر قوتين رئيسيتين. ففى النظام العالمى الذى أُرسى فى أربعينيات القرن العشرين قدمت الولايات المتحدة نفسها كممول بنكى كبير، وهو ما حقق مميزات كبرى للمستثمرين الأمريكيين، وإن كان ذلك فقد صار من الصعب الحفاظ عليه. وفى عام 1971م فض الرئيس نيكسون من جانب واحد النظام الاقتصادى الدولى، لكونه زعيم أكبر دولة مهيمنة ولم يراجع أحداً وقرر ما رأَى دون اعتبارات دولية.

علق نيكسون تأمين احتياطى الذهب للدولار، وفرض رقابة مؤقتة على الأجور والأسعار وعلى ضرائب الاستيراد العام الإضافية، واتبع وسائل مالية وجهت سلطة الدولة إلى ما وراء المعايير القديمة لتصب فى رفاهية الأثرياء. كما خفض الضرائب وقلص الإنفاق المحلى، باستثناء الإنفاق المطلوب على المشروعات الخاصة. وكانت هذه هى السياسات الموجهة للولايات المتحدة منذ ذلك التاريخ، وإن تسارعت خلال سنوات ريجان، كما اشتدت حرب الطبقات والأجور، وتزايدت رقعتها لتشمل أرجاء العالم بأسره.

ومع حلول عام 1974م فكت الولايات المتحدة كافة القيود المفروضة على رأس المال. ومع تغير الطيف الأيديولوجى نحو اليمين، اعتبرت التنظيمات الهيكلية التى أعاقت تدفق رأس المال بمثابة سياسات «غير فعالة» وأضرت بمصلحة الأمة، وغير مناسبة للسوق، وتوسعت البنية السياسية للصفقات، فى وقت كانت فرص الأرباح تتزايد على نحو ما كتب جون إيتول المتخصص فى الشئون الاقتصادية فى جامعة كمبردج. وفى نفس الوقت تحركت السلطة الثرية نحو مزيد من الإجراءات الحمائية وغيرها من أشكال تدخل الدولة فى الإنتاج والتجارة. ويلفت باتريك لو، الاقتصادى فى منظمة الجات، انتباهنا إلى أن «الهجوم المستمر على مبادئ حرية التجارة التى عانت منها الجات قد بدأت مع مطلع السبعينيات، وهى فترة اقتصادية صعبة، وما زالت مستمرة إلى اليوم، وخلال هذه الفترة لم تحقق الجات نجاحًا كاملاً فى التصدى لإجراءات الحمائية المتزايدة والتدهور المنظم فى مبادئ حرية التجارية.

لقد أدت مبادرات نيكسون الاقتصادية إلى زيادة الاضطراب فى النظام الدولى، على نحو ما يلاحظ الاقتصادى ديفيد كاليو، وذلك مع تجاوز القواعد

الاقتصادية وتنامى سلطة الدولة. وقد أدى ذلك إلى ضعف الرقابة على الحياة الاقتصادية، ومن ثم تقديم مزيد من الامتيازات لرجال الأعمال الدوليين والبنوك وإزالة القيود والرقابة على رأس المال. وتوسعت الأسواق الدولية بشكل متسارع نتيجة تراخى القيود، ونتيجة للتدفق الضخم للدولارات النفطية بعد ارتفاع أسعار النفط فى عام 1973م، 1974م، وهو ما تزامن مع ثورة المعلومات والاتصالات التى سهلت كثيراً انتقال رأس المال. كما أدت التسهيلات التى قدمت للاستدانة والقروض إلى وقوع العالم الثالث تحت كارثة الديون.

وقد ترك تهاوى البنية التنظيمية والزيادة الهائلة فى تدفق رأس المال بدون رقابة آثاراً واسعة المدى على الاقتصاد الدولى. ويلاحظ إبتول الحقيقة البارزة التى تقول إنه «فى عام 1971م وقبيل انهيار بورصة بريتن وودس Bretton Woods كان نحو 90٪ من كافة التعاملات المالية الأجنبية فى صورة صفقات للتمويل والتجارة والاستثمار طويل الأمد، بينما كانت النسبة الباقية فى صورة مضاربات مالية. أما اليوم فقد انقلب الحال وأصبح 90٪ من كافة الصفقات تتم فى شكل مضاربات؛ إذ يتجاوز تدفق العمليات المالية اليومية ما يعادل كافة الاحتياطى المالى لحكومات الدول الصناعية مجتمعة. وفيما بين 1986م و1990م ارتفع هذا التدفق من 300 بليون إلى 700 بليون دولار يومياً، ويتوقع أن يتجاوز 1,3 تريليون فى عام 1994م، ومن ثم فقد كان «الأداء الاقتصادى فى السبعينيات والثمانينيات سيئاً فى دول أوربا الصناعية كافة. حيث لم يتعد معدل النمو فى الدول الصناعية ما كان قد تحقق فى الستينيات، وتضاعفت البطالة مرتين على الأقل، وتدهور نمو الإنتاجية الصناعية. وإضافة إلى ذلك فإن «تدفق أموال المضاربات يمكنه بسهولة التفوق على مخزون العملات الأجنبية لأى حكومة» وهو أمر تكرر فى السنوات الأخيرة. ولم تعد البنوك الأهلية قادرة على حماية عملاتها أمام هجوم المضاربات. وصار التخطيط الاقتصادى الوطنى متزايد الصعوبة حتى للدول الثرية، وتزايد عدم استقرار السوق واتجهت الحكومات إلى سياسات الانكماش المالى للحفاظ على مصداقية السوق، وهو ما دفع الاقتصاديات نحو حالة من البطء والبطالة، مع انخفاض الأجور الفعلية وزيادة فى الفقر واللامساواة.[112]

ويقدر البنك الدولى إجمالى الموارد المتاحة للمؤسسات المالية الدولية بنحو 14 تريليون دولار. ولم تعد المجتمعات الثرية تقدم قروضاً، ولم تعد البنوك

المركزية الأوربية غير قادرة على الدفاع عن عملاتها الوطنية، بل إن النظام المصرفى الأوربى ينهار «بشكل فعلى»، وذلك بعد أن جربت حكومات الاتحاد الأوربى قوة الأسواق الرأسمالية الحرة على نحو ما يقدم تقرير فاينانشيال تايمز فى مراجعة للاقتصاد العالمى. لقد ميز السوق الرأسمالى الضخم نفسه مستفيداً من عدم خضوعه للرقابة على رأس المال، واستمر المستثمرون العالميون يفرضون السعر، وحين لا تحقق السياسات الاقتصادية لدولة من الدول ما يجذب المستثمرين فإنهم يستخدمون نفوذهم لفرض تغيرات اقتصادية، ومثل هذه الضغوط قد لا تكون «مصيرية» للدول الثرية، لكنها كذلك لدول العالم الثالث، وهو ما يجعل السوق الرأسمالى الدولى ليس أكثر من «وجه كريه للإمبريالية الاقتصادية» وليس بوسع الدول الهروب من هذا الوجه الذى يطل عليهم كل حين، فى زمن تجد فيه الحكومات نفسها، حتى فى الدول الثرية، فى موقف دفاعى، وفى أوضاع تكون فيها الكلمة العليا للمستثمرين الدوليين.[113]

وحتى أكبر الدول اقتصاداً وأكثرها سلطة تواجه الآن هذه المشكلات، فالولايات المتحدة يمكنها بحرية تجاهل نصيحة صندوق النقد على نحو ما فعلت إدارة بوش فى أكتوبر 1992م، حين اشترط هذا الصندوق لإنهاء العجز المالى فرض ضرائب واتباع إصلاحات «جوهرية» فى نظام الرعاية الطبية، وهى ذات النصيحة التى تتحول إلى «أمر» عند التعامل مع العالم الثالث. لكن الولايات المتحدة مع ذلك ليست ببعيدة عن عصابة المستثمرين الدوليين الذين صارت لديهم اليوم سلطة لم يسبق لها مثيل - بدرجة تشبه الفيتو- تهيمن على السيادة الاقتصادية للولايات المتحدة. وذلك على نحو ما قدمت وول ستريت جورنال بُعيد انتخابات 1992م، ولو كانت عصابة المستثمرين قد رفعت أرباحها طويلة الأمد ولو بنقطة مئوية، لكان العجز ازداد بمقدار 20 بليون دولار، ومن ثم لكان ذلك قد ضاعف فعلياً من تكلفة المحفزات الاقتصادية التى اقترحها مستشارو كلينتون من 20 إلى 40 بليون دولار، وقد كبحت هذه التداعيات التى تركتها ديون فترة ريجان - بوش الجديد من الأفكار التى كان سيقدمها مستشارو كلينتون بشأن الإنفاق. وقد تبع ذلك بفترة قصيرة هزيمة كاملة لجهود كلينتون شبه الحماسية التى سعت إلى تحفيز الاقتصاد، فى وقت كان البيت الأبيض والكونجرس استقرا على ميزانية منكمشة لا تختلف كثيراً عما كانت قد قدمته إدارة بوش، وهو ما جاء عكس الزيادة التى تحققت فى الإنفاق على «رأس المال الإنسانى» خلال فترة بوش.[114]

وكان هناك نوع آخر من التغير فى النظام العالمى جاءت به التحولات السياسية لفترة السبعينيات وأدى إلى تسارع كبير فى عولمة الإنتاج، وهى مرحلة جديدة فى السيطرة على الاقتصاد العالمى من خلال الشركات الدولية والمؤسسات المالية، وحملت نهاية الحرب الباردة وعودة أغلب دول شرق أوربا إلى الدور الخدمى القديم للاقتصاد الرأسمالى الغربى خطوات واسعة إلى الأمام، كما قدم ذلك طرقًا جديدة للسيطرة على السكان فى داخل البيت الأمريكى على نحو ما انتبهت لذلك سريعًا الصحافة الاقتصادية.

وازدادت الآلية قوة، فمع الانسيابية العالية التى يتسم بها رأس المال واللاحركة التى تتسم بها قوة العمل، أدت العولمة الاقتصادية إلى تصادم القوى العمالية بعضها مع البعض. ومع تلك الانسيابية فى رأس المال واللاحركة فى القوى العاملة تهددت مستويات المعيشة والأمن وفرص العمل وتواضعت آمال أغلب السكان، فى وقت كانت الأرباح تتفاقم والقطاعات المميزة اقتصاديًا تزداد رفاهية. ومن اللافت للانتباه أن انسيابية رأس المال وقيود القوى العاملة تأتى عكس الأفكار الأساسية التى حملتها النظريات الاقتصادية التقليدية التى استمدت خلاصة أفكارها من فوائد الأفضلية المقارنة والتجارة الحرة بناء على فرضيات ثبات رأس المال وحركية القوى العاملة وهى افتراضات كانت واقعية فقط فى زمن ريكاردو Ricardo .

وتنوى شركة جنرال موتورز إغلاق أكثر من عشرين مصنعًا فى الولايات المتحدة وكندا، لكنها فى ذات الوقت أصبحت صاحبة أكبر شركات تستقطب العمال فى المكسيك، مستفيدة من مميزات «المعجزة الاقتصادية» التى خفضت أجور العمال بشكل حاد خلال العقد الأخير، مما حقق استحسانًا. كما تسببت هذه «المعجزة» فى خفض حصة العمال من الدخل الفردى فى المكسيك من 36٪ فى السبعينيات إلى 23٪ فى عام 1992م، على نحو ما يقدم الاقتصادى ديفيد باركين، وذلك فى وقت يسيطر على 94٪ من حصص البورصة أقل من ثمانية آلاف حساب بنكى (ألف وخمسمائة منها لمستثمرين أجانب)، وهى حقائق يجب أن نضعها نصب أعيننا، ليس فقط فى المكسيك، بل فى المنطقة بأسرها، جنبًا إلى جنب مع التفاوت الكبير فى الدخول الذى شهدته المكسيك فى ظل هيمنة الولايات المتحدة على اقتصادها. وسنستفيد من هذه الحقائق حين نقرأ التقارير التى تحدثنا عن الانتعاشة التى يعيشها المستثمرون فى اقتصاد الخصخصة فى أمريكا

اللاتينية، تلك الخصخصة التى طرحت الأصول العامة للدولة للشراء وحققت خفضًا فى أجور العمال بشكل مغرٍ للمستثمرين وفتحت لهم أبواب الموارد الاقتصادية على مصارعها.

على الجانب الآخر تمثل أوربا الشرقية إغراءً جديدًا. فقد افتتحت جنرال موتورز مصنعا برأس مال 690 مليون دولار فى ألمانيا الشرقية سابقًا، حيث العمال مستعدون «للعمل ساعات أطول من نظرائهم المدللين فى القسم الغربى من البلاد ويحصلون على 40٪ فقط من أجور نظرائهم الغربيين، وعلى أرباح أقل، وذلك بحسب ما قدمت مبتهجة فاينانشيال تايمز». ويقدم شرق أوربا فرصًا جديدة للشركات لتحقيق مزيد من خفض التكاليف بفضل «ارتفاع نسبة البطالة والإفقار الذى تعانيه شرائح واسعة من الطبقة العاملة، فى وقت تم فيه إرساء الإصلاحات الرأسمالية. وتعد بولندا أفضل للمستثمرين من ألمانيا الشرقية سابقًا، حيث الأجور فيها أقل بـ 10٪ مما يطلبه العمال المدللون فى ألمانيا الغربية، وقد تحقق ذلك بفضل السياسة القاسية التى اتبعتها الحكومة البولندية تجاه خلافاتها مع العمال، وذلك على نحو ما تعرض نيويورك تايمز فى تقرير حمل عنوان «براعم خضراء من بين أطلال الشيوعية»، ومن ثم فليس كل شىء ضبابيًا وبائسًا فى أوربا الشرقية. وبولندا ليست تمامًا المكسيك، من حيث قمع الحكومة للعمال، بل هى تقطع شوطًا أوسع فى هذا النهج. وصار مصطلح التماسك، والذى عادة ما يستخدم للدلالة على وحدة الغرب تجاه عدو مشترك، يستخدم للدلالة على عدو آخر فى الداخل، ألا وهو العمال ـ باستثناء بعض زعماء العمال الذين يسوغون قرارات الدولة بشأن برامج الإصلاح ـ والمصنفين من قبل جمهور العمال كأعداء.[115]

ومن بين البراعم الخضراء التى نمت بين أطلال الشيوعية خصم ضرائب العطلات كمحفز للمستثمرين وغيرها من الهبات الممنوحة لرجال الأعمال، وقد قامت جنرال موتورز بشراء مصنع سيارات قرب العاصمة البولندية من خلال تمرير الصفقة من تحت الطاولة، حيث سهلت الحكومة البولندية للشركة حماية جمركية بنسبة 30٪، على نحو ما تسجل أليس أمسدين. وبالمثل قامت شركة فولكس فاجن بالاستثمار فى مناطق الأجور الرخيصة لبناء مصنع سيارات فى جمهورية التشيك لتصدير المنتج إلى الغرب. وتتضمن رحلة العذاب نحو الأسواق الحرة صفقات مغرية للغاية ستكون فولكس فاجن بموجبها قادرة على

جنى الأرباح مع ترك «الحكومة غارقة فى الديون ومشكلات دائمة» كمقاومة التلوث الهوائى الناتج عن عوادم السيارات، بينما تضمن «التعريفات الجمركية الثقيلة» التى تفرضها الدولة على واردات السيارات أرباحًا للمستثمرين الأجانب. وفى الداخل الأمريكى حصلت شركة دايملر-بنز على «صفقة مغرية» مشابهة، فى ولاية ألاباما هذه المرة.(116)

لكن يبقى الإغراء الأكبر ممثلاً فى العمالة الرخيصة مسلوبة الحماية من قبل الاتحادات العمالية والمفتقرة لسبل الرفاهية. فقد كشفت دراسة قدمها مركز مورجان ستانلى الدولى أن تكلفة أجور العمال فى بولندا أقل بنحو 21 مرة عن نظيرتها فى ألمانيا الغربية، وأقل بنحو 31 مرة عن بريطانيا وأقل بنحو 75٪ عنها فى المجر، فى وقت وجدت فيه شركة «أودى» الألمانية لتصنيع السيارات، والتى تقوم ببناء مصنع فى بولندا أن تكلفة الإنتاج قد تكون أقل بنحو الثلث فى ألمانيا الشرقية عنها فى الغربية. ويقول المديرون التنفيذيون لهذه الشركات: إن «العمال فى دول أوربا الشرقية جيدو التدريب والتعليم بدرجة تشبه نظراءهم الغربيين» مع تميزهم بأنهم ليسوا مدللين بالأجور والأرباح كنظرائهم الغربيين، ومن ثم، وعلى حد تعبير رئيس رابطة الصناعة الألمانية، فإن «العمالة الماهرة الرخيصة على أعتاب بيتنا توجد وبوفرة هائلة» مطالبا بضرورة تخفيض أجور وأرباح العمال فى أوربا الغربية إذا أراد هؤلاء العمال أن يبقوا فى اللعبة. وقد وصلت هذه الرسالة إلى الاتحادات العمالية، وبصوت مسموع. وبحسب مسئول بريطانى فى اتحاد العمال فإنه «فى كل مرة يطالبوننا فيها بالكف عن طلب الأرباح، يذكروننا بأننا نواجه منافسة مباشرة مع تايوان»؛ حيث الأجور أقل بنحو الثلث عن أجور العمال فى بريطانيا وأقل بنحو الخمس عنها فى ألمانيا الغربية، ومن ثم فإن الرسالة التى يبلغها المديرون التنفيذيون للعمال هى أنه «إذا لم تستسلموا وتخفضوا أجوركم، فإننا سنذهب بمشروعاتنا إلى أماكن أرخص».(117)

وقد عرضت مجلة بيزنس ويك للدروس المستفادة من هذه الظروف، وأهم ما فى هذه الدروس أن على أوربا «أن تودع زمن الأجور المرتفعة والضرائب التى كانت تفرض على الشركات، وأن تنسى عدد ساعات العمل القصيرة والأجور الكبيرة، وأن العمال لا يبرحون مكانهم، كما عليها أن تنسى البرامج الاجتماعية المتعلقة بالرخاء والرفاهية». وبحسب الإيكونومست فإنه يجب

الاستفادة من درس بريطانيا التى تقوم فى النهاية «بأداء شىء جيد فى تقييدها للاتحادات العمالية باسم القانون وإخضاعها تحت السيطرة»، وأهم ما فى هذا الدرس أن البطالة صارت مرتفعة، والفصل الاجتماعى لاتفاقية ماستريخت يرفض أن يكون العمال محميين «من التنظيمات الحكومية الفوقية ومن تأمين الوظائف». وعلى العمال فى الولايات المتحدة أن يستوعبوا نفس الدرس؛ فتقدمهم ـ بحسب وول ستريت جورنال ـ مهدد بالتدهور على غرار نموذج العالم الثالث. وقد سمحت هذه الإنجازات للولايات الجنوبية الشرقية فى الولايات المتحدة ذات الاتحادات العمالية الضعيفة إلى محاكاة السياسة البولندية؛ إذ تنوى شركة دايملر -بنز إنشاء مصنع برأس مال 300 مليون دولار، لكن ـ فقط ـ بعد أن توافق حكومة الولاية على تقديم دعم مالى ضخم وتخفض من الضرائب؛ وهو ما سيجعل ألاباما «تدفع ثمناً غالياً فى المقابل»، على نحو ما تعلق وول ستريت جورنال، مستشهدة بما قاله رئيس مجموعة التنمية الاقتصادية فى كارولاينا الشمالية، الذى وصف انتصار ألباما فى تنافسها مع الولايات الأخرى على الصفقة بأنه أشبه «بالمحرقة»؛ إذ لا يمكن لشىء كهذا أن ينقذ اقتصاداً يعانى الاحتضار. فالدولة لديها اقتصاد يشبه اقتصاديات العالم الثالث؛ إذ تعانى من عدم وجود موارد للإنفاق على تنمية سكانها أو تنمية الطرق؛ وهو ما يصنع مشكلة حقيقية لولاية مثل ألاباما تحتاج إلى الأموال للخدمات التعليمية، وليس لدى المستثمرين الدوليين مشكلة مع السياسات التى تنقل نموذج العالم الثالث إلى عقر دار المجتمعات الغنية.[118]

هكذا تمضى المبادئ الاقتصادية المسيطرة بقوة، حتى صار حصول المستثمرين على الأرباح بمثابة أغلى قيمة إنسانية فى هذا النظام، وكل ما دونها سواء. وللإنسان قيمة فقط حين يضيف ربحاً لهؤلاء. ومع تحول الاقتصاد إلى النمط المعولم يمكن تحقيق «الانسجام» بين مستويات المعيشة والبيئة، ولكنه الانسجام الذى يؤدى إلى تحويل الكل إلى المستوى الأدنى لا الأعلى. فمن الصعب تخيل أن يؤدى اندماج اقتصاد الولايات المتحدة فى النافتا إلى أى زيادة فى الأجور فى المكسيك، والتى تستند على أساليب من قمع العمال وطرد ملايين الفلاحين من أرضهم بسبب الشركات الزراعية التى يديرها رجال الأعمال من الولايات المتحدة، والذين يسيطرون بشكل مهيمن على الأراضى الزراعية فى هذا البلد. ويتوقع الاقتصاديون أن عدة ملايين من العمال فى المكسيك قد يفقدون وظائفهم فى غضون أول خمس سنوات من تطبيق اتفاقية النافتا، وذلك على

نحو ما يقدم تقرير للنيو يورك تايمز. وسيكون التأثير على الأجور كبيراً بالمثل. وبحسب دراسة أجرتها «إل فينانسيرو»، أشهر مجلة اقتصادية فى المكسيك، فإنه من المتوقع أن تفقد المكسيك نحو ربع قدرات إنتاجها الصناعى ونحو 14٪ من الوظائف خلال أول عامين من تطبيق اتفاقية النافتا.

ومن شأن هذه التداعيات أن تسبب قلقًا فى دولة عاشت عبر عقد من الزمن فى إصلاح اقتصادى أنهك غالبية السكان، وحصل على إطراء أغلب الشركات العالمية والمؤسسات الاقتصادية. وفى هذا البلد ارتفع عدد سكان الريف الذين يعيشون فى فقر مدقع بنحو الثلث، وصارت نسبة السكان الذين يفتقدون الموارد الأساسية للحياة نحو 50 ٪ وهى زيادة درامية منذ عام 1980م. وحين اتبعت شروط صندوق النقد والبنك الدولى قامت المكسيك بتحويل الإنتاج الزراعى نحو التصدير ونحو زراعة أعلاف الحيوانات، وهو ما صب فى جيوب رجال الأعمال الزراعيين والمستهلكين الأجانب، وما يرتبط بهم من القطاعات الخاصة فى داخل المكسيك، فى وقت صار سوء التغذية مشكلة صحية عامة، وتدهورت العمالة الزراعية وهجرت الأرض المنتجة، وبدأت المكسيك التى كانت سلفًا مكتفية ذاتيًا فى الزراعة، فى استيراد كميات هائلة من الغذاء. وكما أشرنا فإن الأجور الفعلية عانت التدهور الكبير وانخفضت حصة العمال فى مجمل الناتج المحلى بنحو الثلث بعد أن كانت قد ارتفعت حتى منتصف السبعينيات، على ما يبدو كأعراض متلازمة لما يسمى بالإصلاح الليبرالى الجديد. ولكن فى الوقت الذى يتم فيه إفقار الأغلبية وإثراء الأقلية فى الداخل والمستثمرين الأجانب، فإن المزايا الاقتصادية لمشروعات الإصلاح قد جاءت بقليل من العائد على الاقتصاد المكسيكى بشكل عام، وذلك على نحو ما تلاحظ فاينانشيال تايمز فى مراجعتها لـ «ثمانى سنوات من سياسات السوق التى نفذت حرفيًا فى المكسيك» ولم تكن لها ثمار نافعة، وتعود ثمارها الإيجابية إلى المساعدات المباشرة التى قدمتها الولايات المتحدة والبنك الدولى للإبقاء على «المعجزة» على قيد الحياة. وقد عكست الأرباح العالية بشكل جزئى تدفق رأس المال بشكل ضخم؛ وهو ما شكّل عاملاً أساسيًا فى أزمة الديون التى عاشتها المكسيك، وعلى الرغم من أن خدمات الديون صارت عبئًا متفاقمًا، فإن العنصر الأكبر منه يمثله الدين الداخلى المملوك للأثرياء فى المكسيك.[119]

وتزداد القضية حدة فى حالة النافتا بمقارنة الأوضاع فى الاتحاد الأوربى الذى وضع شروطًا لقبول الدول الفقيرة فى عضويته قائمة على ضرورة تنمية

القدرات العمالية والبيئية فى تلك الدول بما يضمن تجانسها وتقدمها إلى أعلى لتلحق ببقية الدول، بينما تنتهج النافتا أسلوب «التجارة الحرة» الذى يسيطر عليه رجال المال والاقتصاد.

وقد عبر هارى جراى فى عام 1983م، المدير التنفيذى لشركة التكنولوجيا المتحدة ـ عن الهدف الرئيسى بقوله: «نحن فى حاجة إلى بيئة اقتصاد عالمية لا تقيدها التدخلات الحكومية، على شاكلة مراقبة التعبئة والتغليف وإجراءات الفحص وغيرها من أشكال حماية المستهلك». وقد جاءت معانى هذه التوصيات التى أطلقها جراى إلى عقر الدار الأمريكى حين صوتت منظمة الصحة العالمية بـ 118 صوتاً ضد صوت واحد لاستهجان التسويق العدوانى لشركة نستله Nestle' للمنتجات الطبية للأطفال الرضع فى العالم الثالث. لقد كانت إدارة ريجان على دراية بالعدد الكبير لوفيات الأطفال والأمراض التى أصابتهم من جراء منتجات نستله، ومع ذلك اعترضت ـ فى ذلك الصوت الوحيد ـ على استهجان الشركة، معبدة الطريق للقضية النبيلة التى تحمل اسم «رأسمالية السوق الحر».(120)

ولا يعترض جراى قطعاً على «التدخل الحكومى» إذا كان من ذلك النوع الذى يسمح لشركته، وهى أحد فروع البنتاجون، بالبقاء؛ وذلك لأن التشدق الكلامى لليبرالية الجديدة يتسم بالانتقائية ويستخدم كسلاح ضد الفقراء المطالبين بالتضحية فى سبيل فعالية الكلاسيكية الجديدة. وسيستمر الأثرياء وأصحاب السلطة الحكومية فى الاعتماد على سلطة الدولة، منتهكين القواعد على النحو الذى يحلو لهم.

وفى ضوء هذا المضمون يجب أن نفهم جيدا دور «الاتفاقات التجارية» (كالجات والنافتا وغيرها). وسيستمر التحول فى الإنتاج فى اتجاه قمع العمال وتخفيض أجورهم وانتهاك مستويات المعيشة والإضرار بالبيئة. وكما يشرح «كى وايتمور»، رئيس شركة إيستمان كوداك، وغيره من المعلقين الاقتصاديين فى الصحف وفى الأوساط التجارية والأكاديمية، فإن النافتا قد تسيطر على «الانفتاح الاقتصادى المكسيكى» بما يحول دون عودة هذا الاقتصاد إلى طرق الحماية التى كان يتبعها والقائمة على التنمية المستقلة. وفى دراسة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عن الدول النامية وجد أن معدلات الحماية فى عام 1966م أقل فى المكسيك وبدرجة متدنية بكثير عن الدولة التالية

لها مباشرة، وهى تايوان. وبحسب «ميشيل أهو» مدير الدراسات الاقتصادية فى مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة فإن على النافتا أن «تتشدد فى إصلاحاتها الاقتصادية»، مشيراً بذلك إلى «المعجزة الاقتصادية» التى تحققت للأثرياء وكانت كارثة على الأغلبية الفقيرة. وبحسب ما توضح الصحافة الاقتصادية فإن الذى «جذب» المسئولين فى الحكومة المكسيكية نحو النافتا هو «أنها ستعمل على ترابط أيدى الحكومات الحالية والمستقبلية تجاه السياسة الاقتصادية، وقد يكون بوسع النافتا درء المخاطر التى أشار إليها مؤتمر التنمية الاستراتيجية فى أمريكا اللاتينية، والذى عقد فى البنتاجون فى سبتمبر 1990م، ووجد أن العلاقات الحالية بين النافتا والحكومة الاستبدادية فى المكسيك «إيجابية للغاية» ولا يؤثر عليها ما تقوم به هذه الحكومة من أعمال تزييف للانتخابات، وفرق الموت والتعذيب الذى صار أشبه بمرض متوطن، والتعاملات المخزية مع العمال والفلاحين، وغير ذلك، ولقد رأى هؤلاء المؤتمرون سحابة واحدة فى سماء المكسيك ألا وهى «الانفتاح الديمقراطى» وهو ما يمكن أن يكون اختباراً للعلاقة الخاصة مع واشنطن، بحيث كان هناك خوف من أن يؤدى هذا الانفتاح إلى وصول حكومة جديدة تتحدى المصالح الاقتصادية والقومية لواشنطن فى المكسيك[121]. ولعل الخطر الحقيقى يكمن فى التطورات التى بوسعها أن تتحدى هيمنة سلطة الدولة والشركة فى الولايات المتحدة، تلك التطورات التى قد تنشأ على يد الحركات الشعبية والعمالية فى داخل الولايات المتحدة، والتى لا توافق على التمويل الدولى للقاعدة الجديدة المرغوبة القائمة على «التوزان بين التنمية الأقل والبطالة الأعلى».

مرة أخرى تبدو الديمقراطية الحقيقية هى التهديد الرئيسى. وكما ناقشنا سلفاً فإن هناك أطيافاً من الآراء فى هذا الشأن، وهى آراء تتفاوت بين السماح لـ «الفضوليين الغرباء» بلعب دور «المشاهدين» ليكونوا بموجبه على الأقل على دراية بما يقوم به «الرجال المسئولون»، أو أن هذا الحق سيسمح لهم بالتوغل إلى ما هو أبعد، ومن ثم فتجنبه أفضل. فمختلف الاتفاقات التى فرضتها الجات والنافتا تمثل خطوة على طريق مناهضة الديمقراطية. وأياً كانت رؤى المرء حول اتفاقات «التجارة الحرة»، فإنه من المؤكد أن القضية ذات أهمية كبيرة لسكان الولايات المتحدة، فطبيعة عمل النافتا بمثابة اتفاق تنفيذى تم الوصول إليه فى 12 أغسطس 1992م، فى وقت مناسب للغاية من الحملة الرئاسية الانتخابية. ولقد اتخذ البليونير روس بيروت، موضوع

النافتا كنقطة محورية خلال حملته الرئاسية، ولقيت اهتماماً ومناقشة جادة فى تلك الفترة. ومن المعروف أن القانون التجارى للولايات المتحدة لسنة 1974م يشترط على اللجنة العمالية الاستشارية، المنبثقة عن اتحادات العمال، أن تُعلم الشعبة التنفيذية عن أية اتفاقات تجارية جديدة. وقد أخبرت اللجنة العمالية الاستشارية أن تقريرها سارٍ منذ 9 سبتمبر. وقدم التقرير إلى اللجنة الاستشارية العمالية قبل يوم واحد فقط من التوقيع عليه. وأضافت اللجنة الاستشارية أن «الإدارة رفضت قبول أية استشارة خارجية حول اتفاقية النافتا ورفضت تقديم مسودة لوضع التعليقات عليها» فى استخفاف فعلىٍّ بالقانون. وكانت الأوضاع فى كندا والمكسيك على نحو مشابه. ولم تلق مثل هذه الحقائق اهتماماً ولم يعلق عليها أحد. (122)

وبهذه الطريقة فإننا نشارف على الوصول إلى المثل التى بحثنا عنها طويلاً، وفى مقدمتها إجراءات ديمقراطية شكلية خالية من المضمون والمعنى، بحيث لا يستطيع المواطنون أن يشاركوا فى الحياة السياسية العامة فحسب، بل نادراً ما تكون لديهم فكرة عن السياسات التى ستشكل حياتهم. ومن المأمول، ألا يعرفوا أنهم لا يعرفون.

فمن المهم ألا يعرفوا. ففى حالة مثل الجات فإن حقوق الملكية وحقوق المستثمرين تحظى بعناية فائقة على غرار النسخة التنفيذية للنافتا، على نحو ما يلاحظ المحللون فى اللجنة العمالية الاستشارية وغيرهم من الباحثين، بينما يتم تجاهل حقوق العمال. كما يتم تجاهل حقوق الأجيال المقبلة (وبصفة خاصة فى القضايا البيئية)؛ إذ تتعرض القضايا البيئية والصحية لتحد كبير على أسس من التدخل فى «التجارة الحرة» بهدف تحقيق الأرباح، وسيتعرض هذا التحدى للمقاضاة من قبل لجان مؤلفة أساسًا من ممثلين عن رجال الأعمال. ومن المحتمل أن تقوم الاتفاقية بتسهيل التحول فى الإنتاج نحو الأقاليم التى تتسم فيها القوانين الرقابية بالضعف. وبحسب اللجنة العمالية الاستشارية فإن النافتا سيكون لها التأثير فى تقويض التنظيمات المنتخبة سياسياً على المستويات الحكومية كافة. وسيشمل ذلك وسائل لفرض قيود على حقوق العمال وعلى الخدمات الصحية والضمان الاجتماعى، وأى من العناصر التى تشكل «تهديداً لقيود التجارة الظالمة» التى تتبعها النافتا. وقد وصلت مثل هذه التطورات بالفعل إلى هيكل الاتفاقية التجارية بين الولايات المتحدة وكندا. وشمل ذلك مطالبة كندا

بالتوقف عن بعض السياسات المحلية مثل حماية مصائد السلمون، وبإعادة تنظيم قوانين استخدام المبيدات الزراعية وعوادم التلوث بحيث تصبح أكثر مرونة وتتفق مع نظيرتها فى الولايات المتحدة، فضلاً عن مطالبة كندا بالتوقف عن دعم سياسة إعادة زراعة الأشجار بعد قطعها للاستخدام التجارى، وكذلك إيقاف خطة حكومة أونتاريو للتأمين على السيارات؛ لأنها ستكلف شركات التأمين فى الولايات المتحدة مئات الملايين من الدولارات. وفى ذات الوقت اتهمت كندا الولايات المتحدة بانتهاك «قوانين التجارة» نتيجة إصرار واشنطن أن تتبع كندا معايير هيئة حماية البيئة EPA المتعلقة باستخدام الإسبيستوس (الحرير الصخرى) والمطالبة باستخدام الأنسجة المعاد تدويرها فى تصنيع ورق الصحف. وفى ظل النافتا والجات فإن هناك خيارات لانهائية لتقويض الجهود الشعبية الساعية إلى حماية ظروف الحياة، وذلك فى الوقت الذى نسير فيه نحو «توسعة ديمقراطية السوق» بالطريقة التى أرستها مبادئ كلينتون.[123]

وقد بدا جلياً ماذا يحمل المستقبل من خلال المحاولة التى قام بها الحزب الاشتراكى الديمقراطى الحاكم لولاية أونتاريو فى عام 1990م حين حاول إقرار خطة موحدة للتأمين على السيارات يتم بموجبها دفع شركات التأمين التعويضات عن الحوادث دون تحميل المتسبب فى الخطأ تكلفة الحادثة no-fault وذلك على غرار البرنامج الكندى الشامل للتأمين الصحى. وقد عمل الحزب الاشتراكى الديمقراطى على نشر هذا النظام فى بقية المناطق الكندية قبيل التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة FTA مع الولايات المتحدة، لكن هذه المبادرات منيت سريعاً بالفشل. فقد اتهمت صناعة التأمين هذه الخطة بانتهاك اتفاقية التجارة الحرة وخلق «احتكار حكومى» سيكون له «تأثير عكسى» على شركات التأمين الأمريكية التى تعمل فى تلك المناطق الكندية، بطريقة شبهتها شركات التأمين بأنها أقرب «إلى تجريد الملكية» التى ستؤدى إلى «خسائر مالية يتحملها السوق الحر من خلال التعويضات». وقد طالبت شركات التأمين ببلايين الدولارات كتعويض إذا ما أُقرت هذه السياسة، ولأن حكومة أونتاريو، وهى الأكبر والأكثر تأثيراً، لم تكن مستعدة لمواجهة تلك التكاليف وتداعيات التحدى مع الشركات، فقد اضطرت إلى سحب المقترح الذى تقدمت به سلفاً. وتركت تلك القضية معانى كثيرة يجب تأملها. فقد لاحظت إلين برنارد أن النافتا مثلها مثل بقية الاتفاقات التجارية تجبر الحكومات المحلية على الخصخصة- نتيجة الضغوط الشديدة التى تتعرض لها الحكومات من قبل نفوذ القطاعات الخاصة- وتجعل

من الصعب جداً على الجهود الشعبية استعادة السلطة الحكومية على الموارد الصناعية والمالية بدون تكبد خسائر فادحة، وذلك فى ظل هيمنة لسلطة الشركات الخاصة وما تضمره للسكان. وبهذه الطريقة فإن الاتفاقات التجارية قد «حصنت نفسها» لتضمن الحقوق المطلقة للسلطات المالية المركزية، على حساب الحرية والديمقراطية، أو على ما تبقى منهما.[124]

وبحسب ما تخلص إليه اللجنة العمالية الاستشارية فإن «الشركات الأمريكية، ومالكى ومديرى هذه الشركات متأهبون لجنى أرباح هائلة، وبشكل عام فإن الولايات المتحدة بأسرها مقبلة على خسارة، كما أن جماعات سكانية بعينها مقبلة على خسارة فادحة». وقد دعت تقارير اللجنة العمالية إلى إعادة التفاوض وقدمت مقترحات بناءة للغاية فى هذا الشأن. كما وصل تقرير لهيئة التقييم التكنولوجى بالكونجرس إلى نتيجة مشابهة لما وصلت إليه اللجنة العمالية الاستشارية، ولاحظت تلك الهيئة أن القيمة الفعلية للأجور فى الولايات المتحدة قد انخفضت إلى مستوى منتصف الستينيات، وقد تدهورت بشكل حاد فى السنوات الأخيرة، وخلص تقرير الهيئة إلى أن النافتا ستؤدى إلى سوء فى إدارة التكامل الاقتصادى، وستدخل الولايات المتحدة إلى مستقبل قليل الأجور منخفض الإنتاج، ويمكن للنافتا أن تحقق نتائج مفيدة للولايات المتحدة إذا ما عدلت من سياستها بشكل جذرى من خلال «دمج إجراءات السياسات الاجتماعية محلياً ودولياً، وفى ذات الوقت القيام بتفاهم مع المكسيك حول القضايا البيئية وحقوق العمال».

لكن الدولة لا تأتى فى اهتمامات النافتا سوى فى مرحلة ثانوية، ويلعب السادة الاقتصاديون لعبة أخرى. وانكشفت قواعد هذه اللعبة من خلال ما أسمته الصحف الاقتصادية «مفارقة عام 1992م القائمة على اقتصاد ضعيف وأرباح قوية». وقد تتعرض الولايات المتحدة كوحدة جغرافية إلى التدهور، فى وقت تركز فيه السياسات على قضايا أكثر أهمية للمخططين. مرة أخرى حسب منهج سميث.[125]

ومن اللافت للانتباه أن تكاثر المنظمات الزراعية الذى امتد بشكل واسع فى الستينيات قد سمح الآن بالفكاك من قيود المبادئ الحاكمة فى الحالة التى نناقشها؛ وهو ما يعد أحد العوامل فى المعارضة الشعبية التى توجه إلى النافتا التى تميل إلى ممارسة ضغوط لا تتمكن إدارة كلينتون من مواجهتها. وفى

ذات الوقت تتم اتفاقات ثانوية ذات أهمية مثيرة للشكوك واحتفاء كبير، وقد وقعت هذه الاتفاقات بُعيد انتخاب كلينتون رغم معارضته لها خلال حملته الرئاسية، على نحو ما تلاحظ وول ستريت جورنال؛ وهو ما أدى إلى اتباع إجراءات معقدة تبدو عديمة الفعالية. وبصفة خاصة ما يتعلق منها بالقوى العاملة التى أهملتها تلك الاتفاقات تماماً، بحسب ما وجهت الاتحادات العمالية انتقاداتها بشكل لاذع لتلك الاتفاقات الجانبية. وفى نفس الوقت كان الجانب الكندى معارضاً بالمثل.[126]

ودوماً ما تصف التقارير الحكومية فى الولايات المتحدة المكسيك بأنها شريك مخلص للغاية فى اتفاقاته التجارية، لكن هذا الوصف يناسب فقط وجهة نظر الصفوة المالية. فالمقالات الصحفية تتوالى فى عرض ما يعتقده «الكثير من المكسيكيين» وتستطلع آراء المديرين التنفيذيين المكسيكيين والأمريكيين. وبحسب ما يلاحظ المؤرخ «سيث فين» فإن هناك تظاهرات عديدة تنظم فى المكسيك ضد النافتا، وهى مظاهرات منسقة بشكل جيد، وإن لم تحظ بتغطية فى الولايات المتحدة، وتنادى بإبطال السياسات الحكومية التى تعمل على إلغاء السياسات الدستورية المتعلقة بالعمل وبالحقوق الزراعية والتعليمية التى أُقرت فى دستور الأمة فى عام 1917م. وفى نظر كثير من المكسيكيين فإن مثل هذه السياسات هى قرينة مباشرة لاتفاقية النافتا ولسياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه المكسيك، وبشكل واقعى قدمت جوانيتا دارلنج فى صحيفة لوس أنجلس تايمز تقريراً عن الحماسة المتزايدة بين العمال المكسيكيين حول مواجهة التدهور فى «حقوقهم التى كسبوها بعد شقاء كبير» والتى يتم التضحية بها لصالح الشركات المحلية التى تتنافس مع الشركات الأجنبية الساعية إلى تخفيض أجور العمال، وهو سبب أساسى يفسر كيف صيغت، ببراعة، اتفاقية النافتا وغيرها لحماية مكاسب المستثمرين، وليس حقوق العمال، الأمر الذى يلقى استحساناً بالغاً من قبل كبار رجال الأعمال. وليست الحالة المكسيكية إلا نموذجاً لما جرى فى عديد من دول العالم.

ولقد أعرب مطارنة المكسيك عن موقفهم بشأن النافتا فى الأول من نوفمبر عام 1993م حين أعلنوا استنكارهم لتلك الاتفاقية وغيرها من السياسات الاقتصادية المرتبطة بها نتيجة آثارها الاجتماعية المضرة بالسكان، وقد كرروا ما كان قد انشغل به مؤتمرهم فى عام 1992م، والذى رفضوا فيه أن يصبح

اقتصـاد السـوق «الـثـابت المطـلـق» الـذى يتم من أجله التضحية بكل شىء، ومؤكدين على «عدم التساوى فى الدخول والتهميش الذى يعيشه القسم الأكبر من السكان» - وما النافتا وغيرها من الاتفاقات التى تعتنى بحقوق المستثمرين سوى أبرز علامات اقتصاد السوق الذى استنكره المطارنة. كما لقيت اتفاقية النافتا معارضة أيضًا من قبل العمال (وفى مقدمتهم الاتحادات غير الحكومية) وغيرهم من المجموعات التـى حذرت من آثار النافتا على الأجور وعلى الانتقاص من حقوق العمال والإضرار بالبيئة وفقدان السيادة وزيادة حماية حقوق المستثمرين والشركات وتقويض فرص التنمية المستدامة. وقد أعرب هوميرو أرجديس، رئيس منظمة مكسيكية رائدة فى شئون البيئة عن أسفه من «الغزو الأمريكى الثالث للمكسيك»، الغزو الأول بالبارود، والثانى غزو دينى، والثالث غزو اقتصادى. [127]

وحتى المجتمع الاقتصادى والمالى فى المكسيك كان أقل حماسة للنافتا، باستثناء رجال الأعمال الأكثر سلطة ونفوذًا. ففى المؤتمر الدولى للغرف التجارية والذى عقد فى أكتوبر 1993م بمدينة كانكون فى المكسيك أعرب المدير العام للمعهد التنفيذى للشئون الاقتصادية فى الأمريكتين أن الشركات العابرة للقوميات تطلب حصة الأغلبية فى الشركات المكسيكية، مما يهدد بإخراجها من السوق المكسيكى بسبب ضغوط السلطة المالية والتكنولوجية والاقتصادية، وهى ممارسات ستزداد حدة بتطبيق اتفاقية النافتا. كما حذر رئيس واحدة من كبريات المؤسسات الصناعية المكسيكية من الكارثة الاقتصادية المقبلة التى ستعصف فى طريقها «بالشركات الصناعية والتجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم بسبب دخول منافسين دوليين كبار الحجم السوق، وبسبب ضعف الطلب الداخلى على السلع ونقص السيولة والقروض» وذلك فى وقت يتعرض فيه مجمل الناتج القومى للركود، ويزداد فيه الدين الخارجى مع عجز فى الميزان التجارى وتدفق ضخم لرءوس الأموال الأجنبية إلى المكسيك، والموجهة بشكل أساسى إلى المضاربات وليس إلى الاستثمار الإنتاجى. كما شجبت التعليقات فى الصحف المكسيكية «تاريخ تدخل الولايات المتحدة فى شئون بلادنا الملىء بالاستغلال والنهب» وتوقعت هذه التعليقات أن تصبح اتفاقية النافتا وما شابهها تكملة لذلك التاريخ، كما توقعت أن تخدم مثل هذه الاتفاقات أولئك «المكسيكيين» الذين يهيمنون على أموال الدولة (حيث يستأثر

15٪ من السكان بأكثر من نصف الناتج القومى)، والذين يرحبون بالاتفاقية لخدمة مصالحهم، ويقدمون لها «الثناء وينتظرونها بتلهف» ويأملون فى «محاكاة ولاية تكساس التى تمثل لهم اليوم معيار الحضارة»، أما الشىء الوحيد الذى يزداد تأكيداً ووضوحاً فهو أنه من اتفاقية إلى أخرى مع الولايات المتحدة «تضيع المكسيك شيئاً فشيئاً».[128]

ومع تزايد الشك لدى الرأى العام فى الولايات المتحدة، رغم الحملة الدعائية التى يقوم بها ثالوث (الحكومة-الشركة-الإعلام) حول «براءة» اتفاقية النافتا، يصبح من الصعب فرض القضية بالقوة وبشكل سرى كما تم فى خريف 1992م. لكن القضايا التى تشغل اللجنة العمالية الاستشارية وهيئة التقييم التكنولوجى فى الكونجرس، والأطراف المكسيكية والأمريكية وغيرهم من النقاد الذين دعوا إلى إعادة التفكير فى مناهج الاتفاقية، لا تجد لها مكاناً فى المناقشات الصحفية، وكذلك لا تجد المقترحات الجادة لتلك الأطراف مكاناً فى التقارير الإعلامية. والسبب فى ذلك أن القضية طرحت كأحد عناصر التجارة الحرة لمواجهة صيحات (روس بيروت) و(بات بوتشانان)، القريبين من الاتحادات العمالية والحركات البيئية المنشقة (بحسب توماس أوليفانت، كاتب عمود فى مجلة جلوبال). وبما أن «التجارة الحرة» عمل طيب فإنه من المنطقى أن يكون المعترضون عليها مجموعة من السيئين، وفى واقع الأمر تم اختيار الحجج الجدلية بعناية حتى تدعم النتائج، وهكذا يستمر الجدل بعيداً عن القضايا الحقيقية التى تحتاج إلى النقاش، مع مصادقة جماعية حول ما يعد «عملاً طيباً».[129]

وقد تبنت نيويورك تايمز منهجاً كان قد صاغه المجلس الإعلامى فى الإدارة الأمريكية قبل نصف قرن، حين قدمت تقريراً رئيسياً إلى الجماهير الساذجة تسأل فيه بطريقة مدرسية «لماذا يفضل الاقتصاديون اتفاقات التجارة الحرة». وفى هذا التقرير أُعتبر الناقدون لاتفاقية النافتا مجموعة من الكاذبين «الحاقدين». وشرحت نيويورك تايمز للقراء «الرؤى الثاقبة» للعلاقات التجارية الدولية التى لم تتغير على مدى الـ 250 سنة الماضية، مستشهدة «بالكتاب الأصولى الأسطورى» الذى ألفه بول صمويلسون مستعيناً بآراء جون ستيوارت ميل التى يرى فيها أن التجارة الحرة تقدم «توظيفاً أكثر فعالية لقوى الإنتاج على مستوى العالم». والسؤال إذن: من ذلك الأحمق الذى يمكنه إذن أن يعترض على التجارة الحرة والاتفاقات المرتبطة بها؟[130]

وحتى نكون أكثر تحديداً فإننا لابد أن نسأل: من ذلك الأحمق الذى يمكن أن يعترض على تطوير صناعة النسيج فى نيو إنجلند فى أوائل القرن 19م، حين كان إنتاج النسيج البريطانى فعالاً لدرجة أن 50٪ من القطاع الصناعى فى نيو إنجلند كان سيصاب بإفلاس لولا تعريفات الحماية الاقتصادية، مما كان سيؤدى فى ذات الوقت إلى إنهاء التنمية الصناعية فى الولايات المتحدة؟![131] أو من ذلك الأحمق الذى يعترض على التعريفات العالية التى قوضت بشكل راديكالى الفعالية الاقتصادية حتى تتمكن الولايات المتحدة من تطوير القدرات التصنيعية للصلب وغيرها من المنتجات الصناعية؟! أو الاعتراض على التشوهات التى مورست فى السياسة الصناعية وأدت فى النهاية إلى ظهور صناعة الإلكترونيات الحديثة؟ من ذلك الساذج الذى لا يفهم أنه كان متوقعاً أن نكون فى حال سيئ لو ظلت الولايات المتحدة تمارس أفضلية المنافسة فتصدر الفراء وتترك الهند تنتج الملابس والسفن وكل ما يمكن تخيله من تحقيق ثورة صناعية فى الهند؟! ومن ذلك الأحمق الذى لا يدرى أن مصر ما كانت لتلتحق بتلك الثورة الصناعية لو لم تتعرض لانتهاكات السوق ويتعرض شعبها للاستعباد حتى يستمر فى إنتاج القطن، المحصول الملك King Cotton، الذى قدم الوقود للثورة الصناعية، على نحو ما فعل البريطانيون والأمريكيون بالمصريين؟! ومن ذلك الأحمق الذى يتوقع من النافتا أن تأتى انعكاساً لمصالح واهتمامات الأصوات الناقدة فى الدول الثلاث التى وقعت على الاتفاقية؟!

ليس هناك من انعكاسات لهذه القضايا فى الدروس التى تم تلقينها للشعوب المتأخرة التى أدت وظيفتها لخدمة السادة.

ورغم قرع الطبول، فلاتزال المعارضة للنافتا «البريئة» مستمرة، لافتة الانتباه إلى «أزمة الديمقراطية» الموعودة، وقد استنكر الرئيس كلينتون التكتيكات المتوثبة التى تتبعها العمالة المنظمة، والضغط المكشوف الذى يمارسه العمال، ونقلت التقارير الرئيسية فى الصحف دعوة رئيس الكونجرس لـ «مقاومة السياسات الخشنة التى يمارسها النفوذ العمالى». واستخدم كلينتون فى ذلك سياسة الترغيب والترهيب. وظلت الصحف تخوف القراء من تهديد «التنظيمات العمالية المتمردة» التى تسعى إلى «تحقيق مكاسب سلطوية للعمال». وبعد مرور شهر من هزيمة جهود العمال استمرت التقارير الصحفية ترتعد من تهديدات «التنظيمات العمالية» فى وقت كانت تقدم فيه تغطية لجهود كلينتون

«لإنقاذ» أنصار النافتا من «ثأر العمال»، رغم أنه كان لسوء الحظ ثأراً ضعيفاً.
وقد استمر «استعراض عضلات التحالف العريض المناهض للنافتا» إلى ما وراء الحركات العمالية، على نحو ما كتبت وول ستريت جورنال متهجمة على المعارضين الذين تنوعوا بين أنصار البيئة ومناصرى «بيروت» المرشح الرئاسى عن سكان الضواحى إضافة إلى آلاف الناشطين على مستوى الدولة، إلى جانب المتطرفين الذين يعتقدون أن النافتا صممت «لمنفعة الشركات متعددة الجنسيات»، والذين يميل خطابهم إلى «الحقد على الأثرياء والارتباط بالفكر التآمرى». وعلى أقصى اليسار من الأطياف السياسية وبّخ أنتونى لويس الحركات العمالية «المتخلفة الرجعية» لما تقوم به من «تكتيكات تمثل تهديداً صريحاً» للكونجرس، وما موقفها إلا «خوف من التغيير وخشية الأجانب».

وفى تقرير تحريرى بارز كُتب قبل يوم من تصويت الكونجرس على الاتفاقية، استنكرت نيو يورك تايمز الديمقراطيين على مستوى الولايات لمعارضتهم النافتا خوفاً من «غضب العمالة المنظمة» وبصفة خاصة من قبل اللجنة السياسية للعمال التى «تتناغم مع المطامح الانتخابية للديمقراطيين». وعبر المحررون بشكل متشائم عن «النمط المضطرب» لأجواء انضمام العمال لمعارضى النافتا.[132]

وكما لاحظ بعض النواب الغاضبين وغيرهم فإن نيويورك تايمز لم تنشر قائمة بأسماء الشركات المساهمة ولا قائمة بمالكى المشروعات الصناعية والتجارية الذين يساندون النافتا؛ وهو ما دعا إلى التساؤل حول موقفها التحريرى من القضية، وربما أشار ذلك إلى أن الصحيفة ما زالت ترى الأمر «غير مستقر». وكانت مثل هذه المواقف مضللة ومربكة للجماهير، وصار الخضوع لمطالب الشركات متوقعاً، ولم تكن هناك حاجة لتقديم تقارير عن ذلك، وبعد نحيب وعويل على معارضة العمال المنظمة للنافتا قدمت نيويورك تايمز تقريراً مفصلاً فى الصفحة الرئيسية يكشف عن الحقيقة التى تظهر أن جماعات الضغط التى تحركها الشركات قد تمكنت من السيطرة على الجهود الهزيلة للمعارضة العمالية. وفى اليوم التالى للتصويت على الاتفاقية قدمت الصحيفة تقريراً آخر تناول «المعركة البذيئة» والمثيرة للخلاف التى تسبب فيها العمال حول الاتفاقية، والتى انتهت بنجاح الاتفاقية وخيبت آمالهم.[133]

وفى نفس اليوم قدمت الصحيفة مراجعتها الأولى للتأثير الاقتصادى المتوقع

على إقليم مدينة نيويورك معطية رؤى أبعد لـ «الخطوط الفاصلة بين الطبقات» والهستيريا التى رافقت بداية تطبيق الاتفاقية. ومن المفترض أن تكون القطاعات «المرتكزة على المال» هى الفائز الأكبر فضلاً عن «البنوك الإقليمية» و«شركات الاتصالات والخدمات». وقد تكاتفت تشكيلة كبيرة من شركات الخدمات، بدءاً من الاستشاريين الإداريين ومتخصصى العلاقات العامة وصولاً إلى متخصصى الشئون التسويقية والقانونية، بحثًا عن فرص عمل جديدة فى المكسيك، فى وقت أعلنت فيه البنوك وشركات التأمين المالية فى وول ستريت - والتى ستحصد أكبر الأرباح - عن تلهفها لشراء مشروعات تجارية مكسيكية أو الاستثمار فيها، وقد تحصل بعض المصنوعات على مكاسب، وخاصة منتجات التكنولوجيا المتقدمة وصناعة الأدوية، والتى ستتربح من الحمائية المتزايدة للبراءات و«الملكية الفكرية» بشكل عام. وتتضمن قائمة المستفيدين «أكبر صناعتين فى المنطقة» وهما الصناعة الكيميائية، وصناعة النشر، واللتان تتسمان باستثمار رءوس أموال ضخمة فيهما، وهى مؤشرات تدعو إلى التشاؤم، بحسب منطق المحررين الصحفيين.

وسيكون هناك أيضاً بعض الخاسرين، كالمرأة والسود ومهاجرى أمريكا اللاتينية، إضافة إلى العمال نصف المهرة؛ أى أغلب سكان مدينة نيويورك التى يعيش 40٪ من أطفالها دون خط الفقر، ويعانون صعوبات صحية وتعليمية تلقى بهم إلى مصير سيئ، لكنها ليست بالأهمية الكافية التى تفسد النجاح الذى يتغنون به، فتلك هى المتلازمة الحتمية للتقدم والاقتصاد السليم. وكما يرى أنتونى لويس فإن التغيير «قد يكون مؤلمًا»، لكنه مؤلم فقط للبعض وليس للجميع.[134]

ولقد لفت اعتراض العمال على اتفاقية النافتا اهتمام الرأى العام وأثر على توجهه وسلوكه، فكما أشرنا استمر معظم السكان معارضين لنسخة النافتا التى قدمت للتصويت، لكن ثلثى السكان انتقدوا الاتحادات العمالية فى نفس الوقت لمعارضتها التغيير بشكل غير مبرر و«لانخراطها البالغ» فى السياسة، وقد تمكنت الدعاية الموجهة من الإبقاء على آراء السكان نحو النافتا دون تغيير تقريباً، لكنها نجحت فى شحن الناس تجاه القوى الشعبية الرئيسية التى تتبنى الآراء الناقدة للنافتا وسعت إلى حمايتهم فى الحلبة السياسية.[135]

وبينما لا تقدم النماذج الاقتصادية خلاصة واضحة بشأن تدفق الوظائف فإن هناك استنتاجاً واضحاً فى هذه النماذج، وهو أن الاستقطاب سيكون سيد

الموقف. ويعتقد عديد من الاقتصاديين أن النافتا ستؤثر على خفض الأجور. فقد توقع ستيفين بيرلستين فى واشنطن بوست أن خفض الأجور فى السوق المكسيكى سيكون له قوة جذب وتأثير على أجور العمال فى الولايات المتحدة. وقد خلصت الدراسة التى أجراها أحد الاقتصاديين البارزين، وهو إدوارد ليمر، إلى أن نمط العولمة الذى تدعمه النافتا سيتمكن من إضافة 3000 دولار شهرياً لأجور الفنيين، وذلك فى نهاية العقد بينما سيؤدى إلى تقليص الدخل لكل فرد آخر بنحو 750 دولاراً، وسيحقق خسارة سنوية للمواطن الأمريكى متوسطها 200 دولار. وبحسب ما يلاحظ بول كروجمان، المتخصص البارز فى الشئون التجارية فإن التداعيات السلبية الوحيدة للنافتا قد تكون «هبوطاً طفيفاً فى أجور العمالة الأمريكية غير المدربة»، والتى تمثل 70٪ من قوة العمل. وعلى هذا فإن «تأثير الجاذبية الذى ستتعرض أجور العمال فى الولايات المتحدة بسببه للانخفاض ليس نتيجة للقوانين الاقتصادية الثابتة، بل نتيجة لسياسات اجتماعية معينة صممها أصحاب النفوذ والسلطة وصاغوا من خلالها «الاتفاقات التجارية».[136]

وبعد أن تم التصويت على اتفاقية النافتا، مضت الأحداث لتعطى لنا دلائل بالغة. ففى المكسيك تم طرد العمال من مصنعى «هانيول» و«جى» نتيجة محاولاتهم تشكيل اتحادات مستقلة؛ وهو يشبه ما قامت به شركة فورد للسيارات فى عام 1987م حين طردت أغلب القوة العمالية وخفضت من أجور العمال بشكل ملحوظ. ولم تتمكن أية مظاهرات عمالية من الظهور بسبب العقوبات التعسفية التى مورست ضدهم، ومضت على نفس الخط شركة فولكس فاجن فى عام 1992م حين طردت 14000 عامل وأبقت فقط على أولئك الذين تم ترويضهم وأعلنوا عن تخليهم عن قادة الاتحادات العمالية وأطاعوا زعماء عماليين مستقلين مدعومين من قبل الحكومة النيوليبرالية. ولعل هذا بمثابة الملامح الأساسية لـ«المعجزة الاقتصادية» التى «ستضطلع» بها النافتا. ومع تنفيذ الاتفاقية فى الأول من يناير اشتعلت حركة عصيان بين السكان الأصليين فى المكسيك من هنود المايا، وهم القطاع الأكثر تعرضاً للقمع بين السكان، ووصف قادة هذا العصيان النافتا «بأنها رصاصة قتل» للسكان الأصليين وأنها ستعمق من الانقسام الحاد الواقع بين الأقلية الثرية والأغلبية البائسة، وستدمر ما تبقى من المجتمع المحلى للهنود. وإن كانت المشكلة حقيقة تتجاوز تأثير النافتا، فملف السكان الأصليين أكثر تشابكاً. وبعد أن قامت الحكومة فى الأيام الأولى بجهود

لسحق العصيان بالقوة واتهمت عملاء أجانب بالوقوف وراءه، عادت وخففت من قبضتها، ربما اعتقاداً بأن مزيداً من السحق سيكسب العصيان تعاطفاً من الشعب. وفى غضون أسابيع قليلة أظهرت استطلاعات الرأى فى المكسيك أن 75٪ من السكان يصدقون ما قالته الحكومة من أن الدوافع السياسية هى المسئولة عن اشتعال العصيان الذى دعمته قوات زاباتيستا.[137]

وفى الولايات المتحدة، وبعد التصويت على الاتفاقية، مرر مجلس الشيوخ تمويلاً جديداً لمكافحة الجريمة مشتملاً على أساليب قاسية لم تكن معتمدة من قبل، وهو ما رفع بنحو ستة أضعاف الأموال المرصودة للإنفاق على مكافحة الجريمة على المستوى الفدرالى. وقد طالبت خطة مكافحة الجريمة بتوظيف 100000 رجل شرطة، وإقامة سجون إقليمية عالية التحصين، ومعسكرات للأحداث من المجرمين، وتطبيق عقوبات أكثر قسوة وتمديد عقوبة الإعدام. وقد تشكك خبراء القانون فى أن يحقق التشريع الجديد فعالية ما دامت الحكومة لم تبحث عن الأسباب الحقيقية «للخلل الاجتماعى الذى يؤدى إلى ارتكاب الجرائم العنيفة». ومن بين تلك الأسباب ما ينتاب المجتمع الأمريكى من سياسات اجتماعية واقتصادية تزيد من حالة الاستقطاب التى يعيشها الناس، وتضيف النافتا الآن خطوة جديدة لهذه السياسات، ولم تعد مصطلحات «فعالية» و«عافية» الاقتصاد التى يفضل الأثرياء استخدامها تصلح فى الأجواء التى يعيشها المجتمع الأمريكى الذى تشهد قطاعات واسعة منه خللا فى توزيع الدخول وتراجع الربح وزيادة الشقاء، فضلاً عن أنه إذا لم يلق سكان المناطق العشوائية والمهمشة فى المدن الكبرى عناية خاصة تخفف عنهم وضعهم المأساوى فإن مزيداً من التهميش والبؤس سيزداد فى تلك المدن.[138]

ومع الادعاء بأنه خرج منتصراً فى معركة النافتا، توجه الرئيس كلينتون إلى قمة آسيا-المحيط الهادئ فى سياتل حيث قدم هناك «رؤيته الشاملة للقارة الآسيوية» حاملاً لزعماء القارة البشارة بأسواق حرة وبضمان تثبيت أقدام الولايات المتحدة فى أسرع الأسواق نمواً فى العالم. وقد اعتبر الصحفى ديفيد سانجر أن ذلك التوجه هو الأكبر فى الإدارة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية. كان سانجر يقدم تقريراً عن الحديث الذى أدلى به كلينتون فى قاعة طائرة ضخمة تابعة لشركة بيونج، وسط تهليل وترحيب بالرؤية الكلينتونية التى أعاد الرئيس توضيحها فى مقر الشركة بُعيد عودته من سياتل- ولِمَ لا؟! أليست

بوينج نموذجاً للشركات العابرة للقارات الأمريكية والآسيوية، وتقوم طائراتها بخدمة مشروعات الاستثمار الضخم لرجال الأعمال الأمريكيين عبر العالم، وتحقق أرباحاً مذهلة قادرة على إصابة معارضى النافتا بالصدمة والذهول؟»[139]

لقد كانت بوينج نموذجاً لتدخل حكومى مباشر عمل على حماية المصالح الخاصة من تقلبات السوق، ولولا ذلك لما أصبحت بوينج أكبر شركة مصدرة فى الولايات المتحدة، وربما لولا تلك الحماية لما كانت بوينج قد بقيت على قيد الحياة، بعد أن قامت على حساب أموال دافعى الضرائب متسترة تحت رداء البنتاجون والناسا، اللذين يرعيان الصناعات عالية التقنية. وسيتحمل دافعو الضرائب بالضرورة تكلفة «الرؤية الشاملة» لمستقبل السوق الحر، وستذهب أموالهم حتماً إلى جيوب المستثمرين وعملائهم، ويتلقون الحماية ضد محاولات القوى العمالية التدخل ويحققون الأرباح ومزيداً من أسهم السوق كما يحلو لهم، حتى لو تطلب ذلك نقل الوظائف خارج الولايات المتحدة سعياً وراء أجور رخيصة، مادام حقق ذلك المكاسب.

ليس «التبشير» بأسواق حرة سوى نتاج الاقتصاد المحمى من قبل الدولة منذ الحرب العالمية الثانية، والذى حصلت فيه بوينج على سبيل المثال على «زيادة فلكية» فى الأرباح التى جناها قطاع صناعة الطيران من وراء الحرب، رغم أن 92٪ من استثمارات شركة بوينج جاءت من الخزائن الفدرالية، على نحو ما يذكرنا فرانك كوفتسكى فى دراسته لتاريخ النجاح العظيم للسوق الحر الأمريكى. وفى هذه الدراسة يتضح أن بوينج لم تحقق عملياً أية أرباح قبل الحرب العالمية الثانية، وجاءت أموال الاستثمار فيما بعد من دافعى الضرائب وهو ما مكن مالكى الشركة من جمع أرباح طائلة بقدر أدنى من تكلفة الاستثمار، ومن ثم رفعت بوينج أرباحها الصافية من 9,6 مليون دولار عام 1940م إلى 49,2 مليون دولار عام 1945م، مؤدية دورها الوطنى. وبحسب مجلة فورتشين فى عام 1948م فإن صناعة الطائرات لا يمكنها البقاء فى اقتصاد حر «من دون حماية الدولة»؛ وهو ما دعا الحكومة الأمريكية إلى احتضان بوينج عبر بوابة الإنفاق العسكرى، ووفرت البنتاجون والناسا آليات جديدة للحفاظ على «الرؤية الشاملة» للسوق الحر. ومن الصعب تقدير حجم ما تحمله الشعب من خلال دافعى الضرائب فيما حققته بوينج من أرباح ضخمة فى السنوات الأخيرة نتيجة تداخل عديد

من المؤثرات والعوامل المتشابكة غير المباشرة، لكن لا شك أن الأرباح استمرت وبشكل منتظم، ولا تزال. [140]

وبحسب سانجر، فإن الصين تشترى وحدها طائرة بوينج من كل ست طائرات تنتجها الولايات المتحدة، ومع ذلك دعا كلينتون فى كلمته فى سياتل إلى فتح مزيد من الأبواب الصينية أمام التصدير الأمريكى معتبراً ذلك هو العلاج السحرى الذى بوسعه علاج الأمراض العضال التى يعانيها الاقتصاد الأمريكى. ورتب كلينتون بيع الصين حواسيب ضخمة ومفاعلات طاقة نووية، وهى قطاعات تستفيد أيضًا من الأموال العامة التى تجمع من الضرائب. وكما يلاحظ خبراء البنتاجون وغيرهم فإن السلع الجديدة التى يطرحها كلينتون للصين يمكن أن تستخدم فى تصنيع الأسلحة والصواريخ النووية، وهى مشكلة دعت إلى فرض حظر على التصدير الأمريكى إلى الصين فى أغسطس 1993م بعد أن ثبت للاستخبارات الأمريكية «بشكل دامغ» أن إيران تستغل علاقتها بالصين فى الحصول على العناصر اللازمة لبرنامج نووى، لكن المشكلة سرعان ما حلت، فقد أخبر وزير الخارجية كريستوفر الصين أن واشنطن سوف «تفسر القانون الأمريكى الذى يحكم تصدير التقنيات المتقدمة إلى الصين بما يسمح بتصدير اثنين من الأقمار الصناعية السبعة عالية التقدم، والتى فرض عليها حظر فى الصين فى أغسطس» وذلك على نحو ما أعلن أحد المسئولين فى إدارة كلينتون، مضيفاً أنه «ليس هناك ربط بين بيع التقنية لبكين وقضية انتشار الأسلحة النووية». وعلى هذا الأساس، وبناء على نموذج السوق الحر، فإن وحدة تصنيع الطائرات فى شركة جنرال موتورز بوسعها أن تنضم إلى شركات «بوينج» و«جى» و«كراى» فى إمداد الصين بحاجتها.

وتظهر هذه القرارات أن هناك منظوراً آخر «للأمن القومى» منذ انحسار الشيوعية، على نحو ما يؤكد توماس فريدمان فى مقاله العمودى الذى حمل عنوان «دعم التجارة الحرة ووقف انتشار الصواريخ النووية». [141]

واتضح أيضًا أنه لا يوجد «رابط» بين انتهاك الصين لحقوق الإنسان – وهى مشكلة أخرى تافهة!– وبين الهدف الأسمى الساعى إلى جنى الأرباح (والمسماة «وظائف» من أجل الخداع). فبينما كان كلينتون يبشر بالتجارة الحرة مع الصين وآسيا، لقى 81 عاملاً مصرعهم فى الصين حين شب حريق ولم يتمكن

العمال من الهرب؛ لأن النوافذ والأبواب كانت محكمة الإغلاق ضماناً لاستمرارهم فى العمل، وفى اليوم التالى لخطاب كلينتون الذى حمل بشارة السوق الحر، جاءت صحيفة فريدمان لتعطى خبراً صغيراً عن «حوادث مميتة بالغازات السامة القاتلة» أودت بحياة مائة عامل فى منطقة واندونج فى الصين، وهى المنطقة التى رحب بها باعتبارها «معجزة السوق الحر فى الصين».[142]

وفى مقدور البعض أن يجادل بأن الاهتمام بحقوق الإنسان فى الصين قضية انتقائية متحيزة، ما دام النمط متكرراً فى دول السوق الحر كافة، فلم التركيز على الصين؟ حسناً فلنأخذ مثالاً آخر، هذه المرة فى تايلاند، وهنا مثال صارخ آخر على بشارة السوق الحر، فقد تم حبس مئات العمال الشباب فى أحد مصانع ألعاب الأطفال فى منطقة كادير فى مايو 1993م، ودارت حولهم قوة من الأمن لضمان بقائهم طوال ساعات العمل، وحين شب حريق فى المصنع أدت الأبواب والنوافذ المغلقة دورها، وقتل 240 عاملاً وجُرح مائة آخرون. وقد اعتبرت الحادثة أسوأ حريق يشهده مصنع فى التاريخ. ويمتلك هذا المصنع أثرياء من هونج كونج وتايلاند ومستثمرون من تايوان. كان المصنع يوظف النساء الشابات القادمات من الريف واللائى كن يستخدمن فى أغراض أخرى كصناعة الجنس المنتعشة، والتى تعد بالمناسبة إحدى علامات النصر المؤزر للسوق الحر الكبير. وبحسب لان كيركلاند، رئيس الاتحاد العمالى الأمريكى والكندى AFL-CIO فإن هذا المصنع صار «مصيدة للقتل» حيث شهد ثلاث حوادث حريق سابقة ولم يتخذ أى إجراء لحماية العمال. الجدير بالذكر هنا أن ذلك المصنع يلقى دعماً من أكثر من عشر شركات أمريكية كبرى بما فيها شركة تيكو، وفيشر برايس، وجى. سى. بينى، وهاسبرو، إضافة إلى عشرين شركة أخرى، كشركة توى آر، وشركة وول مارت، والتى تشترى منتجات ألعاب الأطفال من مصانع تقع إلى جوار ذلك المصنع وتشهد نفس ظروف استغلال العمال. ولا يمكن للشركات الأمريكية السابق ذكرها إنكار معرفتها أو مسئوليتها عما يحدث للعمال من مآسٍ فى تلك المصانع من أجل تأمين وصول البضائع والسلع رخيصة إلى السوق الأمريكى. فالشركات الأمريكية تفضل شراء المنتجات من مصانع تايلاند حيث تتوافر الأيدى العاملة ذات الأجور المنخفضة، حتى لو أدت ظروف استغلالهم إلى موتهم حرقًا. وعلى نحو ما يلاحظ كيركلاند فإنه لا يمكن للحكومة ولا للصحافة الأمريكية أن تنكر معرفتها وتعتيمها على تلك

الظروف التى يعمل فيها العمال فى «السوق الحر». ومع ذلك لم يظهر شىء من هذا فى الصحف الأمريكية الرئيسية.(143)

ألا يكفى ذلك؟ فلننظر إذن إلى إندونيسيا حيث يعيش العمال فى أسوأ ظروف عمل على مستوى العالم ويحصلون على أدنى الأجور فى القارة الآسيوية، بحيث لا تتعدى نصف ما يحصل عليه العمال فى الصين وأقل بكثير مما يحصل عليه العمال فى تايلاند وماليزيا، ومع ذلك لا ينالها نصيب من النقد الأمريكى ولا اهتمام من إدارة كلينتون بشأن حقوق الإنسان، مع دعم من الأعضاء الديمقراطيين فى مجلس النواب. وحين أعلن ميكي كانتور، الممثل التجارى فى الحكومة الأمريكية، أن بلاده سوف توقف مؤقتاً متابعتها السنوية للممارسات الإندونيسية بشأن حقوق العمال، وجه فى ذات الوقت نقداً لإندونيسيا؛ لأنها لم تقم بعد بتطوير قوانين وممارسات العمل بما يتفق والمعايير الدولية للسوق الحر. وقد نجحت مثل هذه الضغوط الأمريكية فى إسراع الحكومة الإندونيسية بإجراء إصلاحات فى السنوات الأخيرة شملت سحب التخويل الذى منحته للجيش بقمع الاضطرابات العمالية، والسماح للعمال بتشكيل اتحاد شركات يحق له التفاوض بشأن عقود العمال، وكذلك رفع الحد الأدنى للأجور فى جاكرتا بنحو 27٪؛ أى ما يعادل دولارين يومياً، بحسب الجارديان اللندنية. لكن علينا ألا نسعد كثيراً، فاتحاد الشركات كان عليه أن يخضع للاتحاد الإندونيسى الحكومى، كما أن الحكومة قدمت هدية أخرى، فاعتقلت 21 ناشطاً فى حقوق العمال فى ذات الوقت.

وبحسب وزير الخارجية الإندونيسى فإن حكومته «فعلت كل ما فى وسعها لتحقيق التغيير والتطوير المطلوب»، ومن ثم فإنه ليس هناك داع لإلغاء الامتيازات التجارية. ومن شأن ذلك أن ينزل برداً وسلاماً على صدور «الديمقراطيين الجدد» فى الإدارة الأمريكية. وقد عارض السيناتور الأمريكى بينيت جونستون فرض عقوبات على إندونيسيا، لأن جاكرتا «تتخذ خطوات جادة لتحسين ظروف العمال» موضحاً دوره الرائد فى إقناع الكونجرس بالاستمرار فى بيع السلاح إلى إندونيسيا وتدريب ضباط جيشها رغم خوف الكونجرس من أن يستغل ذلك فى انتهاك حقوق الإنسان فى تيمور الشرقية وغيرها، والسبب لديه أن تلك المبيعات ستمكننا من إجراء «حوار» بناء مع الجيش الإندونيسى وأن نحافظ على «نفوذنا وتأثيرنا» فى تلك المنطقة المهمة من

العالم، وقد استشهد جونستون فى حديثه بمقوله للأدميرال لارسون، قائد القوات الأمريكية فى المحيط الهادئ، حين قال إنه «حين يتعلم هؤلاء الضباط فى مدارسنا فسيقدرون منظومة القيم الأمريكية، وبصفة خاصة احترامنا لحقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية وسيادة القانون» لكن جونستون تحاشى الاستشهاد بمقولات رجال آخرين، كموقف روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكى حين اعترف متبجحاً أمام الرئيس جونسون بأن الدعم العسكرى الذى قدمته الولايات المتحدة للجيش الإندونيسى قد شجعها على ارتكاب «حمام دماء» بين عامى 1965م و1966م على أيدى الضباط الإندونيسيين الذين تدربوا فى الجامعات الأمريكية، وتعلموا «القيم» الأمريكية. وكان ماكنمارا قد أكد على أهمية برنامج استقبال الضباط الإندونيسيين للتدريب فى الجامعات الأمريكية. وقد وافق الكونجرس أخذاً بعين الاعتبار «الأرباح الضخمة» الناتجة عن التدريب العسكرى للسفاحين واستمر التواصل معهم.

على أية حال لم يكن دور جونستون إلا عرضاً عابراً فى سياسة البيت الأبيض تجاه إندونيسيا، فقد قطع الكونجرس المساعدات التى تقدم لتدريب الجيش الإندونيسى اعتراضاً على الأعمال الإجرامية التى يرتكبها الجيش الإندونيسى فى تيمور الشرقية، لكن فى الذكرى السنوية لغزو الجيش الإندونيسى تيمور الشرقية مدعوماً من البيت الأبيض، أعلنت واشنطن أن الحظر الذى فرضه الكونجرس يشمل فقط الإعانات التى تقدمها الحكومة الأمريكية، أما ما تدفعه إندونيسيا من ميزانيتها فلا يندرج تحت قرار الكونجرس.(١٤٤)

وتحت عنوان «تزايد الاضطرابات العمالية فى الصين يؤدى إلى قلق رجال الأعمال» قدمت شيلا تيفت تقريراً من بكين أشارت فيه إلى أن «المآسى التى تشهدها الأنشطة الصناعية والنزاعات التى يشعلها العمال المطالبون بحقوقهم تزيد من حدة التوتر بين العمال الصينيين وأصحاب المشروعات الصناعية الأجانب» لافتة النظر إلى تأثر تلك الأحداث بالحريق الذى اندلع فى نوفمبر وقتل 81 امرأة حبسن فى المصنع وغلقت عليهن الأبواب والنوافذ، كما أشارت إلى الحادثة التى وقعت قبل ذلك بأسابيع قليلة وقتلت 60 عاملاً فى مصنع نسيج يملكه تايوانيون. وقد قدرت وزارة العمل الصينية أن أكثر من 11000 عامل لقوا حتفهم فى حوادث صناعية فى الشهور الثمانية الأولى من عام 1993م فقط، وهو رقم يبلغ ضعف نظيره فى عام 1992م. وقد أعرب

المسئولون والمحللون الصينيون أن الحوادث نجمت عن ظروف عمل بالغة التدهور اجتمعت مع ساعات عمل طويلة وأجور منخفضة، بل استخدام الضرب البدنى للعمال، وهو ما دفع العمال إلى اضطرابات غير مسبوقة فى المؤسسات التى يشارك فيها مستثمرون أجانب. وقد كشفت الاضطرابات عن الفجوة الكبيرة بين رأس المال الأجنبى المتنافس المتحمس لاستغلال رخص الأجور وأحوال العمل التى بقيت على حالها منذ الفترة الشيوعية. ولقد تنكر العمال الصينيون للمستثمرين الذين أنقذوهم من الشيوعية وأدخلوهم إلى جنة السوق الحر! تلك الجنة التى يتلقاهم فيها من يضربونهم لينتجوا بضاعة رديئة ويستغلوهم لساعات عمل طويلة وبأجور زهيدة، بل ليغلقوا عليهم الأبواب والنوافذ ليلقوا حتفهم حين يشب حريق.[145]

وبينما يتم تجاهل هذه القضايا بشكل دورى، تمضى الممارسات العمالية الصينية بقوة خلال الجدال الدائر على سجل حقوق الإنسان فى الصين، والمتعلق باستخدام السجناء فى الإنتاج الصناعى لصالح المشروعات الاستثمارية. والفرق واضح، فحقوق الإنسان لن تجلب مكاسب لسلطة القطاع الخاص ولا علاقة لها بامتيازات العمل والربح.

فقد لفت انتباه واشنطن والصحافة الأمريكية الصادرات التى ينتجها السجناء، كما لو كانت القضية الوحيدة المتعلقة بحقوق العمال التى تستوجب الاهتمام. وعلق عليها توماس فريدمان فى نيويورك تايمز فى تقرير العدد الذى كتبه خلال زيارته لبكين وناقش فيه موافقة الصينيين على السماح للمحققين الأمريكيين بإجراء زيارات متكررة للسجون الصينية التى تستخدم العمال فى الإنتاج الصناعى للتأكد من أن تلك المنتجات لا تصل إلى السوق الأمريكى. وأشار فريدمان إلى أن التأثير الأمريكى يلقى نجاحاً متزايداً فى بكين مؤدياً إلى «تحرير مصانع السجون مصنعاً وراء الآخر» بما فى ذلك مراجعة العقود وحالات الإفلاس وغيرها من القوانين التى تعد «شديدة الأهمية لاقتصاد السوق» وكلها خطوات مرحب بها على طريق «الدائرة الفعالة» لحرية السوق. ولم يشر فريدمان إلى قضايا أخرى حول حقيقة الفعالية الاقتصادية كتلك الظروف المرعبة التى يجنى من خلالها المستثمرون الأرباح الأمر الذى يساعد رجال الأعمال الأمريكيين ليبقوا «على قدرة عالية من المنافسة فى اقتصاد العالم» حسب المصطلحات المخادعة التى يفضلون استخدامها فى إعلامنا.

الطريف فى الموقف الأمريكى أن الولايات المتحدة تسمح ببيع منتجات السجون لديها إلى الخارج ولا تسمح باستيراد منتجات السجون الصينية. فولايتا كاليفورنيا وأوريجون تصدر سجونهما المنسوجات إلى آسيا وبصفة خاصة من الجينز والقمصان المسماة «جينز السجون». ويعطى السجناء أجراً أقل بكثير من الحد الأدنى للأجور ويعملون فى أجواء «عبودية» على نحو ما يؤكد الناشطون فى حقوق السجناء. لكن إنتاجهم لا يتعطل بسبب انتهاك حقوقهم، ومن ثم فليست هناك مشكلة.[146]

وعلى الرغم من أنه لا يوجد «ارتباط» بين قضايا حقوق الإنسان وانتشار الأسلحة، فإنه ليس عدلاً الافتراض بأن الديمقراطيين الجدد لم يكن لديهم أى تأنيب للضمير بشأن سوء معاملة العمال فى الصين. فالمسئولون فى إدارة كلينتون نظروا فى إمكانية توقيع عقوبات تجارية على الصين، بحسب وول ستريت جورنال. وذلك بعد أسابيع قليلة من قمة آسيا -المحيط الهادئ، والسبب فى ذلك أن الصين وجدت حلا للتملص من الضغوط الأمريكية بشأن حظر استيراد المنسوجات منها، فتمكنت حسب الزعم الأمريكى من تصدير ما قيمته 2 بليون دولار من المنسوجات والملابس إلى الولايات المتحدة عبر دولة وسيطة.

لقد كان 31 ديسمبر 1993م آخر موعد لالتزام الصين بمتطلبات الولايات المتحدة الحمائية، والتى فرضت بقوة بعد اتفاقية الجات، وكذلك كان ذات التاريخ آخر موعد لوفاء بكين بما قطعته على نفسها فى عام 1992م بفتح أسواقها للمنتجات الأمريكية. ولأن الصين فشلت فى تلبية المطلبين فقد اتخذت إدارة كلينتون قراراً بإيقاف استيراد ثلث المنسوجات الصينية، بينما رفعت الحظر عن بيع قمرين صناعيين للاتصالات؛ وهو ما أسمته وول ستريت جورنال بـ«ثنائية العصا والجزرة» فالعصا لوح بها بسبب عدم الالتزام بمبادئ التجارة الحرة، والجزرة قدمت من خلال بيع القمرين الصناعيين لإيصال رسالة بأن الولايات المتحدة مستعدة لمكافأة الصين إذا ما حققت تقدماً ملموساً - السبب الخفى فى بيع القمرين أن وحدة إنتاج الطائرات فى جنرال موتورز كانت بحاجة إلى بليون دولار على وجه السرعة لإتمام مشروعات جديدة. هكذا لن يجد الدارسون الجادون لبشارة السوق الحر صعوبة فى وضع كل هذه الصور المتناقضة إلى جوار بعضها البعض.

لقد جاء العقاب فى حينه من قبل الإدارة الأمريكية، هكذا كتب توماس فريدمان فى التقرير الرئيسى فى نيويورك تايمز. وبحسب ميكى كانتور الممثل التجارى، فإن الحظر الذى فرض على المنسوجات الصينية سيكلف المصانع الصينية خسارة مقدارها بليون دولار إلى أن تلتزم الصين بوعودها، وكان الحظر نوعًا من إظهار الإدارة الأمريكية تصميمها على الوقوف خلف توفير وظائف جديدة للأمريكيين على نحو ما طالبت جماعات الضغط المرتبطة بمصانع النسيج فى الولايات المتحدة المتضررة من المنسوجات الصينية، لكن الصين سرعان ما أذعنت لمطالب واشنطن.[147]

ولقد ألقت الشهور الأخيرة من عام 1993م مساحة كبيرة من الضوء على «الرؤية الشاملة» التى تنكشف تدريجيًا أمام أعيننا.

ففى الوقت الذى كانت إدارة كلينتون ترفع شعار التجارة الحرة من خلال تطبيقها لاتفاقية الجات وانتهاكها لمبادئ التجارة بفرض حظر على الواردات من الصين، كانت هذه الإدارة تخوض معركة أخرى من أجل حرية التجارة على سواحل اليابان هذه المرة، حين هددت بحظر التعامل التجارى مع دولة مثل اليابان ذات اقتصاد قوى وسوق ضخم إذا لم توافق على إخضاع تجارتها لمعايير كمية وكيفية تتفق مع معايير التجارة الأمريكية. وقد بدا لدول العالم سوء تصرف الولايات المتحدة، حتى إن واشنطن وجدت نفسها «معزولة وبلا أصدقاء» فى مؤتمر الجات الذى عقد فى أورجواى فى أمريكا الجنوبية فى 14 ديسمبر 1993م، وذلك على حد تعبير فاينانشيال تايمز التى قدمت تقريراً عن اتفاق أكثر من 20 دولة من الدول الثرية والفقيرة مثل دول الاتحاد الأوربى والمكسيك وأستراليا وكندا وكوريا الجنوبية وبولندا على رفض موقف الولايات المتحدة فى التعامل التجارى مع اليابان. وأعرب سفير الاتحاد الأوربى إلى الجات أن تهديدات الولايات المتحدة للسوق اليابانى تعبر عن طبيعة الأهداف الأمريكية المثيرة للشك والقلق. كما انتقد آخرون محاولة واشنطن السيطرة على التجارة البينية مع الدول الأخرى، وحذر تقرير للجات صدر فى 17 فبراير 1993م وتناول السياسات التجارية للولايات المتحدة من أن الممارسات الأمريكية تهدد الانفتاح التجارى الذى تتمتع به العلاقات التجارية البينية. وقد أعلنت اليابان أن موقف الولايات المتحدة ليس إلا محاولة لحل مشكلة داخلية هى العجز فى الميزانية الفدرالية. واتفق تقرير لمنظمة الجات أن السياسات المالية المضطربة

للولايات المتحدة تسهم فى زيادة منهج الحمائية التجارية مما يعطى «رؤية ضبابية» حول التحركات الأمريكية الأخيرة. ولفت التقرير الانتباه إلى الزيادة فى الممارسات المضادة للإغراق والمضادة للإعانات المالية وهى ممارسات بنيت على مزاعم أصحاب المصانع المثيرة للشك، وطالب محررو التقرير اليابان بعدم الإذعان للمطالب الأمريكية المستندة إلى مفاهيم ميركانتلية مغالطة؛ لأن النتائج ستكون شديدة السوء على التجارة الدولية.(148)

لقد تم الاحتفال بالجات فى الأسابيع الأولى فى أعقاب الموافقة عليها من قبل الكونجرس فى منتصف ديسمبر. وكما فى حالة الصين لم تعط الشهور التى تلت التوقيع على الاتفاقية الرئيس كلينتون آمالا كبيرة لتحقيق مسعاهُ بالتملص من قضية حقوق الإنسان، حيث وقفت أمامه عقبة فى تجديد منح الصين ميزة الدولة الأوْلى بالرعاية التجارية فى يونيو 1994م. وكان موقف كلينتون فى هذا الصدد نابعاً من «خوفه من أن يقوم الأعضاء الديمقراطيون فى الكونجرس بتبنى موقف أكثر عناداً تجاه القضية»، على نحو ما أظهر توماس فريدمان، كما كان كلينتون «لا يرغب فى أن يظهر التراجع مرة أخرى عن أحد وعوده الانتخابية» وذلك بعد أن كان قد «انتقد بشدة الرئيس بوش لـ «تدليله» المبالغ فيه للصين». وقد ازدادت القضية اهتماماً على المستوى الإعلامى مع زيارة كريستوفر، وزير الخارجية، إلى بكين فى محاولة للتعبير عن الاهتمام الأمريكى بقضية حقوق الإنسان، التى وصفها كريستوفر بأنها محدودة جداً فى الصين - فى الواقع كانت هذه الحقوق محدودة بالدرجة التى لم تساعد فى تليين موقف الكونجرس. وقد أوضح جون شاتوك، الأمين المساعد للجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، للزعماء الصينيين أن طلبات إدارة كلينتون التى تهدف إلى تحسين أوضاع حقوق الإنسان «منخفضة السقف»، ومن ثم فإن تقديم تعهدات سيكون أمراً كافياً. أى أن المطلوب كان شكلاً زائفاً لحقوق الإنسان لضمان تسيير عمل الشركات، وقد بدا أن الصينيين قد غمرتهم السعادة وهم يرون شركاءهم الأمريكيين يتلونون بحسب المصلحة.(149)

وحين كان كريستوفر مسافراً إلى الصين أعلنت الإدارة أنها ستوقف الحظر على التقنيات العالية، للسماح لشركة جنرال موتورز بإطلاق قمرين صناعيين من الأراضى الصينية، وذلك كجزء من استراتيجية لجذب الصين بدلاً من عزلها، على نحو ما يلاحظ إليان سولينو، المراسل السياسى من بكين، وحين

سئل وزير الخارجية عن ذلك القرار فى وقت تتهم فيه الصين بانتهاك قوانين حظر انتشار الأسلحة النووية وعدم احترام حقوق الإنسان أجاب بأن ذلك هدفه «إرسال إشارة ذات مغزى تبين طريقتنا فى معالجة الأمور بشكل عادل ومتوازن». وكالعادة استفادت من الإشارة الإيجابية القطاعات الرئيسية فى «المشروعات الخاصة»، وهو ما كرر نتائج قمة آسيا-الباسيفيك. وقد أرسل البنتاجون مسئولاً كبيراً يرافق وزير الخارجية فى رحلته إلى الصين لمناقشة الطرق التى يمكن بها تطوير العلاقات العسكرية بين الجانبين، ولعل ذلك جزء آخر من «الاستراتيجية». (150)

لم يعد وزير الخارجية من بكين خاوى اليدين، فبحسب فريدمان فإن كريستوفر قدم للبيت الأبيض «خريطة تظهر الصين وقد حققت تقدماً على جبهات متعددة استجابة للمطالب الأمريكية» وقد أعرب أن التقدم قد شابه الغموض خلال زيارته بسب أجواء المواجهة التى رافقت الزيارة، وقد أوضح وزير الخارجية أنه حين غادر بكين كانت نتائج محادثاته إيجابية ومثمرة، وأن الاختلافات بين واشنطن وبكين آخذة فى التلاشى تدريجياً. وأبلغ كريستوفر الصحفيين أنه من الصعب تحديد مجالات بعينها حققت فيها الصين تقدماً فى قضايا حقوق الإنسان باستثناء مذكرة تفاهم حول منتجات عمال السجون، على نحو ما قدم تقرير فاينانشيال تايمز، وقد وافقت الصين على مطلب واشنطن (مرة أخرى) معلنة التزامها بالحد من تصدير منتجات مصانع السجون إلى الولايات المتحدة. (151)

لقد كانت إدارة كلينتون ترسل إشارات إلى بكين مفادها أنها إذا ما لبت الحد الأدنى من مطالب واشنطن بشأن حقوق الإنسان فإن الولايات المتحدة ستوقف التهديد بالعقوبات التجارية، على نحو ما قدم فريدمان. والسبب فى ذلك أن السياسة الأمريكية رأت تعديل موقفها تجاه قضايا حقوق الإنسان - والتى كان يلح عليها الكونجرس- لتستبدل بها سياسة جديدة. ولعل هذا يعد تحولاً كبيراً فى السياسة الأمريكية ويعكس الأهمية المتزايدة لمكانة التجارة فى القرار السياسى الأمريكى، وقد برر البعض الموقف الجديد بأن التجارة الحرة مع الصين ستسمح بانفتاح المجتمع الصينى وستعزز حكم القانون وحرية الحركة وستشجع الفردية. لكن واقع الأمر يظهر أن الولايات المتحدة «انسحبت بشكل انتقائى» من موقفها بشأن علاقاتها مع الصين خوفاً على المكاسب التجارية. ويبدو أنه تصرف طيب،

على نحو ما يوضح ونستون لورد، مساعد وزير الخارجية فى اجتماع الغرف التجارية فى الولايات المتحدة. ففى رأيه أن ذلك النهج سيساعد على الحفاظ على المشروعات الخاصة فى الصين وسيحمى الاستثمار الأمريكى هناك كما سيشجع على خصخصة بعض المشروعات المملوكة للدولة، وسيحقق قطعاً مكاسب إضافية للمستثمرين الغربيين، وذلك بحسب التقرير الذى قدمه ستيفين جرينهاوس.[152]

استمرت المداهنة التجارية من قبل الولايات المتحدة تجاه الصين لتقفز على مسألة حقوق الإنسان، وتم التعامل مع الصين بمهارة ومكر حتى لا تمس الأرباح. وبالمثل «أغمضت» واشنطن أعينها عن الجرائم الهائلة التى يقوم بها عملاؤها فى أماكن أخرى من العالم. ولنسأل أنفسنا هل كانت قضية حقوق الإنسان هى الدافع لتدخل الولايات المتحدة فى نيكاراجوا وكوبا وضرب حصار ساحق حولهما والاعتداء عليهما؟ ففى تلك الحالات لم تكن التجارة «ذريعة»، وتم التغاضى عن الجرائم التى تمت بحق شعوب تلك الدول؛ لأن عملاء واشنطن هناك كانوا يقومون بدورهم الخدمى الذى عين لهم. وعلى مرمى حجر من البيت الأمريكى كان السفاحون فى دول أمريكا الوسطى يقومون بجرائمهم دون أن يتحرك لواشنطن ساكن. وكان الشىء نفسه مع الإمبراطورية السوفيتية. فحتى عودتها إلى دورها فى منظومة العالم الثالث لم تستخدم التجارة «كأداة» للمساعدة فى رفع الأغلال عن الدول السوفيتية السابقة. وكان الأمر شبيهاً مع الصين، إلى أن بدأت فى فتح أبوابها للاستثمار الأجنبى وإعطائه مكانة مؤثرة، وهو ما وفر فرصاً عظيمة للأرباح.

6. ملامح النظام العالمى الجديد

يميل تركيب الحكم فى الدولة إلى التمركز حول السلطة المحلية التى صارت فى القرون الأخيرة مرتبطة بالسلطة الاقتصادية. وقد اعتبر جيمس مورجان المراسل الاقتصادى لشبكة بى بى سى أن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومجموعة الدول الصناعية السبع، ومنظمة الجات وغيرها من المؤسسات التى تعمل لصالح الشركات العابرة للقوميات فضلاً عن البنوك وشركات الاستثمار العالمية هى بمثابة «الحكومة التى تسير العالم فعلياً» وذلك فى زمن يصلح تسميته بـ«عصر الإمبريالية الجديدة». وفى المقابل لاحظت لجنة الجنوب أن دول الشمال القوية صارت تمارس فعلياً دور إدارة العالم واقتصاده

لتحقيق مصالحها وفرض إرادتها على دول الجنوب، على أن تلك الحكومة العالمية تترك للحكومات فى الدول مهاما تافهة مثل إدارة العنف ومواجهة الثورات الشعبية للسكان الذين انهارت مستويات معيشتهم[153]. وتعمل حكومة العالم بعيداً عن دور الشعوب أو تأثيرها، حتى بوعى الشعوب بدور هذه الحكومة وأهدافها. وتتبع هذه الحكومة أشكالاً سرية فى إدارة العالم لتخضعه لسيطرتها وتسيره تلبية لرغباتها، وتضع «كلاً فى مكانه» متشدقة بشعارات نشر الديمقراطية. ولم تكن هذه الحكومة لتهتم فى أى وقت مضى بتراجع الديمقراطية؛ لأنها اهتمت فقط بفرض عقيدتها الاقتصادية على المجتمع الدولى.

لقد انتبهت دول الجنوب ودول العالم النامى بهذه التطورات. وعبر عن ذلك لويس فيرناندو جاراميللو رئيس مجموعة الـ 77 فى خطابه الأخير للمجموعة الذى انتقد فيه «الظروف الدولية المعادية لدول الجنوب، وفقدان الدول النامية لشخصيتها السياسية والاقتصادية أمام زحف ما يسمى بالنظام العالمى الجديد مع فجر القرن 21. وهى عوامل تسبب اضطراباً حقيقياً وتتعارض مع الأمل الذى دخلنا به حقبة ما بعد الحرب الباردة ومع مفاهيم الليبرالية الاقتصادية ومبادئ اتفاقية الجات. ويلاحظ جاراميللو أن «استراتيجية الأغنياء موجهة فى الأساس لتدعيم المؤسسات والهيئات الاقتصادية التى تعمل خارج قوانين ومبادئ الأمم المتحدة، تلك الهيئة التى تبقى ـ مع كل ما تسببت فيه من مآس ـ الآلية الوحيدة متعددة الأطراف التى يسمع من خلالها صوت الدول النامية». وبحسب جاراميللو فقد تحولت المؤسسات المالية العالمية التى هدفت إلى تكوين مركز جذب للقرارات الاقتصادية المحورية المؤثرة على الدول النامية (كالبنك الدولى وصندوق النقد) إلى أن أصبحت مؤسسات غير ديمقراطية تعانى الفساد وتتشدق بمبادئ دون تطبيقها وتتحجر فيها الرؤية الأحادية، وغدت مصدراً لدعم الدول الصناعية على حساب الدول الفقيرة. وسوف تجد الجات مكاناً مميزاً لها إلى جوار البنك الدولى وصندوق النقد فى بناء مؤسسى جديد لن يختلف أداؤه عن الإطار السائد الآن من هيمنة اقتصادية تمسك العالم الثالث من رقبته وتترك الدول الصناعية تنفذ صفقاتها المربحة باطمئنان بعيداً عن القنوات الشرعية، فقد خلقت لنفسها قنوات أخرى موازية، فى مقدمتها مجموعة الدول الصناعية.

ويتفق مع ما قاله جاراميللو ما خلص إليه مؤتمر الجمعية المسيحية فى سان سلفادور فى يناير 1994م، والذى ناقشناه من قبل وجاءت نتائجه لتؤكد أن دول

أمريكا اللاتينية تعانى اليوم سطوة العولمة كشكل حديث من أشكال الهيمنة الساحق، يفوق ما عرفته شعوب هذه المنطقة قبل 500 سنة حين تم غزوها واحتلالها على يد الأوربيين، وهى نتيجة لا تقتصر فقط على أمريكا اللاتينية، بل تنطق بلسان حال العالم الثالث بأسره. ولم تعد القوى المهيمنة الجديدة قاصرة على السوق، وإنما صارت ممثلة فى حكومة تتجاوز القوميات وتهيمن على السياسات الاقتصادية وتعين كيفية استغلال الثروات. وتجتمع تلك الحكومة فى صندوق النقد والبنك الدولى وبنك التنمية فى الأمريكتين، والاتحاد الأوربى وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وغيرها من المؤسسات الدولية العابرة للقوميات ذات التأثير الاقتصادى المهيمن على دول أمريكا الوسطى، بحسب التوصية التى خلص إليها مؤتمر سان سلفادور.[154]

وتدين الحكومة العالمية لآلهة أعلى تتمثل فى الشركات العابرة للقوميات ذات النفوذ الصاعد والمهيمنة على مجالات التمويل والخدمات والتصنيع ووسائل الإعلام والاتصالات – وهى بالمناسبة مؤسسات دكتاتورية فى بنيتها الداخلية، ويصعب حصرها، وذات نزعة مطلقة وسلطة لا حدود لها. وبين هذه الآلهة هناك ترتيب هرمى من حيث الأهمية وقوة النفوذ، وهو ترتيب تتسق فيه الأدوار من أعلى لأسفل بالتزام شديد. بعض الكهنة يقدمون أنفسهم لخدمة الآلهة، وبعضهم يقدم القرابين، أما الشعوب فلا تملك دوراً وليس بيدها خيار.

وربما تساءل المرء كيف كان ظن الليبراليين الكلاسيكيين تجاه هذه الأشكال الجديدة من آلهة الحكم. وماذا تخيل توماس جيفرسون، على سبيل المثال، الذى كان يسخر من ظهور حكومة واحدة قوية من الأرستقراطيين تقوم على مؤسسات بنكية وشركات مالية تتمكن من خلالها القلة من «امتطاء وسيادة الأغلبية المقهورة» وهو كابوس تحقق متجاوزاً أقصى ما كان يمكن لجيفرسون أن يراه فى منامه. وبالمثل ماذا كان بوسع آدم سميث أن يتخيل بشأن الوضع الحالى فى مرحلة ما قبل الرأسمالية وفكرته المتشائمة عن ظهور «شركات الأسهم المترابطة» (الشركات الكبرى)، خاصة إذا ما وقعت هذه الشركات فى أيدى أشخاص مخلدين – أى حصول الأفراد على حق التملك دون قيد زمنى– وهى الحقوق التى منحت لهم خلال القرن التاسع عشر. ولعله مفيد أيضاً تذكر ما كان يعتقد فيه سميث من أنه حين تتحقق «الحرية الكاملة» فسوف يكون هناك ميل طبيعى تجاه المساواة بين البشر، كشرط ضرورى لتحقيق سوق اقتصادى فعال.[155]

ويعد ظهور مؤسسات حاكمة جديدة تخدم مصالح الشركات القوية العابرة للقوميات أحد أهم التداعيات التى ترتبت على العولمة الاقتصادية. ومن تلك المظاهر انتقال النموذج الاجتماعى المؤلف من طبقتى الأثرياء والفقراء two-tiered (مع تآكل الطبقة الوسطى) من العالم الثالث إلى العالم الصناعى. وتأتى الولايات المتحدة فى مقدمة من يعانى هذه الظاهرة، نتيجة تركيز السلطة بشكل استثنائى فى يد القطاع الخاص القادر على مقاومة العقد الاجتماعى الذى حققه الصراع الاجتماعى فى أنحاء أخرى من العالم. ويتحول الإنتاج بشكل متزايد نحو مناطق الأجور المنخفضة ونحو القطاعات المتميزة فى الاقتصاد المعولم. ويصبح قسم كبير من السكان بهذا الشكل عالة على الإنتاج وربما عالة على السوق، على خلاف تلك الأيام الخوالى التى أدرك فيها هنرى فورد أنه لن يتمكن من بيع السيارات ما لم يحصل عمال مصانعه على رواتب كريمة.

وفى حقيقة الأمر، فليست الاتفاقات التجارية المسماة بـ «التجارة الحرة»، كالجات والنافتا سوى مسميات مضللة. فمصطلح «تجارة» نادراً ما ينطبق على ذلك النظام الذى يستأثر فيه بضع شركات عابرة للقوميات على 40٪ من تجارة الولايات المتحدة، تدير العملية التجارية «فيما بينها» وتتحكم فى التخطيط والإنتاج والاستثمار. فعلى سبيل المثال لا تدخل أكثر من نصف صادرات الولايات المتحدة إلى المكسيك إلى السوق المكسيكى؛ إذ تنتقل من فرع إلى آخر من أفرع الشركات الكبرى بهدف زيادة الأرباح وخفض أجور العمال. ومثل هذه العمليات التجارية الداخلية (بما فيها السياسات التسعيرية الهادفة إلى التربح من الضرائب وما شابه) تؤدى إلى تخريب الأسواق ورفع الأسعار بقيم تقترب من الحواجز غير الجمركية وغير الحكومية، ويشمل تأثيرها مجالات واسعة، وإن غفل عنها فى الاتفاقات التجارية والتعاويذ النيوليبرالية التى ترافقها. ويلاحظ هيرمان دالى ـ الرئيس السابق للبنك الدولى ـ أنهم لا يأخذون فى الاعتبار تلك الأمور التى تتبعها الشركات مثل التخفيض المفتعل فى تكلفة النقل، والتى يوفرها الدعم الحكومى لاستهلاك الوقود والطاقة أو النفاقات العسكرية التى تضمن الوصول إلى النفط والسيطرة على سعره، وهى وظيفة أساسية للبنتاجون. كما تستبعد من حسابات البنك الدولى التكلفة المترتبة على الأضرار البيئية نتيجة حرق الوقود خلال العمليات الصناعية والتجارية، وهو عامل آخر كان من المفترض أن يقلل من المميزات

المزعومة للتجارة. وفى حالة التجارة بين الولايات المتحدة والمكسيك يلاحظ هيرمان دالى أنه صار من السهل «تصدير محصول الذرة - المستفيد من الإعانات المالية الموجهة للإنفاق على علاج استنزاف التربة والخزانات الجوفية وآبار النفط - إلى المكسيك»، ومن ثم فإن النافتا ستؤدى فى المستقبل إلى «تدمير» اقتصاد الفلاحين المكسيكيين حين يتم إغراق بلادهم بالذرة الأمريكية «الرخيصة»، وهو ما سيدفع بهم إلى هجرة العمل الزراعى والارتحال إلى المدن حيث يعملون بأجور منخفضة، وهو ما سيخفض الأجور بشكل غير مباشر فى الولايات المتحدة بالمثل.[156]

وقد قدر تقرير الاستثمار الدولى WIR الصادر عن الأمم المتحدة، أن الشركات العابرة للقارات تسيطر على ثلث أصول الانتاج فى القطاع الخاص على مستوى العالم، وتمثل قوة استثماراتها فيما وراء البحار حضوراً أكبر فى الاقتصاد العالمى منه فى التجارة العالمية، على نحو ما أظهر تقرير تونى جاكسون فى فاينانشيال تايمز. وقد بلغت قيمة مبيعاتها خارج الولايات المتحدة 5,5 تريليون دولار مقارنة بـ 4 تريليونات دولار تمثل إجمالى قيمة الصادارات العالمية (بما فى ذلك التدفق الضخم للـ «صادرات» البينية). ولا تعكس هذه الأرقام، بحسب المحلل التجارى شاكرافارثى رجفان، عدد الشركات التى تقوم بأنشطة عابرة للقوميات، ولا توفر سوى القليل من المعلومات عن الاستثمار الأجنبى المباشر FDI الذى يسيطر على أصول النتاج الأجنبى من خلال أشكال مختلفة لتشغيل رأس المال وإبرام العقود من الباطن ومنح الامتيازات والتراخيص وعقد التحالفات التجارية الاستراتيجية، وغيرها. ويشير تقرير الاستثمار الدولى إلى أن هناك تركيزاً كبيراً فى الاستثمار الاجنبى المباشر فى دائرة ضيقة من الشركات، حيث تمتلك 1٪ من الشركات العابرة للقوميات ما يزيد على 50٪ من أسهم الاستثمار الأجنبى المباشر وأصول المؤسسات، بل إن اتفاقات منظمة الجات فى عام 1993م قد زادت من حقوق الشركات العابرة للقوميات لممارسة أنشطتها التى «تدفع الاقتصاد المعولم نحو تكامل اقتصادى يمتد على مقياس مكانى وتسارع زمنى غير مسبوقين»، على نحو ما يشير تقرير رجفان. وفى المقابل لا تفرض الجات أية التزامات على الشركات العابرة للقوميات. وبشكل مشابه ينشر البنك الدولى مطبوعات إرشادية لكيفية تعامل الاستثمار الأجنبى المباشر مع الحكومات فى البلد المضيف، لكن هذه المطبوعات لا تتناول التزامات المستثمرين الأجانب أمام تلك الحكومات

إلا فى خطوط عامة، وذلك على نحو ما يبين تقرير الاستثمار الدولى. وقد باءت بالفشل تلك المحاولات التى تمت فى عام 1992م وسعت إلى وضع تشريعات ملزمة للشركات العابرة للقوميات؛ وهو ما أدى إلى عرقلة الجهود التى حاولت خلق إطار عالمى متوازن لطبيعة عمل الاستثمار الأجنبى المباشر، على نحو ما يفيد تقرير الاستثمار الدولى.(157)

وكما فى الجات والنافتا تلقى حقوق المستثمرين حماية وتعزيزاً، بينما يتابع الناس كيف تجرى عملية إساءة استغلال «ديمقراطية السوق».

وفيما بين عامى 1982م و1992م دعمت أكبر مائتى شركة من حصتها فى إجمالى الناتج المحلى حين ارتفعت هذه النسبة من 24,2٪ إلى 26,8٪، مع مضاعفة الأرباح فى نفس الفترة إلى ما يناهز 6 تريليونات دولار. ومن بين هذه الشركات المائتين تحصل 10 فقط على أكثر من نصف تلك الأرباح، ولا يأخذ هذا التقدير فى اعتباره تلك الشركات الضخمة مثل كارجل Cargill ويو. بى. اس UPS وغيرها. وفى نفس الوقت قامت أكبر 500 شركة خلال العقد الماضى بطرد 400000 عامل سنوياً على الرغم من تضاعف أرباحها المركبة، على نحو ما يلاحظ فردريك كليرمونت وجون كافانا. وقد انعكست الظاهرة على الداخل الأمريكى. ففى عام 1992م، وهو أول عام استعاد فيه الاقتصاد بعضاً من عافيته، أشارت الصحافة الاقتصادية إلى أن الولايات المتحدة لا تؤدى عملها الاقتصادى على نحو مرض، لكن شركاتها الكبرى تفعل ذلك، وتجنى أرباحاً متزايدة، حتى أن إحدى مقالات تلك التقارير تناولت ذلك «التناقض» فى الأوضاع الاقتصادية وكان عنوان التقرير «عام 1992م. ضعف اقتصادى وأرباح عالية» مشيراً إلى التداعيات المتوقعة لذلك والممثلة فى حرب طبقية مريرة امتدت خلال السنوات الأولى من فترة كلينتون. وقد قدمت مجلة فوربس Forbes فى مراجعتها السنوية الثروات التى جمعتها الشركات كاشفة عن أن أرباح أكبر خمسمائة شركة ارتفعت بنسبة 13,8٪ فى عام 1993م لتبلغ ما قيمته 204 بليونات دولار، ونمت الأصول المالية بنسبة 10,2٪ لتبلغ 8,9 تريليون، وارتفعت قيمة السوق بنسبة 6,9٪ لتبلغ 3,6 تريليون دولار. فى الوقت الذى استمر فيه التخلص من العمال بنسبة تقترب الآن من 10٪ بعد أن تم القضاء على 1,8 مليون وظيفة منذ عام 1991م. وتضاعفت الأرباح بأربع مرات مقدار ما تضاعفت المبيعات، وذلك على مستوى 785 شركة ضمهم تقرير فوربس.(158)

لقد اقترحت أكاديمية العلوم الوطنية فى الولايات المتحدة حساب صادرات الولايات المتحدة بقيم إجمالى مبيعات الشركات الأمريكية ذات القاعدة الصناعية الداخلية. وحين استخدمت هذه الطريقة، طبقًا لما أوردته تقارير وول ستريت جورنال، وجد القسم التجارى فى الحكومة الأمريكية أنه كان المفترض أن تحقق الولايات المتحدة فى عام 1991م فائضًا تجاريًا فى البضائع والخدمات بما يعادل 164 بليون دولار، لكن ما تحقق كان عجزًا مقداره 25 بليونًا. ولعل ذلك مؤشر آخر على كيفية «ازدهار» الاقتصاد الوطنى فى وقت يعانى فيه الشعب.[159]

وفى تحليل نقدى لاتفاقية الجات، أشار هيرمان دالي وروبرت جودلاند، الاقتصاديان من البنك الدولى، إلى أنه فى حالة النظرية الاقتصادية السائدة فإن الشركات تبدو «كجزر للتخطيط المركزى يحيط بها بحر من علاقات السوق» وكلما «نمت الجزر» فليس هناك مبرر لاعتبار ذلك انتصارًا لمبادئ السوق؛ لأن هذا النمو سيتفاقم فتأكل الجزر البحر، وهو إخلال جوهرى بمبادئ السوق.[160]

وكما لا تعتبر الاتفاقات التجارية «حرة» فإنها بالمثل لا تعتبر محققة لنزاهة «التجارة» ولا تنطبق عليها الشروط القانونية لحرية التجارة، ولا ينبع هذا من تعزيز سلطة ونفوذ الشركات العابرة للقوميات بما يقلص التجارة، فالاتفاقات لها أهداف أبعد من ذلك كالمطالبة بتحرير التمويل والخدمات بما يعني إحلال البنوك الدولية محل البنوك الوطنية، وتدمير البنوك المحلية المنافسة؛ وهو ما سيقضى على محاولة أية دولة بناء تخطيط اقتصادى قومى يحقق تنمية كالتى حققتها الدول الثرية. ولسنا فى حاجة للقول بأن مبدأ آدم سميث القائل بـ «دورة العمالة الحرة» بمثابة حجر الزاوية فى التجارة الحرة، ورغم مطالبة دول العالم الثالث بتطبيقه، يتم تخطيه من قبل أبطال الليبرالية الجديدة الذين لا يبالون بالأخطار المحدقة بالعمال التى ستسحق قوى السوق ما لم تتخذ الحكومات «خطوات للحد من هذه التداعيات»، وهى مهمة «كل مجتمع متقدم ومتحضر». وإضافة إلى ذلك تبقى الدول الثرية معارضة للتجارة الحرة بمعناها الحقيقى، والاستثناء فقط حين تشعر بأنها قادرة على الهيمنة حتى لو أجريت منافسة «حرة».

هكذا تعكس الاتفاقات التجارية كيف تمارس «الأمم الثرية» عدوانًا على المبادئ الليبرالية الجديدة ضد الفقراء لتضمن لنفسها تفوقًا فى النهب والسرقة. وتعد حماية حقوق «الملكية الفكرية» واحدة من الأهداف الرئيسية للولايات

المتحدة، بما فى ذلك حقوق الملكية الفكرية لبرامج الحواسيب وبراءات الاختراع التى تشمل حماية الاختراع خلال مرحلتى الإعداد والتجهيز، وتقدر اللجنة الأمريكية للتجارة الدولية أن شركات الولايات المتحدة ستجنى 61 بليون دولار سنوياً من العالم الثالث إذا ما طبقت قوانين الحماية التى تنص عليها اتفاقية الجات (والأمر كذلك فى حالة النافتا). وهى تكلفة عالية على دول الجنوب ستؤدى إلى عرقلة سداد فوائد الديون الضخمة التى ترزح تحت شدتها. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة والدول الثرية رفضت تطبيق هذه القوانين على نفسها قبل أن تستقر لها الأمور وترفع سيفها على رقاب العالم الثالث، فإن صياغة مثل هذه القوانين جاءت لتحقيق هيمنة الشركات الأمريكية على تكنولوجيا المستقبل، وفى مقدمتها التكنولوجيا العضوية، التى يؤمل أن تسمح للمشروعات الخاصة الممولة حكومياً بالسيطرة على قطاعات الصحة والزراعة، بل على مختلف سبل الحياة. كما أن هذه المبادئ صممت بالمثل لتضمن حبس الأغلبية الفقيرة فى دائرة مغلقة يستمر فيها اعتمادهم على استهلاك منتجات عالية الأسعار ومستوردة من شركات الدول الغنية فى قطاعات الزراعة والتكنولوجيا العضوية والصناعات الدوائية وغيرها.

وفى هذا الصدد يلاحظ أن أسعار الدواء فى الهند تفوق الطاقة الشرائية للشعب الهندى الفقير، والسبب أن صناعة الدواء فى هذه الدولة ـ وهى واحدة من أكثر الصناعات الدوائية تقدماً فى العالم الثالث ـ ملتزمة بالقيود المفروضة على براءات الاختراعات التى ما زالت قيد العمل، وليس فقط الاختراعات التى أنتجت بالفعل. وتؤدى مثل هذه الالتزامات إلى إعاقة الاختراعات التكنولوجية مع زيادة إجراءات الحماية المفروضة على براءات الاختراعات. وستشمل تلك القيود المفروضة على براءات اختراعات الأنشطة البحثية والمؤسسية العاملة فى المجالات الدوائية، على نحو ما يؤكد أحد البيولوجيين البارزين فى المعهد الهندى للعلوم، مشيراً إلى أن مؤسسته ليس لديها موارد مالية للاضطلاع بأكثر من اختراعين فقط فى السنة. وبالتوقيع على مثل هذه الشروط فى اتفاقية الجات ـ بحسب مدير شركة أدوية هندية ـ نجد أنفسنا «نفاضل بين اختيارين تستحيل المفاضلة بينهما ألا وهما الطعام والدواء» وهو ما يضعنا تحت رحمة الشركات الدولية للدواء» القادرة على تدمير شركات الدواء الهندية وترفع أسعار الأدوية إلى مستويات ظالمة. وبحسب ما تعلق إحدى الصحف الهندية فإن مثل تلك الوسائل تتناقض مع «أبجديات حرية التجارة»،

بحسب تعبير أحد الصحفيين البارزين فى الهند، وتضع عراقيل ضخمة أمام «تقدمنا العلمى والتكنولوجى»، وتنتقص من استقلالنا وتخطو خطوات نحو «إخضاعنا لسيطرة الشركات العابرة للقوميات وتستخف باستقلالية الشعب وديمقراطيته البرلمانية»[161]. وبشكل أكثر عمومية فإن الشركات الأمريكية لا ترضى بأقل من هيمنتها على البذور والمحاصيل الزراعية والأدوية وعناصر الحياة كافة. وتتبع نفس الوسائل لتقويض الخدمات الصحية الفعالة فى كندا - حيث تقع التفاحة العفنة على أعتاب بيتنا - وذلك بفرض قيود على إنتاج أدوية الطاقة والنشاط؛ مما يؤدى إلى رفع أسعارها وتحقيق مزيد من الأرباح للشركات الأمريكية.[162]

وتشتمل النسخة التنفيذية للنافتا إجراءات حمائية مشابهة، ناقشنا بعضها من قبل، وتدعمها القطاعات الصناعية لتلك الأسباب فقط. ولعل الكلمات الوحيدة الصحيحة فى مسمى «اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية» (نافتا) هى «أمريكا الشمالية»؛ إذ ليست بـ «تجارة» وليست بـ «حرة»، كما أنها لم تبن على «اتفاقية» حيث لم توافق عليها الشعوب المعنية. فاتفاقات التجارة الحرة تفرض على شعوب المنطقة مزيجاً من الليبرالية والحمائية التى صممت للإبقاء على السلطة والثروة فى أيدى سادة «عصر الإمبريالية الجديدة» ولا علاقة لها بحرية التجارة.

ويتضح موقف الولايات المتحدة من «التجارة الحرة» من خلال اعتمادها على سياسات الحصار والحظر التى تستخدمها كأسلحة ضد أعدائها فى العالم الثالث، من الدول الرأسمالية الديمقراطية مثل جواتيمالا وتشيلى إلى كوبا وفيتنام ونيكاراجوا وغيرهم من الأعداء. فمن بين 116 حالة حظر وحصار طبقت منذ الحرب العالمية الثانية فرضت الولايات المتحدة 80٪ منها. ومثل هذه الوسائل التى تنتهك حرية التجارة تلقت انتقادات عديدة من دول العالم بما فيها انتقادات المحكمة الدولية ومجلس الجات. وتمثل القوانين النظرية للاتفاقات التجارية ملاذاً لضحايا مثل هذه الاجراءات، وبوسعها أن توفر فرصة لثأر هؤلاء الضحايا إذا ما طبقت. فالولايات المتحدة يمكنها الانتقام من نيكاراجوا إذا ما شعرت واشنطن أن نيكاراجوا تمارس تمييزاً ضدها، وبالمثل يمكن لنيكاراجوا أن تفرضَ حصاراً تجارياً على الولايات المتحدة، بل وتطالبها بتعويضات، لكن نيكاراجوا لا تستطيعُ فعل ذلك وأمامها التهديد الأمريكى. وبحسب ما اعترف مؤسسو مدرسة شيكاغو ومن سبقهم من المتطرفين

الأيديولوجيين فإن «الحرية بدون قوة مثل القوة بدون حرية، ليس لها جوهر ولا معنى» - وهى كلمة حق يراد بها باطل استخدمت بشكل مغرض من قبل مروجى «السوق الحر».(163)

وقد خلص كاثى شنيدر، المتخصص فى شئون أمريكا اللاتينية، فى مراجعته لـ «المعجزة الاقتصادية» فى تشيلى إلى أن ما سمى بالإصلاحات الاقتصادية قد زاد من معدلات الفقر واللامساواة. وفى ذلك يقول:

«لقد كان التحول الذى شهده النظام الاقتصادى والسياسى ذا تأثير بالغ على رؤية المواطن التشيلى للعالم. فأغلب التشيليين اليوم -سواء كانوا يملكون أعمالاً صغيرة أو يعملون بشكل وقتى، إنما يمارسون أعمالهم بشكل منفرد، ويعتمدون على مبادراتهم الفردية فى توسعة النشاط الاقتصادى. وليس لديهم اتصال واضح بغيرهم من العمال أو جيرانهم، وليس فى وسعهم سوى قضاء وقت محدود مع عوائلهم. وتتسم مشاركتهم السياسية، أو انخراطهم فى تنظيمات عمالية، بالمحدودية التامة، مع بعض الاستثناءات فى قطاعات الخدمات الشعبية العامة كالرعاية الطبية (والتى لم يستطع الحكام الفاشيون تدميرها بسبب شدة مقاومة السكان). ويعانى هؤلاء السكان نقص الموارد والسلطة التى تمكنهم من مواجهة الحكومة. لقد حقق تفتيت تجمعات المعارضة ما فشلت فيه الوسائل القمعية الوحشية. ونقل كل هذا تشيلى، ثقافياً وسياسياً، من دولة ذات مشاركات نشطة للتنظيمات الزراعية والقروية، إلى مكان لا اتصال بين أرجائه، يعيش فيه أفراد معزولون غير مشاركين سياسياً. ولعل التأثير التراكمى لهذا التغير يجعلنا لا نرى أى تحد حقيقى للأيديولوجية المسيطرة على الدولة فى المستقبل القريب».(164)

فإصلاحات السوق قوضت من أسس تفعيل الديمقراطية وتركت الناس منعزلين «كل يبحث عن نفسه» إن لم تكن قد «سحقتهم» فى كل من أوربا الشرقية وغيرها من مناطق العالم الثالث. وبوسع المرء أن يجد تشابهاً فيما تعانيه تجمعات العمال الأمريكية التى كافحت بشجاعة ونجاح من أجل العدل الاجتماعى وحقوق الإنسان تجد نفسها بلا أمل، مشوشة، ومهمشة. لقد بلغت المظاهر العالمثالثية فى أمريكا مستويات مذهلة من العنف الإجرامى وغيرها من الأمراض الاجتماعية تآكلت معها كل قيمة إنسانية تحت وطأة ممارسات السوق الانتقائية.

وفى الدول التى كانت قد شهدت تقليداً ديمقراطياً اجتماعياً فعالاً، كما فى نيوزيلندا وكوستاريكا، أدت الإصلاحات الاقتصادية إلى تدمير تلك القيم الأساسية إلى الدرجة التى أوصلت مفهوم النهب الغربى إلى كل مكان، ذلك المفهوم القائم على مقولة «كل شىء لنا ولا شىء للآخرين»، والذى تم تعديله حسب النسخة الكلينتونية إلى مفاهيم جديدة على شاكلة «ماذا سنجنى من وراء هذا؟» و«العقلانية الاقتصادية» و«الاستخدام الفعال للموارد». وهى مفاهيم يتم تفسيرها لتلبية حاجة الأغنياء ومن فى السلطة حتى صارت العقيدة التى يملأ بها الأصوليون أفواههم، مع مزيد من «التقمص» الأصولى لما يسمونه «شعور بالالتزام» والتجانس الذى «يربط الناس معاً» فى مجتمعات «تنبض بالحياة». هكذا نكتشف قرناً بعد قرن وفى دولة تلو الأخرى، الثرى منها والفقير الاستثنائى مثل كوستاريكا وتشيلى، أن الهرطقة الاقتصادية التى يمارسها الباحثون عن مصالحهم فى النظام العالمى الجديد فى الغرب عمقت من جراح دول الجنوب وزادت من آلام دول الشرق. بوسع المنتصرين الآن فى الغرب أن يفخروا بما حققوه.

ولن نجد فى الوطن ولا فى دول العالم الأخرى تلك الآمال الرومانسية الحالمة بالديمقراطية والأسواق الحرة، فتلك أمانٍ، أما الواقع فتسيطر على مستقبله الولايات المتحدة، باعتبارها النموذج والقدوة.

الآن صارت ملامح العقدين الأخيرين قابلة للجمع معاً فى صورة شاملة. فقد أصبح النظام العالمى الجديد يدار بواسطة الأغنياء ومن أجل الأغنياء أيضاً. وليس هذا النظام أكثر من سوق تقليدى، حتى إن مصطلح «ميركانتيلية الشركات» هو الأقرب ملاءمةً لحالة هذا النظام[165]. وفى هذه الأجواء يتزايد وقوع الحكم فى أيدى مؤسسات خاصة ضخمة ومن ينوب عنها. وتتسم هذه المؤسسات بالاستبدادية، كما يتدفق مسار السلطة فيها من أعلى لأسفل مع استبعاد أية مشاركة شعبية. وفى النظام الدكتاتورى المسمى «المشروعات الحرة» تتسم قرارات الاستثمار والإنتاج والتجارة بالمركزية والقدسية، ولا يمسها العمال، واكتسبت هذه الأوضاع صفة القانون والمبدأ. ومع النمو المتسارع للشركات العابرة للقوميات إلى المستوى الذى فاقت فيه مبيعاتها الخارجية إجمالى حجم التجارة الدولى، صار لهذه النظم الخاصة سلطة لا يمكن تخيلها. وعادة ما تستخدم هذه السلطة لخلق «حكومة الأمر الواقع التى تسيطر على العالم»،

على نحو ما توصف به فى الصحف الاقتصادية، بما لها من مؤسسات خاصة، معزولة هى أيضاً عن المراجعة الشعبية أو تأثير الجماهير. كما أن ثلث ما يسمى بـ «التجارة العالمية» يتم تداوله «بين الشركات وبعضها البعض»، وهذه التى يعدونها تفاعلات تجارية مركزية ليست تجارة فى حقيقة الأمر. ويتطلب التركيز الشديد للسلطة الخاصة دولاً قوية الشكيمة يمكنها حماية وتعزيز مصالحها بطرق شتى. وتمكن هذه القوة نقل الإنتاج إلى المناطق والدول الفقيرة والبائسة وسحب الأرباح والمكاسب إلى القطاعات الثرية بما يصنع نظاماً عالمياً قائماً على نمط اقتصاد العالم الثالث المؤلف من طبقتى الفقراء والأثرياء، وهى عملية تسارعت منذ نهاية الحرب الباردة، مع استخدام أسلحة جديدة لمواجهة «العمال الغربيين المدللين» الذين كانوا قد كسبوا بعضاً من الحقوق بعد كفاح طويل. وازدادت العملية عمقاً مع التمدد الكبير فى رأس المال الدولى بدون رقابة والتحول الهائل فى أنشطة رأس المال من الاستثمار الإنتاجى والتجارى إلى المضاربات. وقد ساهمت هذه العوامل فى انخفاض النمو الاقتصادى وقلصت من التخطيط الاقتصادى القومى. ووجدت الحكومات القومية، التى تسمح بمشاركة شعبية بأشكال مختلفة، نفسها وقد وقعت فى أزمة تأثير تلك العوامل الخارجية، فاضطرت لخدمة سلطة الدول الثرية بدرجات تفوق ما كان يحدث إبان الاستعمار القديم.

تستحضر الحقبة المعاصرة ذكريات فترات مهمة من الماضى. فاللجوء الحماسى إلى مبدأ الكلاسيكية الاقتصادية (الذى يقابله الآن مبدأ النيوليبرالية) كسلاح لحرب الطبقات يعد مثالاً معبراً عن التشابه بين الأمس واليوم. ومن الأمثلة الأخرى أيضاً اللجوء إلى التقنيات الجديدة لخلق شكل من أشكال «التقدم بدون بشر» ليس كنتيجة منطقية لتطور التقنية أو لاستمرار الفعالية Pursuit of Effeciency أو لثنائية التكلفة والفعالية - Cost-effectiveness على نحو ما أشار ديفيد نوبل فى أحد أعماله المهمة – بل إلى أن عدم الفعالية المفرطة للعمل الآلى يجب أن تغطى باللجوء إلى البنتاجون للحصول على الإعانات العامة وتشويه السوق. فكما فى الثورات الاقتصادية المبكرة تصمم التقنية لزيادة الأرباح والسلطة وزيادة السيطرة الإدارية وتعظيم الملكية على حساب العمل والحرية وحياة الإنسان ورفاهيته، ويمكن لبقية التنظيمات الاجتماعية أن تطور إمكاناتها التحررية. وبشكل مشابه فإن الجدل الدائر الآن حول الرفاهية ورخاء العمال بوسعه استثارة الذاكرة حول آراء مالتوس وريكاردو حين

أظهر «العلم» المزعوم الذى قدماه أن الغالبية الفقيرة يمكن أن تتضرر دون قصد خلال محاولات تقديم المساعدة لها، وذلك على نحو ما زعم ريكاردو فى فكرته التى أسماها «مبدأ الجاذبية»[166]. فالمرء الذى يفتقر إلى ثراء مستقل ليس بوسعه «المطالبة بحقوق فى الطعام، وليس من شأنه تحديد المكان الذى يعمل فيه، باستثناء ما يمكن أن يقدمه من منتج إلى السوق، على نحو ما أعرب مالتوس فى أحد أعماله شديدة التأثير. وتعد الجهود التى تبذل لتضليل الفقراء وحملهم على الاعتقاد بأن مزيداً من الحقوق فى انتظارهم بمثابة «شياطين كبرى» وانتهاك لـ «الحرية الطبيعية»، وذلك على نحو ما يرى ريكاردو فى علم الاقتصاد الذى يعد أبرز رواده، وصاحب المبادئ الأخلاقية غير القابلة للنقد، والتى بنى عليها علم الاقتصاد.

وعلى نحو ما يلاحظ كارل بولانى فى دراسته الكلاسيكية لتلك التطورات، فإنه لا شىء أكثر وضوحاً من أن نظام الأجور يستلزم التخلى عن مبدأ «الحق فى الحياة» وهو المبدأ الذى نودى به فى تشريع سابق، بما يعكس عقلية ما قبل الحقبة الرأسمالية. وبالنسبة للأجيال التالية فليس هناك من شىء أوضح من عدم التكافؤ المتبادل بين المؤسسات وفى مقدمة ذلك نظام الأجور ومبدأ «الحق فى الحياة». وإن كان من الواجب التخلص من ذلك المبدأ الأخير لأن فى ذلك مصلحة الجميع.[167]

وفى ثلاثينيات القرن 19م كانت النتائج التى تمخض عنها «العلم» قد أرسيت واكتسبت صفة القانون، وأخضع مبدأ «الحق فى الحياة» المتخلف عن خداع الماضى لنظام الأجور، كما أودع هذا المبدأ السجن. ومن ثم أُجبر الإنسان على خوض مسار التجربة الطوباوية، على نحو ما يقرر بولانى. فلم يشهد التاريخ الإنسانى بأسره عملاً قاسياً فى الإصلاحات الاجتماعية على نحو ما شهدته تلك الفترة، فقد تم سحق أعداد لا حصر لها من الأرواح تحت زعم تقديم معيار للفقر الحقيقى. لكن سرعان ماً تم إرساء الحماية الذاتية للمجتمع، فصيغت قوانين المصانع ورسمت التشريعات الاجتماعية وانطلقت حركة الطبقة العمالية السياسية والصناعية نحو الوجود.. بهدف «تجنب الأخطار الجديدة المرتبطة بآليات السوق» على نحو ما يعبر بولانى. وأدى البؤس المنتشر فى كل مكان والمعاناة الواسعة إلى اضطراب وهياج وأعمال عنف تحولت فيما بعد إلى حركات اجتماعية منظمة بدأت فى تحدى المبادئ التى فرضها تراكم رأس المال ورفعها

فوق القيمة الإنسانية السامية؛ وهو ما كان نحسًا وشؤمًا للسادة الذين وجدوا سلطتهم عرضة للتهديد. وعلى نحو ما يفسر هيوم، فقد تلا تلك التطورات تبدد نزعة الخضوع الضمنى التى اتسم بها الرجال الذين كانوا قد تخلوا عن انفعالاتهم وعواطفهم وأسلموا أمرهم لقادتهم من أجل تكوين حكومات. وقد حدث نفس الشىء فى الولايات المتحدة حين أرسى النظام الصناعى القائم على «العمل الحر» ونظر فيه إلى العمال كعناصر ضمن «عبودية الأجر». ولمواجهة الاضطرابات والتمردات - وما هو أسوأ منها كالتنظيمات الاشتراكية- تغير رأى الصفوة واتخذ «العلم» أشكالاً جديدة بعد اكتشاف أنه من الضرورى صون مبدأ «الحق فى الحياة». وساءت سمعة مبادئ «دعه يعمل» مع إدراك الحكام الجدد أنهم ما زالوا فى حاجة إلى سلطة الدولة، كما كانوا فى الماضى، لدعم امتيازاتهم وحمايتها من قوانين السوق. وبالتدريج انتقلنا إلى أشكال جديدة من رأسمالية دولة الرفاه، على الأقل فى تلك المجتمعات التى كسبت لنفسها موقعًا تحت الشمس بأساليب إرهابية وقمعية وبوسائل النهب والسلب.

إن تلك المبادئ التاريخية، فى واقع الأمر، تكرر نفسها مرارًا وتكرارًا. فليس هناك من جديد فى البرامج النيوليبرالية، أو فى نظريات الإنتاج غير المباشر وغيرها من حزمة القوانين الاقتصادية التى تخدم المصالح والامتيازات والسلطة. صحيح أن أيديولوجية القمع قد تختلف فى الشكل حين يتم تطبيقها لاقتناص الخدمات فى دول العالم الثالث أو دول الغرب، لكن التشابه بينها لا تخطئه العين، وليست التعصبات للمبادئ الجديدة سوى مستخلصات من الماضى، وأغلبها يتسم بالخسة البالغة. وتستخدم الوسائل القديمة لتبرير حصول الممسكين بزمام السلطة عل مزيد من الامتيازات. وبأجواء تشبه بواكير القرن 19م، ندرك الآن أيضًا بوضوح أساليب انتهاك الحرية الطبيعية واستخدام العلم لخداع الشعوب وجعلها تعتقد أنها حصلت على بعض الحقوق أكثر مما كان بوسعها الحصول عليه لو استمرت ممسكة بقوتها. ويؤدى أى انحراف عن هذه المعتقدات إلى الإلقاء بأصحابها فى الظلمات، على نحو ما يفسر لنا المفكرون بواقعية. فالعصر الحالى إذن يذكرنا بشكل قاطع بلحظات الحماسة القديمة إبان حالات الضوضاء التى تسبب فيها الغوغاء، وهى حقائق تعطى دروسًا لا لبس فيها.

وفى وسط الأجواء التى يسطر عليها الرعب والخوف، بوسعنا العثور على إشارات للمقاومة، وإن اتخذت أشكالاً متباينة. ولنقارن بين حالتين فى

هذا الصدد: الاضطرابات التى وقعت فى عام 1992م فى جنوب ووسط لوس أنجلس، وثورة المايا Mayan فى تشياباس فى المكسيك فى الأول من يناير 1994م. ففى الحالتين عكست الانتفاضة الشعبية زيادة تهميش الجماهير الذين وجدوا أنفسهم لا نصيب لهم فى الأرباح التى تجنيها التنظيمات المؤسسية المسيطرة، وما تتعرض له من انتهاك قيم وحقوق الإنسان. فالسكان الذين يعيشون فى الأحياء الفقيرة فى لوس أنجلس كان لديهم وظائف، بعضها فى القطاع الحكومى الذى يلعب دوراً حيوياً فى مجتمع «رأسمالية السوق الحر»، وبعضها فى المصانع التى تحولت إلى أماكن يتم فيها استعباد العمال وتدمير البيئة دون اعتراض أو احتجاج. ومن حيث المقارنة المطلقة فإن هؤلاء العمال هم أكثر ثراء من ثوار المايا فى المكسيك الذين أدركوا أن ما تبقى من حياتهم يتعرض للتدمير فى ظل تطبيق الاتفاقات التجارية الاستثمارية (النافتا والجات) التى ستزيد من شقائهم. لقد استمدت اضطرابات لوس أنجلس من أسباب مختلفة عن تلك التى شهدتها المكسيك. ويعكس التباين وقوع إحدى الحالتين فى أوضاع من التهميش والتدمير أمام سلطة القوى الخارجية ووقوع الثانية أمام سلطة القوى الداخلية. وتختلف طبيعة المشكلات المستقبلية عن واقع اليوم. وتكمن الحاجة الملحة الآن فى ضرورة التماسك والمشاركة البناءة لمواجهة «الممارسات المعولمة» التى تمضى على قدم وساق.

ويعبر تقرير منظمة العمل الدولية عن طبيعة تلك الممارسات المعولمة؛ إذ يقدر تقرير هذه المنظمة بتاريخ يناير 1994م أن 30٪ من قوة العمل الدولية تعانى البطالة. وليس بوسع هؤلاء المتبطلين عن العمل تحقيق الحد الأدنى من متطلبات الحياة اليومية. وتعد هذه البطالة «المستمرة وطويلة الأمد» كارثة لا تقل حجماً عن كارثة ركود الثلاثينيات، على نحو ما يؤكد تقرير المنظمة. وتزداد الصورة قتامة حين نضع تلك البطالة الدائمة إلى جانب الطلب الكبير على العمل. وحيثما يول المرء وجهه فسيجد أعمالاً تنتظر الأداء وذات قيمة اجتماعية وإنسانية عظيمة، وسيجد أيضًا أعدادًا هائلة من البشر متطلعة لأداء تلك الأعمال. لكن النظام الاقتصادى عاجز عن وضع الأعمال أمام العمال. فهذا النظام يؤمن بـ «العافية الاقتصادية» التى تهدف فقط إلى تحقيق الأرباح وليس تحقيق رغبات الناس. وباختصار فإن النظام الاقتصادى يعد فشلاً كارثيًا على حياة البشر. لكنه يتلقى المديح والثناء باعتباره إنجازاً بارعًا؛ لأنه

كذلك بالفعل لشريحة محدودة من أصحاب الامتيازات، وفى مقدمتهم أولئك الذين يحتفلون بفضائله وانتصاراته. (168)

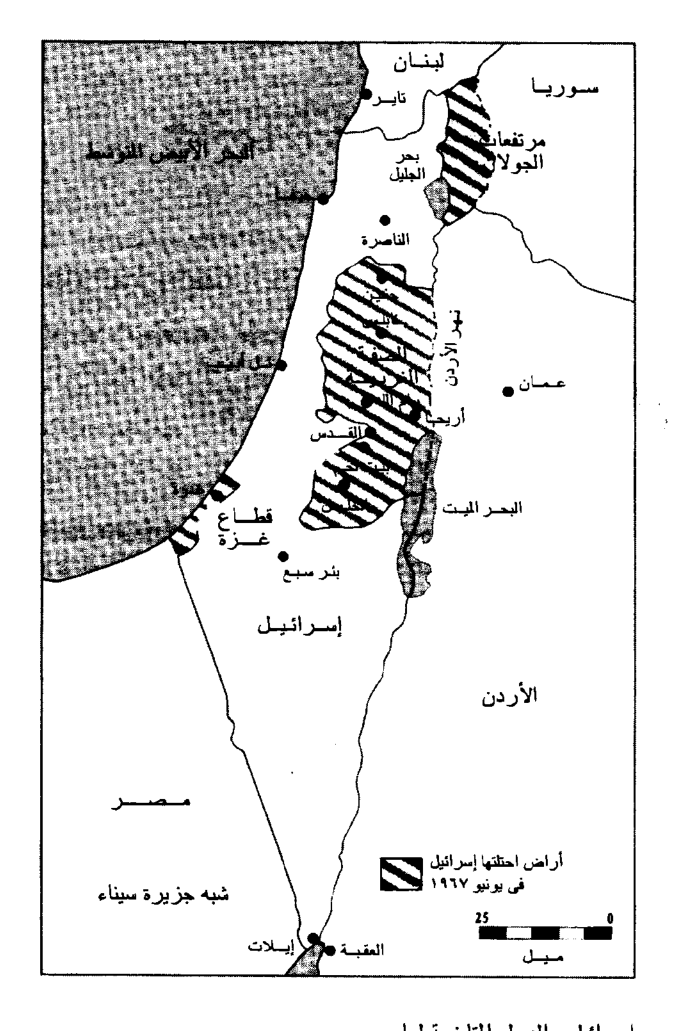
الآن نتساءل إلى أى مدى سيتسمر هذا الوضع؟ هل سيكون المصير هو بناء مجتمع دولى عالمثالثى، يتألف من جزر من الأثرياء يحيطها بحر شاسع من البؤساء ـ وإن كانت هذه الجزر فى واقع الأمر أكبر حجماً فى حالة الدول الثرية ـ مع سيطرة الهوى الاستبدادى على أشكال الحكم الديمقراطى التى تتحول بالتدريج إلى ديمقراطية زائفة؟ وهل ستتمكن المقاومة الشعبية ـ والتى يجب أن تصبح مقاومة دولية لكى تحقق نجاحاً ـ من تفكيك تلك البنى المطورة القائمة على العنف والهيمنة، وتتمكن من تحقيق القيم القديمة قدم الزمن والساعية إلى نشر الحرية والعدل والديمقراطية، تلك القيم التى يتم إجهاضها اليوم؟ هذه هى تساؤلات المستقبل الكبرى.

الفصل الثالث

جائزة التاريخ الكبرى

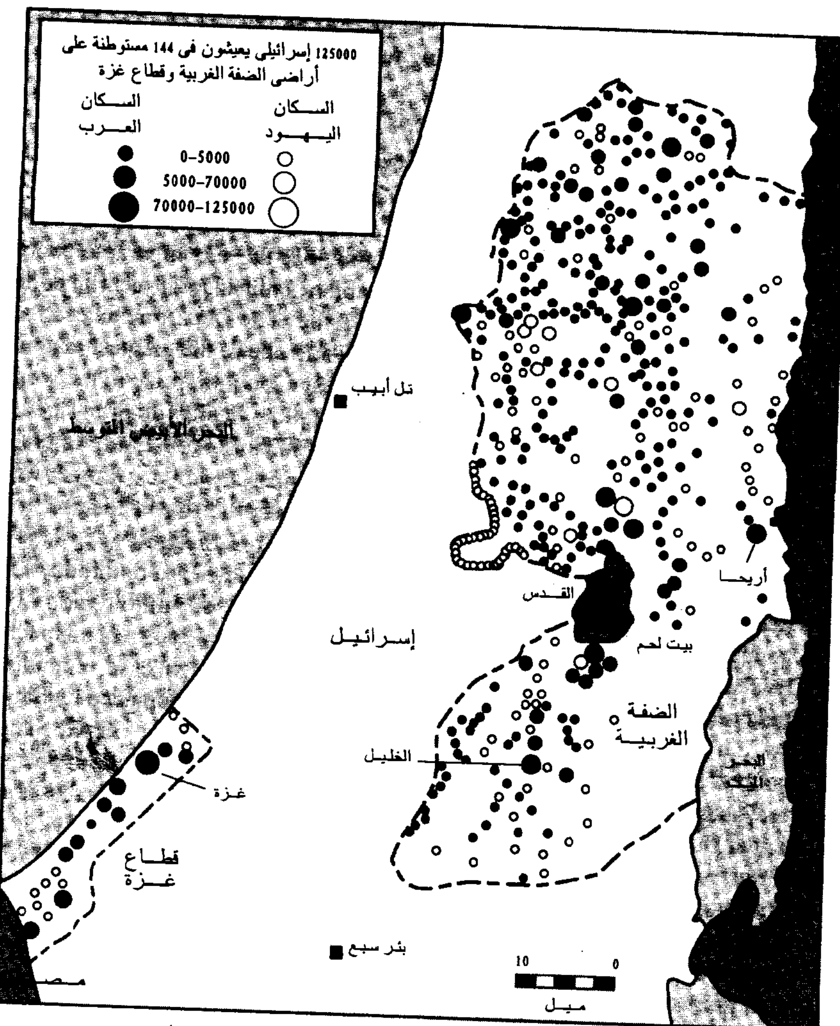
قام النظام العالمى الجديد، على نحو ما رأينا فى الفصل السابق، على أنقاض الحرب الباردة، متفقاً مع المبادئ التشرشلية التى استشهدنا بها من قبل. على العالم إذن أن يسلم نفسه لتقوده تلك «الدول الثرية»، وهى بدورها دول يقودها رجال أغنياء يعتنقون أفكار الآباء المؤسسين للديمقراطية الأمريكية، تلك الديمقراطية القائمة على مبدأ أن «الشعب الذى يملك الدولة يجب أن يحكمها» (بحسب جون جى John Jay). وكما لاحظ آدم سميث فإن هؤلاء الرجال يسعون إلى «تطبيق الحكمة السيئة التى يؤمن بها السادة» مستخدمين سلطة الدولة لضمان تحقيق المصالح المميزة لـ «مخططى السياسة الكبار» مهما كانت التبعات على الآخرين. وقد وضع الأتباع نفس القناع على الوجوه، وتدثروا بثياب الأعمال الخيرية والتجانس الذى تظاهروا بأنهم يخلعونه على الواقع الاجتماعى، وعملوا على الإبقاء على «الغرباء المتطفلين الجهلاء فى أماكنهم» وحالوا دون ولوجهم الحلبة السياسية، وإن ضمن لهم إجراءات انتخابية يختارون فيها ممثلين عن طبقة رجال الأعمال، فالواجب ألا تمثل هذه الاختيارات أية أخطار على مسار السيطرة، ويزيد من سيطرة السلطة الخاصة على سياسة الدولة، تلك التى تزداد اتساعاً على مستوى العالم فى وقت تبلغ فيه سلطة المال أهمية لم تبلغها فى أى فترة تاريخية سابقة.

ومع إتمام مثل هذه العمليات، زاد التوجه نحو عولمة الاقتصاد وما ترتب عليه من تداعيات أهمها عولمة نموذج الطبقتين وانتقاله من مجتمعات العالم الثالث إلى قلب الدول الصناعية، كما أصبحت هناك «حكومة فعلية للعالم» تسعى إلى تلبية مصالح الشركات العابرة للقوميات والمؤسسات المالية التى تعمل



إسرائيل والدول المتاخمة لها

(المصدر: مؤسسة دراسات الشرق الأوسط)



توزيع المستوطنات الإسرائيلية قبيل توقيع اتفاقية السلام فى الرابع من مايو عام 1994م.

(المصدر: وكالة أنباء أسوشيتيد بريس وبوسطن جلوب)

بدورها على الهيمنة على اقتصاد العالم. لقد أصبح النظام العالمى اليوم شكلاً من أشكال «ميركانتلية الشركات» تتسم فيه التفاعلات والمخططات التجارية المنظمة داخل إطار من العولمة الليبرالية صمم ببراعة حسب حاجات السلطة والأرباح، ولقى دعمًا وتمويلاً من قبل سلطة الدولة. وفى هذا النظام العالمى صارت «الدول الجائعة» ودول العالم الثالث ملزمة بمراقبة مبادئ الليبرالية الجديدة، وهى مبادئ تتهرب من الالتزام بها الدول الأقوى. كما أدى انهيار الاتحاد السوفيتى إلى إعادة أغلب الدول التى كانت تدور فى فلكه إلى مكانها القديم على خريطة العالم الثالث، لتقدم فرصًا جديدة لجنى الأرباح، وطورت طبقة الأثرياء أسلحتها فى حربها الشرسة التى تشنها بلا انقطاع.

وتبقى مثل هذه المشاهد الملامح الأساسية للنظام العالمى الذى نحياه.

1. تحديث مبدأ مونرو

لقد أرجأنا الحديث عن منطقة الشرق الأوسط خلال مناقشتنا للهيمنة على المنطقة العظمى، وقد جاء دورها الآن.[1]

تركزت أهمية الشرق الأوسط (ولا تزال) فى الاحتياطات النفطية الكبرى، وبصفة خاصة فى شبه الجزيرة العربية. وحددت الولايات المتحدة هدفها فى السيطرة على «أهم مصدر للسلطة الاستراتيجية، وإحدى الجوائز العظمى فى تاريخ العالم». وربما كانت تلك الثروة النفطية «أغلى الجوائز الاقتصادية فى عالم الاستثمارات الخارجية»، وذلك فى منطقة وصفها إيزنهاور بأنها أكثر المناطق استراتيجية. وكما تم فى أمريكا اللاتينية، أزيحت القوى الاستعمارية التقليدية عن المنطقة، فتم طرد فرنسا بلا اكتراث، فى وقت كانت تخبو فيه قوة بريطانيا تدريجيًا رغم دورها التاريخى فى المنطقة.

تمكنت شركات الولايات المتحدة من تحقيق مكانة السيطرة على مجال الإنتاج النفطى فى الشرق الأوسط، مع بقائها مسيطرة على نصف الكرة الغربى. ووقع الشرق الأوسط فيما وقعت فيه أمريكا اللاتينية، وصدق ما عبر عنه وزير الحرب هنرى ستيمسون Henry Stimson حين قال: «لقد انتهى دورهم هنا» قاصدًا الدول الاستعمارية. لقد كانت فنزويلا أبرز الأمثلة، بموقعها كأكبر مصدر للنفط حتى عام 1970م قبل أن تحل السعودية وإيران محلها، وكلتاهما من زبائن واشنطن. بعد الحرب العالمية الثانية ساندت الولايات المتحدة فى

فنزويلا «جوان فيسينت جوميز Juan Vicente Gome» الديكتاتور الفاسد الذى فتح أبواب فنزويلا على مصارعها لشركات النفط الأمريكية وأعاق نظيرتها البريطانية تحت توجيه من واشنطن. وفى النظام العالمى الجديد الذى تلا الحرب العالمية الثانية أحكمت صناعة النفط الأمريكية سيطرتها على اقتصاد فنزويلا. وكانت العلاقات فى تلك الفترة وثيقة الصلة، كما كانت الأرباح التى جنتها الشركات الأمريكية مرضية، وبصفة خاصة خلال فترة حكم الديكتاتور بيريز جيمنيز Perez Jimenez بين عامى 1949م-1958م وذلك حين نافس جيمينز فيسينت جوميز فى الوحشية والنهب وحصل من الرئيس أيزنهاور على وسام الاستحقاق تقديرًا لسياسته الحكيمة فى الشئون الاقتصادية والمالية بما سهل من انتشار الاستثمار الأجنبى، وتقديرًا لما قامت به إدارته من عمل دءوب لـ «رفاهية فنزويلا وتطوير مواردها الاقتصادية الهائلة»، لكن ما لم يشر إليه أيزنهاور تلك الأرباح الهائلة التى جنتها الشركات الأمريكية، بما فيها شركات الصلب وغيرها. لقد جاءت نصف أرباح شركة ستاندرد أويل أوف نيو جيرسى Standard Oil of New Jersey من الحقول الفنزويلية. واتبعت إدارة كينيدى فى أمريكا اللاتينية سياسة قائمة على تقديم الدعم للجيش لسحق القوى العمالية والشعبية. ولم تكن هناك مفاجآت فى سياسة الولايات المتحدة فى البرازيل؛ درة تاج أمريكا اللاتينية.[2]

لقد رسمت الخطوط العريضة لسياسة واشنطن فى أمريكا اللاتينية فى مذكرة داخلية فى وزارة الخارجية فى عام 1944م حملت عنوان «السياسة النفطية للولايات المتحدة» دعت إلى «الحفاظ على مكان المقدمة الذى تحتله واشنطن فى نصف الكرة الغربى، وتحقيق حماية يقظة لامتيازاتها هناك»، والحفاظ فى نفس الوقت على سياسة الباب المفتوح لضمان ولوج الشركات الأمريكية إلى مناطق الاستثمار الجديد. وهو ما يعنى باختصار «مبدأ السوق الحر»، لكنه مبدأ يفتح أمام شركاتنا الأبواب ويغلقها أمام الآخرين. وتم تنفيذ هذه السياسة أمام بريطانيا. وكما يبين ديفيد بينتر David Painter فإن «تراجع قوة بريطانيا جعلها تذعن لهيمنة شركات النفط الأمريكية فى أمريكا اللاتينية، وهو ما كان متزامنًا مع منافسة شرسة من الشركات الأمريكية فى بقية أنحاء العالم».

تمكنت واشنطن على هذا النحو من بسط سياسة «الباب المغلق» إلى الشرق الأوسط بعد أن جربتها بنجاح على نصف الكرة الغربى. وقد عبر عن ذلك

ببلاغة وزير الخارجية لانسينج فى إدارة وودرو ويلسن بقوله «إن وزارة الخارجية تعتبر أنه من المهم جداً إعطاء الفرصة للشركات الأمريكية فقط للحصول على الامتيازات فى منطقة بنما» وذلك فى حديثه لمسئولى دول أمريكا الوسطى حين علم بنية الشركات البريطانية الحصول على امتيازات العمل فى المنطقة. ولقيت السياسات الأمريكية العدوانية نجاحًا باهرًا، على نحو ما يلاحظ جيفرى فريدين، وزادت من حصة شركات النفط الأمريكية على حساب نظيرتها الأنجلو - هولندية. وبعد عقدين من الزمن استمرت السياسات فى الشرق الأوسط على نحو ما كانت عليه فى أمريكا اللاتينية، وحققت سياسة الباب المفتوح غرضها بولوج الشركات الأمريكية إلى تلك المنطقة الجديدة، ثم أغلق الباب وراءها بإحكام.[3]

هكذا مد المخططون الأمريكيون مبدأ مونرو إلى الشرق الأوسط، وكانت المبررات جاهزة وتعود جذورها إلى العصر الإمبريالى. فقد لاحظ إليكسندر كيرك، السفير الأمريكى فى السعودية، أنه بإحلال الولايات المتحدة محل بريطانيا فى المنطقة سيكون هناك «عالم أكثر استقرارًا فى ظل النظام الأمريكى الذى سيساعد الدول المتخلفة على النهوض بنفسها ويمكنها من تدعيم الاستقلال»، وهو دعم يشبه ما قدمته واشنطن من قبل لدول البحر الكاريبى ودول أمريكا الوسطى والفلبين، وهى أمثلة يحتفى بها أمريكيًا دون التفكير فى حقيقة النتائج على أرض الواقع.

لقد خلصت المذكرة الداخلية التى أقرها الرئيس روزفلت عام 1944م إلى أن العون الأمريكى للمملكة العربية السعودية سيظهر بجلاء أن هناك فرقًا بين «المنهجين البريطانى والأمريكى فى علاج مشكلات الدول المتأخرة». ويؤكد على «القدرة الكبيرة للولايات المتحدة فى إمداد الدعم بشكل بناء ومتواصل». وحتى تضمن الولايات المتحدة عدم وصول بريطانيا إلى إقناع ابن سعود أو أبنائه بسد الطريق على الشركات الأمريكية. وقد اقترح وليام بوليت William Bullit المستشار البارز فى شئون السياسة الخارجية أن تمد واشنطن ابن سعود بدعم أدبى مبكر، وقد كان. فقد أقر الرئيس روزفلت بأن المملكة العربية السعودية واحدة من «الحلفاء الديمقراطيين» فى محاربة النازيين، واعتبرها مستحقة للدعم بما فى ذلك مواد الإعمار النادرة. كما أعلن روزفلت أن «الدفاع عن السعودية أمر حيوى فى الدفاع عن الولايات المتحدة». وبحسب ما أعرب

روزفلت للمبعوث الأمريكى الخاص إلى الشرق الأوسط فإن الأسرة الملكية فى السعودية تستحق الدعم الأمريكى؛ لأن ابن سعود رجل لديه رؤية ثاقبة وقدرة حيوية على قيادة شعبه للحفاظ على تقدم العالم (بحسب بارتيك هارلى المبعوث الخاص لروزفلت فى الشرق الأوسط). ولقد اعتبر ابن سعود حكيمًا وتقدميًّا، تحت الرعاية الأمريكية؛ لأن ذلك سيضمن استنزاف ثروات السعودية بشكل مضبوط فى النظام العالمى الجديد الذى تقوده واشنطن.[4]

لقد كان الهدف الأكبر للولايات المتحدة أن تعود الأرباح الضخمة من تجارة الطاقة فى السعودية إلى شركاتها، وإلى عميلتها بريطانيا فى مرتبة تالية، على ألا تستفيد شعوب تلك المنطقة بشيء. كما كان هدف الولايات المتحدة أن تبقى أسعار النفط تحت سيطرة شركاتها وضمن حدود تحقيق الأرباح، بحيث لا تتجاوز المعقول ولا تتدنى عن المقبول. وارتبط بذلك هدف آخر ألا وهو السيطرة على النظام العالمى. وعلى الرغم أنه تم الاستخفاف بمستقبل اليابان حتى ستينيات القرن العشرين إلا أن بعض المحللين ثاقبى الرؤية أدركوا أن بعض مشكلات التمرد قد تظهر هنا أيضًا. لقد أوصى جورج كينان فى عام 1949م بأن تحكم الولايات المتحدة قبضتها على واردات النفط اليابانى بما يحقق «قوة الفيتو» على السياسات العسكرية والاقتصادية اليابانية. ومن ثم قدمت واشنطن مساعدات لليابان كى تحقق تقدمًا صناعيًّا، لكن مع الحفاظ على سيطرتها على مواردها من الطاقة وعلى تسهيلات التكرير النفطى. لكن اليابان نجحت ـ بعد «صدمة» سبعينيات القرن العشرين ـ فى اتباع برنامج ناجح لتنويع مصادرها من الطاقة وتحسين فاعليته مما خفف من حدة الفيتو الأمريكى.

2. احتــواء العــدو الداخلـــى

كما فى بقية مناطق العالم كان الاهتمام الأساسى لواشنطن بالشرق الأوسط نابعًا من قلقها من الحركات القومية الاستقلالية، سواء فى الإقليم نفسه أو على مقربة منه فى جنوب أوربا. وتم التلويح هنا أيضًا بالخطر السوفيتى رغم أن التهديد كان فى حقيقته بعيدًا نتيجة ممارسة الولايات المتحدة لسياسة الردع ولأسباب تتعلق بانشغال الاتحاد السوفيتى بالأهداف التى كانت تهاجمها الولايات المتحدة فى أماكن أخرى. وكان أول المشاهد حين دعمت الولايات المتحدة حملة قمع التمردات الشعبية فى اليونان خوفًا من تأثير «التفاحة العفنة»

الممثل فى نجاح قوى العمال والفلاحين فى الانتصار على النازيين تحت زعامة شيوعية. وزاد التخوف من أن هذا العفن قد يمتد من اليونان إلى الشرق الأوسط على نحو ما حذر دين اتشيسون الكونجرس فى وقت كان يسعى فيه إلى التصديق على دعم لمبدأ ترومان. لعب التركيز الأمريكى فى الوصول إلى موارد الطاقة فى الشرق الأوسط دورًا مهمًا فى ثورة السياسة الخارجية للولايات المتحدة[5]. وحذرت دراسة للسى آى إيه من إمكانية فقدان الموارد البترولية فى الشرق الأوسط إذا لم تقم القوات البريطانية بسحق الحركات الثورية المضادة للحكومات ذات التوجه اليمينى. وعلى الرغم من أن ستالين كان موافقًا على المبدأ الدولى القائم على تقاسم مناطق النفوذ الذى وصل إليه مع تشرشل، فإن التهديد السوفيتى صُوِّرَ مرة أخرى ـ وعلى نفس الطريقة التقليدية ـ وكأنه الخطر المحدق بالمنطقة. وتم سحق التمردات الشعبية فى اليونان عبر حملة من الرعب والتعذيب حصدت 160000 نسمة لاستعادة النظام القديم بمن فيه أولئك الذين كانوا قد تعاونوا مع النازيين، وفتحت اليونان أمام السيطرة والاستثمار الأمريكى ولا تزال إلى اليوم.

كما كانت إيطاليا واحدة من مقاصد الإخضاع الأمريكى منذ أربعينيات القرن العشرين. فقد نظر المخططون الأمريكيون إلى النصر الشيوعى الذى تحقق فى انتخابات عام 1948م على أنه مصدر تهديد خطير. فقد دعت أول مذكرة لمجلس الأمن القومى فى عام 1947م إلى تقديم الدعم السرى للجماعات شبه المسلحة المناهضة للشيوعيين فى إيطاليا، مع شحن شعبى داخل الولايات المتحدة ضد سيطرة الشيوعيين على الحكومة الإيطالية بالوسائل الشرعية؛ وذلك لأن واشنطن لم تقبل بالعمليات الديمقراطية ودعمت إسقاطها بالعنف حتى تضمن السيطرة والهيمنة.

وقد جادل جورج كينان بضرورة استخدام وسائل أكثر قوة، مقترحًا تجريم الحزب الشيوعى لإحباط النصر الانتخابى الذى حققه، حتى لو أدى ذلك إلى حرب أهلية فى إيطاليا وما يستتبعها من تدخل عسكرى أمريكى. لكن لم يؤخذ برأيه وتم اختيار وسائل قسرية أخرى حققت الهدف. لقد كانت الولايات المتحدة قادرة على إفساد الانتخابات عبر وسائل تشبه تلك التى استخدمت فى نيكاراجوا فى عام 1990م، بما فى ذلك تعريض السكان لخطر المجاعة؛ لأنهم اختاروا الطريق الديمقراطى. هنا أيضًا كان الشرق الأوسط فى «مركز الاهتمام

الأمريكى» وتطلّب الوضع السيطرة على «خطوط ومسارات الوصول إلى حقول نفط شبه الجزيرة العربية عبر البحر المتوسط» على نحو ما لاحظت تقارير حكومية فى عام 1945م. واعتبرت هذه المصالح الأمريكية محل تهديد إذا وقعت إيطاليا «فى أيدى القوة الكبرى» وهو ما يعنى بلغة أخرى إذا ما تحررت من سلطة القوة الكبرى الأمريكية.

لقد دفع تهديد القومية الاستقلالية السى آى ايه إلى تدبير انقلاب أعاد الشاه إلى حكم إيران فى عام 1953م وأطيح بحكومة مصدق البرلمانية المحافظة، كما نُظر إلى حكم جمال عبد الناصر من نفس الزاوية، ومن بعده الخومينى، وهو ما أدى إلى دعم واشنطن لصدام حسين بأسلحة ماضية خلال حربه مع إيران. وبين ليلة وضحاها تحول الصديق الحميم إلى طاغية، وشبه بجنكيز خان حين خرج عن قواعد اللعبة فى أغسطس 1990م وقام بغزو الكويت التى تعد إحدى الدول العميلة لواشنطن ولندن. لقد كان الخوف الأساسى أن تتمكن القوى القومية الخارجة عن سيطرة واشنطن من إحكام قبضتها على المناطق المنتجة للنفط. ونظرت واشنطن إلى الأسر الحاكمة الدكتاتورية كشركاء استراتيجيين قادرين على إدارة ثرواتهم بالطريقة التى تخدم مصالح الولايات المتحدة وفاتحة الباب لها لإحكام قبضتها على العالم الثالث.

وأحياناً ما تصل حقيقة المواقف إلى الرأى العام. فبعد أن تمكنت واشنطن من إعادة الشاه إلى الحكم سيطرت شركاتها على 40٪ من امتيازات الشركات البريطانية فى إيران وهو ما اعتبرته نيويورك تايمز «أخباراً سارة» بغض النظر عما جلبه ذلك من أساليب اتبعها الشاه مع المواطنين فى غرف التعذيب. وكان الدرس واضحاً وهو أن ما لقيته حكومة مصدق سيكون رادعاً لبقية دول المنطقة الثرية بأنها ستدفع ثمناً غالياً إذا ما انساقت وراء القومية المتعصبة على نحو ما لقيت إيران. وكان من المنتظر أن يردع هذا الدرس ظهور حكومات على غرار نهج مصدق فى بقية الدول التى تدعمت فيها بعد ذلك رؤية تنصيب حكام «عقلاء» و«ثاقبى الرؤية» يحققون المطالب الأمريكية.

وكالعادة استمر الإعلام مروجاً للسياسة الحكومية، وصور مصدق كشيطان حين قررت واشنطن التخلص منه، وبعد أن قام نظام الشاه بحملته الإرهابية بدعم من واشنطن زفت نيويورك تايمز الثناء لحملة الشاه الناجحة فى مواجهة العناصر المخربة، وأشادت بسجله الرائع فى ضرب المخربين دونما

مساس بالديمقراطية ومستشهدة بتصفية هذه الحكومة لحزب توده Tudeh «الخطير» الموالى للسوفيت، والذى اعتبر «تهديدًا حقيقيًا» تم تدميره بالكامل، ولقى «القوميون المتطرفون» مصير الشيوعيين، وأجريت كافة عمليات التصفية دون «مساس بالديمقراطية». هكذا بقى الشاه بطلاً إلى أن بدأ عرش الطاووس فى التهاوى فى عام 1978م. وصارت قضايا حقوق الإنسان فجأة قضية مهمة للولايات المتحدة التى فقدت سيطرتها على إيران فى عام 1979م بعد أن كانت قضية مهملة من قبل.[6]

صيغت خطوط التفكير الأساسية فى لحظة وقوع الكارثة بوضوح، فحين اندلعت المظاهرات الشعبية فى 21 يوليو عام 1953م ضد المحاولات البريطانية لإخضاع النظام البرلمانى لحكومة مصدق كتب جورج ميدلتون الممثل البريطانى فى إيران بقلق كبير مؤكدًا أن ميدان التأثير البريطانى يفلت من أيدينا مشيرًا إلى أن ما يحدث نقطة تحول فى التاريخ الإيرانى. وبعد أن كانت الطبقة الحاكمة الضيقة هى التى تعين رئيس الوزراء مستنيرة برأى الشاه، فإن «الرعاع» الآن هم الذين سيحددون.

والمثال الآخر نجده فى رد الفعل الأمريكى - البريطانى تجاه الانقلاب المعادى الذى قام به الضباط القوميون فى العراق فى يوليو 1958م، وهو ما كان أول إيقاف للسيطرة الأنجلو أمريكية على مناطق إنتاج النفط (كانت إيران آنذاك قد عادت إلى القطيع). وكان القلق تجاه ذلك الانقلاب شديدًا لدرجة أن واشنطن فكرت فى استخدام الترسانة النووية لمواجهته. ووفقًا لدراسة ويليام كواندت William Quandt فإن الرئيس أيزنهاور أشار إلى استخدام السلاح النووى حين وجه الأمر إلى رئاسة الأركان للتحضير لـ«استخدام كافة الأسلحة المناسبة القادرة على ردع القوميين العراقيين من الوصول إلى الكويت». وقد نوقشت القضية عدة مرات خلال أزمة صعود الضباط القوميين إلى الحكم فى العراق. وقد خلص كواندت إلى أن لدى الولايات المتحدة نية للمساعدة فى العناية بالمصالح البريطانية، وبصفة خاصة فى الكويت. وذلك حين أنزلت الولايات المتحدة قوات المارينز إلى لبنان بعد انقلاب العراق. وكان القلق قد بلغ ذروته ضد جمال عبد الناصر فى مصر والحركة القومية التى قادها.[7]

وبعيد الانقلاب فى العراق تشاور وزير الخارجية البريطانى سيلوين ليود Selwyn Lloyd مع نظيره الأمريكى جون فوستر دالاس فى واشنطن. وفى برقية

سرية أرسلها إلى رئيس وزرائه ناقش لويد الخيارات المتاحة أمام السياسة الخارجية البريطانية. وكان أحد هذه الخيارات الممكنة احتلالاً بريطانيًا مباشرًا للكويت التى تتمتع بوضع شبه مستقل، معتبرًا أن هذا الخيار سيحقق وضع أيدينا على النفط الكويتى. لكن ليود أوصى مع ذلك بجعل ذلك ورقة أخيرة حتى لا يؤدى ذلك إلى بعث المشاعر القومية فى الكويت واستعداء العالم وشعوب المنطقة. وفى المقابل أكد ليود على ضرورة الحفاظ على استقلال شكلى للكويت من خلال تحويلها من محمية إلى حالة يمكن تسميتها بـ «الكويت السويسرية» لا تقوم بريطانيا فيها بفرض احتلال مباشر لكن مع عدم إخراجها من القبضة البريطانية الفعلية، وهو شكل يشبه تمامًا ما كان صدام يفكر فيه حين غزا الكويت، وسبب مخاوف لكبار المسئولين الأمريكيين.

وقد أكد ليود بشكل حاسم أنه يجب على بريطانيا أن تدرك الحاجة للتدخل القسرى فى الكويت إذا مضت الأمور إلى الأسوأ، بغض النظر عمن تسبب فى الاضطرابات. ونصح بالتضامن الكامل مع الولايات المتحدة فى السيطرة على الخليج بما يحقق الأمان لحقول نفط أرامكو فى السعودية. وقد أشار ليود إلى أن الأمريكيين متفقون على أنه مهما كان الثمن فإن حقول النفط (فى الكويت والسعودية والبحرين وقطر) يجب أن تبقى فى أيدى واشنطن ولندن وبعيدة عن أيدى القوى الوطنية فى الداخل. وقبل الانقلاب الذى شهده العراق بستة أشهر لاحظ ليود تغيرات طفيفة فى توجهات الاستقلال فى الكويت ملخصًا مصالح بلاده والغرب فى الخليج الفارسى فى ثلاث نقاط:

(1) ضمان وصول بريطانيا والدول الغربية إلى الإنتاج النفطى فى دول الخليج.
(2) ضمان استخراج هذا النفط بوفرة ولصالح العملة البريطانية، مع ضمان الاستثمار فى عائدات الإنتاج فى الكويت.
(3) الحيلولة دون انتشار الشيوعية وأشكال الشيوعية الزائفة فى المنطقة وما وراءها، والدفاع عن المنطقة ضد انتشار المد القومى الذى تتخفى الشيوعية السوفيتية تحت ردائه ساعية إلى التأثير فى المنطقة.

لقد أوضحت الوثائق الأمريكية أن بريطانيا شعرت بتهديد كبير لاستقرارها المالى إذا ما لم تضمن وصول النفط من الكويت والخليج الفارسى، أو إذا ما أزيحت بريطانيا عن استثمارات المنطقة. واعتبر نفط الخليج ضرورة لا غنى عنها لاستمرار التقدم الاقتصادى لأوربا الغربية.

وهو ما دعا الولايات المتحدة إلى دعم ومساعدة بريطانيا فى استخدامها للقوة لاستعادة سيطرتها على الكويت والخليج الفارسى. وكانت النقطة السلبية أن علاقات الولايات المتحدة مع دول الحياد ستتأثر سلبًا. وقد أوصى مجلس الأمن القومى الأمريكى فى نوفمبر عام 1958م بضرورة قيام واشنطن بالتحضير لاستخدام القوة، كورقة أخيرة، سواء بمفردها أو بالتعاون مع بريطانيا، لضمان الوصول إلى نفط العرب. [8]

لقد عبر مكتب الخارجية البريطانى عن الأهداف العامة بوضوح وحددها فى أن تبقى الكويت تحت السيطرة البريطانية حتى لو أعطيت استقلالية اسمية؛ لأنه إذا ما فتح الباب أمام التوغل المصرى والعراقى إلى هذه المنطقة فسيكون الخطر على الكويت محدقًا وستجتاحها عدوى الحركات القومية المتشددة. وتم التأكيد على ضرورة إبقاء شعوب الخليج أسارى لنمط اقتصادى بدائى على طريق التجارة مع الهند، مع ضمان بقائهم فى جهل وتأخر يعانون الفقر والمرض، على نحو ما أوضحت وزارة الخارجية الأمريكية فى وثائقها لتلك الفترة. ووفقًا للمؤرخ مارك كورتس Mark Curtis فإن أكثر ما اهتمت به واشنطن ولندن فى تلك الفترة حماية دول الخليج من عدوى الاستقلال القومى، ومن ثم وجب إحكام السيطرة على ثرواتهم. [9]

اضطرت الولايات المتحدة فى مطلع السبعينيات إلى الاعتماد على نفط الخليج وثرواته لتعويض الاضطرابات المتواصلة فى الاقتصاد، ووفر تدفق رءوس الأموال العربية من الخليج إلى الولايات المتحدة وبريطانيا دعمًا هائلاً للشركات وللبنوك والاقتصاد الوطنى فى هاتين الدولتين. ولعل هذا يفسر عدم قلق واشنطن ولندن من ارتفاع أسعار النفط. فالأموال ستصب فى بنوكهما فى النهاية. فارتفاع أسعار النفط بين عامى 1973م ـ 1974م ـ والذى سبقته زيادة مماثلة فى أسعار الفحم واليورانيوم والصادرات الزراعية الأمريكية ـ قدم مميزات مؤقتة لاقتصاديات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حين حقق لهما أرباحًا هائلة من عوائد إنتاج الطاقة ومكاسب الشركات العاملة فى ذلك المجال ودفعهم إلى تمويل التنقيب عن النفط فى المناطق عالية التكلفة (مثل ألاسكا وبحر الشمال) التى كانت بعيدة عن السوق الدولى.

وبالنسبة للولايات المتحدة تم تصحيح الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط من خلال رفع أسعار مبيعات الأسلحة إلى الشرق الاوسط والحصول على

امتيازات الإعمار ذات الأرباح الهائلة. وذهبت كل هذه الأموال إلى الخزانة وصناديق الاستثمار لدعم اقتصاد الولايات المتحدة وبريطانيا.

ويكشف السجل الدبلوماسى السرى عن الخطوط العريضة التى دعت واشنطن ولندن إلى اللجوء لخيار القوة كرد فعل على غزو صدام للكويت فى أغسطس 1990م وفوتت الفرصة على الوصول إلى حل سلمى للأزمة تحت ذريعة أن ذلك سيزيد الأزمة صعوبة. ويكشف السجل أيضًا عن المصالح الرئيسية ومصادر تهديدها.

وكما فى أمريكا اللاتينية، فإن الحركات «القومية الاقتصادية» لم تكن مقبولة فى الشرق الأوسط الذى يجب أن يبقى فى حدود وظيفته الخدمية. ورغم أن حكومات دول الإقليم طالبت بالمساعدة فى إرساء قاعدة اقتصادية فإن الولايات المتحدة أصرت على توفير الإقليم للمواد الخام واحتكار أوربا الصناعة والتقنية.

ولعل المثال المصرى مفيد للغاية فى هذا الصدد، فبعد أن تخلصت مصر من عبودية بريطانيا فى فترة ما بعد الحرب سعت من جديد إلى التصنيع. وكان رد الفعل الأمريكى مشابهًا للرفض الذى عبر عنه بالمرستون Palmarston قبل قرن مضى[10]. وفى ديسمبر 1944م علق جيمس لانديس James Landis مدير البعثة الاقتصادية الأمريكية إلى الشرق الأوسط بقوله إن الولايات المتحدة يجب ألا تساعد مصر إذا ما سارت فى طريق «الميركانتلية» واتخذت منهج الدعم الشعبى والقومى ومحاباة الفئات الفقيرة، وكان المقصود ألا تتبنى مصر أية إجراءات تحقق لها استقلالاً، كالذى حققته دول العالم، وفى مقدمتها الولايات المتحدة. وقد أوصى المستشارون الأمريكيون برهن العون الأمريكى لمصر بعدم استخدام ذلك العون فى الحركة القومية. كما أكد المستشارون على ضرورة حصر الصناعة المصرية فى أشكال بدائية تناسب العمال المصريين. ومن ثم وجب أن تبقى مصر منتجًا أوليًا للمواد الخام إذا ما رغبت فى الحصول على دعم مالى وتكنولوجى.

ومع ضغوط مزارعى القطن المحليين قامت الولايات المتحدة بحماية إنتاجها أمام المنافسة القوية للقطن المصرى. وأدت «الحصص العشوائية» التى تتبعها واشنطن أمام واردات القطن المصرى إلى معاناة الاقتصاد المصرى من عجز مستمر فى الدولار، على نحو ما اشتكى البنك الأهلى المصرى فى انتقاد الولايات المتحدة لعدم تطبيقها لمبادئ الاقتصاد النزيه. وعدم التزامها بما تبشر

به فى الدول الأخرى من ضرورة «عدم التمييز» فى العلاقات التجارية. وكالعادة فإن المبادئ التى نتشدق بها نطبقها على الضعفاء ونعفى منها الأقوياء. لقد تم التعبير عن النقطة الأساسية- التى استولت على انتباه وزارة الخارجية الأمريكية المعنية بـ «السياسة النفطية للولايات المتحدة» والاستراتيجية القومية للتصدير فى حكومة كلينتون إلى جانب عديد من المبادرات الأخرى- وذلك بشكل مبسط فى تصريح هوارد بيو 1949م ـ أحد أقطاب النفط الأمريكى والمدافع عن حرية التجارة ـ بقوله إنه يجب رؤية التعريفات الأمريكية كآلية دفاعية وليس حاجزًا أمام التجارة الحرة.

وحين وجدت نفسها تعانى عجزًا فى الدولار وغير قادرة على تلبية ما تحتاجه من بريطانيا فى تلك الفترة الحرجة التى مرت بها بعد الحرب العالمية الثانية، دخلت مصر إلى سياسة المقايضة مع الاتحاد السوفيتى فى عام 1948م، وهو ما استوجب شجبًا كبيرًا من الخارجية الأمريكية واصفة ذلك بأنه سلوك يجر العلاقات التجارية إلى قنوات غير اقتصادية ويقلل من حجم وفوائد التجارة الحرة. وقد عانت الاستثمارات الخاصة فى المنطقة من قيود مشابهة، فقد اشتكى السياسى اللبنانى جورج حكيم من أن الاستثمار الأجنبى فى بلاده لا يتجه إلى تنمية دول الشرق الأوسط، بل إلى ضمان تدفق النفط الخام من الإقليم إلى السوق الأوربى. وبينما كان الشرق الأوسط يتوق إلى تنمية اقتصادية كان الغرب يتوق من جانبه إلى إخضاع الإقليم لسيطرته تحت دعاوى المرونة الاقتصادية الزائفة.[11]

3. تركيب السلطة

وبعد أن وقع الشرق الأوسط برمته فى أيدى الولايات المتحدة، كان من الواجب تنظيم الإقليم على الأسس التى أرستها الإمبريالية البريطانية منذ الحرب العالمية الأولى. وتم تمويل سلطات محلية لإعطاء «واجهة عربية كاذبة» من حكام ضعاف وقابلين للتشكيل والتكيف، بحيث يتم «امتصاص» المستعمرات تحت أقنعة من الاستقلال الشكلى الذى يستبدل مسميات قديمة كالمحميات ومناطق النفوذ الإمبريالى، والدول العازلة وغيرها، وهو أسلوب أكثر نجاحًا وأقل تكلفة من الاحتلال المباشر (بحسب اللورد كورزون وتقرير اللجنة الشرقية بين عامى 1917م-1918م). وإلى جانب ذلك تجب العودة من فترة

لأخرى إلى وصية جون فوستر دلاس John Foster Dulles التى تنصح بعدم التردد فى استخدام القوة لإحكام السيطرة. وتتألف الواجهات العربية الكاذبة من الأسر الحاكمة ذات السلطة الدكتاتورية التى تنفذ ما يمليه عليها سادتها، وتضمن تدفق الأموال والأرباح إلى الولايات المتحدة، ووصيفتها المملكة المتحدة، وإلى شركات الطاقة العاملة فيها. وفى ذات الوقت تضمن هذه الأسر حمايتها من القوى الإقليمية غير العربية (تركيا، إسرائيل، إيران الشاه، وباكستان). وتشمر الولايات المتحدة عن عضلاتها فى الإقليم من خلال القواعد العسكرية التى نصبتها لتمتد من جزر آزور فى الغرب مرورًا بشمال إفريقيا ووصولاً إلى المحيطين الهندى والهادئ. وهو ما حقق لهذا النظام نجاحًا، وضمن له البقاء فى المستقبل.[12]

لهذه الأسباب تدفق النفط بأسعار رخيصة فى «عصر ذهبى» وفاقت الأرباح أحلام الشركات الغربية الثرية[13]. وساعدت فى نفس الوقت فى انتعاش الاقتصاد البريطانى المنهك، ونظيره الأمريكى. وتم إبعاد شعوب الإقليم عن بسط أيديهم على ثرواتهم النفطية لتتحكم الحكومات الزائفه فى الثروة التى تبددها فى شراء السلاح، لدرجة جعلت إقليم الشرق الاوسط أحد أكثر المناطق المكدسة بالسلاح فى العالم بتاريخة الطويل من الاشتباك والعنف، وهو ما كان بمثابة الوصفة الناجحة لضمان بقاء الإقليم مهددًا بخطر الاضطراب العنيف، وذلك على نحو ما يحذر ديليب هيرو Dilip Hero. وبحسب هيرو فإن عددًا متزايدًا من المفكرين ورجال الدين العرب صاروا يشاركون «صدام حسين» موقفه الذى أعرب عنه فى 10 أغسطس 1990م وإن كانوا يكرهونه شخصيًا، والذى عبر فيها بالقول:

«تمكنت الإمبريالية الغربية التى قسمت الأراضى العربية من إرساء دول قزمية ضعيفة ونصبت أسرًا حاكمة تخدم مصالحها الساعية إلى استنزاف ثروات المنطقة. ومن ثم حالت هذه الإمبريالية دون وضع أبناء الشعب العربى من الاستفادة من ثرواتهم. وكنتيجة لانتقال ثروة العرب إلى أيدى الأقلية الحاكمة، ومنها إلى المستفيدين الإمبرياليين انتشر الفساد الاجتماعى والمالى فى هذه الدول القزمية، ومنها إلى رقاع أخرى فى الدول العربية».

ولقد عارضت الولايات المتحده الديمقراطية فى الإقليم، على نحو ما يؤكد هيرو؛ وذلك لأن السيطرة على عدد محدود من الأسر الحاكمة (التى تضمن وصول النفط بأسعار زهيدة وتبدد أموال الشعوب فى شراء الأسلحة) أسهل

بكثير من السيطرة على شعوب بأسرها. ووفقًا لأحمد الشلبى المعارض العراقى فإن إصرار واشنطن على دعم الدكتاتورية يحقق لها الاستقرار وإحكام «الطوق الحديدى» على رقاب الشعوب.[14]

ولعل ما خلص إليه هيرو مقنع للغاية، فجذور هذه السياسة ضاربة فى التركيب المؤسسى للسلطة، مع تأثيرها الذى أطبق على أرجاء العالم. وتلقى هذه السياسة نقدًا فى بعض الحالات من قبل زعماء العالم. وقد عبر رئيس الوزراء البريطانى هارولد ماكميلان عن السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط بقوله إنه من المحزن أن نجد الظروف تجبرنا على دعم النظم الرجعية المتخلفة؛ لأننا ندرك أن القوى الجديدة ـ حتى لو بدت ذات آراء معتدلة ـ ستتخذ مواقف ثورية عنيفة ومعادية للغرب.[15] وليست المواقف الثورية العنيفة التى يقصدها ماكملان سوى الطريق الاستقلالى، أما ما يقصده بالمعادية للغرب فمنطقى أن يكون معاديًا حين تقف القوى الغربية فى وجه طريقه نحو الاستقلال، وهى مأساة تتكرر دومًا.

ويمنح ذلك اللاعبين الإقليميين جوائزهم حسب مواقفهم داخل النظام الاستراتيجى ماداموا قد أدوا أدوارهم. وإذا خرجت عما حدد يتم سحقها فى الوقت المناسب. ويشد الطوق حول رقاب الشعوب لضمان مزيد من «الاستقرار»، على نحو ما تفسر الخارجية الأمريكية الآن على لسان كبير المراسلين السياسيين فى النيويورك تايمز. كما أن للحراس الاقليميين دورًا أيضًا ويلقون المساعدة ماداموا قد أدوا أدوارهم. أما الأكراد والفلسطينيون وسكان العشوائيات فى القاهرة وغيرهم ممن لا يسهمون فى مركب السلطة فليس لهم أية حقوق. وقد يستخدمون من فترة لأخرى فى بعض مشاهد اللعبة. ويعكس تاريخ الكرد الحديث هذه الحقيقة. فقد قدم لهم الدعم فى ثورتهم ضد حكومة العراق فى السبعينيات عن طريق عميل واشنطن فى إيران، لكنهم تركوا ليذبحوا بعد ذلك حين انتهى دور ذلك العميل، دون أن تحرك واشنطن ساكنًا. فعلينا ألا نخلط – وفق نصيحة هنرى كسينجر – بين السياسة والأعمال الإنسانية.

ومن السهل إذن فهم الرثاء الذى قدمه أيزنهاور متسائلاً عن حملة الكراهية ضد الأمريكيين، وهى كراهية لا نجدها لدى الحكومات بل لدى الشعوب. وقد يتساءل المرء عن حقيقة ما حدث فى يوليو 1958م بعيد أن قامت الولايات المتحدة بطرد بريطانيا وفرنسا وإسرائيل من الأراضى المصرية بعد العدوان الثلاثى فى

عام 1956م فى وقت كانت العلاقة فيه بين الولايات المتحدة وإسرائيل «علاقة خاصة». وقد يكون من السهل تفسير الكراهية التى يكنها الإيرانيون للولايات المتحدة بعد مرور سنوات حكم الشاه، ومن المفهوم أيضًا لماذا تكره الشعوب الولايات المتحدة نتيجة مواقفها الرافضة لحصول تلك الشعوب على استقلالها. ولعل عقدًا من الزمان على عمليات السى آى إيه فى سوريا كفيلة بإلقاء مزيد من الضوء على القضية.

إذ يلاحظ دوجلاس ليتل Douglas Little فى مراجعته لأعمال السى آى إيه أن سوريا كانت دومًا موالية للولايات المتحدة، لكن التدخل السرى لواشنطن فيها قلب حالها بعد قرن من الصداقة. ففى عام 1948م اتصلت المخابرات الأمريكية برئيس الأركان السورى حسنى الزعيم لمناقشة إمكانية إقامة حكم شمولى مدعوم من الجيش، وهو ما تحقق فى إطاحة حسنى الزعيم بالحكومة بعيد ذلك الاتفاق بأشهر قليلة. لقد حقق الزعيم ما طلبته واشنطن من امتيازات لشركات أرامكو على خطوط الأنابيب (التابلاين) ودعا إلى إجراء مفاوضات سلام مع إسرائيل وأبدى استعداده لتوطين ربع مليون لاجئ فلسطينى فى سوريا، وهو عرض دبلوماسى تحاشت إسرائيل نفسها المطالبة به. لكن حسنى الزعيم أطيح به بعد أشهر قليلة على يد العقيد أديب الشيشيكلى وأرسى حكومة عسكرية دكتاتورية بدعم سرى من واشنطن. مرة أخرى خرجت الأمور عن السيطرة فى مارس 1956م حين صدق أيزنهاور على مشروع أوميجا OMEGA الذى سعى إلى الإطاحة بنظام الحكم فى سوريا المتعاطف مع نظام جمال عبد الناصر كجزء من خطة أشمل تسعى إلى إسقاط ناصر. ودبرت المخابرات البريطانية خطة الإطاحة بالحكم فى سوريا وحدد لها توقيت العدوان الثلاثى على مصر، وهو التاريخ الذى أبقته لندن سرًّا عن واشنطن. وربما كان هدف لندن من ذلك هو الإبقاء على الولايات المتحدة مشغولة فى مناطق أخرى. وأيًا كانت الظروف تمكنت المخابرات السورية من كشف المؤامرة، وتمت بعدها محاولات متكررة للتدخل فى الحكومة السورية، انتهت بكشف المخابرات السورية لمخططات السى آى إيه لإسقاط الحكومة.

وإنفاذًا لـ «مبدأ أيزنهاور» الذى أقره الكونجرس فى مارس 1957م، يخول الرئيس سلطة تقديم الدعم العسكرى للحفاظ على وحدة واستقلال الدول التى تطلب العون من واشنطن لمواجهة العدوان من أى دولة تحكمها الشيوعية

العالمية. كانت مصر المتهم الرسمى بالشيوعية العالمية واعتبر المسئولون الأمريكيون أن سوريا وقعت تقريبًا «تحت سيطرة الشيوعية الدولية» على نحو ما خلص دوجلاس ليتل. كانت النتيجة النهائية لعقد من تلك الممارسات عداءً للولايات المتحدة وتقريب العلاقات بين سوريا والاتحاد السوفيتى وزيادة الهستيريا فى واشنطن حول فقدان الشرق الأوسط بأكمله للشيوعية.[16]

وتعاملت الولايات المتحدة بنفس المنهج خلال الحرب الباردة فى كل من أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وإفريقيا، ومن اليسير العثور على مصادر ذلك فى سياسة الولايات المتحدة.

4. اللاعبـون الإقليميـون

تطورت علاقة واشنطن باللاعبين الإقليميين انطلاقًا من التفكير الاستراتيجى الذى أشرنا إليه، وحقق فى أغلب الحالات نجاحًا للمصالح الاستراتيجية الاقتصادية للولايات المتحدة. وتضمن النجاح إرساء حكم استبدادى فى الخليج، ودعم حكم طاغوتى فى إيران الشاه لربع قرن من الزمن بعد انقلاب دعمه السى آى إيه، وكذلك توسع إسرائيلى وهيمنة عسكرية على الإقليم، وإخضاع شعوب واسعة للسيطرة، وإن أتت بنتائج من الكراهية على نحو ما رأينا فى النموذج السورى.

وتعتبر مصر مثالاً ذا أهمية خاصة نتيجة موقعها الفريد على المستوى الإقليمى ودورها فى القضايا المعقدة. ولقد واجهت الولايات المتحدة فى تعاملها مع مصر مشكلتين أساسيتين حين حاولت واشنطن إدراج مصر فى النظام العالمى الجديد لفترة ما بعد الحرب، تمثلت المشكلة الأولى فى اعتراض مصر على سلوك الولايات المتحدة المنتهك لمبادئ التجارة الحرة وسعيها إلى ما يمكن تسميته بالقومية الاقتصادية، وقد ناقشناها قبل قليل. أما المشكلة الثانية فتمثلت فى الدور البريطانى؛ إذ لقيت المهام الاقتصادية للولايات المتحدة فى مصر بعضاً من المضايقات من قبل بريطانيا التى مارست قيودًا مالية وتجارية على أنشطة الولايات المتحدة فى مصر[17]. واستمر عدم رضا واشنطن عن السياسات البريطانية حتى نهاية الخمسينيات حين قررت الولايات المتحدة طرد بريطانيا كلية من الإقليم.

قد تكون الولايات المتحدة قد رحبت بثورة 1952م فى مصر وكانت فى البداية مرتاحة، إن لم تكن راضية عن نظام جمال عبد الناصر. لكن مع

منتصف الخمسينيات تغير الموقف الأمريكى بسبب حيادية ناصر وموقفه الاستقلالى، الذى جعله يضطر إلى قبول المساعدات الروسية أمام العدوان الأوربى، وقد أقرت المخابرات الأمريكية أن الاتحاد السوفيتى كان يتخذ سياساته فى مصر كرد فعل على المواقف الغربية.

وبناءً على طلب من أيزنهاور، أعد دالاس مذكرة للأمن القومى (بتاريخ 28 مارس 1956م) صارت الأساس لمشروع أوميجا، الذى سعى إلى إسقاط حكم ناصر ودعم دكتاتوريات الخليج، وعرقلة مشروع السد العالى وقطع المعونات عنه. وقد علق أيزنهاور على مذكرة دالاس بقوله إن «الطموح المتنامى لناصر» يعد المشكلة الأساسية، وهى مشكلة يمكن التغلب عليها عن طريق دعم قائد عربى واعد مثل الملك سعود، وقد فضلت واشنطن دعم ابن سعود، فى مواجهة ناصر بدلاً من استخدام القوة المباشرة لإسقاط ناصر كما خططت بريطانيا وفرنسا. وقد حذرَّ دالاس من أن طموح ناصر يمكن أن يحول أوربا الغربية إلى دول معتمدة على الشرق الأوسط ويحول دون تحقيق مشروع السيطرة.

ورغم هذا عارضت الولايات المتحدة العدوان الثلاثى على مصر فى أكتوبر 1956م، ممانعة لاستعادة بريطانيا وفرنسا لدور قديم فى الإقليم، فضلاً عن أن واشنطن كانت ترفض توقيت ذلك الغزو. فقبيل موعد الغزو بأسابيع قليلة عارض أيزنهاور مقترحًا قدمته حكومته للتخلص من حكم ناصر المعادى للسياسة الأمريكية فى العالم العربى. وكان أيزنهاور يريد تأجيل ذلك إلى حين انتخابه رئيسًا لفترة ثانية فى نهاية عام 1956م. كما أفسد الغزو مخططات واشنطن لتدبير انقلابات عسكرية فى سوريا. وفى ديسمبر، وبعيد إجبار بريطانيا وفرنسا على الانسحاب من مصر، أرسل أيزنهاور برقية إلى دالاس خلال اجتماع للناتو بهدف التأكيد على الحلفاء ألا يختلفوا فى رؤية «التأثير الشيطانى» لجمال عبدالناصر، لكن المشكلة أن البريطانيين والفرنسيين اختاروا التوقيت السيئ لإتمام إجراءات تصحيحية.[18]

وفى يناير 1958م تزايد قلق واشنطن بشأن المواقف العربية تجاة سياستها فى المنطقة. وأدرك مجلس الأمن القومى أن «أغلب العرب ينظرون إلى الولايات المتحدة كعقبة فى طريق تحقيق أهداف القومية العربية، وأنهم يعتقدون أن الولايات المتحدة تسعى إلى حماية مصالحها والسيطرة على النفط من خلال اتباع

سياسة الأمر الواقع Status quo ومعارضة التقدم السياسى والاقتصادى». وصار من الصعب على واشنطن مواجهة هذا الإدراك لأن «مصالحنا الاقتصادية واهتمامنا الثقافى فى المنطقة قد أديا إلى التقارب مع عناصر فى العالم العربى تسعى إلى التقارب مع الغرب وتكريس الأمر الواقع فى بلدانها» على نحو ما تشير مذكرة الأمن القومى. ومن الصعب مواجهة إدراك ما هو صحيح قطعياً. لقد حاولت بريطانيا إقناع واشنطن بأن استخدام القوة ضد ناصر هو السبيل للحفاظ على السيطرة الأنجلو أمريكية فى الشرق الأوسط بينما رأت واشنطن أن القوة لا تفيد فى أجواء يسيطر عليها الغوغاء.[19]

لقد كان مضمون الموقف الأمريكى أن اتباع وسائل القوة أمر شرعى فى مواجهة التمردات لكن بشرط ألا يثير ذلك رد فعل القطب الآخر فى السياسة العالمية، وهو ما تغير بعد انتهاء الحرب الباردة وتفرد واشنطن بالسيطرة.

فى تلك الأثناء كانت لبنان قد صارت مشكلة أخرى حين كان الرئيس شمعون Chamoun يواجه تحديات داخلية خطيرة. وقد أخبر دالاس شمعون فى مايو 1958م أن القوات الأمريكية ستكون جاهزة للمساعدة إذا ما لم تتمكن حكومته من السيطرة على المعارضة الشعبية الصاعدة. كما أعطى دالاس شمعون توجيهات دقيقة عن كيفية صياغة طلب العون العسكرى من الولايات المتحدة. وأفهمه دالاس أن حكومة الرئيس أيزنهاور لا يمكنها تقديم دعم عسكرى إذا لم يكن الطلب متضمناً أن هناك تهديداً بغزو عسكرى من قبل دولة يسيطر عليها الشيوعيون، عندها فقط يمكن للقوات الأمريكية أن تصل لبنان لأداء مهمة مزدوجة: الأولى حماية الأرواح والممتلكات الأمريكية، والثانية مساعدة حكومة لبنان فى برنامجها العسكرى لحماية الاستقلال ووحدة الأراضى اللبنانية وهو أمر حيوى لصالح الولايات المتحدة وللسلام العالمى. كما أضاف دالاس أنه لتحقيق غطاء لقدوم القوات الأمريكية، فعلى الحكومة اللبنانية تقديم شكوى للأمم المتحدة بتعرض شئونها الداخلية لخطر خارجى (جمال عبدالناصر). فقد وصف دالاس جمال عبدالناصر بأنه متعصب خطير ومسئول عن كل الصعوبات التى تقابلها واشنطن وحلفاؤها فى تحقيق الاستقرار. واعتبر دالاس عبدالناصر مدفوعًا نحو تحقيق وحدة عربية كالوحدة الجرمانية التى حلم بها هتلر، وذلك حين كان السفير الإسرائيلى أبا إيبان يشكو لدالاس فى مايو 1958م من أنه لا توجد ممارسات دولية لمواجهة

تدخلات ناصر فى شئون الدول الأخرى. وقد بدا الأمر وكأنه انتقال للعدوى الاقتصادية والأيديولوجية من الشرق السوفيتى نحو الشرق الأوسط حتى أن وزارة الخارجية البريطانية وصفت المد القومى الناصرى بأنه أشبه بعدوان عسكرى كالذى عشناه قبل عشر سنين فى تلميح لتأثير «التفاحة العفنة» وتهديد الفقراء للأثرياء.

وقد سار حلفاء آخرون فى نفس الطريق، ووقع الزعماء البريطانيون والفرنسيون ضحية هيستيريا حقيقية حين خططوا لغزو مصر عام 1956م.

وشعر رئيس الوزراء الإسرائيلى ديفيد بن جوريون أن الأزمة اللبنانية فى عام 1958م بمثابة آخر فرصة للولايات المتحدة للتصرف بطريقة تحول دون وقوع دول الشرق الأوسط كافة فى أيدى السوفيت. وأرسل السفير الأمريكى فى إسرائيل برقية لواشنطن فى 16 مايو يؤكد فيها أن إسرائيل تعتقد أن أمن لبنان «مثله مثل أمن إسرائيل» كما أعرب أبا إيبان أنه إذا سقطت لبنان، ستكون الأردن التالية، وتتحقق للناصرية قوة دفع هائلة». وسحبت إسرائيل قواتها من المنطقة الحدودية مع لبنان حتى تسمح لحكومة شمعون بالتفرغ لمواجهة التمرد الداخلى. وحين قام بزيارة واشنطن فى أول يوليو رجح شاه إيران استخدام التدخل العسكرى فى لبنان لحمايتها من السقوط فى أيدى الناصريين والشيوعيين. وما قد يترتب على ذلك من تأثير الدومينو على دول الجوار. وأخبر الشاه أيزنهاور أن الشيوعيين سرعان ما يجدون وسائل للتمرد، فهم كالأخطبوط «إذا قطعت له ذراعًا ازدادت بقية أذرعته قوة». ورأى الشاه الشيوعيين والناصريين شديدى البراعة يتحسسون الأماكن الضعيفة ليتوغلوا خلالها، وإذا ما سقطت لبنان فإن العراق والأردن سيقعان فى خطر داهم، واعتبر الشاه أن الأصابع المصرية والسورية هى التى تحرك الأزمة فى لبنان وتمثل خطرًا على الجميع.[20]

لم يعثر محققو الأمم المتحدة ولا المحللون الأمريكيون فى لبنان على ذلك التدخل العسكرى المزعوم من قبل مصر أو سوريا، على الرغم من أن الرئيس شمعون كان قد فقد نحو 80٪ من أراضى الدولة لسيطرة المعارضة الداخلية.

اعتبر الشاه أن كتاب ناصر «فلسفة الثورة» شبيه بكتاب هتلر «حياتى». ومن ثم فيجب ألا تستهين الولايات المتحدة بنزواته. ولدى الشاه فإن مصر ليست أكثر من «عدة ملايين من المتسولين التعساء يقودهم متعصب ذو طموحات

متجاوزة يسعى إلى السيطرة على مناطق واسعة من الشرق الأوسط». واتفق الشاه مع دالاس بأن هتلر كان نموذجًا لناصر ومن ثم فإن ناصر يسعى إلى السيطرة على أوربا الغربية بوضع يده على النفط، وهو نفس ما كانت تسعى إليه الولايات المتحدة قبل قرن مضى، حين كانت تسيطر على القطن.

وأكد تقرير السى آى إيه فى يوليو 1956م أن ناصر ليس «شيوعيًا ولا متعاطفًا مع المبادئ الشيوعية» والدليل أنه اضطهد الشيوعيين فى بلاده، فكل ما حدث هو تلاقى مصالح الإمبراطورية السوفيتية ومصالح ناصر. ولقد تقاطعت الأهداف العربية الساعية إلى الاستقلال والاستفادة من عوائد النفط العربى مع مصلحتين أمريكيتين هما: رفض سيطرة السوفيت على المنطقة، والحفاظ على وصول الدول الغربية إلى نفط الشرق الأوسط.

وفى 7 يوليو 1956م أكد دالاس على ضرورة عثور واشنطن على طريقة تحول دون تحقيق عبد الناصر أى نصر، وذلك بإقناع شمعون باللجوء إلى حلول الوسط مع قادة التمرد فى لبنان. وبعد أسبوع تم إنزال قوات المارينز الأمريكية، بعيد الانقلاب الذى شهده العراق. ووصفت نتيجة ذلك فى دراسة تاريخية للمارينز على النحو التالى:

«لقد أفاق إنزال المارينز على الأراضى اللبنانية الشعب اللبنانى وبث فيهم روح المسئولية. وبفضل هذه الروح تم تنسيق تسوية سياسية قابلة للتنفيذ... واسترضى الرئيس التنفيذى الجديد (الجنرال شهاب) شكوك المسلمين بموافقته على زيادة عدد ممثليهم فى البرلمان وتعيين زعماء التمرد البارزين فى حكومته. ولم تكن تلك الإصلاحات لتتم طواعية. لقد كان الخوف من أن تقوم الولايات المتحدة باستخدام قوات المارينز لإملاء رؤيتها على الحكومة اللبنانية دافعًا لها على السير فى طريق الاستقرار السياسى».

ولسنا فى حاجة إلى التعليق على ذلك الاستقرار الذى تحقق من خلال التشدق بشعارات كاذبة ومضللة، فإنزال المارينز فى لبنان سمى «شكلاً جديدًا من أشكال التدخل لأبعاد إنسانية» يستجيب لمطالب الشعوب بغض النظر عن الحدود القومية.

ولقد تطورت العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وهى علاقة فريدة فى نوعها، ضمن هذه الأطر والمبررات، فالنجاح الذى حققه الجيش الإسرائيلى فى حرب 1948م أثار إعجاب رئيس الأركان فى الجيش الأمريكى، فاعتبر الدولة

العبرية الجديدة حليفًا إقليميًّا خلفًا لتركيا بوسعه تقديم وسائل فعالة لتحقيق واشنطن تفوقًا استراتيجيًّا يحل محل القوة البريطانية المتدهورة فى المنطقة. وبالنسبة للفلسطينيين لم يكن لدى المخططين الأمريكيين أية مراجعة نقدية للتقارير التى قدمها خبراء الحكومة الإسرائيلية فى عام 1948م الداعية إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين فى دول الجوار أو سحقهم ببساطة؛ إذ نادت إسرائيل بضرورة قتل هؤلاء اللاجئين وتحويلهم إلى رماد بشرى، وإذا تركوا ليعيشوا فيجب أن يلتحقوا بأفقر قطاعات الشعب العربى، وتبعًا لذلك لم يكن هناك مدعاة لأن يقلق المرء بشأنهم. وبقيت هذه التفسيرات راسخة إلى اليوم وتزداد تسليمًا بمضى الأحداث.[21]

وقد خلص مجلس الأمن القومى الأمريكى فى يناير 1958م إلى دعم إسرائيل لمعارضة المد القومى العربى؛ لأنها الدولة الوحيدة المخلصة للغرب فى الشرق الأوسط. ونظر المحللون الأمريكيون إلى إسرائيل خلال عقد الستينيات كحاجز فعال أمام ضغوط الناصرية وتأثيرها المتنامى فى شبه الجزيرة العربية والأردن. وقد دعم نجاح إسرائيل فى حرب 1967م المفهوم الذى تكوَّن لدى الأمريكيين من أن إسرائيل قوة استراتيجية يمكنها خدمة المصالح الأمريكية عن طريق تقويضها للقوى القومية الاستقلالية فى المنطقة. وقد حقق ذلك بالتالى دعمًا إضافيًّا مع قيام إسرائيل بردع المحاولات السورية بتوجيه دعم عسكرى للفلسطينيين فى الأردن عام 1970م حين اعتبرت واشنطن ذلك تهديدًا للمملكة الهاشمية ومن على شاكلتها من دول الزبائن والحلفاء. ووجدت هذه الأفكار لنفسها مكانًا فى المقولات الفلسفية لهنرى كيسنجر التى أقرت بأن الولايات المتحدة «توقفت عن لعب دور شرطى العالم» وخولت بالتالى «دولاً أخرى للاضطلاع بذلك الدور فى محيطها الإقليمى» (على نحو ما أشار وزير الدفاع ميلفين لاريد)، ويفهم من ذلك أن تبقى قيادة الشرطة العالمية فى واشنطن. وبتعبيرات هنرى كسينجر، التى أشرنا إليها من قبل، فإن الدول الأخرى بوسعها السعى إلى تحقيق «مصالحها الإقليمية» على ألا يخل ذلك «بالإطار العام للنظام الدولى» الذى تتزعمه الولايات المتحدة. وصارت إسرائيل فى تلك الفترة مثلها مثل إيران تلعب دور شرطى المنطقة وتتلقى الدعم السرى.

وعلى نحو ما يذكرنا روبرت ريبا R.Rippa، المحلل المتخصص فى شئون الشرق الأوسط فى هيئة المخابرات العسكرية، فإن العلاقات الإسرائيلية ـ الإيرانية التى

ترسخت خلال السبعينيات قد أسهمت فى استقرار المنطقة وضمنت تأمين مصالح الولايات المتحدة بإبقائها المخاطر القومية والثورية بعيدًا عن التأثير. وفى مايو 1973م أكد هنرى جاكسون خبير الكونجرس فى شئون النفط والشرق الأوسط على ضرورة تزايد اعتماد الولايات المتحدة والغرب على إيران فى الخليج، وعلى إسرائيل فى البحر المتوسط، وكلتاهما مع السعودية تخدمان بإخلاص مصالح الولايات المتحدة لمواجهة التوجهات القومية «المتهورة» فى الدول العربية، والتى لو نجحت ستشكل تهديدًا خطيرًا لإمكانية وصولنا إلى مصادر الطاقة النفطية فى الخليج، وهى مصادر لم تكن الولايات المتحدة فى حاجة لها فى ذلك الوقت، لكنها كانت تخزنها للاستفادة من عوائدها الضخمة ولضمان هيمنتها على قطاع الطاقة العالمى. ولم تكن الخلافات بين السعودية وإيران وإسرائيل سوى خلافات شكلية.

مع سقوط الشاه تزايد دور إسرائيل بعد أن لعبت منفردة دور الشرطى الوحيد فى المنطقة، ولم تكن مفاجأة إذن أن تحالفت الولايات المتحدة وإسرائيل والسعودية بعد سقوط الشاه لمحاولة إعادة الشاه برعاية من المبعوث الأمريكى الجنرال روبرت. وعقدت الدول الثلاث تحالفًا سريًّا تقوم بموجبه السعودية بتمويل شراء الأسلحة الأمريكية عن طريق إسرائيل وإرسالها إلى عناصر فى الجيش الإيرانى حتى تتمكن من الإطاحة بالنظام الجديد.[22]

وعلى مدى تلك السنوات كانت إسرائيل تقوم بتحالفات مع تركيا وإيران وإثيوبيا بدعم من الولايات المتحدة بعد أن ساهمت إسرائيل فى دعم التدخل العسكرى الأمريكى فى لبنان فى منتصف عام 1958م مع تدفق أمريكى من هناك إلى الأردن.[23]

وفى ذات الوقت اعتمدت واشنطن على إسرائيل فى أداء خدمات إضافية، ففى الستينيات تغلغلت إسرائيل فى إفريقيا السوداء بدعم هائل من السى آى إيه وساعدت فى إرساء حكم موبوتو فى زائير والحفاظ على قوته ودعم عيدى أمين فى أوغندا وغيرهما. كما قدمت إسرائيل للولايات المتحدة وسائل اختراق الحظر الذى أقرته الأمم المتحدة ضد ناقلات النفط إلى روديسيا. ومرّت علاقات إسرائيل بجنوب إفريقيا فى نفس الإطار، كما خدمت إسرائيل الولايات المتحدة فى آسيا حين أرسلت طائراتها المقاتلة الأمريكية الصنع إلى إندونيسيا لسحق تمردات تيمور الشرقية فى التفاف على قرار الكونجرس الذى لم يسمح لكارتر بإرسال الولايات المتحدة دعمًا عسكريًّا مباشرًا.

بل إن إسرائيل لعبت دورًا لايقل أهمية فى أمريكا اللاتينية خاصة بعد تشريع الكونجرس الخاص بحقوق الإنسان، والذى منع الحكومة الأمريكية من تقديم دعم مباشر لطواغيت تلك المنطقة وسفاحيها. فقد حافظت إسرائيل على علاقة وثيقة بالنظم النازية الجديدة فى أمريكا اللاتينية غير مكترثة بالتوجهات المعادية للسامية فى السلطة، فقد دعمت سوموزا حتى آخر أيام حكمه الدامى فى حين تمكن حرسه الوطنى من ذبح 40000 مواطن، بعد أن أوصى لورنس بيزيلو سفير إدارة كارتر إلى نيكاراجوا بضرورة استمرار حمام الدماء ودعم قوات الحرس الوطنى حتى لو سقط سوموزا. كما لم تبخل إسرائيل بدعم آخر الحكام الإرهابيين فى السلفادور فى عقد السبعينيات إلى أن تفرغت واشنطن وأشرفت بنفسها على المذابح هناك. لكن أفضل خدمات إسرائيل لواشنطن كانت فى جواتيمالا حيث كانت لها «أيادٍ بيضاء» فى عمليات الإبادة الجماعية والمذابح والقمع التى تمت فى تلك الدولة نيابة عن واشنطن المنشغلة بمواجهة الاعتراضات الشعبية الداخلية وبصفة خاصة تشريع الكونجرس بمنع التدخل الأمريكى المباشر. كما وقفت إسرائيل كتفًا بكتف مع عملاء واشنطن الآخرين فى تدريب ودعم القوى الإرهابية فى نيكاراجوا وكان لها فى هذا الصدد مكان بارز فى شبكة الإرهاب الدولية التى تقودها الولايات المتحدة خاصة خلال سنوات ريجان، وتشمل هذه الشبكة الدول النازية الجديدة مثل تايوان والسعودية وجنوب إفريقيا والأرجنتين، وتقوم هذه الشبكة بمهام معقدة ضمن نظام بيع الأسلحة والتدريبات العسكرية وتمويل العملاء عبر العالم.

وفى ذات الوقت صاغت إسرائيل علاقة وثيقة مع المخابرات الأمريكية والبنتاجون سواء فى إنتاج الأسلحة أو اختبار الأسلحة المتقدمة فى ظل تدريبات حربية أو استهداف دول ضعيفة القدرات الدفاعية لتؤدى أيضًا خدمات مهمة للولايات المتحدة. كما قدَّمت إسرائيل للولايات المتحدة شكلاً من «تعزيز الصادرات» من خلال استثارة العالم العربى وسعيه إلى شراء السلاح الأمريكى ليكافئ تسليح إسرائيل، ومن ثم استنزاف ثرواته وتحويل دولارات النفط العربية إلى الخزينة الأمريكية.

لقد قام التحالف الإسرائيلى الأمريكى فى الأساس على إدراك أن إسرائيل «قوة استراتيجية» تحقق الأهداف الأمريكية متعاونة مع الأنظمة العميلة فى

الخليج وغيرها من الأسر الملكية الاستبدادية، وذلك طوال فترة الحرب الباردة، ومتوقع أن تستمر بنفس المنهج فى المستقبل.

ويرى العديد من الإسرائيليين أن هذه العلاقة خطرة وآخذة فى التدهور. وفى ذلك يعبر الشاعر الإسرائيلى ب. ميشيل B. Michael عن المبدأ الحاكم للعلاقة بقوله: «إن أسيادى يطعموننى، وبدورى فأنا مستعد لأن أنهش من يأمرنى سادتى بالهجوم عليه، وهم يقولون لى إن ذلك يُسمَّى تحالفًا استراتيجيًا». كما عبّر أحد المحللين الإسرائيليين عن الوضع خلال قضية إيران كونترا بقوله: «لقد صارت إسرائيل هيئة فدرالية أمريكية، تقوم بما تريده واشنطن فى سر وكتمان» ووصفت الصحف الإسرائيلية إسرائيل بـ«خادم الدول الغربية» الذى يقوم بحمل الأحمال القذرة عنهم؛ لأنهم يريدون أن يظهروا دومًا فى زى الأطهار وأصحاب الأيادى البيضاء. وفى المقابل يحول الدعم المالى الضخم الذى تقدمه واشنطن لتل أبيب دون ظهور معارضة شعبية فى داخل إسرائيل.[24]

هكذا يتبدى المنطق الوحشى لمفهوم الاستراتيجية العامة، فى وقت لا نسمع فيه الكثير عن الديكتاتوريات العربية، أو عن الصفوة الحاكمة المتضامنة مع هذه الديكتاتوريات.

5. البحث عن السلام: المرحلة الأولى

ازداد التحالف الإسرائيلى الأمريكى بعد حرب 1967م وبقيت إيران شريكًا حيويًّا وظلت بالمثل الممالك النفطية تقدم الدعم الضمنى. وقرّبت تلك الحرب العالم من مواجهة عالمية خطيرة، فبعد عام من حرب 1967م حذر روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكى آنذاك من خطر الانجراف إلى الحرب حين كان الأسطول الأمريكى يطوق سفينة عسكرية سوفيتية فى البحر المتوسط، وبدا محتملاً أن المواجهة قريبة خلال الفترة التى احتلت فيها إسرائيل مرتفعات الجولان بعد وقف إطلاق النار حين كشَّر الاتحاد السوفيتى عن أنيابه مستهجنًا. وحذر رئيس الوزراء السوفيتى كوسيجن فى حديثه للرئيس جونسون بقوله: «إذا كنتم تريدون الحرب فعليكم بانتظارها قريبًا» وكان الصراع العربى ـ الإسرائيلى فى تلك الفترة مصدرًا للتوتر بين القوى العظمى، وكادت طبول الحرب العالمية تقرع فى المنطقة.[25]

وفيما بين 1967م و1971م زاد الوعى العالمى بضرورة إقرار السلام، وهو ما تم التعبير عنه فى قرار مجلس الأمن 242 فى نوفمبر 1967م الذى أكد على عدم جواز احتلال الأرض بالقوة وعلى الحاجة إلى إقرار سلام عادل ودائم تحصل فيه كل دولة فى المنطقة على حقها فى حياة آمنة. ودعا القرار إسرائيل إلى سحب قواتها المسلحة من الأراضى التى احتلتها فى النزاع الأخير وإنهاء كل الدعاوى والتخلى عن الاستعدادات للحرب واحترام حقوق السيادة ووحدة الأراضى للدول الأخرى وحقها فى الحياة فى أمن داخل حدود معترف بها دوليًا غير معرضة للتهديد. ودعا هذا القرار «الدول» ومن ثم لم تكن هناك إشارة إلى الفلسطينيين إلا حين تمت الدعوة إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين، ولم تشر الأمم المتحدة إلى دولة فلسطينية. هكذا صار القرار 242 مرفوضًا من قبل المتمنعين Rejectionist بما يعنيه مصطلح التمنع هنا من رفض طرف من الأطراف (إسرائيل) حق الطرف الآخر فى تقرير المصير (الفلسطينيون).

وخلال السنوات التى تلت الحرب بدأت دول الإقليم تقبل بدرجات متفاوتة من الغموض القرار 242 على الرغم من اختلاف تفسير كل طرف لنص القرار، فقد رفضت الدول العربية «السلام الكامل»، بينما رفضت إسرائيل «الانسحاب الكامل».

وعلى نحو ما يتوفر لدىّ من معلومات فليس لدى من وثائق عن موقف الجانب العربى، بينما لدينا وثائق كاملة عن موقف إسرائيل فى ظل حكومة حزب العمل بين عامى 1967م و1977م وقد راجعها بشكل شامل يوسى بيلين Y.Beilin الذى أوضح أن حزب العمل دعا فى 19 يونيو 1967م إلى تعيين الحدود الدولية مع مصر وسوريا دون إشارة إلى الأردن أو الضفة الغربية. وقد اعتبر وزير الخارجية الإسرائيلى أبا إيبان أن هذا الموقف أكبر وأهم مبادرة اتخذتها إسرائيل فى تاريخها، لكن المبادرة سرعان ما سحبت بعد عام حين قدمت إسرائيل مقترحاً جديداً حمل اسم خطة آلون Allon Plan يضمن لإسرائيل السيطرة على مرتفعات الجولان وقطاع غزة، وقطاع من شرق سيناء يمتد من البحر المتوسط حتى شرم الشيخ، ونحو 40٪ من أراضى الضفة الغربية بما فيها وادى الأردن ومنطقة توسع كبرى قرب القدس. ومع بعض التعديلات صارت هذه خطة أساسية لحزب العمل حتى حكومة رابين فى عام 1992م. وقد رفضت إسرائيل بقوة المقترحات الأخرى باستثناء اتفاق السلام

مع مصر فى كامب ديفيد وهو الاتفاق الذى قبلته حكومة الليكود؛ لأنه سيضمن لها سيطرة كاملة على الأراضى التى احتلتها.(26)

لقد كانت عبارة «الانسحاب من أراض» النقطة المحورية التى جادلت بها إسرائيل، ففى معظم دول العالم (وفى مقدمتها الدول الأوربية) فُهم من هذه العبارة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضى التى احتلتها إسرائيل خلال حرب 1967م، مع إجراء تبادل طفيف فى الأراضى. وخلال الفترة الأولى بين عامى 1967م و1971م فسرت واشنطن القرار على نحو ما فسرته مصر ودول العالم، فالسفير الأمريكى إلى الأمم المتحدة آرثر جولدبرج Arthur Goldberg أخبر الملك حسين أن الولايات المتحدة عازمة على تسوية عادلة بين الجانبين العربى والإسرائيلى مؤكدًا على أن أية تبادلات فى الأراضى بين الجانبين ستكون محدودة جدًا، ولن تكون هناك تعديلات حدودية كبيرة بين الجانبين. كما أنه لن يكون هناك إعادة رسم لخريطة المنطقة. وبناء على هذه الضمانات الأمريكية قبل العرب بالقرار 242 وبقيت الولايات المتحدة مقتنعة بهذا الفهم حتى عام 1971م. بينما كانت إسرائيل وحدها قد رفضت تفسير القرار على ذلك النحو، حيث رأت أن الانسحاب من «أراضٍ» وليس من «الأراضى».(27)

ووصل عدم الاتفاق بين الجانبين ذروته فى فبراير 1971م حين قدم وسيط الأمم المتحدة جونار يارنج Gunnar Jarring اقتراحًا لكل من مصر وإسرائيل يضمن سلامًا شاملاً بين الجانبين فى مقابل إعادة كاملة للأرض المصرية المحتلة بناء على القرار 242، وقبل الرئيس السادات المقترح، لكن إسرائيل التى أعربت عن «ترحيبها الرسمى باستعداد مصر للسلام» لم تقبل العودة إلى حدود ما قبل 5 يونيو 1967م، وهو موقف ما زالت تصر عليه إلى اليوم.

لقد وصف إسحق رابين فى مذكراته أنه حين كان سفيرًا لبلاده فى واشنطن اعتبر موافقة السادات على مقترح يارنج بمثابة «قنبلة مدوية» واعتبر رد فعل مصر الإيجابى «معلمًا بارزًا» فى تاريخ المنطقة. وإن كان ذلك الموقف يحمل «أخبارًا سيئة» بمثل ما يحمل «أخبارًا سارة». وكانت الأخبار السارة مرتبطة باستعداد مصر للدخول إلى السلام، بينما كانت الأخبار السيئة ممثلة فى أن السادات سيبقى «مراوغًا»؛ إذ يربط بين السلام والانسحاب إلى ما قبل حدود 5 يونيو 1967م. وقد أخبر رابين وزير الخارجية الأمريكى ويليام روجرز

William Rogers أن «ردنا على مقترح يارنج واضح وجلى، وهو أننا لن ننسحب إلى حدود 4 يونيو 1967م.»

وقد انطلق موقف إسرائيل من أنه بوسعهم الحصول على مكسب أكبر، وعلى نحو ما يعبر حاييم بارليف من حزب العمل فإنه:

«أظن أنه بوسعنا الحصول على حل سلمى على أساس حدود ما قبل يونيو 1967م. وإذا كنا مقتنعين بأن هذا هو أقصى ما يمكن الوصول إليه فسأقول لكم: نعم أوافق. لكنى أعتقد أن هذا ليس أقصى ما يمكن الوصول إليه مع العرب. فقط علينا بالتحلى بالصبر وسنجنى أفضل مما هو معروض الآن».

وقد اتضحت الصورة بعد ذلك بأسابيع حين أعرب الجنرال الإسرائيلى عزرا وايزمان، الذى صار رئيسًا فيما بعد، أنه إذا قبلت إسرائيل بالانسحاب إلى حدود ما قبل 5 يونيو فإنه «لن يكون لنا وجود مادى وروحى ونوعى» كالذى ننعم به الآن.[28]

كان السؤال المهم هو: كيف سترد الولايات المتحدة؟ فقد جاء اتفاق السادات - يارنج برعاية أمريكية وعبرّ عنه بجلاء فى خطة روجرز عام 1969م، وهى الخطة التى صدّق عليها الرئيس نيكسون، وأكدت على أن «أية تغيرات فى حدود ما قبل الحرب يجب ألا تأتى نتيجة الغزو والاحتلال، بل فى حدود الأمن المتبادل بين الجانبين». ومع هذا كان هناك نزاع بين وزارة الخارجية ومستشار الأمن القومى هنرى كيسنجر الذى كان يشارك فى حملة آنذاك للإطاحة بخطة روجرز وتقديم بديل لها، وهو ما حصل بالفعل. لقد أصر كيسنجر على أن الولايات المتحدة يجب أن تنسحب من الإجماع الدولى الذى وافقت عليه من قبل، على أن تبدل ذلك موقفًا جديدًا تصر فيه على سياسة «حصار ملك الشطرنج» ولا تقدم له حلاً دبلوماسيًّا ولا تيسر له تفاوضًا. وقد نجح كيسنجر فيما أراد، وتم تجاهل موقف السادات المرحب بالسلام.

فسر كيسنجر فى مذكراته عام 1979م موقفه بقوله إن ذلك كان ضروريًّا حتى تقدم موسكو تنازلات، أو تعلن دولة عربية أن الطريق إلى السلام يمر فقط عبر بوابة واشنطن، أو أن تنفصل الدول العربية عن السوفيت، أو يتركهم السوفيت أنفسهم، وتكتسب هذه التعليقات أهمية كبرى؛ لأن مصر انفصلت عن السوفيت ولم يكن الأمر بالنسبة للسعودية بجديد، فلم يكن لها أى تمثيل سياسى مع موسكو. ووفق سيث تيلمان Seth Tillman عضو مجلس الشيوخ فى لجنة العلاقات

الخارجية بشئون الشرق الأوسط فإن الموقف السوفيتى الرسمى كان واحدًا منذ عام 1948م، فقد كان داعيًا إلى حق إسرائيل فى الحياة وصار منذ عام 1967م داعمًا حق إسرائيل فى الوجود الآمن داخل حدود 1967م على نحو ما جاء فى القرار 242. وعلى هذا فإن مصر والاتحاد السوفيتى وافقتا على السياسات الرسمية للولايات المتحدة التى رفضها كيسنجر. وبعد ذلك بأشهر قليلة (نوفمبر 1971م) اقترح ليونيد بريجنيف على نيكسون وبشكل سرى وضع خطة روجرز كأساسٍ لأى اتفاق بين القوى الدولية لإقرار السلام، وهو ما أوصله كيسنجر إلى رابين على نحو ما جاء فى مذكرات الأخير فى عام 1971م.

ويمكن فهم وإدراك ما سرده كيسنجر حول عام 1971م، وإن كان من المدهش حقًّا أن يجد المرء أن المحفز الأساسى لكيسنجر نبع من غموض وحقد شخصى، ومن رغبته لإضعاف منافسيه فى وزارة الخارجية. ومن ثم فقد كرر كيسنجر تلك الأوهام بعد ذلك بثمانية أعوام، ومن الغريب أنها مرت دون تعليق من المراجعات المسهبة التى تناولت فترة عمله فى وزارة الخارجية، كغيرها من الغرائب العديدة التى لا تقل أهمية.[29]

هكذا لا يترك السجل التاريخى شكوكًا كثيرة، على نحو ما يلاحظ بيلين، فإسرائيل ربما سعت إلى الحصول على السلام اتفاقًا مع رغبة الإجماع الدولى لكن دون إعطاء شىء للفلسطينيين، وفى ذلك يلاحظ بيلين أيضًا أن مشكلة إسرائيل الأمنية المتعلقة بـ «إرهاب صواريخ الكاتيوشا» صارت خطرة منذ منتصف 1971م أى بعد رفض مقترح السلام المصرى. لكن الاعتبارات الأمنية كانت ذات أهمية ثانوية لإسرائيل مقارنة بالمشكلة الديمغرافية، ويقصد بها كيفية السيطرة على قسم كبير من الأراضى المحتلة دون مسئولية عن أعداد السكان الكبيرة التى تسكن فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويجب أن يكون حاضرًا فى الذهن أن المشكلة الأساسية لإسرائيل تجاه إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة لم تكن أبدًا أمنية، فحسبما يلاحظ رئيس الوزراء الإسرائيلى بن جوريون فى مذكراته لشهر ديسمبر عام 1948م فإن «قيام دولة فلسطينية غرب نهر الأردن كان أقل خطورة من قيامها عبر النهر مما يجعلها تتصل فى المستقبل بالعراق». كما اتضح للساسة فى إسرائيل أن خيار حزب العمل بضم أراضٍ من الضفة الغربية إلى سلطة الأردن لن يفيد الأمن الإسرائيلى؛ فالمشكلة الأساسية تتجاوز ذلك إلى أغراض التوسع

والوصول إلى الموارد وخاصة مشكلة المياه فى الضفة الغربية ومصادر مياه نهرى الليطانى والأردن.[30]

لقد كشفت دراسة لحاييم جفرتسمان - أحد المتخصصين الإسرائيليين البارزين ومستشار وزارة الدفاع الأمريكى والأستاذ فى الجامعة العبرية- بعضًا من «الأسرار» التى ظلت مختفية أكثر من عقدين، فالمنهج الذى وجَّه تحالف العمل تجاه سياسة الاستيطان قبيل هزيمته فى عام 1977م بُنى على ضرورة سيطرة إسرائيل على مواضع بعينها ضمانًا للتحكم فى موارد المياه. وبعد مراجعته لمنهج الاستيطان أشار جفرتسمان إلى أن أى «متخصص مبتدئ فى علم المياه» يمكنه رسم خريطة لتلك المناطق الحيوية. فبحسب إحصاءات منتصف 1993م صار المستوطنون الإسرائيليون يستأثرون بـ500 مليون متر مكعب من إجمالى 600 مليون متر مكعب من مياه «يهودا والسامرا»، وهو ما يعادل «ثلث إجمالى استهلاك المياه فى كل إسرائيل» (بما فيها الاستخدامات العمرانية والزراعية... إلخ) ويجب أن توضع هذه المعلومات تحت أعين المفاوضين بشأن «استقلال» الفلسطينيين، على نحو ما ينصح جفرتسمان، مشيرًا إلى أن إسرائيل وهى تستخدم هذه المياه منذ 18 سنة فقد صار لها حق التقادم بالسيطرة عليها ضمن القانون الدولى، وكما هو معروف فإن قسمًا كبيرًا من أهمية مرتفعات الجولان تأتى من سيطرتها على منابع نهر الأردن.

وفى لقاء سابق مع جفرتسمان عبَّر عن ارتياحه بأن وزير الداخلية الجديد، يوسى ساريد من حزب ميريتز الحمائمى، صار متفهمًا لـ«النظام المائى لكافة أراضى إسرائيل» ومتفهمًا لمضمون «الاستقلال الذاتى» الفلسطينى. وتقوم رؤية ساريد الشخصية على أنه «يجب عدم السماح مطلقًا للسلطة الفلسطينية بالسيطرة على أية موارد للمياه فى أية منطقة» كما يجب الاستمرار فى عدم السماح للفلسطينيين بحفر أية آبار سوى الآبار الضحلة التى تراقبها قوات الاحتلال. لكن الواقع الذى يمكن التعامل معه لابد أن يقوم على بدائل لتلك الرؤية الشخصية، على نحو ما يشير جفرتسمان، وتستند تلك البدائل إلى تحلية مياه البحر عالية التكلفة، أو تحويل مياه نهر الليطانى من لبنان إلى إسرائيل. وفى ظل الحكم الذاتى الفلسطينى يشير جفرتسمان إلى أنه:

«على إسرائيل أن تعتنى أولاً بالحد الأدنى لمعيشة الفلسطينيين، ليس أكثر، وهو ما يعنى توفير حد أدنى من المياه للاستخدامات الحضرية. وتتراوح كمية المياه

التى يمكن السماح لهم باستهلاكها بين 50-100 مليون متر مكعب سنويًا. وبوسع إسرائيل تحمل تلك الخسارة فى المياه. وفى المقابل يجب ألا يسمح للفلسطينيين بتطوير أية مشروعات للحصول على المياه لأغراض الزراعة. كما يجب ألا ندع الفلسطينيين يزودون غزة بالمياه من الخزانات الجوفية فى المرتفعات الجبلية من الضفة، وإذا كانت تحلية مياه البحر حلاً عمليًا فلنتركهم يلجئون إلى ذلك الخيار».

وبالنسبة لقضية الحكم الذاتى الفلسطينى يشير جفرتسمان بالقول:

«لقد برهنت إسرائيل على قدرتها على قرع أجراس الخطر تجاه أى صراع على المياه. ومن الصعب أن أتخيل موقفًا نجد فيه أنفسنا نضمن للفلسطينيين حكمًا ذاتيًا دون أن نمسك بزمام السيطرة مقدمًا بما يحفظ لنا السيطرة على المياه. فلن نقف مكتوفى الأيدى نشاهد الفلسطينيين «يسرقون» المياه. كما أن مستوطنى الكيبوتز لن يوافقوا مطلقًا أن نقف دون فعل بينما الفلسطينيون يسرقون مياههم!».

وبالمثل لن يقف سكان المناطق الحضرية فى إسرائيل مكتوفى الأيدى حين يرون الفلسطينيين يسرقون مياه الضفة الغربية.

لقد أظهرت دراسة للاقتصادى الأمريكى توماس ستوفير أن 40٪ من المياه التى تستهلكها إسرائيل تأتى من الأراضى التى احتلتها عام 1967م فى وقت لم يُسمح فيه للفلسطينيين بحفر أية آبار عميقة احتكارًا للمياه لصالح المواطنين الإسرائيليين. ومن ثم فلو التزمت إسرائيل بقرارات السلام وانسحبت من أراضى 1967م فسيكون لزامًا عليها تدبير بليون دولار سنويًا مقابل خسارتها للمياه التى ستعود إلى أصحابها العرب فى منابع مياه الأنهار فى كل من لبنان وسوريا والأردن والضفة الغربية. كما أن سيطرة إسرائيل على الجولان وجنوب لبنان سمحت لها بضبط شبكة من القنوات ومضخات الأنابيب التى تسحب مياه نهر الأردن عبر إسرائيل إلى صحراء النقب.[31]

نعود إلى الاتفاق المبدئى بين السادات ويارنج فى 1971م حول خطة السلام، فلم تقدم هذه الخطة شيئًا عن الفلسطينيين. وفى هذا الصدد كان ذلك متفقًا مع المصلحة الإسرائيلية أكثر مما تحقق مع رحلة السادات «رجل السلام» إلى القدس فى 1977م حين دعا إلى دولة للفلسطينيين. وأكد الرفض الإسرائيلى لخطة السلام فى عام 1971م حقيقة أن قضية تقرير المصير الفلسطينى لم تكن عائقًا لتحقيق التفاوض والسلام، مثلها مثل قضية الأمن. لقد كان المحفز الاستراتيجى الأول للرفض الإسرائيلى -سواء من قبل العمل أو الليكود- هو

الرغبة فى السيطرة على الأراضى والموارد. وبالنسبة للولايات المتحدة ومنذ أن اضطلع كيسنجر بملف الشرق الأوسط فإن المحفز الأساسى للإصرار المستمر لعملية السلام ودعم التوسع الإسرائيلى كان المفهوم الاستراتيجى العام الذى رفع إلى مصاف المبادئ وعرف بمبدأ «نيكسون – كيسنجر». وبعد النصر فى 1967م تحقق إسرائيل ما سعت إليه عبر السنين بفرض الأمر الواقع و«بناء الحقائق» على الأرض والتخلص من الالتزامات السياسية والدبلوماسية بدعم أمريكى، لكن ذلك قد تغير بعد حرب 1973م واعتبر السادات، الذى تجاهلته واشنطن فى عام 1971م، شخصًا ودودًا بعد أن أظهر مرونته للسلام فى 1977م. هكذا أسقط تاريخ التفاوض فرصة عام 1971م، وهو ما يفسر الكثير من سياسات الولايات المتحدة وإسرائيل.

اكتملت عملية استئصال جهود السلام فى عام 1971م بفعالية تامة، ونسيت «مرونة السادات الشهيرة» التى رُحِب بها فى إسرائيل. وحُجِب مشروع السادات–يارنج تمامًا من «العملية السلمية» بينما تم الاحتفاء بموقف السادات فى 1977م بعد أن أُنْتُزِعَ منه مطالبته بحقوق الفلسطينيين فى إقامة دولة مستقلة وبالتالى رُفع السادات إلى مصاف الأبطال الشعبيين الأمريكيين. لقد كانت الفكرة الراسخة عن السادات أنه لم يكن يقبل بوجود إسرائيل قبل زيارة القدس فى 1977م وحتى حينما أتى فقد طالب بسلام بتحقيق الشروط العربية، وإن لم يكن يحتفظ بشروط المتطرفين العرب المطالبين بتدمير إسرائيل من الوجود (بحسب ثيودور درابر، الأكاديمى المشهور دومًا بتدقيقه فقط فى الحقائق التى لا علاقة لها بإسرائيل). ومضت على نفس النهج نيويورك تايمز حين كتب إيريك باك المتخصص فى شئون الشرق الأوسط مشوهًا الحقائق فتحدث عن أن السادات لم يكن يعترف بإسرائيل قبل زيارته القدس فى 1977م وشاركت فى نفس المنهج نيوزويك التى رفضت تصحيحًا للخطأ الذى وقع فيه محررها جورج ويل G.Will بشأن موقف السادات، على الرغم من أن قسم الأبحاث لديهم اعترف بالحقائق. وتكررت القصة وسط ابتهال لا ينقطع، ولم تصحح الأخطاء إلا بشكل هامشى وفى صفحات مجهولة من بعض الدراسات. وتم التعامل بنفس النهج مع ياسر عرفات وهو ما سنعود إليه لاحقًا.[32]

لقد حاول السادات لفت أنظار كيسنجر بكافة الطرق، فقام بطرد الخبراء السوفيت وأعلن مرارًا أنه إذا فشلت المسارات السياسية فسيكون مضطرًا للجوء

إلى الحرب، خاصة بعد أن مدت حكومة العمل الإسرائيلية سياستها بتهجير المواطنين وزرع المستوطنين اليهود محلهم فى شمال شرق سيناء . لكن كيسنجر تجاهل كل الأدلة التى قدَّمها إليه سفراء الولايات المتحدة وشركات النفط وغيرها من المصادر واستمر مغمض العينين محتقرًا جهود السادات ـ ومعه استمرت إسرائيل ـ معتبرًا أن الجيش الإسرائيلى أكبر من أن يواجه تحديًا مصريًا.[33]

لكن النجاح المصرى السورى فى حرب 1973م جلب صدمة مروعة وأثبت أن مصر ليست جسدًا بلا حراك، ومن ثم غير كيسنجر سياسته وقرر أن يقبل عرض السادات الضمنى بتحويل مصر من دولة حليفة للسوفيت إلى حليفة للأمريكان. لكن واشنطن عادت وحددت موقع مصر تجاه هذا التنازل، فلم تهملها كلية، لكنها أيضًا لم ترفعها إلى مصاف الدول الحليفة، واكتفى بوضعها فى مكانة الدولة المحايدة. وهو دور أطلق يد إسرائيل لتحقيق أهدافها فى باقى أراضى الإقليم بدعم أمريكي. ولقد جاء ذلك فى فترة أعقبت ما أطلق عليه «دبلوماسية الرحلات المكوكية» للاتفاقات الجزئية التى نضجت بشكل نهائى فى كامب ديفيد فى 1978م- 1979م.

لقد عبر كيسنجر عن أطر تفكيره فى اجتماع خاص بالقادة اليهود فى عام 1975م، وقد رتب الاجتماع الحمائمى فيليب كلوتزنيك، وصار ما دار فى هذا الاجتماع من مناقشات معروفًا ضمن قانون حرية المعلومات. واتضح من النقاش أن استراتيجيته بُنيت على تأمين عدم دس الأوربيين واليابانيين أنوفهم فى القضية، وإبعاد السوفيت عن الحلول الدبلوماسية مع استمرار عزل الفلسطينيين حتى لا يصبحوا لاعبًا فى المستقبل السياسى، فضلاً عن تفتيت الجبهة العربية المتحدة بما يسمح لإسرائيل أن تتصرف بشكل منفرد مع كل طرف من دول الجوار. واطمأنت إسرائيل فى ذلك إلى دعم الولايات المتحدة. وفى خلال حرب 1973م كانت مهمة كيسنجر، الذى يتحمل مسئولية اشتعال هذه الحرب، مركزة على مساعدة إسرائيل لتوجيه ضربة «قاصمة للعرب». وقد زعم كيسنجر أن الأردن كانت مستعدة لخطوة خطوة نحو تحقيق السلام بعد عام 1973م بشرط منحها «نصف ما كانت تتضمنه خطة آلون القديمة» بما يضمن إعادة 20٪ من الضفة الغربية وقطاع من القدس إلى الأردن. وكانت الأهداف الاستراتيجية لكيسنجر موجهة لإحداث تغييرات محورية فى السياسة الأمريكية فى ضوء حساباته الخاطئة حول التوازن العسكرى.[34]

حققت كامب ديفيد لإسرائيل إزاحة الرادع العربى الأساسى الذى مثلته مصر، مما تركها حرة فى المنطقة تتلقى مزيدًا من الدعم العسكرى والاقتصادى من الولايات المتحدة، فأحكمت قبضتها على الأراضى التى احتلتها، وسمح لها بشن هجوم على جارتها فى الشمال. وكما خلص المحلل الاستراتيجى البارز افنريانيف Avner Yaniv فإن التقهقر المصرى سمح لإسرائيل بحرية القيام بعمليات عسكرية ضد منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان وتوسعة الأنشطة الاستيطانية فى الضفة الغربية.[35]

ولأن واشنطن كانت السمسار الذى رتب صفقة كامب ديفيد، فقد صوَّر الاتفاق باعتباره نصرًا دبلوماسيًا، رغم تداعياته. ولم يكن ليترك يمر دون استخدامه فى التشدق الإعلامى. ولعل هذا الموقف ملمح مميز فى الصحافة الأمريكية رغم أن بعض المراسلين على دراية كاملة بالحقيقة التى تخالف ما ينشر. فقد عبَّر مراسل نيويورك تايمز فى الشرق الأوسط، ديفيد شبلر David Shipler، عن نتيجة الاتفاق بقوله «يبدو لى أن اتفاق كامب ديفيد بمثابة تفويض لإسرائيل بغزو لبنان» فمع انسحاب مصر بورقة الاتفاقية صارت إسرائيل تتحرك بحرية كاملة لغزو لبنان بشكل لم يكن يتصوره أحد قبل كامب ديفيد. ومن السخرية أن حرب لبنان لم تكن لتحدث لولا اتفاقية السلام، على خلاف ما تصوره نيويورك تايمز أو غيرها من وسائل الإعلام والرأى الصحفى. وفى ذكرى مرور عشر سنوات على كامب ديفيد حرر وليم كواندت W. Quandt دراسة راجعت الاتفاقية وآثارها، وسبحت الدراسة ضد التيار وفندت المخاوف التى شاعت فى العالم العربى من أن إسرائيل أصبحت أكثر عدوانية بعد تحييد مصر. وكانت وجهة نظر كواندت أن مصر لم تكن الكابح الوحيد لسياسة إسرائيل العسكرية تجاه لبنان والضفة الغربية ـ وهى كلمة حق يراد بها باطل ـ فالكل يعلم أن مصر ليست اللاعب الوحيد أمام إسرائيل، لكنها أكبر اللاعبين. من جانبه أعرب هارول سوندرس Harold Sounders ـ وهو أحد الذين شهدوا توقيع الاتفاقية ـ عن أنه رغم أن اتفاقية كامب ديفيد أعطت وعودًا شفهية للفلسطينيين فإنها أطلقت يد إسرائيل وحكومة الليكود لإحكام سيطرتهما على الضفة وقطاع غزة، كما أطلقت يد إسرائيل فى غزو لبنان عام 1982م (كما حدث من قبل فى عام 1978م) بهدف تدمير منظمة التحرير وإزاحتها عن الطريق. وقد أكد كوانديت نفسه قبل ذلك أن «العمليات الإسرائيلية تخطط لغزو لبنان لمواجهة الدلائل التى أشارت إلى قرب موافقة منظمة التحرير على اتفاق السلام المصرى ـ الإسرائيلى» وليس فى هذا مفاجأة.[36]

ومع تحييد عنصر الردع العربى (مصر)، ووصول الدعم الأمريكى إلى ذروته فى سنوات كارتر ومن بعده ريجان، واصلت إسرائيل استيلاءها على الأراضى وهجومها على لبنان. وصور الأمر فى الولايات المتحدة أن إسرائيل ترد على الإرهاب الفلسطينى الذى تشنه منظمة التحرير وغيرها، على الرغم من كذب هذه الادعاءات على نحو ما يثبت سجل الأحداث فى تلك الفترة.

لم تكن الأسباب الحقيقية لغزو لبنان فى عام 1982م خافية فى إسرائيل، وإن بدت «مجهولة» فى الولايات المتحدة. وبعد أسابيع قليلة بدأ الغزو وأشار يهوذا بوراث الأكاديمى المتخصص فى الشئون الفلسطينية إلى أن قرار غزو لبنان ينبع من «رغبة إسرائيل فى الحفاظ على حالة الحرب وعدم الانجرار إلى مفاوضات سلام مع منظمة التحرير التى أعلنت التزامها بوقف إطلاق النار». ومن ثم كان الغزو لاستفزاز منظمة التحرير لتترك التزامها بوقف إطلاق النار وتعود إلى «إرهابها القديم». وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلى إسحق شامير فيما بعد، أن إسرائيل مضت إلى الحرب، لأنه كان هناك «خطر مرعب؛ ليس عسكريًا هذه المرة لكن سياسيًّا». ويمكن رؤية الغزو «حربًا شنت لحماية الاحتلال فى الضفة الغربية» مدعومة بـ«خوف مناحم بيجين من الزخم المترتب على عملية السلام»، على حد تعبير يهوشفات هركبى المستعرب الإسرائيلى ورئيس قسم الاستخبارات الإسرائيلية سابقًا. وكما وصف رئيس الأركان الإسرائيلى رافيل إيتان Rafael Eitan فإننا «ذهبنا للحرب لندمر منظمة التحرير التى رشحت لتصبح مفاوضًا معنا على أرض إسرائيل» وبنى دعم الولايات المتحدة لإسرائيل على نفس الفرضية، لتخويل إسرائيل باستمرار ذبح الفلسطينيين فى لبنان.[37]

ويلاحظ يانيف أن «التطورات العديدة التى وقعت فى صيف وخريف 1981م ربما زادت من الحماسة الإسرائيلية تجاه منظمة التحرير»، لكن أن تعرب منظمة التحرير عن رغبتها فى التفاوض، بعد أن طلبت من السعودية دعم جهود دبلوماسية لإقامة دولتين على أرض فلسطين، ليعد خبرًا مشئومًا للإسرائيليين. وقد حاولت إسرائيل فى العام التالى، مع يأس متزايد، استغلال ردود فعل منظمة التحرير كذريعة لغزو لبنان وإقرار «نظام جديد» دعا إليه وزير الدفاع الإسرائيلى آنذاك آرييل شارون. وقد فشلت هذه الجهود، وما نتج عنها من مذابح وقتل للمدنيين فى لبنان، فى تحقيق أهدافها. وعندما تحججت إسرائيل بأن الفلسطينيين بقيادة «أبو نضال» ـ الذى كان منشقًا عن المنظمة ولم يكن له سوى

مكتب فى لبنان ـ حاولوا اغتيال السفير الإسرائيلى أرجوف Argov شنت إسرائيل حربها على لبنان تحت مسمى «عملية السلام من أجل الجليل».

وتم تزييف كل هذه القضايا لدى المواطن الأمريكى، وصورت عملية غزو لبنان كعمل يسعى إلى تأمين حياة المواطنين ضد المقاتلين الفلسطينيين وإيقاف الهجوم الصاروخى على شمال إسرائيل، وفقًا لتوماس فريدمان 1985م. ولم يكن ذلك سوى مسلسل من الأكاذيب والزيف التى لا يقترب منها أحد بالفحص والتمحيص.

وبعد سنوات قليلة، لم يهدأ جنوب لبنان ولم تفلح حربان إسرائيليتان (1978م و1982م) فى تحقيق الأمن لشمال إسرائيل. وصار الخوف حالة متكررة لإسرائيل منذ عام 1981م وبدرجة ما قبل ذلك بقليل؛ أى أن الهجوم الإسرائيلى على لبنان جلب عليها عدم الأمن وليس العكس (بحسب إليان سيولينو المتخصص فى شئون الشرق الأوسط فى نيويورك تايمز). ولقد تسبب غزو لبنان فى 1978م و1982م فى كارثة عسكرية لإسرائيل ليس بسبب قتل 20,000 لبنانى وفلسطينى أغلبهم من المدنيين، وليس بسبب تدمير جنوب لبنان والعاصمة بيروت، وليس بسبب «القبضة الحديدية» الساحقة التى اتبعها شمعون بيريز فى لبنان، بل كانت الكارثة فى فشل إسرائيل فى إقرار «نظام جديد» على النحو الذى سعى إليه آرييل شارون. كما كانت الكارثة فى عدم مقدرة إسرائيل على الحفاظ على ما احتلته من أرض بسبب شدة المقاومة ضد جنودها (الإرهاب بحسب المصطلحات الإسرائيلية والأمريكية) وهو ما أجبرها على العودة إلى «الحزام الأمنى». وقد أكدت التقارير أن الفلسطينيين التزموا بوقف إطلاق النار فى يوليو 1981م (بحسب وليم كوانديت) بينما خرقته إسرائيل حين كانت تقصف المدنيين وتذبحهم وتغرق قواربهم وتنتهك سيادة لبنان الجوية آلاف المرات، وغيرها من الممارسات التى سعت إلى استفزاز منظمة التحرير للرد، واتخاذ ذلك ذريعة للغزو. وكان الشريط الحدودى متسمًا بالهدوء من قبل منظمة التحرير فى وقت كان فيه الإرهاب الإسرائيلى مستمرًا، وتم كل ذلك بدعم أمريكى، وكان القتلى من العرب فقط.[38]

وعكست التقارير الصحفية خلال عام 1981م استمرار نفس المنهج. وقصفت إسرائيل فى إبريل 1982م ما ادعت أنه مركز لمنظمة التحرير فى جنوب بيروت وقتلت العشرات من المواطنين مدعية أن القصف جاء «ردًا على الإرهاب»

الذى أدى إلى مقتل جندى إسرائيلى حين انفجر لغم أرضى فى سيارته فى الجنوب اللبنانى المحتل فأرداه قتيلاً. وقد أعربت واشنطن بوست عن ألمها للحظات الكرب التى تعيشها إسرائيل أمام الإرهاب الفلسطينى، رغم أن ذلك الكرب يوقع القتلى من العرب فقط. ولم تختلف الصورة بعد ذلك، فبعد هجوم إسرائيل فى يوليو 1993م على لبنان كتب هـ. د. س جرينواى بـ ND. S GREEN WAY خبير الشئون الخارجية فى صحيفة بوسطن جلوب - والذى نقل غزو 1978م - معلقاً بالقول إنه إذا كان قصف القرى اللبنانية وقتل من فيها ودفع اللاجئين الفلسطينيين نحو الشمال سيؤمن حدود إسرائيل ويضعف حزب الله ويرسخ من السلام لكنت أول الداعين إليه، ومعى عديد من الإسرائيليين والعرب، لكن ذلك بعيد المنال، وما نتج عن تلك التجارب عبر تاريخ الصراع لم يجلب سوى مزيد من المشاكل، فمن المشكوك فيه أن يكون الحل فى قتل المدنيين وتهجير مئات الآلاف من النازحين وتدمير الجنوب اللبنانى. ولنفهم الأمر: هل لنا أن نتخيل لبنان وقد هاجمت إسرائيل والولايات المتحدة لتحقق السلام وتأمين الحدود؟[39]

لقد خشيت إسرائيل فى حقيقة الأمر من أن تصبح منظمة التحرير الفلسطينية ذات وجه سياسى وليس عسكريًا، وهو ما عد أكثر خطورة من صورة منظمة التحرير المقاتلة، على نحو ما يوضح يانيف فى 1987م. وبالتالى كان قلق إسرائيل من توجه عرفات إلى المسار السياسى أكبر من قلقها من عرفات المقاوم، ولجأت بالتالى إلى «الضغط العسكرى المفرط» لضرب الجناح السلمى داخل منظمة التحرير وتقويض مساعى السلام، وعدنا مرة أخرى إلى الخوف من «عدوان السلام» الفلسطينى على نحو ما كانت واشنطن تخاف من «عدوان السلام السوفيتى». واستخدمت مثل هذه المفاهيم بوفرة فى الإعلام الأمريكى والإسرائيلى. لقد كان الهدف الرئيسى لغزو لبنان عام 1982م، يكمل يانيف، هو الحيلولة دون بلوغ منظمة التحرير الاعتراف الدولى كطرف مفاوض ذى مشروع سياسى.

وحين واجهت إسرائيل مقاومة لم تتوقعها وتكلفة لم تقدر على تحملها، انسحبت إلى «الحزام الأمنى» لتشن منه هجومها على بقية لبنان، وتكرر ذلك بشكل منهجى، وكان آخره ما وقع فى يوليو 1993م حين قامت إسرائيل بقتل المدنيين وتدمير عشرات المدن والقرى وتهجير مئات الآلاف نحو الشمال. ولقد

أخبر رئيس الوزراء إسحق رابين الكنيست الإسرائيلى (البرلمان) أنه بعد أن قتلت القوات الإسرائيلية الشيخ عباس الموسوى زعيم حزب الله (وزوجته وطفله) فى فبراير 1992م إلى الشمال من الحزام الأمنى، غيَّر حزب الله من قواعد اللعبة واتبع سياسة قصف شمال إسرائيل نتيجة وجودنا فى جنوب لبنان. ولم يكن هدف الغزو الإسرائيلى للبنان مجرد التدمير، على نحو ما يفسر رابين، بل «دفع سكان لبنان نحو الشمال بعيدًا عن حدودنا علَّ ذلك يشكل ضغطًا على الحكومة المركزية فى بيروت ويرسل لها رسالة بليغة عما بوسعنا فعله»، وأن تتعلم الحكومة الدرس من «الأفواج الهاربة» من الجنوب أنه لابد من إعادة حزب الله إلى «قواعد اللعبة القديمة» وأن تتفاوض مع إسرائيل حول السلام فى مسار مستقل.[40]

وقد عملت إسرائيل فى حربها فى لبنان ضمن مبدأ الحفاظ على فرصة توجيه الضرب دون الخوف من عمليات ثأرية أو انتقامية، مع الاستمرار فى سياسة التعامل حالة بحالة مع الأهداف المعنية بما يدعم الخطط الإسرائيلية – الأمريكية المشتركة.

وبعد أن كانت الصحف الأمريكية تنقل أحداث الشرق الأوسط وكأنها تنطق بلسان الزعماء الإسرائيليين، تغير التوجه مع الهجوم الإسرائيلى على لبنان فى عام 1993م وبدأنا نقرأ رؤى مختلفة، فى مقدمتها أن إسرائيل «شنت هجومًا يوم الأحد الماضى على لبنان نتيجة مقتل سبعة جنود فى الحزام الأمنى وإطلاق صواريخ من الجنوب اللبنانى على مدن شمال إسرائيل، وإن لم تشر هذه الصحف إلى أن صواريخ حزب الله كانت رد فعل على الاعتداء الإسرائيلى». ولم يكن الأمر أكثر من «كذبة كبرى» على نحو ما يؤكد نبيل إبراهيم جرى ترويجها خطوة خطوة حتى صارت جزءًا من التاريخ. لكن هذا التاريخ لن يذكر النساء والأطفال الجرحى فى المستشفيات التى استقبلت أجسامهم المحترقة بنيران القنابل الفسفورية الإسرائيلية، والتى وفرتها الولايات المتحدة، على نحو ما يلاحظ روبرت فيسك أحد القلائل الذين أدانوا العدوان الذى اعتبر كلينتون أن حزب الله هو المتسبب فيه، ولكنه لم ينس أن يدعو الأطراف كافة إلى ضبط النفس.[41]

ورغم تلك الشهادات عن جرائم إسرائيل، يقدم الاعتذاريون المبررات للإرهاب الإسرائيلى ويرون إسرائيل الضحية. ففى إنجلترا كتب أوبرين O'Brein أن «الهجوم الإسرائيلى رد فعل على إطلاق النيران من الأراضى

اللبنانية» مرددًا ما يقوله رئيس الوزراء الإسرائيلى وغيره من المسئولين. وقد شبه أوبرين الأمر بقوله «لو أن الجيش الجمهورى الأيرلندى قام بقصف إنجلترا من دبلن فمن المؤكد أن إنجلترا ستقوم بقصف حكومة أيرلندا لتجبر هذا الجيش على إيقاف هجومه». وإذا وافقنا على ما يطرحه أوبرين فلابد أن ننتظر أن تقوم إنجلترا باحتلال أيرلندا وتشكيل الحزام الأمنى وأن تقتل آلافًا من سكان أيرلندا وتشرِّد آلافًا آخرين وتدفع بهم من بيوتهم إلى اللجوء إلى العاصمة دبلن، بهدف دفع الحكومة الأيرلندية إلى إعادة الجيش الجمهورى إلى «قواعد اللعبة». ومثل هذه المفاهيم معروفة فى لندن، حيث إنَّ هناك قبولاً فى تنوع الأفكار أكثر مما هو موجود فى واشنطن، ولا شك أن حقائق هذا القياس يعلمها الجميع.[42]

وقد استمر القصف الإسرائيلى للبنان يلقى تجاهلاً كالعادة، وفى بعض الحالات لم يكن هناك حتى سبب معلن للعدوان كما حدث فى قصف الطائرات الإسرائيلية لقواعد المقاتلين اللبنانيين فى مايو 1992م فقتلت 12 من بينهم امرأة وطفلها وفتاة لم يتخط عمرها التاسعة. واستمرَّ ذات الأسلوب فيما بعد هجوم 1993م وتوقيع اتفاق بين إسرائيل وعرفات. كما هاجمت الطائرات الإسرائيلية بعد ذلك بأسبوع قواعد مزعومة لحزب الله شمال الحزام الأمنى، وحسب ما نقلت أسوشيتيد برس فإن حزب الله يعارض توقيع اتفاق سلام مع منظمة التحرير الفلسطينية ويسعى إلى تدمير الدولة العبرية، وهذه هى الصيغة التى تفضل واشنطن تداولها فى مثل هذه الحالات. أما إن حزب الله يعارض العملية السياسية فهذا صحيح، لكن أن يكون الرد على رغبة الحزب فى تدمير الدولة العبرية بتدمير لبنان فهذا ليس من المنطق فى شيء. حقيقة الأمر أن القصف جاء ردًا على قصف حزب الله لمخفرين أماميين لجيش لبنان العميل لإسرائيل المعروف باسم جيش لبنان الجنوبى، والذى سيطر على الإقليم بوسائل إرهابية. وبعد ذلك بأسبوع نشرت فاينانشيال تايمز صورة التقطتها رويترز لاثنين من الأطفال يطالعان أطلال بيتهما بعد أن قصفته المروحيات الإسرائيلية. وفى مارس 1994م قصفت الطائرات الإسرائيلية قرى فى المنطقة التى تتمركز فيها قوات الأمم المتحدة، مُوقِعةً خسائرَ كبيرة فى الأرواح، ومن بينهم أحد جنود الأمم المتحدة من فيجى، وبعد أسبوع قصفت إسرائيل سوقًا فى بلدة نبطية فقتلت طفلة عائدة من مدرستها وجرحت 22 من تلاميذ المدارس وذلك فيما قيل إنه رد على هجوم على القوات الإسرائيلية التى تحتل جنوب لبنان، وفى اليوم التالى انطلقت صواريخ الكاتيوشا على شمال إسرائيل.[43]

اعتمد الهجوم على لبنان، كالاحتلال والقمع فى الأراضى الفلسطينية، على دعم عسكرى وسياسى من الولايات المتحدة الأمريكية. وإن لم يمر الأمر دون إطلاق بعض التصريحات من واشنطن لذر الرماد فى العيون وتقديم نقد تكتيكى.

انطلق الموقف الأمريكى والإسرائيلى تجاه الوضع فى لبنان والأراضى المحتلة من زاوية رفض التسوية السياسية، إلا إذا اتبعت منهج الممانعة والرفض الذى تفرضه هاتان الدولتان. فمنذ عام 1971م رفضت الولايات المتحدة وبشكل منهجى التسوية السلمية رغم أنف الإجماع الدولى، ولم يتناقض هذا مع إعلان واشنطن سعيها للبحث عن حل دبلوماسى. ومع منتصف السبعينيات تغير موقف الإجماع الدولى نحو المطالبة بإقامة دولة فلسطينية فى الضفة والقطاع، ووافقت على هذا المطلب منظمة التحرير الفلسطينية وأغلب الدول العربية، وإن تفاوتت فى موقفها بين التردد والثبات. لكن الولايات المتحدة وإسرائيل عارضتا بشكل حاسم مثل تلك المطالب، ومن ثم تزايدت عزلتهما الدولية، لكن ذلك لم يغير من ترتيب القوى فى العالم فى شىء.[44]

وفى عام 1976م اقترحت «دول الطوق» العربية (مصر ـ سوريا ـ الأردن) حلاً سلمياً فى ضوء الإجماع الدولى فى الأمم المتحدة، وساندتها أغلب دول العالم، وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى وبموافقة منظمة التحرير الفلسطينية، وتبعًا للرئيس الإسرائيلى السابق حاييم هيرتزوج HAIM HERZOG، والذى كان وقتها سفير إسرائيل فى الأمم المتحدة، فإن منظمة التحرير لم تساند الخيار السلمى فحسب، بل بدأت فى ترتيب أجندتها له. وتم التحضير لقرار من مجلس الأمن يدعو إلى «عودة إسرائيل إلى حدود ما قبل 5 يونيو 1967م، مع ضمان ترتيب الحدود بما يحافظ على استقلالية ووحدة كل دولة من أطراف النزاع وحقها فى الحياة الآمنة ويشمل ذلك إسرائيل والدولة الفلسطينية الجديدة»، وهو نفس ما دعا إليه القرار 242 لكن مع إضافة الحق السياسى للفلسطينيين.

عارضت إسرائيل بشدة هذا الاقتراح ورفضت حضور جلسه الأمم المتحدة وصوتت الولايات المتحدة بالفيتو ضد القرار كما فعلت بعد ذلك فى عام 1980م، فى إزاحة واضحة لدور الأمم المتحدة من قضايا الشرق الأوسط[45]. وواصلت الجمعية العامة تقديم مقترحات جديدة فى كل اجتماع سنوى. وفى ديسمبر 1990م صوتت الجمعية العامة بعدد 144 ضد 2 (الولايات المتحدة

وإسرائيل) للدعوة إلى عقد مؤتمر دولى حول القضية، وقبل ذلك بعام كان التصويت قد بلغ 151 ضد 3 (الولايات المتحدة وإسرائيل والدومينكان) حول تفعيل القرار 242 مع إضافة بند حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى. وسارت الأمور بشكل لم يختلف عما جرى قبل ذلك بسنوات حيث كانت كل الأطراف الدولية كمجموعة الناتو والكتلة السوفيتية والدول العربية ودول عدم الانحياز قد وافقت جميعًا على إيجاد تسوية سلمية، ولم تعترض سوى الولايات المتحدة. وعانى مجلس الأمن ما عانت منه الأمم المتحدة حيث استبعد الفيتو الأمريكى أى دور لهما فى حلٍّ القضية. وبعد عام 1990م سحبت الهيمنة الأمريكية بساط القضية الفلسطينية من تحت أقدام المجتمع الدولى، بل وسحبتها من سجل التاريخ وأخضعتها لمبادئ السياسة الأمريكية، الأمر الذى صار معلمًا بارزًا وبصفة خاصة خلال عقد التسعينيات.

وخلال تحويل سياستها نحو موقف أكثر تطرفًا تجاه الشرق الأوسط، لم تبدد إدارة كلينتون وقتًا أمام بحث «غير المانعين» عن طرق جديدة للعملية السلمية، ففى جلسة الأمم المتحدة فى ديسمبر 1993م سعت الولايات المتحدة إلى عرقلة الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمى، وادعت أن القرارات الماضية لم يعد لها مكان فى التاريخ، بناء على ما جرى من اتفاقات أخيرة بين إسرائيل ومنظمة التحرير، وهو ما سنعود إليه فيما بعد. ولقد دعت واشنطن إلى فض اللجنة الخاصة المعنية بحقوق الفلسطينيين؛ لأنها لجنة «متحيزة وشكلية ولا مبرر لها» كما رفضت واشنطن توجيه شجب للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، بل إن إدارة كلينتون تقهقرت عما كانت الإدارات السابقة قد قدمته من دعم للقرار 194 الصادر فى 11 ديسمبر 1948م، والذى يؤكد على حق اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجِّرُوا أو فروا خلال الحرب فى أن يعودوا إلى ديارهم، ولأول مرة تتكاتف الولايات المتحدة مع إسرائيل فى معارضة القرار وأعادت تأكيد موقفها باستخدام الفيتو على الإجماع الدولى الذى صوَّت فيه 127 ضد 2 (مع امتناع بعض الدول عن التصويت ومن بينها روسيا). وكالعادة لم يعلق أحد على استخدام الفيتو فى تعطيل الشرعية الدولية.[46]

إن القرار 194 هو تطبيق مباشر للمادة 13 من الإعلان الدولى لحقوق الإنسان الذى قبلته الأمم المتحدة بإجماع دول العالم فى 10 ديسمبر 1948م، وتنص المادة 13 على أن «لأى فرد الحق فى مغادرة أى دولة، بما فيها دولته،

وله الحق فى أن يعود إلى موطنه (التوكيد من قبل المؤلف)». واعتبرت المحاكم الأمريكية هذه المادة بمثابة قانون دولى له صياغة شرعية لقوانين حقوق الإنسان. لكن هذه المادة استخدمت فى اتجاه آخر حين طالبت الولايات المتحدة وإسرائيل المجتمع الدولى والاتحاد السوفيتى بالسماح لليهود السوفيت بالهجرة إلى حيث يشاءون تطبيقًا لحقوق الإنسان. لكن الولايات المتحدة وإسرائيل ترفضان تطبيق نفس المادة على الفلسطينيين الراغبين فى العودة إلى ديارهم.

وكما أشرنا من قبل رفضت الولايات المتحدة بلا اكتراث عديدًا من مواد الإعلان الدولى لحقوق الإنسان وبصفة خاصة المادة 14 المتعلقة بحق اللجوء السياسى والمواد الخاصة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية بينما كالت النقد اللاذع لدول العالم الثالث التى تنتهك حقوق الإنسان. استمرت المسرحية بمزيد من تقريظ الذات دون نقد أو تمحيص.

وبعد أن قام مستوطن يهودى ذو أصل أمريكى بذبح 30 فلسطينيًا فى مدينة الخليل فى 25 فبراير 1994م صوتت الأمم المتحدة على القرار 280 الذى دعا إلى اتخاذ تدابير لحماية الفلسطينيين المدنيين. وباستثناء الولايات المتحدة فإن الدول الأربع عشرة الأخرى الأعضاء فى مجلس الأمن صوتوا لصالح القرار. لكن إدارة كلينتون، والتى عطلت التصويت على القرار 3 أسابيع بذرائع مختلفة امتنعت عن التصويت بسبب فقرات بعينها مثل تلك التى تؤكد على «ضرورة حماية الفلسطينيين من المذابح التى يتعرضون لها». وعلى نحو ما يلاحظ دونالد نيف فإن إدارة كلينتون تراجعت مرة أخرى عن موقف مبدئى للولايات المتحدة بتحفظها على فقرتين فى القرار حيث رفضت تسمية الأراضى المحتلة بالأراضى الفلسطينية ورفضت إدماج القدس الشرقية ضمن الأراضى المحتلة. ففى الماضى كانت الولايات المتحدة تشارك العالم فى تسمية «كافة الأراضى الفلسطينية أراضى محتلة من قبل إسرائيل منذ عام 1967م، بما فيها القدس» (على نحو ما كان موقفها فى القرار 694 لعام 1991م). وبالتالى فقد استكثرت إدارة كلينتون تسمية الأراضى المحتلة بالأراضى الفلسطينية، على نحو ما فعلت مادلين أولبرايت سفيرة الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة؛ وذلك لأن هذه الأراضى «أراضٍ متنازع عليها» وليست أراضى فلسطينية بشكل قاطع، وذلك حسب مبدأ كلينتون الجديد.[47]

استمرت معارضة واشنطن للمبادرات الدبلوماسية على نحو ما كانت عليه سلفًا. وكما لاحظنا من قبل فقد استخدمت الولايات المتحدة الفيتو على مدى ربع

قرن لعرقلة تسوية سلمية وعرقلة حقوق الإنسان، وأغلب تلك المرات كانت لصالح إسرائيل (بعضها كان لصالح حكومة جنوب إفريقيا العنصرية، أو ضد إدانة الأمم المتحدة لممارسات الولايات المتحدة نفسها). ولنضرب على ذلك مثلاً واحدًا. ففى اللقاء السنوى للأمم المتحدة فى شتاء عام 1989م عارضت واشنطن بالفيتو دعوة الأمم المتحدة إلى إيجاد تسوية سياسية لأزمة الشرق الأوسط كما استخدمت الفيتو ضد دول مجلس الأمن الأربع عشرة الأخرى التى صوتت على ضرورة رفع الحصار الذى تفرضه إسرائيل على الأراضى المحتلة، وتعويض سكان قرية بيت ساحور عن الممتلكات التى صادرها الجيش الإسرائيلى تحت دعوى رفض السكان دفع الضرائب. كما رفضت واشنطن السماح للجنة تقصى الحقائق بالعمل من موقع الأحداث (كما صوتت بالفيتو على نحو ما لاحظنا من قبل ضد قرارى مجلس الأمن لإدانة غزوها بنما وعلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من مواقف الشجب الدولى).

ومن البديهى أن تتوقع الولايات المتحدة تعويضًا من إسرائيل عما تقدمه لها من خدمات، وبالتالى فإنه فى شتاء عام 1989م وفى جلسة الأمم المتحدة شجبت الجمعية العامة الممارسات الإرهابية للولايات المتحدة فى أمريكا الوسطى. وفى 5 ديسمبر 1989م دعا اجتماع قادة دول أمريكا الوسطى واشنطن إلى إيقاف قواتها الأرهابية التى تهاجم بها نيكاراجوا. ولم يهتم الإعلام الأمريكى بذلك التاريخ. وحين صوتت الأمم المتحدة بضرورة التزام الولايات المتحدة بالشرعية الدولية والتوقف عن ممارسة تلك العمليات الإرهابية كان مجموع الأصوات 91 ضد 2 ولم يكن المعترض إلى جانب الولايات المتحدة سوى إسرائيل. ومارست الصحافة الأمريكية هوايتها المفضلة وصمت آذانها، بل وتبجحت هذه الصحافة واعتبرت ما تقوم به فى نيكاراجوا دعمًا «للأعمال الإنسانية»، كما حجبت الشجب والنقد الذى اتخذته محكمة العدل الدولية.

وكما أطاحت واشنطن بجهود الأمم المتحدة بشأن الشرق الأوسط استخفت بمجلس قادة دول أمريكا الوسطى وبمحكمة العدل الدولية، وذلك فى ممارساتها ضد أمريكا الوسطى فى عام 1989م فى تناغم واضح مع خطها العام لسياسة النظام العالمى الجديد الذى كان قد بدأ فى التشكل مع سقوط حائط برلين. وبعد أن رفضت الولايات المتحدة قرار محكمة العدل الدولية فى عام 1986م تقدمت نيكاراجوا إلى مجلس الأمن (كخطوة شرعية لكل الدول الملتزمة بالمواثيق

الدولية) تشكو الولايات المتحدة لسياستها الإرهابية، لكن الولايات المتحدة ـ التى من المفترض أن تكون عضواً ملتزماً فى مجلس الأمن ـ استخدمت الفيتو لإبطال قرار مجلس الأمن رغم أن الجمعية العامة قد صوتت للقرار بعدد 94 ضد 3 وكانت الدول الثلاث هى الولايات المتحدة وإسرائيل إضافة إلى حكومة دولة عميلة أخرى فى أمريكا الوسطى هى السلفادور. وقبل ذلك بعام كانت الجمعية العامة قد دعت إلى «التزام شامل وفورى» بقرارات المحكمة الدولية. وفى هذه المرة كان المعترضان على القرار أيضاً الولايات المتحدة وإسرائيل. طبعاً لم تكتب نيويورك تايمز ولا واشنطن بوست شيئاً عن هذا الإصرار على انتهاك القانون الدولى، كما لم تعرض لهذا الاستخفاف بالشرعية الدولية أى من الشبكات التلفزيونية الثلاث، ولم تستجب الولايات المتحدة لمطالبة الأمم المتحدة بتعويض نيكاراجوا عما لحق بها من جراء الإجرام الأمريكى واستخدمت واشنطن سياسة لى الذراع ضد نيكاراجوا لحملها على التخلى عن المطالبة بالتعويض، وغير ذلك من الكثير الذى يجب أن تشعر معه واشنطن بالخزى والعار.[48]

وباختصار فإن ما تمارسه واشنطن من عنف وقهر لشعوب الشرق الأوسط لا ينفصل عن مركب الهيمنة العام الذى تمارسه على العالم. وقد ازداد هذا الدور وضوحاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، وإن لم تختلف فحوى الأفكار وطبيعة المبادئ. صحيح أن المبادئ الحاكمة للسياسة الأمريكية قد واجهت بعضاً من التحدى والتغيير، لكن واشنطن كانت بالمرصاد فى كل مكان. وليست واشنطن وحدها التى تحتقر قرارات الشرعية الدولية أو تستخف بها، لكنها الأقوى على كل حال والأكثر حرية على فعل كل ما ترغب فيه رغم أنف الجميع. وأخذاً بعين الاعتبار الطاعة العمياء التى تبديها الطبقات المتعلمة فى الغرب فإن واشنطن سعت إلى فعل ما يروق لها واثقة أن صورتها لن تصاب بسوء، وهذه القوة وذلك التبجح لا يجعلانا متفائلين بأنه إذا ما ظهرت قوة أخرى منافسة فإن شيئاً ما سيتحسن إلى الأفضل.

6. البحث عن السلام: مصالح اللاعبين

حتى نفهم مسار الأحداث ومستقبلها فمن المهم الوقوف على الاهتمامات والمصالح الرئيسية للاعبين الأساسيين فى الصراع؛ أى الولايات المتحدة وحلفائها والدول الوكيلة التابعة لها.

فالصورة النمطية لسياسة الولايات المتحدة تحكمها «المصالح القومية» التى اعتمدت على ثلاثة أعمدة رئيسية فى الشرق الأوسط: (1) الخوف الكبير من هيمنة سوفيتية على الإقليم وإيقاعه فى مواجهة عسكرية، (2) ضمان الوصول إلى النفط، (3) أمن إسرائيل (بحسب وليم كوانديت).[49]

وبالنسبة للعنصر الأول اكتشف المحللون منذ خمسينيات القرن العشرين أن الاتحاد السوفيتى كان عاملاً سلبيًّا فى الإقليم ولم يتحرك إلا كرد فعل على المبادرات الأمريكية. لكن المنافسة العسكرية كانت الأكثر خطرًا منذ الستينيات وصورت بمبالغات كبيرة وأتت أيضًا كرد فعل على التسليح الأمريكى لإسرائيل. والآن وبعد أن سقط الاتحاد السوفيتى وفقدت الحرب الباردة كل مبرراتها سقطت تلك الأقنعة التى تذرعت بـ «الأمن» و«الهيمنة السوفيتية» التى صيغت لتصوير خطر السوفيتية يطرق بابنا، على نحو ما ناقشنا سلفًا.

وإذا أتينا إلى النفط، فإن ما اهتمت به الولايات المتحدة لم يكن «الوصول» إلى النفط بل «السيطرة» عليه، وذلك بحسب شهادة السجل التاريخى منذ الحرب العالمية الأولى. وفى ذلك يلخص ديفيد بانتر الأمر فى دراسته الأكاديمية الجادة بقوله:

> «لقد أخفت الانقسامات الشكلية فى الإدارة الأمريكية حقيقة الإجماع حول ضرورة السيطرة على حقول النفط، فقد كان لدى واشنطن اعتقاد بأن لها حقًّا مبدئيًّا فى ثروات العالم النفطية، وهو ما تعمق بعد الحرب العالمية الثانية بهدف الإبقاء على البيئة الدولية مناسبة لنشاط الشركات الخاصة كى تعمل فى أمن وتحقق الأرباح، وخاصة فى نفط الشرق الأوسط. ومن ثم فقد عملت واشنطن على احتواء القوميات الاقتصادية واتباع سياسات من الحظر مع دعم ترتيبات خاصة لضمان وضع اليد الأمريكية على نفط العالم... لم تتشكل السياسة الخارجية للولايات المتحدة وفقًا لصناعة النفط فحسب، بل أيضًا بالاعتماد على «مميزات طبقة رجال الأعمال» فى الولايات المتحدة. لقد أثرت الشركات على اتخاذ قرارات سياسية بعينها، والأهم أنها شكلت مغزى الأهداف السياسية...
> لقد اصطدمت السياسات البديلة لإنتاج واستهلاك النفط مع المصالح السياسية والاقتصادية جيدة التنظيم والمعتقدات الأيديولوجية الراسخة، وصارت الأطر الأساسية للنظام الاقتصادى تسمح باتخاذ أغلب قرارات الاستثمار بأيدى رجال المال والأعمال».[50]

علينا أن نلاحظ أن ذلك مجرد حالة خاصة في مسعى «التفوق» الأمريكي وأحد المبادئ الموجهة لأن «تبقى أمريكا محافظة على ما يعد في حقيقة الأمر حماية عسكرية في الأقاليم الاقتصادية الحيوية بما يضمن عدم تأثر التجارة الأمريكية والعلاقات المالية بأية اضطرابات سياسية» وهو مبدأ أُسْتُمِدَّ من المقولات «اللينينية» الناقدة للإمبريالية، والتي يبدو أنها صارت صالحة للغاية لاستخدامها من قبل «صفوة السياسة الخارجية الأمريكية»، وبشكل أكثر فجاجة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

أما المطلب الأمريكي الثالث فلا يحتاج إلى إيضاح وهدفه أمن إسرائيل القائم على فرضيات المانعة. فأمن السكان الأصليين في فلسطين سابقًا، أو غيرها ليس «هدفًا رئيسيًّا». الأكثر لفتًا للانتباه أن هذه الفرضيات تتقدم إلى صدارة الأحداث بدلاً من أن تتراجع إلى الخلفيات لتشكل الأفكار والممارسات. ومن ثم اعتبر المعلقون أن «الهم الأمريكي الأكبر» في مفاوضات الشرق الأوسط يتمثل في «تدعيم أمن إسرائيل والحفاظ على سلام راسخ في المنطقة» أما حقوق الفلسطينيين والشعوب الأخرى فليست في الحسبان، وإذا جاءت فتأتي كحدث عارض، وليس كغاية أو هدف.[51]

وتعد إسرائيل ثاني أكبر اللاعبين في المنطقة وهي ذيل لأمريكا أكثر منها دولة مستقلة؛ إذ تعتمد قوتها الاقتصادية كلية على تدفق رءوس الأموال من الخارج، وتصاغ سياستها كلية بحسب المتطلبات الأمريكية. ومنذ عام 1967م والسياسات الإسرائيلية تحكمها توجهات حزبي العمل والليكود ويؤيد العمل نسخة من خطة آلون، بينما يوسع الليكود من سيادة إسرائيل إلى أراضٍ غير معينة الحدود. وكلا الحزبين يقبل، بدرجات مختلفة، بشكل أو بآخر من «الحكم الذاتي» للأراضي المحتلة، بما يحقق لفلسطينيي تلك الأراضي قدرًا من الاستقلالية، لكنها استقلالية كالتي وصفها الصحفي الإسرائيلي داني روبنشتاين الناقد لسياسة الاحتلال الإسرائيلي. وحين كانت المفاوضات على وشك الانعقاد في مدريد في أكتوبر 1991م كتب روبنشتاين أن «الحكم الذاتي» الذي تقدمه الولايات المتحدة وإسرائيل للفلسطينيين سيسمح لهم باستقلالية كالتي تمنح لنزلاء معسكرات الاعتقال حين يسمح لهم بطهي الطعام الذي يرغبون فيه بدون تدخل من إدارة المعتقل ويسمح لهم بتنظيم المناسبات الثقافية داخل أسوار السجن، وذلك على نحو ما شبه. وسيسمح للفلسطينيين وفق هذه «الاستقلالية» بدخول

سوق العمل الإسرائيلية نظرًا لرخص أجورهم وتصنيفهم كبشر من الدرجة الثانية، وستتمكن إسرائيل من تسويق منتجاتها فى تلك الأراضى «المستقلة» وتتحكم فى اقتصادها وتنتخب منها الأراضى الصالحة لإقامة المستوطنات وتوسعة ضواحى تل أبيب والقدس، لكنها لن تكون مسئولة عن سكان تلك المناطق المحتلة، بل ستتركهم فى أوضاع متردية لا مستقبل لهم.[52]

لقد كان مفترضًا بدرجة من الثقة أن تلك المميزات ستبقى فاعلة بعد ضمان «الحكم الذاتى»، وليس من المنتظر تغير شىء فى هذه السياسة إلا إذا صارت تكلفة الاحتلال مرتفعة كما حدث فى لبنان، وكما حدث فى غزة. وليس من المنتظر بالمثل أن تغير الولايات المتحدة سياستها مادام دافعو الضرائب لا يعلمون شيئًا عن تبديد أموالهم على دعم إسرائيل.

لقد استفادت إسرائيل من احتلال الأراضى الفلسطينية فى الضفة والقطاع استفادة كبرى، وبصفة خاصة فى مجال العمالة. فقد وفرت بليون دولار باستئجارها العمالة الفلسطينية الرخيصة التى لا تدفع لها أية تعويضات (تأمين، وأجرة بطالة، ومعاشات...إلخ). وصبت هذه الأموال فى الخزانة الإسرائيلية. وعلى نحو ما يلاحظ فرانسيس رداى المتخصص فى القانون من حزب العمل فى الجامعة العبرية؛ فقد قامت إسرائيل إضافة إلى ذلك بـ «إلغاء المخصصات المالية للتأمين الاجتماعى دون تعويض بحقوق تأمينية موازية»، كما فرضت على الفلسطينيين ضرائب «تأديبية» على الدخل. وتبقى هذه العمالة مهددة كل يوم؛ لأنها عمالة يومية حتى لو كانت تعمل فى نفس الوظيفة منذ عشرين عامًا، ومن ثم فلا حقوق لهم. وفى 4 يونيو 1993م مرر الكنيست تصويتًا على قانون يشرع الممارسات السابق ذكرها، وستبقى دون تغيير، على ما يبدو، فى المستقبل.[53]

لقد أضاءت دراسة لمنظمة «السلام الآن» الإسرائيلية كثيرًا من الجوانب الخاصة بالسياسات الإسرائيلية تجاه الأراضى الفلسطينية المحتلة فى الضفة والقطاع من خلال مقارنة أربع خطط حكومية بين عامى 1968م و1992م واهتمت بعدد الفلسطينيين الذين سيشملهم ضم الأراضى حسب هذه الخطط، وكانت النتيجة كالتالى:

1- 385000 فلسطينى فى خطة آلون 1968م (91000 فى الضفة والباقى فى غزة).

2- 603000 فلسطينى فى خطة الاستيطان لحزب العمل لعام 1976م (310000 فى الضفة) وهى خطة لم يقبل بها رسمياً.

3- 393000 فلسطينى فى خطة شارون (حزب العمل) لعام 1992م (387000 فى الضفة حيث يتم فصل الفلسطينيين فى 11 من الكنتونات المنعزلة عن بعضها).

4- 204,000 فلسطينى فى خطة مستوطنات حزب العمل لعام 1992م، وذلك فى الضفة الغربية، ولم تعالج الخطة قطاع غزة.

ويجب أن يضاف إلى الأرقام السابقة 150000 فلسطينى فى القدس الشرقية، والذين سيتم إخضاعهم لإسرائيل فى الخطط الأربع كافة على نحو ما تؤكد دراسة «السلام الآن». وتعد خطة حزب العمل لعام 1976م أكبر الخطط التى ستضم عدداً هائلاً من الفلسطينيين فى كل من قطاع غزة والضفة بينما تعد خطة شارون الأكبر فى ضم سكان الضفة؛ إذ تعطى للفلسطينيين مساحة أكبر من حكم غزة مقارنة بخطط حزب العمل. وتعود الرغبة فى الانسحاب من غزة إلى التكلفة الباهظة للجيش الإسرائيلى أمام الانتفاضة الفلسطينية حتى أن المعلق العسكرى الإسرائيلى البارز زييف شيف Ze'ev Schiff كتب فى إبريل 1993م يؤكد أن «إسرائيل خسرت الحرب فى غزة» وأن ما يجرى فى غزة الآن «يحدد مستقبل الانسحاب» وهو انسحاب كان مخططًا لأن يكون جزئيًا، وصار بمضى السنين كليًا.[54]

وتتم توسعة القدس لتصبح «القدس الكبرى» كمجمع حضرى للعاصمة Metropolis يضم إليه أراضى أكبر بكثير مما ضم بعد حرب 1967م، وذلك على نحو ما يشير ناداف شراجى فى مناقشة حول مفهوم توسعة «القدس». وكانت مناسبة كتابة شراجى لمقالته بلوغ نسبة اليهود الأغلبية فى القدس الشرقية (القدس الغربية تم تهويدها من قبل)، ذلك بفضل جهود توسعة ضخمة لبناء المستوطنات قام بها حزب العمل. لقد تضاعفت المساحة القانونية لمنطقة القدس بنحو ثلاث مرات بعد غزو إسرائيل للمدينة فى عام 1967م. وبحسب شراجى فإنه حين يتحدث رئيس الوزراء رابين عن القدس فإنه «يعنى فعليًا القدس الكبرى؛ المجمع الحضرى الضخم الذى يمتد إلى الشمال والجنوب والشرق من الحدود القانونية للمدينة، وذلك ضمن عمليات إنشاء وتوسعة تمضى بأقصى سرعة فى ظل حكومة شامير». ويتم مد الطرق السريعة وشبكات الصرف والمياه بمخطط

سيصل بالمدينة إلى حدود رام الله وبيت لحم وسيبتلع فى طريقه عديدًا من القرى العربية وستضم مناطق جديدة يشكل العرب فيها نحو نصف السكان (من إجمالى 750000 نسمة). [55]

وليس هناك أية نوايا للتخلى عن أى من الحقائق المسجلة على الأرض لصالح إدارة قانونية لأراضى السلطة الفلسطينية.

وفى عام 1993م نشرت هاآرتس تقريرًا عن خطة جديدة بقلم المستشرق اليهودى إسحاق بيلين من جامعة تل أبيب ومعها خريطة توضيحية. وتعتمد الخطة التى لم تقر رسميًا، لكنها نفذت فعليًا على يد حكومتى رابين - بيريز تقطيع أوصال الأراضى الفلسطينية إلى كنتونات صغيرة منفصلة عن بعضها ومعزولة عن شبكة الطرق الرئيسية وعن البنية الاقتصادية بشكل عام. وترسم خطة بيلين ثلاثة جيوب للفلسطينيين فى الضفة الغربية وتبقى عليهم منعزلين فى القدس الشرقية وتحت السيطرة الإسرائيلية. وتضم الجيوب الثلاثة نحو نصف مساحة الضفة الغربية والباقى تحتلها المستوطنات الإسرائيلية. ويقترح بيلين أن يعهد إلى الأردن بإدارة الكنتونات فى الضفة الغربية. وهذه الخطة بشكل عام قريبة من الخطة الأمريكية ـ الإسرائيلية التى كانت النواة التى قامت عليها دبلوماسية الشرق الأوسط، والتى أفضت إلى اتفاقية أوسلو فى أغسطس 1993م. [56]

ففى يناير 1993م أقرت حكومة رابين رسميًا خطة لإنشاء الطرق والتطوير اعتمادًا على دعم مالى من الولايات المتحدة. وكان الهدف إكمال سياسة الكنتونات وتحويلها إلى أمر واقع وإكمال خطة توسعة القدس الكبرى لتصل إلى أريحا ووادى الأردن وربطهما مع الأراضى الحيوية فى غزة، بباقى أراضى إسرائيل، ورهنت حكومة رابين الموافقة على أية مفاوضات مع الفلسطينيين بالحصول على قروض ودعم لهذه الخطط. [57]

لقد وضعت البرامج المتطورة المحكمة للسنوات الماضية أسس تنفيذ تلك الخطط، سواء باتفاق أو بدون اتفاق مع «سلطة الحكم الذاتى». وبحسب تقدير أنتونى كون A.Coon من جامعة ستراتكليد (جلاسجو) فإن هذه الخطط ضمت 60٪ من أراضى الضفة الغربية إلى إسرائيل حتى منتصف 1991م. إضافة إلى مناطق أخرى تسميها إسرائيل أراضى غير مستغلة وترتب لتحويلها إلى مستوطنات جديدة تحمل معها مسمى «أراضى الدولة»، لكن الحقيقة أن 95٪ من أراضى المستعمرات الإسرائيلية ليست أراضى غير مستغلة، بل توجد لها

صكوك ملكية لأصحابها الفلسطينيين بحسب دراسة كون. لقد صممت شبكة الطرق لتحقق حاجة الاستيطان الإسرائيلي ولكى «تدمج الضفة الغربية وإسرائيل عضويًا واقتصاديًا» مع ترك القرى الفلسطينية معزولة وحبس السكان العرب فى جيوب متقطعة تتصل فقط عن طريق إسرائيل والقدس الشرقية الواقعة برمتها تحت السيطرة الإسرائيلية.[58]

وكما تشير تحليلات منظمة «السلام الآن» فإنه لا توجد اختلافات بين الأطياف السياسية بشأن الأراضى الفلسطينية بين حزبى العمل والليكود، فكلاهما لديه ميول توسعية على الأراضى الفلسطينية (سواء جماعة أهدوت أفودا Ahdut Avodah وهى أكبر شريحة فى حركة الكيبوتز فى حزب العمل أو حزب هيروت Herut الذى أسسه مناحم بيجين ويعد مركز الليكود)[59]. والاختلاف الطفيف بين الأحزاب السياسية نجده بشأن السكان العرب فى الضفة الغربية، فالعمل يرغب أكثر من الليكود فى استبعادهم خارج مناطق السيطرة الإسرائيلية. وبالتالى جاء اتفاق أوسلو فى أغسطس 1993م من موقف إسرائيلى موحد بين الحزبين بشأن هذه القضايا.

وقبل مجىء كلينتون إلى الرئاسة الأمريكية كانت واشنطن تفضل موقف حزب العمل الرافض للتسوية السلمية، والتى اعتبرتها واشنطن أكثر منطقية من موقف الليكود. وليس لدى الليكود أية شروط بشأن سكان الأراضى المحتلة سوى طردهم، بينما تركز خطط حزب العمل (وكلها من رحم آلون) على ترك العرب فى الأراضى التى تحتلها إسرائيل إما دون سلطة فلسطينية أو بإدارة أردنية. أو بإعطاء شكل من الأشكال الحكم الفلسطينى دون استقلالية ولو محدودة. لقد فضلت الولايات المتحدة منهج العمل القائم على تسجيل الحقائق على أرض الواقع فى هدوء ودون جلبة بما يسمح بإكمال الليكود سياسته بجسارة.

وقد تقع اختلافات بين القوى العظمى والدولة التابعة فى بعض الحالات، كما حدث بين بوش وشامير فى أواخر 1991م حول ضمانات القروض، لكن كان خلافًا عرضيًا ـ وليس منهجيًا ـ وتم تجاوزه من خلال قبول إسرائيل الشروط الأمريكية. وجاء نجاح حزب العمل فى الانتخابات التى جرت بعد ذلك بأشهر قليلة ليقيس مدى الالتزام بمطالب واشنطن. وحصلت إسرائيل على قرض أمريكى قيمته 10 بلايين دولار لتوفير مستوطنات للمهاجرين الروس. وازدادت الأحوال سوءًا فى المناطق الواقعة تحت الاحتلال العسكرى المباشر[60]. وفى وقت ينتعش فيه الاستيطان الإسرائيلى يستمر الفلسطينيون فى مستنقع البؤس والفقر،

وتزداد أوضاعهم تدهورًا فى ظل سياسة رابين المتبعة لمنهج «إغلاق» الأراضى الفلسطينية كما حدث فى مارس 1993م، وهو ما هدد بقاءهم تحت حكم الاحتلال. وتعفى سياسة «الإغلاق» المستوطنين فى الأراضى المحتلة، وحين نوقشت فى واشنطن غُضَّ عنها الطرفُ باعتبارها شكلاً من أشكال الدعم المقدم لإسرائيل على مدار الزمن لتحكم سيطرتها وتوسع من أراضيها.

ويجب التأكيد على أنه من الخطأ وصف ما سبق بأنه «سياسة إسرائيلية». فرغم أن الخطط نفذت من قبل السلطات الإسرائيلية فإنها فى الواقع ليست سوى مخططات أمريكية صيغت ضمن علاقة التبعية والرعاية.

وإذا أتينا إلى بقية اللاعبين فى المنطقة وبصفة خاصة إلى حلفاء الولايات المتحدة من حكام دول الثراء النفطى فسنجد أن التحالف الضمنى بين «حكام العرب التابعين» وشرطى المنطقة (إسرائيل) يساعد فى حماية تلك الأنظمة العربية الموالية من خطر القومية العربية التى تقترب من الصعود من جديد، بحسب ما تلاحظ وسائل الإعلام، فقد كتب توماس فريدمان فى نيويورك تايمز موضحًا أن السعودية تفضل إسرائيل على منظمة التحرير أو الملك حسين فى الأردن؛ لأن فى ذلك سيطرة على الفلسطينيين الثوريين التقدميين، فإسرائيل على هذا النحو هى شرطى المنطقة الأكثر فاعلية[61]، والذى سيراقب الفلسطينيين ضمن اتفاق أوسلو.

أما باقى اللاعبين فى المنطقة فكلهم تحت السيطرة ومصالحهم ثانوية الأهمية ولن تؤثر على الولايات المتحدة إلا بشكل غير مباشر مادام «الاستقرار» يتحقق حتى ولو بوسائل وحشية وإجرامية. فسجل حقوق الإنسان الذى جمعه صدام حسين لم يكن أبدًا محل اهتمام فى واشنطن أو لندن، كما لم يكن الأمر مهمًّا بشأن السعودية والكويت ومصر وتركيا وباكستان أو غيرها. فسوريا حافظ الأسد كانت مستعدة للانضمام إلى النظام الأمريكى حين بدا أن ذلك سيفيد السيطرة الإقليمية بغض النظر عن انتهاكات حقوق الإنسان المفرطة فى تلك الدول، وكان المطلوب من سوريا ضمنيًّا أن تبسط سيطرتها أكثر على لبنان. ولقى حافظ الأسد دعمًا من الولايات المتحدة (ومن إسرائيل) فى عام 1976م حين كانت أهدافه فى لبنان موجهة إلى الفلسطينيين والحركة القومية، كما رفضت واشنطن الديمقراطية فى العالم العربى، ولم تسمح بظهورها لأسباب ناقشناها من قبل. بغض النظر عن الترحيب بالنتائج الانتخابية التى لا تغير فى نظام

السلطة شيئاً ولا تبدل فى مكان وكلاء واشنطن وعملائها، ومادامت لم تأت بالحركات القومية إلى الصدارة، وإن كان التهديد الآن قد وجه إلى الحركات الإسلامية الأصولية (وليس المقصود بها السعودية، والدول الحليفة لواشنطن) فضلاً عن خطر الدول المارقة مثل العراق وإيران وليبيا والسودان. ولأن هذه الدول «مارقة» عن سيطرة واشنطن فهى دول عدوة تستحق العقاب حسب مبادئ الأصولية الأمريكية. ولم تقبل واشنطن بأية أمواج قومية فى هذه الدول لما لها من أخطار على حشد القوى الجماهيرية، كما لن تقبل بظهور ديمقراطية رأسمالية ذات توجه استقلالى أو شيوعية ديمقراطية أو حركات دينية ليبرالية. فكل هذه أشكال مختلفة لعدو واحد تكرهه واشنطن، على نحو ما ناقشنا من قبل.

7. البحث عن السلام : المرحلة المعاصرة

نعود الآن إلى المسار السياسى فى الشرق الأوسط بعد عام 1967م. استمرت الولايات فى رفض المبادرات التى قدمتها الأمم المتحدة والدول العربية ودول الكتلة السوفيتية والحلفاء الأوربيون. والسبب أن هذه المبادرات انضوت على مظهرين رئيسيين: أولهما أنها ألمحت إلى تلبية الحقوق الوطنية الفلسطينية، وثانيها أنها دعت إلى مشاركة دولية واضحة فى عملية التسوية السياسية ووقف الاحتكار الأمريكى. وقد ناقشنا من قبل أسباب رفض الولايات المتحدة لمثل هذه التوجهات، وفى مقدمة تلك الأسباب أن الفلسطينيين لا يقدمون خدمات للولايات المتحدة، ومن ثم فليس لهم حقوق، كما أن واشنطن لا تقبل بتدخل أطراف خارجية فى التسوية حتى يستمر مبدأ مونرو مهيمنًا على الشرق الأوسط، على نحو ما أوضح كيسنجر من قبل.

ومع عام 1988م صار من الصعب على الحكومة الأمريكية والإعلام الأمريكى تجاهل مبادرات السلام التى تقدمها الدول العربية ومنظمة التحرير. وفى ديسمبر من ذلك العام صارت الولايات المتحدة مدعاة لسخرية العالم بسبب إصرارها على تجاهل حقائق القضية الفلسطينية الدامغة. وفى ذات الوقت ارتاحت واشنطن؛ لأن منظمة التحرير خضعت لكلمات جورج شولتز G. Shulhz السحرية التى طالب فيها بضرورة تحقيق أقصى قدر من إذلال المنظمة. ففى كتابه «الاضطراب والنصر» Turmoil and Triumph، والذى لقى استحساناً وتهليلاً، يشير شولتز إلى أنه أخبر ريجان فى ديسمبر 1988م أن عرفات ما زال

يتلعثم فى النطق بعبارة «العم سام»، ومن ثم فإنه لم يقدر بعد الدور الأمريكى. وطالب شولتز منظمة التحرير بالكف عن ممارسة الإرهاب. لقدكان الهدف معروفًا، ألا وهو سحق الطرف الضعيف ووضع رقبته تحت الحذاء الأمريكى بما يحقق النشوة والسعادة. وفى المقابل سخر شولتز من الدعوة بأن تلتزم منظمة التحرير بالكف عن العنف على أسس متبادلة، وصورها بأنها دعوة سخيفة لا معنى لها؛ لأن إسرائيل «لا تمارس عنفًا».(62)

لم تشغل الأخبار الأمريكية نفسها بالتعليق على قرار الأمم المتحدة بشأن الإرهاب، والذى نص على «شرعية مقاومة الشعوب التى سلبت حريتها، وحقها فى تقرير المصير والسعى إلى الحرية والاستقلال، خاصة تلك الشعوب التى وقعت تحت الاحتلال الأجنبى، أو تحت النظم العنصرية، أو غيرها من الاحتلال وسيطرة الغير». وقد صوت لصالح هذا القرار 153 عضواً فى الأمم المتحدة واعترضت الولايات المتحدة وإسرائيل، وامتنعت هندوراس عن التصويت، ثم استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضده، ومحى من ذاكرة التاريخ.(63)

ترفض الولايات المتحدة بشكل تلقائى أى حق فى مقاومة الإرهاب والقمع إذا ما كان المتسبب فى ذلك أحد عملائها وزبائنها، ومن ثم فإن التقارير الصحفية لا تنقل شيئًا عن تلك المواقف البدهية المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطينى والجنوب اللبنانى، ويستمر التعتيم والصمت مع استثناءات هامشية، حتى إن الخلاصة البدهية لا تبدو واضحة أمام الجمهور الأمريكى (والغربى بعمومه).

وتبدو التغطية الإسرائيلية أكثر صدقًا من نظيرتها الأمريكية. فبعد أن قامت إسرائيل بإبعاد 500 ناشط من حركة حماس فى ديسمبر 1992م، اعتبرت بعض الصحف الإسرائيلية أنه «لا يمكننا اتهام حماس بالمشاركة فى الإرهاب العشوائى الذى يضرب الأبرياء من النساء والأطفال؛ لأنهم لم يقترفوا ذلك، فكل عمليات حماس كانت موجهه ضد الجنود الإسرائيليين وليس ضد مدنيين». كما لاحظ أوزى مهانايمى Uzi Mahanaimi المتخصص فى الشئون العربية والمعلومات الاستخبارية وأحد الصقور المرموقين فى إسرائيل، نفس الشىء بالنسبة لحزب الله. ففى تعليق على الهجوم الإسرائيلى على لبنان فى يوليو 1993م أكد أن حزب الله ليس منظمة إرهابية؛ لأنه يتجنب قصف مدنيين ولا يضطر لذلك إلا حين ينتقم لهجوم إسرائيلى على مدنيين لبنانيين. بل إن حزب الله يفرق بين الغزو الإسرائيلى لجنوب لبنان ووجود دولة إسرائيل، وبالتالى فهو يسعى إلى

رد العدوان عن أرض لبنان متفقاً فى ذلك مع مبادئ المقاومة المشروعة ضد الاحتلال الأجنبى الذى ينتهك قوانين مجلس الأمن. كما سخر بعض المعلقين الإسرائيليين من وزارة الخارجية التى تعطى حزب الله رصيداً واسعاً من التقدير والشهرة حين تصنفه كأكبر منظمة إرهابية فى العالم.[54]

ولعل تحليل مهانايمى صحيح بالتأكيد، ويدعو إلى التساؤل: لماذا تصر إسرائيل على احتلال جنوب لبنان؟ فليس هناك من دواعىَ أمنية، بل يثبت التاريخ أن تلك المحاولات هدفها السيطرة على موارد المياه. بنفس الطريقة التى أوضحها حاييم جفرتسمان فى حديثه عن «السر» الصغير الذى أفصح عنه بشأن خطط حزب العمل فى موارد المياه خلال عقد السبعينيات. ومع ذلك يبقى السؤال مفتوحاً.

بدت الفجوة فى ديسمبر 1988م بين مواقف الولايات المتحدة ومنظمة التحرير واسعة، واستمرت المهزلة تمضى ببطء على المستوى الجماهيرى، فبعد أن أعلنت واشنطن إذلالها لمنظمة التحرير صار بوسعها فرض تفسيراتها لما جرى دون خوف من تناقص أو تشويش من الطرف الفلسطينى. وبعد أن أُجبرت منظمة التحرير على النطق بعبارة «العم سام» بسلاسة منحت المنظمة حق المشاركة فى حوار مع سفير الولايات المتحدة فى تونس، وحين نشرت جورزاليم بوست تسريبات من هذا اللقاء لم تستطع الصحيفة أن تخفى سعادتها بأن السفير الأمريكى تحدث بلسان إسرائيل. فقد فرض السفير الأمريكى فى تونس روبرت بيلترو على منظمة التحرير شرطين يجب أن تقبل بهما إن أرادت الاستمرار فى الحوار، وهما التخلى عن فكرة مؤتمر دولى، ووقف الشغب فى الأراضى الفلسطينية وإنهاء الانتفاضة؛ لأنها عمل إرهابى ضد إسرائيل. باختصار كان على منظمة التحرير أن تضمن عودة حالة الهدوء والتخلى عن المقاومة وعدم الرد على قمع إسرائيل أو توسعة المستوطنات ومصادرة الأراضى الفلسطينية. وبررت واشنطن رفضها عقد مؤتمر دولى بأن العالم يعيش مرحلة مضطربة، ومن شأن دخول أطراف أجنبية غير الولايات المتحدة وحلفائها تشكيل ضغط غير مقبول على التسوية السياسية. ورأت واشنطن إرجاء مشاركة بريطانيا وروسيا إلى تاريخ لاحق، على أن يفهم الجميع أنه لا يسمح بصوت يطالب باستقلالية كاملة للفلسطينيين. ونبعت تسمية الانتفاضة بالإرهاب من رفض واشنطن وتل أبيب لأى عمل يقاوم

الاحتلال. وينبع تسمية الانتفاضة (على سبيل المثال كتلك التى تقاوم جباية الضرائب فى بيت ساحور، والتى اعتبرتها الولايات المتحدة والأمم المتحدة غير مشروعة قبل عام) بـ «الإرهاب» من الممانعة الأمريكية الإسرائيلية لحالة الإجماع الدولى التى تضايق واشنطن وتل أبيب حين تتحدث عن حق الشعوب المحتلة فى المقاومة. بينما لا تتم الإشارة إلى الانتهاكات الإسرائيلية والممارسات الوحشية التى رصدها المراقبون فى الداخل الإسرائيلى تجاه الفلسطينيين مما يستفزهم ويدفع بهم تجاه المقاومة، فقد ألغى ذلك من التاريخ كما ألغى الإجماع الدولى على «الإرهاب» الإسرائيلى.

وبعد ذلك ببضعة أسابيع وفى فبراير 1989م التقى رابين خمسة من قادة حركة «السلام الآن» وعبر لهم عن رضاه بالحوار الذى تم بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير، ووصف رابين ذلك بأنه عملية ناجحة تناولت قضايا سطحية لا تمس الجوهر الذى يمكن أن يقلق إسرائيل، وبحسب رابين فإن الأمريكيين الآن يشعرون بالرضا ولن يطالبونا بشىء خلال عام على الأقل، يمكن بعدها أن نقدم لهم حلاً على طريقتنا. وقصد رابين بالطريقة التى تناسب إسرائيل أنها «إخضاع سكان الأرض الفلسطينية بالقوة تحت ضغط اقتصادى وسياسى» إلى أن ينكسر الفلسطينيون ويقبلوا بالشروط الإسرائيلية.[65]

لقد صدَّقت واشنطن على ما قاله رابين مع مطالبة رسمية بأن تنهى إسرائيل معارضتها للتفاوض وبدء الحوار، لتشتيت انتباه المجتمع الدولى وتحويل اهتمامه من سحق الانتفاضة إلى العملية السلمية. وقدمت إدارة بوش فى مطلع مارس من ذلك العام اقتراحًا للجانبين تقوم إسرائيل بموجبه بتخفيف الأساليب القمعية ضد الانتفاضة مقابل توقف منظمة التحرير عن «استعراضات العنف» ووقف الهياج الشعبى. وكان المقترح فى حقيقته يهدف إلى «تخفيف» العنف الإسرائيلى فيصبح «عنيفًا» بدلاً من «عنيفٍ جدًا» مع إبقاء الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية تحت احتلال إسرائيل دون تغيير.[66]

وعُمِلَت هذه المقترحات فى ديسمبر 1988م وكأن بها مفعولاً سحريًا، فتراجعت أخبار الأراضى المحتلة، وهو ما منح إسرائيل الفرصة لاستخدام قمع أكثر قوة لايدرى به أحد حتى يتم «كسر عظام الفلسطينيين» بينما كانت الولايات المتحدة ترعى «عملية السلام» بعد أن كانت ترعى «القمع الإسرائيلى»، مما دفع الانتفاضة الفلسطينية إلى اللجوء إلى السلاح بعد أن كانت حركة لاعنف.

والفضل يعود إلى الولايات المتحدة وإسرائيل، اللتين خافتًا دومًا من الاعتدال، على نحو ما أشار مرارًا معلقون إسرائيليون.

وقد لقى قمع إسرائيل للانتفاضة الفلسطينية اهتمامًا دوليًا وإن لم يتناسب مع حجم ومستوى العمليات الإجرامية الوحشية التى تمارسها إسرائيل ضد الفلسطينيين[67]. ولم يغير هذا من وحشية إسرائيل فى شىء. وهو ما أعطى صورة عن «تراكم العنف الإسرائيلى الذى أدى إلى استفزاز المقاومة الفلسطينية». وقبل ذلك بأسبوع قتل شيمون يفراح Shiman Yiprah المستوطن اليهودى الطفلة انتصار العطار فى فناء مدرستها. واعتقل القاتل لمدة شهر وأخلى سبيله بكفالة لعدم «كفاية الأدلة» وفى سبتمبر 1989م برئ من جميع التهم ووجهت إليه فقط تهمة القتل الخطأ، وصدر بحقه حكم بالسجن سبعة أشهر مع إيقاف التنفيذ، وانتشى المستوطنون رقصًا.

وعلى الرغم من أن تلك الأحداث لم تلق عناية كافية فى الولايات المتحدة فإنها تركت بعض الذكريات بين الإسرائيليين. ومع تزايد عنف المستوطنين ضد العرب بعد شهر من توقيع اتفاقية أوسلو، إلى جانب «مطالبة الجماهير الإسرائيلية، والحكومة الإسرائيلية كذلك، بأن يتفهم المستوطنون المتدينون تلك الأوقات العصيبة التى يحتفلون فيها بمناسباتهم» اقترح أوليك نيتزر O.Netzer إلقاء نظرة من جديد على المستوطنين اليهود وهم يشكلون حلبة رقص حول القاتل فى فرح بعد أن أطلق سراحه حاملين فوق اكتافهم بنادقهم الأوزى، وهم يشعرون بقلق الآن من أنهم «لن يصبح بوسعهم قتل العرب، خاصة الأطفال منهم، دون محاسبة». فمثل هذه المواقف هى التى يتم تناولها فى الولايات المتحدة وليست المجزرة التى ارتكبها المستوطن ذو الأصل الأمريكى. كما تعكس هذه المشاهد موقف المسئولين الأمريكيين الذين يسمون المقاومة الفلسطينية إرهابًا، ولعلهم الوحيدون فى العالم الذين يتخذون هذا الموقف الأعوج.[68]

وبينما كانت سياسات رابين تتخذ وسائل سياسية واقتصادية عنيفة ضد الفلطسينيين قامت واشنطن برعاية نسخة جديدة من «عملية السلام» تتفق مع المطلبين الرئيسيين اللذين حددتهما من قبل. وفى 14مايو 1989م تبنت الحكومة الائتلافية العمل ـ الليكود (بيريز ـ شامير) «خطة سلام» مبنية على ثلاثة لاءات:

– لا دولة فلسطينية فى غزة والضفة الغربية (فالأردن صارت دولة للفلسطينيين).

- لا تغيير فى وضع يهودا والسامرا (الضفة الغربية) وغزة من حيث خضوعهما للسيطرة الإسرائيلية الكاملة.
- لا تفاوض مع منظمة التحرير، وإن كانت إسرائيل قد تقبل بالتفاوض مع فلسطينيين ومستقلين لا ينتمون إلى تنظيم سياسى.

وبناءً على هذه الشروط يمكن إجراء «انتخابات حرة» تحت سيطرة الجيش الإسرائيلى، فى وقت يقبع فيه أغلب القادة الفلسطينيين فى السجون أو مطرودين خارج وطنهم.[69]

وقد صادقت واشنطن على المقترح الإسرائيلى مع إخفاء حقيقته. ولا يبدو أن ذلك يمثل مرجعًا لخطة 14 مايو 1989م رغم أنها كانت الموقف السياسى الرسمى وفهمت جيدًا فى واشنطن، وصور المقترح الإسرائيلى بأنه «وعد عظيم وذو إمكانات هائلة للمستقبل»[70]. وأعلن وزير الخارجية الأمريكى بيكر فى أكتوبر أن «هدفنا المساعدة فى تنفيذ المبادرات الإسرائيلية، وليس لدينا مقترحات بديلة للمقترح الإسرائيلى». واقترح شامير خطة بديلة فى إبريل قبل أن تبطلها خطة شامير-بيريز الانتخابية فى 14 مايو، والتى كانت «المقترح أو المبادرة» الوحيدة التى قدمتها إسرائيل رسميًا، ومن ثم عرفت بـ «مبادرة شامير»، والتى كان بيكر وغيره يتعاملون معها باعتبارها الخطة المرجع.

وفى ديسمبر 1989م أعلنت وزارة الخارجية عن النقاط الخمس فى خطة بيكر للسلام، والتى اشترطت قيام إسرائيل بعقد «حوار» فى القاهرة مع مصر والفلسطينيين تقبل به الحكومه الأمريكية والإسرئيلية. على أن يتم النقاش حول تنفيذ المقترح الإسرئيلى دون سواه. وعلى أن يكون حضور الفلسطينيين إلى الحوار لمناقشة الانتخابات وعملية التفاوض بناء على الشروط الإسرائيلية، ويسمح لهم بإبداء الرأى بشأن عملية التفاوض والانتخابات، وبشأن التعليق فقط على ماقدمته إسرئيل دون اقتراح تعديل أو تغيير على الخطة الإسرائيلية.[71]

باختصار لن يسمح للفلسطينيين بالتطرق فى الحوار إلى المطالبة بأى شكل من أشكال الحكم الفلسطينى أو الاستقلالية الذاتية، كما لن يسمح بحضور الحوار إلا للفلسطينيين من منظمة التحرير على ألا يكونوا غير «متورطين» فى أنشطة معادية لإسرائيل. ولعل الشرط الأخير غاية فى التعنت وانتهاك الأعراف والقوانين، فالجميع يعرفون أن مسئولى منظمة التحرير هم الناشطون الفاعلون، وهم الذين يديرون عمليًا مشروع التفاوض فى تلك الأثناء.

لقد كان هدف خطة بوش -بيكر سحق الانتفاضة بالقوة في وقت تحولت فيه الأنظار إلى «عملية السلام» التى لن تعطى للفلسطينيين حقوقًا. كانت واشنطن فى هذه الأثناء تقدم الدعم لصدام حسين مغمضة العين عما يقوم به من جرائم وحشية. وفى أكتوبر 1989م وفى وقت كانت خطة بيكر تأخذ صيغتها النهائية، شارك البيت الأبيض فى اجتماع بالغ السرية هدف إلى دعم العراق ببليون دولار فى صورة ضمانات قروض متجاوزة اعتراضات قسم الخزانة والتجارة فى الإدارة الأمريكية التى رأت أن العراق لايستحق منح القروض، وكان المبرر أن العراق «بالغ الأهمية للمصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط «ودوره مؤثر فى «العملية السلمية» وله دور محورى فى «إقرار الاستقرار فى الإقليم» وسيقدم فرصًا عظيمة «لأرباح الشركات الأمريكية». وبعد ذلك بعدة أسابيع وبينما كانت القوات الجوية الأمريكية تقصف الأحياء الفقيرة فى بنما أعلن البيت الأبيض أنه سيرفع الحظر عن القروض التى يطلبها صدام، وتم ذلك بالفعل بعد فترة وجيزة بهدف زيادة الصادرات الأمريكية وتحسين وضع الولايات المتحدة فى تعاملها مع العراق بشأن قضايا حقوق الإنسان، وفق ما أعلنت وزارة الخارجية بلا استحياء.[72]

وكجزء من طبيعة الديمقراطية الأمريكية، لم يحط الشعب علمًا بحقيقة برنامج بوش ـ بيكر بشأن عملية السلام باستثناء الحديث عن موضوعات هامشية ولم يدر بجوهر عملية التفاوض سوى شريحة صغيرة من السكان.

مرة أخرى، لكى نفهم طريقة عمل الديمقراطية الأمريكية فمن الأفضل ملاحظة أنه لم يصل شيء للجماهير من برامج بوش ـ بيكر باستثناء هوامش متفرقة، ولم يتمكن من معرفة مجمل سجل الحقائق سوى نسبة ضئيلة من السكان.

استمر دعم إدارة بوش لصدام حسين حتى يوم غزوه الكويت فى أغسطس 1990م. وعند هذه النقطة تغيرت السياسة على النحو الذى أشرنا إليه من قبل وبالدرجة التى سمحت للإدارة الأمريكية بإحكام السيطرة على المناطق المنتجة للنفط عن طريق استعراض القوة.

قدمت ظروف مابعد الحرب فرصة لإحياء «عملية السلام» كما كانت هناك حاجة أمريكية لإحياء هذه العمليه للتغطية على أعمالها القذرة فى الخليج وماسببته من تدمير وقتل وكوارث وانتهاك حقوق الإنسان فى ظل حصار الشعب العراقى وحماية طواغيت الخليج العربى من عملاء واشنطن من المطالبة

بحكم ديمقراطى والسكوت عن استبدادهم، كما ساهمت العملية السلمية فى التغطية على الإبقاء على صدام حسين فى بغداد يسحق التمردات الشعبيية بسكوت وموافقة ضمنية من واشنطن.

لقد تم ترتيب المسرح الدولى فى الشرق الأوسط حسب رغبة واشنطن، فأسلمت أوربا المنطقة للولايات المتحدة، ولم تعد تتدخل إلا فى حدود تنفيذ مايريده البيت الأبيض، على نحو ما فعلت النرويج فى عام 1993م (مؤتمر أوسلو للسلام) ومع انسحاب الاتحاد السوفيتى من الخريطة السياسية، تلعب وريثته روسيا دور الوكيل والمشايع للولايات المتحدة. كما أصبحت الأمم المتحدة مجرد هيئة تابعة لواشنطن، وتبخرت مع سقوط الاتحاد السوفيتى الفرص التى كانت تحصل عليها الدول غير المنحازة نتيجة تنافس القوى الدولية، وحلت بدول العالم الثالث كارثة طغيان الرأسمالية فتركته فى ورطة ويأس تتحكم فيه الشركات الغربية. ولقيت القومية العربية انتكاسة وصدمة أخيرة بغزو صدام وأساليبه الإرهابية فضلاً عن التكتيكات التى مارستها منظمة التحرير وكانت بعيدة عن التوفيق. ولم يعد الزعماء العرب فى موقف صعب أمام الضغوط الشعبيية تجاه الأحداث فى فلسطين، فمنظمة التحرير على طريق الحل السلمى. هكذا سارت الولايات المتحدة على طريق النجاح لتؤكد منهجها الرافض للتدخل الخارجى فى الشرق الأوسط ورفض حقوق الفلسطينيين، ومضت نحو الحل السلمى بخطة بيكر التى سبقت أزمة الخليج وبالمنهج الذى أكد عليه هنرى كيسنجر قبل ذلك بسنوات، والذى أدخلت عليه الآن تعديلات المرحلة. وتخلت أوربا عن أى دور مستقل، وصارت روسيا من الضعف لدرجة أنه يتم الترحيب بها حين صارت بلا قوة وأكثر طاعة لواشنطن، وانصاعت منظمة التحرير لرغبة واشنطن من منتصف 1993م.

وتم الترويج مجدداً لعملية السلام برعاية كبيرة فى خريف 1991م فى مؤتمر مدريد. وكشفت الصورة فى مدريد عن أن أموراً كثيرة قد تغيرت فى العالم، على نحو ما لاحظ أبل R.W Apple المراسل السياسى للتايمز بقوله إن «جورج بوش والولايات المتحدة يجنيان اليوم ثمار النصر فى حرب الخليج» وبوسع جورج بوش أن يحلم بتلك «الأحلام العظيمة» حول سلام رائع فى الشرق الأوسط، وصارت رؤيته للمستقبل قابلة للتحقيق دون خوف من «توترات إقليمية» قد تؤدى إلى مواجهات بين القوى العظمى، ولم تعد

الولايات المتحدة تتنافس مع دول فى المنطقة مدعومة من موسكو بهدف الإبقاء على التوتر.[73]

ومع افتتاح مفاوضات مدريد أكد ألفريد ليروى آثيرتون مسئول شئون الشرق الأدنى فى الإدارة الأمريكية خلال فترة حكم فورد وكارتر والمشارك الرئيسى فى مفاوضات كامب ديفيد أنه «لم يتحقق أى اتفاق عربى-إسرائيلى منذ عام 1967م بدون الولايات المتحدة». ولعل ما تحقق فى الكاريبى وأمريكا اللاتينية منذ عام 1945م بمبدأ مونرو صار ينطبق حرفيًا على الشرق الأوسط. ولم يعلق أحد على أن «الدور التسميمى» للاتحاد السوفيتى كان لا يختلف عما تمارسه بقية القوى الدولية (ومنها أوربا) لمواجهة التفرد الأمريكى بالعالم.[74]

وقد وجد المحللون حماسة كبرى لدى إدارة بوش التى اعتبرت أن «الوقت قد حان لوضع نهاية للصراع العربى الإسرائيلى» على نحو ما أكد الرئيس بوش فى ذروة مجده، معربًا عن رؤيته الواسعة لبناء السلام فى الشرق الأوسط. ووجد النقاد لإدارة بوش أنفسهم متأثرين بالنجاح الذى يتحقق. فكتب انتونى لويس A. Lewis مادحًا الرئيس بوش الذى ينفث الحياة فى جسد السلام الهزيل. كما مدح وليد الخالدى ـ الأكاديمى الفلسطينى الذى عمل مستشارًا للجنة التفاوض الأردنية الفلسطينية ـ الرئيس الأمريكى لوفائه بما التزم به من إحياء عملية السلام فى الأرض المحتلة. وكانت هناك بالمثل توقعات متفائلة وآمال عريضة.[75]

وكانت أبرز التغيرات الجديدة فى العالم تلك البراجماتية التى أظهرتها منظمة التحرير، بفضل جهود بيكر فى مؤتمر مدريد. ووفق توماس فريدمان فإنه قبل مدريد كان كل طرف لا يرغب فى التفاوض مع الآخر المختبئ خلف فرضية الرفض. وقد تجاهل فريدمان الحقيقة، وهى أن منظمة التحرير كانت تطالب بالتفاوض، لكن الولايات المتحدة وإسرائيل وقفتا دومًا بالمرصاد، وقد تفاخر فريدمان بأن المفاوض الفلسطينى طالب فى مدريد بحل يسمح بإقامة دولتين، وكأن ذلك أول مرة. وتجاهل أن منظمة التحرير دعمت قرار مجلس الأمن قبل 15 سنة بإقامة دولتين لكن لم يهتم بها أحد. واعتبرت الصحافة الأمريكية أن أعظم ما تحقق فى مدريد هو «تعديل منظمة التحرير لعقيدتها، وإدراكها أن الأمر الواقع هو أساس التفاوض» واحتفت هذه الصحافة بقبول منظمة التحرير شكلاً ما من أشكال الحكم الذاتى تحت سيادة إسرائيلية إلى حين، لكن الواقع أن إسرائيل قوت من قبضتها على الفلسطينيين بدعم أمريكى بعد

مؤتمر مدريد. ووفقًا ليلجود هيرمان فى التايمز فإن طاعة الفلسطينيين للنظام الذى تقوده واشنطن قد جعلهم «يرمون بصورتهم البالية من النافذة». فالبراجماتية الفلسطينية الجديدة سمحت لأول مرة بالتفاوض وجهًا لوجه والجلوس كتفًا بكتف، والوصول إلى حلول وسط يرضون فيها بنصف رغيف الخبز بدلاً من المطالبة بكل الرغيف دون الحصول على شيء.[76]

لقد عقد مؤتمر مدريد تحت قيادة أحادية من الولايات المتحدة وإشراك روسيا كورقة توت تخفى بها سوءة تفردها بالقضية وتخدع الناس بأن المؤتمر «دولى». وبعد أن نجح المفاوضون الفلسطينيون فى اختبار الخضوع أخبرهم جيمس بيكر أن التفاوض مسموح حول قرار الأمم المتحدة رقم 242 فقط الذى لم يعط شيئًا للفسطينيين، ونبه بيكر على الفلسطينيين أنه إذا ماطالبوا بشىء آخر فإن ذلك سيعقد القضية. هكذا استبعدت واشنطن من أجندة التفاوض كافة القرارات التى اتخذتها الأمم المتحدة وعارضتها الولايات المتحدة بالفيتو، ولم يسمح بدخول خطط جديدة على قرار 242 سوى الخطة الإسرائيلية التى قدمت فى ديسمبر 1989م والمؤلفة من خمس نقاط، وتخضع الفلسطينيين للسيطرة الإسرائيلية بشكل تام.[77]

وكما كان متوقعًا من البداية كان هدف المرحلة الأخيرة من التفاوض إقرار السلام بين «دول» الاقليم مع استبعاد حقوق الفلسطينين باستثناء قدر من الحكم الذاتى تحت سيطرة إسرائيلية لينتهى ذلك الصداع. وكان أفضل نتيجة من وجهة نظر واشنطن أن يتم إقرار تسوية تُعَمِّق المفهوم الاستراتيجى التقليدى وتعطيه بعدًا جماهيريًا وتستدعى فهما ضمنيًا للاتفاقية الرسمية. وإذا أمكن تحقيق شكل ما من أشكال الاستقلالية المحلية بما ينهى القضية الفلسطينية، فسيكون ذلك عملاً طيبًا وجيدًا. وفى ذات الوقت تم تدعيم الترتيبات الأمنية بين الولايات المتحدة وكل من إسرائيل وتركيا ومصر. والباب مفتوح للدول الأخرى بشرط قبول دور الوكيل والعميل مع استبعاد أى دور مستقل لأوربا ودول العالم الثالث أو الدعم السوفيتى الساعى إلى التدخل فى المنطقة.

وبينما كان جدل التفاوض على قدم وساق كانت إسرائيل مستمرة فى سحقها للفلسطينيين فى الأراضى المحتله، تبعًا للمنهج الذى أقره وزير الدفاع إسحق رابين فى عام 1989م. وضربت هذه الممارسات الاقتصاد الفلسطينى فى الصميم، وكرست من سياسة تفتيت الأراضى الفلسطينية وعزلها عن بعضها

البعض Contonization وعزل الفلسطينيين فى الضفة عن القدس الشرقية وعزل شمال الضفة عن جنوبها؛ لأن الطرق الرئيسية التى تربط الشمال بالجنوب تمر عبر القدس الشرقية.

وتعود جذور هذه الممارسات - من وجهة نظرى- إلى الجنرال (والباحث) شلومو جازيت رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، والمشارك البارز فى المفاوضات السرية التى نسقت الترتيبات الأمنية فى اتفاق أوسلو، وكتب حين انهار الاتحاد السوفيتى يقول:

> «إن مهمة إسرائيل الأولى لم تتغير مع ذلك الحدث وستبقى على نفس درجتها من الأهمية، فموقع إسرائيل فى قلب الشرق الأوسط العربى الإسلامى يعطى إسرائيل ميزة التحكم فى الاستقرار لدول الإقليم والحفاظ على النظام الدولى القائم، والحيلولة دون ظهور توجهات قومية ثورية فى العالم العربى وقطع الطريق على ظهور حركات إسلامية أصولية».[78]

- أو الحيلولة دون ظهور أى شكل من أشكال «القومية الراديكالية». ومن أجل هذا فلابد أن يتكاتف حلفاء الولايات المتحدة بشكل أكثر وضوحاً مما كانوا عليه فى الماضى. ولعل ما قاله جازيت ليس سوى ما كتبه المخططون الأمريكيون قبل 35 سنة مضت، وكل ما تغير هو تلاشى «السم» السوفيتى الذى كان بوسعه إفساد المنطقة بتقديمه الدعم للقوى المحلية التى بوسعها مواجهة الحكام المستبدين.

وحصلت توقعات جازيت على مصداقية أكبر فى عهد إدارة كلينتون الذى اتخذ خطوات أكثر تطرفاً فى رفض حقوق الفلسطينيين وبدرجة فاقت تطرف حكومة إسرائيل نفسها. وقد لاحظ المراسل السياسى أمنون برازيلى أن المقترحات التى قدمتها إدارة كلينتون الجديدة إلى الإسرائيليين والفلسطينيين وضعت شروطاً جديدة لمفهوم الممانعة. فلأول مرة تشترط إدارة أمريكية أن تبقى «كافة الخيارات مفتوحة» بما فيها احتمال «ضم الأراضى الفلسطينية كافة تحت سيادة إسرائيلية كاملة، دون أى حقوق للفلسطينيين. وفى ذلك تجاوزت إدارة كلينتون مطالب حزب العمل الإسرائيلى الذى لم يفترض أن تبقى كل الاحتمالات قائمة وسعى إلى «حلول وسط». ولعل هذا يزيد الشكوك بين الفلسطينيين بأن هناك مؤامرة إسرائيلية بدعم أمريكى، رغم أن الواقع يشير إلى أنه لا الولايات المتحدة ولا إسرائيل مهتمة باحتلال الأراضى الفسلطينية كافة، والتى تشكل عبئا وتكلفة على الجيش الإسرائيلى.[79]

وفى تقرير له من واشنطن ألقى رون بن يشاى مزيدًا من الضوء على تلك الأبعاد. فقد اعتبر بن يشاى أن ما يقوم به كلينتون «ثورة» ذات موقف سياسى يختلف تمامًا عما اتخذته الإدارات السابقة، لكن الحكومة الإسرائيلية رأت ما يقوم به كلينتون «إيجابيًا للغاية». وصار واضحًا للمتابعين أن «العرب لن يحصلوا على شىء من إسرائيل بسبب الموقف الأمريكى سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى. فاختفاء الاتحاد السوفيتى لم يترك للعرب أى خيار آخر، وهو ما يدفع السياسة الأمريكية إلى مزيد من التعنت دون اكتراث». وأكد المطلعون فى واشنطن أن دعم كلينتون لإسرائيل يأتى ضمن رؤية عالمية شاملة تنظر إلى الشرق الأوسط نظرة جديدة فى عالم ما بعد الحرب الباردة وحرب الخليج، وتقوم هذه النظرة على تطبيق سياسة «الاحتواء المزدوج» لكل من إيران والعراق شرقًا ولإسرائيل وجيرانها غربًا، وتأكدت واشنطن أنه لا يوجد زعيم سياسى فى إسرائيل ولا فى الرياض أو الكويت لديه موقف معاكس لهذه الرؤية الكلينتونية الجديدة.[80]

وينطبق نفس المبدأ على القاهرة وغيرها من العواصم التى لديها أسبابها الخاصة لإلقاء اللوم على الغرباء الخبثاء مثل (إيران والسودان) الذين يريدون نشر العنف والفوضى وعدم الاستقرار كجزء من سياستهم العدوانية.

لقد أشار بن يشاى إلى أهمية التعيينات الوظيفية التى اختارها كلينتون للشرق الأوسط. خاصة اختياره مارتن كبيرًا لمستشاريه بشأن الشرق الأوسط، والذى يعد أحد الشخصيات البارزة التى صاغت خطة السلام. لقد عمل أنديك (حتى يناير 1993م) رئيسًا لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى. وقبيل وصول كلينتون للبيت الأبيض قدم أنديك مع مدير المعهد، روبرت ساتولف لفريق كلينتون الانتقالى مذكرة حول «السياسة الجديدة للشرق الأوسط»، والتى تم تنفيذها فيما بعد تحت إشراف مباشر من قبل أنديك. لقد عمل أنديك، الأسترالى الأصل، والذى منح الجنسية الأمريكية قبيل أيام قليلة من تعيينه فى ذلك المنصب، موظفًا للوبى الإسرائيلى (الأيباك) الذى يمثل صقور الجناح اليمينى فى الأطياف السياسية فى الولايات المتحدة. وقد ترك أنديك اللوبى وأسس المعهد المشار إليه لمواجهة مراكز الأبحاث التى تعمل فى واشنطن وتتبنى مواقف مناصرة للعرب ومعادية لإسرائيل (بحسب أيباك)[81]. ولعب معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى دورًا مهمًا فى الحياة الفكرية الأمريكية، وفى الترويج

للدعاية الإسرائيلية ونشر وجهات النظر التى تتقنع بالحيادية. وكان المعهد يتبع أسلوب «تقديم تقارير عن الحقائق» والاستشهاد بآراء «خبراء» لتقديم وجهات النظر التى يرغب فيها المعهد.

واتفقت سياسة كلينتون مع الصورة التى رسمها المحللون الإسرائيليون. وكانت أولى مهام الإدارة الجديدة كيفية التعامل مع قضية إبعاد إسرائيل لـ400 ناشط فلسطينى فى ديسمبر 1992م. واتهمت إسرائيل المبعدين بالتورط فى «أعمال إرهابية» لمهاجمة جيش الاحتلال الإسرائيلى (الذى لا يسمى جيشًا إرهابيًا). وكان نصف المبعدين ممن زعمت إسرائيل أنهم من «نشطاء حماس» ويعملون مدرسين وخطباء وناشطين فى الدعوه الإسلامية، فضلاً عن متخصصين يساعدون فى إرساء شبكات من الأنشطة الإسلامية لنشر التعليم ومساعدة المحتاجين وإقامة العيادات الطبية ورياض الأطفال وتقديم وجبات الطعام للفقراء ومساعدة المعوقين والأيتام. وأكدت التقارير الصحفية الإسرائيلية أنه لا يوجد من بين المبعدين من هم أعضاء فى الجناح العسكرى لحماس. وأكدت دراسة أخرى أن نحو نصف المبعدين كانوا أئمة وعلماء دين وقضاة شرعيين، وفى مقدمتهم رئيس رابطة علماء الدين فى فلسطين وإمام المسجد الأقصى. والباقى أساتذة جامعات وأطباء (16 منهم من أطباء وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة) ومدرسون ورجال أعمال وطلاب وعمال تم إبعادهم إلى لبنان. ولم تهتم إسرائيل بدعوى منظمة ميدل إيست ووتش بإنهاء «الخرق الفاضح للمادة الرابعة لاتفاقية جنيف لحقوق الإنسان».

وقد وافقت المخابرات الإسرائيلية على هذا التقييم. واستشهدت هاآرتس برأى «مسئول كبير فى الحكومة» الذى صرح بأن المخابرات الإسرائيلية (الشاباك) أمدت رئيس الوزراء إسحق رابين بأسماء ستة من نشطاء حماس، بل وأمدتهم باسم سادس حين طلب منها المزيد. وقد أبدت المخابرات الإسرائيلية دهشتها لأن يتم نفى هذا العدد الكبير دون وجود معلومات لديها عن تورطهم، إذا لم يتم استشارتها فى ذلك.[82]

ومن جانبها تبنت الصحافة الأمريكية ما قاله المستعرب الإسرائيلى إيهود يارى Ehud Yaari من أن 300 من إجمالى المبعدين يمثلون قادة حركة حماس فى الضفة والقطاع متفقًا مع ما تردد فى المحكمة الإسرائيلية العليا من أن «كل المبعدين إرهابيون».[83]

ورفضت إسرائيل قرار مجلس الأمن بعودة المبعدين فى الحال، وقالت إنها ستسمح لهم بالعودة فى الوقت الذى تراه مناسبًا. وقدمت إدارة كلينتون المساندة لإسرائيل من خلال انتهاك قوانين المجلس وتم إغلاق القضية واختفت من التغطيات الصحفية التى عادت إلى الحديث عن «عملية السلام». واستعان معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى برأى الخبير روبرت ساتلوف الذى اعتبر أن قرار الإدارة الأمريكية الوقوف خلف إسرائيل فى استخفافها بالأمم المتحدة يجب أن يشجع الفلسطينيين مؤكدًا «أنه من مصلحة عملية التفاوض الفلسطينى أن تستمر العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل على ما هى عليه اليوم».[84]

وعلى الرغم من أن التغيرات السياسة لم تكن ثورية على نحو ما أشار بن يشاى إلا أن تلك التغيرات كانت مثيرة ولافتة للانتباه. فمفهوم وأهداف الاستراتيجية التقليدية لم تهمل تمامًا مع اختفاء الاتحاد السوفيتى. بل إنها اكتسبت زخمًا أكبر، على نحو ما يلاحظ الجنرال جازيت، خاصة سقوط مبرر سياسة الاحتواء وانكشاف العالم الثالث بلا دفاع أمام الولايات المتحدة. وصار النمط على نحو ما رأيناه فى بقية أجزاء العالم، متعارضًا بشكل جذرى مع الدعاية التى استمرت لعقود حول الحرب الباردة وإن اتفقت تمامًا مع كل من التخطيط السياسى ومسار التاريخ استعانة بالتفكير الرئيسى الذى رسم السياسات وخطط المسارات التى سلكتها الأحداث.

8. غـزو التـاريـخ

حققت الدعاية السياسية نصرًا جديدًا لصالح إسرائيل مع تزايد تأثيرها فى أوساط المفكرين الأمريكيين، وخاصة بين الليبراليين اليساريين، وذلك حين أظهرت براعتها العسكرية فى حرب 1967م.[85] ورغم ذلك دلست الدعاية بأن «مؤيدى إسرائيل» فى الولايات المتحدة قليلو الحيلة يحاولون الدفاع عنها أمام الهجمات التى تشن عليها فى الصحف والأوساط الفكرية. وفى المقابل صورت منظمة التحرير، وقد حصلت على الدعم الفكرى لدى كثير من الليبراليين الغربيين، على نحو ما كتب توماس فريدمان، وهو ما يعنى أن بعض الليبراليين الغربيين ينظرون إلى الفلسطينيين على الأقل على أنهم أشباه بشر. وبدا التلفيق يدعو للسخرية، واعتمدت عليه السلطة ووجدت فيه قبولاً كبيرًا.[86]

واستخدمت مصطلحات جديدة لإحكام الخداع، ولم يعد يقصد بـ «عملية السلام» البحث عن السلام، بل كل ما تقوم به واشنطن حتى لو رفضت مبادرات العالم السابقة، ومبادرات الدول العربية ومنظمة التحرير. لم يعد كل ما سبق يسمى «عملية سلام»، بل ليس جزءًا من التاريخ. وبناء على ذلك اعتبر السجل الدبلوماسى الطويل - بما فيه موقف السادات «الشهير» فى عام 1971م والمقترحات العربية والفلسطينية الأخرى ومقترحات الدول الأوربية والاتحاد السوفيتى وسجلات الأمم المتحدة كافة، والتى استخفت بها الولايات المتحدة منذ عام 1976م- ليس جزءًا من «عملية السلام، وليس جزءًا من التاريخ. وعلى هذا التاريخ أن يسجل مبادرات الولايات المتحدة للسلام حتى لو كانت مبادرات فاشلة، لكنه لن يدرج مبادرات الأمم المتحدة التى عارضتها الولايات المتحدة. هكذا يمضى مبدأ المانعة الذى امتد إلى أقاليم مختلفة على قدم وساق. فعملية السلام الحقيقية هى التى تقوم بها الولايات المتحدة دون سواها، فهى صاحبة الرسالة الإنسانية المهمومة بجبر الفجوات بين «المتطرفين» على كلا الجانبين.

وصار لمصطلح «معتدل» و«متطرف» أبعاد جديدة، فالمعتدل هو الذى يوافق على خطط واشنطن، والمتطرف هو ذلك الذى لديه وجهة نظر مخالفة. ويمكن أن يسمى المعتدل «براجماتى» ويسمى المتطرف «راديكالى» أو صاحب «مواقف صلبة»، وفى حالة الصراع العربى الإسرائيلى فإن المعتدلين هم أولئك الذين يوافقون واشنطن فى استبعاد الأطراف الخارجية. لقد كشف الآن فقط أن السوفيت قدموا اقتراحًا لوزير الخارجية الأمريكى سيروس فانس فى 1977م، واعتبر اقتراحًا «متوازنًا للغاية»؛ إذ لم يطالب بدولة فلسطينية أو مشاركة منظمة التحرير، ولم يختلف عن المنهج الأمريكى سوى فى إشارته «للحقوق الفلسطينية» وهو ما عُدَّ تجاوزًا، أما المقترحات الأمريكية فهى غاية فى التوازن.[87]

ومنذ عام 1967م صار المجتمع الثقافى الأمريكى مناصرًا لفكرة إقامة دولتين فى فلسطين. الأمر الذى شجع الرئيس كارتر فى أكتوبر 1977م بالموافقة على تصريح سوفيتى أمريكى مشترك يدعو إلى «إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات سلام طبيعية» بين إسرائيل وجيرانها، وترسيم حدود معترف بها دوليًا وإقامة مناطق منزوعة السلاح، وكان رد الفعل الإسرائيلى سلبيًا. وبدلاً من أن تقف الصحافة الأمريكية إلى جوار موقف حكومتها سلطت الضوء على الموقف الإسرائيلى الذى اعتبر كارتر عدوًا مع تجاهل هذه الصحف للموقف العربى

كلية. ومع تعرضها لهجوم إعلامى شديد تراجعت إدارة كلينتون عن موقفها وعادت «عملية السلام» إلى منهج استبعاد دخول أطراف أخرى على الخط.[88]

ومع صياغة خطة بيكر فى أواخر 1989م لاحظ مراسل نيويورك تايمز فى إسرائيل أنه «باستثناء الولايات المتحدة ليس هناك دولة تدعم خطة السلام الإسرائيلية» وهى بالمناسبة كانت الخطة الوحيدة على الطاولة على نحو ما أعلنه بيكر. وبعد أيام قليلة من إعلان بيكر خطة السلام أدرك تقرير آخر فى نيويورك تايمز التغير الذى شهده المسرح العالمى، فتحت عنوان «السوفيت يحاولون أن يصبحوا أحد لاعبى فريق السلام فى الشرق الأوسط» كتبت آلان كويل أن «الاتحاد السوفيتى تخلى نهائيًّا عن سياسة المواجهة مع الولايات المتحدة ويفضل اليوم عقد شراكة مع واشنطن حول الحل الدبلوماسى فى المنطقة» وهو ما جعل الاتحاد السوفيتى قريبًا من منهج واشنطن الرافض لدخول أطراف دولية لمزاحمة الولايات المتحدة. النتيجة أن الولايات المتحدة أصبحت «اللاعب الوحيد» الذى يمسك بالكرة، وعلى بقية اللاعبين فى معسكر المعارضة أن يقفوا يتابعون فقط. هل استدعت هذه الصور النمطية ابتسامة ساخرة فى أوساط المجتمع الفكرى؟[89]

ويستخدم مصطلح الممانعة Rejectionism بمغزى عنصرى ليشير إلى أولئك الذين يمانعون حق الاستقلال للشعب اليهودى وليس للشعب الفلسطينى. وذلك الاستخدام ضرورى فى حقيقة الأمر، فلو استخدم المصطلح بشكل صحيح فمن الضرورى أن يشير إلى أن الولايات المتحدة تقود جبهة الرفض والممانعة وتشاركها فى ذلك كل من المجموعات السياسية الإسرائيلية وعناصر مختلفة فى العالم الإسلامى، أغلبها هامشى فى السنوات الأخيرة، ويصنفون تحت اسم «المتطرفين». ولا تبدو مثل هذه النتائج مقبولة بالمرة، ولسوء الحظ لا يعتنى أحد بإعادة رسمها، وذلك بفضل الأعراف الصارمة للتصحيحية السياسية. وتم «حجب» الحقائق كافة، وهُمشت المبادرات الأخرى كافة، والتى زاحمت «عملية السلام».

وهناك فكرة قريبة من ذلك وهى «الاعتراف المتبادل» بين إسرائيل والفلسطينيين على نحو ما اقترح قبل ذلك بأعوام، ويشير هذا المفهوم إلى اعتراف الفلسطينيين بحقوق إسرائيل على نحو ما صاغها قرار 242 واعتراف إسرائيل فى المقابل بحقوق فلسطينية لإقامة حكم ذاتى فى أراضيه التى يتوقع أن

تنسحب منها إسرائيل طبقًا للإجماع الدولى، وهو ما تشترك فيه الأمم المتحدة فيما قبل 1971م. لكن الإطار الأيديولوجى الأمريكى لم يكن يهتم بالاعتراف المتبادل؛ لأن التاريخ الأمريكى لم يكن ليقبل بحقوق الفلسطينيين. وحين وصلت الولايات المتحدة وإسرائيل إلى أن قيادة منظمة التحرير فى تونس ربما تكون قادرة على تلبية الرغبات الأمريكو- إسرائيلية أكثر من فلسطينيى الأراضى المحتلة وأكثر قابلية على رهن الحقوق الفلسطينية ـ أصبح «الاعتراف المتبادل» خيارًا مفضلاً. وصرنا نقرأ بالتالى عن التقدم الباهر فى عملية السلام بين الجانبين[٥٥]. وللتأكد من جديتها طلب من المنظمة إعلان «شجبها للإرهاب»، كما طلب منها تقديم آيات الطاعة بشكل واضح للعم سام، والاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود، وإسقاط حق العودة. أما ما قد توفره إسرائيل لمنظمة التحرير من شكل ما من أشكال الحكم الذاتى فقد يكون خطوة إلى الأمام لكن أبدًا ليس نوعًا من أنواع «الاعتراف المتبادل».

ومن المفاهيم الجديدة أيضًا «التسوية الجغرافية» أو «الأرض مقابل السلام»، وهى مصطلحات أكثر مراوغة من «الممانعة» لكنها تؤدى نفس المعنى. وتشير مثل هذه المصطلحات إلى شكل جديد من الممانعة تفضله واشنطن ويشبه بشكل أو بآخر خطة آلون الإسرائيلية مع تعديلها لتناسب تقديم «استقلالية ذاتية» للفلسطينيين.

وهناك مصطلحات أخرى تهدف إلى التخلص من الأفكار المعاكسة بشكل عام، وهى مصطلحات مفيدة للغاية لرؤساء المؤسسات العسكرية ومجلس الأمن القومى وخبراء المخابرات الفدرالية وزعماء الكونجرس والجنرالات الإسرائيليين، وتهدف إلى وضع إسرائيل فى مواجهة «القومية العربية الراديكالية». وليس بوسع الناقد لسياسات الولايات المتحدة فى هذا الصدد إلا أن يسلم نفسه لنظرية المؤامرة والمفاهيم اليسارية التقليدية، بل والشعارات الماركسية. وغيرها من التفسيرات القديمة لممارسات السياسة الإمبريالية. والقول بأن المصطلحات المتوافرة فى النقد هى مصطلحات يسارية ليس سوى طعن يفتقر إلى الأدلة، وإن كان كافيًا لطرد كل ما لا يتفق مع الرأى المستقيم. وعلى خلاف دول العالم القديمة والمعاصرة تبدو الولايات المتحدة فى حقيقة الأمر بلا سياسة متماسكة باستثناء تشدقها بتقديم أعمال الخير، كما أنه ليس هناك قوى محلية داخل الولايات المتحدة ضمن مفهوم التعددية السياسية بوسعها تغيير شىء فى القرارات السياسية التى تبدو ظاهريًا استجابة للإرادة الشعبية.

وتقع ممارسة المبادئ الأمريكية فى إدارة منطقة الشرق الأوسط ضمن المشروع العام لمعاقبة العدو الداخلى، على نحو ما ناقشنا سابقًا، وإن تميزت هنا ببعض السمات الخاصة. وقد بدت نتائج تلك الممارسة مؤثرة للغاية، على نحو ما عرضت الصورة بالتفصيل فى أكثر من مصدر للمعلومات[٥١]. فقد صورت الصحف الأمريكية وفى مقدمتها نيويورك تايمز، الولايات المتحدة وإسرائيل باعتبارهما باحثين عن السلام الذى يتهدده الإرهاب العربى المشين، وفى مقدمته الإرهاب الفلسطينى، ولم تشر هذه الصحف إلى مبادرات منظمة التحرير التى اعترفت بإسرائيل وبحقها فى الوجود فى عام 1976م، كما لم تشر إلى «الخطوة المهمة» للسادات فى 1971م، وبالمثل تجاهلت نيويورك تايمز الدعوات المتكررة التى أطلقها ياسر عرفات للتفاوض والاعتراف المتبادل، وذلك خلال الفترة بين إبريل ومايو 1984م. وحين راجع توماس فريدمان ـ مراسل نيويورك تايمز من القدس آنذاك ـ عقدين من البحث عن السلام فى الشرق الأوسط استبعد كل المبادرات العربية التى قدمت خلال العقدين متناولاً «العملية السياسية» بالمنظور الأمريكى القائم على الممانعة ورفض مقترحات الغير. وعلقت نيويورك تايمز بعد ذلك بعدة أيام عن التقدم الذى تحقق بلجوء العرب أخيرًا إلى التفاوض. لم يكن يعكر صفو التقدم سوى حديث عرفات عن دولة مستقلة، وكان عليه أن يقبل بلا مناقشة المنهج المبدع للفكر الإسرائيلى ويقدر البراجماتية الخلاقة لرئيس الوزراء شيمون بيريز الذى وافق متكرمًا بقبول الملك حسين متحدثًا باسم الفلسطينيين فى الضفة الغربية. وبعد ذلك استمرت نيويورك تايمز فى نفس النهج وكتب مراسلها السياسى برنارد جفرتسمان بشكل زائف أيضًا، إن منظمة التحرير دومًا ما رفضت أى شكل من أشكال الحوار حول السلام مع إسرائيل، ولم يكن مهمًا بالنسبة له أن يسأل نفسه هل تسعى الولايات المتحدة إلى السلام فعلاً أم تسعى إلى فرض السلام الذى تريده حسب مفاهيم البراجماتية والاعتدال.

وقد حصل فريدمان على جائزة بوليتزر Bulitzer للمرة الثانية عن تحقيقه «المتوازن والمعلوماتى» مما أهله إلى احتلال مكانة كبير مراسلى الشئون السياسية بفضل «إسهاماته» فى قضية الشرق الأوسط. واذا استشهدنا بأهم ما كتب فى هذا الشأن نعود إلى تاريخ 10 ديسمبر 1986م حين كتب من القدس تقريرًا أشار فيه إلى أن حركة «السلام» الآن الإسرائيلية لم تشهد «محنة من قبل» كالتى تشهدها الآن نتيجة «غياب شريك عربى للتفاوض». وبعد ذلك

بشهور قليلة فى مارس 1987م استشهد فريدمان بالأسى والنواح الذى أطلقه شيمون بيريز نتيجة غياب «حركة سلام بين الشعب العربى» كتلك التى نشهدها الآن بين الشعب اليهودى، معتبرًا أن منظمة التحرير ليست شريكًا للسلام رغم ما قدمته من مبادرات قبل 11 سنة مضت حين أيدت المنظمة قرار مجلس الأمن الداعى إلى إقرار السلام بناء على القرار 242 المعدل ليضمن إقامة دولة فلسطينية إلى جوار إسرائيل مع تجاهل تام لسجل طويل من المبادرات العربية التى دفنت فى الرمال.

وقبل أسبوع مما كتبه فريدمان كانت صحيفة معاريف الإسرائيلية الواسعة الانتشار تتحدث عن أن عرفات يلمح لإسرائيل بأنه جاهز للدخول فى مفاوضات مباشرة، ووجهت الصحيفة الثناء والعرفان فى تلك المبادرة إلى سياسة شيمون بيريز البراجماتية البناءة. ومع ذلك أعلن المستشار الإعلامى لبيريز أن هناك رفضًا إسرائيليًا مبدئيًا للتفاوض مع منظمة التحرير؛ لأنها ليست شريكًا مناسبًا للسلام واعتبر يوسى بيلين أن ما يقوله عرفات خدعة تهدف إلى التشويش. كما ذهب يوسى بن أحرون المستشار السياسى لإسحاق شامير إلى أبعد من هذا حين قال إنه لا يوجد أى اختلاف فى المعسكر الإسرائيلى الواحد بين العمل والليكود تجاه الموقف من التفاوض مع عرفات، والحل الوحيد لبدء التفاوض مع الفلسطينيين هو اقتلاع تلك المنظمة من جذورها السياسية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية والأيديولوجية. وقد أضاف بن أحرون إلى أنه «لا يجب أن نبقى لها بقية» حتى لا يصبح هناك مجال لأن يسأل صحفى عن «منظمة التحرير أو عن تأثيرها». لقد كانت المشكلة على ما يبدو أن منظمة التحرير صارت الموضوع الرئيسى فى الصحافة العبرية، وهو ما كان غير مستحب ولا مقبول. فقد كان المطلوب هو نشر قناعة بأن منظمة التحرير لن تكون عاملاً مؤثرًا ولن ترقى لأن تتفاوض مع إسرائيل على أسس متساوية.

وفى نفس الوقت لم تكن هناك أية إشارة إلى ذلك فى الإعلام الأمريكى، وإن بقى فريدمان يرثى إسرائيل التى تقف وحدها تبحث عن شريك مناسب فى الشرق الأوسط.

وبهذا الشكل من تشويه التاريخ، لن يكون مفاجئًا أن تركز الصحافة الإسرائيلية على أن عرفات تخلى عن عقيدته الإرهابية بتدمير إسرائيل فى اليوم الذى أعلن فيه فى أغسطس 1993م عن قبوله بالشروط الأمريكو-إسرائيلية،

وفى هذا الصدد نشرت صحيفة بوسطن جلوب ذات التوجه الليبرالى رسمًا كاريكاتيريًا يظهر فيه عرفات منبطحًا على الأرض، بينما تقف فوق أنفه (الطويل جدًا) حمامة تمسك بغصن زيتون ويقول لها عرفات: «حسنًا حسنًا.. لقد أقلعت عن ذلك... وآمنت بالسلام». ومن جانبها تعاطفت نيويورك تايمز مع جهات الرفض فى إسرائيل التى تمانع التفاوض مع منظمة التحرير؛ لأنها تمثل نموذجًا مصغرًا للتهور العربى الذى يسعى إلى إلقاء إسرائيل وشعبها فى البحر، وأن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة لتحرير أرض فلسطين. وكان يفترض علينا أن نفهم أن العرب هم الذين يرفضون السلام، وليس الولايات المتحدة وإسرائيل. وإن كان من وقت لآخر تتم الإشارة إلى أن المنظمة قد صارت «أكثر واقعية»، وربما يتم إجراء حوار معها. وفى المراجعة التاريخية للصراع العربى الإسرائيلى قدم فريدمان نتيجة مفادها أنه على مدى 100 سنة مضت اتضح أن هذا الصراع غير قابل للحل؛ لأن كل الطرفين اعتبر الطرف الآخر عدوه الشرعى. فإسرائيل «ترفض الفلسطينيين وتنبذهم لا كشعب، وإنما كأفراد وعناصر إرهابية، والفلسطينيون يرفضون الإسرائيليين بوصفهم «مستعمرين وأعضاء فى جماعات معادية، وليسوا شعبًا له حقوق فى أرض إسرائيل». لكن الآن ـ يمضى فريدمان ـ تغير كل شىء بفضل رغبة منظمة التحرير المفاجئة لإقرار حل سياسى للصراع.

ومع وصول عرفات ورابين إلى واشنطن للتصديق على اتفاق أوسلو، قدمت نيويورك تايمز صورة عرفات مصافحًا رابين وكلينتون باعتبارها «صورة نادرة» ستحول السيد عرفات إلى رجل دولة وصانع سلام تمكن فى النهاية من الحصول على مكسب أبدى لمنظمة كانت ترفضها واشنطن على الدوام (بحسب إليان سيولينو). أما كلينتون ورابين فصانعا سلام ورجلا دولة؛ لأنهما لم يهدفا مثل عرفات إلى تدمير الخصم ورفض التسوية. وفى اليوم التالى افتتحت الصحيفة أخبارها بعنوان «عرفات يضع قدمه فوق الأرض الأمريكية بعد أن ظل طيلة حياته فى صراع عنيف لوطن فلسطينى». وجاء فى النهاية يعرب عن «أمله فى أن يؤدى اتفاقه مع إسرائيل إلى إقرار السلام فى الشرق الأوسط». كما كتب الحمائمى انتونى لويس ـ والذى تهاجمه المؤسسات اليهودية باعتباره مناصرًا للفلسطينيين ـ لافتًا النظر إلى أن الفلسطينيين الذين قالوا «لا» فى عام 1947م ورفضوا التسوية بشكل متكرر قبل ذلك وبعده، صارت لديهم اليوم القدرة على «جعل السلام ممكنًا».[92]

واستمرت نفس المقطوعة المزيفة بين أوساط المفكرين والصحفيين الذين يسيطر عليهم نمط استبدادى من التفكير، خاصة فى تلك المجتمعات التى تمسك بالحكم فيها حكومات هى «الأكثر حرية وتأييدًا من قبل الجماهير» ويمكن للرأى العام فيها أن تكون له كلمة مؤثرة.

9. حائط برلين يسقط من جديد

صار واضحًا منذ الأيام الأولى للانتفاضة ـ إن لم يكن قبلها ـ أن قيادة منظمة التحرير تفقد دعمها الشعبى فى الأراضى المحتلة، وأعرب النشطاء المحليون من القطاعات القومية العلمانية عن نقدهم للفساد والتفرد بالسلطة فى المنظمة وإن بقوا معتبرين المنظمة الممثل الوحيد فى عملية التفاوض. ودلت المؤشرات كافة على تزايد الاستياء تجاه المنظمة فى السنوات التى تلت التوجه نحو التفاوض، فى وقت كان الالتفاف الشعبى فى إسرائيل حول الحكومة يتزايد مع دعم أمريكى لإسرائيل عند كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية[93]. ومع تدهور شعبية المنظمة وانهيار مكانتها فى العالم العربى صارت أكثر تفضيلاً من قبل صناع السياسة الأمريكية والإسرائيلية، وبصفة خاصة مع تزايد المقاومة الشعبية فى لبنان ودفعها إسرائيل إلى التقهقر حتى بلغت الاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية ذروتها فى صيف 1993م.

وقد تابعت الصحافة الإسرائيلية أزمة منظمة التحرير، واعتبر دانى روبنشتاين، فى أواخر أغسطس 1993م، أن المنظمة شارفت على الإفلاس وأن أزمتها لم تعد فقط مالية، بل تجاوز ذلك إلى ما هو أخطر مع تواصل نقد منهج عرفات الذى أدى إلى موجة من الاعتراضات وتهديد بالاستقالات، وتخلى كثير من النشطاء السياسيين فى الأراضى الفلسطينية المحتلة وفى دول الشتات عن مبدأ «عدم عرض الغسيل القذر على الملأ» واتهم بعضهم عرفات بالمسئولية عن «تدهور المنظمة». ودعا بعضهم إلى عقد «مجلس وطنى فلسطينى» حتى لو اعترض عرفات. وفى 22 أغسطس من نفس العام دعا فيصل الحسينى، عضو فريق التفاوض الفلسطينى القريب من فتح، إلى تشكيل حكومة إنقاذ وطنية تحول دون انهيار المؤسسات الفلسطينية. وفى اليوم التالى طالب القائد العسكرى لمنظمة فتح فى لبنان عرفات بالاستقالة، وتنامى الشعور بين فلسطينيى الأراضى المحتلة بأن الوقت قد حان لدمقرطة منظمة التحرير. وفى الأحياء

العربية من القدس الشرقية قدم ناديف حايتزنى Nadiv Ha'etzni تقريرًا صحفيًا أشار فيه إلى أن أيام عرفات وفتح صارت معدودة. الطريف أن حايتزنى لفت الانتباه إلى أن مناصرى عرفات صاروا أكثر فى القدس الغربية (حيث الأغلبية من المستوطنين اليهود) عن القدس الشرقية (حيث أغلبية السكان العرب) وطرح حايتزنى تساؤلاً مفاده «هل هناك من بديل لعرفات فى عملية السلام إذا ما اختفى عن المسرح السياسى؟».

كما أعرب الصحفى الإسرائيلى همى شاليف Hami Shalev أن ما تعيشه المنظمة الآن «لحظة حرجة» بعد أن أجبرت حرب الخليج الفلسطينيين للجلوس «على مائدة تفاوض»، ولكن ألم يطلب منها ذلك على مدى سنوات بينما كانت إسرائيل ترفض؟ المشكلة الحقيقية أن المنظمة أصبحت مجبرة على القبول بشروط استثنائية أملتها إسرائيل.[94]

وتابع معسكر الحمائم الإسرائيلى تدهور منظمة التحرير باهتمام بالغ، ووصف صمويل توليدانو ـ العمالى المتخصص فى الشئون العربية، وممثل اليسار المناصر لعملية السلام ـ الانقسام الذى وقع بين منظمة التحرير فى تونس والمفاوضين الفلسطينيين الرافضين للتسليم كلية بمطالب إدارة كلينتون (والتى وصفتها الصحف الإسرائيلية بأنها أكثر هضمًا لحقوق الفلسطينيين مما تطالب به الحكومة الإسرائيلية نفسها) متسائلاً: «أليس هذا سببًا وجيهًا لتفضيل مفاوضات مباشرة مع المنظمة فى تونس، والتى تبدو جاهزة للتفريط فى الحقوق الفلسطينية فى سبيل إنفاذ بعض جوانب سلطتها إذا هى نالت الاعتراف الأمريكو ـ إسرائيلى؟

ويلاحظ توليدانو أنه منذ عام 1991م قدمت المنظمة الشكر والعرفان للمقترحات التى ترعاها الولايات المتحدة رغم أن تلك المقترحات رفضت «حق العودة الجماعى» للفلسطينيين وطالبت بتعويض اليهود الذين هاجروا من الدول العربية إلى إسرائيل والفلسطينيين الذين هاجروا من فلسطين إلى دول أخرى. وهو يشبه ما طالبت به إسرائيل عبر عقود ورفضه المجتمع الدولى نتيجة الظلم البين فى أطروحته. فلا أحد ينكر أن أفواج الهجرة إلى إسرائيل من اليهود جاءت بعد طرد أفواج العرب منها، وبينما كان يتم تهجير العرب بشكل إرهابى كان اليهود يستقبلون بكل ترحاب وسخرت لهم الدولة العبرية الوليدة كل شيء بهدف تحقيق انقلاب ديموغرافى. وحتى لو أغمضنا أعيننا عن هذه الحقائق الدامغة، فلابد من تنفيذ مبدأ عودة اللاجئين كافة إلى ديارهم التى طردوا منها،

ولابد من دفع تعويضات مالية لمن لا يرغب فى العودة منهم، وهو مقترح لم تعره الولايات المتحدة وإسرائيل اهتماماً. ومع تحويل منظمة التحرير إلى الممثل المتحدث باسم الفلسطينيين على الجبهات كافة، يقترح ذلك الصحفى الحمائمى، ضرورة استغلال الفرصة والتفاوض معها الآن وبأسرع وقت قبل أن تتفسخ وتترك الساحة الفلسطينية للمتطرفين الذين يطالبون بحقوقهم كاملة.

ومن عمّان فى الأردن كتبت لاميس أندونى Lames Andoni تقريراً مميزاً عن انهيار منظمة التحرير التى تواجه «أكبر خطر على حياتها منذ لحظة ميلادها» فى أجواء يتباعد فيها الفلسطينيون عن المنظمة باستثناء أنصار حركة فتح، وانفضاض الجمع من حول عرفات؛ فقد استقال اثنان من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، وهما الشاعر محمود درويش وشفيق الحوت، كما توالى تقديم المفاوضين الفلسطينيين استقالاتهم. وحتى المجموعات التى بقيت فى مناصبها بدأت فى الابتعاد عن عرفات، ودعا زعيم منظمة فتح فى لبنان عرفات إلى الاستقالة وتزايدت المعارضة لعرفات وأعضاء منظمة التحرير فى ظل اتهامات الفساد والاستبداد. ومع «التفسخ المتسارع فى المنظمة» وضعف الدعم لعرفات وجدت إسرائيل نفسها مهددة بفقدان طرف التفاوض الضعيف. وقد جعل هذا أندونى تؤكد أن عرفات سيقبل ـ فى ظل أوضاع منظمته المتردية ـ بخيار السلطة على غزة ـ أريحا دون باقى الأراضى الفلسطينية، ورجحت أندونى أن تمد إسرائيل يدها لمساعدة المنظمة قبل أن تسقط لتحافظ على شريك «مستأنس».

وحسب ما تلاحظ أندونى فإن هذه هى المرة الأولى التى يتصاعد فيها الاعتراض على عرفات إلى هذه الدرجة، كما أنها المرة الأولى التى تزداد فيها المشاعر بين الفلسطينيين بأن المنظمة لم تعد حريصة على ضمان حقوقهم الوطنية، وهو ما ينذر بتدمير المؤسسات الفلسطينية ويعرِّض حقوق ومصالح الفلسطينيين للخطر المحدق.

لقد كانت السلطات الإسرائيلية على دراية بتلك التطورات، وقيمت الوضع وخلصت إلى أنه من المفيد جداً التعامل مع «أولئك الذين يديرون المؤسسات الفلسطينية ويفرطون فى حقوق الشعب الفلسطينى» وذلك قبل أن يشيح الشعب الفلسطينى بوجهه عن المنظمة ويبحث عن قوى أخرى تحقق له مصالحه وتكون أكثر صعوبة للاحتلال الإسرائيلى.

وفى أغسطس 1993م كتب توليدانو مقالاً حمل عنوان «محاورة منظمة التحرير» كما كتبت اندونى مقالاً آخر بعنوان «عرفات ومنظمة التحرير فى أزمة» وكان عنوانا المقالين مترابطين وازداد الأمر وضوحًا بعد أسابيع قليلة حين أفشيت خبايا الحوارات السرية. وبدون علم الكاتبين التقطت حكومة إسرائيل الخيط و«تحاورت مع منظمة التحرير» لمساعدة عرفات لإعادة ترتيب سلطته حتى يتمكن من التفريط جيدًا فى الحقوق الوطنية الفلسطينية.[95]

أعطى صانعو التاريخ للدراما الهزلية أشكالاً جديدة مع تطور الأحداث. ومع انطلاق «عملية السلام» فى مدريد فى أكتوبر 1991م، تلقى المفاوضون الفلسطينيون إشارات بليغة تحية لـ «براجماتيتهم» و«واقعيتهم». ووفقًا لنيويورك تايمز فقد مضى ذلك الماضى الذى كان عرفات فيه «صقرًا متعنتًا يتخذ أكثر المواقف الفلسطينية تصلبًا»، لكنه الآن صار يتقن فن التسويات والحلول الوسط حتى أن السكان فى الأراضى الفلسطينية يعتقدون أن عرفات «باع القضية» لقد بدأت صورة عرفات لدى الغرب وإسرائيل تتحسن إذن، حتى وصلنا إلى حالة من «الاعتراف المتبادل»، مع تقويض إمكانات المفاوض الفلسطينى الذى لم يعد أحد يهتم كثيرًا بـ «مواقفه الصلبة».[96]

ومع نهاية أغسطس تم الوصول إلى اتفاق فى أوسلو بين إسرائيل وياسر عرفات، على أساس مبادرات شخصية، وهللت الولايات المتحدة للاتفاق بدرجة عظيمة[97]، ولم ينل من روعة الاتفاق سوى تشكك أولئك الذين راهنوا أنه لن يستمر، وبدت واشنطن وقد قاربت على تحقيق «أكبر نصر لمصالحها» الثنائية: أمن إسرائيل والسلام الإقليمى، وذلك على نحو ما أعرب محررو التايمز. وباستثناء التغافل عن مدلول «السلام الإقليمى» الذى سيكرس سيطرة الولايات المتحدة لم تناقش الأمور بجدية ليتضح المدلول الضمنى لضرورة الاعتناء بأمن دولة أخرى فى ذات الوقت الذى يتم فيه هضم حقوق شعب محتل، وعلاقة ذلك بمصالح الشعب الأمريكى.

وعلى المرء أن يبحث بعيدًا ليعثر على ما يغير قناعته بتلك الافتراضات التى تتحدث عن «مصلحة أمريكا». قد يكون لدى الفلسطينيين مشكلات، فليذهبوا إلى الجحيم. فالقضية الأهم هى هل المخاطر المحدقة مقبولة لدى إسرائيل، وعلى نحو ما كتب روجر هاريسون الدبلوماسى الأمريكى فى الشرق الأوسط فإن أولئك الذين يعارضون اتفاق السلام التاريخى فى الشرق الأوسط «يرون أن ذلك

الاتفاق سيؤدى إلى ظهور دولة فلسطينية فى بضع سنين، وهو ما سيكون بداية انهيار دولة إسرائيل» ويرى هاريسون أن ذلك النقد غير صحيح فحتى لو أن إسرائيل تواجه مخاطر إقامة الدولة الفلسطينية فإن من مصلحتها الموافقة على ظهور تلك الدولة. وبرأى هـ.د.س جرينوى، مراسل الشئون الخارجية ذى الخبرة الكبيرة فى الشرق الأوسط، والذى ينقل عذاب الشعب الفلسطينى متعاطفاً مع ذلك الشعب، فإن اتفاقات السلام تبدو واعدة لكنها تبقى شائطة وفى ذلك يقول:

«يبقى فى النهاية السؤال ذاته: ما الأكثر أمنًا لاسرائيل؟ هل السيطرة على الأرض المحتلة ونحو مليون عربى بائس لايمكن دمجهم فى الدولة اليهودية أم التخلص من حالة الاحتلال التى تستنزف طاقة إسرائيل وتحقق لنفسها الأمن عبر تسوية؟ فكلا المسارين ينطوى على مخاطر كبيرة.

وتباينت المواقف من اتفاق أوسلو، فحماس وإيران اتخذتا موقفاً رافضًا وسط دهشة الأوربيين من أولئك الرافضين للسلام. واتضحت تفاصيل اتفاق السلام عبر مجموعة من الخرائط التى عرضتها نيويورك تايمز لإيضاح التغيرات فى الحدود عبر تاريخ الصراع فى الشرق الأوسط متضمنة فلسطين تحت الانتداب البريطانى (الخريطة الثانية) وثلاث خرائط أخرى لتغيير الحدود بعد الانتداب، أما الخريطة الأولى فى المجموعة فكانت لـ «مملكة داود وسليمان فى القرن العاشر قبل الميلاد».[98]

ومع ظهور خلفيات التخطيط لاتفاق أوسلو إلى الجماهير اتضحت الافتراضات الموجهة للسياسة من جديد؛ ففى الخبر الرئيسى بصحيفة يديعوت أحرونوت كتب كبير مراسلى الشئون السياسية من واشنطن مشيرًا إلى أن الشرطة والمخابرات الإسرائيلية يلتقون مع نظرائهم من منظمة التحرير لترتيب التعاون الوثيق بهدف تأمين قطاع غزة، وهو ما كان يعنى تحقيق الأمن لإسرائيل ولمنظمة التحرير التى كانت ستتولى الإدارة المحلية. وتلت بعد ذلك إجراءات التعاون الأمنى بين الإسرائيليين والأمريكيين والفلسطينيين، والتى بدأت تنظيم الأوضاع الأمنيه فى قطاع غزة؛ وذلك فى لقاءات جمعت الأطراف الثلاثة فى واشنطن. كما أشارت بوسطن جلوب بعد ذلك بعدة أسابيع إلى أن الاجتماعات مستمرة تحت رعاية أكاديمية الفنون والعلوم الأمريكية فى كمبريدج وهارفارد بإشراف البروفيسير يفريت ميندلسون من الحمائم المشهورين فى الجامعات الأمريكية، وقد شارك فى هذه الاجتماعات الجنرال

جازيت الضابط الكبير فى جهاز الموساد سابقاً؛ وكذلك المراسل العسكرى زييف شيف، وذلك فى حضور كبار مسئولى منظمة التحرير لترتيب الأوضاع الأمنية بما يحمى القوات الإسرائيلية من خطر الهجوم من أى طرف فلسطينى فى المناطق التى تشرف عليها منظمة التحرير، ولم يكن هناك حوار حول أمن الفلسطينيين، ولم يتطرق لاجتماع إلى وضع الجيش الإسرائيلى وقوات حرس الحدود أو الشرطة والاستخبارات الإسرائيلية ولا حديث عن المستوطنين. فأمن يهود إسرائيل على درجة كبيرة من الأهمية، ولكن أمن الفلسطينيين العرب لا قيمة له. فللقوى كل شيء، وعلى الضعيف أن يهيم على وجهه بلا عون. وأدى تكرس تلك الأوضاع وتكرارها إلى الاعتياد عليها فى الأوساط الغربية، فلم تعد تلفت انتباه أحد.(99)

ولنعد الآن مباشرة إلى التقارير الإسرائيلية التى تناولت تلك الاجتماعات. قد يكون محررو نيويورك تايمز على حق فى الاعتقاد بأن الأهداف الراسخة للسياسة الأمريكية قد حققت تقدماً؛ إذ تقع النتائج النهائية التى قصدتها هذه السياسية ضمن إطار مبدأ المانعة الأمريكو- إسرائيلى، وما يتسم به من معالم رئيسية لخطة اليمينى المتطرف آرييل شارون وخطة آلون لحزب العمل التى ناقشناها من قبل. لقد عرض كل هذا بوضوح فى الصفحة الرئيسية لنيويورك تايمز على لسان وزير الخارجية الإسرائيلى يوسى بيلين الذى أعلم الجمهور الأمريكى أن: «الحل الدائم يبنى على الانسحاب الإسرائيلى من غزة ومعظم الضفة الغربية. فنحن نوافق على صيغة كونفدرالية بين الأردنيين والفلسطينيين فى الضفة الغربية، لكننا لن نعود إلى حدود ما قبل 1967م. وستبقى القدس الموحدة عاصمة إسرائيل.

وفى مقابل ذلك فإن العرب «بعد سنوات من رفض إسرائيل واعتبارها جزءاً من الشرق الأوسط» سيقبلون بحق إسرائيل فى الوجود كدولة ذات سيادة، وهو ما سيضمن أمنها وحدودها. وبدا ذلك الأمر جديداً وكأنه لم يطرح من قبل، وكأن العرب لم يوافقوا عليه فى مجلس الأمن عام 1976م الذى صوتت عليه الولايات المتحدة بالفيتو وحذف من التاريخ، وبالتالى كانت كلمات بيلين تأتى إلى آذان الشعب الأمريكى وكأنها تحمل فتحاً جديداً. ويعود سبب تفضيل إسرائيل «كونفدرالية» على دولة مستقلة إلى أن «القدس الموحدة» مصطلح عام وغير محدد وقصد أن يكون كذلك ليحقق أهداف التوسع وبناء

المستوطنات، على نحو ما ناقشنا من قبل. أما الانسحاب من غزة وبقية الأراضى الفلسطينية فيبقى رهنًا بالظروف التى سيئول إليها الوضع بعد الانسحاب. فستبقى إسرائيل مسئولة عن الأمن الخارجى والداخلى وعن حفظ النظام العام للمستوطنين، بينما سيبقى الجيش الإسرائيلى «يستخدم الطرق فى داخل هذه الأراضى بحرية حتى بعد الانسحاب»، وهو ما يبقى الأمر شبيهًا بما طرحته خطط آرييل شارون وإسحق بيلين[100]. وحتى هذا «الاتفاق الدائم» مازال أمامه طريق طويل.

ومن المفهوم إذن أن محررى نيويورك تايمز، وهم يعبرون عن وجهة النظر السائدة، يرون «الصفقة التاريخية» وقد تبدت «فرصة عظيمة». وهى أقرب «لسقوط حائط برلين الشرق الأوسط» على نحو ما زعم توماس فريدمان، وهو تشبيه معقول أخذًا بعين الاعتبار «الصفقة التاريخية» التى تمثل الموقف الفلسطينى فى أغلب القضايا بعد أن وقفت واشنطن سابقًا أمام كافة جهود التسوية الدولية. ورغم أن الترتيبات المستقبلية قد لا تصل إلى جمالية الصورة التى زعمها فريدمان؛ وذلك لأن إسرائيل قد تميل إلى إدارة الأراضى التى انسحبت منها بالطريقة التى أدرات بها «الحزام الأمنى» فى جنوب لبنان، ومع ذلك نجد الإسرائيليين يحتفون «بانتصار الواقعية على التعصب والشجاعة على الجبن السياسى». فلكى تعتبر «واقعيًّا» بمفهوم هذا الزمن فعليك أن تكون «تابعًا» لأوامر الولايات المتحدة، أما من لم يلتزم فعليه أن يتحمل لقب «الجبان» و«المتعصب». إن دلالات هذه المفاهيم أكثر عمقًا وقسوة فى باطنها مما هو ظاهر على السطح.[101]

لا تشير مسودة الاتفاق إلى الحقوق الوطنية الفلسطينية، وهى القضية الأساسية التى جعلت الولايات المتحدة وإسرائيل فى فسطاط؛ وبقية العالم فى فسطاط آخر على مدى أكثر من عقدين من الزمن. وعلى مدى تلك السنوات كان هناك اتفاق عام داخل منظمة التحرير بأن إقرار السلام لابد أن يبنى على القرار 242، وكان هناك نقطتان متناقضتان فى هذا الصدد:

1- الأولى تُعنى بالسؤال حول ما إذا كنا نفسر فقرة الانسحاب فى القرار 242 كما يفسرها الإجماع الدولى (والولايات المتحدة من بينهم قبل عام 1971م)، أو كما تفسرها إسرائيل والولايات المتحدة (بعد عام 1971م)؟

2- والثانية تتساءل هل إقرار السلام مبنى «فقط» على القرار 242 والذى

لا يقدم شيئًا للفلسطينيين، أم على بقية قرارات الأمم المتحدة الأخرى؛ وما اقترحته منظمة التحرير بما يسمح بمشاركة أطراف دولية؟ وبناء على ذلك، هل إقرار السلام المطلوب يشمل الحق الفلسطيني فى تقرير المصير؟ وهل سيشمل حق اللاجئين فى العودة والتعويض؟

وتعتبر هاتان النقطتان القضيتين الأكثر أهمية اللتين تقفان فى طريق التسوية السياسية.

وفى هاتين النقطتين يتبنى الاتفاق، بشكل صريح ودون مواربة الموقف الأمريكو-إسرائيلى. فالمادة الأولى من الاتفاق والتى تحدد «هدف المفاوضات» تقرر أن «الاتفاق النهائى سيؤدى إلى تنفيذ قرارى مجلس الأمن 242 و338» دون أن يشار إلى شىء أكثر من هذا، رغم أننا هنا نتحدث عن الحل النهائى الدائم، بل إن الصورة تبدو على نحو ما أوضحها بيلين بجلاء، حين يقول إننا «يجب أن نفهم القرار 242 على النحو الأحادى الذى تعاطفت به الولايات المتحدة مع القرار (بدءًا من عام 1971م)، والذى يقبل فقط بانسحاب جزئى». وفى حقيقة الأمر فإن الاتفاق لا يضمن ألا تقوم إسرائيل ببناء المزيد من المستعمرات فى أغلب مناطق الضفة الغربية التى تقع تحت سيطرتها أو التى ستصادرها من السكان فى المستقبل. وبالنسبة للقضايا المركزية كالسيطرة على موارد المياه فإن مسودة الاتفاق تشير فقط إلى «التعاون فى إدارة موارد المياه فى الضفة الغربية وقطاع غزة»، و«الاستخدام المتساوى للمياه المشتركة» يحدده «الخبراء من الطرفين» وتمت الإشارة إلى أسماء بعضهم. هكذا سيكون التعاون بين الطرفين كالتعاون بين الفيل والذبابة.

ويتفق الطرفان على أن موارد الأراضى المحتلة التى ستخضع لـ «التعاون» تتفق مع الإطار العام لمبدأ المانعة الأمريكو ـ إسرائيلى، والتى تطالب ـ ونفذت أوسلو هذه المطالب بالفعل ـ بعلاقة خضوع بين المناطق التى ستئول إلى الإدارة الفلسطينية ودولة إسرائيل المتمددة، وتبقى أبعاد هذا الخضوع وتعيين الحدود بين الطرفين ضبابية وغير واضحة.

بهذا الشكل انتصر المانعون سياسيًا وأيديولوجيًا أيضًا، وهو ما أعطى للولايات المتحدة سلطة عالمية لا حدود لها. وقدمت نسخة جديدة من التاريخ وفقًا للمبادئ السياسية الأمريكية وفرضت هذه النسخة على العالم بأسره بما فيه أوربا التى تحولت إلى مستعمرة ثقافية للولايات المتحدة فى السنوات الأخيرة. وفى

ذات الوقت يبدو أن يوسى بيلين على حق تمامًا فى مراجعته الوثائقية التى خلص فيها إلى أن إسرائيل كان بوسعها الحصول على السلام فى عام 1971م، كما كان زملاؤه فى حزب العمل وهنرى كيسنجر على حق أيضًا فيما وصلوا إليه من قناعة بأنهم «سيحصلون على المزيد إن تحلوا أكثر بالصبر» وقد حققوا فعلاً ما صبوا إليه.[102]

لقد صار النصر الذى حققته سياسة الممانعة جليًّا للغاية مع تبادل الخطابات بين ياسر عرفات وإسحق رابين[103]. ولنتذكر هنا أن الولايات المتحدة عارضت الإجماع الدولى حول النقطة الثالثة المحورية المتعلقة بحق الشعوب المحتلة فى المقاومة المشروعة؛ ذلك الإجماع الذى ترفضه الولايات المتحدة وإسرائيل فقط. وتبعًا لهذا طلبت الولايات المتحدة من منظمة التحرير إنهاء الانتفاضة؛ لأنها «إرهاب ضد إسرائيل». وفى هذا الصدد أيضًا حققت الولايات المتحدة أهدافها. فقد أظهر خطاب عرفات إلى رابين سلسلة من الالتزامات الجوهرية بما فيها (مرة أخرى) الاعتراف بـ «حق دولة إسرائيل فى الوجود فى سلام وأمن». بناءً على منطوق قرار 242. كما التزم عرفات (مرة أخرى) بـ «نبذ الإرهاب» وهو ما يعنى أنه عاد لينطق بكلمة «العم سام» بطلاقة، اتفاقًا مع مطالبة جورج شولتز بتحقيق الإذلال الأقصى للخصم. بل إن خطاب عرفات قد حدد أن منظمة التحرير تشجب «أشكال العنف الأخرى وستأخذ على عاتقها مسئولية إقناع عناصر المنظمة ليتأكد التزامها وطاعتها بما يمنع من استخدام العنف بمختلف أشكاله». هل لاحظنا هنا أن مصطلح «العنف» يحمل صفة عامة مائعة؟ لقد كان هذا ما طالبت به الولايات المتحدة وإسرائيل؛ لأنهما الطرف الأقوى، وقد حدد نوعية الكلمات التى يمكن أن تتداول فى تبادل الخطابات. وعلى نحو ما نقل تقرير كليد هبرمان من القدس فإن الإسرائيليين يقولون إن السيد رابين كان صلبًا بشأن إنهاء الانتفاضة؛ لأنه من الممكن أن يكون التزام عرفات «ليس سوى وسيلة لتمرير الاتفاق؛ لأن الفلسطينيين كافة يعرفون أن المقاومة والانتفاضة هى الوسيلة الوحيدة الناجحة للوقوف أمام الاحتلال الإسرائيلى».

وباختصار فإن من يتابع ويهتم بالقضية سيدرك أن منظمة التحرير أعلنت التزامها بتقديم كل الدعم الممكن لقمع أية مقاومة للاحتلال الإسرائيلى. وأن عليها الموافقة على الالتزام بالأمر الواقع على نحو ما طالبت الولايات المتحدة وإسرائيل منذ أن صارت المقاومة لما تقوم به إسرائيل من انتهاك وقمع مكلفة للغاية فى شهر

ديسمبر 1987م. واضطرت إسرائيل إلى إعادة الشرطة الفلسطينية التى اتهمت بالتعاون مع المقاومين تحت وطأة الانتفاضة. لكن وظيفتها الآن، أكثر من ذى قبل، ستكون السيطرة على الشعب الفلسطينى ونشر حالة من السلبية بين الشعب تجاه الاحتلال. وإذا ما فشلوا فى هذه المهمة فإن الولايات المتحدة وإسرائيل سيعلنان فشل الاتفاق وسيتخذان ردود الأفعال التى تروق لهما.

وستسمح إسرائيل لمنظمة التحرير بتكوين جهاز شرطة (ليس هناك مجال للنطق بكلمة جيش؛ لأن الحدود ستسيطر عليها إسرائيل) وتكون مهمة هذه الشرطة الحفاظ على هدوء الأوضاع فى الأراضى المحتلة. وستستمد عناصر الشرطة الفلسطينية من خارج النطاق الذى تعمل لتبدو غريبة على السكان الذين ستضبط الأمن بينهم؛ إذ يتألف الأمن الفلسطينى من الذين عاشوا حياتهم خارج الأراضى المحتلة وتم تدريبهم جيدًا. وتحاكى إسرائيل فى ذلك النموذج البريطانى فى الهند، والسوفيتى فى أوربا الشرقية، والنازى فى فرنسا، ونموذج الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية. فأكثر من 90٪ من الجيش البريطانى فى الهند كان من الهنود المرتزقة، وكذلك كانت حكومة فيشى فى فرنسا الموالية للنازية، وقوات الأمن التشيكية الموالية للسوفيت. وكما لم تجلب بريطانيا جنودها فيما وراء البحار للسيطرة على الهند كانت سياسة الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية منذ أربعينيات القرن العشرين تهدف إلى ترك القوى المحلية الموالية ترتكب الأعمال الإجرامية القذرة نيابة عنها. ولعل النموذج القريب من الحالة الفلسطينية ما قامت به الشرطة الصينية فى ميدان نيانانمين من ذبح المتظاهرين عن طريق شرطة جلبتها من مناطق نائية فى الأراضى الصينية. وتحاول الولايات المتحدة وإسرائيل تطبيق نفس المبدأ على غزة وقطاع من الضفة الغربية الذى سيسمح فيه بسلطة فلسطينية. وسيحقق ذلك فوائد أفضل من احتلال إسرائيلى مباشر شديد التكلفة ومدعاة للنقد الدولى بسبب الجرائم البشعة التى ترتكبها ويصعب إخفاؤها.

وتحمل السيطرة على الشعوب، عن طريق قوى محلية مدعومة بقوى أجنبية، مميزات أيديولوجية إضافة إلى ما سبق. فالقسوة المتوقعة التى ستستخدمها القوات الوطنية ضد شعبها ستؤدى إلى كارثة على المستوى الوطنى للشعب الفلسطينى على نحو ما يسجل المعلقون الغربيون. وسيثبت للمجتمع الدولى أن الشعب الفلسطينى لايستحق كل ذلك الاهتمام. فها هو يقاتل بعضه

البعض. وسيصبح الاحتلال الإسرائيلى احتلالاً رحيمًا مقارنة بما ستفعله الشرطة الفلسطينية بشعبها. وهو ما يتماثل مع ما يطلقه البعض عن تلك الأيام الرائعة التى عاشتها دول العالم الثالث تحت سيطرة الاستعمار الأوربى بعد أن شهدت أفاعيل طواغيت الحكم الوطنى.

لهذه الأسباب اعتبرت إسرائيل منظمة التحرير الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى، وبدأت معها التفاوض بعد أن حصلت على التزام بسحق أى مقاومة فلسطينية للجيش الإسرائيلى. ولم يطالب الفلسطينيون فى المقابل بالحصول على التزام بالكف عن التعذيب وقتل الأطفال والعقاب الجماعى ولم يتمكنوا من الحصول على وعد بإطلاق سراح المعتقلين المسجونين بلا تهم، أو حتى تخفيف «إغلاق» الضفة والحصار المتكرر، أو إيقاف توسعة القدس الكبرى على حساب القرى الفلسطينية وبناء المستوطنات فى الأراضى الفلسطينية بعد مصادرتها، أو لفعل أى شىء.

وإذا أردنا التحرى سنجد رابين قدم «تنازلاً» يتمثل فى الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطينى، على نحو ما أكدت بعناية الصحف الإسرائيلية. لقد كان اتفاق أوسلو ذاته ينكر «الاعتراف المباشر بمنظمة التحرير»، فقد جاء فى المقدمة القانونية للاتفاق أن «حكومة إسرائيل وفريق التفاوض الفلسطينى (ضمن فريق التفاوض الأردنى الفلسطينى بشأن مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط)، والذى يمثل الشعب الفلسطينى يوافق على...» ومن ثم فإن خطاب رابين إلى عرفات يعد أول اعتراف بمنظمة التحرير كشريك تفاوض وليس مجرد فريق تفاوض، تقديرًا لرغبة المنظمة فى تقديم مزيد من التنازلات القومية مع تنامى «الشعور بأن الحفاظ على الحقوق الوطنية الفلسطينية لم يعد عاملاً أساسيًا فى الدفاع عن دور منظمة التحرير».[104]

ومن اللافت للانتباه أن إسرائيل قررت تنفيذ سياسة الممانعة التقليدية لحزب العمل عبر النرويج (أوسلو) أكثر منها عبر واشنطن. ويبدو أن القرار لقى تشجيعًا من قبل إدارة كلينتون لتغيير مواقع الرفض والممانعة إلى درجات أكثر تطرفًا من تلك التى تبناها حزب العمل الحاكم. والتى كانت واشنطن قد دعمتها فى الماضى. وعلى نحو ما قدمنا سابقًا، فإن المعلقين فى إسرائيل شعروا بأن التغير «الثورى» فى موقف الولايات المتحدة سيؤدى إلى «زيادة الشكوك بين الفلسطينيين بأن هناك مؤامرة إسرائيلية بدعم أمريكى». وربما شعر شيمون بيريز أن فرصة تحقيق

مخططات حزب العمل طويلة الأمد ستتعرض للخطر إذا ما زادت هذه الشكوك حين يتم التفاوض فقط عبر بوابة الولايات المتحدة. ولتحقيق أى قدر من المصداقية لدى المفاوضين الفلسطينيين فقد بدا من المعقول اختيار وسطاء آخرين ينفذون سياسة المانعة الأمريكية أكثر من تقديمها بوجهها العارى التقليدى.[105]

ولنلخص الآن ما سبق. فعلى مدى السنوات العشرين الماضية عارضت الولايات المتحدة ثلاث قضايا رئيسية رغم الإجماع الدولى عليها استنادًا إلى قوة هيمنتها الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والأيديولوجية وهذه القضايا هى: (1) الانسحاب؛ (2) والمانعة (3) ورفض حق المقاومة. فى القضية الأولى رفضت الولايات المتحدة انسحابًا كاملاً من الأراضى الفلسطينية المحتلة بعد 1967م متراجعة عن موقفها السابق المتفق مع الإجماع الدولى فى فبراير 1971م حين وافقت مصر على قبول معاهدة سلام شاملة مع إسرائيل بناء على الموقف الأمريكى آنذاك. وفى القضية الثانية قادت الولايات المتحدة معسكر رفض حق تقرير المصير للسكان الأصليين فى فلسطين (سابقًا). وفى القضية الثالثة أنكرت الولايات المتحدة «حق مقاومة الشعوب للاستعمار والنظم العنصرية والاحتلال الأجنبى وبقية أشكال السيطرة الاستعمارية» بحسب منطوق قرارات الأمم المتحدة. وفى هذه القضايا الثلاث وقفت الولايات المتحدة وحدها (بالأحرى مع إسرائيل) مع بعض الاستثناءات الهامشية والعرضية. وفى القضايا الثلاث أجبرت الولايات المتحدة الجميع على الاستسلام. ويتبنى الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الموقف الأمريكى فى كل من: (1) الانسحاب الجزئى، (2) إنكار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى؛ (3) رفض حق المقاومة. وليس ياسر عرفات وحده الذى يجد نفسه فى مصيدة «الصفقة التاريخية»، بل العالم بأسره يدرك، خاصة بعد حرب الخليج، أن الولايات المتحدة قادرة على مد مبدأ مونرو إلى الشرق الأوسط، وقد تستخدم القوة العسكرية بشكل عشوائى لتنفيذ شعار جورج بوش «ما نقوله نفعله»، وذلك حين كان يعلن عن إقامة نظام عالمى جديد بينما كانت القذائف والصواريخ تدك بغداد.

الآن تحمل إدارة كلينتون ـ مبدأ المانعة ـ خطوات أبعد إلى الأمام متراجعة عن الموقف السابق المتفق مع الإجماع الدولى حول حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة أو تعويضهم وعن اعتبار الأراضى الفلسطينية فى الضفة والقطاع أراضى «محتلة» (والتحول إلى اعتبارها أراضى متنازعًا عليها) وضم القدس

الشرقية إلى فئة الأراضى المتنازع عليها. وحين نأخذ فى الاعتبار قوة الولايات المتحدة، فمن المستبعد أن تحدث تغيرات فى تلك المنظومة فى المستقبل المنظور.

وبنظرة قريبة إلى غزة يمكننا تفسير المغزى المقصود، فليس الهدف انسحابًا، بل تعديلات تحقق الرغبات الإسرائيلية. وقد بدت هذه النقطة بجلاء فى التعليقات الصحفية الإسرائيلية. فى لقاء صحفى أعلن إيهود باراك رئيس الأركان أن إسرائيل «لن تنسحب من غزة؛ لأننا سنكون فى أى مكان نراه ضروريًا».[106]

ويعتمد تصريح باراك على نص فى اتفاقية أوسلو يخول إسرائيل حق السيطرة على المستوطنات وحق الوصول إليها. تقع المستوطنات الإسرائيلية فى غزة متضمنة قطاعًا كبيرًا من خط الساحل وهو أكثر المناطق نفعًا فى القطاع. وتسيطر المستوطنات فى غزة على 40٪ من مساحة القطاع، ويختلف تقرير هذه النسبة باختلاف الحدود التى تريد إسرائيل رسمها حول المستعمرات بحسب اتفاقية أوسلو. وتشمل هذه الحدود قطاعًا صغيرًا إلى الشمال من الحدود الشمالية لإسرائيل ومستوطنة غوش قطيف على الحدود الدولية مع مصر وهى المنطقة التى أسسها حزب العمل برئاسة رابين - بيريز بين عامى 1974م و1977م. وتحاط هذه المستعمرات بأسلاك شائكة ودفاعات مكهربة وهو ما يعطى إحساسًا بإقامة دائمة فى المنطقة مقارنة بمستوطنات شمال قطاع غزة، وذلك بحسب جيوفرى أرونسون المتخصص فى قضايا الشرق الأوسط بعد عودته من زيارة للمنطقة. ويؤكد أرونسون أن وفرة التشجير والبنى الأساسية والخدمات التجارية ونحو 5000 آلاف مستوطن إسرائيلى يستنزفون مياه المنطقة المحدودة للإنتاج الزراعى ـ تحقق لهم أرباحًا هائلة إضافة إلى بحيرة صناعية كبرى أمام فندق فاخر يجعل من المنطقة «جنة عدن» على نحو ما أسمتها صحافة حزب العمل فى مارس 1993م. وتقدم مستوطنات غوش قطيف نحو نصف إنتاج الطماطم فى إسرائيل وقسمًا مهمًا من إنتاج الزهور مستفيدين بالأيدى العاملة الفلسطينية التى يمنحونها أجورًا بخسة. وبعد عودة حزب العمل إلى السلطة فى إسرائيل فى منتصف 1992م أكملت المستوطنة توسعاتها بما فى ذلك خطوط مياه من إسرائيل إلى داخل غوش قطيف وإقامة فيلاّت جديدة وطرق إضافية تصل المستعمرة بإسرائيل دون المرور بالأراضى الفلسطينية فى غزة. وقد أكد رئيس الوزراء الإسرائيلى إسحاق رابين أن مستوطنات غزة ستلقى دعمًا أولويًا من الحكومة الإسرائيلية.

وبحسب المراسل العسكرى زيف شيف فإننا «مازلنا نسرق المياه من أراضى غزة رغم تدهور نوعيتها عامًا بعد عام، كما أننا ننوى سرقة موارد القطاع المحدودة للغاية حتى نحقق هدفنا بإيجاد مزيد من المستعمرات» ونحن نمضى فى ذلك «بهدف حصار الفلسطينيين فى مزيد من اليأس، ولكن علينا أن ننتبه إلى أن هذا اليأس سيصاحبه شعور بأنه ليس لديهم ما يخشون فقدانه، ومن ثم يصبحون أكثر خطرًا على أمن إسرائيل». ورغم سرية الأرقام، فإن الاقتصاديين الإسرائيليين والفلسطينيين قدروا أن الميزانية المرصودة سنويًا لقطاع غزة توزع بما يعادل 30 دولارًا لكل مستوطن فى مقابل 120 دولارًا فى الضفة الغربية، و2113 دولارًا فى إسرائيل، وترفض إسرائيل، بحسب تقرير أبسكس فيشمان، تخصيص سنت واحد من الميزانية للسكان العرب فى الأراضى المحتلة ويتم جمع الضرائب فى هذه المناطق للإنفاق على الإدارة العسكرية الإسرائيلية وتحظر إسرائيل على سكان غزة صيد الأسماك، كما تحاصر إنتاج الفواكه فى الأراضى العربية فى القطاع وتنكمش مزارع الموالح حتى يتم إجبار سكان غزة على العمل فى ظروف استعبادية لدى المستوطنين اليهود فى داخل إسرائيل، أو يقوم السماسرة اليهود بالتعاقد مع المزارعين العرب من الباطن لاستغلال النساء والأطفال فى أعمال صناعية داخل بيوتهم بدرجة تذكرنا بالأيام الأولى للثورة الصناعية، وفى ذات الوقت صعدت صفوة ثرية من الفلسطينيين من المستفيدين مع سماسرة الاقتصاد الإسرائيلى وتحولت غزة إلى «معمل تجارب كبير للنظريات العسكرية الإسرائيلية» يتم تجريبها لبسط السيطرة والهيمنة الاقتصادية، على نحو ما يلاحظ فيشمان.[107]

واتفاقًا مع تصريحات باراك واصلت الإدارة الإسرائيلية بعد أوسلو تقديم عقود الإيجار للمستوطنين اليهود فى غزة لمدة 49 سنة؛ وهو ما يدل على نية إسرائيل المستقبلية، على نحو ما توضح سارة روى Sara Roy. وبعد أوسلو أيضًا أقامت الحكومة الإسرائيلية نطاقات صناعية على الأرض الزراعية الخصبة رغم وجود أراض صحراوية مجاورة، كسلوك متعمد لتدمير الموارد المحدودة فى القطاع والسيطرة على الأرض والموارد. وتخلص روى إلى أن الخطط والمشروعات تعبر عن خطة إسرائيلية لتقديم «شكل جديد معاد ترتيبه من توحيد أراضى إسرائيل. بما يضمن سيطرة إسرائيل على الأرض والمياه الفلسطينية»؛ فالاتفاقات لا تقدم سوى «قناع لتعميق تكامل دولة إسرائيل». وشهد قطاع غزة

منذ عام 1992م أسوأ تدهور عرفته الأراضى المحتلة. فقد أغلق رابين الإقليم وحبس فيه السكان العرب؛ وهو ما جعلهم يقبلون ـ بلا خيارات أخرى ـ العمل لدى المستوطنين اليهود فى أجواء من العبودية.

كما فرضت حكومة رابين قيودًا مرهقة على صادرات غزة من البرتقال، وهو المحصول النقدى الأساسى للسكان؛ مما جعل المحصول يتكدس لدى المزارعين ويتعفن. إضافة إلى فرض شروط جديدة تجعل إسرائيل محتكرة كلية إنتاج البرتقال كافة، ويقوم التجار الإسرائيليون والسماسرة والوسطاء ببيعه إلى الأسواق الخارجية مع تحقيق أرباح هائلة ومنح الفلسطينيين الفتات. وتستمر إسرائيل فى حظر إقامة مؤسسات مالية فلسطينية مستقلة بهدف تحويل قطاع غزة إلى «مؤسسة فرعية» للاقتصاد الإسرائيلى، صممت لخدمة «المصالح الإسرائيلية.. بالدرجة الأولى» مع احتفاظ إسرائيل بالسيطرة على الأرض والمياه فضلاً عن سيطرتها على أية تطورات فى المناطق التى ستترك للإدارة الفلسطينية.[108]

وقطعت خطوات أخرى على طريق إحكام السيطرة على قطاع غزة. فقد اشترطت إسرائيل فى مفاوضات القاهرة فى نوفمبر 1993م الدفاع عن ثلاث كتل استيطانية فى قطاع غزة تعد غوش قطيف إحداها، كما اشترطت أن تسيطر على ساحل غزة بأكمله. ولم يكن واضحًا هل ستحيط القوات الإسرائيلية بـ«الكتل» الاستيطانية وبما يقع داخلها من قرى عربية أم بـ«بؤر» المستوطنات فقط. فالفرق جوهرى، وما كانت تنويه إسرائيل هو إحكام السيطرة على «الكتل». وبينما بدا الموقف الفلسطينى تجاه هذه القضية مندهشًا وعاجزًا عن التصرف، أوضح رئيس جهاز التفاوض الإسرائيلى الجنرال أمنون شاهاك أن إسرائيل «ستتخذ الإجراء الذى تراه ضروريًا، وستحتفظ بما تعتقد أنه واجب الاحتفاظ به»، وزعم رئيس مجلس مستوطنى غزة فى ذات الوقت أنه فى الأشهر التى تبعت اتفاق أوسلو تم استيعاب ست أسر جديدة إلى مستوطنة غوش قطيف.[109]

يستمر الوضع الأمنى فى غزة فى التدهور على نحو ما يوضح تقرير سارة روى من موقع الأحداث، وذلك مع مواجهة السكان اثنين من الجلادين: الجلاد الإسرائيلى وجلاد منظمة التحرير. لقد أرست منظمة التحرير سلطتها لتضم الموالين لعرفات من منظمة فتح مع دعم من المزارعين الفلسطينيين والمتعاونين مع إسرائيل، الأمر الذى جعل السكان يعيشون أوضاعًا مهينة يسودها

«التوجس والريبة»، وهى وظيفة تتقنها القوى المحلية المستغلة لإحكام السيطرة على الشعوب حسب النموذج التقليدى للإمبريالية. وقد أكدت تقارير روى وما قدمته الصحف الإسرائيلية أنه ينظر بشكل متزايد إلى «فتح» كقوة رجعية عدوانية تسعى إلى تكريس الانشقاق، وتلعب دور الوكيل نيابة عن إسرائيل على غرار النمط الاستعمارى التقليدى، بحسب ما ترى سارا روى، وقد أكدت روى أيضًا أن الجيش الإسرائيلى يسمح بتسريب الأسلحة إلى غزة وترويج المخدرات لينجرف القطاع إلى مزيد من الفقر والتفسخ الاجتماعى والسياسى والنفسى، وهى الأساليب التقليدية التى مارسها المستعمرون من قبل لإحكام السيطرة على الشعوب.

وفى ذات الوقت يزداد الاحتلال الإسرائيلى وحشية وانتهاكًا. ففى أثناء توقيع اتفاقيات السلام فى ديسمبر 1993م قتلت القوات الإسرائيلية 30 فلسطينيًا فى قطاع غزة كما تسببت فى جرح 1100 آخرين، 500 منهم من الأطفال. وكان أكثر من نصف المصابين قد أطلق عليهم الرصاص الحى مباشرة. واستمرت قوات الأمن سواء فى غزة أو فى الضفة الغربية تقوم بدور وحدات الاغتيال السرى (والتى تناظر فرق الموت فى نموذج أمريكا اللاتينية) وهى وحدات ذاع صيتها وأعلنت فى بعض الحالات اعتذارها عن استهداف الأشخاص بالخطأ. واستخدمت هذه القوات أساليب هدم المنازل وقتل المشتبه فيهم داخل هذه الدور، واستخدمت القوات الإسرائيلية «أساليب قياسية» من فتح النيران على كل من يحمل سلاحًا حتى من بين أنصار منظمة التحرير، كما قامت باغتيال كل من يوزع منشورات وتعمدت القتل دون تحذير حتى إن هذه القوات قتلت ستة من أعضاء منظمة التحرير (من صقور فتح) كانوا يركبون سيارة ويلوحون بمنشورات. واعترف الجيش الإسرائيلى أن ذلك قد تم بطريق الخطأ. وكان المبرر فى الخطأ أن الجيش الإسرائيلى «كان يدافع عن نفسه» على نحو ما أعرب المتحدث الرسمى باسم الجيش. لكن على نحو ما يفسر بيترفورد فإن الجيش الإسرائيلى «لم يخف ارتياحه من ذلك الأسلوب لما يسببه من فزع ويردع السكان عن إيواء المطلوبين والمشتبه فيهم».[١١٥]

وتسير الممارسات الأمنية فى الضفة الغربية على نفس الوتيرة وهو ماتشهد عليه المذبحة التى قام بها المستوطن الإسرائيلى باروخ جولدشتاين فى مدينة الخليل فى 25 من فبراير 1994م. فقبل المذبحة بيوم أطلق الجنود الإسرائيليون صواريخ مضادة للدبابات وقنابل يدوية على منزل حجرى قرب القدس فقتلوا

فلسطينيًّا وجرحوا آخر، وكلاهما «اتهم بقتل عميل سرى». وفى الأيام الثمانية الأولى التى تبعت المذبحة استمر الجيش الإسرائيلى فى قتل الفلسطينيين فأطلق النيران على 33 فلسطينيًّا وأرداهم قتلى دون أن يكون هناك أى تهديد لحياة القناص الإسرائيلى فى 12 على الأقل من تلك الحالات، على نحو ما قدم تقرير منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية بتْسيلِم. وبعد مذبحة الخليل بقى العرب فى الضفة فى أسوأ الظروف وأشدها قسوة بينما كفلت إسرائيل للمستوطنين كامل الحرية فى الحركة والعمل والتسليح بأشكال الأسلحة كافة تحت رعاية وحماية من الجيش الإسرائيلى.[111]

تتحدث اتفاقيه أوسلو عن الانتخابات لكن التاريخ لا يدل على تفاؤل بهذا الصدد فقد أعرب المعلقون الإسرائيليون أن هناك على ما يبدو «تفاهمًا ضمنيًّا» بين إسرائيل ومنظمة التحرير بعدم دمقرطة الأراضى الفلسطينية واحتكار منظمة التحرير التمثيل السياسى لتبقى الممثل الوحيد عن الشعب الفلسطينى. وبحسب أوزى بن زامين فقد بنى الاتفاق على فرضية ضمنية «تضمن ألا يتحقق أى تأثير فعلى»، فكل شخص الآن فى القدس «يتحدث عن نظام فلسطينى غير منتخب، بل إدارة فلسطينية عبر التعيين والتوظيف» بما يضمن عدم دمقرطة الأراضى الفلسطينية وظهورها إلى جانبها ككيان (أو دولة) ديمقراطية. فإسرائيل تفضل فى المقابل «شكلاً من الاستبداد لا يختلف فى دكتاتوريته عن أى دولة عربية مجاورة». ويعتبر بن زامين أن ذلك أهم ما أفرزه اتفاق أوسلو. وفى تعليقه على ذلك يلاحظ إسرائيل شاهاك أن معارضة الديمقراطية فى العالم العربى تعكس التزامًا أمريكيًّا متصلاً يهدف إلى الإبقاء على المنطقة العربية فى حالة استبدادية كما كان التزامه للحركة الصهيونية، وكما هو التزامه تجاه منظمة التحرير، وكل ذلك لدوافع مفهومة ناقشناها من قبل. ولهذه الأسباب يبدو أن تلك التوقعات لها من الأهلية والجدارة ما يرجح وقوعها.[112]

وبعد ذلك بثلاثة شهور، مع اتضاح النوايا فى الممارسات التالية، كرر بن زامين تقييمه السابق. فقد كتب فى مطلع ديسمبر يقول: «لقد صار جليًّا للقادة الإسرائيليين أن الانتخابات المزمع إجراؤها فى 13 يوليو 1994م لاختيار مجلس الحكم الذاتى الفلسطينى لن تحدث، فقد اتضح لهم أن منظمة التحرير ستحكم غزة (باستثناء المستوطنات) بالطريقة التى ستحصل فيها على إدارة غزة ـ أريحا؛ أى من خلال نقل السلطة المتسارع من الجيش الإسرائيلى إلى الإدارة المدنية

الفلسطينية. ويأمل القادة الإسرائيليون سرًا أن ينجح ذلك «الموسم» فى الأراضى المحتلة. واستخدم بن زامين مصطلح «الموسم» فى إشارة ذات دلالة لعملية «الموسم» التى تم من خلالها نقل السيطرة على فلسطين من القوات البريطانية فى عام 1945م إلى قوات الهجانة الإسرائيلية بقيادة مناحم بيجين. وتقوم فرضياتهم على أنه إذا لم يتم تدمير المعارضة التى تقودها حماس فإن منظمة التحرير لن تتمكن من إدارة قطاع غزة (فى المرحلة الأولى) والضفة الغربية (لاحقًا). ومن هذه الفرضيات تنطلق تكتيكات إسرائيل التفاوضية ودعمها لتسليح قوات الأمن لمنظمة التحرير. ولعل الاعتراف بأن منظمة التحرير أكثر قدرة من إسرائيل على تعيين جبهة الرفض من نشطاء المقاومة داخل الأراضى المحتلة ربما يحسن «ثمار المستقبل» ويخلق «مصلحة مشتركة» بين إسرائيل وعرفات للوصول إلى «اتفاق مبكر».[113]

أعطت تقارير المشاركين الإسرائيليين فى الاجتماعات السرية فى كمبردج تحت رعاية الأكاديمية الأمريكية مصداقية لتلك التقييمات المتشككة. ففى مؤتمر صحفى فى تل أبيب فى 10 من سبتمبر قدم جوزيف ألبير تقريرًا أوضح أن الاتفاق بين الجانبين يشمل أن ينسحب الجيش الإسرائيلى أولاً من المناطق الهادئة إلى أن تتمكن قوات منظمة التحرير من القيام بمهامها فى بقية الأراضى المحتلة، وستكون مخيمات اللاجئين هى آخر ما تنسحب منه إسرائيل، وطالبت منظمة التحرير من إسرائيل تسليحها بأفضل الأسلحة حتى تضمن عدم وقوف منافس أمامها والقيام بدوريات مشتركة مع الجيش الإسرائيلى، وهو ما جعل الجنرال جازيت يصف منظمة التحرير بـ «الشباك الفلسطينى الفعال»، مقارنًا إياها بالشباك الإسرائيلى «الشرطة السرية المرعبة» واعتقد جازيت أن الدول العربية لديها أجهزة شرطة عالية المهنية (فى انتهاك حقوق المواطنين) وبالتالى فلن يكون الفلسطينيون العرب أقل منهم كفاءة.[114]

وستتعرض الانتخابات للحظر إذا وجد أنها ستمضى فى «الطريق الخطأ» أو يتم السيطرة عليها بالقوة بما يتفق مع مبادئ «الديمقراطية» الغربية، والتى تحدد مسبقًا النتائج ولا تعتنى بالعملية والملابسات، على نحو ما يشهد سجل التاريخ، وهو ما ناقشناه سلفًا.

ولقد كان الزعماء السياسيون فى إسرائيل واضحين فى شرح ما حققوه من إنجازات. ففى اليوم الذى أعلن فيه اتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين خرج

شيمون بيريز على التلفزيون الإسرائيلى ليعلن أن التغيير الذى حدث هو تغير «لديهم» وليس «لدينا». موضحاً أننا «لا نتفاوض مع منظمة التحرير بل مع ظل لها» يحقق لإسرائيل مصالحها التقليدية. وأكد على كلامه إسحاق رابين الذى أعرب أنه «من الحكمة البالغة التسريع بالمرحلة الثانية من المفاوضات لتستغرق لأنه يبدو أن عرفات لا يريد إجراء انتخابات، وسيمضى مباشرة إلى حل داخلى يحقق الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين بشكل مؤقت. وقطع رابين مسألة عودة اللاجئين بقوله: إن ذلك «ضرب من الخيال» وكل ما يمكن تحقيقه لم شمل بعض الأسر الفلسطينية. وما يتحدث عنه الفلسطينيون من عودة آلاف المبعدين ليس إلا «وهم وسراب»، وأكد أن إسرائيل قد تسمح بظهور شكل ما من أشكال السلطة أو الحكم للفلسطينيين، لكن عليهم ألا يحلموا بظهور «دولة فلسطينية».

وفى حديث له أمام المجلس السياسى لحزب العمل فى أكتوبر من نفس السنة أعرب رابين عن توقعاته بشأن قضايا الأمن، فأوضح أن القوات الفلسطينية التى ستتبع منظمة التحرير ستريح إسرائيل من المشكلات التى تثيرها محكمة العدل الدولية ومنظمات حقوق الإنسان ومناشدات أصحاب القلوب الرقيقة والمتعاطفين من الآباء والأمهات مع الفلسطينيين. أما إذا كان الفلسطينيون ينتظرون غير ذلك فعليهم أن يعرفوا أن ذلك «وهم».[115]

10. مــا بعــد الاتفــاق

سارت الأحداث على نفس مسارها بعد اتفاق أوسلو. واستمرت العمليات العسكرية الإسرائيلية لتقتل 15 فلسطينياً وتدمر تسعة منازل فى سبتمبر من نفس العام. ولم تعر الصحافة الأمريكية ذلك اهتماماً كما لم يعرض التلفزيون الإسرائيلى سوى صور قليلة عن ذلك الفلسطينى الذين أُطلقت الأعيرة النارية على رأسه مباشرة بعد أن رشق جندياً إسرائيلياً بالحجارة فى زاوية من الشارع. فمثل هذه الحالات صارت من الكثرة بما لا يستحق عرضها.

واستمرت بالمثل فرق الموت التابعة للجيش الإسرائيلى تستهدف «المشتبه» فيهم، ومن بينهم كان ذلك البقال البسيط عبد الرحمن يوسف أرورى، أحد ضحايا «القتل العمد» بحسب منظمة «الحق» لحقوق الإنسان الفلسطينية، نقلاً عن رواية ابن عمه البروفيسير ناصر أرورى من جامعة ماساتشوستس. وقد اغتيل الرجل بعيارين فى رأسه من مسدس كاتم للصوت على مسافة قريبة من منزله

بينما كانت زوجته الحامل فى الشهر الثامن وأطفاله الثلاثة وأقاربه يتابعون اغتياله من النافذة مصدومين غير مصدقى أعينهم، وكان أعضاء فرق الموت متنكرين فى ثياب عربية، على نحو ما اعتادوا أن يفعلوا.(116)

واستمر المستوطنون يعيثون فى الأرض فسادًا، يهاجمون الناس ويدمرون ممتلكاتهم تحت بصر الجيش الإسرائيلى حتى يدرك الفلسطينيون من هم الحكام الحقيقيون فى مدينة الخليل، بحسب قول أحد المستوطنين المتدينين فى مستوطنة كريات أربع. وبحسب يهودى فى مستوطنة مجاورة فإنه «بينما تقوم زوجاتنا الجميلات بإشعال النار لإضاءة الشموع لحين عودتنا من الخارج يقوم رجالنا البواسل بإشعال النيران فى السكان العرب»، وذلك فى إشارة إلى ما يقوم به المستوطنون بشكل منتظم فى مساء أيام الجمع فى مدينة الخليل من أعمال عنف ضد السكان العرب. واعترف الضباط المظليون فى الجيش الإسرائيلى أن السكان العرب فى الخليل يلتزمون الهدوء فى وقت أُطلق فيه العنان للمستوطنين. وكجزء من «حماية» العرب فى الخليل فرض عليهم حظر تجوال ليلى، ليضاف إلى حياتهم مزيد من البؤس والبطالة ويبقى المستوطنون طليقى الحرية.

وقد أطلق الزعماء السياسيون والمعلقون الإعلاميون تحذيرات صارمة للكف عن استهداف الفلسطينيين. لكن العنف المستمر الآن يستمد شرعيته من اتفاق أوسلو وما تبعه من اتفاقات، فالمهم هو حاجة ورغبات الأقوياء، وليذهب الضحايا إلى الجحيم.

وبدأ الجيش الإسرائيلى فى احتجاز الفلسطينيين المتهمين بالتحريض ضد عرفات أو اتفاق أوسلو، على نحو ما نشرت الصحف العبرية: وكانت أولى الحالات اعتقال أحد محاميى مدينة رام الله الذى قُدِّم لمحاكمة عسكرية لاتهامه بحيازة «منشورات تحريضية» يشتبه فى أنها ضد العملية السياسية وهو شكل جديد من أشكال «التصريح بالقتل» الذى تكفله فرق الموت. وصار إطلاق سراح السجناء مرهونًا بهذا الموقف السياسى. فسجناء حماس لن يطلق سراحهم؛ لأنهم «ضد السلام» على نحو ما أعلن صراحة المفاوض الإسرائيلى الجنرال أمنون شهاك.(117)

وكما أشرنا من قبل فإن جذور الممارسات الدموية والوحشية تعود إلى أيام الاحتلال الأولى وإلى بواكير العنف الذى احترفه المستوطنون فى حضانة الدولة. وبعد أن زادت مثل هذه الانتهاكات بعد اتفاقية أوسلو عادت إسرائيل إلى تاريخها المبكر فى قتل الفلسطينيين، على نحو ما كتب مراسل هاآرتس يوسى

توربشتين من مدينة الخليل فى نوفمبر من نفس العام موضحًا أن خوف الفلسطينيين من المستوطنين ليس وليد الأسابيع الأخيرة، بل يعود إلى الأفواج الأولى التى استوطنت المدينة وبصفة خاصة المستوطنين المتدينين اليهود فى الشطر القديم من المدينة فى منتصف السبعينيات. وقد دفع ذلك كثير من الفلسطينيين الذين كان عددهم قد بلغ 25 ألفًا إلى هجرة الأماكن المجاورة للمستوطنين الذين لم يفوتوا الفرصة فاحتلوا منازلهم مبتهجين بسياستهم الناجحة فى التخويف والطرد والتدمير المنظم للممتلكات والقتل البربرى والاعتداء على المصلِّين فى الحرم الإبراهيمى الذى وقعت فيه المذبحة الشهيرة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ ما كتبته هاآرتس. ويتخذ الجيش الإسرائيلى موقفًا متقاعسًا تجاه البرنامج المنظم الذى يقوم به المستوطنون من التدمير والقتل والإرهاب. ولم يحرك أفراد الجيش الإسرائيلى ساكنًا حين رشق المستوطنون الفلسطينيون بالحجارة، وأصابوا تلميذة فلسطينية بجراح وهى ابنة أحد أساتذة جامعة بير زيت. وفى المقابل يشتاط الجنود الإسرائيليون غضبًا تجاه أى فعل فلسطينى ويردون عليه ردًا وحشيًا. ففى خلال الشهرين الذين أعقبا توقيع اتفاقية أوسلو، جرح 18 فلسطينيًا على أيدى الجنود والمستوطنين الإسرائيليين بينما أعرب المستوطنون عن بهجتهم فى صخب ومجون.

وعلى نحو ما يظهر تقرير أمنون دينكنر فإن «الحقيقة البسيطة تشير إلى أنه حين يقوم فلسطينى بمحاولة استهداف مستوطن فإنه يراهن بحياته، وهذا هو عين العدل!» لكن حين يحاول مستوطن إطلاق النار على رأس عربى فإنه «فى مأمن من رد فعل ذى قيمة من قبل الجنود. فلن يلقى أحد القبض عليه، ولن يمنعه أحد من اغتيال العرب، ولن يطلق الجنود النيران على رأسه أو قدميه كما يفعلون مع العرب، وبالطبع لن يطلقوا عليه النار قبل أن ينفذ جريمته بالكامل». ويمكننا إدراك ذلك بمراجعة اللقاء الذى أجرى مع عقيد فى الجيش الإسرائيلى، والذى سئل فيه عن موقفه إذا قام مستوطن بمحاولة إطلاق النار على فلسطينى فكان رده «سأفعل كل ما فى وسعى لأحمى الفلسطينى ولو بجسدى، لكن لن أقوم أبدًا بإطلاق النار على المستوطن «وبوسع المستوطنين بعد سماع ذلك أن يخرجوا ويقتلوا العرب وهم آمنون، فلن يمس أحد شعرة من رءوسهم. ولقد صدم مشاهدو التلفزيون فى يناير 1994م لرؤية الجنود الإسرائيليين يفرون من مكان يطلق فيه أحد المستوطنين النار على الفلسطينيين فى مدينة الخليل، على نحو ما يشير تقرير بيتر فورد حول مذبحة الخليل.[118]

وبعد مذبحة الحرم الإبراهيمى، بدت سوءات المعايير المزدوجة التى اتبعها الاحتلال الإسرائيلى خلال السنوات السبع والعشرين الماضية. واستمرت سياسة «فتح النيران» الإسرائيلية التى تجرم استهداف المستوطنين المنخرطين فى أعمال عنف، على نحو ما يصف جويل جرينبرج حين استدعائه تأكيد الجيش الإسرائيلى فى ديسمبر 1993م على «عدم جواز استخدام الجندى الإسرائيلى السلاح فى وجه أى إسرائيلى». وهى حقائق كانت معروفة من قبل وتدل عليها الممارسات المستمرة عبر السنين. ولم تكن مفاجأة أنه بعد مذبحة الحرم الإبراهيمى أن أكد الجنرال إيهود باراك على أن جيشه مستمر فى اتخاذ تدابيره القصوى فى الأراضى المحتلة لمحاربة الإرهاب الفلسطينى. وأكد باراك على أن ثانى أهم قضية ينشغل بها الجيش هى تأمين الطرق للمسافرين الإسرائيليين (طبقًا لديفيد هوروڤيتس).[119]

كان باراك يتحدث عقب تصفية الجيش الإسرائيلى لأربعة من الفلسطينيين فى الخليل فى معركة واجه فيها الجيش مسدسات الفلسطينيين بأسلحة حربية ثقيلة لهدم البيوت على رءوسهم، وكان منفذو العملية من عناصر ادعت إسرائيل أنها تابعة لحركة حماس بحسب تقرير نيويورك تايمز. وادعى الجنرال دانى يتوم من الجيش الإسرائيلى أن أحد منفذى العملية يشتبه فى أنه قام «بقتل اثنين من المستوطنين فى مستوطنة كريات أربع»، وأعلن الجيش الإسرائيلى هؤلاء الرجال «مطلوبين» «لتورطهم» فى القتل. وصرح رئيس الأركان إيهود باراك أنهم كانوا يقومون بعملية «انتقامية» وأنهم من «أهم رجال حماس فى الخليل». فى الوقت الذى قتل الإسرائيليون فيه امرأة فلسطينية حاملاً بعد أن انتهكوا حرمة مستشفى للأطفال وأطلقوا منها النيران على الفلسطينيين، ولم يثر ذلك اعتراضًا فى الرأى العام الداعم للصليب الأحمر تجاه انتهاك أحد أهم المبادئ «المقدسة لحقوق الإنسان». ثم أعلن الجيش الإسرائيلى مدينة الخليل بأسرها منطقة عسكرية مغلقة لتزداد معاناة الفلسطينيين الخاضعين أصلاً لحظر التجوال منذ مذبحة الحرم الإبراهيمى. واضطر الصليب الأحمر للمرة الأولى إلى تقديم الإعانات الغذائية لنحو ثلاثة آلاف فلسطينى فى المدينة تحت مضايقات الجيش الإسرائيلى الذى حال دون توزيع تلك الإعانات بحجة أنها قد تؤدى إلى «اضطراب». وأعرب رئيس الوزراء رابين أنه «غير مرتاح» للورطة التى وقع فيها الفلسطينيون فى الخليل.[120]

وبعد ذلك بعدة أيام وحين قتل الفلسطينيون ثمانية إسرائيليين أغلقت الأراضى

المحتلة بأسرها لأجل غير مسمى، وتعمدت إسرائيل استخدام 8000 عامل من كل من رومانيا، وبلغاريا، وتايلاند، وتركيا ليزداد عدد هذا النوع من العمالة الوافدة إلى 35000. ويعنى استقدام هذه العمالة مزيدًا من البطالة للفلسطينيين ولم ينج من هذه البطالة المرضات والأطباء الفلسطينيون الذين منعوا من الذهاب إلى مستشفياتهم فى القدس الشرقية. وبالنسبة لوزراء الحكومة الفلسطينية لم يكن تأمين حياة الفلسطينيين إلا فى مرتبة تالية بعيدة[121]؛ إذ كانت حياتهم نفسها تحت التهديد المستمر، وصارت عمليات «إغلاق» الضفة والقطاع؛ الحدث الأكثر شيوعًا مع الثنائية التقليدية: عقابًا جماعيًّا للعرب وإطلاق أيدى اليهود فى أعمال العنف. وساهمت هذه السياسة فى تحقيق أهداف من وضعوا قوانين الحكم والسيطرة العنصرية على الشعب الفلسطينى.

قدمت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية «بِتْسيلِم B'Tselem» تقريرًا عن مذبحة الحرم الإبراهيمى اتهمت فيه الحكومة «بازدراء حياة الفلسطينيين بشكل مشين» وأشار تشيربيرسون سفيرسكى فى التقرير إلى أن «ما قام به منفذ المذبحة لم يأت من فراغ، بل جاء بتحريض مستمر بإيذاء الفلسطينيين وتوفير الضمانات للقتلة من المستوطنين. وراجعت هذه المنظمة الممارسات المستمرة من قبل قوات الأمن والمحاكم التى لا تتأخر فى إدانة العرب وإعفاء اليهود، وأشار تقرير «بِتْسيلِم» إلى ما يرتكبه الجنود الإسرائيليون من «صنوف التعذيب كافة» التى تؤدى إلى اعتراف 95٪ من الفلسطينيين على أنفسهم. وفى ذلك الوقت طالب الصليب الأحمر الحكومة الإسرائيلية بوضع حد للاستجواب العنيف الذى يمارسه الجنود الإسرائيليون ضد الفلسطينيين المسجونين بلا تهمة فى الأراضى المحتلة. وأشار الصليب الأحمر إلى أن أشكال الضغوط النفسية والبدنية التى تمارسها القوات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين تمثل انتهاكًا مباشرًا لاتفاقية جنيف لحقوق الإنسان وتقف عائقًا دون الوصول إلى محاكمة عادلة.[122]

وبعد أن خرجت النتائج الأولى للجنة شامجار Shamgar Commission كتب الصحفى الإسرائيلى حاييم برام أنه باستثناء الإسرائيليين ذوى الميول العنصرية المفرطة فإن أحدًا لا يجادل فى أن الفلسطينيين يواجهون بأيدٍ عارية جيشًا كامل التسليح ومستوطنين متعطشين للدماء، إضافة إلى شركاء هؤلاء من الجيش وحرس الحدود الإسرائيليين. ورغم أن هذه الحقائق معروفة منذ زمن فإنها قوبلت بالتجاهل والإهمال فى الولايات المتحدة. ولعل أحد أسباب هذا السلوك

العنصرى تجاه الفلسطينيين يعود -بحسب الصحافة الإسرائيلية- إلى أن عدداً كبيراً من الضباط والجنود الذين يؤدون الخدمة العسكرية فى تلك المناطق هم من أبناء المستوطنات اليهودية فى تلك المنطقة. وقد فسر قائد القوات الإسرائيلية فى كريات أربع سلوك باروخ جولدشتاين مرتكب مذبحة الخليل بأنه «جندى وجد نفسه فى معركة». وقد قوبل هذا التعليق «اللطيف» بارتياح من القطاعات الإسرائيلية المتدينة وفى الداخل الأمريكى.[123]

واستمرت فى ذات الوقت عملية بناء المستوطنات حسب خطة رابين الذى تباهى بأن معدل البناء فى عهده هو أسرع المعدلات منذ عام 1967م، على نحو ما قدم تقرير واشنطن بوست بشأن الاستيطان الإسرائيلى مشيراً إلى أنه فى ظل حكومة رابين الجديدة تغير بناء المساكن من داخل أراضى إسرائيل إلى المناطق المحتلة منذ 1967م فى الضفة والقطاع رغم انخفاض ميزانية البناء. كما أعلن وزير الإسكان بنيامين بن أليعازر، بحسب جيروزاليم بوست، أن بناء المستوطنات فيما كان يسمى سابقاً بالقدس العربية الشرقية مستمر رغم المطالبات الفلسطينية والأمريكية وطالبت الحكومة الجديدة بتوسعة المستوطنات من حدود القدس إلى مشارف أريحا بهدف توطين 70000 فى مجمع مستوطنات غوش أدوميم Gush Adumim وهو ما سيقسم ما تبقى من المناطق الفلسطينية فى الضفة الغربية ويمد من سيطرة إسرائيل على الأقاليم الأكبر للقدس. وقدر تقرير فى صحيفة معاريف العدد الحقيقى للوحدات السكنية الجديدة بخمسة عشر ألفاً وليس بثلاثة عشر ألفاً كما أعلنت الحكومة. وكانت معدلات التقدم فى البناء تفوق حتى ما طالب به اليمينى المتشدد آرييل شارون الذى أدت خطته فى بناء المستوطنات إلى سوء فهم مع واشنطن. وامتدت خطط التوسع إلى ما وراء حدود القدس فى الاتجاهات كافة. وسيتم مضاعفة مساحة بعض المستوطنات مثل مستوطنة جيڤات زئيف Givat Ze`ev الواقعة على بعد 7 كم شمال القدس. وإلى الشرق سيزداد سكان مستوطنة معالى أدوميم التى كانت قد تضاعفت فى مساحتها فى السنوات الأخيرة. واعتبر وزير الدفاع الإسرائيلى موردخاى جور أن معالى أدوميم جزء من القدس.

كما أعلن بن أليعازر فى واشنطن عن «توسعة البناء فى القدس» بعد أن كانت هذه قضية «حساسة» وتثير خلافات، وظلت سرية فيما سبق، على نحو ما قدمت الصحافة العبرية، ولم يلق أحد فى الولايات المتحدة اهتماماً للأمر.

ويرتبط كل هذا بشكل مباشر باتفاق أوسلو، ويمكننا فى ظل ذلك أن نتوقع نوايا الحكام الفاعلين فى القضية.[124]

وفى الصحف الإسرائيلية قدّم ميشيل سيلا تفاصيل أكبر حول البناء المتسارع فى چيفات زئيف وفى الطريق السريع المؤدى إليها، فى وقت لم تكن هناك أية آفاق لتوسعة المحلات العمرانية للفلسطينيين الذين يعانون من اختناق حاد فى مساكنهم، بحسب وصف سيلا الذى يشير إلى «نية إسرائيل عدم التطرق فى المفاوضات مع الفلسطينيين إلى ما يمس المستوطنات فى القدس الكبرى». وتؤدى تلك المعدلات المتسارعة فى بناء المستوطنات إلى فصل نصف الضفة الغربية الشمالى عن نصفها الجنوبى؛ مما يعيق أية محاولات مستقبلية لتحقيق وحدة إدارية وحكم ذاتى فلسطينى. ووفقًا لما كتبه سيلا فإن الفلسطينيين فى الضفة الغربية يعيشون فى جزر منعزلة وسط بحر من المستعمرات. وتصر إسرائيل على الحفاظ على عدم اتصال بيت لحم برام الله بطريق مباشر عبر القدس الشرقية وتجبر السكان العرب على الدوران لمسافات طويلة وشاقة للتواصل بين المدينتين؛ وهو ما يتفق مع خطة شارون لتحويل البلدان والمدن الفلسطينية إلى بقع منعزلة تسمى بـ «جيوب الحكم الذاتى»؛ مما يؤكد أنه ليس هناك من حل أو تسوية بين الطرفين فى ظل خطة شارون بشأن المستوطنات والقدس، والتى تسارعت كثيرًا منذ توقيع اتفاقات السلام.

وبعد ذلك بأسابيع قليلة أعلنت الحكومة ضم الأراضى المتصلة بمستوطنة چيفات زئيف إلى حدود القدس. وصرح المسئولون فى الحكومة الإسرائيلية أن هذه الخطط «تعكس السياسة الحكومية لتعزيز سيطرة الحكومة على القدس الكبرى»، وبصفة خاصة فى اتجاه جيڤات زئيف ومعالى أدوميم. كما أعلنت عن إنشاءات جديدة إلى الشرق من جيڤات زئيف.[125]

ولا تختلف خطة رابين ـ بيريز بشأن تحويل الأراضى الفلسطينية إلى جيوب منعزلة عن خطط شارون، ولكنها أكثر قبولاً فى الشكل والأسلوب لدى الولايات المتحدة التى تقرر وترسم المسارات.

لقد قدر باحثان إسرائيليان فى شئون المستوطنات فى دراسة لهما بدورية تشالنج Challenge الإسرائيلية أن «مجال النفوذ للقدس الكبرى» يمتد من رام الله إلى الخليل وإلى حدود معالى أدوميم قرب أريحا لتبتلع 30٪ من مساحة الضفة

الغربية. والهدف خلق حلقات من المستوطنات تخنق البلدان والقرى العربية وتوقف نموها وتحول دون أى احتمال لأن تصبح القدس الشرقية عاصمة للفلسطينيين وتقطع الاتصال الجغرافى بين شمال الضفة وجنوبها. ويقوم بناء القدس الكبرى على شبكة هائلة من الطرق تعمل كعمود فقرى لبناء المستوطنات. كما أن هناك خططاً لإنشاء مناطق سكنية للفلسطينيين إلى الشمال الشرقى من القدس الكبرى يطلق عليها «القدس» لتصبح عاصمة محتملة للفلسطينيين بعيداً عن «أورشاليم» وذلك على نحو ما أعلن أوزى فيكسلر رئيس هيئة تطوير القدس.

وفى مطلع أكتوبر من نفس العام تناولت صحيفة هاداشوت Hadashot زيارة أريا ميزراح، مدير هيئة الاستيطان فى الحكومة الإسرائيلية، لوادى الأردن، والذى أعلن من هناك عن التوسعات الجديدة لاستيعاب لمئات المستوطنيين بناء على توجيهات رئيس الوزراء لضمان السيطرة على الإقليم. واستفاد المشروع الاستيطانى فى هذه المنطقة من أسعار منخفضة ودعم كبير للإنشاء والتعليم بأكثر من عشرة أمثال ما يوجه من دعم حكومى فى بقية إسرائيل.

وأكد تقرير لهاداشوت جاء بعد شهرين من توقيع أوسلو أن الاتفاق على خطط الاستيطان لم تتغير فى ظل دعم الحكومة ومن حزب ميريتز الحمائمى، بل واتبع مختلف الوسائل لجذب المستوطنين الجدد. ويحصل المستوطنون فى وادى الأردن، والذين يمثلون 2,4٪ فقط من إجمالى أعداد المستوطنين، على 12٪ من الدعم المحلى لتشجعهم على استيطان تلك المنطقة. وأوضح التقرير أن الغضب الذى أظهرته إسرائيل تجاه تقليص الولايات المتحدة للقروض إلى إسرائيل كعقاب على توسعة المستوطنات كان ملفقاً ومخادعاً. وعلى خلاف سابقتها، تركت إدارة كلينتون التقديرات المالية المطلوبة للمساعدة للحكومة الإسرائيلية، والتى طلبت 430 مليون دولار باستثناء الاستيطان فى القدس. الطريف فى الأمر أن كلينتون تطوع وأضاف من عنده 7 ملايين دولار ليظهر دعمه ووقوفه إلى جانب إسرائيل فى توسعة الاستيطان فى القدس الشرقية وما حولها. ولقد قدرت وزارة الخزانة الإسرائيلية أنها ستنفق على الاستيطان فى الضفة والقطاع أكثر من 700 مليون دولار. وأظهرت التقارير أنه لم يتغير شىء فى خطط المستوطنات بعد اتفاق أوسلو مع وضع خطط جديدة فى عام 1994م للاستيطان فى الضفة وقطاع غزة (غوش قطيف) وأظهرت هاداشوت أن رابين ماضٍ فى طريقٍ معتبراً أن «الأمريكيين سيفهمون موقفنا».[126]

لقد كان حدس رابين فى محله، حسبما دل مسار عجلة التاريخ.

وواصلت وزارة المستعمرات فى إسرائيل سياستها بتشجيع المهاجرين للوصول إلى الأراضى المحتلة، مع توفير كافة الإعانات والدعم. وعملت الوزارة على إعادة توزيع يهود إثيوبيا الذين يعيشون قرب نتانيا لتوطينهم فى مستعمرات الضفة الغربية حيث تؤجر لهم الوزارة شققًا سكنية. وأفشت الإذاعة والصحافة الإسرائيلية أخبارًا عن مخططات حكومية سرية لمد القدس الكبرى إلى أريحا من خلال مشروعات استيطانية هائلة، ومشروعات سياحية تصل إلى الشواطئ الشمالية للبحر الميت وشبكة طرق جديدة تزيد استثماراتها عن 700 مليون دولار، لوصل المستعمرات الجديدة ببعضها البعض مع تطويق القرى والمدن الفلسطينية كخطوة لمحو الحدود الرسمية بين الضفة وأراضى إسرائيل فى الداخل (الخط الأخضر). وتستمر فى ذات الوقت سياسة مصادرة الأراضى الفلسطينية بهدف إنشاء الطرق وتأمين «تواصل جغرافى» بين المستوطنات اليهودية. وأكد بن إليعازر أنه لا توجد حدود للبناء فى منطقة القدس الكبرى المتدة إلى جنوب بيت لحم وذلك فى منطقة تعتبرها إسرائيل جزءًا مكملاً «للمحيط الدفاعى للقدس». وتهدف هذه الخطط إلى تدعيم الاتصال الجغرافى القائم بين مستوطنة فيريد أريحا Vered Jericho المشرفة على مدينة أريحا ومنها عبر مستوطنة معالى أدوميم وصولاً إلى القدس، وهو إنجاز ستقدمه إسرائيل إلى المفاوضين الفلسطينيين كحقيقة جغرافية على الأرض، وفق ما أعلن وزير الدفاع الإسرائيلى موردخاى جور. وبعد مذبحة الحرم الإبراهيمى أكد الوزير للمستوطنين أن الحكومة لا تنوى إخلاء المستوطنين من المناطق المحيطة بالخليل أو غيرها، فالاتفاقات التى عقدت فى أوسلو والقاهرة «قبلت بأن يبقى جميع المستوطنين فى أماكنهم». وقد أوضح رئيس الوزراء رابين أن المهم هو «ما داخل الحدود» والأقل أهمية هو «أين تقع تلك الحدود» طالما أن الحكومة تسيطر على كافة أراضى إسرائيل وعاصمتها القدس.[127]

وأوضحت إسرائيل أنه لن يتطرق التفاوض إلى الجولان إلا إذا دخلت سوريا فى مفاوضات مباشرة. ولا يبدو أن صورة المستوطنات هنا ستتغير عنها فى الضفة والقطاع فقد أعلن مجلس مستوطنات الجولان فى نهاية ديسمبر أن وزارة المالية وفرت نصف ما طلبه المجلس بتقديم 50 مليون شيكل (17 مليون دولار) من ميزانية 1994م لزيادة عدد السكان اليهود بنسبة 50٪ خلال

أربع سنوات. وإلى جانب 1700 منزل جديد سيتم إنشاء مؤسسة صناعية جديدة بدعم حكومى يرفع من المخصصات المالية للعام السابق والتى بلغت 117 مليون شيكل، منها 50 مليون شيكل من الميزانية الحكومية. وفى يناير أعلن بن إليعازر عن تخصيص دعم مالى لإقامة منشآت جديدة إلى جوار كاتزريم Katzrim عاصمة المستعمرات الإسرائيلية فى الجولان، وتتألف من 550 مسكنًا جديدًا، 20٪ تم تمليكها بالفعل. وقبيل أوسلو مباشرة أعلن مجلس المستوطنات فى الجولان خطة لـ 26 سنة مقبلة. وسيستمر البرنامج بعد أوسلو وسيزداد على نحو ما حدث فى الضفة والقطاع. وكان تقرير المجلس فى أغسطس 1993م يحمل عنوان «الهدوء.. نحن نبنى» فى إشارة إلى استراتيجية حزب العمل التقليدية القائمة على «فرض الحقائق على أرض الواقع» فى وقت «لايريد فيه الآخرون أن يروا ما يحدث» أو لا يريدون أن يروا، خاصة الحكومة الأمريكية التى يتواصل دعمها المادى وقروضها الميسرة لإكمال تلك التوسعات فى المستعمرات.(128)

ورغم تلك الإنجازات فى «هندسة التاريخ» فإن هناك دومًا خوفًا من انفراط السيطرة على السجل التاريخى إن تحرك إلى دائرة الضوء بكل ما يحمله من أسرار ومضامين اتفاق أوسلو. فما نعرفه اليوم عن الاتفاق يعطى فقط حقائق رسمية لتعديل الأوضاع، فقد اتفقت مصر وروسيا والولايات المتحدة وإسرئيل على العمل سويًا على مراجعة وتعديل قرارات الأمم المتحدة بشأن الشرق الأوسط بما يتفق مع اتفاقات أوسلو الجديدة (2) ويهدف ذلك إلى تنقية 32 قرارًا من قرارات الأمم المتحدة أغلبها تنتقد إسرائيل كخطوة غير مسبوقة ومفيدة للغاية تحقق دفن جثمان التاريخ والتخلص مما جاء فيها بشأن حقوق الشعب الفلسطينى فى أراضيه وانتهاكات حقوق الإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلى، وكذلك التخلص مما جاء فيها حول المستعمرات الإسرائيلية، ورفض إسرائيل الاعتراف بأسلحتها النووية واحتلال مرتفعات الجولان. وبحسب المصطلحات التى تستخدمها نيويورك تايمز فإن هذه الجهود «الجديرة بالتقدير» الساعية إلى التخلص من القرارات القديمة التى لا موقع لها اليوم فى التسوية تمثل جزءًا من «السعى إلى وضع الأمم المتحدة فى حجمها الطبيعى مع النظام العالمى الجديد» حسب الشروط التى تحددها الولايات المتحدة وإسرائيل ونيويورك تايمز. وغنى عن البيان أن القضايا التى سيتم التخلص منها فى القرارات القديمة مازالت حية تنبض ولم يتغير شىء فى واقعها المادى. كما أنه واضح لا لَبْسَ فيه أن ذلك النهج لا يمكن قبوله تحت أى

مبدأ، فالظروف التى أدت إلى صدور هذه القرارات عارضتها الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة وصوتت ضدها بالفيتو فى مجلس الأمن.[129]

ولقد أظهر كلينتون فى ديسمبر 1993م فى جلسة الأمم المتحدة دعمه لهذه الخطط.

وفى تعليقه على الخطابات المتبادلة بين رابين وعرفات بشأن التسوية السلمية كتب توماس فريدمان مقالاً حمل عنوان: «شرق أوسط جديد وشجاع» وصف فيه خطاب عرفات إلى رابين بأنه ليس رسالة اعتراف بل خطاب استسلام أشبه براية بيضاء مرسومة على ورق الخطاب يتخلى بموجبها رئيس منظمة التحرير عن كل المواقف السياسيه لإسرائيل مفرطًا فى كل المكاسب منذ إنشاء منظمة التحرير فى 1964م. لم يشر فريدمان إلى تجاهل بلاده بكل مطالبات المنظمة خلال السنوات الماضيه بإقامة دولتين على أرض فلسطين. ومن ثم كان منتظرًا أن «تستسلم» المنظمة فى ظل ظروف «العالم الواقعى» الذى يشعر فيه الجميع بالابتهاج لهذا الاستسلام، وستستريح إسرائيل من ذلك التوتر القديم.[130]

وتتفاوت ردود الأفعال فى بعض الدول، فقد لاحظ دانى روبنشتاين أن «لم تكن هناك أية إشارة فى اتفاق أوسلو حول حل المشكلات الأساسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين سواء على المدى القصير أو البعيد». ووصف جوليان أوزان وأندريه جورز موقف عرفات فى اتفاق أوسلو بأنه «الخطوة اليائسة الأخيرة التى يخطوها قائد عجوز بهدف إنقاذ جزء من فلسطين قبل أن يفقد كل شىء» وربما «لإنقاذ صورته الشخصية ومكانته الأدبية ونفوذه فى الإقطاعية التى يمكن أن تمنحه إياها إسرائيل» حتى يمكنه الإنفاق بسخاء «على الموالين له ورشوة السكان للقبول بالتخلى عن حقوقهم وآمالهم» وبحسب أوزان وجورز فإن ما تحقق مع عرفات كان «إنجازًا رائعًا» يبقى المستوطنات مع سيطرة إسرائيلية كاملة على الأمن والحدود ولن يسمح لعرفات بمس موضوع القدس التى تعتبرها إسرائيل عاصمتها الأبديه الموحدة. ولن يطالب بدولة فلسطينية، ووجد الفلسطينيون أنفسهم أمام موقف شائك فقد اكتشفوا أنهم مثل مسلمى البوسنة لن يحصلوا على شىء إذا أصروا على الحجج التى يطالبون من خلالها بالمزيد.[131]

وتستحق المقارنة التى قدمها أوزان وجورز الإشارة رغم بعض الاختلافات بينهما وبين الحالة الفلسطينية، فالاستقرار قد يتحقق فى البوسنه أيضًا نظرًا لثقل وزن الغزاة الصرب. وبصفة عامة فإن لدى أولئك الذين يحملون البنادق صوتًا أعلى وبوسعهم الابتهاج بالنصر وتقديم الثناء للذات على ما تحقق من مكاسب.

ومازال بعض المتطرفين المدافعين عن إسرائيل فى الولايات المتحدة يحذرون مع ذلك من أن ما منح للفلسطينيين فى الأراضى المحتلة يمكن أن يشكل «نقطة انطلاق للقفز على إسرائيل» وذلك فى «المرحلة الثانية» من التفاوض ذات الأهداف الشائنة (بحسب نرومان بودورتز وأ. م روسنثال). بل إن أحد أساتذة هارفارد (روث وايز) قدم الرثاء على ما خسرته إسرائيل فى اتفاق أوسلو قائلاً: «لأول مرة أشعر وأنا اليهودى الأمريكى، أنى أتبرأ من مسئولية الاتفاق مع الفلسطينيين» ولعله تعليق شيق للغاية خاصة حين يفكر المرء فى الممارسات التى تمت عبر السنين بحق الفلسطينيين. لقد صارت منظمة التحرير بحسب وليم سافير فى نيويورك تايمز، أكثر عقلانية حين وافقت قيادتها على المطالب الإسرائيلية. ولاحظ سافير ـ والذى عادة ما يصف نفسه بأحد الصقور المناصرين لإسرائيل ـ أن عرفات بدا فى النهاية قادرًا على قبول ما عرضه مناحم بيجن فى 1978م مضيفًا إليه ممر غزة ـ أريحا بعد أن لانت المواقف الإسرائيلية الصلبة خلال 15 سنة، ناهيك عن تراجع العناد الأمريكى.[132]

وبالنسبة للفلسطينيين فى مخيمات اللاجئين وبقية الأراضى المحتلة فإن الاتفاق لا يقدم سوى مزيد من الآلام. كما انتقدت الأردن وسوريا ولبنان منظمة التحرير لما تسببت فيه من تعريض المصالح الوطنية الفلسطينية للخطر وتقويض استراتيجية التفاوض العربى الجماعى وإعطاء إسرائيل كلمة الفصل فى فرض شروطها على كل دولة على حدة فى المفاوضات المنتظرة.[133]

ولو استجابت إسرائيل بذكاء لرفع الراية البيضاء فلابد أن تتوقف عن القيود التى حالت دون تطوير الأراضى المحتلة وتتوقف عن مهاجمة توسعة النطاق الزراعى والصناعى فى الأراضى الفلسطينية خشية منافسته لإنتاجها فى الداخل الإسرائيلى[134]. وإذا ما وعت إسرائيل ذلك دعونا نتخيل فعليها تشجيع رءوس الأموال الأجنبية والتى بوسعها أيضًا أن تفيد الصناعة الإسرائيلية من خلال تطوير قطاع الخدمات. وسيكون مفيدًا لها تحريك بعض المصانع عدة أميال إلى الأراضى الفلسطينية، فهناك لن تقلقها قضايا العمال والتلوث والعمالة العربية غير المرغوب فيها داخل المستوطنات. فالمصانع التى يمكن إقامتها فى قطاع غزة وكنتونات الضفة الغربية يمكن أن تفيد إسرائيل نتيجة انخفاض أجور العمال وسهولة استغلال العمالة العربية بما يحقق أرباح المستثمرين الأجانب وتسهم فى السيطرة على الشعب الفلسطينى. وتحتاج إسرائيل إلى ذلك لأنها تحت ضغوط

أمريكية مطالبة بتحرير الاقتصاد الذى يعد نظامًا معتمدًا بالكلية على المنح والإعانات الأمريكية. والنتيجة أن يتم دمج إسرائيل فى اقتصاد عالمى تسيطر عليه الشركات الأمريكية العابرة للقوميات. وسيسهم هذا فى دمج وتوجيه الأراضى المحتلة فى الاقتصاد العالمى بالمثل ولنا فى دول حوض الكاريبى والمكسيك مثالٌ واضح على ذلك. وقد تكون النتيجة الأخرى ظهور ديمقرطية اشتراكية فى إسرائيل على نحو ما حققت الولايات المتحدة فى حالة كوستاريكا.

وبعد أن كانت إسـرائيل تسحق أية محاولة لظهور صناعة رأسمالية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة فإنه مع اتفاقات السلام وظهور مفهوم «الحكم الذاتى» فإن الصورة قد تتغير. فهناك اتفاق كامل بين ممثلى القطاعات المختلفة (البنوك، الصناعة والتجارة) وبين الحكومة الإسرائيلية على ضرورة الحفاظ على تبعية الأراضى الفلسطينية اقتصاديًا، حيث يتحقق شكل ما من أشكال الحكم فى تلك الأراضى بما فى ذلك استفادة إسرائيل من طاقة تصديرية مقدارها بليون دولار تدفع بها السلع الإسرائيلية المصنعة إلى السوق الفلسطينى. وفى أحسن الأحوال فإن ما يمكن القبول به فى الداخل الإسرائيلى هو نموذج النافتا NAFTA بين الولايات المتحدة والمكسيك. ولعل ما طالب به الصناعيون الإسرائيليون مع ممثلى البرجوازية الفلسطينية يمثل رغبة فى الانتقال من الكولونيالية إلى النيوكولونيالية على نحو ما يلاحظ دافدى بحيث يصبح الموقف مشابهًا للعلاقة بين فرنسا وعديد من مستعمراتها السابقة فى إفريقيا. ومهمة إسرائيل فى ذات الوقت واضحة وهى ـ بحسب هيليل شينفيلد المنسق الإسرائيلى لعمليات الأراضى المحتلة ـ دمج الاقتصاد الفلسطينى فى الاقتصاد الإسرائيلى.[135]

وقد بدأت أولى خطوات تنفيذ ذلك فى اتفاق القاهرة (4 مايو 1994م) سواء بالاختيار أو الإكراه على نحو ما تلاحظ وول ستريت جورنال. فقد وافقت منظمة التحرير على الإبقاء على الأراضى الفلسطينية التى ستحكمها ضمن الاقتصاد الإسرائيلى كلية وعدم عقد أية علاقات اقتصادية ذات قيمة مع الدول العربية المجاورة. وستستمر الشركات الإسرائيلية بالاستحواذ شبه المطلق على السوق الفلسطينى، وسيستمر المستهلكون الفلسطينيون دفع أسعار عالية للسلع الإسرائيلية مقارنة بما يدفعه جيرانهم العرب لسلع مشابهة وسيستمر العمال الفلسطينيون يعملون فى إسرائيل بأعداد هائلة على قدر ما تسمح إسرائيل. وستمد إسرائيل فرض نظام الحماية الجمركية على كافة السلع التى تدخل إلى

الفلسطينيين من الخارج. وعلى الرغم أن الأسعار فى الأردن المجاورة لا تزيد عن ثلث قيمتها فى الضفة والقطاع، إلا أن فلسطينيى الأراضى المحتلة سيبقون محرومين من استيراد السلع الأردنية حسب القوانين الإسرائيلية وتبقى الأراضى المحتلة سوقًا إسرائيلية على نحو ما يلاحظ مدير إحدى شركات الدواء متعددة الجنسيات فى الأردن. ويعكس اتفاق أوسلو بحسب وول ستريت جورنال ـ رغبة عرفات فى بناء دولة تحت سيادة إسرائيلية لا عربية وهو ما يتناقض مع أهم الشروط التى اتفقت فيها منظمة التحرير مع الأردن وبصفة خاصة فى القضايا المالية ذات الأهمية الكبيرة نتيجة ما هو متوقع من تدفق الإعانات المالية الخارجية فى هذا المجال. ولعل أكثر المحبطين من تداعيات الاتفاق هم أولئك التجار الأردنيون ذوو الأصول الفلسطينية والذين تربطهم علاقات أسرية واقتصادية بذويهم فى الضفة الغربية، فهؤلاء يخشون مستقبلاً ضبابيًا بشأن التجارة فى فلسطين بعد أوسلو.

وبحسب النص الذى كشفت عنه وزارة الخارجية الإسرائيلية حول اتفاق أوسلو فإن هناك توكيدًا من جديد على أن «الوضع المؤقت» سيبقى فى الأراضى المحتلة بحسب قرار 242 مع عدم الإشارة إلى أى حقوق وطنية للفلسطينيين. وستنسحب إسرائيل من مدينة أريحا وجزء من غزة ولكنها لن تنسحب من غوش قطيف وإيريز وبقية المستعمرات فى قطاع غزة لحماية تجمعات المستوطنات فى القطاع وعلى طول الحدود مع مصر. وستعيد القوات الإسرائيلية انتشارها بما يضمن لإسرائيل السيطرة على الطرق داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا. وستحتفظ بكل السلطات التشريعية والتنفيذية الضرورية للسيطرة على الضفة والقطاع. وقد وافق الطرفان على وقف كافة الحملات الدعائية ضد بعضهما البعض والسيطرة على كافة المجموعات والأفراد التى بوسعها شن تلك الحملات الإعلامية. ومن المعلوم أن ذلك من الصعب تنفيذه فى إسرائيل لما تتمتع به الصحافة من حرية واسعة ولكنه قابل للتطبيق من «السلطة» الفلسطينية. وكما قبل الاتفاق رتب الطرفان الاحتياطات اللازمة لأمن الإسرائيليين لا أمن الفلسطينيين.

ويسمح اتفاق أوسلو للفلسطينيين بفتح البنوك وجمع الضرائب وممارسة بعض التجارة ويقدم أساسًا لتطوير الاقتصاد الفلسطينى على أساس نموذج العالم الثالث. فقد أعلن البنك الدولى عن برنامج لتقديم إعانة للفلسطينيين قيمتها 1,2 بليون دولار

على ثلاث سنوات توجه أساسًا للبنية الأساسية المتهالكة. وأشار البنك الدولى إلى أن إسرائيل لم تمارس على مدار 27 سنة أى استثمار فى الأراضى المحتلة ولم توجه إليها سوى 3٪ من إجمالى الناتج المحلى. وهوما ترك البنية الأساسية فى حالة من التردى والعشوائية بدرجة فاقت الإهمال المصرى لقطاع غزة قبل احتلال إسرائيل له. وبالنسبة للانتخابات فمن المتوقع تأجيل إسرائيل لها أو إلغاؤها كلية. ومن المفترض أن يؤدى تدفق الإعانات الأجنبية إلى تسهيل الانتقال من حالة الكولونيالية «الاستعمار التقليدى» إلى النيو كولونيالية «الاستعمار الجديد» الذى ينتظره الصناعيون الإسرائيليون والمستثمرون الفلسطينيون.

أما بقية الفلسطينيين فلا يجدون ما يحتفلون به بعد الاتفاق؛ فالشروط الصعبة التى وضعها الاتفاق أثارت حتى الفلسطينيين المعتدلين الذين صاروا قلقين من أن الاتفاق سيزيد من قبضة إسرائيل على الأراضى الفلسطينية. فبحسب تقرير لاميس أندونى فإن صائب عريقات كبير المفاوضين الفلسطينيين، علَّق بأن هذا الاتفاق يهدف إلى إعادة تنظيم الاحتلال الإسرائيلى ولا يهدف إلى إنهاء تدريجى لحالة الاحتلال. بل إن فيصل الحسينى وهو قريب من عرفات قال إن الاتفاق لا يمثل الخطوة الأولى التى انتظرها شعبنا. وبالمثل انتقد القادة الفلسطينيون المعتدلون، وفى مقدمتهم الدكتور حيدر عبد الشافى، قيادة منظمة التحرير لقبولها اتفاقًا يسمح لإسرائيل باستمرار بناء المستوطنات ومصادرة أراضى الفلسطينيين وتهويد القدس والهيمنة الاقتصادية على الفلسطينيين. كما أعرب الفلسطينيون عن انتقادهم للسلوك الخسيس الذى مارسته قيادة التحرير مهملة الحقوق الفلسطينية ومعاناة 27 سنة من الاحتلال من أجل عودة نفر من قيادات المنفى فى تونس للإمساك بالسلطة فى الأراضى المحتلة. وقد أشار تقرير صحفى إلى قيام الشباب الفلسطينى برشق ممثلى منظمة التحرير بالحجارة وهم يخترقون شوارع أريحا بسيارات عسكرية إسرائيلية وجاء اختيار عرفات لأعضاء السلطة الفلسطينية بما يضمن له الولاء من رفقاء تونس ولم تشمل هذه السلطة سوى اثنين من قادة الداخل وهما فيصل الحسينى وزكريا العجرة وكلاهما موالٍ أيضًا لعرفات.[136]

هكذا تبدو الصورة رائعة كما كان منتظرًا.

وليس مهمًا بالمرة معرفة ما إذا كانت الأطراف على دراية باتفاقات أوسلو والقاهرة. فبالنسبة للولايات المتحدة وإسرائيل لم يكن ذلك بذى شأن، فالاتفاق

يتسق مع المفاهيم الأساسية التى أصرتا عليها دومًا. وبالنسبة للفلسطينيين فإن القضية أكثر تعقيدًا. فالاتفاق يستلزم التخلى عن آمالهم بشأن تقرير المصير القومى والاستقلال، على الأقل على مدى المستقبل المنظور. ورغم ذلك فإن البدائل الواقعية قد تكون أكثر سوءًا.

وأخذاً فى الاعتبار سلطة الولايات المتحدة فإن رفض المصطلحات الأمريكو-إسرائيلية سرعان ما ترجم كدليل على «التعصب» و«الجبن» من قبل أولئك الذين يضيعون آخر فرصة فى الحقوق المتبقية وتتنازعهم نزوات السلطة. ومن ثم تم التبشير بأن الاتفاق بين إسرائيل وعرفات سيخفف عن الفلسطينيين القيود التى يفرضها الحكم العسكرى الإسرائيلى، وهو عمل ليس بالهين. بل وتجاوزت البشارة تلك الصورة المتشائمة التى تحدث عنها روبنشتاين بشأن «استقلالية معسكرات الاعتقال» حين وعد الفلسطينيين بإمكانية الاستفادة الاقتصادية والحصول على عوائد مباشرة من الضرائب. وحين يتساءل المرء عن الفوائد التى سيجنيها الفلسطينيون من اتفاقات أوسلو والقاهرة لن يجد سوى ما وعد به وزير المالية الإسرائيلى إفراهام شوشيت فى حديثه إلى نيويورك تايمز من أن إسرائيل ستنقل بعضًا من عوائد الضرائب التى تجمعها الآن من الأراضى المحتلة لتمويل الإدارة المدنية الفلسطينية، وهى خطوة يمكن أن توفر عدة ملايين من الدولارات على مدى العقد المقبل[137]. وستصبح «الشرطة الفلسطينية» القوية الخاضعة للإشراف الإسرائيلى كجيش لبنان الجنوبى الموالى لإسرائيل تخضع السكان بالإرهاب والتهديد بينما يراقب سادتهم الإسرائيليون عن كثب، وهم مستعدون للانطلاق إذا رأوا القبضة الحديدية تحت التهديد. لكن ربما تعامل الشرطة الفلسطينية المواطنين الفلسطينيين بدرجة أقل خشونة من الجيش الإسرائيلى وأقل من عدوانية المستوطنين.

ويمكن الجدال فى العديد من القضايا التى يحملها الاتفاق، لكن الولايات المتحدة وإسرائيل لا تقبلان النقد، وتصنفان كل نقد على أنه رأى متعصب وجبان، ولا يصدر سوى من المتطرفين على كلا الجانبين للنيل من اتفاق تم قبوله من قبل مبادئ الممانعة الأمريكو-إسرائيلية.

مرة أخرى حققت «هندسة التاريخ» المصالح بفاعلية ودفعت التطورات المحورية داخل الإطار العفن الذى يخدم مصالح السلطة والطبقة المميزة، وهو ما يعطى مثالاً آخر بالغ الدلالة على طبيعة عمل الوسط الفكرى فى المجتمع

الحر، وإذا لم تتم السيطرة على هذه الممارسات الأنانية فلن يكون هناك أمل فى سلام وعدل فى مستقبل تلك المنطقة.

ومن المهم الإشارة فى هذا الصدد أيضًا أن أغلب الشعب الأمريكى يبدو «خارج السيطرة»، غير منظمين ولا متناسقين فى موقف لمواجهة السياسات الأمريكية فى الشرق الأوسط، فالأمل ضعيف فى إمكانية تغييرهم لتلك السياسات. ورغم القيود المفروضة على المعلومات والمناقشات فإن الشعب الأمريكى يفضل قيام دولة فلسطينية وبنسبة 2:1 ولعل أحد الإخفاقات التاريخية لمنظمة التحرير فى تلك الأيام التى كانت لديها موارد هائلة ووضعية دولية وشعبية داخل الأراضى المحتلة هو عدم اعتنائها بتحقيق حوار شعبى- شعبى والحصول فى نفس الوقت على دعم جماهيرى داخل الولايات المتحدة. ففى السياسة الأمريكية فى الهند الصينية وأمريكا الوسطى كان للرأى الشعبى الأمريكى دورًا مهمًا فى تغير سياسات واشنطن، وإن تصادف نجاح ذلك مع مصالح قوى مالية فى مقدمتها الشركات النفطية. لكن البكاء لا يفيد الآن، فقد وقعت الاتفاقات. وإن لم يمنع هذا من استمرار الصراع على مغزى تلك الاتفاقات وآثارها على المدى البعيد. وقد تنبع جهود الدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطينى والحقوق السياسية للشعب الفلسطينى بأسره من قوى فى الداخل الإسرائيلى وهى قوى مهمشة الآن بسبب عدم توجيه الولايات المتحدة دعمًا لها. كما أن هناك اهتمامات مشابهة بين أغلب جماهير الشعوب العربية وفى إسرائيل والولايات المتحدة بالمثل. وهو ما يتطلب تكاتفًا دوليًا وموقفًا موحدًا لتحقيق الخير والسلام للجميع.

وقد كان للرجل المرموق حيدر عبد الشافى، رئيس وفد التفاوض، ملاحظات عديدة على تلك القضايا أعرب عنها فى حديث له فى بيت لحم فى 22 يوليو 1993م بعيد أن قام عرفات بشكل سرى بجمع أغلب الصلاحيات فى يده. وقد أعرب عبد الشافى عن قليل من الأمل بشأن «عملية السلام» التى تم فيها كلية استبعاد «ضرورة أن يكون الفلسطينيون هم أصحاب السيطرة على أرضهم ومواردهم بما يسمح لهم بالوصول إلى الحكم الذاتى». وفى ذلك يقول:

«لا تستحق المفاوضات أن يقاتل المرء من أجلها، فالقضية الأساسية التى يجب أن نهتم بها هى نهضة المجتمع الفلسطينى، وكل ما عدا ذلك غير ذى صلة .. يجب علينا أن نقرر من أنفسنا استخدام كافة قوتنا ومواردنا لتطوير قيادتنا الجمعية ومؤسساتنا الديمقراطية التى ستحقق أهدافنا وترسم لنا طريق المستقبل.

فالشيء المهم لنا هو الاعتناء بالوضع الداخلى وترتيب البيت الفلسطينى وتصحيح تلك المظاهر السلبية التى يعانى منها مجتمعنا عبر أجيال، تلك المظاهر المسئولة عن كافة خسائرنا أمام أعدائنا». [136]

إن العالم العربى يمر بلحظة حرجة فى تاريخه فلديه ثروة بشرية وفكرية وثقافية، ولدية بالمثل ثروات اقتصادية هائلة فى مقدمتها النفط الذى يتعرض للاستنزاف وسينضب خلال أجيال معدودة. وإذا ما استخدمت هذه الموارد لإثراء القطاعات المميزة الغربية والمحلية فسيعانى سكان الإقليم من مأساة فى المستقبل المنظور أما إذا ما استخدمت هذه الموارد لتطوير أسس محلية للتنمية المستدامة فسيكون المستقبل واعداً. ولعل أولى الخطوات الواجب قطعها على طريق المستقبل هى تخفيف التسلط فى نظم الحكم وأشكال السلطة القمعية وخلق مناخ من التسامح والدفاع عن حقوق التعبير والرأى وتنظيم قوى شعبية بناءة، أو باختصار قطع خطوات عملية على طريق الديمقراطية.

ويجب أن تتم مواجهة هذه الخيارات بجدية قبل فوات الأوان.

لا يختلف النظام العالمى الجديد عن نظيره القديم فى وضعه القناع على الوجه. وهناك تطورات مهمة خاصة فى مجال عولمة الاقتصاد وتداعياته التى تتجلى فى التفاوت الكبير بين الطبقات على المستوى العالمى ووصول هذا النمط إلى الدول السوفيتية سابقاً. وما زالت القوانين القديمة تحكم النظام العالمى. فالضعيف يلجأ إلى القانون بينما يمارس القوى البطش، ويتم تصدير قانون «العقلانية الاقتصادية» إلى الضعيف بينما يلجأ القوى إلى السلطة والتدخل والغزو. وكما فى السابق، لا يسمح بوصول الامتيازات والسلطة إلى الجماهير، ومن ثم تكون الخطوة التالية تقويض الديمقراطية وتطويع مبادئ السوق حسب المصالح الخاصة. وضمن ثقافة الاحترام والتقدير، تبقى المهام التقليدية دون تغيير وتهدف إلى إعادة تشكيل الماضى والتاريخ المعاصر بما يخدم مصالح الأقوى، حتى يتسنى تمجيد المبادئ الراقية التى ندين لها نحن وقادتنا بالفضل. وحتى يمكن التخلص من كافة تلك الهنات التى وقعت نتيجة نوايانا الحسنة، والتى وقعت نتيجة استهدافنا بسلوك عدوانى من قبل عدو شيطانى، وغيرها من المقولات التى يعرفها المتعلمون جيداً. وبالنسبة لأولئك غير الراغبين فى قبول هذا الدور فعليهم أن يستعدوا لقبول التحدى، فسنسقطهم من حكمهم غير الشرعى، وسنمضى إلى ذلك متدثرين برداء الحرية ورافعين راية العدل.

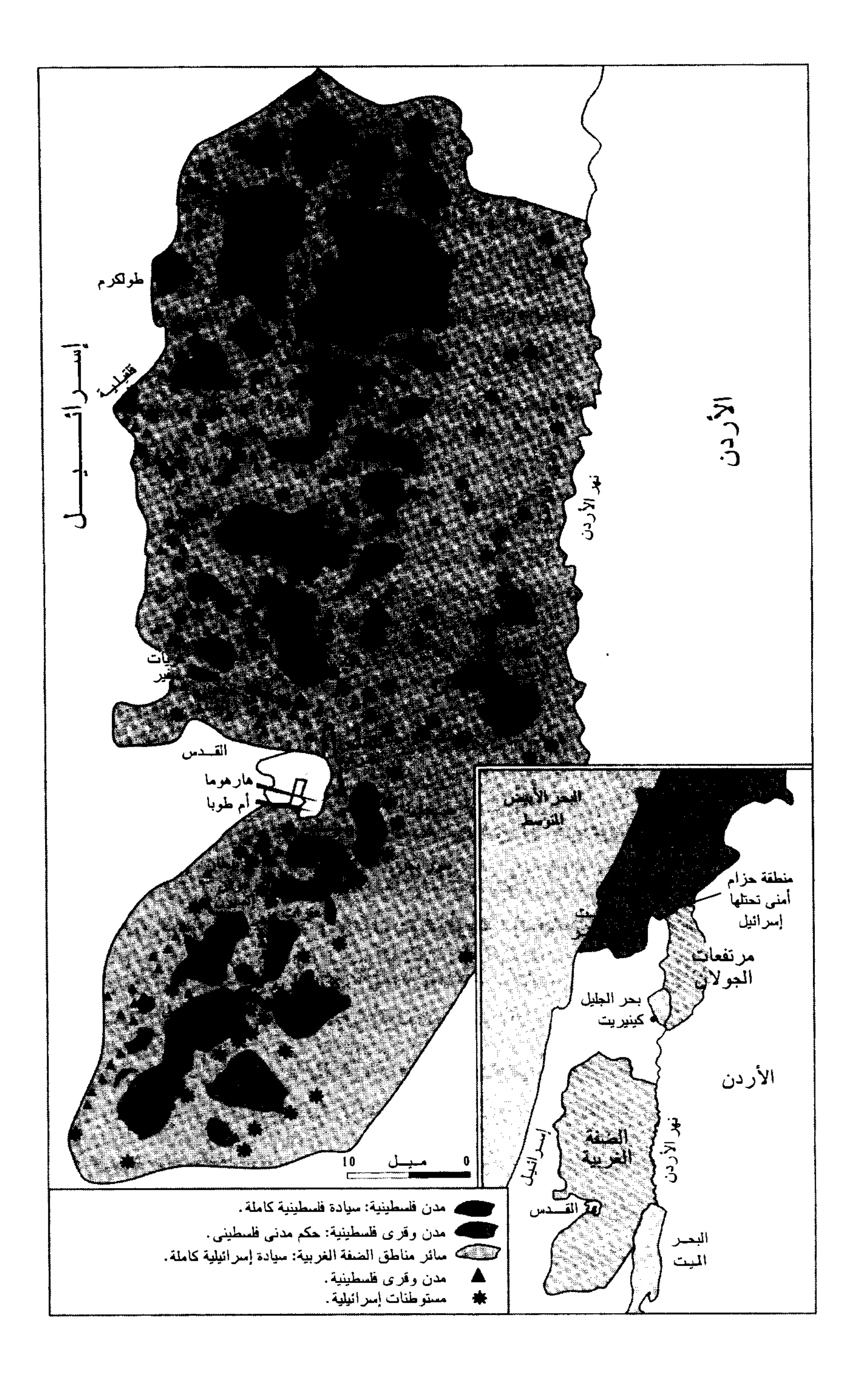
ويبقى كلا الاتجاهين حاضرًا، كما كانا دومًا كذلك. وحين ينتصر أحد الطرفين سنعرف جيدًا إلى أى مدى سيكون هناك عالم يمكن أن يحيا فيه المرء الشريف.

خاتمة : دبلوماسية الشرق الأوسط

حمل الفصل الثالث مراجعة لدبلوماسية الصراع العربى - الإسرائيلى حتى تاريخ توقيع إعلان المبادئ فى سبتمبر 1993م (المعروف باتفاق أوسلو1)، وما تبعه من ممارسات تنفيذية حتى اتفاق القاهرة فى مايو 1994م. وتمثلت الخطوة التالية المهمة فى توقيع اتفاق المرحلة الانتقالية فى سبتمبر 1995م (أوسلو2).[1]

1. إطـــار الممـــانعـــة

لكى نقيم أهمية تلك الوقائع، دعونا نستدعى السياق والخلفيات التى ناقشناها فى الفصل الثالث[2]. فقد أرسى العمل الدبلوماسى، بعد حرب يونيو 1967م، بناء على قرار الأمم المتحدة 242 الذى دعا إلى انسحاب إسرائيل من الأراضى التى احتلتها، فى مقابل حصولها على السلام. ورفض القرار 242 بشكل قطعى، ومن ثم لم يعط الطرف الفلسطينى أية حقوق باستثناء الإشارة إلى «حل مشكلة اللاجئين». وقصد بمفهوم الانسحاب لدى الأطراف كافة (بما فيها الولايات المتحدة) انسحابًا كاملاً دون المساس بتغيرات حدودية إلا فى أضيق الحدود وبشكل متبادل بين جميع الأطراف. وظل هذا الموقف السياسة الرسمية للولايات المتحدة حتى فبراير 1971م وهو تاريخ قبول الرئيس المصرى أنور السادات تقديم سلام كامل مع الإسرائيليين فى مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضى المصرية كافة. وقد أعربت إسرائيل عن تقديرها «لاستعداد مصر لتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل بشكل رسمى» ووصفت ذلك بأنه «تطور كبير» و«علامة بارزة» على طريق السلام بحسب كلمات إسحق رابين فى مذكراته. ومع ذلك رفضت إسرائيل العرض المصرى وأعادت التأكيد على أنها «لن تنسحب إلى حدود ما قبل يونيو 1967م» حينئذٍ غيرت واشنطن من سياستها وبدأت فى الانشقاق عن صف الإجماع الدولى الذى كانت قد دعمته سابقًا، وانضمت إلى إسرائيل فى رفض القرار 242 بناءً على مبدأ هنرى كيسنجر الداعى إلى «حصار ملك الشطرنج».



طولكرم
قلقيلية
إسرائيل
الأردن
نهر الأردن
القدس
هارهوما
أم طوبا
0 ميل 10
البحر الأبيض المتوسط
منطقة حزام أمنى تحتلها إسرائيل
مرتفعات الجولان
بحر الجليل
كينيريت
الأردن
الضفة الغربية
إسرائيل
نهر الأردن
القدس
البحر الميت
مدن فلسطينية: سيادة فلسطينية كاملة.
مدن وقرى فلسطينية: حكم مدنى فلسطينى.
سائر مناطق الضفة الغربية: سيادة إسرائيلية كاملة.
مدن وقرى فلسطينية.
مستوطنات إسرائيلية.

ومنذ ذلك التاريخ سارت العملية الدبلوماسية فى مسارين مختلفين: (1) الإجماع الدولى الداعم للقرار 242 و(2) الممانعة الأمريكو-إسرائيلية التى أعادت تعريف القرار 242 لتعنى به انسحابًا جزئيًا. وبناء على هذا ضاق الأفق الإسرائيلى واستمر مغلقًا إلى اليوم. وأصبح الموقف الأساسى الإسرائيلى مهتمًا بتكريس سيطرته على الأرض والموارد القابلة للاستغلال فى الأراضى المحتلة دون تحمل أية مسئولية عن سكان تلك المناطق وتهميشهم، إن لم يكن التخلص منهم. ومن الزاوية الأمريكية يجب نسيان قضية اللاجئين وحقوقهم التى كان قد أكد عليها المجتمع الدولى منذ عام 1948م.

ومع منتصف السبعينيات تغير الإجماع الدولى نحو تسوية الحقوق الفلسطينية. ففى يناير 1976م استخدمت الولايات المتحدة الفيتو فى اجتماع مجلس الأمن ضد قرار وافقت عليه أغلب دول العالم للمطالبة بتنفيذ القرار 242 وإقامة دولة فلسطينية فى الأراضى المحتلة التى ستنسحب منها إسرائيل. وتزايد افتراق المسارين الدبلوماسيين مع معارضة الولايات المتحدة للانسحاب ورفض الحقوق الفلسطينية فى تفرد وانعزال عن بقية دول العالم.

ومع هذه الالتزامات المتطرفة فى الرفض واصلت واشنطن المسير وصوتت بالفيتو على قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وعارضت كافة المسارات الدبلوماسية الأخرى التى قدمتها أوربا والعالم العربى ومنظمة التحرير ودول عدم الانحياز. واستمرت نفس المواقف حتى حرب الخليج فى عام 1991م التى أعطت للولايات المتحدة سلطة ونفوذًا أكبر فى المنطقة وهو ما سمح لها بتنفيذ برنامجها الخاص دون مزاحمة من أحد. وبدأ هذا البرنامج بعيد الحرب فى مؤتمر مدريد الذى أفضى إلى «أوسلو 1» والاتفاقات التى تلتها ثم «أوسلو 2».

وتستخدم الولايات المتحدة مصطلح «عملية السلام» بشكل روتينى - ولا يقتصر فقط على منطقة الشرق الأوسط[3] - للإشارة إلى الرؤية الخاصة التى تتبناها واشنطن. والمثال النموذجى فى هذا يعبر عنه دينيس روس كبير المفاوضين الأمريكيين لشئون الشرق الأوسط فى إدارتى بوش وكلينتون، فى حديثه لإليان سيولينو مراسل نيويورك تايمز. فقد وصف روس كيف قدم رابين فى مارس 1993م إلى كلينتون «حجة قاطعة، ذكية ومقنعة» مفسرًا أن التفاوض مع ممثلين للشعب الفلسطينى لن يمكننا من «تحقيق اتفاق»، وكان المقصود بتحقيق اتفاق اتباع طريقة تسير وفق مبدأ الممانعة الذى يغفل حقوق

السكان الأصليين فى فلسطين. لكن منظمة التحرير رفضت فرضيات رابين لإكمال «عملية السلام» على نحو ما يتذكر روس، وذلك صحيح لأن عملية السلام التى قدمت للمنظمة كانت معبأة بالشروط الأمريكو-إسرائيلية.[4]

وآخذاً بعين الاعتبار القوة الهائلة للولايات المتحدة تم تبنى تلك المصطلحات والمفاهيم وهو ما حقق نصراً إعلامياً مدوياً.

واصلت واشنطن دعمها المكشوف للمتمنعين فى إسرائيل مما دعا إلى دهشة البعض داخل إسرائيل ذاتها. وكان بيل كلينتون أول رئيس يحرر نفسه مما التزم به الرؤساء السابقون الذين ادعوا على الأقل أن مواقفهم تجاه إسرائيل والعرب «متوازنة»، على نحو ما يلاحظ الكاتب الإسرائيلى المرموق ناهوم بارنيا فى مقال له حمل عنوان «كلينتون.. الصهيونى الأخير». وداخل الولايات المتحدة كانت الصورة المفضلة جد مختلفة. وتم تزييف التاريخ لأسباب عالجناها بالتفصيل فى الفصل الثالث حتى وصفت الولايات المتحدة بـ «السمسار الأمين» الذى يحافظ على «المسافة البعيدة الحرجة» بين الطرفين، وربما رأت إسرائيل ذلك ظلماً خلال جهودها لتحقيق «التوازن» حسب ما تراه. وحين تدعم الولايات المتحدة إسرائيل فقط فإنها تخاطر بجلب العار على سمعتها الدولية. فعلى سبيل المثال لم تر واشنطن حرجاً فى دعم إسرائيل التى قامت بقصف جوى على تونس فى عام 1985م لتقتل 75 إنساناً حين امتنعت عن التصويت فى قرار مجلس الأمن الذى صوت بالإجماع معتبراً ما قامت به إسرائيل «عدواناً مسلحاً». وحين يقدم كلينتون الدعم لإسرائيل فى جرائمها المتكررة فى لبنان عام 1996م تبدو الولايات المتحدة فى موقف منعزل عن كل النقد والشجب الذى يسوقه العالم بمرارة، حتى انتقدت الولايات المتحدة من داخل إسرائيل نفسها، على نحو ما قدم تقرير نيويورك تايمز فى مراجعته لآراء المختصين فى شئون الشرق الأوسط والذين اعتبروا أن الولايات المتحدة تخسر دورها «كوسيط نزيه» بين الطرفين العربى والإسرائيلى، وهو الدور الذى لعبته بشكل تقليدى.[5]

2. سلام المنتصرين (الشجعان)

فى تعليق على اتفاق القاهرة فى مايو 1994م لاحظ ميرون بينفينستى أحد المحللين المرموقين والمشهورين فى الشئون الإسرائيلية أن «عرفات هز رأسه بالإيجاب من جديد أمام خصمه الأقوى». ووضع اتفاق القاهرة فى تفسيره

لاتفاقية «أوسلو 1» أكثر من نصف الضفة الغربية تحت «سيطرة تامة لإسرائيل» تاركًا وضع بقية الأراضى فى حالة غامضة بما يسمح لإسرائيل باستمرار استخدام التمويل الأمريكى لبناء الحقائق على أرض الواقع، بما فى ذلك إقامة المستعمرات وما يرتبط بها من بنى أساسية. وقد توقع بينفينستى أن الهيكل الأساسى للاحتلال الإسرائيلى سيبقى دون مساس وستصبح سيطرة إسرائيل «غير مباشرة» عبر استخدام السلطة الفلسطينية. ولن تصر إسرائيل على استخدام قواتها المسلحة الخاصة وتضطر إلى السيطرة وإخضاع السكان بل ستستبدل ذلك بما قامت به الدول الاستعمارية عبر قرون من استخدام قوى محلية لأداء ذلك نيابة عنها. وقد كرر بينفينستى ما كان قد أسماه بعد اتفاق «أوسلو 2» بـ «سلام المنتصرين» (سلام الشجعان)، مشيرًا إلى أن خريطة هذا السلام تتفق مع ما وضعته الأفكار الإسرائيلية المتطرفة خلال السنوات الماضية وبالتحديد مع خطط اليمينى المتطرف آرييل شارون فى عام 1981م.[6]

وقد أدرك القادة الإسرائيليون حجم ما تحقق من إنجازات. ففى اتفاق «أوسلو 2» وبحسب الرئيس عيزرا وايزمان فإننا قمنا بـ «لى ذراع الفلسطينيين» وحين سئل وزير الخارجية إيهود باراك عن مقدار التوقعات التى تنتظرها إسرائيل بشأن موافقة الفلسطينيين على الشروط الإسرائيلية أجاب «نحن فقط الذين بأيدينا القوة».

انتقل باراك من منصب رئيس الأركان إلى منصب وزير الخارجية فى أعقاب اتفاق «أوسلو 2» وتولى شيمون بيريز رئاسة الوزراء بعد اغتيال إسحق رابين. وكسابقه نبذ بيريز فكرة منح الفلسطينيين دولة فى الاتفاقات النهائية بين الجانبين، مؤكدًا فى اجتماع بالسفراء الأجانب فى القدس أن «ذلك لن يتحقق أبدًا» مستخدمًا كلمة «لا» بصوت مسموع وقاطع فى إجابته عن أسئلة المحررين الصحفيين بمجلة نيوزويك حول ما إذا كان بوسعنا انتظار ميلاد دولة فلسطينية من رحم المفاوضات، وذلك على نحو ما أوضح أمنون برازيلى. وقد بدأ بيريز بتقديم «تفسير معد سلفًا» لكنه لم يكمله. فقد قاطعه إعلان حكم المحلفين فى قضية أو.ج. سمبسون والتى أدت إلى إنهاء الاجتماع. وبعد ذلك كان محررو نيوزويك «شغوفين جدًا برأى المحلفين» فى قضية سمبسون لدرجة لم تجعلهم يعودون لأفكار بيريز عن نتائج «عملية السلام».[7]

لقد كان رفض رابين-بيريز لإقامة دولة فلسطينية لا يستحق الإشارة من وجهة النظر الإسرائيلية، وسيتعرض للتنقيح والمراجعة مع مضى الأحداث.

وقارن المعلقون الإسرائيليون بين وضع الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة ووضع البانتوستان Bantustan فى جنوب إفريقيا[8]. وليست المقارنة متطابقة تمامًا. فالبانتوستان كانت أكثر حراكًا وفاعلية على المستويين الاقتصادى والسياسى عن أى شكل من الأشكال المنتظرة لـ «الدولة الفلسطينية» المزعومة. بل إن حكومة جنوب إفريقيا العنصرية كانت تمد البانتوستان بالدعم المالى فى وقت لا تقدم فيه إسرائيل شيئًا للكنتونات التى ستقع تحت الإدارة الفلسطينية. كما أن هناك فارقًا آخر مهمًا بين البانتوستان والكنتونات الفلسطينية، وهو أن الأولى لم يكن معترفًا بها دوليًا بل لقيت شجبًا واستهجانًا. وفى المقابل فإن «الدولة الفلسطينية» النهائية ستلقى ثناءً دوليًا وسينظر إليها كـ «حدث تاريخى فى التسوية السياسية» والفضل فى ذلك سيعود إلى الوصاية النبيلة التى مارسها «السمسار الأمين». وسيكون لذلك معنى فقط للقيادة الإسرائيلية لكى تتبنى المصطلح التقليدى لمفهوم «الدولة ذات الرعاية».

لقد كان الحمائم الإسرائيليون أكثر دقة فى تقييم النصر الذى تحقق لهم، فلم يكن منتظرًا منهم الحيود عن الموقف الرسمى الذى اتخذته حكومة الوحدة الوطنية فى إسرائيل (العمل - الليكود) الذى أقرته خطة جيمس بيكر فى عام 1989م وصدقت عليه إدارة بوش. وتعهدت هذه الخطة بأنه لن تكون هناك دولة أخرى فى غزة، ولا بين إسرائيل والأردن (الضفة الغربية)، ولن يكون هناك أى تغيير فى وضعية يهودا والسامرا وغزة. وقد أكدت اتفاقية «أوسلو2» على هذه المبادئ بشكل أكثر صرامة ودعمتها حكومة الليكود التى وصلت إلى السلطة فى مايو 1996م.

ويتضح مقدار النصر الذى تحقق بمقارنة اتفاقات أوسلو بالموقف التقليدى لحزب العمل، ففى ذروة الممانعة الأمريكية الإسرائيلية فى عام 1988م حين كان الحزبان يرفضان الاعتراف بالحقوق الفلسطينية دعا رابين إلى سيطرة إسرائيل على 40٪ من الضفة وقطاع غزة، مكررًا الموقف التقليدى لحزب العمل فى عام 1968م[9]، وفى «أوسلو2» فى عام 1995م ضمن رابين لإسرائيل السيطرة على ضعف النسبة السابقة، مع تصديق من الولايات المتحدة.

ولن تكف إسرائيل عن إصرارها على السيطرة الشاملة على الأرض، وستعيد ترتيب القضايا القانونية فى الاتفاقات التالية المفروضة على الفلسطينيين وتعطى ما تبقى لهم من حطام اسم «دولة».

وقد أشار الإسرائيلى شلومو أفينيرى المتخصص فى العلوم السياسية إلى أن «أوسلو2» تعد نصرًا عظيمًا لإسرائيل وتسوية مقبولة لعرفات الذى «أدَّى عملاً جيدًا إذا أخذنا فى الاعتبار الظروف المستحيلة التى كان يعمل خلالها»[10]. وعلينا أن نتوقع الدور الذى سيقوم به عرفات وحاشيته لتنفيذ وظيفة الوكيل لإسرائيل والولايات المتحدة، بغض النظر عن موقف الشعب الفلسطينى. ويتوقع أن تحقق القوات الأمنية المدعومة إسرائيليًا قمعًا للشعب الفلسطينى بأيد فلسطينية مع ابتعاد الحكومة الإسرائيلية عن مركز الصورة وتخفيف الضغط عنها فى منظمات حقوق الإنسان والصحافة العبرية[11]. ويبدو أفينيرى محقًا فى إدراكه الضمنى أن النتائج تدفع بالمرء لتبنى رؤية متشائمة بشأن مستقبل عملية السلام.

3. الاتفاق المؤقت : حدود السلطة

يتألف اتفاق «أوسلو2» من تفاصيل مثيرة تقع فى 314 صفحة فى نسخته العبرية. ويتشعب الاتفاق إلى تفاصيل متنوعة مليئة بالحشو والإطناب وتتحمل تفسيرات وتأويلات مختلفة. وهو اتفاق يبدو وقد صمم بعناية لخدمة الأغراض الأمريكو-إسرائيلية، ويترك الباب مفتوحًا للتأويل والتخمين حول المستقبل المنظور. وحين لا يتحقق المراد تلقى التهمة على المتطرفين الذين لا يريدون تحقيق الاستقرار.

يهتم اتفاق «أوسلو 2» أساسًا بالضفة الغربية، فقطاع غزة حسم فيه الأمر باستمرار سيطرة إسرائيل على الكتل الاستيطانية وعلى الحدود مع مصر والبنية الأساسية التى تربط إسرائيل وتعزل السكان العرب[12]، وقد تم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام: أ، ب، جـ. وعهد بالإشراف على المنطقة أ إلى المجلس الفلسطينى، الذى حل محل السلطة الفلسطينية. بينما تشرف إسرائيل على المنطقة جـ. وتبقى وضعية المنطقة ب غامضة؛ إذ تسمى منطقة «استقلال ذاتى» وهو ما يعنى إخضاعها لإدارة فلسطينية محلية تحت «سيطرة أمنية» إسرائيلية. أما القدس فتبقى، من الناحية النظرية، رهن المفاوضات، لكن عمليًا ضمتها إسرائيل كلية، وسنعود إلى ذلك لاحقًا.

وتتألف المنطقة أ من تجمعات حضرية فلسطينية تشكل نحو 2٪ من أراضى الضفة الغربية. وتغطى المنطقة جـ 70٪ من أراضى الضفة. بينما تتألف المنطقة ب مما يزيد عن 100 كنتون مختلفة الحجم ومبعثرة داخل المنطقة جـ التى تسيطر

عليها إسرائيل. وتقع المنطقتان أ وب فى نطاق «سلطة» المجلس الفلسطينى إضافة إلى أجزاء من قطاع غزة التى حددتها إسرائيل للإدارة المحلية الفلسطينية. ويسكن المنطقتان أ، ب 1,1 مليون عربى بينما يسكن المنطقة ج 140000 مستوطن يهودى وقليل من العرب. وفى مدينة الخليل فقط هناك 500 يهودى بينما هناك 100000 عربى، ومع ذلك تسيطر إسرائيل على المنطقة كلية. وتحوى المناطق التى غزتها إسرائيل فى 1967م 300,000 مستوطن يهودى، أكثر من نصفهم من القدس الشرقية العربية السكان، والتى صارت اليوم ذات أغلبية يهودية نتيجة سياسات التهويد المنتظمة، وهو ما سنراجعه فيما بعد.[13]

وقد ألزم اتفاق «أوسلو2» أن يبقى الإسرائيليون تحت السيادة القانونية والتشريعية الإسرائيلية. وبالنسبة للمناطق التى تقع خارج الحدود القانونية للمجلس الفلسطينى فإن الاتفاقات نصت على أن «يحتفظ الجيش الإسرائيلى بالتشريعات الضرورية والقانونية والتنفيذية طبقًا للقانون الدولى» ذلك القانون الذى تفسره إسرائيل والولايات المتحدة حسب رغباتها، ولهذه السلطات حق الفيتو على تنفيذ أى تشريع فلسطينى؛ حتى لا يكون لها أية تأثيرات على إسرائيل، ولكى تصاغ جميع سلوكيات المجلس الفلسطينى حسب المبادئ الأمريكية والإسرائيلية.

الأكثر من هذا أنه يستوجب على الجانب الفلسطينى «احترام الحقوق القانونية الإسرائيلية والشركات الإسرائيلية المتعلقة بتخصيص الأراضى، سواء الحكومية أو التى ليس لها أصحاب Absentee land». وتؤلف هذه الأراضى أغلب أراضى الإقليم، ومن ثم تسيطر الحكومة الإسرائيلية عليها وعلى حدودها من طرف واحد دون أن تعطى أرقامًا رسمية عن مساحتها. وتقدر الصحافة الإسرائيلية مساحة هذه الأراضى بنحو نصف مساحة الضفة، كما تقدر الأراضى التى تضع الدولة يدها عليها بنحو 70٪.[14]

ومع هذا فقد ألغت «أوسلو 2» قرار الإجماع الدولى على أنه ليس لإسرائيل حق فى الأراضى التى احتلتها عام 1967م، وأن الاستيطان غير شرعى، إلى جانب بقية الحقوق القانونية غير المحددة لإسرائيل على الأراضى المحتلة، بما فى ذلك نطاقا أ، ب. وقد دعمت «أوسلو 2» الإنجازات الكبرى لـ «أوسلو1». أما قرار الأمم المتحدة 242 الصادر فى نوفمبر 1967م فقد وورى جثمانه الثرى مع غيره من القرارات والمواقف الدولية الرسمية المتعلقة بمدى شرعية المستوطنات ووضعية القدس وحق العودة وحقوق الفلسطينيين فى أراضيهم.

بل إن كل السجل الدبلوماسى للشرق الأوسط - باستثناء النسخة الأمريكية عن عملية السلام -قد ذهب إلى غير رجعة وألقى خارج التاريخ.

وكما يبين نص الاتفاق فإن الوضع القانونى للمجلس الفلسطينى بنى على الهوى الإسرائيلى. وقد اتضح ذلك بعيد توقيع «أوسلو2» حين قام الجيش الإسرائيلى بالسيطرة على المنطقة ب متبعًا وسائل أكثر قمعًا فى العقاب الجماعى مما كان متبعًا قبل توقيع الاتفاق. واستبدل مصطلح «إغلاق الأراضى» مصطلح «خنقها حتى الموت» ليتم تأديب السكان على نحو ما أشار ناحوم بارنيا وشيمون شيفر.[15]

وفى هذه الحالة تقدم إسرائيل مبررها لـ«خنق» الأراضى كرد فعل على الإرهاب الفلسطينى، لكن الواقع يشير إلى أن اتباع هذه السياسة كان يتم بأشكال عشوائية ويأتى فى بعض الحالات فى أعقاب الإرهاب اليهودى للفلسطينيين. فبعد مذبحة الحرم الإبراهيمى التى قام بها باروخ جولدشتاين فرض على الفلسطينيين مزيد من حظر التجوال وكانت الذريعة حماية المستوطنين من «الثأر» الفلسطينى. وقدم أورى نير تقريرًا وصف فيه كيف يضاعف الاحتلال الإسرائيلى القمع وتدمير الأسواق التى كانت تمثل مركز اقتصاد مدينة الخليل، وإغلاق الطرق أمام الفلسطينيين، وترك اليهود يعيثون فسادًا وهم يرون الجنود الإسرائيليين وقد رهنوا حياة الفلسطينيين تحت رحمتهم. وبعد ذلك بعام، حوصر السكان العرب فى الخليل أيضًا بحظر تجوال لمدة أربعة أيام على مدار 24 ساعة فى اليوم حتى يتمكن المستوطنون و35,000 سائح من التجول والرقص فى المدينة خلال أعياد الفصح دون تعكير الهمج العرب صفو المناسبة، فى ظل حماية فائقة من الجيش الإسرائيلى. وقد أحسن المستوطنون والزوار اليهود التصرف فقاموا برشق الفلسطينيين الذين تجرأ بعضهم وأخرج رأسه من النافذة ليطالع ما يجرى. كما اكتملت الصورة البديعة بقيام المستوطنين والزوار اليهود فى الشطر القديم من المدينة بتدمير ممتلكات الفلسطينيين وتحطيم زجاج سياراتهم، وذلك فى فرصة مثالية تم فيها «تطهير» المدينة من السكان العرب بعد أن حبسوا أربعة أيام فى سجون بيوتهم. لكن الرحمة الإسرائيلية لم تغفل عنهم فقد سمح لهم بمشاهدة التلفاز فى بيوتهم ليطالعوا رقصات البهجة لدى المستوطنين فى الشوارع، ولا عزاء للعمال الفلسطينيين أو دراسة أبنائهم أو فتح أبواب أرزاقهم ووصل أرحامهم. كما أصيبت الخدمات الطبية فى المدينة بالشلل التام، فلم يتمكن عديد من المرضى فى مدينة الخليل من الوصول إلى المستشفيات ولم تتمكن النساء الحوامل من أن يضعن أطفالهن فى الوقت المناسب وعانوا مضاعفات خطيرة.[16]

لقد راجعت بتسيلم، كبرى منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية، الأوضاع الفلسطينية بعد مذبحة الحرم الإبراهيمى فأوضحت أنه بين تاريخ ارتكاب المذبحة فى فبراير 1994م وحتى سبتمبر 1995م زادت القبضة الأمنية المتشددة على حركة الفلسطينيين وانتهكت بشكل متفاقم حقوق الفلسطينيين على مدار اليوم، وقتل الجنود الإسرائيليون 27 فلسطينيًا (إلى جانب من قتل أيضًا فى نابلس ورام الله وبقية المناطق) كما دمرت المنازل الفلسطينية. وطبق خلال تلك الفترة فقط 12 حظر تجوال استمر 50 يومًا، 29 يومًا منها فى أعقاب المذبحة، إضافة إلى حظر تجوال لمدة 40 ليلة وعدد آخر من الحظر الذى استمر لأجزاء من الليل، وكلها أشكال من «العقاب الجماعى» بعد المذبحة التى قام بها مستوطن لقى الثناء والتقدير كبطل قومى من قبل قسم معتبر من المجتمع اليهودى المتدين.

وبينما يُعفى المستوطنون الذين يمارسون العنف من أية عقوبات تمارس قوات الأمن الإسرائيلية أصنافًا مختلفة من العقاب ضد الفلسطينيين بل إنها تعاقبهم حين يعتدى عليهم المستوطنون. فقد أفاد التقرير أن حظر التجوال كان يفرض على الفلسطينيين سواء ارتكب حادثة العنف فلسطينى أو مستوطن يهودى. كما عرض التقرير كيفية انتهاك القوات الإسرائيلية حرمات البيوت الفلسطينية وضرب ساكنيها بمن فيها من الأطفال، وانتهاك حقوق الفلسطينيين كما يحلو لها. وفى ذات الوقت يتم التعامل مع الحالات التى يصيب فيها اليهود الفلسطينيين بالإخضاع والمساومة والتهدئة، وترفض الشكاوى التى يقدمها الفلسطينيون للسلطات الإسرائيلية ضد اليهود، وتلقى كل إهمال واحتقار.[17]

ولا يولى العالم اهتمامًا لمدينة الخليل أو غيرها من المناطق الفلسطينية ومخيمات اللاجئين إلا حينما يقوم الفلسطينيون بأعمال عنف بعد أن يكونوا قد فقدوا صبرهم، ليتم إلقاء الضوء على ثقافة «العنف العربية» التى لا يمكنها العيش إلى جوار الجيران اليهود الأبرياء.

4. الاتفاق المؤقت: بعض التطبيقات

تم تقسيم شبكة الطرق داخل الأراضى المحتلة إلى فئات أنفق عليها مئات الملايين من الدولارات لكى تؤدى وظيفة «حصار» الأراضى الفلسطينية لضمان سفر الإسرائيليين والمستوطنين اليهود والسائحين عبرها بحرية كاملة دون أى اتصال مع العرب الذين بقوا منعزلين فى بلداتهم. وتقدم مثل هذه

الطرق «حقائق سياسية دامغة» على الأرض، على نحو ما يعلق بينفينستى. وتتضح أهمية هذه الطرق لإسرائيل فيما قامت به من عزل الأراضى الفلسطينية فى مخيمات مفصولة عن جسد الضفة الغربية، وهو شكل من أشكال سلام المنتصرين الذى تحقق بين إسرائيل ومنظمة التحرير.[18]

وتنص الاتفاقية على أن هناك نوعًا آخر من الطرق الهامشية تخصص لمرور الفلسطينيين، مع التضييق والحصار. ورسم الاتفاق للشرطة الفلسطينية 25 محطة ونقطة تفتيش فى المنطقة ب، ولا يسمح لهذه الشرطة بالتحرك من هذه النقاط إلى الطرق فى المنطقة «ذاتية الحكم» فى بقية الضفة، ومن ثم فليس بوسعهم الانتقال لمتابعة حادث مرورى مثلاً. وقد يسمح فى المستقبل بعلاج هذه المشكلة حين يتم فيها إخضاع حركة الشرطة الفلسطينية بشكل كامل للجيش الإسرائيلى. وتنص الاتفاقية على أنه غير مسموح للشرطة الفلسطينية بإيقاف أى فرد يرتدى الزى العسكرى الإسرائيلى، أو إيقاف أى مواطن إسرائيلى إلا فى حدود ضيقة للتحقق من هويته، وذلك فى قطاع غزة والمنطقة أ من الضفة والمنطقة ب التى توجد بها مخافر شرطة فلسطينية.[19]

وإضافة إلى أن السلطة الفلسطينية مضيق عليها الخناق سواء فى المساحة التى ستشرف عليها أو فى الصلاحيات التى ستوكل لها فإن هناك قيودًا أخرى على وظائف ومهام الإدارة المحلية التى ستنتقل من الجيش الإسرائيلى والإدارة المحلية الإسرائيلية إلى السلطة فى ظل إشراف إسرائيلى تام. وفى ذلك تنص الاتفاقية على أنه:

«يشمل نقل السلطات والمسئوليات من الجيش الإسرائيلى والإدارة المدنية الإسرائيلية إلى المجلس الفلسطينى الحقوق والمسئوليات والالتزامات كافة، سواء فى الممارسات أو الأخطاء التى وقعت قبيل هذا النقل. ولن تتحمل إسرائيل أية مسئولية مالية عن تلك الممارسات والأخطاء، بل يتحملها المجلس الوطنى الفلسطينى كما سيتحمل المجلس كافة التكاليف المالية القضائية إذا ما وجهت ضد إسرائيل أية شكاوى قضائية».

ويشمل إشراف إسرائيل التام فى هذه المناطق كافة «الهيئات والشركات الإسرائيلية المسجلة فى إسرائيل».[20]

وكما ناقشنا من قبل، تستفيد إسرائيل بشكل ضخم من احتلالها للأراضى الفلسطينية مع إبقائها فى حالة متردية ومتدهورة. وعلى الضحايا أن يتحملوا التكلفة، بما فى ذلك أية ممارسات إسرائيلية مقبلة.

وهناك بعض الأمثلة المعبرة فى هذا الصدد. ولنتذكر مصير الدعوى القضائية التى رفعها الناشطون الإسرائيليون فى حقوق الإنسان من جماعة «كاف لاوفد» Kav La'Oved من الجامعة العبرية. فقد طالب هؤلاء النشطاء برد ما قيمته نحو بليون دولار اقتطعت من أجور الفلسطينيين بحجة استخدامها فى فوائد لم يحصل عليها الفلسطينيون مطلقاً (كالمعاشات وإعانات البطالة وما شابه ذلك) واستولت عليها الخزانة الإسرائيلية. وقد رفض القاضى بازاك من محكمة القدس فى مايو 1995م الدعوة متبنياً موقف الحكومة الإسرائيلية المستمد من تشريع الكنيست بتنفيذ اتفاقات «أوسلو 1» بعدم الالتزام بإعطاء الحق بأثر رجعى على ما قامت به الحكومة الإسرائيلية من مصادرة تلك الأموال. كما تبنت المحكمة حجة الحكومة القائلة بأن التأمين العمالى يضمن فقط حقوق مواطنى دولة إسرائيل. وقد أكد القاضى أن القانون الإسرائيلى لم يكن أبداً معنياً بحقوق العمال الفلسطينيين، وإنما كان معنياً بضمان أجور عالية للفلسطينيين على الورق، ولكنها منخفضة فى الواقع، والهدف من ذلك حماية العمال الإسرائيليين من مقارنة غير عادلة مع العمالة الفلسطينية الرخيصة، ومن ثم فإن رفض منح الفلسطينيين حقوقاً كتلك التى تطالب بها الدعوى إنما هو إجراء عادل- فى نظر القاضى- بمثل عدل الضرائب المفروضة على السلع الأجنبية الداخلة إلى السوق الإسرائيلية لحماية المنتج الوطنى الإسرائيلى من المنافسة الخارجية.[21]

ورغم أن الكثير من التقارير الإسرائيلية عرضت لآثار الاحتلال الكارثية على الفلسطينيين، إلا أن الصورة بدت أكثر تناقضاً بعد زيارة الصحفيين الإسرائيليين للأردن فى أعقاب اتفاق «أوسلو 1» على نحو ما يلاحظ دانى روبنشتاين. فعلى الضفة الشرقية لنهر الأردن يعيش الفلسطينيون، الذين يقترب عددهم من نفس عدد نظرائهم فى الضفة الغربية، حياة أفضل رغم أن الأردن دولة عالمثالثية ولا يحصل اقتصادها على تلك الإعانات الضخمة التى يحصل عليها الاقتصاد الإسرائيلى. فقد حرم الفلسطينيون فى الضفة الغربية من إقامة مصانع صغيرة حتى لا تنافس المصانع الإسرائيلية. وقد وجد روبنشتاين فى الأردن تطوراً وتنمية بشكل لا يمكن مقارنته مع الضفة الغربية، دع عنك قطاع غزة. ففى الضفة الشرقية شبكة طرق متطورة وبنية أساسية من الكهرباء ومشروعات مياه تمكنت من تحقيق إنتاج زراعى كثيف ومثمر، وتحظى المنطقة بالمثل بخدمات طبية كافية، وبها العديد من المصانع وعدد من الفنادق والجامعات. أما فى الضفة الغربية فلم تقدم إسرائيل شيئاً مشابهاً باستثناء «فندقين صغيرين فى بيت لحم» وأما

الجامعات فقد بنيت بدعم وتبرعات دولية ولم تقدم لها إسرائيل بنسًا واحدًا. والاستثناء الوحيد نجده فى الجامعة الإسلامية فى الخليل، والتى تدعمها إسرائيل لتقوية الحركات الإسلامية الأصولية (فالجامعة الآن مركز لحماس) لمناحرة التيار العلمانى فى منظمة التحرير وأتباعها. والنتيجة التى خلص إليها الصحفيون الإسرائيليون بعد أن زاروا الأردن أن «المملكة الأردنية المتخلفة الفقيرة قدمت للفلسطينيين الذين يعيشون فيها أكبر مما قدمت إسرائيل» مما يكشف بجلاء عن سوءات الاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية.[22]

وقد ضمن اتفاق «أوسلو 2» لإسرائيل الحصول من الأراضى المحتلة على العمالة الرخيصة المسالمة فقط. أما قرارات تنمية البنية الأساسية وتطوير الصناعة والزراعة فتتخذ فقط بما يخدم مصالح التنمية الإسرائيلية وتفرض قسرًا على السكان. ففى الخليل على سبيل المثال رفضت الإدارة المدنية منح تصريح لإقامة مصنع مسامير خوفًا من منافسته لمصنع إسرائيلى فى تل أبيب. وتُولى إسرائيل بعض العناية بالنظام الصحى فقط؛ لأن الأمراض يمكن أن تنتقل من الضفة الغربية بما يهدد سكان تل أبيب. هكذا لم تكلف الإدارة المدنية الكثير؛ لأن ميزانيتها المحدودة كانت تغطى بأموال الضرائب المفروضة على الفلسطينيين.[23]

وفى ظل أوضاع الحصار تحت الاحتلال الإسرائيلى ليس أمام الفلسطينيين سوى خيارين: إما الرحيل من فلسطين، وإما العمل فى إسرائيل. وقد انكمش الخيار الثانى مع تحول إسرائيل إلى مصادر من العمالة الرخيصة من رومانيا وجنوب إفريقيا وتايلاند والفلبين وأمريكا اللاتينية وغيرها من الدول التى يعانى فيها السكان فقرًا ومأساة. فقد قدرت وزارة العمل الإسرائيلية أن أكثر من 70000 عامل أجنبى مسجلين فى إسرائيل حتى تاريخ مارس 1995م، مع إتاحة 18000 تأشيرة عمل للعمالة الفلسطينية، بعد أن كان العدد المسموح به للفلسطينيين يزيد سلفًا عن 70000. وكما عانى الفلسطينيون قبلهم، تعمل العمالة الوافدة فى إسرائيل فى أوضاع مأساوية أقرب للعبودية. والفضل لأوضاع الدول التى أتوا منها. ويعتبر الصينيون من بين العمال المفضلين فى إسرائيل؛ لأنه إذا ما اعترض هؤلاء العمال على انخفاض الأجور وعلى الضرب البدنى وسوء المعاملة، وإذا ما فكر أحدهم فى أن يرفع رأسه معترضًا فإن إسرائيل بوسعها العودة إلى الحكومة الصينية التى «ستتصرف معهم» على نحو ما وعد ممثل الحكومة الصينية فى إسرائيل. وقدر الباحثون الإسرائيليون حتى مارس 1996م أنه بالإضافة إلى

75000 من العمالة الأجنبية الرسمية فى إسرائيل فإن هناك 100000 آخرين يعملون بشكل غير قانونى ومن ثم فإن هناك نحو 200000 من العمالة الأجنبية تقوم بأداء الوظائف القذرة والخطيرة التى ينفر منها العمال الإسرائيليون، وهو ما يحقق توفيرًا ضخمًا للاقتصاد الإسرائيلى.[24]

وتتفق الحقائق المفروضة على الأرض مع المبادئ التى تضمنها الاتفاق المؤقت. فكما ناقشنا من قبل تسارعت حركة الاستيطان بعد «أوسلو1» متضمنة توسعة المستوطنات القديمة وتقديم حوافز جديدة لاستقطاب مزيد من المستوطنين ومد شبكة طرق سريعة جديدة تحقق فى ذات الوقت تحول الأراضى الفلسطينية إلى كنتونات محاصرة. وباستثناء القدس الشرقية تزايد معدل بناء المستوطنات الإسرائيلية بين عامى 1993م و1995م بنسبة 40٪ طبقًا لتقديرات حركة السلام الآن الإسرائيلية، وإن لم تصل المعدلات إلى القفزة التى بلغتها فى 1992م. وزاد التمويل الحكومى للاستيطان بنسبة 70 ٪ بعد اتفاق «أوسلو 1». ووفقًا لصحيفة دافار الناطقة باسم حزب العمل فإن حكومة رابين حافظت على الأولويات التى وضعتها الحكومة السابقة بقيادة اليمينى المتطرف إسحق شامير فى وقت كانت تتظاهر فيه بتجميد الاستيطان، بل قدم حزب العمل للمستوطنين أكثر مما قدمت حكومة شامير السابقة حين تمت توسعة المستوطنات حتى فى أكثر النقاط القابلة للاشتعال، وفى مقدمتها المستعمرات التى يسكنها المستوطنون المتطرفون (وأغلبهم ذوو أصول أمريكية) من أتباع المتطرف العنصرى الحاخام كوهين.[25]

وفى عام 1994م زاد السكان اليهود فى الضفة الغربية بنسبة 10٪ وفى غزة بنسبة 20٪. ويقدر أن عدد المستوطنين فيما بين عامى 1992م و1994م قد زاد بنسبة 34٪ وحتى منتصف 1995م. وخلال السنوات الثلاث الأولى من حكم حزب العمل زاد عدد المستوطنين بنسبة 31٪ طبقًا لتقديرات حركة السلام الآن. وقدرت اللجنة الإسرائيلية المركزية للإحصاءات نموًا إضافيًا بنسبة 4٪ فى عام 1995م، وهو أعلى معدل للنمو فى بقية إسرائيل. وليست هذه الأرقام، والتى لا تشمل الأوضاع فى القدس الشرقية، سوى أرقام تقريبية، وفقًا لجيفرى أرونسون، محرر تقرير الاستيطان الإسرائيلى الذى تقدمه مؤسسة السلام فى الشرق الأوسط ومركزها واشنطن.

وبحسب ما يلاحظ الجنرال شلومو جازيت، الحاكم العسكرى للضفة الغربية سابقًا، فإن حكومة رابين - بيريز عمدت إلى مضاعفة السكان اليهود فى الضفة

الغربية خلال خمس سنوات من الفترة الانتقالية التى تلت اتفاق «أوسلو 1». وقد خلص تقرير الاستيطان الإسرائيلى فى مطلع 1995م إلى أن خطط بناء المستوطنات لدى حكومة رابين بالنسبة للضفة والقدس تنافس - إن لم تفق - خطط حكومة شامير فيما بين عامى 1989 م و1992م، بل وبزيادة ملحوظة لعام 1996م. وفى يونيو 1995م احتفل المستوطنون الإسرائيليون بإنشاء مستوطنة معالى يسرائيل Ma'ale Yisrael وهى المستوطنة رقم 145 فى الضفة الغربية فى ظل رفض حكومى ظاهرى لإنشاء مستوطنات جديدة. واستخدم المستوطنون الآلات الثقيلة والمتفجرات لمد الطرق على مقربة من منطقة عربية كثيفة السكان. وبحسب دانى روبنشتاين فى يناير 1995م فإن الخطط الاستيطانية الحديثة «تبدد أية أوهام فلسطينية من أن اتفاق أوسلو سيؤدى إلى انسحاب إسرائيلى من المناطق الحيوية فى الضفة أو من القدس الشرقية التى يحلم الفلسطينيون بأن تصبح عاصمة لهم». وفى مارس 1996م أوضح تقرير الاستيطان الإسرائيلى أن رئيس الوزراء شيمون بيريز لا يزال يستثمر مئات الملايين من الدولارات سنويًا لتشجيع نمو المستوطنات التى يزداد سكانها بنسبة 10٪ سنويًا.

وقد قدم وزير الإسكان بنيامين بن إليعازر فى 25 فبراير 1996م برنامجًا لإقامة 6300 وحدة سكنية جديدة فى الأراضى الفلسطينية (بعد أن كانت الخطة تشتمل على 4100 وحدة فقط فى 1995م) بما فى ذلك وحدات مستعمرة معالى أدوميم وجيفات زئيف وبيطار وكريات سافيرز (والأخيرة واحدة من مستوطنات المتشددين اليهود). وكما أعلن بن إليعازر، فإنه ليس سرًا أن موقف الحكومة يميل إلى دمج هذه المستوطنات مع القدس الكبرى. وفى نفس اليوم أعلن إقامة 6500 وحدة سكنية جديدة فى مستعمرة هار هوما Har Homa بعد أن تمت مصادرة الأراضى العربية الواقعة فى منطقة محصورة بين المستعمرات الإسرائيلية إلى الجنوب الشرقى من القدس. وهى منطقة فقدت 91٪ من مساحتها العربية لإقامة المستعمرات الإسرائيلية منذ عام 1967م.[26]

وقد أوضح بن إليعازر أن كل شىء يتم فى هدوء وبدعم من رئيس الوزراء الإسرائيلى بما فى ذلك دعم مخططات القدس الكبرى بضم معالى أدوميم وجيفات زئيف وبيطار لتصبح «الدائرة الأولى» من المستعمرات المحيطة بالقدس من الشمال والشرق والجنوب. وستحيط بها فى المستقبل دوائر أخرى من المستعمرات الجديدة. واستخدم بن إليعازر فى هذا الصدد مصطلح «النمو

الطبيعى» للقدس الكبرى موضحاً أنه يمضى فى سياسة البناء الهادئ بلا تفاخر، وهو المنهج الذى يختلف فيه حزب العمل عن حزب الليكود على مدار السنوات الماضية، وهو أحد الأسباب التى تجعل الولايات المتحدة على الدوام تفضل حزب العمل الذى يقوم بنفس ما يقوم به الليكود لكن دون جلبة.

وبناءً على هذا، ليس من قبيل المبالغة القول إن حكومة العمل بقيادة رابين قد حلت الصراع بين شامير وبوش حين وعدت بإيقاف «بناء الجديد من المستوطنات لكنها سمحت بتوسعة القديم منها» (على نحو ما يشير البروفيسور فى جامعة هارفارد ناداف سفران). وقد يكون الوعد قد نفذ فعلياً، وإذا كان ذلك قد حدث، فمن المتوقع ألا تكون حكومة الولايات المتحدة، التى تقدم أغلب التمويل عبر قنوات مختلفة، على دراية بالطرق التى تم بها تنفيذ ذلك. على الرغم من أن طريقة البناء «الهادئة» ليست بعنف «توجيه لكمة فى الوجه» التى اتبعها شامير.[27]

لقد كانت هناك أوجه عدم اتفاق بين الحزبين الحاكمين فى إسرائيل لكن فى قضية المستوطنات لا تبدو هناك اختلافات حقيقية. وعلى نحو ما يوضح بينفينستى بعيد اتفاق «أوسلو 2» فإن الاختلاف كان فى أن أحد الحزبين كان يرهن السلام بـ «استسلام شامل وغير مشروط للفلسطينيين» بينما يرهن الحزب الآخر ذلك السلام بـ «شروط أكثر مرونة فى الاستسلام الفلسطينى»، ويمكننا أن نضيف أنها شروط أكثر حساسية للغرب من حيث فاعليتها.[28]

5. الاتفاق المؤقت : المياه

يقدم اتفاق المرحلة المؤقتة أول بيانات رسمية إسرائيلية بشأن موارد المياه فى الضفة الغربية، وليست هناك من هذه الموارد سوى نحو 10٪ ما زالت دون الاستخدام، والباقى يستنزف من أراضى الضفة بالاستخدامات الإسرائيلية. ولا يتمكن الفلسطينيون إلا من استخدام مياه الينابيع السطحية التى لا تزيد على 8٪ من إجمالى مياه الضفة الغربية. وتسحب إسرائيل نحو 40٪ من مياه الضفة الغربية إلى المستوطنات داخل الضفة والباقى تسحبه إلى داخل إسرائيل فيما وراء الخط الأخضر. ولا يستطيع الفلسطينيون تلبية حاجاتهم من المياه التى تزيد اليوم على أكثر من 40٪ مما يتوافر لهم، وهو ما يعادل 28٪ من إجمالى التغذية السنوية لمياه الضفة الغربية (25٪ من هذه التغذية تتمثل فى صورة

ينابيع مائية غير خاضعة للتحكم والتنظيم المائى). أما الأوضاع المائية فى قطاع غزة فلم يطرأ عليها تغيير فى خطط المرحلة الانتقالية.[29]

وقد لاحظت الصحف الإسرائيلية والغربية أنه لن يكون هناك أى تحسن للأوضاع المائية للفلسطينيين فى ظل اتفاقات السلام. فتقرير فايننشيال تايمز أشار إلى ذلك النمط الجائر فى توزيع المياه بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فالإسرائيليون يستنزفون المياه فى رى المروج وغمر حدائق الزهور ورى الحدائق وملء حمامات السباحة، بينما الفلسطينيون فى القرى غير مسموح لهم بحفر بئر للشرب، وتتوافر لهم المياه الجارية يومًا واحدًا كل عدة أسابيع، وهى مياه ملوثة أصلاً بمياه الصرف الصحى. ويجبر ذلك رجال القرى على السفر إلى المدن؛ لجلب المياه لملء خزانات بيوتهم أو للتعاقد مع موردين يبيعون لهم المياه بأكثر من 15 مرة قدر قيمتها. وفى صيف عام 1995م قامت شركة المياه الإسرائيلية، ميكوروت Mekorot، بقطع المياه عن الأجزاء الجنوبية والوسطى لقطاع غزة لعشرين يومًا؛ لأن السكان غير قادرين على دفع فواتير المياه فى الوقت الذى يقوم فيه المستوطنون اليهود على الأراضى الفلسطينية فى القطاع بالإسراف فى المياه فى تلك الحدائق والفنادق وحمامات السباحة والأنشطة الزراعية الكثيفة التى تستنزف المياه، والأمر مشابه فى الضفة. ففى قرية الأبيضية على سبيل المثال، حيث يسكن 8,000 فلسطينى حُرم السكان من المياه الجارية لـ 18 شهرًا فى وقت كانت فيه المستوطنات المجاورة «تنتعش فى مياه غدقة فى وسط الصحراء». وفى الخليل، عانى آلاف السكان عجزًا فى مياه الشرب خلال صيف عام 1995م، ولا يحصل السكان فى هذه المدينة سوى على ربع ما يحصل عليه المستوطنون الإسرائيليون فى مستوطنة كريات أربع على بُعد خطوات منهم.[30]

تؤكد اتفاقية السلام الإسرائيلية ـ الأردنية حل المشكلات بين الجانبين بخصوص قضايا المياه، وقد تناول هذه القضايا ديفيد بروك من المركز الكندى للتنمية الدولية، وهو متخصص فى قضايا المياه بالإقليم وعضو لجنة التفاوض الكندى الخاصة بمحادثات السلام فى الشرق الأوسط المتعلقة بالمياه والبيئة. وقد لاحظ بروك أن المصطلحات «غير محددة بدقة رغم مضى الاتفاقات بشأن المياه» والاستثناء الوحيد فى تحديد المصطلحات نجده فى التأكيد على «حرمان الفلسطينيين»، بينما لم تقدم كلمة واحدة عن حقوق الفلسطينيين

المائيـة، ولا عـن دورهـم فـى إدارة مـوارد المياه فـى نـهـر الأردن، وكـأن الفلسطينيين ليسوا أطرافًا فى التفاوض. ولعل هذا الحرمان يبدو مذهلاً لبروك آخذًا بعين الاعتبار أن معظم القطاع الأدنى من نهر الأردن (الممتد من البحر الميت وكينيريت Kinneret) ـ وهو القطاع المفترض أن يصبح فى المستقبل حدًّا بين الأردن والدولة الفلسطينية المنتظرة فى الضفة ـ يجب أن يكون فلسطينيًا وليس إسرائيليًا.[31]

لقد اتضحت نوايا إسرائيل المستقبلية بشأن موارد المياه فى أول ميزانية إسرائيلية وضعت بعد اتفاق «أوسلو 2»؛ حيث خصصت الحكومة الإسرائيلية فى نوفمبر 1995م أربعين مليون دولار لإقامة مزارع سمكية فى قلب الأراضى الصحراوية فى قطاع غزة وإقامة مستعمرات جديدة فى مرتفعات الجولان والضفة والقطاع ولزيادة الحوافز للمستوطنين، بما يحقق لهم أعلى معدلات رفاهية فى إسرائيل لزيادة الأنشطة الاستيطانية. وقد ضمت البقاع الموجودة فى قطاع غزة التى تنوى إسرائيل الاحتفاظ بها إلى ميزانية منطقة النقب، على ما يبدو أنه استهلال للضم النهائى إلى تلك المنطقة. وليس مفاجئًا إذن أن الميزانية لقيت دعمًا من قبل المعارضة اليمينية فى حزب العمل التى وصلت إلى السلطة بعد ستة أشهر من ذلك التاريخ.[32]

ولسنا فى حاجة إلى القول بأن المياه التى يدور حولها النقاش والتفاوض بين الإسرائيليين والفلسطينيين هى فقط مياه الأراضى المحتلة عام 1967م وليس المياه الواقعة داخل إسرائيل (فلسطين سابقًا). وعلى نحو ما يذكر بينفينستى فإن الإشارة الدائمة إلى «التعاون بين الطرفين بشأن المياه فى الضفة وغزة تدل على أن إسرائيل لديها حرية كاملة فى التصرف المنفرد فى الأراضى الواقعة تحت سيادتها فى قلب إسرائيل، بينما تسعى إلى مشاركة الفلسطينيين فى مواردهم». ويتكرس ذلك الاستقطاب والتوزيع الظالم لموارد المياه بين الطرفين فى ذلك النوع من المفاوضات الذى يسمونه «سلام المنتصرين»، وهو بالنسبة لإسرائيل ليس إلا «سلامًا بدون ألم أو تضحية؛ سلام دون دفع ثمن» وكسب «صفقة رائعة» فى أجواء تحكمها التوجهات البراجماتية، بل الأنانية للمجتمع الاستهلاكى فى عالم اليوم، وفى أجواء يسيطر فيها المنتصرون الإسرائيليون والأمريكيون على العرب الذين خدعوا أنفسهم بمسمى «سلام المنتصرين» واعتبروه «تسوية تاريخية» تخلَّى فيها كلا الطرفين عن مطالبهما وأحلامهما.[33]

6. القــدس الكــبرى

بعد يوم واحد من حرب يونيو 1967م بدأت إسرائيل برنامجها للسيطرة على منطقة القدس واستهلت ذلك بطرد 650 فلسطينياً من المدينة القديمة وهدمت دورهم بالجرافات التى سوّت مسجديْن بالأرض. وبعد أسبوعين مدت إسرائيل حدود المدينة إلى ضعف مساحتها واستولت على كل الأراضى العربية لتصنع منها ما سمى بالقدس الكبرى وأعلنتها عاصمة لإسرائيل. وتم ذلك فى ظل معارضة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتصويت 99 دولة ضد ما قامت به إسرائيل وامتنعت الولايات المتحدة مع عشرين دولة أخرى عن التصويت رغم أنها قد أعلنت أن ما قامت به إسرائيل غير قانونى.[34]

ومع رعاية الولايات المتحدة لعملية السلام، أعلن رئيس الوزراء رابين صراحة أن القدس ستبقى عاصمة «أبدية وموحدة» لإسرائيل، وقصد بالقدس ـ حينئذ ـ القدس الكبرى ذات المساحة الضخمة التى تمتد شمال وجنوب وشرق القدس (بحسب ناداف شراجى). وفى تقريره إلى الكنيست حول اتفاق «أوسلو 2» حدد رابين «التغيرات الرئيسية، وليست كل التغيرات، التى نتصورها بشأن الحل النهائى»، فإسرائيل الكبرى يجب أن تضمن القدس الموحدة التى ستشمل بدورها مستعمرة معالى أدوميم وچيفات زئيف ونهر الأردن وكتلاً من المستوطنات فى الضفة، وتشمل تلك الكتل مستوطنات غوش إتسيون وعفرات وبيطار. وأشارت الصحف إلى أن معالى أدوميم ستضم إلى القدس الكبرى؛ نتيجة زيادة الاستيطان بينها وبين القدس.[35]

وتتفق هذه الخطط مع الإطار العام الذى صيغ خلال توقيع وزير الإسكان بن إليعازر على اتفاق «أوسلو 2» على نحو ما ناقشنا سلفاً، ويبدو أنه سيستمر مع حكومة الليكود الجديدة وإن كان من المتوقع أن يتم «بهدوء» إذا ما تمكن قائد حزب العمل المتأمرك بشدة (بنيامين نتنياهو) من السيطرة على جمهور المتدينين والقوميين.

وتمتد منطقة القدس الكبرى – معالى أدوميم عملياً إلى أريحا ووادى الأردن لتشطر الضفة الغربية إلى شطرين شمالى وجنوبى. وبمجرد التوقيع على «أوسلو 2» تضاعفت الجهود الإسرائيلية؛ لتشجيع الاستيطان فى الأراضى التى تمت مصادرتها من بدو منطقة معالى أدوميم، حيث شقت الطرق لتطويق القرى والبلدات العربية. والنتيجة المرجوة أنه بحلول عام 2005م ستكون قد ظهرت 6000 وحدة سكنية و2400 غرفة فندقية والعديد من المراكز التجارية الضخمة وغيرها من المنشآت. وقد أعلن عمدة مستعمرة معالى أدوميم أنه بحلول عام 2005 ستتمكن تلك المنشآت من مضاعفة عدد سكان المستعمرة إلى 50000 مستوطن.

ولا تميز الخريطة التى تضمنها نص اتفاق المرحلة الانتقالية بين الأراضى الواقعة داخل إسرائيل فيما وراء الخط الأخضر وبين المنطقة ج فى الضفة الغربية. بينما الوضع بالنسبة للقدس مختلف، فالخريطة تجعل القدس بأسرها بحدود واضحة داخل إسرائيل متضمنة القدس الشرقية التى يقطنها العرب، وكل المواقع فى الضفة الغربية موقعة على الخريطة باللغة العبرية، باستثناء بعض القرى، وموقعة بالمثل باللغة الإنجليزية، بينما لا توجد أى نسخة من هذه الخريطة باللغة العربية. كما أن منطقة القدس أيضًا محددة باللغة العبرية، وكتب اسم القدس على الخريطة بطريقة يحتل فيها منطقة القدس الشرقية ويصل إلى حدود الجيب الذى سيترك للإدارة الفلسطينية فى الضفة الغربية.[36]

وما زال هناك بعض الغموض يكتنف الحدود التى تتضمنها خرائط «أوسلو2». ففى الصحافة الإسرائيلية تم عرض خريطة القدس كمنطقة موحدة مع الإبقاء على وضعيتها غامضة، كما قدمت نيويورك تايمز خريطة القدس وقد وضعت القسم الغربى منها داخل حدود إسرائيل بينما عرضت القسم الشرقى بشكل غامض فى وضعه القانونى.[37]

ومنذ عام 1967م، اضطلعت إسرائيل فى القدس الشرقية ببرامج لتحويل العرب إلى أقلية وإعطائهم صفة سكان من الدرجة الثانية. وكان أول من طبق ذلك عمدة القدس السابق تيدى كوليك Teddy Kollek الذى ينظر إليه فى الغرب بأنه رجل الديمقراطية ومناصر لحقوق الإنسان، واستمر خليفته إيهود أولمرت من حزب الليكود على نفس سياسته. وبحسب ما يشير أمير شاهين مستشار كوليك للشئون العربية فإن أهداف كوليك وأولمرت ركزت على «وضع العراقيل فى طريق التخطيط فى القطاع العربى». وفى ذلك يقول كوليك: «لا أريد أن أعطى العرب أى شعور بالمساواة، وإن كنا مضطرين فى بعض الأحيان لأن نفعل شيئًا هنا وهناك؛ حتى لا نعانى من جراء وجودهم إلى جوارنا»، كما نصح المستشارون كوليك بأن يفعل بعض الأعمال التى سيكون لها تأثير استعراضى لإسرائيل أمام العالم (وخاصة أمام المواطنين والسياح). وقد أعرب كوليك للصحافة الإسرائيلية فى عام 1990م عن أنه لم يقدم للعرب شيئًا؛ لأنهم لا يستحقون شيئًا، وما مده من شبكة الصرف الصحى فى القدس الشرقية لم تكن حبًّا فيهم ولا خدمة لهم، بل جاء ذلك بعد أن انتشرت الكوليرا بينهم وصارت تهدد الإسرائيليين، ومن ثم فلم تكن شبكة الصرف والمياه سوى اتقاء للأمراض التى يمكن أن تنتقل إلى الإسرائيليين عن طريق العرب، وكانت الإجراءات مشابهة فى الضفة الغربية.[38]

لقد راجعت سارة كامينكر ـ عضو مجلس مدينة القدس وإحدى المخططين فى إدارة كوليك ـ برامج كوليك فى تقريرها الذى قدمته فى يونيو 1994م للمحكمة العليا نيابة عن المدعين العرب فى جمعية سان يفيس، وهى مركز مسيحى قانونى يعنى بحقوق الإنسان. واتضح من التقرير أن إدارة كوليك تمكنت من إقامة العديد من المنشآت اليهودية غير القانونية فى القدس الغربية، أما فى القدس الشرقية العربية فقد حرّم على العرب مد أيديهم إلى ما يزيد على 86٪ من أرضهم وابتلعت المستوطنات بقية الأراضى سريعًا. وحجزت الأراضى الفضاء بأسرها للتنمية بحسب ما يرغب فيه المستوطنون اليهود أو خططت لتصبح أراضى مفتوحة للاستخدامات الترفيهية لليهود. وقد ترك فقط «الفتات» من الأرض لإسكان العرب بفضل سياسة تخطيطية حكومية فى القدس الشرقية، بذل من خلالها كوليك جهودًا متواصلة منذ عام 1974م لالتهام الأراضى المتبقية للعرب لإقامة مساكن فوقها. وهدفت هذه السياسة إلى إحلال سياسة «التوازن الديموغرافى» التى تحققت جزئيًا فى عام 1993م حين أعلنت إدارة كوليك أن عدد المستوطنين فى القدس الشرقية قد فاق عدد العرب فيها.

لقد مدت حكومة إسرائيل المستوطنين فى القدس الشرقية بـ 60000 وحدة سكنية فى مقابل 555 وحدة للسكان العرب. ويعيش العرب الذين دمرت بيوتهم، والذين أتوا من طبقات اقتصادية متدنية، فى خيام مؤقتة، بل فى كهوف وعشش، وتتضاعف أعدادهم وتنمو عائلاتهم فى نفس المكان دون توسعة. أما أولئك الذين يريدون بناء منازلهم بأموالهم الخاصة على أراضيهم التى يملكونها فلا يسمح لهم القانون الإسرائيلى بذلك، وإذا ما بنوا بيتًا سوته الجرافات الإسرائيلية بالأرض. والأمر أكثر خطورة وحدّة فى القدس الغربية؛ فعمليات التوازن الديموغرافى قد تحولت إلى تهويد كبير يستند إلى قوانين تمييزية بين العرب واليهود وتجريم تعلية منازل العرب والتضييق على أية توسعة لدورهم.[39]

وفى دراسة توشك أن تخرج للنور[40]، وصفت كامينكر بشكل تفصيلى كيف سيتم خنق الفلسطينيين فى مناطق أصغر فأصغر (وبحسب تقديرها، فإن هذه المساحة لن تتعدى الـ 10٪ مما بحوزة الفلسطينيين الآن). وعلى الرغم من أن أغلب الخطط سرى؛ فإنه فى بعض الأحيان تصدر بعض التلميحات «لتكشف بدون قصد» النوايا، على نحو ما أخبر قسم الهندسة المدنية بمدينة القدس مجلس المدينة بالوسائل الواجب اتباعها لتدعيم «القرار الحكومى للحفاظ على نسبة العرب

واليهود» بما يحقق «توازنًا» ديموغرافيًا لصالح اليهود تصل فيه نسبتهم إلى 72٪ مقابل 28٪ فقط للسكان العرب. وإذا ما سمح بإقامة مساكن للعرب فى مكان فلابد أن يستتبعه هدم وإخلاء فى مكان آخر؛ حتى تبقى النسبة دون إخلال. وهناك الكثير من الممارسات التى تتخذ لتمكين تلك السياسة بهدف إعاقة أى تطوير لحياة العرب فى القدس باستخدام سياسة لىِّ الذراع فى السيطرة على العرب، والاستيلاء على أرضهم وعزلهم فى بقع متناثرة منفصلة. ويؤكد تحقيق كامينكر أيضًا مخططات الحكومة لدمج القدس ومعالى أدوميم. ومن الناحية النظرية فإن الحالة المستقبلية للقدس لن تقرر إلا فى المفاوضات النهائية، لكن فى الواقع فإن ممارسات التجريد من الملكية التى يقوم بها حزب العمل تقرر شيئًا آخر.

ورغم المعارضة الجماهيرية داخل الولايات المتحدة فإن مثل هذه السياسات تقوم على الدعم المالى الذى تقدمه إدارة كلينتون من دافعى الضرائب الذين لا يعرفون على وجه الدقة أوجه إنفاق أموال المساعدات الأمريكية فى الشرق الأوسط. ومن بين ما اعترض عليه مؤخرًا تزويد واشنطن إسرائيل بـ 25 طائرة حربية من أكثر الطائرات المقاتلة تقدمًا، وهى خطوة مرت أمام الكونجرس دون اعتراض ومررتها الصحافة الأمريكية دون تعليق فى سابقة هى الأولى من نوعها تم بموجبها بيع تلك الأسلحة المتقدمة دون قيد أو شرط لدولة أجنبية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. ومن المهم التأكيد على أن ذلك لم يكن بيعًا بالمعنى الحقيقى؛ فقد تولى بنك التصدير والاستيراد تقديم القروض التى يسرت تقديم الطائرات لإسرائيل إلى جانب إعانات أخرى مباشرة من الجيش الأمريكى. وتمكن هذه الطائرات المقاتلة إسرائيل من ضرب أى دولة فى محيطها الجغرافى مثل إيران والعراق والجزائر وليبيا، على سبيل المثال. وتدعم الولايات المتحدة بذلك دور الشرطى الإسرائيلى فى إقليم الشرق الأوسط، وهو الدور الذى كان قد انتهى بسقوط التهديد السوفيتى المزعوم.[41]

7. الصـــورة الإجماليـــة

يبقى هدف واشنطن الذى سعت إليه على المدى الطويل دون تغيير ممثلاً فى بسط الهيمنة على مصادر الطاقة الرئيسية فى العالم؛ فهذه الطاقة مصدر هائل للسيطرة الاستراتيجية وواحدة من جوائز التاريخ الكبرى. وبعد استسلام عرفات، وبعد أن أصبح الشرق الأوسط «جديـدًا وشجاعًا» على نحو ما سمَّته نيويورك تايمز، فإن إســرائيل تقوم بدور الوكيل الذى

ينوب عن الولايات المتحدة لتصبح مركزًا عسكريًا وصناعيًا وماليًا فى نظام إقليمى يربط مصر وتركيا ودول الخليج المنتجة للنفط، فضلاً عن أعضاء ثانويين آخرين.[42]

وتقترب اتفاقات «أوسلو1 و2» من غاياتها النهائية، وينكشف الغموض عن العلاقات البينية لتصبح أكثر علنية وتبجحًا؛ فالعلاقات بين تركيا وإسرائيل صارت متزايدة فى أهميتها التجارية وبصفة خاصة فى الجوانب العسكرية، وتقوم الصناعات العسكرية الإسرائيلية بتطوير سلاح الجو التركى؛ وهو ما يمنح لإسرائيل استخدام المجال الجوى التركى لإجراء التدريبات العسكرية، وقد تندمج الأردن فى التحالف الجديد. كما أن علاقات إسرائيل بإمارات الخليج النفطية آخذة فى الزيادة، وهو ما دعا مدير مركز الأردن للأبحاث الاستراتيجية إلى تسمية ما يحدث «بأمركة لاتينية للشرق الأوسط» Latin Americanization، بحسب وول ستريت جورنال وذلك فى ظل تزايد خضوع الإقليم للهيمنة الاستراتيجية والعسكرية للولايات المتحدة.[43]

لكن يصعب تحقيق هذه الأهداف والجرح الفلسطينى ما زال داميًا، مسببًا توترًا وعدم استقرار فى الشرق الأوسط. وقد تجاوزت واشنطن هذه الصعاب بعد أن قبلت منظمة التحرير بسلام المنتصرين سيرًا وراء الأمل الظاهرى بإنقاذ بعض بقايا السلطة العاجزة، وهو ما ساعد فى تشتيت القضية الفلسطينية (هناك بعض العوامل الأخرى من بينها تفكك القومية العربية العلمانية والفوضى التى وقع فيها الجنوب بعمومه). ولعل النتيجة اللافتة التى نخلص إليها من هذا النجاح هو ذلك «السلام الرابح لإسرائيل» على حد تعبير وول ستريت جورنال التى وصفت كيف «سقطت الحواجز أمام أسرع الأسواق نموًا فى العالم؛ أى فى الشرق الأقصى وليس فى الشرق الأوسط». فهذه خطوة مهمة للولايات المتحدة ترسخ فيها مواقعها فى غرب آسيا لتكمل تأثيرها على القارة الآسيوية بعد النجاح الذى حققته فى إقليم آسيا ـ المحيط الهادئ.

وتنعكس تداعيات أوسلو فى تدفق سريع للاستثمارات الأجنبية على السوق الإسرائيلى الذى ينظر إليه «كنقطة ارتكاز» للتنمية الاقتصادية فى الإقليم. وأصبح عام 1995م عام الازدهار الاقتصادى فى إسرائيل، وهو ازدهار يذكرنا بـ «المعجزات الاقتصادية» التى تحققت فى مناطق أخرى من العالم

برعاية أمريكية زادت من التفاوت بين الطبقات وقوضت الخدمات الاجتماعية، ورفعت الفقر إلى أعلى معدلاته؛ حيث يعيش اليوم ربع الأطفال فى عائلات ينخفض دخلها عن حدود خط الفقر وترتفع فى الأسر الفقيرة نسبة كبار السن إلى أكثر من 20٪، حسب إحصاءات 1993م-1994م.[44]

وهناك عنصر آخر هام فى اتفاقية أوسلو ألا وهو إسقاط حق عودة اللاجئين الفلسطينيين رغم التصديق بالإجماع بعودتهم فى قرار الأمم المتحدة عام 1948م الذى توافق مع المادة 13 من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان؛ كما بددت إسرائيل بُعَيد أوسلو أية آمال بعودة اللاجئين إلى مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى ولا إلى أى مكان من إسرائيل (فلسطين سابقًا). وبينما قدمت إدارة كلينتون 100 مليون دولار للسلطة الفلسطينية (أغلبها لقوات الأمن) قدمت 3 بلايين دولار لإسرائيل، وربما يبلغ الرقم الضعف حين نضيف إليه باقى أشكال الدعم الأخرى، واقتطعت الولايات المتحدة من الـ100 مليون الموجهة للسلطة الفلسطينية 17 مليون دولار هى حصتها التى تزود بها منظمة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة UNRWA وهى المصدر الوحيد للإعانة فى قطاع غزة والمسئول عن 40٪ من الخدمات الصحية والتعليمية فى هذا القطاع وبقية الأراضى المحتلة. وقد تتجه واشنطن إلى إلغاء عمل منظمة الغوث التى أعلنت إسرائيل مرارًا اشمئزازها منها. وقد رفضت إدارة كلينتون خلال عامى 1993م و1994م تطبيق أية قرارات سابقة عن عودة اللاجئين منادية بأن تحل هذه المشكلة عبر المفاوضات المباشرة ضمن عملية السلام التى تقع برمتها الآن فى أيدى الولايات المتحدة. وكخطوة تجاه تفكيك منظمة غوث اللاجئين ينتظر أن تنقل الولايات المتحدة مكتبها الرئاسى إلى غزة؛ ليصبح مقصورًا على فلسطينيى ذلك القطاع، مما يعنى إيقاف توجيه الدعم لنحو 1,8 مليون فلسطينى مشردين فى الأردن ولبنان وسوريا. ويتوقع أن تكون الخطوة التالية حل المنظمة نهائيًا، وفقًا لمصدر فى الأمم المتحدة.[45]

تبعث المحنة التى يعيشها اللاجئون الفلسطينيون فى لبنان على اليأس، وبصفة خاصة منذ أن صارت لبنان محطة الوصول للفلسطينيين المطرودين من أرضهم فى عامى 1948م و1967م. ومنذ السبعينيات انجرفت لبنان إلى الصراع نتيجة الاشتباك عبر الحدود بين كل من منظمة التحرير وإسرائيل. وهو ما أطلق يد إسرائيل فى الهجوم على لبنان وتدمير قراها ومدنها، متذرعة

أحياناً بالانتقام وأحياناً أخرى بلا ذرائع. ففى فبراير 1973م هاجمت القوات الإسرائيلية شمال بيروت وقتلت عديداً من المدنيين فى غارات أسمتها إسرائيل بخطوة «وقائية» ضد الفلسطينيين. وفى ديسمبر 1975م قتل القصف الإسرائيلى 50 لبنانياً فى هجوم أسمته إسرائيل عملاً «وقائياً لا انتقامياً»، ويبدو أنه جاء رداً على جلسات الأمم المتحدة التى دعت إلى حل دبلوماسى وصوتت واشنطن ضده بالفيتو.

أطلقت اتفاقية كامب ديفيد يد إسرائيل لتنفذ عملياتها العسكرية ضد منظمة التحرير فى لبنان وسارعت من معدلات بناء المستوطنات فى الضفة الغربية، وتزايدت هجماتها، حتى بلغ الأمر مداه بغزو إسرائيل لبنان فى عام 1982م الذى جاء ليستفز منظمة التحرير ويبعدها عن التوجه نحو السلام المرفوض من إسرائيل آنذاك. لكنها تسببت فى خطأ لم تكن تقصده حين أدت هجماتها إلى تكوين منظمة أصولية إسلامية تسمى جماعة حزب الله التى كان هدفها الأساسى إخراج إسرائيل من لبنان. ورغم اعتماد إسرائيل على العنف والإرهاب، فإنها اضطرت إلى الانسحاب من كافة الأراضى اللبنانية باستثناء شريط ضيق فى الجنوب أسمته «الحزام الأمنى» فى انتهاك فاضح لقرار مجلس الأمن المعلن فى مارس عام 1978م. وحتى فبراير 1992م ،حين قامت إسرائيل باغتيال الشيخ عباس الموسوى وعائلته، لم يطلق حزب الله صاروخاً واحداً على شمال إسرائيل، لكن بعد حادثة الاغتيال الإرهابية غير حزب الله من «قواعد اللعبة»، على نحو ما أخبر رابين الكنيست، وذلك حين قام بعملياته الانتقامية ضد إسرائيل. وقد حث هذا الموقف إسرائيل للإسراع بما أسمته «عملية العقاب» فى عام 1993م التى قتلت فيها المدنيين اللبنانيين وأجبرت مئات الآلاف على هجرة دورهم بهدف إجبار الحكومة اللبنانية على إعادة حزب الله إلى القواعد القديمة للعبة. وتم الوصول إلى اتفاق غير رسمى يمنع الهجوم بين الطرفين على المدنيين، لكن إسرائيل استهانت به من جديد واستمرت فى الهجوم على المدنيين إلى الشمال من النطاق العازل لتقتل المدنيين، وتستفز حزب الله للانتقام فى بعض الأحيان.[46]

واتضح موقف الولايات المتحدة من تلك التطورات فى ذات اليوم الذى تولى فيه شيمون بيريز مهام رئاسته للوزراء بعد اغتيال رابين. وبحسب نيويورك تايمز فإن بيريز تمكن من «ضبط النغمات» حين قامت الطائرات الحربية

الإسرائيلية بالإغارة على لبنان لضرب قواعد المقاتلين الفلسطينيين إلى الجنوب من بيروت بعيدًا عن الحزام الأمنى. وفى ذات الوقت تلقى بيريز الثناء لما أظهره من نية «لارتداء سترة رابين العسكرية» لمعاقبة الرافضين لعرض إسرائيل بالسلام. كما تحدثت الصحيفة فى نفس اليوم عن «الأعمال الإرهابية الجبانة» حين هاجم بعض الإرهابيين مركزًا أمريكيًّا للتدريب العسكرى فى الرياض بالسعودية. وبعد ذلك بأسبوعين أطلق حزب الله صواريخه على شمال إسرائيل ليجرح عدة مدنيين، وهو عمل وصف بأنه «سلوك إرهابى» وجاء كرد فعل على ما تقوم به إسرائيل من العدوان الإسرائيلى على لبنان وهدم الدور وحصار الشواطئ ومنع الصيادين من البحث عن أرزاقهم. وفى ذات الوقت الذى سقطت فيه الصواريخ على شمال إسرائيل اغتيل قائد بارز فى حزب الله فى سيارة مفخخة. وقد شجب عدوان حزب الله باعتباره عملاً إرهابيًّا ينتهك قوانين الأمم المتحدة بينما لم يشر أحد إلى أن إسرائيل حين تغتال المدنيين وتواصل عدوانها على لبنان قبل إطلاق تلك الصواريخ وبعدها تنتهك قوانين الأمم المتحدة.

لقد قتلت إسرائيل فى النصف الأول من عام 1995م أكثر من 100 لبنانى سواء على يد جيشها أو على يد جيش المرتزقة العميل الذى كان يتبعها فى الجنوب اللبنانى، بينما لم يسقط لها سوى ستة قتلى فى تلك الفترة. تستخدم إسرائيل أسلحة الرعب بما فيها القنابل الانشطارية المضادة للأفراد والتى تسببت فى قتل العديد، على نحو ما فعلت بقتل طفلين فى يوليو 1995م وأربعة آخرين فى نفس البلدة بعد أشهر قليلة، كما قتلت العديد بالمثل فى بلدة نبطية دون أن ينقل الصحفيون حجم المأساة باستثناء المراسل البريطانى روبرت فيسك. فالصحفيون الغربيون ينقلون من لبنان فقط الادعاءات التى تقدمها إسرائيل من أن حزب الله استهدفهم بعمليات إرهابية. ولم يجد المسئولون الإسرائيليون حرجًا فى استخدام بلادهم للقنابل المحرمة دوليًّا ضد المدنيين اللبنانيين، معتبرين أن تلك الأسلحة فعالة للغاية وهى الوسيلة «الشرعية» لردع «الإرهابيين»[47].

وفى مراجعتها للاشتباكات بين إسرائيل وحزب الله، صنفت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) 45 حادثة من حوادث القصف منذ عملية «العقاب» فى يوليو 1993م وحتى عملية «عناقيد الغضب»

فى إبريل 1996م، ووجدت أن كافة عمليات حزب الله لم تكن إلا ردًا على هجمات إسرائيلية. وكان أغلبها هجومًا على ما يقوم به جيش المرتزقة العميل لإسرائيل فى الجنوب، ويتبع ذلك هجوم إسرائيلى شمال الحزام الأمنى يعقبه إطلاق حزب الله لصواريخ الكاتيوشا على شمال إسرائيل (فى انتهاك أيضًا لقوانين الحرب، على نحو ما تلاحظ منظمة هيومان رايتس ووتش). وهناك صنوف أخرى من الهجوم الإسرائيلى (لقتل المدنيين عادة) لا تأتى ردًا على عمليات حزب الله، واستمر هذا النمط حتى 30 مارس 1996م حين استهدفت القنابل الإسرائيلية قرية ياطر (شمال الحزام الأمنى) فقتلت اثنين من المدنيين دون أن يكون هناك أى استفزاز من قبل حزب الله، ومن ثم قام الحزب بالرد.[48]

وبعد أن قتل جندى إسرائيلى فى الحزام الأمنى شنت إسرائيل عملياتها المسماة «عناقيد الغضب» والتى لقيت دعمًا كبيرًا من إدارة كلينتون إلى أن ثارت اعتراضات عالمية كبيرة تجاه ما تقوم به فى تلك العملية. وكان التناقض كبيرًا بين التغطية الإعلامية الأمريكية ونظيرتها الأجنبية عبر مراسليها النشطين الذين وصفوا العمليات الإجرامية الإسرائيلية. لكن مراجعة هذا التناقض المثير لا تكفيه المساحة هنا.

وليس هذا بجديد، فالصحافة الأمريكية دومًا ما تفضل رؤية ما تفعله إسرائيل ردَّ فعلٍ على «إرهاب حزب الله» وأن ما تقوم به إسرائيل ليس إلا «دفاعًا عن النفس» وأن المسئولين عن وقوع ضحايا من الجانبين هم إرهابيو حزب الله وحكومتا بيروت ودمشق وبتحريض من إيران (على نحو ما قدم محررو نيويورك تايمز بعد أن انتهت العمليات الإسرائيلية فى الجنوب اللبنانى وأوقعت ما يقرب من 160 قتيلاً). لقد راجعت التغطية الإخبارية الخلفيات على الطريقة التقليدية مقررة أن «اتفاق 1993م كان ساريًا بقوة إلى أن جاء مطلع إبريل 1996م، واستأنف حزب الله هجومه على شمال إسرائيل، فبدأت الأخيرة فى الرد» ولم تنس تلك التغطيات الإشارة إلى أن «عصابات حزب الله كررت قصفها الصاروخى على شمال إسرائيل مما دعا إسرائيل إلى الرد بقصف جوى على لبنان» وحسب المراجعة الصحفية الأمريكية فإن «حزب الله أطلق صواريخه على إسرائيل بتحريض من إيران ليؤثر على الانتخابات الإسرائيلية».[49]

وتمكن الرئيس كلينتون من إيجاد مبرر كافٍ للمذابح الإسرائيلية التى ارتكبت بحق لاجئى معسكر الأمم المتحدة فى قانا، ووصف كلينتون المذبحة بأنها «خطأ فادح ارتكبته إسرائيل فى ممارساتها الشرعية للدفاع عن نفسها أمام الخداع الذى يمارسه حزب الله بإخفائه الصواريخ بين المدنيين». ولما وصل الاعتراض العالمى إلى مداه بسبب تلك الجريمة فضلت واشنطن الابتعاد قليلاً عن دائرة الضوء. وأرسلت وزير خارجيتها وارين كريستوفر لإرساء اتفاق بين الأطراف يعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه عام 1993م فى استجابة للرغبات الإسرائيلية التى تطالب بعدم وجود مقاومة لوجودها فى الحزام الأمنى. لكن واشنطن اضطرت إلى قبول المقترح الفرنسى الذى يمنع ممارسة العمليات العسكرية ضد المدنيين، ويبرر مقاومة الاحتلال العسكرى الإسرائيلى، لكنها قدمته فى وسائل إعلامها على أنه إنجاز للدبلوماسية الأمريكية، وسخرت الصحافة الأمريكية من المبادرات الأوربية، حتى توماس فريدمان كتب مقالاً بعنوان «نصيحة للأوربيين.. عودوا إلى وعيكم، وكفوا عن التعامل مع المشكلات السياسية بأفكار العملة الموحدة وجنون البقر». وهو ما كان يعنى صراحة إبعاد أوربا عن المنطقة وتركها للسادة فى واشنطن.[50]

وسرعان ما عادت إسرائيل إلى قصف لبنان شمال الحزام الأمنى وأطلقت البوارج الإسرائيلية قذائفها على السواحل اللبنانية فى مايو من نفس العام فسقط خمسة جرحى على الأقل فى شرق لبنان، فى هجوم وصف بأنه انتقامى على مقتل أربعة جنود إسرائيليين فى الحزام الأمنى. واعتبر مسئولون فى الأمم المتحدة القصف الإسرائيلى لقرية تبنيت فى 19 من مايو بمثابة انتهاك للاتفاقات الموقعة بين الأطراف وذلك لأن حزب الله استهدف جنودًا ولم يستهدف المدنيين.[51]

أعطت العمليات العسكرية الإسرائيلية فى عامى 1993م و1996م، كعملياتها فى السنوات السابقة، دلالة على أن إسرائيل تعاقب المدنيين حتى تخضع حكومة لبنان لقبول المطالب الأمريكو-إسرائيلية. ولعله «منظور عقلانى» للغاية، ذلك الذى تستخدمه إسرائيل كلما شنت هجومًا على المدنيين. لقد انتقد الدبلوماسى الإسرائيلى أبا إيبان قبل عام الهجوم الإسرائيلى الإرهابى بقيادة حزب العمل، الذى كان مسئولاً مرموقًا فيه من قبل. ووصف عالم الاجتماع الإسرائيلى

باروخ كيميرلنج المبدأ الذى تتبعه إسرائيل بتهجير السكان وطردهم أمام هجماتها الجوية بأنه منهج تحترفه «الأنظمة الشيطانية»، إذ لا يدور بخلد البشر اتباع تلك الأساليب المرعبة، أو حتى قبول شرعيتها.(52)

لكن مثل تلك الأصوات نادرة فى إسرائيل، كما هى نادرة أيضًا فى الدولة التى تحتضنها وترعاها.

وفى هذا الصدد يعلق آرى شافيت فى مقال نشر فى صحيفة هاآرتس بقوله:

«لدينا اعتقاد تام - بعد أن وضعنا البيت الأبيض ومجلس الشيوخ فى أيدينا، فضلاً عن البنتاغون وصحيفة نيويورك تايمز- بأن حياة العرب أدنى بكثير من حياتنا. كما أن دماءهم أقل أهمية من دمائنا، ونحن نعتقد أيضًا بإيمان شديد أننا الآن وفى أيدينا الإيباك (اللوبى الإسرائيلى) وغيرها من مراكز الضغط فى الولايات المتحدة، ولدينا فى ذات الوقت مفاعل ديمونة(53)، ولدينا أيضًا متحف الهولوكوست، فإن معنا الحق فى إجبار 400000 مدنى فى لبنان على الفرار من بيوتهم خلال ثمانى ساعات من إنذارنا لهم وإلا لقوا حتفهم؛ لأننا سنعتبرهم أهدافًا عسكرية، وسيكون بوسعنا إمطار سماء لبنان بـ 160000 قذيفة على المدن والبلدات والمناطق السكنية، وكل هذا لأنه لدينا الحق فى أن نقتل بلا شعور بالذنب».(54)

هل تحتاج ملحوظات شافيت إلى دليل آخر، خاصة حين نتذكر الأفعال الإسرائيلية؟ فإسرائيل ـ كدولة عميلة للولايات المتحدة ـ ورثت حق فعل ما يروق لها. ولقد اتضح هذا الحق للرأى العام الأمريكى حين قامت إسرائيل بعملية «عناقيد الغضب»، ففى 19 من إبريل 1996م علقت الصحف الأمريكية على حادثة تفجير الشاحنة فى مدينة أوكلاهوما قبل عام، ووصف الإعلام الأمريكى المدينة الواقعة فى قلب أمريكا بأنها «تشبه بيروت». ولم يعلق أحد أن «بيروت كانت تشبه بيروت» قبل عشر سنوات، حين انفجرت سيارة أمام مسجد فى قلب المدينة وتم توقيتها لتوقع أكبر عدد من الإصابات وهو ما اعتبر أكبر عمل إرهابى شهدته العاصمة فى ذلك العام، حين سقط الضحايا من النساء والأطفال. وهو عمل يناظر ما حدث فى أوكلاهوما. لقد كانت الحقائق معروفة، لكن تم تجاهلها، وكانت السى آى إيه هى المسئولة عما حدث فى بيروت فى تلك الجريمة الإرهابية، لكن ذلك مُحى من السجل التاريخى، فحصانة إسرائيل صارت ملمحًا واضحًا.(55)

ومن أهم تداعيات أوسلو تناقص الفجوة بين عدد القتلى من الفلسطينيين مقارنة بالقتلى من الإسرائيليين (أى زيادة عدد القتلى الإسرائيليين)، وهو ما يوصف إسرائيليًا وغربيًا بأنه نتيجة الإرهاب الفلسطينى. وقد لا يكون ذلك كاذبًا، لكنه ليس الحقيقة كلها. ففى السنوات الأولى من الصراع كانت الأعداد الإجمالية من القتلى ومن تعرضوا للتعذيب وغيرها من أشكال انتهاك حقوق الإنسان تنسب إلى القوات الإسرائيلية والمستوطنين، لكن ذلك تغير اليوم وإن كانت الحقائق أقل وضوحًا لأن قتل الفلسطينيين وتعذيبهم لا يلقى اهتمامًا مناسبًا. وقد أشار تقرير فى الصحف الأمريكية إلى أنه منذ توقيع اتفاق «أوسلو 1» وحتى نهاية عام 1994م قتل 93 إسرائيليًا بينما قتل 187 فلسطينيًا على أيدى الممارسات العنيفة للجيش الإسرائيلى، وارتفع العدد فى مايو 1995م إلى 124 قتيلاً إسرائيليًا فى مقابل 204 قتلى فلسطينيين (وهو عدد أقل قليلاً من حصاد السنوات الماضية). ويشير جراهام أشَر G.Usher المتخصص فى شئون الشرق الأوسط إلى أنه منذ توقيع اتفاقية «أوسلو1» وحتى منتصف عام 1995م فإن «سياسة القمع الاحتوائية التى تتبعها إسرائيل تمكنت من قتل 255 فلسطينيًا فى الضفة والقطاع بينما أوقعت هجمات الفلسطينيين 137 قتيلاً إسرائيليًا». وفيما بين أكتوبر 1994م ويناير 1995م اعتقلت إسرائيل 2400 فلسطينى متهمة إياهم بـ «ميول إسلامية». وتبعًا لمنظمة العفو الدولية فإن أكثر من 80 فلسطينيًا لقوا مصرعهم بنيران إسرائيلية فى عام 1994م، وارتفع الرقم فى عام 1995م إلى 99 قتيلاً، وخلال عام 1995م قتل 40 إسرائيليًا، من بينهم 13 مدنيًا، بعمليات انتحارية فلسطينية بينما قتل الجنود الإسرائيليون 108 فلسطينيين فى عام 1994م و34 فى الأشهر العشرة الأولى من عام 1995م[56]، وقد حاولت حركة حماس عقد اتفاق مع إسرائيل يحمى المدنيين على كلا الجانبين من عمليات الاشتباك بين الطرفين، لكن إسرائيل رفضت، معتبرة «حماس» حركة إرهابية لا تجدى معها سوى الحرب الشاملة.[57]

وقد أشارت منظمة العفو الدولية AI إلى أن حالة الفلسطينيين لم تتغير بين اعتقال وتعذيب، وألقى القبض على الآلاف بتهمة معارضة «عملية السلام» وحوكم المئات منهم فى محاكم عسكرية فى عام 1995م وأودع 200 السجن بلا تهم، ومن بين المعتقلين لبنانيون ألقى القبض عليهم فى أثناء الغزو الإسرائيلى للبنان وبعضهم قضى 9 سنوات دون محاكمة. كما شجبت منظمة العفو المقترحات الجديدة التى تتخذ لـ «شرعنة التعذيب» ومد فترات الخدمة الاحتياطية

لمن هم فى سن التجنيد حاليًا، على نحو ما انتقدت بقية منظمات حقوق الإنسان، كما انتقدت «هيومان رايتس ووتش» سياسة «التعذيب المنهج والمعاملة السيئة للفلسطينيين خلال استجوابهم» وهو ما يعنى أن كل الدعم الذى تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل غير شرعى؛ لأن هذه الدول تنتهك حقوق الإنسان، وهو الشرط الذى يمنع من خلاله القانون الأمريكى تقديم الإعانات المالية للدول (ويندرج تحت هذا المبدأ الدعم الذى تتلقاه دول تنتهك حقوق الإنسان مثل تركيا ومصر وكولومبيا... وغيرها).[58]

دعونا الآن نتحول فى النهاية إلى النسخة الشعبية من الاتفاقات، فالصورة الأساسية المدركة جماهيريًا يبدو فيها الخصوم التاريخيون وقد تخلوا عن أهدافهم التقليدية مقتنعين فى النهاية بأن السلام يتطلب حلولاً وسطًا كما يتطلب تضحية.

ففى 28 سبتمبر 1995م تناولت «بوسطن جلوب» ما أسمته «اليوم المهيب» الذى مدت فيه إسرائيل ومنظمة التحرير اتفاق السلام بينهما ليشمل أراضى الضفة الغربية كافة (بحسب مراجعة رويترز)، وصور رابين الذى استولى على جميع أراضى الضفة كرجل سلام لأنه سيسمح للفلسطينيين بحكم أنفسهم فى عملية «نجحت فى مبادلة الأرض بالسلام»، على نحو ما كتبت كليد هيرمان فى نيويورك تايمز، وتعجب سيرجيه شميمان، مراسل نيويورك تايمز فى الشرق الأوسط، من ذلك «التطور» فى تفكير رابين وما ظهر من «تحول فى لغته وأفكاره بشأن السلام والفلسطينيين». لقد كان مدهشًا كيف تحول رابين عن موقفه فى عام 1992م أو فى عام 1988م حين طالب إسرائيل بالاحتفاظ بأكثر مما تركه للفلسطينيين فى «أوسلو2» بمرة ونصف، بحسب تقرير جلين فرانكل مراسل «واشنطن بوست» فى الشرق الأوسط الذى أشار إلى أنه «حين قدم رابين للإسرائيليين إمكانية الانفصال» ـ بتطويق غزة والقطاع وإراحة الإسرائيليين من الفلسطينيين بإبعادهم عن الأعين والأخيلة ـ كانت استجابة الجماهير فى أغلبها حماسية. وقد اعتبر محرر «واشنطن بوست» الاتفاق الأخير بين الإسرائيليين والفلسطينيين «عملاً عظيمًا جعل الخطوة التاريخية التى اتخذها الشعبان نحو التسوية غير قابلة للتقهقر».

وتناولت الصحف الغربية عناوين على شاكلة «إسرائيل تنسحب من الضفة الغربية» (الجارديان) و«إسرائيل تنهى الحق التوراتى فى الضفة الغربية» و«المقايضة التاريخية لرابين مع العرب» و«التسوية التاريخية» (كريستيان

ساينس مونيتور) و«إسرائيل والفلسطينيون يصلون إلى سلام مؤلم» (بوسطن جلوب) وإقرار «واقع لا يمكن إنكاره». وصور الأمر وكأن الفلسطينيين على طريق إعلان دولتهم المستقلة، بينما يودع الإسرائيليون جزءًا من أرضهم المقدسة. لم يقم الذين اغتالوا رابين، وأولئك الذين شجعوهم على ذلك، بفعلتهم؛ لأنهم يعارضون إقامة بنتوستان فلسطينى، على نحو ما نفى مراسل صحيفة زى نيو ستيتسمان من القدس موبخًا إدوارد سعيد لأنه فكر بهذه الطريقة، بل فعلوا ذلك لأنهم «يعرفون أن المسار الذى سار فيه رابين كان سيؤدى ـ إذا لم يوقف بأى شكل ـ إلى ظهور دولة فلسطينية».[59]

وما مضى ليس سوى أمثلة عابرة، وعلى من يريد الاسترشاد بالمزيد أن يقارن ما ذكرته تلك الصحف بما حدث فعلاً على أرض الواقع.

وإضافة إلى ما سبق رُوج بأن الآمال العظيمة لم تتحقق؛ لأن المتطرفين على الجانبين كانوا لها بالمرصاد، وأغلب هؤلاء المتطرفين فلسطينيون. لم يرفع أحد حاجبيه دهشة لهذا القياس المختل، ولم يتعجب أحد حين كتب الروائى الإسرائيلى عاموس أوز «رسالة إلى الصديق الفلسطينى» جاء فيها «إن روح اتفاقية أوسلو تتضمن أن نكف نحن عن السيطرة عليكم وتكفوا أنتم عن قتلنا، لكننا قدمنا ما وعدنا به ولم تلتزموا أنتم بوعدكم»[60] وبالطبع كان على القارئ الأمريكى أن يصدق مثل هذا الكلام، الذى يعرف عاموس أوز نفسه أنه كذب وتضليل.

لقد جاء اتفاق أوسلو ليحل المشكلة الفلسطينية على الطريقة التى استجابت بها إسرائيل لنصيحة مارتن بيرتز، محرر صحيفة نيو ريبابليك، الذى دعا إسرائيل لغزو لبنان فى 1982م لإنهاء تلك المشكلة المملة التى يسببها الفلسطينيون، فسحقهم عسكريًا فى لبنان سيسحق مطالبهم ويسحبهم إلى نفس مصير الكرد والأفغان، هذه كانت المبادئ المرشدة لعملية السلام، وكان لها بالطبع جذور راسخة من قبل، أكثرها جلاء بالقطع ما شاهدناه فى أمريكا الشمالية، وإذا أعطينا مثالاً آخر على ذلك فعلينا أن نتوقع أن الخلاف الذى دار بين أولئك الذين طالبوا بدولة فى البوسنة متعددة الأعراق وأولئك الذين دافعوا عن تقسيم البوسنة بين كرواتيا العظمى والصرب العظمى يتحركون الآن نحو الحل، بناء على حكم القوة، كالعادة.[61]

ليس فى مقدورنا أن نعرف كيف سيستجيب الشعب الفلسطينى لما آل إليه مصيره كشعب مسحوق، لا يسمع أحد صوته ولا نداءه مطالبًا بالعدل. وقد

يبدو أن باروخ كمبرلنج محقٌ فى تقييمه للتداعيات المتشابهة لهذا الذى يسمونه «اتفاق سلام» والذى يجعل «معاهدة فرساى الظالمة أكثر عدلاً حين نقارنها باتفاق السلام بين الفلسطينيين والعرب». وفى ظنه أن ذلك الاتفاق سيزيد من الانتفاضة الفلسطينية حتى تصبح كلعبة الطفل التى يصعب التحكم فيها أو تصبح كالثورة العربية فى 1937م-1939م حين تحولت إلى ثورة فى وجه الحكام الحقيقيين، فالمسألة فقط تحتاج إلى وقت، والتاريخ قد لا يتفق مع الرؤية العامة التى تقول إن السلام والاستقرار يستحيل تحقيقهما بدون جرعة ولو قليلة من العدل.[62]

وفى النهاية لابد أن نقرر أن جزءًا كبيرًا من حل الصراع سيتوقف على الأوضاع الثقافية داخل الولايات المتحدة وهى القوة الدولية الكبرى القادرة على إملاء إرادتها على الإقليم. وأيًا كانت النتائج فإن ما حدث ـ ومهما كانت زاوية تفسيره ـ إنما يشكل دليلاً بالغًا على حكم القوة فى العلاقات الدولية، وهو ما يستدعى قلق أولئك المهتمين بمصير العالم.

الحواشي

NOTES الحواشــي

Notes to Chapter 1 حواشي الفصل الأول

1. Weiss, *Boston Review*, February/March 1994; I am flattered to be the chosen target. Fromkin, *NYT Magazine*, Feb. 27, 1994; Kennan, *NYT*, March 14, 1994. See above, p. 27.

2. International terrorism, see, among others, Edward Herman, *The Real Terror Network* (South End, 1982), *The 'Terrorism' Industry* (with Gerry O'Sullivan, Pantheon, 1989); my *Pirates and Emperors: International Terrorism in the Real World* (Claremont, 1986; Amana, 1988; Spokesman (London), 1987) and *Necessary Illusions: Thought Control in Democratic Societies* (South End/Pluto, 1989); Alexander George, ed., *Western State Terrorism* (Polity, 1991). CIA-drug connection, see Alfred McCoy, *The Politics of Heroin* (Lawrence Hill, 1991; revision of 1972 edition); Leslie Cockburn, *Out of Control* (Atlantic Monthly, 1987); Peter Dale Scott and Jonathan Marshall, *Cocaine Politics* (California, 1991). "Drug war," see my *Deterring Democracy* (Verso, 1991), chap. 5; updated paperback edition, Hill & Wang/Vintage, 1992, with an "Afterword" on the Gulf conflict and the Middle East "peace process."

3. Charles Sellers, *The Market Revolution* (Oxford, 1991), 369, 394.

4. *The Challenge to the South*, Report of the South Commission (Oxford, 1990).

5. Churchill, *The Second World War*, vol. 5 (Houghton Mifflin, 1951), 382.

6. *Al-Ahram*, cited by David Hirst, *Guardian* (London), March 23, 1992. The specific reference is to Bush administration maneuvers to set up a confrontation with Qaddafi for domestic political purposes in the routine manner, also "codified" since 1981. See *Pirates and Emperors*, chap. 3.

7. Cited by Paul Drake, "From Good Men to Good Neighbors," in Abraham Lowenthal, ed., *Exporting Democracy* (Johns Hopkins, 1991).

8. For sources and further discussion, see my *Turning the Tide: The U.S. and Latin America* (South End/Pluto, 1985); *Deterring Democracy*, chap. 6. In Britain, the facts were suppressed for years, though discipline broke down slightly during the 1991 Gulf war. See David Omissi, *Air Power and Colonial Control* (Manchester, 1990), on the British reliance on air power. Haiti, my *Year 501: The Conquest Continues* (South End/Verso, 1993), chap. 8, sec. 2.

9. Keegan, cited by Richard Hudson, *Wall Street Journal*, Feb. 5, 1991; Peregrine Worsthorne, *Sunday Telegraph*, Sept. 16, 1990 (reprinted in *National Interest*, Winter 90/91). Christopher Bellamy, *International Affairs*, July 1992.

10. See *Deterring Democracy*, introduction. Bergsten, *Foreign Policy*, Summer 1992. On the spoils of war, see Seymour Hersh, *New Yorker*, Sept. 6, 1993.

11. Bush, January 29, 1991. Baker, "Why America is in the Gulf," address to the Los Angeles World Affairs Council, Oct. 29, 1990. Friedman, *NYT* Week in Review, June 2, 1992.

12. Lars Mjøset, *The Irish Economy in a Comparative Institutional Perspective* (National Economic and Social Council, Government Publications, Dublin, Dec. 1992), 200; an important comparative study of Ireland's development failures and the impact of the colonial legacy on a country that should, otherwise, be comparable to the small wealthy advanced industrial societies of Europe.

13. Joseph Lee, *Ireland 1912–1985* (Cambridge, 1989, 521), cited by Mjøset, op. cit., 29.

14. For review and sources, see *Deterring Democracy*, chap. 6 and "Afterword." The best general account of the Gulf conflict is Dilip Hiro, *Desert Shield to Desert Storm* (HarperCollins, 1992). Howell, cited by Mark Curtis, "Obstacles to Security in the Middle East," in Seizaburo Sato and Trevor Taylor, eds., *Prospects for Global Order*, vol. 2 (Royal Institute of International Affairs and International Institute for Global Peace, London, 1993).

15. Friedman, *NYT*, July 7, 1991.

16. Ibid. For these and other Third World reactions, see my articles in *Z magazine*, Feb., May 1991, and my chapter in Cynthia Peters, ed., *Collateral Damage* (South End, 1992). Also Hamid Mowlana, George Gerbner, and Herbert Schiller, *Triumph of the Image* (Westview, 1992). On the Arab world, see Barbara Gregory Ebert, "The War and Its Aftermath: Arab Responses," *Middle East Policy*, 1.4, 1992.

17. For details, see references of notes 14 and 16.

18. *The Gulf Conflict 1990–1991: Diplomacy and War in the New World Order* (Princeton, 1992). Similar treatment is accorded Israel's invasion of Lebanon and Middle East diplomacy; the views of Iraqi democrats and the population of the region generally; and the illuminating record of U.S. and British documents (see pp. 14f., 194ff., above, for some examples). For a sample of crucial material they avoid or seriously misrepresent, and sources on the above, see references of notes 14 and 16.

19. For details and background, see *Necessary Illusions*, chap. 4 and App. 4.IV; *Deterring Democracy*, chap. 6; my *Letters from Lexington: Reflections on Propaganda* (Common Courage, 1993), chaps. 8, 9; my "World Order and its Rules: Variations on Some Themes," *J. of Law and Society* 20.2, Summer 1993 (U. of Cardiff). Peter Bruce, "missing KIO cash 'used to buy Kuwait liberation,'" *Financial Times*, July 7, 1993.

20. Maureen Dowd, *NYT*, March 2, Feb. 23, 1991.

21. Dionne, *WP Weekly*, March 11; John Aloysius Farrell, *BG* Magazine, March 31; Martin Nolan, *BG*, March 10; Oliphant, *BG*, Feb. 27, 1991. Roosevelt, see *Turning the Tide*, 61, 87.

22. Ropp, "Things Fall Apart: Panama after Noriega," *Current History*, March 1993. *Deterring Democracy*, chap. 5.

23. IPS, Dec. 9, Nov. 23, 1993; *Central America NewsPak*, Documentation Exchange, Austin Texas; *Central America Report* (Guatemala), Feb. 4; *Mesoamerica* (Costa Rica), March 1994.

24. Woodward, *The Commanders* (Simon & Schuster, 1991), 251–52. Quandt, *Peace Process* (Brookings Institution and U. of California, 1993), 579n. That "no one has disputed [the] facts" of Woodward's account is also noted by Richard Cohen, Chief of Air Force History, 1981–91; *National Interest*, Spring 1994. Freedman and Karsh, op. cit., 67f.

25. See pp. 194ff., above; references of note 14 and citations within for the only exceptions I know of.

26. The views of Iraqi democrats, insofar as I could discover them, were reported in my articles in *Z magazine* (Feb., May 1991); see *Deterring Democracy*. I am aware of nothing else in the American press. For more on their positions (opposing foreign armies, supporting the Palestinian people, advocating independent foreign policies and Arab and Muslim solidarity, etc.), see Curtis, op. cit.

27. See my articles cited in note 16. On Turkish atrocities against Kurds since, see *Desolated and Profaned*, Report of Lord Avebury (chairman, U.K. Parliamentary Human Rights group) and Michael Feeny (Refugee Officer of Catholic Diocese of Westminster) on September 1992 mission to Kurdish region of Turkey; Helsinki Watch, *The Kurds of Turkey: Killings, Disappearances and Torture*, March 1993 (Human Rights Watch, New York). On the cynical coverage of the Kurds over many years, shaped to reflect Western needs, see *Necessary Illusions*, App. 5.3, reviewing studies by the leading Kurdish human rights advocate, Vera Saeedpour.

28. *WP*, June 24; Andrew Whitley, "Saddam's Other Victims," op-ed, *NYT*, June 26, 1993.

29. Special Article, Alberto Ascherio, et al., "Effect of the Gulf War on Infant and Child Mortality in Iraq," *New England Journal of Medicine*, vol. 327, no. 13, 1993. Ekvall, AP, "UN says Shiites flee Iraqi attacks," *BG*, July 24; AP, "Report: US lags on child health," *BG*, Sept. 23; Dalyell, *Scotland on Sunday*, May 23, 1993.

30. See my *Enter a World that is Truly Surreal* (Open Magazine Pamphlet series, Westfield, Sept. 1993), from which some of what follows is taken.

31. Eric Schmitt, Reuters, *NYT*, June 28; Boustany, *WP Weekly*, July 4; Tim Weiner, *NYT*, June 27; Charles Glass, *Sunday Telegraph*, July 4; Paul Quinn-Judge, *BG*, June 28, 1993.

32. Douglas Jehl, *NYT*, June 29; editorial, June 30, 1993. On the trial, see Patrick Cockburn, "The plot thins," *In These Times*, Aug. 9, 1993, excerpted from London *Independent on Sunday*. Seymour Hersh, "A Case Not Closed," *New Yorker*, Nov. 1, 1993.

33. Citing these facts, Alfred Rubin, a well-known specialist on international law, observes that "the law of self-defense has nothing to do with retaliation or reprisals"; letter, *NYT*, July 8, 1993.

34. Editorials, *WP Weekly*, July 5–11; *NYT*, June 28; *BG*, June 28; Stephen Hubbell, *CSM*, June 29; George Jones, *Daily Telegraph*, June 29, 1993. AP, Dec. 20, 1989; Richard Cole, AP, *BG*, Feb. 3, 1990.

35. Steve Coll and Douglas Farah, *WP*, Sept. 20, 1993; *Economist*, March 12, 1994. Also pp. 12–13, above.

36. Craig Whitney, *NYT*, June 28; William Miller, *BG*, June 29, 1993. Russia, *Middle East International*, July 9, 1993. *Guardian*, June 29; *Times*, June 28, 1993.

37. Editorials, *NYT*, June 30; *FT*, June 28.

38. Ruth Marcus and Daniel Williams, *WP–Guardian Weekly*, July 4, 1993; Glass, op. cit. See also Alexander Cockburn, one of the very few dissident journalists with occasional access to the U.S. media, op-ed, *WSJ*, July 1, 1993, making the same point.

39. See *Turning the Tide*, 66f.

40. Justin Lewis and Michael Morgan, "Images/Issues/Impact: the Media and Campaign '92," Summary, U. Mass. Amherst, ms., Nov. 1992.

41. Friedman, *NYT*, June 28, 1993.

42. Safire, *NYT*, June 28; editorial, *NR*, July 19/26, 1993.

43. Reuters, *NYT*, June 27; Youssef Ibrahim, *NYT*, June 29; *Akhbar al-Khalij*, cited in *Middle East International*, July 9, and *Frontline* (India), July 30; F.R. Khergamvala, Bahrain, "Strike at will?," Ibid.; *Al-Alam*, Morocco, cited by Stephen Hubbell, *CSM*, June 29, 1993.

44. *NYT*, June 27; Marcus and Williams, op. cit.; Douglas Jehl, *NYT*, July 4, 1993; Safire, op. cit.

45. Cited by Loch K. Johnson, *A Season of Inquiry: the Senate Intelligence Investigation* (Kentucky, 1985), 53. On invasion fears, see *Year 501*, chap. 6. On recorded assassination plots, see Interim Report of the Select Committee to Study Governmental Operations, Nov. 20, 1975.

46. Friedman, *NYT*, June 28, 1993. See *Pirates and Emperors*, chap. 3, for a review of what the press chose "not to know" in 1986.

47. Friedman, *NYT*, June 28, 1993.

48. For review, see *Year 501*, chap. 5. Almost the only exception, to my knowledge, was Peter Dale Scott, "Exporting Military–Economic Development," in Malcolm Caldwell, ed., *Ten Years Military Terror in Indonesia* (Spokesman, 1975), and other articles in the same volume, unreviewed and unknown. See also my *American Power and the New Mandarins* (Pantheon, 1969), 35.

49. See *Somalia: Human Rights Abuses by the United Nations Forces*, African Rights (London), Rakiya Omaar and Alex de Waal, co-directors, July 1993. As the U.S. mission ended, they estimated that "at least a thousand Somalis were killed and probably many more—the U.S. and UN do not count Somali casualties"—along with

"many human rights abuses, including attacking hospitals, bombarding political meetings, shooting into crowds of demonstrators, and bulldozing homes to make 'free fire' zones" (*Peace and Democracy News*, Winter 1993/94). The U.S. command estimated six to ten thousand casualties in the summer of 1993 alone, two-thirds women and children, casualties "largely overlooked by reporters"; there were 380 U.S.–UN casualties, including eighty-three killed (Eric Schmitt, *NYT*, Dec. 8, 1993). On the operation, see note 133, below.

50. Elaine Sciolino, "U.S. Narrows Terms for Its Peacekeepers: A White House panel asks, What is in it for us?," *NYT*, Sept. 23; John Battersby, "Angolan Strife Endangers 2 Million As Diplomacy Fails, Aid Workers Say," *CSM*, Aug. 26, 1993. The UN Special Envoy estimates deaths at a thousand per day, "the largest death toll in any current conflict," according to Secretary General Boutros Boutros Ghali; ibid., Michael Littlejohns, *FT*, Sept. 17, 1993. See *Pirates and Emperors*, 96. More generally, Elaine Windrich, *The Cold War Guerrilla* (Greenwood, 1992). On UNITA's return to violence after losing the election, with immediate South African support (including arms supplies, the South African press reports), see West Africa specialist John Marcum, "Angola: War Again," *Current History*, May 1993. Africa correspondent Victoria Brittain estimates over half a million Angolans killed and much of the country ruined during Savimibi's post-election "reign of terror." Arms supplies continue to be flown to UNITA airstrips, she reports, quoting a Western diplomat who says that "of course everyone in the aid community knows all about this breaking of sanctions, but no one here likes to buck U.S. policy." *New Statesman and Society*, March 4, 1994.

51. *Foreign Relations of the United States (FRUS)*, 1950, Vol. I, 234–92. For longer excerpts and sources, see *Deterring Democracy*, chap. 1.

52. Such evidence as is offered is falsified for the purposes at hand, but even as presented undermines the conclusions. Ibid., for discussion.

53. Ibid., 90, for this and other examples.

54. Huntington, *International Security*, 17:4, 1993. See Chomsky and Edward Herman, *Political Economy of Human Rights* (South End, 1979), vol. I, 43f.; Herman, *Real Terror Network*, 82f.; Schoultz, *Comparative Politics*, Jan. 1981. See *Turning the Tide*, 157f. The same studies show that aid is not correlated with need, but is correlated with improvements in the climate for business operations, which often involve state violence to eliminate union organizers, dissident political figures and intellectuals, priests working among the poor, and so on.

55. Morgenthau, *The Purpose of American Politics* (Vintage, 1964). See my *Towards a New Cold War* (Pantheon, 1982), chaps. 1, 2, 8 for further discussion.

56. *International Security*, Summer 1981; *National Interest*, Fall 1989.

57. McNamara and Taylor cited by Marcus Raskin, *Essays of a Citizen* (M.E. Sharpe, 1991).

58. On the feats of imagination of policy-makers, and others in their intellectual milieu, see Lars Schoultz, *National Security and United States Policy toward Latin America* (Princeton, 1987). Also Anne Hessing Cahn and John Prados, "Team B: the Trillion Dollar Experiment," *Bulletin of the Atomic Scientists*, April 1993, reviewing the recently declassified "Team B" reports that offered a ludicrous interpretation of Soviet strength. Analysis from the left was often similar, a matter that merits review.

59. See Lynn Eden, "The End of U.S. Cold War History?" *International Security* 18.1 (1993), discussing the valuable study by Melvyn Leffler, *A Preponderance of Power* (Stanford, 1992), and the new consensus on the Cold War it helps to establish among diplomatic historians.

60. Thompson, "Exaggeration of American Vulnerability," *Diplomatic History*, Winter 1992; naval construction, quoting historian Robert Seager. On the alleged German threat, see Nancy Mitchell, "Germans in the Backyard," *Prologue*, Quarterly of the National Archives, Summer 1992.

61. Sellers, op. cit., 279, 92, 393. Adams's recantation, William Earl Weeks, *John Quincy Adams and American Global Empire* (Kentucky, 1992), 193.

62. Christopher Layne, senior fellow of the Cato Institute, and Benjamin Schwarz, international policy analyst at RAND, *Foreign Policy*, Fall 1993.

63. For review, see *Turning the Tide*, chap. 5; my *On Power and Ideology: The Managua Lectures* (South End, 1987), lecture 5.

64. Leffler, op. cit., the most authoritative review, sympathetic to Truman planners. See *Deterring Democracy* and *Year 501* for additional discussion and specific sources. For review of internal estimates of Soviet capabilities and intentions, highly dismissive of the capabilities and "virtually unanimous in concluding that the Soviets currently had no wish to initiate hostilities with the West," see Frank Kofsky, *Harry Truman and the War Scare of 1948* (St. Martins, 1993), Appendix A.

65. See references of note 63, *Deterring Democracy*, 24ff. Warner, *International Affairs* 69.2, April 1993.

66. Gaddis, *Strategies of Containment* (Oxford, 1982), 40, 356–57. See Leffler, op. cit., for close analysis.

67. Ron Suskind, *WSJ*, Oct. 29, 1991. See *Year 501*, 83–84, and on the suppressed history, *Necessary Illusions*, 177f.

68. Gaddis, *The Long Peace* (Oxford, 1987), 43. See *Necessary Illusions*, App. II, for further discussion.

69. Kennan, *Russia Leaves the War* (Princeton, 1956), 352–63. See note 8.

70. Kaplan, *New Republic*, Dec. 28, 1992; Sciolino, *NYT*, July 22, 1993; Landes, *New Republic*, March 10, 1986; Ryan, *CSM*, Feb. 14, 1986. For more on these and other scholarly analyses, see *On Power and Ideology*, 68–69, *Turning the Tide*, 153f. On the events, see Hans Schmidt, *The United States Occupation of Haiti, 1915–1934* (Rutgers, 1971). On U.S.–Haiti relations, see *Year 501*, chaps. 8–9; more generally, Paul Farmer, *The Uses of Haiti* (Common Courage, 1994).

71. *Haiti Info*, May 23, 1993; personal interviews, Port-au-Prince, June 1993. Trouillot, *Haiti: State against Nation* (Monthly Review, 1990), 102f.

72. Lloyd Gardner, *Spheres of Influence* (Ivan Dee, 1993), 176, 207, 235ff., 265.; 240, minutes of Feb. 1945 Cabinet meeting. Leffler, op. cit., 58–59, 15.

73. *Nation*, March 5, 1990.

74. See *Deterring Democracy*, chap. 7, for some comparisons, and comment on the rare attempts to confront the issue. Also *Year 501*, chap. 7, for a closer examination of Brazil and other crucial cases.

75. For sources below where not cited, see *Deterring Democracy*, *Year 501*, and my *Rethinking Camelot: JFK, the Vietnam War, and U.S. Political Culture* (South End, 1993), chap. 1.

76. See *Deterring Democracy*, chaps. 1, 11, for review and sources. Simpson, *The Splendid Blond Beast* (Grove, 1993), chap. 5. Halifax, Gardner, op. cit., 13.

77. Ibid., 67–68.

78. See p. 193. Romero, *The United States and the European Trade Union Movement 1944–1951* (North Carolina, 1989, 1992), 50ff., 143ff., 16, 24. For further discussion and comparison with other cases, see *Deterring Democracy*, chap. 11; *Year 501*, chap. 2.

79. Cited by Drake, op. cit.

80. Ibid. See *Turning the Tide*, chap. 3, secs. 6, 7. Lansing cited by Schmidt, op. cit., 62–63.

81. See William Stivers, *Supremacy and Oil* (Cornell, 1982), 66–73.

82. For more on these matters, see *Deterring Democracy*, chap. 5; *Year 501*, chap. 3. See also pp. 12–13.

83. See, e.g., Lee Hockstader, "Honduras Embattled After Decade of Aid," *WP*, July 13, 1992. On the stand of the national press, see *Necessary Illusions*, *Deterring Democracy*; on evolving policy, these, and publications cited earlier.

84. Abraham Lowenthal, in Lowenthal, op. cit., preface. See *Deterring Democracy*, chap. 10, for review of U.S. and foreign reactions. On earlier elections, see Edward Herman and Chomsky, *Manufacturing Consent* (Pantheon, 1988), chap. 3. Dutch observers, see my introduction to Morris Morley and James Petras, *The Reagan Administration and Nicaragua* (Institute for Media Analysis, New York, 1987). See

William Robinson, *A Faustian Bargain* (Westview, 1992), on U.S. subversion of the 1990 election itself, a relatively minor matter in context, so that this informative study can be recognized within the doctrinal system despite its critical stance, unlike the more fundamental issue, which is under a total ban.

85. Krauss, Review of Pastor, *Whirlpool, NYT Book Review*, Feb. 7, 1993. Sanchez, quoted by Christopher Marquis, *Miami Herald*, March 21, 1993. Kinsley, *WSJ*, March 26, 1987; see *Culture of Terrorism*, 77–78 for further discussion and context.

86. World Briefs, *BG*, March 16, 1994.

87. Manlio Tirado, *Excelsior*, Nov. 27, 1993; *Latin America News Update*, Jan. 1994. *Envío* (UCA, Managua), Feb.–March 1994.

88. Edward Oriebar, *FT*, March 22; Howard French, *NYT*, March 22, 1994. Dye, *Latinamerica press* (Peru), March 31; *In These Times*, April 18, 1994.

89. Gene Palumbo, *National Catholic Reporter*, March 25; Rev. Rodolfo Cardenal, vice rector of the Central American University (UCA), *Latinamerica press*, March 31, 1994.

90. See Human Rights Watch/Americas (Americas Watch), *El Salvador: Darkening Horizons, El Salvador on the eve of the March 1994 elections*, VI.4, March 1994. Lauren Gilbert (an investigator for the UN Truth Commission), *International Policy Report* (Center for International Policy, Washington), March 1994. Also Clifford Krauss, *NYT*, Nov. 9; Tim Weiner, *NYT*, Dec. 14, 1993.

91. *ES: Darkening Horizons*, for details.

92. Howard French, *NYT*, March 6, March 22; Gene Palumbo, *CSM*, Jan. 20; David Clark Scott, *CSM*, March 18, 22, 1994.

93. Notimex, Mexican News Agency, *El Nuevo Diario* (Managua), March 20, 1994.

94. Tracy Wilkinson, *LAT*, March 28, 1994.

95. Juan Hernández Pico, *Envío* (UCA, Jesuit University, Managua), March 1994.

96. Lowenthal, op. cit. Carothers, in ibid.; also his *In the Name of Democracy* (California, 1991).

97. Martz, "Colombia: Democracy, Development, and Drugs," *Current History*, March 1994; Steven Greenhouse, *NYT*, March 15, 1994.

98. Americas Watch, *State of War: Political Violence and Counterinsurgency in Colombia* (Human Rights Watch, Dec. 1993); Amnesty International, *Political Violence [In Colombia]: Myth and Reality* (March 1994). *Deterring Democracy*, chap. 4.

99. AP, *BG*, March 14, 1994.

100. WOLA, *The Colombian National Police, Human Rights, and U.S. Drug Policy*, May 1993. On the last three months of 1993, see particularly *Justicia y Paz*, Comisión Intercongregacional de Justicia y Paz, vol. 6.4, Oct.–Dec. 1993, Bogotá.

101. Comisión Andina de Juristas, Seccional Colombia, Bogotá, Jan. 19, 1994.

102. McClintock, *Instruments of Statecraft* (Pantheon, 1992); see *Year 501*, chap. 10, for some discussion. *Deterring Democracy*, chap. 4, on mercenaries.

103. AI, *Political Violence*. Comisión Andina, op. cit.

104. *El Terrorismo de Estado en Colombia* (Brussels, 1992). On the deterioration of the human rights situation in the 1980s, see also Jenny Pearce, *Colombia: Inside the Labyrinth* (Latin American Bureau, London, 1990).

105. *Deterring Democracy*, chap. 4.

106. Justicia y Paz, cited by WOLA, *Colombia Besieged: Political Violence and State Responsibility* (Washington DC, 1989).

107. For details on these and other atrocities, and the general impunity, see references cited above and in *Deterring Democracy*, chap. 4. 1988–92 estimate, *El Terrorismo de Estado*.

108. WOLA, *Colombia Besieged*; WOLA, *The Paramilitary strategy imposed on Colombia's Chucuri region* (Jan. 1993).

109. WOLA, *Colombian National Police*.

110. For another crucial example, see p. 219, above. On posturing in connection with the Vienna conference on the Universal Declaration, and the facts, see my "Letter from Lexington," *Lies of Our Times*, Oct. 1993. For background, see Joseph Wronka, *Human Rights and Social Policy in the 21st Century* (University Press of America, 1992).

111. *Colombia Update*, Colombian Human Rights Committee, Dec. 1989; see *Deterring Democracy*, chap. 4.

112. WOLA, *Colombia Besieged*. Children, Pearce, op. cit.

113. See note 50. Battersby reports that Savimbi is receiving military support from "several nations including Russia, Israel, Portugal, and Brazil, according to diplomatic sources." On "constructive engagement," see p. 131, above.

114. Americas Watch and National Coalition for Haitian Refugees, *Silencing a People* (Human Rights Watch, 1993). Reuters, *BG*, June 18, 1993. On Haiti and the Vienna conference, and the media version of both, see my articles in *Lies of Our Time*, Feb., Sept., 1993, the former reprinted in *Letters from Lexington*. Also *Year 501*, chaps. 8–9; Farmer, op. cit.

115. AP, *BG*, July 18, 27; *NYT*, July 26; Reuters, *BG*, July 27; Reuters, *BG*, Aug. 12, 1993.

116. Pamela Constable, *BG*, Oct. 1; Steven Holmes, *NYT*, Oct. 1; *WSJ*, Oct. 1; Howard French, *NYT*, Sept. 22; Elaine Sciolino, *NYT*, Jan. 15, 1993. On press coverage, see *Boston Media Action Bulletin*, May 1993, reviewing reports of human rights abuses in major media in the months following the September 1991 coup that overthrew President Aristide. The *New York Times* devoted 54 percent of coverage to abuses attributable to Aristide supporters, less than 1 percent of the total. Other journals, though less extreme, reflected the same extraordinary bias, which extends to other aspects of coverage of the recent years as well. See reports of this study in *Extra!* (FAIR), Jan./Feb. 1993; *Z magazine*, March 1993. On the pattern throughout, see references of note 114.

117. French, *NYT*, Sept. 27; Oct. 8, 1992.

118. Canute James, *FT*, Dec. 10, 1992.

119. Douglas Farah, *WP Weekly*, Nov. 1–7, 1993; *Birmingham Catholic Press*, Oct. 15, 1993, citing Father Antoine Adrien, who is close to Aristide.

120. *WP Weekly*, Feb. 17, 10, 1992 (Lee Hockstader, editorial); Barbara Crossette, *NYT*, May 28, 1992. See my "Class Struggle as Usual," *Letters from Lexington* (Common Courage, 1993); reprinted from *Lies of Our Times*, March 1993.

121. Crossette, *NYT*, Feb. 5, 1992.

122. Eyal Press and Jennifer Washburn, letters, *NYT*, March 3, 1994.

123. George Graham, *FT*, Feb. 20, 1994; Report of National Labor Committee Education Fund, Feb. 15, 1994. Note that the increases are not attributable to the rescinding of the embargo from July to October 1993.

124. AP, *NYT*, March 6, 1994.

125. Howard French, *NYT*, Feb. 9; Robert Greenberger, *WSJ*, Feb. 15, 1994. Norman Kempster, *LAT*, Dec. 18, 1993.

126. Christopher Marquis, *Miami Herald*, March 9; Birns, COHA *Washington Report on the Hemisphere*, March 7; Amy Wilentz, *NYT* op-ed, March 24, 1994.

127. Diplomatic correspondent Neil Lewis, *NYT*, Dec. 6, 1987.

128. See *Year 501*, chap. 6.

129. Simes, *NYT*, Dec. 27, 1988.

130. See *Deterring Democracy*, 29–30, for further detail.

131. See note 63.

132. Friedman, *NYT*, Sept. 22; Lake, *NYT*, Sept. 26, 1993. Intervention doctrine, p. 24. On Brazil, see *Year 501*, chap. 7, and sources cited.

133. *Defense Monitor*, CDI, XXI.3, XXII.4, 7 1993. Stephen Shalom, *Z magazine*, June 1993. Evans, *Chicago Tribune*, July 7, 1993. Les Aspin, *The Bottom-Up Review: Forces for a New Era*, Secretary of Defense, Washington D.C., Sept. 1, 1993; his emphasis. On current strategy, see Michael Klare, "Pax Americana: U.S. Military

Policy in the Post–Cold War Era," in Phyllis Bennis and Michel Moushabeck, ed., *Altered States: a Reader in the New World Order* (Olive Branch Press, Interlink, 1993). Somalia, see Stephen Shalom, "Gravy Train: Feeding the Pentagon by Feeding Somalia," *Z magazine*, Feb. 1993; also my article, same issue, and Joseph Gerson, *Peacework*, Jan. 1993; quotes from *WP Weekly*, Dec. 14–20, 1992 (cited by Gerson), Jane Perlez, *NYT Week in Review*, Dec. 20, 1992. For further discussion, see Alex de Waal and Rakiya Omaar, "Doing Harm by Doing Good? The International Relief Effort in Somalia," *Current History*, May 1993; "Somalia: Adding 'Humanitarian Intervention' to the U.S. Arsenal," *Covert Action* 44, Spring 1993; *Somalia Operation Restore Hope: A Preliminary Assessment*, African Rights, London, May 1993.

134. Arkin, *Bull. of the Atomic Scientists*, July–Aug. 1993. Paul Quinn-Judge, *BG*, July 12, 1993.

135. Haberman, "Israel Again Seeks A Deal With an Outcast," *NYT*, July 11, 1993. For more on the matter, see *Necessary Illusions*, 319f., and *Letters from Lexington*, chap. 5. On Israel's "Samson complex" and its manifestations since the 1950s, see my *Fateful Triangle: Israel, the United States, and the Palestinians* (South End, 1983), chap. 7, 4.2.2. On Israeli nuclear policies, see Mark Gaffney, *Dimona: the Third Temple?* (Amana, 1989); Andrew and Leslie Cockburn, *Dangerous Liaison* (HarperCollins, 1991); Seymour Hersh, *The Samson Option* (Random House, 1991).

136. For recent discussion and sources omitted here, see *Deterring Democracy*, *Year 501*.

137. On its remarkable uniformity, see *Necessary Illusions*, particularly pp. 61–65, on opinion columns in the national press. Kissinger, see Seymour Hersh, *Price of Power* (Summit, 1983), 270, quoting Roger Morris.

138. For further detail, see my *Culture of Terrorism* (South End, 1988), 221f.; *Necessary Illusions*, 71f.

139. Parry, *Fooling America: How Washington Insiders Twist the Truth and Manufacture the Conventional Wisdom* (Morrow, 1992), 300.

140. Hilsman, *To Move a Nation* (Dell, 1967), 85f. John Davies, *A History of Wales* (Penguin, 1993), 160.

141. See references of note 136.

142. P. 30, above, and note 59. Pastor, *Condemned to Repetition* (Princeton, 1987); see *Deterring Democracy*, chap. 8, for the context among the doves.

143. Lansing and Wilson, Lloyd Gardner, *Safe for Democracy* (Oxford, 1987), 157, 161, 261, 242. Britain, Davies, op. cit., 518.

144. See references of note 136. Dulles–Adenauer cited in Warner, op. cit. State Department, Dennis Merrill, *Bread and the Ballot: the United States and India's Economic Development, 1947–1963* (North Carolina, 1992), 123. MacMillan cited by Richard Reeves, *President Kennedy* (Simon & Schuster, 1993), 174. On China and Vietnam, see my *For Reasons of State* (Pantheon, 1973), chap. 1.V; reprinted in James Peck, ed., *The Chomsky Reader* (Pantheon, 1988).

145. Douglas Little, "Cold War and Covert Action: the US and Syria, 1945–1958," *Middle East Journal*, Winter 1990. Steven Freiberger, *Dawn Over Suez* (Ivan Dee, 1992), 167, 156f.

146. See references of notes 14 and 16.

147. *World Development Report 1991: the Challenge of Development* (Oxford, 1991), 14, cited by Michael Haynes, "The New Market Economies and the World Economy," ms, Wolverhampton Polytechnic (U.K.), May 1992. For statistics on decline, see Alice Amsden, "After the Fall," *American Prospect*, Spring 1993. World Bank statement and further discussion, *Year 501*, chaps. 3–4.

Notes to Chapter 2 حواشى الفصل الثانى

1. On escape from neoliberal collapse, see Ryutaro Komiya *et al.*, *Industry Policy of Japan* (Tokyo, 1984; Academic Press, 1988); Mjøset, op. cit. (on the smaller countries of Europe); Amsden, *Asia's Next Giant* (Oxford 1989) and Robert Wade, *Governing the Market* (Princeton, 1990) (on the East Asian "tigers"). On the effects

of subordination to neoclassical principles, there are many studies, among them Alejandro Foxley, *Latin American Experiments in Neoconservative Economics* (California, 1983); Carmen Diana Deere *et al.*, *In the Shadows of the Sun* (Westview, 1990) and Kathy McAfee, *Storm Signals* (South End, 1991) (on the Caribbean); Michael Barratt Brown and Pauline Tiffen, *Short Changed* (Pluto, 1992) (on Africa). On Latin America generally, see NACLA, "A Market Solution for the Americas?" *Report on the Americas*, NACLA XXVI.4, Feb. 1993; James Petras and Steve Vieux, "Myths and Realities: Latin America's Free Markets," *Monthly Review*, May 1992; and many studies of specific cases, including Joseph Collins and John Lear, *Chile's Free Market Revolution: A Second Look* (Institute for Food and Development Policy, 1994), and Martha Honey, *Hostile Acts* (Florida, 1994) and Development GAP, *Structural Adjustment in Central America* (Washington DC, 1993), on the interesting case of Costa Rica. An informative review of the record of IMF–World Bank programs of the eighties is Rehman Sobhan, "Rethinking the Market Reform Paradigm," *Economic and Political Weekly* (India), July 25, 1992. On the general issues and problems, see Peter Evans *et al.*, *Bringing the State Back In* (Cambridge, 1985); Tariq Banuri, ed., *No Panacea: The Limits of Economic Liberalization* (Oxford, 1991); Susan George, *The Debt Boomerang* (Pluto, 1992). Among the comparisons of Latin America and East Asia, see Stephen Haggard, *Pathways From the Periphery* (Cornell, 1990); Rhys Jenkins, "Learning from the Gang," *Bulletin of Latin American Research*, 10.1, 1991, and "The Political Economy of Industrialization," *Development and Change* 22, 1991. See *Deterring Democracy* and *Year 501* for further sources and discussion.

2. For more on these matters, see *Necessary Illusions*; *Towards a New Cold War*, chaps. 1, 2; *Deterring Democracy*, chap. 12; *Year 501*, chaps. 10, 11. The very important work of Alex Carey on these topics is collected in a forthcoming book, *Taking the Risk out of Democracy*.

3. For my own views on the topic, including earlier origins, see *Cartesian Linguistics* (Harper & Row, 1966); *Problems of Knowledge and Freedom* (Pantheon, 1971); *Reflections on Language* (Pantheon, 1975); several essays reprinted in Peck, *Chomsky Reader* (some from *For Reasons of State*); *Year 501*, 18f.; and elsewhere.

4. Jefferson, cited by Sellers, op. cit., 269–70, 106. Robert Westbrook, *John Dewey and American Democracy* (Cornell, 1991), 440f., 176f., 225f., 249, 453. On late eighteenth-century articulation of these themes, see references of preceding note and Patricia Werhane, *Adam Smith and His Legacy for Modern Capitalism* (Oxford, 1991).

5. For example, the presidential address to the American Political Science Association in 1934 by William Shepard, who argued in Lasswell–Lippmann style that government should be in the hands of "an aristocracy of intellect and power," while "the ignorant, the uninformed, and the anti-social elements" must not be permitted to control elections as in the past. Westbrook, op. cit., 285.

6. See pp. 103–104. Joyce, "The Revitalization of Civil Society," remarks to Milwaukee Bar Association, June 23, 1993; reprinted in *Wisconsin Interest*.

7. Orwell, unpublished preface for his *Animal Farm*; published by Bernard Crick in *Times Literary Supplement*, Sept. 15, 1972 ; reprinted in Everyman's Library edition. Jo Ann Boydston, ed., *John Dewey: The Later Works*, vol. II, from *Common Sense*, Nov. 1935; see *Necessary Illusions*, chap. 5.

8. See *Letters from Lexington*, chap. 17. On control of radio, see Robert McChesney, *Telecommunications, Mass Media & Democracy* (Oxford, 1993).

9. Carey, op. cit.

10. 1940s campaign, Karl Meyer, Editorial Notebook, *NYT*, Aug. 2; James Perry, *WSJ*, Sept. 23, 1993. Robin Toner, "Poll Says Public Favors Changes in Health Policy," *NYT*, April 6; Elizabeth Neuffer and Richard Knox, "Guide to 'six stars' of health plan debate," *BG*, Sept. 26; Knox, "Many ready to accept care limits," *BG*, Sept. 19, 1993. Toner adds that the 59 percent support for national health care reduces to 36 percent when described as costing an additional $1,000 in taxes while eliminating other premiums, a figure that strongly suggests a misleading question, particularly

when we note that 58 percent were willing to pay additional taxes to improve health care. On current media campaigns, see *Year 501*, chap. 9; FAIR, *Extra!*, July/August 1993.

11. Navarro, in Navarro, ed., *Why the United States does not have a National Health Program* (Baywood, 1992); Navarro, *Dangerous to Your Health* (Monthly Review, 1993), 59, 75.

12. Carey, op. cit. Reich-Brown, cited by Louis Uchitelle, "Union Leaders Fight for a Place in the President's Workplace of the Future," *NYT*, Aug. 8, 1993. For further discussion, see *Turning the Tide*, chap. 5, and sources cited, and references of note 2.

13. BBC1 TV news, 9pm, March 5, 1991. BBC radio, cited by Christopher Hitchens, *Nation*, April 8, 1991. Freedman, "Weak states and the West," in "150 Economist years," *Economist*, Sept. 11, 1993. See chapter 1, note 18.

14. See *Manufacturing Consent* for review of the record over thirty-five years. Shawcross, *New York Review*, Aug. 12, 1993; *The Scotsman*, Dec. 14, 1992. On Shawcross's remarkable record of falsification, see *Manufacturing Consent*, *Political Economy of Human Rights*, vol. II, and Michael Vickery, *Cambodia* (South End, 1983). On the rewriting of history after Tet, see *Rethinking Camelot*, chap. 3. Subsequent efforts to salvage the JFK image have also been remarkable, but not worth discussing here.

15. Sut Jhally, Justin Lewis, and Michael Morgan, *The Gulf War: A Study of the Media, Public Opinion, and Public Knowledge*, Department of Communications, U. Mass. Amherst, 1991. Bruce Franklin, *M.I.A., or Mythmaking in America* (Lawrence Hill, 1992). Also *Manufacturing Consent*, chap. 5; *Necessary Illusions*, chap. 2; *Year 501*, chap. 10; *Rethinking Camelot*, chap. 1.

16. Juliet Peck, *The European* (London); *World Press Review*, Aug. 1993. The U.S. record of crimes against enemy combatants in Vietnam was extensively documented at the time, often casually reported without comment, now forgotten; see, e.g, *For Reasons of State*, viii, citing *NYT*. On Korea, see Rosemary Foot, *A Substitute for Victory* (Cornell, 1990); Pacific war, John Dower, *War Without Mercy* (Pantheon, 1986).

17. *WP-BG*, Jan. 18; *WP Weekly*, Jan. 25, 1993.

18. Antoinette de Jong, *NRC Handelsblad*, *World Press Review*, August 1993; Human Rights Watch 1993 (HRW, New York, Dec. 1992); *Economist*, July 24, 1993.

19. Moore, *WP Weekly*, March 14–20, 1994.

20. *De la Locura a la Esperanza: La guerra de 12 años en El Salvador*, Informe de la Comisión de la Verdad para El Salvador, Belisario Betancur, President (UN, San Salvador–New York, 1992–93), 41.

21. Tracy Wilkinson, *Los Angeles Times*, 29 March; Clifford Krauss, *NYT*, March 26; Reuters, *BG*, March 23; Todd Howland and Libby Cooper, *CSM*, March 25; Tojeira, *CSM*, April 13, 1993.

22. See *Turning the Tide*, 209f.; *Deterring Democracy*, 49; and sources cited. Also Frank Kofsky, *Harry Truman and the War Scare of 1948* (St. Martin's Press, 1993). On NASA, see Walter A. McDougall, . . . *the Heavens and the Earth* (Basic Books, 1985).

23. Cited by Robert Buzzanco, "Division, Dilemma and Dissent: Military Recognition of the Peril of War in Vietnam," in Dan Duffy, ed., *Informed Dissent* (Vietnam Generation, Burning Cities Press, 1992).

24. *Year 501*, chap. 4. *FT*, July 23, 1993; Aaron Zitner, "Arms Across the Sea," *BG*, Aug. 1; Charles Haney, AP, *San Diego Union–Tribune*, Aug. 12, 1993. Feinstein, *Bulletin of the Atomic Scientists*, Nov. 1992. Saudi Arabia, Jeff Gerth, et al., "Saudi Stability Hit by Heavy Spending Over Last Decade," *NYT*, Aug. 22; David Hirst, "Heads in the sand," *Guardian Weekly*, Aug. 29, 1993.

25. Jeff Cole and Sarah Lubman, *WSJ*, Jan. 28; Thomas Friedman, *NYT*, Feb. 17; Leslie Popiel, *CSM*, Jan. 20; Korb, *NYT* op-ed, Feb. 15, 1994. Boeing, Mark Trumbull, *CSM*, Dec. 16, 1993.

26. For some recent revelations, see the important studies of the National Labor Committee Education Fund in Support of Worker & Human Rights in Central America, *Paying to Lose Our Jobs* (1992); *Haiti After the Coup* (1993).

27. *Mandate for Change* (Berkley Books, Jan. 1993). Todd Schafer, *Still Neglecting Public Investment: The FY94 Budget Outlook*, Economic Policy Briefing Paper (EPI, Washington, Sept. 1993). Howard, "The Hidden Welfare State," *Political Science Quarterly*, Fall 1993. Ben Lilliston, *Multinational Monitor*, Jan.–Feb.; James Donahue, "The Corporate Welfare Kings," *WP Weekly*, March 21–27, 1994.

28. DOD-computers, Kenneth Flamm, *Targeting the Computer* (Brookings, 1987). R&D 1958, Flamm, unpublished paper cited by Laura Tyson, *Who's Bashing Whom?* (Institute for International Economics, 1992), 89; 155 on aircraft exports. Lucinda Harper, *WSJ*, Nov. 22, 1993. See also p. 103.

29. Richard Du Boff, *Accumulation and Power* (M.E. Sharpe, 1989), 101–3.

30. *Economist*, Sept. 7, 1985. Lucinda Harper, *WSJ*; *NYT* business section, Oct. 28, 1992. Jeremy Leaman, *Debatte* (Germany), No. 1, 1993. Keith Bradsher, *NYT*, Feb. 15, 1994. Bergsten, *FT*, Aug. 18, 1993; *FT*, Nov. 16, 1992. Low, *Trading Free* (Twentieth Century Fund, 1993), 70ff., 271.

31. Susan George, op. cit., 77.

32. Meller, "Adjustment and Social Costs in Chile During the 1980s," *World Development* 19.11, 1991; Felix, "Privatizing and rolling back the Latin American State," CEPAL Review 46, Santiago Chile, April 1992; Nash, *NYT*, April 4, 1993. See also Collins and Lear, op. cit.

33. EC steel, David Gardner, *FT*, Dec. 2; Ex–Im Bank, *FT*, Nov. 12, 1992.

34. David Gardner, *FT*, Feb. 13/14; William Echikson, *BG*, Feb. 28; Lionel Barber, *FT*, April 16, Bob Davis, *WSJ*, Sept. 17, 1993. Bhagwati, *Foreign Affairs*, Spring 1993. Rules of origin, Michael Aho, *International Affairs*, Jan. 1993.

35. T.R. Reid, *International Herald Tribune* (*WP*), Nov. 21–22, 1992. Scott Pendleton, *CSM*, Jan. 25; Elizabeth Corcoran, *Science*, April 2, 1993. Tyson, op. cit., 152f.

36. Ibid.; her emphasis.

37. Nasar, *NYT*, Dec. 12, 1992. Borrus, *American Prospect*, Fall 1992.

38. Broad, *Science Times*, *NYT*, Nov. 10, 1992. Reich, *NYT*, May 29, 1985. See *Turning the Tide*, 210f. Ralph Winter, *WSJ*, Dec. 28, 1992. Bob Davis, *WSJ*, April 5, 1994.

39. Keith Bradsher, "Administration Plans New Export Initiative," *NYT* business section, Sept. 28; Michael Frisby, *WSJ*, Sept. 29, 30, 1993.

40. Dieter Ernst and David O'Connor, *Competing in the Electronics Industry* (Pinter, 1992), cited in Tyson, op. cit.

41. Sonia Nazario, *WSJ*, Oct. 5, 1992.

42. Howard Wachtel, *The Money Mandarins* (M.E. Sharpe, 1990), 249.

43. For an assessment, see Robert Pear, *NYT*, Jan. 3, 1993.

44. Adam Pertman, *BG*, March 5, 1993. See *Year 501*, chap. 11.

45. Gerschenkron, *Economic Backwardness in Historical Perspective* (Harvard, 1962), a work that can usefully be read alongside an important study at the same time reviewing the other side of the coin, where these methods were blocked by imperial power: Frederick Clairmonte, *Economic Liberalism and Underdevelopment* (Asia Publishing House, 1960).

46. See *Year 501* for fuller discussion and sources, here and below, where not cited. Brenner, *Merchants and Revolution* (Princeton 1993), 45ff., 580.

47. Sellers, op. cit., 101.

48. Ibid., 405, 256. Angolan administrator cited by Neta Crawford, "Decolonolization as an International Norm," in L. Reed and C. Kaysen, eds., *Emerging Norms of Justified Intervention* (American Academy of Arts and Sciences, 1993). On the post–Civil War working class, see Paul Krause, *The Battle for Homestead, 1880–1892* (Pittsburgh, 1992).

49. See Mjøset, op. cit.

50. Merrill, op. cit., 14; Thakur, *Third World Quarterly* 14.1, 1993.

51. Marsot, *Egypt in the Reign of Muhammad Ali* (Cambridge 1984), 169ff., 238ff., 258ff. Peter Gran, *Islamic Roots of Capitalism* (Texas, 1979), 6ff.

52. See Edward Herman, "The Institutionalization of Bias in Economics," *Media, Culture & Society*, July 1982.

53. See *Deterring Democracy*, chap. 7, for estimates, sources, and further discussion.

54. Cumings, *International Organization* 38.1, Winter 1984. Wade, op. cit., 74. Amsden, "The State and Taiwan's Economic Development," in Evans, op. cit.

55. *NYT*, Oct. 24, 1992. See pp. 96–97, above. Manchuria–South Vietnam, see *American Power and the New Mandarins*, chap. 2.

56. Shintaro Ishihara, in Akio Morita and Ishihara, *The Japan That Can Say No* (Konbusha, Tokyo), *Congressional Record*, Nov. 14, 1989, E3783–98.

57. See *Deterring Democracy*, chaps. 1, 11; *Year 501*, chaps. 1–4, 7, for elaboration and sources, here and below.

58. See p. 79. Rabe, *The Road to OPEC* (Texas, 1982). Haines, *The Americanization of Brazil* (Scholarly Resources, 1989). See *Year 501*, chap. 7, for extensive discussion.

59. Stephen Fidler, "Latin America 'chaos' warning," *FT*, Sept. 25/26, 1993.

60. Nathan Godfried, *Bridging the Gap between Rich and Poor: American Economic Development Policy Toward the Arab East, 1942–1949* (Greenwood, 1987), 99. David Painter, *Oil and the American Century* (Johns Hopkins, 1986), 153ff.

61. See among other sources, Tom Barry and Deb Preusch, *The Soft War* (Grove, 1988), 67f.; Borden, *The Pacific Alliance: United States Foreign Economic Policy and Japanese Trade Recovery, 1947–1955* Wisconsin, 1984), 182f.

62. Merrill, op. cit., 145. Latin America, see p. 77; Middle East, p. 198.

63. Merrill, op. cit., 140.

64. Ibid., 61ff., 146f., 158, 170.

65. For further detail, see my "Responsibility of Intellectuals," 1966, reprinted in *American Power and the New Mandarins*, chap. 6, and Peck, *Chomsky Reader*, citing Congressional Hearings, *NYT*, *CSM*.

66. Godfried, op. cit., 194.

67. Chossudovsky, "India under IMF rule," *Economic and Political Weekly*, March 6, 1993. Madhura Swaminathan and V.K. Ramachandran, "Structural Adjustment Programmes and Child Welfare," ms, Bombay, paper presented at the Seminar on New Economic Policy, Aug. 19–21, 1993, Indian Institute of Management, Calcutta. See *Year 501*, chap. 7, on some effects.

68. MP Michael Meacher, *Observer*, May 16, 1993; *Economist*, July 10, 1993.

69. Paul Johnson, "Colonialism's Back—and Not a Moment Too Soon," *NYT Magazine*, April 18, 1993, a particularly vulgar example of the genre.

70. See, e.g., Stuart Auerbach, *Washington Post* Asia specialist, *WP Weekly*, July 26, 1993. See *For Reasons of State*, chap. 1, sec. 5, for examples of errors of fact and logic on these matters in academic scholarship; reprinted in Peck, *Chomsky Reader*. Commerce Department analysis, Wachtel, op. cit., 44f. *BW*, April 7, 1975.

71. Susan George, op. cit., xvf., chap. 3; foreword, Barratt Brown and Tiffen, op. cit. (UNICEF). Meacher, op. cit. Overview of South Commission Report, in South Centre, *Facing the Challenge* (Zed, 1993), 4. Latin America, UN Commission on Latin America, *Report on the Americas* (NACLA), Feb. 1993; *Excelsior* (Mexico), Nov. 21, 1992; *Excelsior*, Aug. 26, 1993; Pastor, "The Effects of IMF Programs in the Third World," *World Development* 15.2, 1987. Africa, Barratt Brown and Tiffen; IMF, 12. World Bank data review, Sobhan, op. cit.; Chile, David Pilling, "Latin America's dragon running out of puff," *FT*, Aug. 19, 1993. For a careful analysis of the case of Chile, see Collins and Lear, op. cit. WHO, *Deterring Democracy*, chap. 7; Reagan in Africa, "Inter-Agency Task Force, Africa Recovery Program/Economic Commission, *South African Destabilization: the Economic Cost of Frontline Resistance to Apartheid* (UN, New York, 1989), 13, cited by Merle Bowen, *Fletcher Forum*, Winter 1991. *Year 501*, chaps. 3–4, for sources not cited here.

72. Swaminathan and Ramachandran, op. cit. Chile, see Jean Drèze and Amartya Sen, *Hunger and Public Action* (Oxford, 1989), 229ff; on the severe deterioration of the health care system, and its sharp polarization, see Collins and Lear, op. cit. On abuse of children, see *Deterring Democracy*, chap. 7; *Year 501*, chap. 7.

73. O'Shaughnessy, *Observer*, Sept. 12, 1993.

74. Cries/Nitlapán team, *Envío*, Jesuit Central American University (UCA), Managua, Sept. 1993. Senate vote, July 29, 1993. CEPAD *Report*, July–August (Evangelical Churches of Nicaragua); *Barricada Internacional*, Oct. 9, 10; *Nicaragua News Service*, Nicaragua Network Education Fund, Washington, Oct. 2–9; *Central America Report* (Guatemala), Oct. 22; Guillermo Femandez A., *BI*, Sept.; Porpora, *CSM*, Oct. 20; Werner, "Children pay price in Nicaragua's New Order," *Third World Resurgence* (Malaysia) No. 35, 1993. John Haslett Cuff, *Globe & Mail* (Toronto), Nov. 20; O'Shaughnessy, *Observer* (London), Sept. 26, 1993. On similar practices in Latin America and other regions of Western influence, see *Turning the Tide*, chap. 3.8; *Year 501*, chap. 7.7. On the Somoza monetarist model, see the study by Nicaragua's leading conservative economist, Francisco Mayorga, *The Nicaraguan Economic Experience, 1950–1984: Development and exhaustion of an agroindustrial model*, Yale University PhD thesis, 1986; for discussion, see *Deterring Democracy*, 232f.

75. Jeremy Mark, *WSJ*, April 4, 1994.

76. USG and Intifada, see above, p. 229. Rubinstein, "Terror is caused by the humiliations," *Ha'aretz*, April 2, 1993. For a glimpse of the record, see *Towards a New Cold War*, *Fateful Triangle*, *Necessary Illusions*; Geoffrey Aronson, *Creating Facts* (Institute for Palestine Studies, 1987); and particularly Israel Shahak's regular collections. Philip Taubman, *NYT*, Sept. 24, 1984. Representative William Alexander, *NYT*, May 5, 1985; Cranston, U.S. Senate, Committee on Foreign Relations, Feb. 27, 1986. Carlos Argüello Gómez, Agent of Republic of Nicaragua, and State Department Legal Adviser Edwin Williamson, communications to International Court of Justice, the Hague, Sept. 12, 25, 1991; cited by international law specialist Howard Meyer in a letter to the *New York Times* after one of the congressional aid suspensions (Aug. 24, 1993, refused publication). Senate vote, Tim Johnson, Knight-Ridder Service, *BG*, Sept. 24, 1993; the aid ban, initiated by ultra-right Senators Jessie Helms and Connie Mack, did not specifically mention Nicaragua, but all understood its intent and significance. On history, policy, media, see sources already cited, which demonstrate, in particular, how radically the version of events and history presented to the public diverges from the most elementary facts.

77. See particularly Honey, op. cit. For review of the internal record and other sources on the ambivalent U.S. attitudes toward Costa Rican democracy, see *Necessary Illusions*, App. V.1 and text. Ibid., and *Letters from Lexington*, chap. 6, on the rigorous exclusion of Central America' s leading democrat from the U.S. media through the 1980s, even in his obituary notice, a good symbolic indication of the real attitudes "when U.S. efforts to promote Latin American democracy were particularly notable"; see p. 47.

78. See *Year 501*, chap. 7; Haines, op. cit.

79. Paul Kennedy, *New York Review*, Feb. 11, 1993, citing statistics from the Inter-American Development Bank, 1989.

80. See p. 69. Burke, "The Political Economy of NAFTA, the Global Crisis and Mexico," ms, U. of Maine, 1993; "The Beginning of the End of the IMF Game Plan: the Case of Mexico," in Edgar Ortiz, ed., *Public Administration Economics and Finance: Current Issues in the North-American and Caribbean Countries* (Centro de Investigación y Docencia Económicas, Mexico, 1989–90). Meacher, op. cit. South Centre, op. cit., 12.

81. UNDP *Human Development Report*, 1992, 34–35, cited by Ian Robinson, *The NAFTA, Democracy, and Economic Development*, Canadian Centre for Policy Alternatives, 1993, n. 64; *North American Trade as if Democracy Mattered* (CCPA and International Labor Rights Education and Research Fund, 1993), App. 2. Study director Dr. Gregory Pappas, quoted by Robert Pear, "Big Health Gap, Tied to Income, Is Found in U.S.," *NYT*, July 8, 1993.

82. Gilmour, *Dancing with Dogma* (Simon & Schuster, 1992).

83. Thomas Edsall, *WP Weekly*, Aug. 2; Lester Thurow, *Guardian Weekly*, Aug. 22, 1993. Mishel and Bernstein, *Challenge*, Sept.–Oct. 1992 . Allen Sinai, "What's Wrong with the Economy," *Challenge*, Nov.–Dec. 1992. Dombusch, *Economist*, Oct. 24, 1992. Robinson, op. cit. Rothstein, *American Prospect*, Summer 1993.

OECD and other studies of inequality, *Left Business Observer*, Sept. 14, 1993. UNICEF, AP, *BG*, Sept. 23, 1993. Alfred Malabre, *WSJ*, Sept. 13; Judy Rakowsky, "Tufts study finds 12 million children in US go hungry, " *BG*, June 16, 1993. For further discussion, see *Deterring Democracy*, chap. 2; *Year 501*, chaps. 2, 4, 11.

84. Paulette Thomas, *WSJ*, Oct. 5, 1993. Robert Rosenthal, *LAT*, March 31; AP, *Chicago Tribune*, Jan. 26; David Holstrom, *CSM*, Jan. 27, 1994.

85. Labor economists Lawrence Mishel and Jared Bernstein, "The Joyless Recovery," *Dissent*, Winter 1994; Tamar Lewin, *NYT*, March 10; *Fortune* (cover story), Jan. 24, 1994. Robert Hershey, *NYT*, April 2; Jurek Martin, *FT*, April 2, 1994.

86. Gilmour, op. cit. Godley, *London Review of Books*, April 8; Steven Webb and Richard Thomas, *New Statesman and Society*, July 30; David Brindle, *Guardian Weekly*, July 11, 1993. Angelia Johnson, *Guardian*, July 6; David Nicholson-Lord, *Independent*, May 12; Pirt, letter, *Independent*, May 18, 1993. Inequality order as measured by Gini index, computed from Luxembourg Income Study data files; *Left Business Observer*, Sept. 14, 1993.

87. David Nicholson-Lord, *Independent*, Feb. 1; Press release, Action for Children," Jan. 31; Jeremy Laurance, "Workhouse gruel 'too costly for poor today,'" *Times*, Feb. 1; John Palmer, "UK joins poor of Europe," Jan. 30, 1994. David Gardner, *FT*, Oct. 16, 1992.

88. *Business Week*, Feb. 21; Dana Milbank, *WSJ*, March 28, 1994.

89. Manne, "Wrong Way, Go Back, " *ABM*, Nov. 1992; Burchill, "Scenes from Market Life: Neoliberalism in Australia," ms., U. of Tasmania, 1993 (citing P. Kelly, *End of Certainty*, 1992). For informative review and comparative analysis, see Tom Fitzgerald, *Between Life and Economics* (1990 Boyer lectures of the Australian Broadcasting Company, ABC, 1990); John Carroll and Robert Manne, eds., *Shutdown: The Failure of Economic Rationalism* (Melbourne: Text, 1992).

90. Krugman, "The Right, the Rich, and the Facts, " *American Prospect*, Fall 1992.

91. Gordon Campbell, *Listener* (NZ), Jan. 30, 1993. Hazeldine "Taking New Zealand Seriously," Inaugural Lecture, Department of Economics, U. of Auckland, Aug. 10, 1993.

92. Ryutaro Komiya, Yutaka Kosai, and others in Komiya, op. cit.; see Fitzgerald, op. cit., for further discussion. Johnson, *National Interest*, Fall 1989. Amsden, in Evans, op. cit.

93. Overseas Economic Cooperation Fund, "Implications of the World Bank's Focus on Structural Adjustment: A Japanese Government Critique," *Third World Economics* (Malaysia), March 31, 1993.

94. Patricia Corda, *Excelsior* (Mexico), Dec. 4, 1992. Fernando Montes, S.J., of the Chilean Delegation (*Mensaje*, Dec. 1992); Christmas message of Bolivian Bishops Conference; both in *LADOC* (Latin American Documentation), Lima, Mar./April 1993. Ian Linden, director, Catholic Institute of International Relations, "Reflections on Santo Domingo," *The Month* (Jan. 1993).

95 . See *Turning the Tide*, chap. 4.2.2, summarizing studies by Vicente Navarro; Thomas Ferguson & Joel Rogers, *Right Turn* (Hill & Wang, 1986). Also *Deterring Democracy*, chap. 2; *Year 501*, chap. 11. *British Social Attitudes Survey*, *Guardian*, Nov. 18, 1992.

96. Jean-Yves Potel, "La Hongrie n'est plus une 'ile heureuse,'" *Le Monde diplomatique*, May 1993. *FT*, June 17, Sept. 16, 1993.

97. Konstanty Gebert, columnist for Poland's largest daily, an "underground journalist" in the eighties, *WP Weekly*, May 10, 1993. Amsden, "After the Fall," *American Prospect*, Spring 1993.

98. Dean Murphy, *LAT*, Sept. 19; Barry Newman, *WSJ*, Sept. 16; Jane Perlez, *NYT*, Sept. 18, 1993.

99. Jonathan Kaufman, *BG*; Barry Newman, *WSJ*; Jane Perlez, *NYT*; Sept. 20, 1993.

100. Sharon Wolchik, Jane Leftwich Curry, *Current History*, Nov. 1992.

101. Abraham Brumberg, op-ed, *NYT*, March 22; Andrew Hill, *FT*, Feb. 25; AP, *BG*, Feb. 25; Times Mirror, *NYT* news service, Jan. 26; Steven Erlanger, *NYT*, Aug. 20; *Economist*, March 13, 1993.

102. Marlise Simons, "In Europe's Brothels, Women from the East," *NYT*, June 9, 1993 . On Bolivia and other "free market successes," see *Year 501*, chaps. 3, 7. Rensselaer Lee and Scott Macdonald, "Drugs in the East," *Foreign Policy*, Spring 1993.

103. "The 'Thirdworldisation' of Russia under IMF rule," *Third World Quarterly*, June 16–30, 1993.

104. "La grande détresse de la société russe," *Le Monde diplomatique*, Sept. 1993.

105. Barry Newman, "Disappearing Act: West Pledged Billions of Aid to Poland—Where Did It All Go?" *WSJ*, Feb. 23; John Fialka, "Helping Ourselves: U.S. Aid to Russia Is Quite a Windfall—For U.S. Consultants," *WSJ*, Feb. 24; Jane Perlez, March 12, 1994. On the general phenomenon of aid programs "as a cash cow for privileged services industries" in the United States, with specific reference to the Egyptian experience, see Robert Vitalis, "The Democratization Industry and the Limits of the New Interventionism," *Middle East Report*, March–June 1994. The basic content of "democratization," Vitalis notes, is captured in the summary and recommendations of a report of USAID's Democratic Institutions Support Project, Near East Bureau: the democracy project aims to operationalize a strategy for "supporting processes of democratic institutional reform that will further economic liberalization objectives."

106. Jaramillo, *Third World Resurgence*, No. 42/43, 1994.

107. Kregel and Matzner, *Challenge*, Sept.–Oct. 1992. On Italy, see Gerschenkron, op. cit.; on Austria, Mjøset, op. cit.

108. UNICEF, *Public Policy and Social Conditions: Central and Eastern Europe in Transition*, Florence (Italy), Nov. 1993. Francis Williams, *FT*, Jan. 27, 1994. Shapiro and other researchers, John Lloyd, *FT*, Feb. 14, 1994. Daly, "The Perils of Free Trade," Scientific American, Nov. 1993. The *New York Times* reported the growing death rate in Russia a few weeks after the foreign press, reviewing possible reasons but with a curious omission: the economic "reforms" it has so strongly advocated; Michael Specter, *NYT*, March 6, 1994.

109. Steve Hanke and Sir Alan Walters, "The high cost of Jeffrey Sachs," *Forbes*, June 21, 1993.

110. Myers, *CT*, Jan. 28, 1994.

111. Parker, "Clintonomics for the East," *Foreign Policy*, Spring 1994.

112. Eatwell, "The Global Money Trap," *American Prospect*, Winter 1993. GATT, Low, op. cit., 242. David Calleo, *The Imperious Economy* (Harvard, 1982). On the Nixon initiatives and their reasons, see also Susan Strange, *Casino Capitalism* (Blackwell, 1986); Howard Wachtel, *The Money Mandarins* (M.E. Sharpe, 1990). Capital flows, Frederic Clairmont and John Cavanagh, *Third World Resurgence*, No. 42/43, 1994. See *Year 501*, chap. 3, for further discussion and sources.

113. Barry Riley, Philip Coggan, "IMF: World Economy and Finance," *FT*, Sept. 24, 1993.

114. IMF, Doug Henwood, *Left Business Observer*, no. 56, Dec. 1992. Douglas Seage and Constance Mitchell, *WSJ*, Nov. 6, 1992. See p. 104.

115. Barkin, "Salinastroika and Other Novel Ideas," Aug. 10, 1992; SourceMex, U. of New Mexico, Latin America Data Base, to appear in new edition of Barkin, *Distorted Development* (Westview, 1990). Andrew Fisher, *FT*, May 20; Anthony Robinson, *FT*, Oct. 20, 1992. Amsden, "After the Fall." See *Year 501*, chap. 2.5, for further discussion.

116. Amsden, "After the Fall." Richard Stevenson, *NYT*, June 22, 1993. Alabama, see below.

117. Richard Stevenson, *NYT*, May 11, June 22; Craig Whitney, *NYT*, Aug. 8; Roger Cohen, *NYT*, Aug. 9, 1993.

118. *BW*, Feb. 15; *Economist*, Feb. 27, 1993. Helene Cooper and Glenn Ruffenbach, *WSJ*, Sept. 30, 1993. On North Carolina's achievements in destroying the labor movement, driving down wages, and attracting industry from Canada and elsewhere, see Linda Diebel, *Toronto Star*, June 6, 1993; see my article in *Lies of Our Times*, Sept. 1993.

119. Tim Golden, *NYT*, Nov. 19, 1993. *El Financiero*, cited by Robinson, *North American Trade*, n. 183. Barkin, *Distorted Development*, and articles by Barkin, Richard Grinspun, Janet Tanski, and James Cypher in *Review of Radical Political Economics*, Dec. 1993. Damian Fraser, *FT*, Oct. 5, 1993.

120. William McGaughey, *A US–Mexico Free-Trade Agreement* (Thistlerose, 1992), 16; Iain Guest, *Behind the Disappearances* (Pennsylvania, 1990), 530, 535.

121. McGaughey, op. cit., 25. OECD, Amsden, in Evans, op. cit. Aho, op. cit. *FT*, March 23, 1993. Workshop, Sept. 26 & 27, 1990, minutes, 3.

122. *Preliminary Report*, Labor Advisory Committee on the North American Free Trade Agreement, submitted to the president and Congress, Sept. 16, 1992.

123. *Year 501*, 57f.; McGaughey, op. cit., 75f.

124. Bernard, ms, Harvard Trade Union Program, Harvard University, Nov. 5, 1993.

125. U.S. Congress, Office of Technology Assessment, *US–Mexico Trade: Pulling Together or Pulling Apart* (U.S. Govt. Printing Office, Oct. 1992). Floyd Norris, *NYT*, Aug. 30, 1992, business section.

126. Of the 60 percent of the U.S. population who had an opinion, two-thirds opposed the NAFTA agreement in the form proposed, figures that roughly persisted despite a huge government–media barrage; Bob Davis, *WSJ*, Dec. 23, 1992. In a review by the Roper Center, in the last poll cited, September 1993, of the 76 percent who had an opinion, 55 percent remained opposed to "the proposed free trade agreement," with a notable class difference, a surprisingly high opposition given the circumstances; Roper Center for Public Opinion Research, *The American Enterprise: Public Opinion and Demographic Report*, Nov.–Dec. 1993. Asra Nomani and Michael Frisby, *WSJ*, Sept. 15; Keith Bradsher, "Side Agreements to Trade Accord Vary in Ambition," *NYT*, Sept. 19, 1993.

127. Fein, *Newsletter*, Society for Historians of American Foreign Relations (SHAFR), March 1993. Darling, *LAT–Chicago Sun-Times*, Oct. 17, 1993; Bishops, electronic communication; Devon Peña, *Capitalism, Nature, Socialism*, Dec. 1993; Dudley Althaus, "Nafta a victory for Salinas, but not all Mexicans happy," *Houston Chronicle*, Nov. 18, 1993; Harry Browne, with Beth Sims and Tom Barry, *For Richer, for Poorer* (Resource Center Press, 1994).

128. *Excelsior*, Oct. 21, 28; Nov. 12, 1993. *Latin America News Update*, Dec. 1993, Jan. 1994.

129. Oliphant, *BG*, Sept. 19, 1993. The OTA study points out the near-meaninglessness of economic models on job projection and the like (the topic that dominated public debate), given the artificiality of assumptions and the huge ignorance about relevant factors.

130. Sylvia Nasar, *NYT*, Sept. 17, 1993.

131. Mark Bils, "Tariff Protection and Production in the Early U.S. Cotton Textile Industry," *J. of Economic History* 44, Dec. 1984. See Du Boff, op. cit., 56; Sellers, op. cit., 277.

132. Gwen Ifill, *NYT*; John Aloysius Farrell, *BG*, Nov. 8. Richard Berke, "Rescuing a Lawmaker From Labor's Revenge," *NYT*, March 15, 1994. Bob Davis and Jackie Calmes, *WSJ*, Nov. 17; Lewis, Nov. 5, 1993. Editorial, *NYT*, Nov. 16, 1993.

133. Michael Wines, *NYT*, Nov. 18, 1993.

134. Thomas Lueck, *NYT*, Nov. 18, 1993. Poverty figures, *Lancet* (Britain), Dec. 4, 1993.

135. AP, *BG*, Jan. 30, 1994.

136. Pearlstein, *WP Weekly*, Nov. 8; Krugman, *Foreign Affairs*, Nov./Dec. 1993. On the category of "unskilled workers," see Robinson, *North American Trade*, n. 224; LAC report.

137. *Labor Notes*, Jan. 1994; Anthony De Palma, *NYT*, Dec. 14, 1993; see *Year 501*, chap. 7. Damian Fraser, *FT*, Jan. 4; Tim Golden, *NYT*, Jan. 4, Feb 26; *Houston Chronicle* news service, Jan. 3; Juanita Darling, *LAT*, Jan. 3, 1994.

138. AP, Krauss, *NYT*, Nov. 20, 1993.

139. R.W. Apple, Thomas Friedman, Sanger, *NYT*, Nov. 21, 1993.
140. See pp. 103–105, 108. Kofsky, op. cit.
141. Elaine Sciolino, Friedman, NYT, Nov. 19, 1993.
142. Reuters, *NYT*, Nov. 19, 1993.
143. Kirkland, press release, May 13, 1993. *Asian Labour Update* (Hong Kong), July 1993. Press Association Newsfile (U.K.), Dec. 6, 1993. *FT*, April 5, 1994.
144. Wage levels, *Economist*, April 2, 1994. *Counterpunch* (Institute for Policy Studies), Feb. 15, March 15; Nicholas Cumming-Bruce, *Guardian*, Feb. 16; Johnston, letter, *Nation*, May 2, 1994. Reuters, *NYT*, Dec. 8, 1993. 1965, see p. 24, above.
145. *CSM*, Dec. 22, 1993.
146. Reese Erlich, *CSM*, Feb. 9, 1994.
147. Lawrence Zuckerman and Asra Nomani, *WSJ*, Dec. 30, 1993; Zuckerman, *WSJ*, Jan. 4; Bob Davis and Robert Greenberger, *WSJ*, Jan. 6; Friedman, *NYT*, Jan. 7, 1994. *WSJ*, Patrick Tyler, *NYT*, Jan. 18, 1994.
148. Francis Williams, *FT*, Feb. 18; editorial, Feb. 10, 1994.
149. Friedman, *NYT*, March 24; Maggie Farley, *BG*, March 7, 1994.
150. Sciolino, *NYT*, March 8, 1994.
151. Friedman, *NYT*, March 24; Tony Walker, *FT*, March 15; Elaine Sciolino, *NYT*, March 15, 1994.
152. Friedman, *NYT*, March 24; Greenhouse, *NYT*, March 30, 1994.
153. *Weekend FT*, April 25/26, 1992; South Centre, op. cit., 13.
154. Jaramillo, op. cit. Pico, *Envío*, op. cit.
155. Jefferson, 1816, cited by Sellers, op. cit., 106. Smith, *Wealth of Nations*, Bk. V, Ch. 1.III.I; Bk. I, Ch. 10.I; E. Cannan, ed., Chicago 1904 (1976), Vol. II, 264ff.; Vol I, 111. See Werhane, *Adam Smith*, 125, 106.
156. Peter Cowhey and Jonathan Aronson, *Foreign Affairs, America and the World*, 1992/93. Sen. Ernst Hollings, *Foreign Policy*, Winter 1993–94. Ian Robinson, op. cit., 63n. Daly, op. cit.
157. Jackson, FT, July 21; Raghavan, "TNCs getting more rights with less obligations, says UN report," *Third World Economics*, 1–15 Aug. 1993.
158. Clairmont and Cavanagh, op. cit.; Floyd Norris, *NYT*, Aug. 30, 1992; Reuters, *BG*, April 11, 1994.
159. "World-Trade Statistics Tell Conflicting Stories, *WSJ*, March 28, 1994.
160. Daly and Goodland, "An Ecological-Economic Assessment of Deregulation of International Commerce Under GATT," Draft, Environment Department, World Bank, 1992.
161. *Third World Economics* (Penang), 1–15 October, 1993. Parvathi Menon and editorial, *Frontline* (India), Jan. 14, 1994.
162. Joel Lexchi, "Pharmaceuticals, patents, and politics: Canada and Bill C-22," *Int. J. of Health Services*, vol. 23.1, 1993; Dennis Bueckert, Terrance Wills, *Montreal Gazette*, Dec. 3, 1992; Linda Diebel, *Toronto Star*, Dec. 6, 1992. See *Year 501*, chap. 4. On the harmful impact of product patents in earlier years, see William Brock, *The Norton History of Chemistry* (Norton, 1992), 308.
163. Mark Sommers, "Sanctions Are Becoming 'Weapon of Choice,'" *CSM*, Aug. 3, 1993, referring to "outlaw regimes"—in practice, those "outlawed" by the United States. Henry Simons, cited by Warren Gramm, "Chicago Economics: From Individualism True to Individualism False," *J. of Economic Issues* IX. 4, Dec. 1975.
164. *Report on the Americas* (NACLA), XXVI. 4, Feb. 1993.
165. Peter Phillips, *Challenge*, Jan.–Feb. 1992.
166. For an insightful account of these developments, see Rajani Kanth, *Political Economy and Laissez-Faire* (Rowman and Littlefield, 1986). Noble, *Progress without People* (Charles Kerr, 1993), and his *Forces of Production* (Knopf, 1984). See also Seymour Melman, *Profits without Production* (Knopf, 1983).
167. Polanyi, *The Great Transformation* (1944; Beacon, 1957), 78ff.
168. *Third World Resurgence*, no. 44, 1994.

Notes to Chapter 3 حواشى الفصل الثالث

1. For sources where not given here, see *Deterring Democracy*, chap. 1; *Year 501*, chap. 2.

2. See pp. 71, 122f., 137f., above; *Year 501*, chap. 7, for review and sources, particularly Stephen Rabe, op. cit. Also Painter, op. cit.

3. Rabe, 64. Petroleum Policy, cited by Gabriel Kolko, *The Politics of War* (Random House, 1968), 302; Painter, 59; Frieden, "The Economics of Intervention," *Comparative Studies in Society and History* 31.55–80, 1989. On the methods by which the principles were applied, see *Multinational Oil Corporations and U.S. Foreign Policy* (*MNOC*), Report to the Committee on Foreign Relations, U.S. Senate, Jan. 2, 1975. See *Towards a New Cold War* for discussion and references.

4. Godfried, op. cit., 158–59. Lend Lease, *MNOC*, 36f.

5. Painter, op. cit., 114.

6. Sam Pope Brewer, "Iran is Reported Subversion Free," *NYT*, Dec. 2, 1956; *NYT*, Aug. 30, 1960. Cited by William Dorman and Mansour Farhang, *The U.S. Press and Iran* (California, 1987), 77, 72. See *Necessary Illusions*, App. V.3, for review and further sources.

7. Mark Gasioworski, "The 1953 Coup d'Etat in Iran," *Int. J. of Middle East Studies* 19 (1987), 265. Quandt, "Lebanon, 1958, and Jordan, 1970," in Barry Blechman and Stephen Kaplan, eds. *Force without War* (Brookings Institution, 1978), 247, 238.

8. See *Deterring Democracy*, chap. 6, for sources and further discussion.

9. Mark Curtis, *The Ambiguities of Power: British Foreign Policy Since 1945* (Zed, 1959).

10. See chapter 2, sec. 2. See Godfried, op. cit., for an in-depth review.

11. Ibid., 152f., 68, 134, 109.

12. British, Dulles, see Stivers, *Supremacy and Oil*, 28, 34; *America's Confrontation with Revolutionary Change in the Middle East* (St. Martin's, 1986), 20f.

13. John Blair, analyst of the international petroleum cartel for the Federal Trade Commission, *The Control of Oil* (Pantheon, 1976).

14. Hiro, "The Gulf between the rulers and the ruled," *New Statesman and Society*, Feb. 28, 1993. Pp. 9, 23, above.

15. 1962 remarks cited by Michael Bishku, *Middle East Policy* I.4, 1992, from Macmillan's *At the End of the Day* (Harper & Row, 1973).

16. Little, op. cit., Freiberger, op. cit.

17. Godfried, op. cit., 152f.

18. Freiberger, op. cit.

19. NSC 5801/1, Jan. 24, 1958; *FRUS* 1958, Vol. XII, Near East, 17ff. (Washington, 1993). British Joint Intelligence Committee report, Feb. 20, 1958. Both cited by Irene Gendzier, *Notes from a Minefield*, ms, 1993, from which what follows on Lebanon is also drawn.

20. State Department memorandum of conversation.

21. Avi Shlaim, *Collusion across the Jordan* (Columbia, 1988), 388, paraphrasing 1948 JCS records; 491, citing the Israeli state archives. For sources and further discussion, here and below, see *Towards a New Cold War*, chap. 11; *Fateful Triangle*, chap. 2.

22. Ibid., 457f.; Jonathan Marshall, Peter Dale Scott, and Jane Hunter, *The Iran–Contra Connection* (South End, 1987), chap. 8; *Culture of Terrorism*, chap. 8.

23. See Michael Bar-Zohar, *Ben-Gurion: A Biography* (New York, 1978), 261f.; Isaac Alteras, *Eisenhower and Israel* (Florida, 1993), 307ff.

24. *Ha'aretz*, Nov. 11, 1983. Glenn Frankel, *WP*, Nov. 19; Nathan Shaham, *Yediot Ahronot*, Nov. 28, 1986.

25. AP, "McNamara: US near war in '67," *BG*, Sept. 16, 1983; Donald Neff, *Warriors for Jerusalem* (Simon & Schuster, 1984). For detailed examination of the diplomatic background for the war and subsequent diplomacy, and prevailing illusions about these matters, see Norman Finkelstein, "To Live or Perish," ms, 1993.

26. Beilin, *Mehiro shel Ihud* (Revivim, 1985). See "Afterword," *Deterring Democracy*, for excerpts.

27. Neff, op. cit., 340f., and *Middle East International*, 13 Sept., 1991, citing the classified State Department history by Nina Noring and Walter Smith, *The Withdrawal Clause in UN Security Council Resolution 242 of 1967*, Feb. 1978, kept secret "so as not to embarrass Israel," Neff concludes. See also Finkelstein, op. cit.; David Korn, *Stalemate* (Westview, 1992); Quandt, *Peace Process*, 523n26 (the text itself is misleading). See the interchange between Eugene Rostow and David Korn, letters, *New Republic*, Oct. 21, Nov. 18, Nov. 25, 1991; cited in *Deterring Democracy*, "Afterword."

28. *The Rabin Memoirs* (Little, Brown, 1979), 192f. Bar-Lev, *Ot*, March 9, 1972, cited by Amnon Kapeliouk, *Le monde diplomatique*, Oct. 1977; Weizmann, *Ha'aretz*, March 29, 1972, cited by John Cooley, *Green March, Black September* (Frank Cass, 1973), 162. The official documents appear in John Norton Moore, ed., *The Arab–Israeli Conflict* (Princeton, 1974), vol. 3, pp. 1103–11.

29. Korn, op. cit., epilogue; Rabin, op. cit.; Tillman, *The United States in the Middle East* (Indiana, 1982), chap. 6. On Kissinger's geopolitical fantasies while in government, see *Towards a New Cold War*, chap. 6; see 406nl6 for some earlier examples, scarcely to be believed.

30. Shlaim, op. cit., 364. On West Bank water and political settlement, there is a substantial literature; see now Miriam Lowi, "Bridging the Divide," *International Security* (Summer 1993) and her *Water and Power* (Cambridge, 1994).

31. Gvirtzman, *Ha'aretz*, May 16, 1993. Gvirtzman, interview, Israel Zamir, *Al Hamishmar*, March 12, 1993, translated by Israel Shahak, "Collection: the settling ideology and its opponents," April 1993. Stauffer, David Francis, *CSM*, Sept. 17, 1993.

32. Draper, *NYT Book Review*, May 17, 1981; Eric Pace, *NYT*, Oct. 7, 1981. For more on the matter, see *Towards a New Cold War*, 460n19, *Fateful Triangle*, 84n88, and texts; *Pirates and Emperors*, chap. 1.

33. On Israeli attitudes during this period, see particularly Amnon Kapeliouk, *Israël: la fin des mythes* (Albin Michel, Paris, 1975). This important study by a leading Israeli journalist was offered to many U.S. publishers, but none was willing to publish it despite the enormous market for material on Israel (not with such factual materials, however). For citations, see *Towards a New Cold War, Fateful Triangle*.

34. "Memorandum of Conversation," meeting with Jewish leaders, June 15, 1975; *MERIP Reports*, May 1981. See *Towards a New Cold War*, 457n27.

35. *Dilemmas of Security* (Oxford, 1987), 70.

36. Shipler, interview with Hillel Schenker, *New Outlook* (Tel Aviv), May 1984. Quandt, Saunders, in Quandt, ed., *The Middle East: Ten Years after Camp David* (Brookings Institution, 1988). Quandt, *American–Arab Affairs*, Fall 1985.

37. For discussion and sources, here and below, see *Fateful Triangle*, chap. 5; *Pirates and Emperors*, chap. 2; *Necessary Illusions*, App. I.2, V.2,4.

38. Friedman, *NYT*, Jan. 9, Feb. 20, Feb. 18, 1985; Sciolino, July 27, 1993. Quandt, *Peace Process*, 340.

39. Editorial, *WP*, April 22, 1982; Greenway, *BG*, July 29, 1993.

40. Amnon Levi, *Hadashot*, July 28, 1993. Uri Lubrani, Israel's coordinator of Lebanese policy, and Foreign Minister Shimon Peres, Ethan Bronner, *BG*, July 29, Aug. 1, 1993. See my article in *Z magazine*, September 1993, for a much fuller account.

41. Chris Hedges, *NYT*, July 31, 1993. On the establishment of the "Big Lie," see Abraham, *Lies of Our Times* (October 1993). Fisk, *Independent*, Feb. 27, 1994, reviewing the prevailing double standard on the occasion of the Hebron massacre at the Tomb of the Patriarch, as the familiar record was replayed.

42. O'Brien, *Independent*, Aug. 20, 1993.

43. AP, *BG*, May 22, 1992. AP, *BG*, Sept. 21; *FT*, Nov. 17, 1993. AP, *BG*, March 11; *FT*, March 22, 23, 1994.

44. For ongoing review, see references of note 37. Also "Afterword," *Deterring Democracy*, and my article in Peters, *Collateral Damage*.

45. Between 1973 and 1987, the United States vetoed nineteen Security Council resolutions concerning Israel and Middle East peace, voting alone. Mark Curtis, *Obstacles to Security*. For more detail and later examples, see *Deterring Democracy*, chap. 6, and sources cited.

46. Jules Kagian, *Middle East International*, Dec. 17, 1993; *Middle East Justice Network*, Feb.–March 1994. On the background and status of UN 194, see Thomas and Sally Mallison, *The Palestine Problem in International Law and World Order* (Longman, 1986), chap. 4.

47. Paul Lewis, *NYT*, March 19; Neff, Jules Kagian, *Middle East International*, April 1, 1994.

48. *NYT*, *BG*, Nov. 8; AP, Dec. 7, 1989. Pp. 131–34, above. See *Culture of Terrorism*, *Necessary Illusions*, and *Deterring Democracy* for details and general discussion.

49. *Peace Process*, 417f.

50. Painter, op. cit., 208f. Quotes from Charles Lindblom and Benny Temkin.

51. Editorial, *NYT*, Aug. 31, 1993.

52. Rubinstein, *Ha'aretz*, Oct. 23, 24, 1991.

53. Chagai Porshner, *Davar*, Nov. 12, 1992; "Kav La'oved" (Workers' Hotline) Newsletter, March 1993; Panel Debate, "The Social Rights of Palestinian Workers in Israel," May 6, 1993. Press release, Dr. Yael Renan, Kav La'oved Executive Committee, June 27, 1993. On Jan. 12, 1994, Kav La'oved instituted a lawsuit in the Israeli courts calling for restitution of $1 billion taken for insurance deductions without benefits, and full rights for Palestinian workers employed in Israel; *Workers' Hotline*, Feb. 1994. The government was joined in opposing the lawsuit by the PLO, which wants the funds stolen from the workers to be given to the PLO authorities. Rubik Rosenthal, *Ha'retz*, Feb. 25, 1994; Israel Shahak, *From the Hebrew Press*, VI.5, May 1994.

54. Peace Now, *The Real Map: A Demographic and Geographic Analysis of the Population of the West Bank and Gaza Strip*, Report No. 5, Nov. 1992, translated from Hebrew. Schiff, *Ha'aretz*, April 2, 1993; Israel Shahak, "Collection," April 1993 (see note 31).

55. Shragay, *Ha'aretz*, July 9, 13, 1993; translated by Israel Shahak.

56. Michael Jansen, *Middle East International*, 28 August, 1993.

57. For details, see Awad Mansour, *Clever Concealment* (Palestine Human Rights Information Center, Jerusalem, February 1994), based largely on the Israeli press and government records.

58. Coon, *Town Planning Under Military Occupation* (Al-Haq, Ramallah, 1992), 158, 203, 193. Also economist Aisling Byrne, "West Bank road plans leave nothing to negotiate," *Middle East International*, June 25, 1993.

59. For extensive detail, see Yossi Beilin, op. cit.

60. David Hoffman, "Israel's $10 Billion Nevermind," *WP Weekly*, June 21–27; Julian Ozanne, Jerusalem, *FT*, Sept. 23, 1993, paraphrasing Shochat.

61. Friedman, *NYT*, July 28, 1991.

62. Quandt, *Peace Process*, 573–76 (notes). See *Necessary Illusions*, App. IV.4, for a detailed record. Also Nabeel Abraham, "The 'Conversion' of Chairman Arafat," *American–Arab Affairs* 31, Winter 1989–90.

63. See *Necessary Illusions*, chap. 4, p. 85.

64. Aharon Barnea, *Hadashot*, Jan. 31 (Israel Shahak, Jerusalem, Report no. 116, Feb. 9, 1993). Mahanaimi, *Ha'olam Haze*, Aug. 1; Amir Oren, *Davar*, Aug. 13 (Shahak, Report no. 121, Aug. 15; *Middle East International*, 10 Sept., 1993).

65. Nahum Barnea, *Yediot Ahronot*, Feb. 24, 1989.

66. *Hadashot*, Feb. 14; Friedman, *NYT*, March 12, 1989.

67. For an account of the Intifada drawn from the Israeli press and personal experience, see my "Scenes from the Uprising," *Z magazine*, July 1988; *Necessary Illusions*, App. IV.2. There is a substantial literature, among others, Z. Lockman & J. Beinin, eds., *Intifada* (South End, 1989); Joost Hiltermann, *Behind the Intifada* (Princeton, 1991); Patricia Strum, *The Women are Marching* (Lawrence Hill, 1992).

The record in earlier years is sampled from contemporary reports in *Peace in the Middle East?*, *Towards a New Cold War*, and *Fateful Triangle*. See also Geoffrey Aronson, *Creating Facts* (Institute for Palestine Studies, 1987). There is extensive evidence in the Israeli press, the reports of Al-Haq and other human rights groups, and other sources, though little in the U.S. mainstream.

68. Chronology, *Middle East Journal*, Spring 1988; Attorney Avigdor Feldman, *Hadashot*, Jan. 1, 1988; *The Other Front* (Jerusalem), Oct. 3, 1989; Netzer, *Davar*, Jan. 20, 1993. See also "Scenes."

69. Israeli Government Election Plan, Jerusalem, 14 May 1989, official text distributed by the Embassy of Israel in Washington; reprinted in *J. of Palestine Studies*, Autumn 1989. The prime minister had released a four-point plan a month earlier with somewhat different terms. See *Jerusalem Post*, April 14, 1989; for discussion, Norman Finkelstein, *Middle East Report* (*MERIP*), #158, May–June 1989. See references of note 44 for further detail.

70. Aaron David Miller, member of the Policy Planning Staff, U.S. State Department, keynote address, Center for Strategic and International Studies, Dec. 7, 1989, the day after the Baker Plan was officially released (see below). *American-Arab Affairs* 31, Winter 1989–90. Other participants also praised "the Shamir initiative of May 14th," mentioning only the elections provision (Helena Cobban).

71. Thomas Friedman, *NYT*, Oct. 19, 1989. Baker's five points, Daniel Williams, *Los Angeles Times*, Oct. 29; U.S. Department of State press release, Dec 6; Friedman, *NYT*, Dec. 7, 1989. Note that the scanty references to Baker's five points were misleading, since the terms of the Shamir–Peres Plan to which they refer were not reported, and still have not been in the mainstream. Quandt writes that "the most important of these points [the five points of the Baker Plan] was the notion that the Palestinians could bring to the negotiations any position related to the peace process" (*Peace Process*, 391). That is incorrect; the Baker Plan was explicit in restricting Palestinians to discussion of implementation of Israel's proposals. Like others, Quandt does not refer to the official Israeli position. On the latter, see also Israeli Arabist Gen. (ret.) Mattityahu Peled, in Bennis and Moushabeck, op. cit.; Peled says that the actual author was Rabin.

72. Lionel Barber and Alan Friedman, *FT*, May 3, 1991. AP, Dec. 20, 1989, Feb. 9, 1990. Official State Department response to an inquiry from Senator Daniel Inouye, Jan. 26, 1990. See *Deterring Democracy*, chaps. 5, 6. Further material appears in Alan Friedman, *Spider's Web* (Bantam, 1993).

73. *NYT*, Oct. 30, Sept. 22, 1991.

74. Atherton, "The Shifting Sands of Middle East Peace," *Foreign Policy*, Spring 1992. It is illuminating to observe the fate of efforts by local actors to pursue their own plans. One important recent case is the initiative of the Central American presidents to pursue a peace plan (the so-called "Arias plan") in August 1987, much to the distress of the Reagan administration. The conventional interpretation is that they succeeded in doing so. That is demonstrably false. The United States at once moved to undermine the plan, and quickly accomplished this result, in large part thanks to the refusal of the U.S. media to report even the basic facts. The plan was quickly shaped into an instrument of U.S. domination. For a detailed record as the exercise proceeded, see *Culture of Terrorism*, *Necessary Illusions*, and *Deterring Democracy*. It will be a long time before this intriguing story enters history.

75. Cobban, *CSM*, March 12; Lewis, *NYT*, March 15, 1991. Khalidi, *J. of Palestine Studies*, Autumn 1991. See my articles in *Z magazine*, October, December, 1991, for a different view, outlined in references of note 44, and reiterated here.

76. Friedman, *NYT*, Nov. 4; Haberman, *NYT*, Nov. 10, 17, 1991. On Friedman's intriguing record, see *Necessary Illusions*, particularly App. V.4 .

77. James Baker's "Letter of Assurance to the Palestinians," Oct. 18, 1991; Quandt, *Peace Process*, App. M.

78. Gazit, *Yediot Ahronot*, April 1992, cited by Israel Shahak, *Middle East International*, March 19, 1993.

79. *Hadashot*, July 12, 1993.

80. *Yediot Ahronot*, June 11, 1993.

81. On Indyk, see Greg Sheridan, "Our Man in the White House," *The Weekend Australian*, Jan. 30–31, 1993.

82. Rubinstein, *New Outlook* (Tel Aviv), Jan./Feb. 1993; also Julian Ozanne, *FT*, Feb. 15, 1993. Middle East Watch (New York), vol. 5, issue 4, *Palestinian Deportees*, Aug. 1993. Akiva Eldar and Eitan Rabin, *Ha'aretz*, Dec. 31, 1992. On the facts and legal background, see Angela Gaff, *An Illusion of Legality*, Occasional Paper No. 9, Al-Haq (Ramallah), 1993 .

83. Yaari, op-ed, *NYT*, Jan. 27, 1993; Chaim Cooper, *Israel Shelanu* (Hebrew language American weekly), Jan. 22, 1993. An accurate account was given by columnist Alexander Cockburn, *Los Angeles Times*, Feb. 7, 1993.

84. Peter Grier, *CSM*, March 18, 1993.

85. On the scale and character of the phenomenon from 1967, see my *Peace in the Middle East?* (Pantheon, 1974), chap. 5; *Fateful Triangle*, chaps. 2.3, 4.7, and later sections; and more recent publications, some cited earlier.

86. *NYT*, Aug. 31, 1993; their Western liberal lovers have now defected, Friedman adds. On further examples of the genre, see *Letters from Lexington*, chap. 18.

87. Quandt, *Peace Process*, 266.

88. For details, see Montague Kern, *Television and Middle East Diplomacy: President Carter*'s *Fall 1977 Peace Initiative* (Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown, Occasional Papers Series, 1983). See *Necessary Illusions*, chap. 4, for context and discussion.

89. Joel Brinkley, *NYT*, Sept. 8; Cowell, Dec. 12, 1989.

90. Clyde Haberman, *NYT*, Aug. 30, 1993.

91 . See, among others, *Pirates and Emperors*, chap. 2 (in large part reprinted in Edward Said and Christopher Hitchens, *Blaming the Victims* (Verso, 1988), a book that actually received some reviews—unusual, for material of a critical character—with this chapter singled out for furious diatribes from the mainstream press to the *J. of Palestine Studies*); and *Necessary Illusions*, App. 5.4, including sources for what follows.

92. Szep, *BG*, Sept. 3; editorial, *NYT*, Sept. 5; Friedman, *NYT* Week in Review, Sept. 5; Sciolino, Sept. 12; Lewis, Sept. 13, 1993. References are to the PLO Charter, which has an interesting history, still unrecorded in interesting respects. For some commentary years ago from Israeli sources, see *Fateful Triangle*, 68–69.

93. Personal interviews, West Bank, April 1988; Israel Shahak's regular reports, which have been an unparalleled source of information for many years; personal communications, Israeli and Palestinian sources.

94. Rubinstein, Shalev, and others, *Ha'aretz*, Aug. 24, 25, 27, 1993. Haetzni, *Ma'ariv*, Aug. 29, 1993.

95. Toledano, Andoni, *Middle East International*, Aug. 28, 1993. Toledano reprinted from *Ha'aretz*, Aug. 13.

96. Youssef Ibrahim, *NYT*, Aug. 25, 1993. On the range of reactions of Palestinians in the territories, refugee camps, and elsewhere, see Lamis Andoni, *CSM*, Aug. 30, Sept. 2; Landoni, Julian Ozanne, James Whittington, *FT*. Sept. 1, 1993. Youssef Ibrahim, *NYT*, Aug. 30, 1993, focusing on Palestinians "living under Syrian tutelage in Damascus." Chris Hedges reported that "in a two-hour walk through the [Becca refugee camp in Jordan] there was not one photo or portrait of the P.L.O. chairman visible"; *NYT*, Sept. 10, 1993.

97. For an extreme example, see the lead story in the *NYT Week in Review* by Youssef Ibrahim, Sept. 12, a poetic evocation of "a people emerging from the wilderness of its own history" as the Palestinians, "now defined by the land they call home," "strode into a new era alongside their old enemy, the Israelis"—even if it is only minds that "have been changed, not maps."

98. Harrison, op-ed, maps, *NYT*, Sept. 10; Greenway, senior associate editor, *BG*, Sept. 9, 1993.

99. *Yediot Ahronot*, Sept. 2; Israel Shahak, "The Real Significance of the Oslo Agreement, " Report No. 125, Sept. 10, 1993. Anthony Flint, *BG*, Sept. 17, 1993.

100. For extensive review, and indications of implications for the future, see references of notes 57, 58.

101. Editorial, Beilin op-ed, Friedman, *NYT*, Aug. 31, 1993. The draft agreement was published in Israel, *Yediot Ahronot*, Aug. 31; English version, AP, *NYT*, Sept. 1, 1993. Friedman, interviews in Israeli press, April 1988; see *Necessary Illusions*, App. V.4. See also *Letters from Lexington*, chap. 18, on media attitudes generally.

102. For immediate and in my view accurate interpretation, see Edward Said, "Arafat's Deal," *Nation*, Sept. 20, 1993; Shahak, "Real Significance." My own views, reiterated here, appear in *Z magazine*, Oct. 1993, written before the disclosures from early September.

103. *NYT*, Sept. 10, 1993.

104. Andoni, see pp. 245–46, above. Rafael Man, *Ma'ariv*, Sept. 9, presenting and discussing the text. A Reuters version of the agreement published in the *Boston Globe* opens: "The Government of Israel *and the PLO* . . . ," the words highlighted here added to the texts that were published in Israel and the United States; *BG*, Sept. 19, 1993.

105. The suggestion was made by Azmi Bishara, professor of philosophy at Bir Zeit University, in an astute analysis of the agreement; radio interview with David Barsamian, Sept. 21, 1993.

106. *Davar*, Sept. 15, 1993.

107. *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories* 3.5, Sept. 1993, Foundation for Middle East Peace. Efraim Davidi, *Davar*, March 9; Schiff, *Ha'aretz*, March 5; Fishman, *Hadashot*, March 5; Rubinstein, *Ha'aretz*, March 5, 1993. These and other sources cited in Israel Shahak, Report No. 118, March 9, 1993.

108. Roy, "Separation or Integration," *Middle East Journal* 48.1, Winter 1994.

109. Alex Fishman et al., *Hadashot*, Nov. 19, 1993. *The Other Front* (Jerusalem), Feb. 23, 1994.

110. Roy, *CSM*, April 4, 1994; Ford, *CSM*, April 1; Clyde Haberman, *NYT*, March 29, 1994.

111. AP, *BG*, Feb. 25, 1994. Usher, *Middle East International*, March 18, 1993. Earlier undercover operations from 1988 are reviewed in human rights reports, including Middle East Watch, *A License to Kill*, Aug. 1993.

112. Benzamin, *Ha'aretz*, Sept. 3, 5; see Shahak, "Real Significance," for extensive discussion.

113. Benzamin, *Ha'aretz*, Dec. 3, 1993.

114. Oded Lifshitz, *Al Hamishmar*, Sept. 14; Gazit, *Ha'aretz*, Sept. 8, 1993.

115. Peres, *Moked* (TV), Sept. 1; quoted in *News from Within* (Jerusalem), Sept. 5. Rabin, interview, *Jerusalem Post International Edition*, week ending Oct. 16; *Yediot Ahronot*, Oct. 3, 1993.

116. Nathan Krystall, *News from Within*, Oct. 1993. Clyde Haberman, *NYT*, Nov. 17; Joel Greenberg, *NYT*, Nov. 26; Aruri, *CSM*, Dec. 29, 1993.

117. Hillel Cohen, "There is smoke, there is fire," *Kol Ha'ir*, Nov. 12; Zvi Gilat, "Burning and crying," *Yediot Ahronot*, Nov. 9; Amit Gurevitz, *Ha'olam Haze*, Nov. 17. Moshe Zigadon, *Yerushalayim*, Oct. 15, 1993. Shahak, *WP*, April 13, 1994.

118. Torpshtein, *Ha'aretz*, Nov. 22, 1993; Denkner, *Ha'aretz*, Jan. 9, 1994, translated by Israel Shahak; Ford, *CSM*, March 16, 1994. On settler atrocities in Hebron from the mid-1970s, see *Fateful Triangle*, 270, and references of note 67 generally.

119. Greenberg, *NYT*, April 3, 1994; also March 11, 22. Horovitz, *FT*, March 24, 1994.

120. Clyde Haberman, *NYT*, March 25; Graham Usher, *Middle East International*, April 1, 1994.

121. Clyde Haberman, *NYT*, April 11; AP, *BG*, April 11, 1994.

122. Peter Ford, *CSM*, March 16, 1994. B'Tselem, *The Interrogation of Palestinians During the Intifada*, March 1992. 1992 Report and ICRC press release (May 24, 1992), cited in Briefing Paper, Lawyers Committee for Human Rights, Middle East, Feb. 23, 1993. On the general situation, see Emma Playfair, ed., *International Law*

and the Administration of Occupied Territories: two decades of Israeli occupation of the West Bank and Gaza Strip (Clarendon press, Oxford, 1992).

123. Baram, *Middle East International*, April 1; Alon Hadar, *Kol Ha'ir*, March 18, 1994.

124. *Report*, Nov. 1993; Bill Hutman, *JP*, Oct. 12, Nov. 11; AP, *BG*, Oct. 21; Esther Goldbersht, *Ma'ariv*, Oct. 21, 1993. Gur, *JP*, Oct. 18, cited by Jan de Jong and John Tyler, *Challenge* (Israel), Nov.–Dec. 1993.

125. Sela, *Davar*, Nov. 30, translated by Israel Shahak; Bill Hutman, *JP*, Dec. 21, 1993.

126. De Jong and Tyler, op. cit.; *Hadashot*, Oct. 8; Yair Fidel, *Hadashot Supplement*, Oct. 29, 1993.

127. Nirit Zach, "New immigrants directed to the settlements," *Hadashot*, Nov. 21, 1993. *Challenge*, Jan.–Feb. 1994, citing Israeli radio, Jan. 11 and *Yediot Ahronot*, Jan. 12. *Report on Israeli Settlements*, Feb. 1994. Gur, ibid. and Peter Ford, *CSM*, March 18, 1994. Rabin, *Ha'aretz*, Dec. 9, 1993. See also *Clever Concealment*.

128. Yerach Tal, et al., *Ha'aretz*, Dec. 24, 1993. *Report on Israeli Settlement*, March 1994, citing *Yediot Ahronot*, Aug. 20, 1993.

129. Lewis, *NYT*, Sept. 16, 1993.

130. *NYT*, Sept. 10, 1993; *Jewish Post*, Dec. 18, 1991.

131. Rubinstein, *Ha'aretz*, Aug. 30; reprinted in *The Other Front* (Jerusalem), Sept. 1, 1993. *FT*, Sept. 4, 1993.

132. Richard Bernstein, "For Jews in America, a Time For New Hope and New Fear"; Rosenthal, former *Times* chief editor, *NYT*, Sept. 3. Safire, *NYT*, Sept. 2, 1993.

133. Lamis Andoni, *CSM*, Sept. 2, 1993. See references of note 96.

134. Israeli Ministry of Defense, *Jerusalem Post*, Feb. 15, 1985; cited by Coon, op. cit., 30.

135. *Davar*, Feb. 17, 1993, translated by Zachary Lockman; *Middle East Report* (MERIP), Sept.–Oct. 1993.

136. Peter Waldman and Robert Greenberger, "Palestinians Stay in Israel's Orbit Under Accord; Arab States Locked Out of Near-Captive Market," *WSJ*, May 2; "Framework for Peace," *NYT*, May 5; Marlise Simons, *NYT*, April 30; Thomas Friedman, *NYT*, May 3; Ozanne, *FT*, May 5; Andoni, *CSM*, May 5; Clyde Haberman, *NYT*, April 26; Ibrahim, *NYT*, May 6; Ozanne, *FT*, May 4, 1994.

137. Steven Greenhouse, *NYT*, Sept. 30, 1993.

138. *News from Within*, Alternative Information Center, Jerusalem, Aug. 5, 1993.

Notes to Epilogue حواشى الخاتمــة

1. *Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip*, signed in Washington, Sept. 28, 1995; State of Israel, Ministry of Foreign Affairs, Jerusalem. Henceforth *IA*. For more on Oslo II and related circumstances, see my article in Z magazine, Jan. 1996.

2. On developments through mid-1995 and further background, see my *Powers and Prospects* (South End, 1996), chap. 6. See now also Naseer Aruri, *The Obstruction of Peace* (Common Courage, 1995), Meron Benvenisti, *Intimate Enemies* (California, 1995), Norman Finkelstein, *Image and Reality in the Israel-Palestine Conflict* (Verso, 1995), Donald Neff, *Fallen Pillars* (Institute for Palestine Studies, 1995), Sara Roy, *The Gaza Strip* (Institute for Palestine Studies, 1995), Edward Said, *Peace and its Discontents* (Vintage, 1995), Graham Usher, *Palestine in Crisis* (Pluto, 1995). For regular reports from the scene, see *From the Hebrew Press: Monthly Translations and Commentaries from Israel*, by Israel Shahak (Middle East Data Center, POB 337, Woodbridge VA 22194).

3. On the usage with reference to Central America, see *Necessary Illusions*, 121f.

4. *NYT*, Nov. 6, 1995.

5. *Yediot Ahronot*, March 14; Steven Erlanger, "Is Peace's 'Honest Broker' Too Close to Peres," *NYT*, May 5, 1996. On Tunis, see *Pirates and Emperors*; *Necessary*

Illusions; my chapter in Alexander George, ed., *Western State Terrorism* (Polity-Blackwell, 1991).

6. *Ha'aretz*, July 6, Oct. 12, 1995 (*The Other Front*, Jerusalem).

7. Shalom Yerushalmi, *Ma'ariv*, Oct. 25; Barak, cited in *News from Within* (Jerusalem), Dec. 1995; Barzilai, *Ha'aretz*, Oct. 24, 1995.

8. Tanya Reinhart, *Ha'aretz*, May 27, 1994. The same point has been made by Benvenisti and others. For comparison of the two programs, see Norman Finkelstein, "Whither the 'Peace Process,'" ms., 1996.

9. See pp. 227f., above. Rabin cited by Tony Banks, *Jane's Defence Weekly*, May 7, 1988. For further detail, see *Necessary Illusions*, chap. 5 and App. 5.4.

10. Cited by John Battersby, *CSM*, Sept. 28, 1995.

11. B'Tselem, *Neither Law nor Justice* (Jerusalem, August, 1995); Human Rights Watch, *World Report 1996* (New York, 1996).

12. On the backgrounds, see Roy, *op cit*.

13. Maps, Interim Agreement. *Yediot Ahronot*, Oct. 6, 1995. Danny Rubinstein, *Palestine-Israel Journal*, Winter 1995. See Map page 273.

14. *IA*, Articles XVII, XVIII; Annex III, Articles 16, 22. Aluf Ben, *Ha'aretz*, Feb. 7, 1995. For further information and background, see Israel Shahak, *Ideology as a Central Factor in Israeli Policies* (Hebrew), May-June 1995.

15. Barnea-Shiffer, *Yediot Ahronot*, March 8, 1996.

16. Nir, *Ha'aretz*, Feb. 15; Gid'on Levy, *Ha'aretz*, May 14, April 23. Yacov Ben Efrat, *Challenge* (Israel), No. 32, 1995. Shahak, *Ideology*. Ran Kislev, *Ha'aretz*, Jan. 17, 1995. See p. 255 above, and for further details, *Powers and Prospects*, pp. 156f.

17. B'Tselem, *Impossible Coexistence*, Sept. 1995.

18. Sarah Helm, *Independent*, Oct. 3; Patrice Claude, *Le Monde*, Oct. 5 (*Guardian Weekly*, Oct. 16), 1994. Benvenisti, cited by Barton Gellman, *Washington Post* (*GW*, Jan. 22, 1995).

19. *IA*, Article XIII; Annex I, Articles V, VIII, XI.

20. *IA*, Article XIX; Annex III.

21. Kav La'Oved *Newsletter*, Oct. 1995.

22. Rubinstein, "Two Banks of the Jordan," *Ha'aretz*, Feb. 13, 1995. See *Powers and Prospects* for more extensive quotes. Military orders, see p. 267, above.

23. Shaked, *Yediot Ahronot*, Oct. 13, 1995.

24. Moshe Semyonov and Noah Lewin-Epstein, *Hewers of Wood and Drawers of Water* (Cornell, 1987). Shlomo Abramovitch, *Sheva Yamim*, March 3; Hanoch Marmari, *Ha'aretz*, March 9, 1995. Gay Ben Porat, *Ma'ariv*, Feb. 9; Yosef Elgazi, *Ha'aretz*, March 22; Hagar Enosh, *Yediot Ahronot*, April 2, 1996.

25. *The Other Front*, Oct. 1995; *News from Within*, Nov. 1995. For further details and sources, see *Powers and Prospects*.

26. Ibid. *Report on Israeli Settlement*, March 1996. Tvi Zinger, *Yediot Ahronot*, March 14, 1996. Gazit, Rubinstein, cited in *Report on Israeli Settlement*, March 1995. 1995 growth rate, *ibid.*, Jan. 1996 (*J. of Palestine Studies*, Spring 1996). Sarah Kaminker, *Town Planning in the Arab Neighborhoods of East Jerusalem: A Policy of Land Use Denial* (Society of St. Yves, Catholic Legal Resources Center for Human Rights, 1996), forthcoming.

27. *Report on Israeli Settlement*, Jan. 1996. Safran, *BG*, June 2, 1996.

28. *Ha'aretz*, Oct. 26, 1995; *News from Within*, Dec. 1995.

29. *IA*, Annex III, Appendix I, Article 40 and Schedule 10.

30. Julian Ozanne and David Gardner, *FT*, Aug. 8; Stephen Langfur, Allegra Pachecho (Society of St. Yves), *Challenge*, Nov.–Dec. (also *Middle East International*, 3 Nov.); Cohen, *Ha'aretz*, Aug. 21, 1995.

31. *Outlook* (Vancouver), Oct./Nov. 1995.

32. Dror Nissan, *Davar Rishon*, Nov. 27, 1995. On the inducements and expansion of settlements after Oslo I, see *Powers and Prospects*.

33. Benvenisti, *Intimate Enemies*, p. 222.

34. Neff, op. cit.

35. P. 224, above. *Report on Israeli Settlement*, Nov. 1995; Rabin, *Ha'aretz*, Oct. 6 and *Kol Ha'ir*, Oct. 13, cited in *Challenge*, Dec. 1995.

36. Et-Tur, Sur Bahar/Umm Tuba, and others. For maps of East Jerusalem, see Kaminker, op. cit. The Israeli map states that "Names and boundary representations are not necessarily authoritative."

37. *Yediot Ahronot*, Oct. 6; *NYT*, Nov. 17, 1995. See Map page 273.

38. *B'Tselem Report*, May 1995, citing Sarah Kaminker; summary and excerpts in *Ha'aretz*, May 15; *News from Within*, June 1995. Also Aaron Back and Eitan Felner, senior staff members of B'Tselem, *Tikkun* 10.4, 1995. Graham Usher, *Middle East International*, May 12, 1995. See also Clyde Haberman, *NYT*, May 14, 15, 1995.

39. Sarah Kaminker and Associates, *Planning and Housing Issues in East Jerusalem*, June 1994. On measures within Israel, see *Towards a New Cold War*, ch. 9; Walter Lehn with Uri Davis, *The Jewish National Fund* (Kegan Paul, 1988). For background see also Ian Lustick, *Arabs in the Jewish State* (U. of Texas, 1980).

40. Kaminker, *Town Planning*.

41. See p. 70, above. Chicago Council on Foreign Relations, *American Public Opinion and US Foreign Policy*, 1995. Said Aburish and Tim Llewellyn, *Independent*, 23 June, 1995.

42. See pp. 265, 226f., above.

43. Amy Dockser Marcus, *WSJ*, May 30, 1996.

44. *Ibid.*, Nov. 2; Julian Ozanne, *FT*, Oct. 24, 1995. On the tacit alliance in earlier years, see *Towards a New Cold War*, chap. 11 (1977). Poverty, *Jerusalem Post*, Nov. 30, 1995. Also *News from Within*, reporting Dec. 1995 study of the National Insurance Institute, Feb. 1996.

45. Rabin, see p. 257, above. Usher, *MEI*, Jan. 6, 1995.

46. See pp. 214–18, above, and sources cited. Arens, *Ha'aretz*, April 21, 1996.

47. Serge Schmemann, Elaine Sciolino, *NYT*, Nov. 14; Schmemann, *NYT*, Nov. 29; Reuters, Oct. 13; *Economist*, July 15; Reuters, *Guardian*, July 10, 1995. Fisk, *Independent*, Oct. 22, 1994. Sneh, Reuters, *Independent*, Feb. 2, 1996, speaking over Israeli radio.

48. HRW, *Civilian Pawns: Laws of War Violations and the Use of Weapons on the Israel-Lebanon Border* (May, 1996). On April 8, a Lebanese boy was killed by a roadside bomb in the village of Bra'ashit (elsewhere, Bradchit) north of the security zone, followed by Hezbollah rocketing and Israeli bombing of a village. Israel disclaimed responsibility for the roadside bomb. UN forces in the vicinity note, however, that 10 days later Israeli forces were placing boobytrapped roadside bombs there. Relying on UN sources, Robert Fisk reports that an Israeli patrol placing these bombs came under Hezbollah fire, leading to the Israeli attack on the UN base in Qana that killed more than 100 refugees. *Independent*, June 1, 1996.

49. Editorial, *NYT*, April 12; Steven Erlanger, *NYT*, April 22; Serge Schmemann, *NYT*, May 13, 1996.

50. Clinton cited by Donald Neff, *MEI*, May 10, 1996. Friedman, *NYT*, April 28, 1996.

51. Reuters, *BG*, June 1, 1996. AP, Reuters, *BG*, May 13; Michael Jansen, *MEI*, May 24, 1996, reporting Tibnit bombing.

52. Eban, *Jerusalem Post*, Aug. 16, 1981. Kimmerling, *Ha'aretz*, April 26, 1996 (*MEI*, 10 May).

53. Developed with the backing of President Kennedy, according to Kennedy's deputy special counsel Myer Feldman, also special counsel to President Johnson, who reports that Kennedy persuaded the International Atomic Energy Commission to allow Israel to develop its atomic arsenal, the only exception to his opposition to

proliferation. Jordana Hart, *BG*, Oct. 24, 1994. That special dispensation has remained, extending also to toleration of Israel's kidnapping of Mordechai Vanunu, who exposed some of the facts, and his sentencing to 18 years in prison, where he has remained in solitary confinement since 1986.

54. *Ha'aretz Supplement*, May 10, 1996. The *Times* "adaptation" (May 27) revises what is "in our hands" to "the White House, the Senate and much of the American media," the remainder of what "we have" omitted.

55. Beirut bombing, Nora Boustany, *WP Weekly*, March 14, 1988; Bob Woodward, *Veil* (Simon & Schuster, 1987, 396f.). See my article in George, op. cit., for further discussion.

56. John Battersby, *CSM*, Dec. 5, 1994; May 17, 1995. Usher, op. cit. AI, *Human Rights and US Security Assistance* 1995, 1996. HRW, *World Report 1996* (covering 1995).

57. Rony Shaked and Yovel Peleg, *Yediot Ahronot* (American edition), Nov. 4, 1995. Mark Dennis, *FT*, March 2/3 1996.

58. Usher, op. cit. AI, *Human Rights and US Security Assistance*, 1996. HRW, *Torture and Ill-Treatment: Israel's Interrogation of Palestinians from the Occupied Territories* (1994). "Israel Proposes to Legalize Torture," *B'Tselem Human Rights Report*, Spring 1996. See also Al Haq, *Torture for Security* (Ramallah, 1995), reporting that 85 percent of Palestinians taken into custody and "at least 94 percent of all those interrogated" are subjected to torture and ill-treatment. It notes further that more than 80,000 Palestinians were detained from December 1987 to May 1992, about a quarter of the population of the territories between the ages of 15 and 54, by far the highest incarceration rate in the world, Human Rights Watch reported. "Security offenses" were defined by military order to include carrying published materials without permit, flag raising, etc. For many years, Israel has also been kidnapping and killing suspects captured in international waters, a practice that sometimes receives casual mention in the press. See references of note 5.

59. David Shribman, *BG*, Sept. 29; Reuters, *BG*, Nov. 5, *FT*, Nov 6; Schmemann, *NYT*, Nov. 5, June 2, 1996; Haberman, *NYT*, Nov. 6; Frankel, *WP* weekly, Nov. 27–Dec. 3; editorial, *WP* weekly, Oct. 2–8; *GW*, Oct. 1, lead story; John Battersby, *CSM*, Sept. 28; Ethan Bronner, *BG*, Sept. 28; Stephen Howe, *NS*, 17 Nov. 1995.

60. *NY Review*, April 4, 1996.

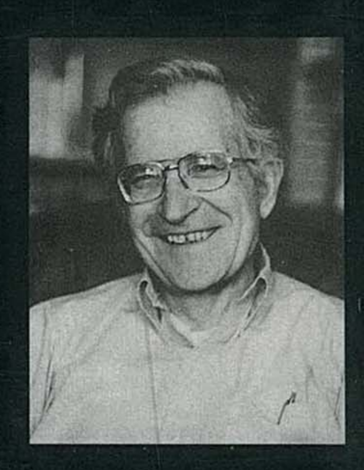
61. Peretz, Interview, *Ha'aretz*, June 4, 1982. On the Palestine-North America comparison, see Finkelstein, *The Rise and Fall of Palestine* (Minnesota, 1996).

62. *Ha'aretz*, Jan. 3, 1996; *News from Within*, Jan. 1996.

الفهـــرس

نسخة محدثة

تشمل تغطية لآخر تطورات الوضع
فى عمليـة السلام بالشرق الأوسط



نعوم تشومسكى: أستاذ كرسى (فيرارى ب. وارد) فى اللغة واللسانيات،
وأستاذ بمعهد مساتشوسيتس للتكنولوجيا،
وأحد أبرز رموز الفكر فى اليسار الأمريكى.



